



115  
2m







كتاب الأقارار ١٩٢	كتاب الصلح ١٩٩	كتاب المضاربة ١٩٩	كتاب الوديعه ٢٠٣
كتاب العاريه ٢٠٥	كتاب الحبسه ٢٠٧	كتاب الاجارات ٢٠٩	كتاب المكاتب ٢١٩
كتاب الولاء ٢٢١	كتاب الاكراه ٢٢٢	كتاب الحجر ٢٢٣	كتاب المأذون ٢٢٩
كتاب الغصب ٢٢٩	كتاب الشفعة ٢٣٣	كتاب القسمه ٢٣٨	كتاب المزارعه ٢٤٢
كتاب المساقاة ٢٤٤	كتاب الذبايح ٢٤٥	كتاب الاضحية ٢٤٨	كتاب الكراهية ٢٥٠
كتاب احياء الموات ٢٥٧	كتاب الكسرية ٢٦٠	كتاب الصبيد ٢٦٣	كتاب الرهن ٢٦٦
كتاب الجنائز ٢٧٥	كتاب الديات ٢٧٩	كتاب المعاقل ٢٩٢	كتاب الوصايا ٢٩٤

كتاب  
الحنثي  
٣٠٥

كتاب الطهارة ٣	كتاب الصلوة ١١	كتاب الزكوة ٣٢	كتاب الصوم ٤٠
كتاب الحج ٤٥	كتاب النكاح ٥٩	كتاب الرضاع ٦١	كتاب الطلاق ٦٩
كتاب العناق ٩٠	كتاب الايمان ٩٩	كتاب الحدود ١٠٣	كتاب السرقة ١٠٨
كتاب السير ١١٢	كتاب اللقيط ١٢٤	كتاب اللقطة ١٢٤	كتاب الاباق ١٢٥
كتاب المفقود ١٢٩	كتاب الشركة ١٢٧	كتاب الوقف ١٣٠	كتاب البيع ١٣٦
كتاب القرف ١٤٠	كتاب الكفالة ١٤١	كتاب الحوالة ١٤٤	كتاب ادب القاضي ١٤٥
كتاب الشهادات ١٧١	كتاب الرجوع عن الشهادات ١٧٢	كتاب الوكالة ١٧٧	كتاب الدعوى ١٨٤



کتاب القده محمد الهادي الشكيري زاوه

1

عده اصحاب البدايه والنهايه  
لطا شكري زاوه



215



207  
207

Süleymaniye	AMCA ZADE
KİTAP	MÜSEVİN PAŞA
Yeni Kütüphane	
Eski Kütüphane	215





الحمد لله الذي ارشدنا الى طرق الهداية بسابغ عناية • وادخلنا مسالك  
الشرع القويم بساطع لطفه الذي لا يدرك مدى بديته ونهايته • وابنت  
الفقه في رياض صمد العلماء والمجاهدين في قامة مدو عاظم الملك والدين  
واثبت لها باجتماعهم صولاً محكمة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
وفرغ منها باستنساظهم فروغاً من المسائل المتعلقة بالعبادة وشأنها معاملة  
الناس ليرتفع بها الفساد في الارض والعباد • ويحصل نظام العالم ويتم  
مصلح المبدء والمعاد والصلوة والسلام الايمان الاكملان على سبيلنا  
ومولانا محمد سيد ولد عمران الذي جاء من الله تعالى بكتاب مجزى كريم انعم  
ببلاغه مصلح الخلق من مهرة فطان • وبين فيه شعائر الشرائع حكم التبيان  
مصدوع النسخ والتبدل مدى الدهور والازمان • وعلى الله واصحابه الذين كلهم  
كانوا كالنجوم الزاهرة فمن قد يهتدى الى العلوم الفاخرة الموصلة  
الى سعادة الدنيا والاخرة **وبعد** فيقول الفقير الى الحق الحق كمال الدين  
محمد بن احمد المشيخي الودي بطاشكيري • بسم الله الرحمن الرحيم  
في سفر العقبي روعة والفقه في الزين زاده • لما كان علم الفقهاء من اجل العلوم  
قرا • وشرافها وعلاها ودرجة وعظمتها • اذ به تدرك احكام الشرع الكريم  
وتعرف انواع ما ابتلى به العباد من الكاليف • ويتنوع جميع العبادات  
وعليه تنبني الصحة والفساد في سائر المعاملات والعادات التي يجتاز اليها نوع الان  
لما خلقه الله تعالى بالطبع مدنا • وصالحا • فرد من واده محتاجا الى الآخر

الا آخر ولم يجعله عن غيره غنيا • ولهذا المصلحة العظيمة الدينية اجتمعت فيها  
العلماء خصوصاً الائمة المنقبة • حيث صنفوا كتباً نفيسة جامعة لمعالم المسالك  
وجعلوا بعضها مدلاً وبعضها عزاً عن الدلائل • ولما كان كتاب الهداية  
اعظم ما صنف في هذا العلم من الكتب النفيسة وعلاها • وانفعها واجمعها تلك الائمة  
واغلاها • مع تحقيق وترقيق ايراد الدلائل وحسن تحرير ومنهج سير الدلائل  
والسائل • وتبيين احوال من من الاقوال اقوى • وتبيين ما هو الحق من النسخ  
للفقهاء • رغب العلماء الاعلام في مطالعته ومدارسته ومذاكرته • وهو في  
الحقيقة حقيق لان رغبته • ان يحفظ جميع ما من قوادم الى خوفه • لكن لما كان  
كثير من المسائل المهمة المذكورة في ضمن الدلائل المتفرقة والقياس • وما رتب عدم  
في موضعها مظنة الاشتباه والدلائل • كان يظن بالي في اوان مدارسته  
واشتغاله • ان يجمع جميع ما في المسائل • واجرة عنها عن الدلائل • وان قيد  
• وورده في غير موضعها • في محلها المختص بها • واشير الى انها في اتي موضع  
ذكرت • وفي اتي كتاب باب وردت • ليكون كتاباً جامعاً صغيراً مجمداً  
وبيناً لطيفاً كثر النفع • وبوجه جميع المسائل في محلها • عند سائر حاجات الامة  
الصالح • ويكون مقبولا لدى العلماء والاعلام • ومدداً ولا في ايدي العقلاء  
والحكام • ولكن عاقبة عن المباشرة لهذا الامر كخطير عائق • ولهذا في عنقها  
ما اعتراني من المشاغبات العلائق • حيث ابتليت حياتنا بامر القضاء وتارة  
بانواع النوائب • وتارة صدق عنها ما رما في به زمان من سببها المصا  
الى ان ضعفت القوى لشغل الراس شيئا • وادركت عصرا يعجزون  
في الفضائل عينا • ثم لما شرف الله تعالى هذا الزمان بالسعيد • بعد معنى السعيد  
بظهر بين جد وبيان العلوم بعد اناسها • وشيئا كان الدولة العلية  
باصلاحه • وروج سوق الفضائل بعد ان شاع في الكساد  
وشتم عن ساق لا يجتمع • دفع ما ظهر في البر والبحر من الفساد • الا وهو  
السلطان العظيم الشان • وانما كان الباهر البرهان • مالك عالم الارض  
من المشارق الى المغرب • المؤيد في الفتوح والمغازي بنصرته العزيز جوده  
الغالب صرغم انوار القيامرة والاكاسدة • ومثل اعداء الدين  
من الفتن والرافضة الخاسرة • وميسرة الكفرة الفجرة الخاسرة • حامى طاباته



وما مر عباد الله ثمرة الشجرة المباركة العمانية التي اصلها ثابت فرعها في السماء  
 وباراد بالشرعية زواياها كل يوم بجلاء ونماء السلطان محمد خان  
 ابن السلطان محمد خان ابن السلطان مراد خان ابن السلطان سليم خان ابن السلطان  
 سليمان خان ابدانته تعالى دولة العاقبة وايتده بانواع ايامه والارواح  
 التي في حقه جديان يقال لسان كمال والمقال **شعر**  
 الا ذاك سلطان الزمان وعونه بغير امور الملك بالعهود والحكم  
 هو البدر في افق العدالة نوره يضيء في خلق من خلق الظلم  
 بزوال صلاح الرعية بمجده عطوف لاصحاب الفضائل والعلم  
 لقد سخر الدنيا بحسن سياسته فاجربا جانا وآخر بالسلم  
 في ربايته وابتدو من به محمد سيف الحق من ومعه السلام  
 واما حاله في القطف والكرم والجود وعلو الهمة فقد انسى مشايخه حاتم  
 ومعه من رابع وله صلوات واصلا الى الخلق من غير ملاحظة نفع وعائده  
 رقي العلماء والادباء الى على المراتب المراتبي واجامهم انواع الايادي  
 بعد ما بلغت اروعهم من الحقيقة التراقي امام الامام تحت ظله الوارف  
 وبلغ من مراتب الجود والكود الى كل الدوائر خصوصا هذا الفقير  
 المعترف بكمال التقصير والمعترف من جوار فضله الغرير فانه احياني بمان  
 جاني من العناية السنية ورقاني بطوله وحسانته الى المناصب العالية  
 ولما شأنت صدر من جاني في حق العلماء من الامداد والنصر تمت  
 الله تعالى على ان جعلني من ادرك هذا العصر وتفتت ان بضاعتني المرفعة  
 في زمن دولته رايحة راجية وان قوافل هم الطالبيين يحكبها غادية راحلة  
 فانبعث من ذات نفسي شوق الى اظفارها كان في خاطري مضرا وكامنا  
 وميل الى جميع المسائل التي قد كان طبعي لطمها وترتبه لاهلها كمال الكون  
 حديثة الى جبابه العالم من هذا الفقير اقل مولى المولى جباشرت في فتح الفتنة  
 واعتراني بجرم مختار في هذه الصناعة فانها بحر لا تناضيه البحار الزاهرة  
 ولا يمكن لاحد ان يدرك حله او ينقط ما في قعره من الدرر الفاخرة فحبت  
 نفس المسائل مجردة عن الدلائل الاماندر بان كان في التجربة صوبه او غير  
 وقيدت بعض المسائل التي لم تذكر في موضعها في محلها المختص بها وان اردت

احيانا تباين من الشروح في بعض المواضع التي يحتاج اليها في غيرها وبعضها  
 من المسائل المذكورة فيها التي تمس الحاجة اليها نحا وباراد حادته بغيره  
 اصحاب البداية والنهاية في تحرير مسائل الهداية وارواح من الله تعالى في  
 التمام ويجعل اخوه سكي الختام كما شرفا وله بكراسم خضرة من هو ولي التمام  
 السلطان الاعظم الذي بسط مؤثر فوائده وحسانته في بساط الارض والسموات  
 عام فان وقع في جنابه العا في موقع القبول فهو غاية المني والتمني  
 وهذا انما اشرع في المقصود متوكلا على الملك المعبود **كتاب الطهارة**  
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم  
 فغرض الطهارة غسل الاعضاء اثنته وسبع الراس وحده الوجه من فاضل  
 الى اسفل الذقن والي تحتى الاذن والمرفقان والكعبان بخلاف غسل  
 عندنا خلافا لافرو والكعب مولا العظم ان الله هو الصحيح وهذا احرار عاروا  
 الشك من محمد حمده انه قال في الفصل الذي في وسط القدم عند معتقد  
 الشراك كذا في العناية والمفرد من مسح الراس مقدار انا صيته وهو ربح  
 الراس لما روي المغيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبلة قوم  
 سبالا وتوقاه وسبح على صيته وخفيه وعذلت في ثياب شعرات وعذلك  
 الاستعانة بشرط وفي بعض الروايات قد قرع اصحابنا بطلا اصابع اليد لئلا يكثر  
 ما هو الاصل في المسح وسنن الطهارة غسل اليدين قبل دخلها الا اناء اذا  
 استيقظ المتوضي من نومه وهذا الفصل في الترتيب لوقوع الكفاية به في التلطف  
 وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والاصح انها مستحبة وان سها في الكتاب  
 نسبي التسمية فذكرنا في خلال الوضوء فتسمى لا تحلل السنة ويسمى قبل الاستنجاء وبعد  
 هو الصحيح احرار اعاق قبل فقط وعاق قبل بعد فقط كذا في فتح القدير والتواضع عند  
 فقد ناسا الاحب والمقصود والاستنشاق وكيفية ان يعضض ثوبا باخر كل  
 ما وجد يرا ثم يستسقي من ماء من وضوء عليه السلام ومسح الاذنين وهو  
 بناء الراس عندنا خلافا لثافي وتحليل الاصابع وتكرار الغسل الى الثلاث ويحب  
 للموضي ان يروي الطهارة فالتبته في الوضوء سنة عندنا وعذلت في وضوء  
 وفي التيمم رخص عندنا ايضا ويسمى بسم الله المسبح وهو سنة وقال الشافعي السنة

فيسأل المسح بياض  
 وتكون فالتبته في الوضوء سنة عندنا  
 ذلك لان السنة بياض  
 وان الطهارة



التشبه بماهية مختلفة اعتبارا بالمغسل ونحوه نقول روى من التلث محمول عليه  
واحد وهو مشرووع على روى عن أبي حنيفة رحمه الله ويرى الوضوء فبذلك  
براه انه يتركه وبالمس من التلث الوضوء سنة عندنا وعندنا في فرض  
والبدية من الملبس فضيلة التي سجدت **تمت** شك في بعض وضوءه قبل الفراغ فعلا  
شك في ان كان اول شك لا فلا عليه وان شك بعده فلا مطلقا كذا في فتح القدير  
**فصل في ناقض الوضوء** الماء الساخن للوضوء يخرج من السيلين والدم والقيح  
خارجا من البدن من غير موضع لمصلحة حكم التطهير القوي طلاء الفم وقال الشافعي  
انما يخرج من غير السيلين ليقض الوضوء ويؤاى القوي طلاء الفم ان يكون بحال لا يمكن  
منه الا يتكلم لانه يخرج طاهرا فاعنه خارجا وقال فرقليل القوي وكثيره سواد  
كذلك لا يشترط السيلان ولو كان متفرقا بحيث لو جمع طلاء الفم فغسل به يوسف  
يعتبر اتحاد المجلس عند محمد بن يعقوب والسبب هو الغشيان ثم لا يكون هذا لا يكون  
نجسا يروى كس من ابي يوسف وهو الصحيح احراز بقوله هو الصحيح عن قول محمد بن  
بخير عنده وخارج بعض المشايخ احتياطا وقائفة تظفر فيما اذا اخذه بقطعة فالتقاء  
في الماء لا يجنس الماء عند ابي يوسف خلافا لمحمد كذا في العناية وهذا هو القوي طلاء الفم  
اذا قادمة او طاهرا او ماء فان قادمه فغير ناقض عند ابي حنيفة ومحمد بن  
وقال ابو يوسف ناقض اذا كان طلاء الفم واختلف في المرتبة من الجوف اما انزال  
من الراس فغير ناقض للاتفاق ولو قادمه وهو معلق يعتبر فيه طلاء الفم لانه سواد  
محرقة وان كان ناعما فذلك عند محمد اعتبارا بساير انواعه وعندنا هان سال  
بقوة نفسه بنقض وان كان قليلا ولو نزل من الراس الى مالا من الانف  
نقض للاتفاق والنوم مضطجعا او مستندا الى شيء لو انزل سقطت الغلبة  
على العقل لا الغناء والجنون والنقص في كل مملوءة ذات ركوع وسجود خلافا للشافعي  
وهو القياس وهي يكون مسؤولة وجبرانه لا الشك وهو ما كونه حاله دون  
جبرانه وهو على قيل بنقض الصلوة دون الوضوء والدابة يخرج من الدبر  
ناقضة فان خرجت من راس الجرح وسقط اللحم لا ينقض الماء بالبدانة الدود  
وهذا لان النجس ما عليه وذاك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما فاشبه  
النجس والنفاس بخلاف الجرح الخارج من القبل والذكر لا يتبعه نجس في النجاسة  
فان كانت مفضاة يستوجب طلاء الوضوء لا حال خروجها من سواد فان خرجت

منه ما يخرج من الدبر  
منه ما يخرج من الدبر  
منه ما يخرج من الدبر

فان خرجت نقطة فسال منها ماء او صديرا او غيرا من راس الجرح بنقض  
وان لم يسال لا ينقض وقال زفر بنقض الوجهين وقال الشافعي لا ينقض في  
الوجهين هذا اذا خرج ما يخرج بنفسه اما اذا خرج ما يخرج بعصره لا ينقض لانه يخرج  
وبس خارج **فصل في الغسل** فرض الغسل المنضه والاستنقاء وكس ما لم  
البدن وعندنا في هاتين في سنة ان يدا المقتل فيغسل به وفرضه  
على راسه وسائر جسده ثلث ثم يتيمى عن ذلك المكان فيغسل عليه هذا اذا كان  
في مستقع الماء حتى لو كان على لوح او حجر لا يؤخر وانما يدا راسه النجاسة  
الحقيقية كذا زاد باساية الماء ويسال على المرأة ان تغسل خمارها في الغسل  
اذا بلغ الماء اصول الشعر ليس على رجل ذواها هو الصحيح احراز قال بعضهم  
يتلى ذواها مع كل ثلث عصرها كذا في بسوط الخس في خلاف النجاسة لانه لا يخرج  
في ايسال الماء الى اثنا عشر والماء الموجه للغسل انزال المني على وجهه الرقيق  
من الرجل المرأة حالة النوم واليقظة وعندنا في خروج المني كيف كان يوجب  
الغسل ثم المني عند ابي حنيفة ومحمد بنهما عن بكاه على وجهه الشهوة وعند ابي يوسف  
مستور ايضا اعتبارا بالخروج بالمال الى الغسل يتعلق بها والتقادم انما ينز من غير  
انزال وكذا الايلاج في الدبر كمال السببية ويحتمل المفعول احتياطا بخلاف  
البيضة وما دون الفرج لان السببية ناقضة وتكفي في النقاس وسن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام فخرج محمد على السنة  
وقيل حتى الاربعه مستحبة وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حنفا في الاصل الى  
لبسوط فكون الغسل فضل لكل الوضوء يقوم مقامه وسنكره في ذلك  
النجس في باب الاحرام وقال مالك هو واجب ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف  
لا لبسوط المستحب وفيه خلاف الحسن فان هذه اليوم ليس في الذي والودى  
غسل فيها الوضوء كودى الغليظ من البول تعقب الرقيق منه خروجا فيكون  
معتبرا به والمني طاهر ايضا كس منه الذكر والمذي رقيق يبرز الى ابي من المني  
عند طاعة الرجل حله والتفسير ثور عن عائشة رضي الله عنها **باب الماء**  
**الذي يجوز الوضوء** الطاهر من الاحداث جارية بماء السماء والادوية  
والعيون والآبار والبحار ولا يجوز ما اعترض من الشجر والثر لانه ليس بماء طاهر



والحكم عند فقد منقول اليتم اما الماء الذي يقط من الكرم يجوز الوضوء  
ذكره في جامع يوسف لا يجوز بما يغلب عليه غيره فاخرج عن قطع الماء كاللحم  
والنخل وما رابا في الرق وما الرز دج والمراد بما الباقى ما تغير الطبع  
وان تغير دون الطبع يجوز الوضوء ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر  
فغير احد او صاف كما في الماء الذي اختلط به الزعفران او الصابون او  
الاشنان قال رضي الله عنه اجري في المختلطة الزروج مجرى المرق والمردى  
اي يوسف في منزلة ماء الزعفران هو الصحيح كذا اختار ابن علقم والامام الحنفي  
وقال شافعي لا يجوز الوضوء بماء الزعفران واشباهه ما ليس من جنس الاضيق  
واختلط القليل لا يعتبر به لعمد كان الا حار من كذا في اجزاء الارض فغير الغالب  
والغلبة بالاجزاء لا يتغير اللون هو الصحيح وهذا انفي لقول محمد فانه يغير الغلبة  
بتغير اللون والطعم كذا في الغاية وان تغير الطبع بعد ما خلط به غيره لا يجوز الوضوء  
به لانه لم يبق معنى المنزل من السماء الا اذا طلع فيه ما يقصد به المبالغة في النظا  
كالاشنان وكذا ان يغلب على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزو ال اسم الماء  
عنه وكل ماء وقت الحاجة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا وقال مالك  
يجوز ما لم يتغير احد او صاف وقال شافعي يجوز اذا كان الماء قلته والما وجمار  
اذا وقعت في نجاسة جاز الوضوء به اذا لم يزل انزلها لا تنفرد جاز  
الماء والاشهر الطعم او الرائحة او اللون والجماري لا يكره استعماله وكيل  
ما يذهب بنية والغير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه تحريك طرفه الا اذا  
وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان  
النجاسة لا تغل الى غير من اية حنفية رحمه الله انه يعتبر التحريك لا غسله  
اي يوسف وعنه بالتحريك اليد وعن محمد بالتوضي وبعضهم قدروا ذلك  
بالساعة عشرة في عشر ذراع الكبريت يوسف للاح على الناس في كل الاوى و  
المعبر في العمق ان يكون كاللحم لا يغترف وهو الصحيح اخرج عن قولهم  
ان العبر ان يكون ذراعاً وقول لاخرين ان يكون قد شرب كذا في الغاية  
وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الاخر مشايخه انه يتنجس موضع الوضوء  
وعن ابي يوسف انه لا يتنجس الا بظهور النجاسة كالماء الجلي ويؤتى باليسر  
سائلة في الماء لا يتنجس بالبق والذباب والزابير والعقرب وكذا قال الشافعي

فانما يتنجس في

في موضع الوضوء

في موضع الوضوء

ان شافعي يفسده وللحنابلة الدم المصفوح باجزاء عند الموت في كل المذكي  
وطهر لا نعام الدم فيه ولادوم فيها واحرمة ليست من فروجها نجاسة طهر  
ولو وقع شعر كخزيرة في الماء القليل افسد عند ابي يوسف عند حجر لا يفسد ذكره  
في باب البيع وموت يبعث في الماء فيه لا يفسد كالتب والصفير والسرطان  
وقال شافعي يفسده لا تسك في غير الماء قبل غير التمسك يفسد وقبله  
يقول هو الاصح والمراد بغير الماء يعني اذا ماتت في غير الماء كالحق في العبر والحنابلة  
كذا في الغاية والصفير المجري والبري هو وقيل البري يفسد وانما يعرف  
المجري من البري بان المجري يكون بين اصابعه كذا في الغاية وما يبعث  
في الماء ما يكون تولده وشواه في الماء وما في المغاش دون ما في المولد  
مفسد كالبيط والاوز ونحوهما والماء المستعمل لا يطهر الا حار ينعكس  
يطهر الا نجاس خلا فاما كذا شافعي وقال في رواية هو احد قولي شافعي ان  
المستعمل موشا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير ظهوره وقال محمد  
وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله هو طاهر غير ظهوره قيل عليه الفتوى كذا  
في الشرح وقال ابو حنيفة وابو يوسف هو نجس في رواية الحسن ابي حنيفة  
رحمه الله نجاسة عظيمة وفي رواية ابي يوسف عنه وهو قوله حنفية والماء  
المستعمل هو ما ازيل به حدثا واستعمل في البدن على وجه القرية قال رضي الله  
عنه وهذا عند ابي يوسف قيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد لا يبيح استعمال  
الابا قامة القرية ومضى يبيح استعمال الصبغة كما رآه في العضو ما يستعمل في  
الانتمس في البر للطلب له لو عند ابي يوسف رحمه الله الرجل كاله والماء كاله  
وعند محمد كلاهما طاهران وعند ابي حنيفة كلاهما نجسان وعنه ان الرجل  
طاهر وهو اوفق الروايات عنه وكل ما يابس مع فقد طهر وجازت التلوة  
فيه وهو من الاطهر من غير والادعى لقوله عليه السلام انما انا باب  
وبغ فقد طهر وهو بموجب حجة على كذا في الحديث وعلى شافعي في الكلب  
والتمصيل في هذا المقام كثيرة في الهداية للشرح وهذا القدر يكفي في فضاء  
من حد الجمع والرتب ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان  
تشبها او تشبها وما يطهر طهره بالذباغ يطهر الذكاة لا تخاف على الذباغ  
في ازاله لم يوطأ النجاسة وكذا كس يطهر طهره وهو الصحيح وان لم يكن ما كولا



اضرار عما قال في الاسرار انه يجر كذا في العاية وشعر الحية وعظمها طاهر  
 وقال الشافعي في شعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي في شعر الانسان  
 فبعض الحية الطاهر وكذا في افة المسك مطلقا وقيل اذا كانت بحيث  
 لو انبت لا يفسد كذا في فتح القدير **فصل في البئر** اذا وقعت في البئر  
 بكثرة نزحت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف وسأل  
 الابا برميتة على اتباع الانار دون القياس فقلت فيها بقوة او بغيرها  
 من مع الابل والغنم لم يفسد الماء استحسانا والقياس لا فسادا لو وقع في الحية  
 في الماء الطاهر وجد السمك ان ابارا العنقوانة قيل في ذاتها الى ان  
 حكم ابارا المصاغة خلاصة البئر لها حاجر والمواشي تبع حولها وليغيرها  
 النزع فيها فحقل قليل عفو الضرورة ولا ضرر في الكثير وهو ما يستكثر  
 الناظر في المردى من اية خيفة وعلمه الاعتماد ولا فرق بين الرطب والبئر  
 والصبر والمنسرد والروث والخبيث والبعران الصروق تشمل الكل وفي  
 ان يجر في الحية او بغيره او بغيره فلو اترجى البيرة واشرب ليس بمكان  
 الصروق ولا يعني القليل في الاناء على قبل بعد ما قيل المراد الاناء الذي  
 يكون في الحية كذا في بعض الشروح ومن اية خيفة انه لا يفسد كذا في البيرة  
 حتى البيرة البعيرين وان وقع فيها خروا احكام او العصفور لا يفسد خلافا  
 للشافعي وان بالت فيها شاة نزع الماء كله عند اية خيفة واية يوسف قال  
 محمد لا ينزع الا اذا غلب الماء واصل ان بول بؤكدة طاهر عند بؤكدة  
 ثم عند اية خيفة لا يخل شره للتداوي وعند اية يوسف يخل عند محمد يخل للتداوي  
 وغيره وهذه المسئلة مذكرة في الكراهية ايضا وان مات فيها فارة او  
 عصفور او مصو او سودانية او سام ابر من نزع منها عشرون ولو الاكثر  
 بحسب كبر الدلو ومنع ما يعني بعد اخراج الفاعل العشرة والى باب  
 والثمنون بطريق الاستحباب وان مات فيها طامة او نحوها كالهاجة و  
 السور نزع منها ما بين اربعين الى ستين وفي اجماع الصغار اربعون او حصول  
 وهو الاظهر لما روي عن ابي سعيد اخذ ربي ان قال في الرجاجة اذا مات  
 في البئر ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخمسون بطريق الاجابة  
 ثم المعبر في كل بئر دلوها الذي يستقي برمتها وقيل في جميع في صاع في كل بئر

في البئر ينزع منها اربعون دلو  
 وهذا البيان الايجاب والخمسون  
 بطريق الاجابة

نزع بئر دلو عظيم مرة مقدار عشرين دلو اجاز لحصول المقصود وان مات  
 فيها شاة او ادمي او كل نزع جميع ما فيها من الماء وان انفتح الجوان  
 او فتحت نزع جميع ما فيها من الجوان او كبر وان كانت البئر مغلقة لا يمكن  
 نزعها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان حفر حفرة  
 مثل موضع الماء من البئر ويقتطع ما ينزع منها الى ان تبتلى وترسل فيها خبثه  
 فيجعل المبلغ الماء علامة ثم ينزع منها شاة عشر دلو ثم تعاد القصة فينظر  
 لم تنقص فنزع لكل قدر منها عشر دلو وهذا مروي عن ابي يوسف  
 وعن محمد بن دلو الى ثمانية ثمانية على شاة صفة بلده وعن اية خيفة في  
 اجماع الصغرى مثله انه ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدّر الغلبة بشئ كما هو عليه  
 وقيل يوحى بقول جليلها بصاح في الماء وهذا شبه بالغفد وان وقع  
 في البئر فارة او غيرها لا يرى متى وقعت ولم تنفتح اعاد واصلوة يوم ليلة  
 مرة كما نوا توصلوا منها غسلوا كل شئ اصابه ما واما وان كانت قد انفتحت  
 او فتحت اعاد واصلوة ثلثة ايام ولما ليها وهذا عند اية خيفة رمة  
 الله وقال لا يسلم عليهم عادة شئ حتى يتحققوا متى وقعت لان العين لا يزل  
 اليك شك وخاف من رأي في ثوبه نجاسة لا يرى متى سابت فانه لا يبعد  
 شيئا وقال صاحب المهادية بعد ايراد دليل اية خيفة رمة الله وانما ثلثة  
 التماسه فقد قال المعلى هذا الاختلاف في ثلثة في البئر وبوم ليلة  
 في الطرقي ولو سلم فالثوب يراى منه والبئر فارية عن بصره فينزع **فصل**  
**في الانسار وغيرها** وعرق كل شئ معتبر بسوره وسور الادمي وما  
 بؤكل طهر طاهر ويدخل في هذا الجواب الجنب والكاهن والكافر وسور الطيب  
 منسوخ غسل الاناء بولوغه ثلثة وقال الشافعي يغسل سبعا وسور الخنزير  
 وسور الاسهام بخمس خلافا للشافعي فيما سوى ذلك الخنزير وسور المرأة طاهر  
 مكرهه وعن جوي طاهر ان غير مكرهه ثم قبل الكراهية طهارة اللحم وقبل لعدم  
 تحريمها النجاسة وهذا يشير الى التزوي والاول الى القرب من التحريم  
 ولو اكلت فارة ثم شربت على فوها الماء يتنجس الا اذا اكلت ساعة فغسلها  
 فيها لم ينجسها والاستثناء يعني قوله لا اذا اكلت ساعة على مذبحه في  
 خيفة واية يوسف باسقاط اعتبار البئر عند اية يوسف الصروق يعني ان

في البئر ينزع منها اربعون دلو  
 وهذا البيان الايجاب والخمسون  
 بطريق الاجابة



الصب شرط في إزالة النجاسة بالماءات الطاهرات عند يوسف لكنه  
 سقط منها للضرورة وسواء رجاءه الخلاء مكره لمخاطتها النجاسة و  
 لو كانت مجبوبة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت قدمها لا يكره لو وقع المز  
 عن الخلاء وكذا سور سباع الطير لا كلها الميتات كالمخلات وعن ابن يوسف  
 انها اذا كانت مجبوبة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها لا يكره ونحن  
 المشايخ هذه الرواية وسواء يسكن في البيوت كالحية والفأرة مكره  
 وسواء كان البغض شكوك فيه وقيل الشك في طهارته وقيل في طهره وهو صحيح  
 ولينه طاهر وان حرم وعقد لا يمنع جواز الصلوة وان فمض فكذا سورة  
 وهو الصحيح ويرى نص محمد على طهارته وعن ابن حنيفة انه نجس ترجيحاً  
 للحمة والنجاسة اي على الطهارة والبغض من نسل الحمار فيكون بمنزلة فان لم  
 يجد غيرهما يتوضأ بها ويستم ويجوز ما يتهاقنم وقال زفر لا يجوز الا ان  
 يقدم الوضوء وسواء الغرس طاهر عندهما لان طهره كقول وكذا عند  
 الصحيح وفي الغاية اخر من الروايات السابقة فانه ذكر في المحيط في سورة  
 الغرس عن ابن حنيفة رجم اربع روايات قال في رواية احدث ان  
 يتوضأ بغيره وهو رواية الثوري عن زفر رواية الحسن عند كندة وهو كندة  
 وفي رواية هو شكوك كسور الحمار وفي رواية كتاب الصلوة هو طاهر  
 وهو صحيح انتهى فان لم يجد الا البنية التمر قال ابو حنيفة يتوضأ به ولا يتم  
 وقال ابو يوسف بنيم ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابن حنيفة قوله  
 قال ث في وقال محمد كيتوضأ به ولا يتم واما الاغتسال به فقد قيل  
 يجوز عنده اي لا مانع اعتباراً بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والبنيد  
 المتأخف ان يكون حلواً رقيقاً يسيل على الاعضاء كالماء وما اشتد منه  
 حار حراً لا يجوز التوضوء به وان غيرة النار فادام حلواً في رواية  
 الخلف وان اشتد فخذ ابن حنيفة يجوز التوضوء به والشافعية لا يتوضأ  
 ولا يجوز التوضأ به سواء من الابنية جرياً على قضية القياس **باب**  
**التيمم** وتيمم لم يجد الماء وهو سوا ما خارج المهرينة وبين المهرينة  
 نحو ميل او اكثر تيمم بالصعيد والميل هو المختار في المقدار والجمع المبالغة  
 دون خوف القسوة ولو كان يجد الماء الا انه يرضى بحاف من استعماله

الماء لشد حرمة تيمم ولا فرق بين ان يشتم منه بالتمسك او بالآمال  
 واعتبر الشافعي خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف ان ينجس  
 ان اغتسل ان يقتله البرد او يبرمه بنيم وهذا اذا كان خارج المهر ولو كان  
 في المهر فكذا عند ابن حنيفة خلافاً لها واليستم ضربان يسبح باحد احدهما  
 وجعه وبالاخرى يديه الى المرفقين وينفض به يديه يديه ما يتناثر الزاب  
 يجوز لا يبرقنقن ولا يبرقنقن الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء  
 ولهذا قالوا لا يغسل الا صاحبه وينزع احكامه تيمم المسح واخذت والنجاسة فيه  
 سواء وكذا الحوض النحاس ويجوز التيمم عند ابن حنيفة ومحمد بكل ما كان من  
 جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والنوع والزجاج والكل قد قال بوجوب  
 لا يجوز الا بالتراب والرمل وقال ث في لا يجوز الا بالتراب وهو رواية  
 عن ابن يوسف ثم لا يشترط ان يكون عليه الصلابة غلباً عند ابن حنيفة قال  
 في الغاية فيجوز التيمم بالكل والآخر والمدسج والافوت والفرورج والمزاج  
 والمرعد والزريرج وان كانت مسكاً لا غبار عليها عند ابن حنيفة ومحمد في  
 رواية ابن عمر عن زفر رواية اخرى عنه وهو قول ابن يوسف الشافعي واحد  
 لا يجوز به ولا يتم وكذا يجوز القبار مع القدرة على التعبد عند ابن حنيفة ومحمد  
 لا تراب رقيق والنية فرض في التيمم وقال زفر ليست بغرض ثم اذا نوى  
 الطهارة واستباحة الصلوة اجزاه ولا يشترط نية التيمم للحث والنجاسة  
 هو الصحيح من المذهب في هو الصحيح اخر انما قال ابن ابي بكر الرازي فانه كان  
 يقول يحتاج الى نية التيمم للحث والنجاسة فانه كان يسمي ضرباً من ربه  
 الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمماً عند حاد وقال ابو يوسف هو تيمم وان توضأ لا  
 الاسلام ثم اسلم فهو متوضئ خلافاً لث في بناء على اشتراط النية فان  
 تيمم من غير نية عباداً كانه تيمم اسلم فهو عليه تيمم وقال زفر بطلان تيمم  
 ولو تيمم لم يحل السجدة من المصحف لا يجوز تيمم ولو تيمم سجدة التلاوة يجوز  
 الصلوة به وينقض التيمم كل شيء ينقض في الغاية وان تيمم من غير نية لم يكن متيمماً  
 ولا مستنداً في المحل فانه اذا كان كذلك ينقض تيمم اليوم انتهى والمرد في  
 الوضوء لا يبرقنقن ما من ابتداء فكذا انتهاء ولا يتم الا بصعيد طاهر وجب  
 لعام واجزاء وهو مروي ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء

انما يشتمل في تيمم خفة  
 وتيمم عليه سائر ما كان  
 غصداً وسواء وجب في  
 سائر في الغاية سبعة



والا تبسم وصلى وتحن اب حنيفة وابنه يوسف في غير رواية الاصول ان الشاخر  
 حتم ويصلي بغيره من الغاريف والنواخل وعذات حتى يتم لكل فرض وقسم  
 الصحيح في العصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فحافا واشتغل بالطهارة  
 ان تنقذ الصلوة وكذلك من حضر العبد فحافا واشتغل بالطهارة الا يغتسل  
 العبد فان شرب وقوله والولي غير لما شاع الى انه لا يجوز للولي وهو رتبة  
 الحسن عن اب حنيفة وهو الصحيح ان احداث الامام والمقتدى في صلوة العبد  
 يتم بغيره اب حنيفة واما لا تبسم فالحال فيها اذا شرع بالوضوء ولا يشرع  
 بالتبسم بغيره وبني الاتفاق ولا تبسم للجمعة وان خاف الغوات لو تضاء فان لو  
 جمعة سلا ما كانا صلي الطهر وكذا اذا خاف فوت الوقت لو تضاء لم يشرع  
 ويقضي فاته بالساعة فانه في حله فبسم وصلى ثم ذكر الماء لم يشرع  
 اب حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يديه حافا واذا وضعت يديه او  
 غيره بآمره وذكره في الوقت وبعد سواء تيسر عليه التبسم طلب الماء ادا لم  
 يخطئ طنة ان يقربه ما دون قلب طنة ان يقربه ما لم يجز ان تبسم حتى يطلب  
 ثم يطلب مقدار العلوة ولا يبلغ ميلا كجلا يقطع من رفقة من العلوة مقدار  
 رمية سهم وقيل ثمانية ذراع الى اربعة اذ في الغاية وان كان رقيقة ما لا  
 من قبل ان يتم فان منعه تبسم وتوحيتم قبل الطلب جواره عند اب حنيفة وقال لا  
 ولو ان يخطئ لا تبسم الشئ وكذا لا يجزيه التيمم ولا يلزم تحريك الغبن العاشر  
**باب المسح على الخفين** المسح على الخفين جائز السنة والاخبار في استيفته  
 حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا من رآه ثم لم يسح هذا بالعزيمة كان  
 ناجورا ويجوز من كل حدث وجوب الوضوء لانه لا يسح من نجاسة قالوا صورته  
 ان يشد خفيه فوق العجين لا يصل الماء الى رجليه ثم يسح بعد الاغتسال  
 وحدثنا اخوان الخف عهدا ناعا كسرية كحدث الى القصر الى  
 ولو جوزه ما حدث سابق كالمسح اذا لبست ثم خرج الوقت وتوضأت  
 حيث لا تسح وكالتبسم اذا لبس ثم راحي الماء وتوضأت حيث لا يسح فلو جاز  
 المسح كان الخف رافعا وليس كذلك وقوله اذا لبسها على رجليه كالملة لا يفيد  
 اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو ان يذهب عن رجليه  
 رجليه وليس خفيه ثم احل الطهارة ثم حدث بجريه المسح وهذا لان الخف يمنع

مسح الخفين  
 في كل وقت  
 من كل حدث  
 ولو لم يره  
 كان مبتدعا  
 من رآه  
 ثم لم يسح  
 هذا بالعزيمة  
 كان ناجورا  
 ويجوز من كل  
 حدث وجوب  
 الوضوء لانه  
 لا يسح من  
 نجاسة  
 قالوا صورته  
 ان يشد خفيه  
 فوق العجين  
 لا يصل الماء  
 الى رجليه  
 ثم يسح بعد  
 الاغتسال  
 وحدثنا اخوان  
 الخف عهدا  
 ناعا كسرية  
 كحدث الى  
 القصر الى

مسح الخفين  
 في كل وقت  
 من كل حدث  
 ولو لم يره  
 كان مبتدعا  
 من رآه  
 ثم لم يسح  
 هذا بالعزيمة  
 كان ناجورا  
 ويجوز من كل  
 حدث وجوب  
 الوضوء لانه  
 لا يسح من  
 نجاسة  
 قالوا صورته  
 ان يشد خفيه  
 فوق العجين  
 لا يصل الماء  
 الى رجليه  
 ثم يسح بعد  
 الاغتسال  
 وحدثنا اخوان  
 الخف عهدا  
 ناعا كسرية  
 كحدث الى  
 القصر الى

فانه حلال حدث القدم في ارضي كمال الطهارة وقت المنع من لو كانت افضة عند  
 ذلك ان الخف افضا ويجوز للقيم بوجاهة وسيلة والمسا فركته ايام وباليه  
 وابتدأها عقب ثوب المسح على ظاهرها فخطوطا بالاصابع يداها من قبل الامام  
 الى ان يمسح على ظاهرهما ثم لا يجوز على اطن الخف وعقبه وساقه واليد  
 من الاصابع استجاب اعتبارا بالاصابع فلو غسل فخر من كس مقدار ثلث اصابع  
 من اصابع اليد وقال الكرخي من اصابع الرجل الاول مسح اعتبارا لانه المسح  
 لا يجوز المسح على خف فيه فرق كبير بين من مقدار ثلث اصابع الرجل وان  
 كان اقل من ذلك طاز وقال زفر وداش فلي لا يجوز وان قل واكثر ان  
 يكشف قدر ثلث اصابع الرجل من غير ما هو المسح وهذا اخر من شيبين من رواية  
 الحسن عن اب حنيفة ان المعبر ثلث اصابع من اصابع اليد وقال شمس لانه الكفو  
 المعبر في الحق ابر الا اصابع ان كان الحق عند الكبريا وامر صا ان كان عند  
 من كبريا في العاية ولا معبر به جمل الاما مل اذا كان لا يفرج عند الشئ  
 هذا المقدار في كل خف على حد فجمع الحق في خف واحد ولا يجمع في خفين  
 النجاسة المنقذة بغيره اذا كان في احد الخفين نجاسة قليلة وفي الاخرى كذلك  
 يسح بينهما كذا في العاية واكتشاف العورة نظير النجاسة يعني ان المانع ان يكتشف  
 عين العورة وقد وجد مكان المانع حل النجاسة وقد وجد كذا في العاية ولا  
 المسح لمن وجب عليه الغسل قالوا صورته رجل توضأ وبس الخف ثم اجب  
 ثم وجد الماء في الوضوء ولا يفي للاغتسال فانه توضأ وبس رجليه ولا يسح  
 ويشد الخف كذا في العاية ويقض المسح كل شئ يقض الوضوء ويقض ايضا نزع  
 الخف وكذا نزع احدهما وكذا معنى المدة واذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه  
 مرة وبس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل مضى المدة وحكم النزع  
 بغير المسح القدم الى الساق وكذا باكثر القدم هو الصحيح وقال في العاية  
 هذا هو المروي عن اب يوسف وهو قول الحسن بن زياد وروى عن اب  
 حنيفة اذا خرج اكثر القعب من موضع الى الساق بطل مسح يديه اذا بدا  
 له نزع الخف فحركه للنزع حتى زال عقبه واما اذا زال عبا رسة الخف فليط  
 اجاعا دفعه للخرج الخف ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا قبل تمام يوم وليلة  
 مسح ثوبه ايام وليلتها بجملة الا ان المسح مدة الاقامة ثم سافر ولو اقام



وهو ما قرأ من استكمل مدة الاقامة نزع وان لم يستكمل اتمها ومن كس الجوف  
فوق الخف مسح عليه يكون كف ذي طاقين فلا فالتأخي وهو بدل عن الزل  
لا عن ثوب بخله اذا البس الجوف بوجاهة ثوبه فانه لا مسح عليه ولو كان  
الجوف من كراس الجوز المسح عليه الا ان تنفذ البتة الى الخف ولا يجوز المسح  
على الجوفين عند ابد حنيفة الا ان يكونا مجلدين او متعلين وقال لا يجوز اذا  
كانا مخنئين لا يشقان وعند انه رجح الى قولهما وعليه الفتوى والتخفيف هو  
يستك على ان من غير ان يربط بشي فاشبه الخف والجمل هو الذي وضع  
الجمل اعلاه وسفله ويقال جوب رطب على اذا وضع على سفله جلبة كان الخف  
للقدم ولا يجوز المسح على العمامة والقنطرة والبرقع والقفازين ويجوز المسح  
على الجوارب وان شئت على غيرهنه ويكتفى بالمسح على كثر ما ذكره الحسن و  
ولا يوقت وان سقطت بحيرة عن غير رطب لم يطل المسح وان سقطت عن رطب  
بطل وان كان يمسحها في الصلوة مستقبل صلوة **باب الحيض والنفاس**  
اقول الحيض ثلثة ايام وباليوم ناقص من ذلك فهو استحاضة وقره في  
يوم ليلة وعن ابي يوسف يومان والاکثر من اليوم ثلث واكثره عشرة ايام  
وآثار استحاضة وقره ثلث اشهر وما تراه المرادة من الحرة والصفحة  
والكدرة ايام الحيض حتى ترى البياض عاصا وقال ابو يوسف يكون  
الكدرة صفيا لا بعد الدم واما الحرة فالصحيح ان المرادة اذا كانت من  
ذوات الاقارب تكون حضا وتخل على فساد الغذاء وان كبره لا ترى غير الحرة  
لا تكون حضا وتخل على فساد النبت فينت الدم والحيض يسقط عن الحيض  
الصلوة ويجزى على الصوم فتقتضي الصيام ولا تقتضي الصلوات ولا  
ولا تدخل المسجد وكذا الجنب عند الشافعي باح الدخول على وجه العبد والدم  
ولا تطوف بالبيت الكعبة ولا ياتها زوجها ولا يحرم من حلقها  
من المسح الثقيل ذكره في اول الظاهر هكذا على الاطلاق المذكور في شرح  
الكنز للزيتوني وشرح القدوري في رد المحتار ان عدم الحرة مطلقة ولا  
وعند ما تحرم المباشرة بين السرة والركبة وايضا ذكر هذا الاختلاف  
في الصائغ مع انه صرح في باب الظاهر ان حكم الصائم نافي سواء كان الاكل  
يتعرض للحلا في الحايض ايضا الا ان يقال اكتفى بالتعرض في الصائم فلتا

هذا هو الصحيح  
في الحيض والنفاس  
والمراد من الحيض  
الذي هو ثلثة ايام  
وباليوم ناقص من ذلك  
فهو استحاضة

فمن لم يسلم لما يقرب من النفس وادارة التوان وعند ذلك يجوز للحايض  
وعند الطحاوي بباح قراة ما دون الآية ويسلم من المصحف الا بغلافه  
ولا اخذ رحمه سورة من القرآن الا بصرة وكذا المحدث لا يمسح المصحف  
الا بغلافه وقلا فاما ان يخاف من دون ما هو بصل من كابل المشتري هو  
المصحف ويكره منه اليكم وهو الصحيح وفي العناية نقل عن صاحب التحفة  
في المسح في الغلاف فقال بعضهم هو جلد الذي عليه وقال بعضهم هو الكرم وقال  
بعضهم هو الخريطة وهو الصحيح لان جلد المسحف الكرم هو الحامل والخريطة  
ليست بجزء من جلد المسحف الاول والاولى وقوله وهو ان  
رد لثاني انتهى خلاف كتب الشريعة لاهلها حيث رخص في مسحها بالكرم لوجود  
الضروع ولا يابى دفع المصحف الى الصبيان في المشر من هذا هو الصحيح وهو  
احراز غاروي عن بعض شيوخنا ان دفع المصحف واللوح الذي كتب فيه التوراة  
بغير حكمة و بناء على ان الرفع مكلف بعدم الدفع كذا في العناية واذا قطع  
دم الحيض اقل من عشرة ايام لم يخل طهرا حتى تقبل تولم تقبل ومضى لها  
اوتى وقت الصلوة بقدر ان تقدر على الاغتسال التحريم محل وطوها  
لو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث بغير حضا حتى تمضي عادتها  
وان قسست وان انقطع الدم عشرة ايام محل وطوها قبل غسل  
الا انه لا يستحب قبل الاغتسال الطهر اذا تكلل من الدم من مدة الحيض فهو  
كالدّم المتوالي قال رضي الله عنه وهذا احدى الروايات عن ابي حنيفة و  
عن ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل هو اخر اقوال اهل الطهر  
اذا كان اقل من عشرة يوما لا يفصل وهو كالدّم المتوالي والاخذ بهذا  
القول ليس وتمامه يوف في كتاب الحيض اقل الطهر عشرة ايام ولا غاي  
اكثره ثمانية ايام استتم بها الدم فاجبة الى نصب العادة فانه فيكون لاكثره  
غاية عند عامة العلماء خلافا لابي حنيفة سعد بن معاذ المروزي والقاضي  
ابي حازم فانه لا غاية لاكثره عندها على الاطلاق كذا في العناية ودم  
و دم الاستحاضة كالزفاف لا يمنع الصوم والصلوة ولا الوطاء وتكون ادم  
على عشرة ايام ولها مدة معروفة ونهار روت الى ايام عادتها  
والذي زاد في حاضته وان ابتدأت بولده في استحاضة فيحضر عشرة ايام



من كل شهر وبقاء استخاضة **فصل** استخاضة ومن يسهل البول  
والرغاف لثامه والجرح الذي لا يرفقا بمؤمن لوقت كل صلاة فيصلي  
بذلك الموضع في الوقت ما شاء من الغرض والنوافل وقال ابن قتي  
توضا استخاضة لكل مكتوبة وإذا خرج الوقت بطل وضوؤه واستأنفوا  
الوضوء لصلاة أخرى وهذا عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر استأنفوا إذا دخل  
الوقت فإن توضوا حين تطلع الشمس جازهم حتى يذهب وقت الظهر  
عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف وزفر جازهم حتى يدخل وقت الظهر  
وحاصل أن طهارة المخذ ورتق فتق يخرج الوقت أي عنده بالمرئ السابق  
عند أبي حنيفة ومحمد رحماتهما ويدخل عند زفر وبأصحابنا كان عند أبي يوسف  
وقائده الاختلاف لا يظهر إلا فيمن توضا قبل الزوال كما ذكرنا وقبل طلوع  
الشمس والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضا المخذ وصلاة العبد  
أن يصلي الظهر عند ما هو الصحيح لأنها بمنزلة صلاة الضحى وفي الغاية  
هو الصحيح جاز عما قال بعضهم ليس أن يصلي الظهر انتهى ولو توضا مرة  
للظهر في وقتة وأخرى فيه لا يضر عند صاحب السيل أن يصلي العصر والاستخاضة  
مع اتني لا يضمن عليها وقت صلاة الآداب التي أتيت به بوجوبه  
وكذا كل من صوفه معناه وهو من ذكرناه ومن يستطلق بطنه أو  
انفلات ربح **فصل في النفاس** والنفاس هو الدم الخارج بعقب الولادة  
والدم الذي تراه كما مل ابتداء أو حال لادتها قبل خروج الولد استخاضة  
وأن كان متدا وقال ابن قتي حوض ونفاسها بعد خروج بعض الولد فجا  
يروي عن أبي حنيفة ومحمد والتسقط الذي استبان بعض طهارة ولدته  
غير نفاس وتعتبر الأمه أم ولد به وكذا تنقضي العدة وكذا إذا ولد له  
ولدت ذكره في باب اليمين في الفلق والطلاق وأما النفاس جازله في  
أكثره أربعون يوما وأكثر زيادة استخاضة وعندنا ثمانون يوما وأن  
جاوز الدم الأربعين وكانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في  
النفاس روت إلى أيام عادتها وإن لم يكن لها عادة فابتداء نفاسها  
أربعون يوما ثمان ولدت ولدين في بطن واحد فنفسا من الأول  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأن كان بين الولدين أربعون يوما وقال

وقال محمد بن الوليد الأخير وهو قول زفر تنقضي العدة بالآخر بالاجماع  
**باب** الاستخاضة ونظيرها تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي في  
والكان الذي يصلي فيه وإذا كان تبزب المكان الذي صلى فيه نجاسة  
يجوز الصلوة مع الكراهة ذكره في كتاب الزكوة في باب من يجوز دفع  
النجاسة إليه ومن لا يجوز ويجوز تطهيرها بالماء وبكل ما ينج طاهر بكل ما  
يخرج ما ورد وكفه فما إذا عصر انقصر وهذا عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحماتهما وقال محمد وزفر لا ينجز إلا بالماء و  
جواب الحكم لا يفرق بين الثوب والبدن وهو قول أبي حنيفة وأبي  
روايتين عن أبي يوسف وعنه أنه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء  
وإذا أصاب الخف نجاسة لم يجرم كالزوث والوزين والدم والمني ففت  
فكلمة الأرم من جاز وهذا استخاضة وقال محمد لا يجوز وهو القياس  
الأنف المني فاقته وفي الرطب لا يجوز حتى يفسد وعن أبي يوسف أنه إذا  
سجد بالارض حتى لم يبق أثر النجاسة يطهر بعوم البلوى عليه شايخنا  
أصحابنا بول الغنيس لم يجره حتى يفسد وكذا كل ما يجرم له كالمزول  
ما يقتل من الزمل والرماد وجرم له والتوب لا يجزئ فيه إلا الغسل وأن  
يس والمني ينجس بغير غسله رطبا قافا وجف على الثوب جاز فيه الغسل  
وقال ابن قتي في المني طاهر ولو أصاب البدن قال شيخنا يطهر بالفر  
عن أبي حنيفة ومحمد أنه لا يطهر والنجاسة إذا أصابت المرأة الوتيف  
المني ينجسها وإذا أصابت الارض نجاسة نجفت بالشمس ذهب أثرها  
في زنت الصلوة على مكانها وقال زفر لا ينجس في لا تجوز ولا يجوز  
رجوع ما دون من الخس المعلق كالدم والبول والنجس والنجس  
الاجاج وبزفر جازت الصلوة معه وإن زاد لم تجز وقال  
زفر والنفاس في قبيل النجاسة وكثيرا سواد ثم يروي اعتبار الدرهم من  
حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروي من حيث الوزن  
وهو الدرهم الكبير الثقال هو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما  
أن الأول في الأقيوم والثاني في الكيف وأن كان مختفا كبول أو طهر  
لم يجز الصلوة معه حتى يبلغ رطلين روي ذلك عن أبي حنيفة



وعنه ربع او في ثوب يجوز فيه الصلوة كالميزر وقيل مع الموضع الذي  
اصابه كاللؤلؤ الكرم والخرير عن ابي يوسف شيرة شيرة اذا اصاب  
الثوب من الرطوبة او من اخاء البعر اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة  
فيه عند ابي حنيفة وقال لا يجزئ حتى يغسل ولا فرق بين ما كوى اللحم وغيره كوى اللحم  
وزفر قد بينهما فواتحها باحنيفة في غير ما كوى او انما كوى الماء كذا  
محمد انه لما دخل ارضى وراى الهوى ابنى بان الكثير الفاحش لا يمنع  
وفاسوا عليه طين بخارى وعند ذلك رجوعه في الخف يروى عن جعفر  
في ارضى رجوعه عن الرواية الشهيرة عنه في كفايته لا يطهر بالركب  
بالارض يروى كذا في الغاية وان اصابه بول الفرس لم يفده حتى يغسل  
عذابه حنيفة واية يوسف وقال محمد لا يمنع وان فحش وان اصابه جرحا  
يؤكل منه من الطيور اكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد لا يجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة وقد قيل  
في المقدار وهو الاصح ومعه قوله ان الاختلاف في النجاسة انه طاهر عند  
وهو المنقول عن الكرمي ويحسن عند محمد كالجو وقد قيل في بلصه يعني ان  
بالا اتفاقا لكنه خفيف عند ابي حنيفة غلبت عذرها وهو المنقول عن ابي جعفر  
للحد وان يقيم من لفظ صاحب الهداية ان ابا يوسف مع ابي حنيفة  
في الروايتين جميعا وهكذا ذكره في الاسلام في اجماع الصغير وهو خلاف  
في المنطوق والمختلف فان فيهما ان ابا يوسف مع ابي حنيفة على روا  
الكرخي ومع محمد على رواية الحد وان كذا في الغاية ولو وقع في الاثر  
قبل يغسله وقيل لا يغسله لقدر صول الاواني عنه وان اصابه من  
السكك ومن ثوبا البخل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة  
وعن ابي يوسف انه اعتبر في ذلك الكثرة الفاحش فاعتبر في ذلك  
المعلق عنه كما في الغاية وكذا صلي في كفة بيضة حال محاد ما يجوز في الصلوة  
ذكرنا في باب الماء الذي يجوز به الوضوء فان انتقع عليه البول من دون  
ذلك ليس بشئ والنجاسة حزان مرئية وغير مرئية فاما كان منها مرئية فخطا  
رواها عنها الا ان يبقى من اثره ما يشق ارتبته لان اخرج موضع شرا عا  
يشير اليه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زالت مرة واحدة

واحدة وقد نظروا في بعض النسخ وفيه كلام في اختلاف المشايخ من مجابا  
محمد انه من يقول بعد زوال العين يغسل ثوبه ثلاثا بعد زوال  
العين بل يخفى نجاسة غير مرئية وفيه الجسوط على الغسل ابي جعفر يروى قال  
العين يغسل مرتين لانه النجاسة نجاسة غير مرئية غسلت مرة ومنهم من  
قال ان زوال العين والاشربة الاولى يطهر لان النجاسة كانت سب  
بين وقد يتقارب ذلك العين في حكم بطهارته كما لو غسل ثوبا كذا ذكره  
جلال الدين النجاشي وما ينشئ في كفايته ان يغسل حتى يغسل طين  
القاسل ان طهر وقدره بالثوب ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر  
الرواية **فصل في الاستنجاء** الاستنجاء سنة ويجوز فيه الحجر وما قام  
مقامه بسمه حتى يقيه ليس فيه عدد مسنون وقال في كفايته من التثنية  
والتواخي حجره ثلاثا احرف جازيا بالاجماع غسله بالماء افضل ثم تقوى  
وب وقيل هو سنة في زماننا وبطل الماء الى ان يقع في غاب عنه  
سنة فطهر ولا يقدر بالمرات الا ما يتوسل فيقدر بالثوب في حقه وقيل  
سبع ولو جاوزت النجاسة محزها لم يجز الا الماء وفي بعض النسخ الا  
المكفوع وهذا يخفى خلافا لروايت في تطهير العضو بغير الماء على ابي جعفر  
هذا الكتاب قال وجواب الكتاب لا يعرف بين القوم البدر ان لا يعتبر  
المقدار المانع وهو الزايد على قدر الدرهم وراى موضع الاستنجاء  
في حقه واية يوسف وتحت من الاستنجاء ولا يستنجى بغيره ولا بد من  
توكل بجزيه ولا بطعام ولا بيمينه **كتاب الصلوة**  
**المواقيت** اول وقت الصلوة اذا طلع الفجر ثم وقوا بها من  
في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس ولا يغرب الفجر الكاذب وقوا بها من  
في سائر الاوقات بعبق الظلام واول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر  
وقتها عذابه حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى ظل الزوال قالوا اذا صار  
ظل كل شئ مثليه وهو رواية عن ابي حنيفة وفي الزوال هو الفجر الذي لا  
لا شياؤه وقت الزوال واول وقت العصر اذا خرج وقت الظل فيكون  
واخر وقتها ما لم تطلع الشمس واول وقت المغرب اذا غابت الشمس واخر وقتها  
ما لم يغرب الشفق وقال في كفايته ثلاث ركعات ثم الشفق هو



البيان الذي في الاتفاق بوجوه عذابه خيفة وقال هو الحجة وهو روية  
عن النبي وهو قول الشافعي وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وأخر وقتها  
ما لم يطلع الفجر ذوقه ان في باب ثلث الليل أول وقت الوتر بعد  
العشاء وأخره ما لم يطلع الفجر قال صلى الله عليه وسلم هذا عندنا وعند  
وقت العشاء الا انه لا يقدم عليه عند الذكر للترتيب **فصل**  
في تحجب السفر بالبر والشافعي يستحب في كل صلاة والآداب  
في الصيف وتقدم بها في الشتاء وتأخير العصر في غير الشمس في الشتاء والصيف  
والعصر في غير الشمس وهو ان يصير كاللحار فيه الا عين هو الصحيح وفي العشاء  
قوله هو الصحيح احراز عن قول سفيان وبرايسم التخي ان المعبر بغير  
الضوء الذي يقع في الجدران قال ثلث لائمه اخذنا بقول الشعبي وهو  
تغير العصر لان تغير الضوء يحصل هذا الزوال عرفا فتغير العصر وهو  
يقبل اذا قامت الشمس للغروب قدر رجع لم تغير واذا كانت قبل من  
ذلك تغيرت في غايل يومه طست في العصر او ينظر فيه فان كان الغروب  
يبدو ولا خطر فقد تغيرت فكان قوله هو الصحيح بان تغير العصر بهذا  
هو الصحيح وتغير الضوء وتغير الغرض في الشمس من الاخرين ليس صحيحا  
اي كبره ويستحب تعجيل المغرب وتأخير المكروه ويستحب تأخير العشاء  
قبل ثلث الليل كلابودى الى اخره للمنفى عنه وقيل في الصيف يعمل بالانجيل  
جماعة وتأخير الى نصف الليل باح والاصف الاخير مكره ويستحب  
لمن يات صلاة الليل ان يؤخر الى اخر الليل فان لم يشق بالانشاء او  
قبل نوم وآذا كان يوم غيم فاستحب الفجر والظهر والمغرب خروا  
العصر والعشاء بعجلها وعن ابن عمر رهما الله ان خير في العمل الا  
يستحب لطامع الجماعة ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت **باب**  
**فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة** لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس  
ولا عند قيامها في الطهيرة ولا عند غروبها الا عصر يوده وقال الشافعي  
القضاء جائز في هذه الاوقات وكذا النوافل بكه وآماح ابو يوسف  
النفل يوم الجمعة وقت الزوال كراهية المحدثين وقال صاحب العناية علم  
الفرائض لا تجوز عندنا في هذه الاوقات وكذا النوافل في بعض الروايات

الروايات وعند الشافعي يجوز الف من هذه الاوقات في جميع البلدان  
ويجوز النوافل عنده فيها بكه شرعا لله تعالى وقد وقع في عبارة المحدثين  
في هذا المعام اختلاف النسخ وانظر في طما ونوجيها كما في النسخ كما  
النفصل فيه خارج من قصودنا عرضا عنه ومن راد الوقوف على  
المسألة روح الهداية ولا صلوة جازة ولا سجدة تلاوة والمراد بالنافل  
في بوزن صلوة الجازة وسجدة التلاوة الكراهية حتى لو صلها فيها  
لا سجدة فيها وسجد بالجاز وبكره ان يتقبل بعد الفجر حتى يطلع الشمس وبعد العصر  
حتى تغرب الشمس ولا بأس ان يصل في عشرين الوقتين الغايب وسجد التلاوة  
ويقبل على الجازة ولكن الكراهية تظهر في حق المنذور وكعتي الحواف  
الذي شرع فيه ثم افيد وبكره ان يتقبل بطلوع الفجر اكثر من ركعتي  
ولا يتقبل بعد الغروب قبل الغرض لا اذا خرج الامام الى الخطبة يوم الجمعة  
الى ان يرفع وآذا شرع في الصلوة في الوقت المكروه ثم نقصها فانه  
بعده وعن جنيفة انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا والاظهر هو  
الاول وكوت هذه المسئلة في الهداية فينبغي لبس الاعكاف من كتاب  
النوم **باب الاذان** الاذان سنة للقلوب خمس جمعة ووزن سواها  
بصفة الاذان معروفة وهو كما ان الملك النازل من السماء ولا يرجع  
ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفضها وقال الشافعي  
ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة من النوم مرتين ولا يراى  
الاذان على المناور من حيث انه ذكر منطوم في اعيان القول ولا يراى عليه  
كرما في باب الاحرام من كتاب الحج والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها  
في الصلاة وقامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور  
ثم هو في الشافعي قوله انها فرادى فرادى فانه يقول شفع الاذان  
ويوتر الاقامة الا قوله وقامت الصلوة وترسل في الاذان ويجوز في الاذان  
والترسل ان يرفع صوته بفصل بين كلتي الاذان بكه مطولا غير مطرب  
من ترسل في قرأته اذا تمهل فيها وتوفر واكثر ان لا ينصل بين كلتي الاقامة  
بل يحلها كلاما واحدا ويكون صوته فيها اخفض من صوت الاذان كذا في  
العقيدة ويستقبل بها القبلة ولو ترك الاستقبال جاز وبكره وجول وجهه



اي لم يضره حصول المقهور  
كرا ونقص كسره

للقنوة والفلاح بينة ويسرة وان استند في صومعة ففسد ومراوده  
لم يقطع تحول الوجه بينا وشمالا مع ثبات قدمه مكانها كما هو المشتهر بان  
كانت القنوة مغلقة فاما من خرج فلا والافضل للمؤذن ان يجعل  
اصبعه اذنيه وان لم يفعل فحسن والتسوية في غير حق على الصلوة حتى على  
قرنين من الاذان والاولى من حسن وكراهة في سائر الصلوات ومقتضى  
العود الى الاعلام بعد الاعلام وتو على حسب تعارفه وهذا تنويع  
احد على الكوفة بعد عهد الصبي لتغير احوال الناس خصوص الفجر والمغرب  
استحسنوا في الصلوات كراها نظروا التواني في الامور الدينية قال ابو يوسف  
لا ريب ان يقول المؤذن لا ايم في الصلوات كلها السلام عليك ايها  
الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة بركته  
لته وانما خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا يتفهم كلامه  
وعلى هذا القائل والمفتي استبعده محمد لان الناس سواسية في امر الجماعة  
ويجلس بين الاذان والاقامة في المغرب وهذا عند ابي حنيفة وقال  
يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة والوصل بينهما كراهة ولا يقع الفصل  
بالسكتة لوجوب وصا بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطيبين وقال  
ان في فصل ركعتين اعتبارا بآثار الصلوات قال يعقوب رايته با حنيفة يؤذنه  
في المغرب ويقوم ولا يجلس هذا بعيد ما قلنا يعني ان المؤذن لا يجلس بين  
الاذان والاقامة في المغرب وان لم يستحب كون المؤذن عالما بالنية فيقول  
على السلام ويؤذن لكم خباركم ويؤذن للقائه ويقوم والشافعي يعني الاذان  
فان قامة صلوات اذن لا اولى واقام وكان مخيرا في الباء ان شاء اذان  
واقام وان شاء اقصر على الاقامة قال رضي الله عنه وعن محمد بن  
لما بعد ما من غير تخيير فالواجب ان يكون هذا قوله من غير تخيير  
يؤذن ويقوم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز كالقراءة ويكره ان  
يقوم على غير وضوء ويروي انه لا يكره الاقامة ايضا ويروي انه يكره  
الاذان ايضا ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة وفي الجماع  
الصغير اذان على غير وضوء واقام لا يعيد ولا يجب احب الي ان يعيد  
وان لم يعيد اجزاء حتى لا

بما لا اذان ولا يعاد الاقامة لان تكرار الاذان مشروع اي  
في الجملة كما في الجملة دون الاقامة وقوله وان لم يعيد اجزاء يعني الصلوة  
بما على انها جائزة بدون الاذان والاقامة وكذلك قراءة تؤذن  
قال المسرح لانه معناه يستحب ان يعاد يقع على وجبته فهو عطف على  
ما يجب اليه ان يعيد وقوله يقع اي الاذان على جلسة فان  
ان المرأة لا يكون على جلسة بل على وجه البعوضة لا تخاف ان رفعت صوتها  
في اهل موضع ركبت عتة والام تؤذن على جلسة وترك جهر حدة لينة  
بركة كراهة العناية ولا يؤذن للصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت  
وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي يؤذن في الصف الاخير من المصلين  
والشافعي يؤذن ويقوم فان تركها جميعا يكره ولو اكتفى بالاقامة جاز فانه  
حالة في بيته في المصلي باذان واقامة وان تركها جاز **باب**  
**الصلوة التي تقبلها** يجب المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والافعال  
ويجوز تقديم الطهارة على الوقت كراهة في كتاب الحج في باب التيمم وتر عورته  
عورة الرجل تحت السرّة الى الركبة قاله لينة ليست من العورة خلا ما  
سئل ان في الركبة من العورة خلا ما لا يبا وبه ان حكة كل عورة الا  
وجها وكفها قال رضي الله عنه وهذا تفسير على ان القدم عورة اي قول  
القدمى وبه ان حكة كل عورة الا وجهها وكفها تفسير على ان القدم  
عورة لانه لم يشترها كراهة العناية ويروي انها ليست بعورة وهو الاصح  
ان قلت قلت شافعي او يجرها مكشوف بعد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد  
ان كان اقل من الربع لا يعيد وقال ابو يوسف لا يعيد ان كان اقل من  
نصفه وفي النصف عند روايتان وكشعر البطن والفخذ كذلك يعني على  
هذا الاطلاق والمراد الشعر انزل من الراس هو الصحيح وفي العناية قوله  
هو الصحيح احراز عن اخيه الصدوق الشهيد وغيره ان المراد بالشعر ما على الراس  
واما المرسل وهو ما نزل الى اسفل الاذن فيكون عورة روايتان واختار  
الفقيه ابو الليث كونه عورة اخيا طاه لان كل الرواية تقتضي ان يكون النظر  
الى ضد الاجبية وطرف الجبهة كما ذهب اليه عبد الله بن البلخي وهو امر قوي  
الى النية فكان الاحتياط في الاخذ بحسن الرواية انتهى وعدم كسره في الجملة



لما كان الحرج والعمرة الغليظة على هذا الاختلاف أي الاختلاف الذي تقدم ذكره  
الربيع والصف والعمرة الغليظة هي القبل والدبر كذا في العناية مع تفصيل فيه  
والذكر غير بالقرآن يعني غير عضو مفرق كذا في بعد جواز الصلوة  
وكذا الاثنان هذا هو الصحيح دون العلم وهو حراز عاقل ان المختصين مع الذكر  
عضو واحد كذا في العناية وما كان عمرة من الرجل فهو عمرة من المرأة  
بطنها وظهرها عمرة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعمرة ومن لم  
ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد هذا على وجهين ان كان مع الثوب  
او اكثر منه طاهر يصلي فيه ولو صلى عيانا لا يجزئه وان كان الطاهر اقل  
من الربيع فذلك عند محمد وهو احد قول الشافعي وعند ابي حنيفة وابي نويرة  
يخير بين ان يصلي عيانا وبين ان يصلي فيه وهو الافضل ومن لم يجز ثوبا  
عرياناً فاعاد يوحى بالكسوة وحكوا فعلا صحاح رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فان صلى قائما اجزاه الا ان الاول افضل واذا كان في رحله توب  
نسيه فطلى عاريا بعد ما وقيل على الاختلاف ذكره في باب التيمم بعد  
عذابه يوسف وعند ما لا يعيد ما وهذا الاختلاف ذكره في النواذر وقوله  
المسئلة مذكورة في باب التيمم واذا اخطئت الاواني الطاهرة بالجملة  
فان غلبت الطاهرة مثل ان يكون انا ان طاهران وواحد نجس فانه لا يكره  
ان يترك التيمم فاذا تحركى وتوضأ ثم ظهر خطا بعد الوضوء واما اذا غلبت  
النجسة او تساوت باليتم ولا يتحرى واما ان باب الطاهرة اذا اخطئت بالجملة  
وليس له علامة يعرف بها فانه يتحرى مطلقا فاذا صلى بثوب بها نجاسة  
ثم ظهر خطاؤه اعاد الصلوة ذكر مسلم في الاواني والثياب في كتاب الوضوء  
في باب من يجوز دفع القعدة اليه ومن لا يجوز ويتوى الصلوة  
في بابية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والمتقدم من النية على التكبير كان  
عمده اذا لم يوجد ما يقطع به وهو عمل لا يبق الصلوة ولا معتبر بالمتأخر  
منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية وفي المتقدم جواز التيمم  
والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقبلة اى صلوة يصليها الذكر ان  
فلا معتبر به ويحسن في كل الجماع غزبية ثم ان كانت الصلوة فخطا كيفية مطلق  
وكذا اذا كانت سنة في العبد وفي العناية قوله في الصحيح حراز عاقل ان العناية

من ان ينوي سنة الرسول انهي وان كانت فرضا لا بد من تعيين الوتر  
كما علمت للاختلاف المذكور وان كان مقدر بغيره بنوى الصلوة و  
منابعه ويستقبل القبلة ثم من كان بركة ففرضه اصابه عينا ومن كان  
غائبا ففرضه اصابه جهرتها هو الصحيح وفي العناية وهذا حراز عاقل  
الشيخ ابي عبد الله بحر جاني ان فرضه اصابه عينا يريد بذلك اشتراط تعيين  
الوجه ان اصابه عينا وهو غائب بخلاف ما ليس بمقدور انهي وان سئل  
عظيم وعده لا يجزئ الصلوة ذكر ما في باب الاحرام من الحج ومن كان  
قائما يصلي الى اى جهة قدر وان شئته على القبلة وليس بخبره  
مريد عنها اجتهد فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيد ما وقال الشافعي  
لا يعيد ما اذا استدبر وان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة و  
كذا اذا تحول اية الى جهة اخرى توجه اليها ومن اتم قنائه ليس بمطلقة  
فتتح القبلة وصلى الى المشرق وتحرك من خلفه فصلى كل واحد منهم الى جهة  
وكلمه خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم وهذا مخالف غير مانعة  
كما في جوف الكعبة ومن علم منهم كمال ما يقصد صلوة لانه اعتقد امامه  
على الخطا وكذا اذا كان مقدما عليه لزمه فرض المقام **باب صفة**  
**الصلوة** وانظر الصلوة سنة التحريم والقيام والقراءة والركوع  
وسجود والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد وما سوى ذلك فمستند  
الطلاق اسم السنة وفيها وجباة لقراءة العاتجة ومنه التسوية اليها ومراعات  
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال القعدة الاولى وقراءة التشهد القعدة  
الاخيرة والقنوت في الوتر وتكبيرات العبدن والجمعة فيما يجزئه والمحافظة  
فيما نجاف فيه ولهذا يجب سجدة السهو بتركها ما يصح هو الصحيح وفي العناية  
عن جواب القياس في تكبيرات العبدن وقنوت الوتر فانه لا يجب  
السجدة على من تركها ما صحها انتهى وتسميتها في سنة لما ثبت وجوبها  
بالسنة واذا شرع في الصلوة كبر وهو شرط عندنا خلافا لما في حق ان  
من تحرم للفرض كان له ان يودي بها التطوع عندنا ويرفع يديه مع سجدة  
وهو سنة عندنا اللفظ اللفظ الكتابي ذكر لفظه مع غير اللفظ اللفظ  
وهو المروي عن ابي يوسف والحكي عن الطحاوي الاصح انه يرفع اولاً ثم يكبر



ويزعم بديهي كاذباً بما فيه من معنى اذنه وقد ثبت في رفع اليكيدية  
كثير القنوت والاعباد والنجاة والذلة ترفع هذا كيدياً هو الصحيح  
العناية وهذا احتراز عن رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انما ترفع  
يديها هذا اذنها كارتل انما قال في الكبر لليلة اجل واعظم والرحمن  
اكبر ولا اله الا الله او غيره من سائر الله اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف ان كان حسن التكبير لا يجوز الا قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
وقال الشافعي لا يجوز الا بالاولين وقال لك لا يجوز الا بالاول  
افتح الصلوة بالفارسية او قراءتها بالفارسية او ذبح وسمي بالفارسية  
وهو كسب العربية اجزاء عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا في التسمية والتسمية  
العربية اجزاء عند محمد في الافتتاح مع ابي حنيفة في العربية ومع ابي يوسف  
في الفارسية ويجوز ابي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح وفي العناية  
احتراز عن قول ابي عبد الله في انه قال انما يجوز ابي حنيفة بالفارسية  
غير ما من السنة لغير الفارسية من العربية قال كوفي في الصحيح النقل الى  
الفارسية كانت استحقاقاً في الاعتقاد في اذنا او الفارسية هل يكون محسباً  
عن فرض القراءة او لا ولا خلاف انه لا فساد ويزعم في رجوعه في اصل الصلاة  
الى قولها وعليه الاعمال وتخلط في هذا الخلاف وفي الاذان بعد الصلاة  
وان كان المصلي اخر من تحريك شقيقه يعام مقام القراءة في الصلوة ذكرها  
في باب اخبار الرواية وان افتتح الصلوة بالتم اغترى لم يجزئه ولو قال  
الله فقد قبل تجزئه لان معناه بالله وقيل لا تجزئه لان معناه بالله ابتداء  
بغير فكان سؤالا ويعتمد به المبنى على اليسرى تحت السرة وعند الشافعي يرفع  
على الصدر وقال لك يرفعها ثم الاعمال سنة القيام عند ابي حنيفة  
يوسف حتى لا يسل حال الشاء ومحمد سنة القراءة فيرسل المصل ان كان في الصلاة  
مسنون يعترفه وما لا فلا هو الصحيح في العناية وهذا احتراز عن قول الغفلي  
وامامه وفيه تفصيل في العناية فليحج اليه في حالة القنوت وصلوة النجاة  
وترسل القوة اي عن الركوع وبين تكبيرت الاعباد ثم يقول سبحانك اللهم  
ومحمدك احمد وعن ابي يوسف انه يقرأ قوله وحملت جحشاً وتوكله ووجه  
تأنيده لم يذكر في المشاهدة في اي الفرائض والآولى ان لا ياتي بالنوا

في التكبير في الصلاة في العناية وهذا احتراز عن قول الغفلي  
انه يقول قبل التكبير ومنهم الفقيه بالثبوت في التكبير بانه من شيطان ارجم  
والاول ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم والاولى ان يقول استعذ بالله  
ثم التعوذ بفتح القاء دون الشاء عند ابي حنيفة ومحمد حتى ياتي بالسبوق  
دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرت العبد ويقرأ باسم الله الرحمن الرحيم هكذا  
في المشاهدة والتسمية وقال الشافعي في التسمية عند ابي حنيفة في القراءة ثم عن  
ابي حنيفة انه لا ياتي بها في اول كل ركعة كالاعتوذ وعند ابي حنيفة في الصلاة  
وهو قولها ولا ياتي بها من الفاتحة والسورة الا عند محمد فانه ياتي بها في  
صلوة المفارقة ثم يقرأ فاتحة الكتاب سورة او فوات من اي  
شأن قراءة الفاتحة لا تقتصر كما عندنا وكذا في سورة البقرة فوات  
في الفاتحة وكما في غيرها واذا قال الامام ولا الصائين قال امرؤ القيس  
المؤمن وعند مالك يقولها المومن ولا يقولها الامام ويخفونها والمؤمن  
فيه وجهان لا تشد بخطا فاحش ثم كبر ويكبر وفي كل ركعة مع التكبير كبر مع  
الخطا ويحذف التكبير حذفاً الى اليد في غير موضع الدفان المدي في اول خطا  
من حيث الملائكة كونه استغفاراً وفي آخره لمن من حيث اللغة ويعتمد به  
على يمينه ويخرج بين يمينه ولا يندب الى التفرج الا في من حاله ليكون  
اكثر من الاخذ ولا الى الضم الا في حال السجود وقيل وادراك كبر  
على العادة ويخط خطره ولا يرفع رأسه ولا يركع ويقول سبحان ربك العظيم  
ثم ذلك وانه ثم يرفع رأسه ويقول سمعنا من حمده ويقول المومن سبحان  
الله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة وقال لا يقولها في نفسه ولا ياتي المومن  
بشيء يسبح عندنا خلافاً لما في الشافعي ومحمد في الاصح وان كان يروي  
الاكتفاء بتسبيح ويروي التمجيد والامام بالدلالة عليه به معنى ثم اذا  
استوى ثانياً كبر وسجد ولا يستوي فاما ليس يفرض كذا بكلمة بين السجرتين و  
الطمانينة في الركوع والسجود وعند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في الركوع  
ذلك وهو قول الشافعي ثم القنوت وبكلمة سنة عندها وكذا الطمانينة في  
تخريج الجحش في تخريج الكافي واجبة متى سجدت التهجوت بها عنده ومحمد  
على الارض ومنع وجهه بين يديه وذراعيه وسجد على انفه



وجمعه فان اقتصر على احد ما جاز عندنا حنيفة وقال لا يجوز الاقتصار على  
الامن عند روى روى عنه وفتح الدين والركنين عندنا واما وضع القبر  
فقد ذكرنا في روى عنه في بيضة في السجود كان سجود على كور عمامة او فاضل فيه  
جاز ويبدى بضعه ويجازي بطنه عن فخره وقيل اذا كان في الصف ليجازي  
كلابو ذى جاره ويوقد اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في سجود وسجود  
ربى لا على ثناء وذلك انما وسجود ان يزيد على الثلث في الركوع ويجوز  
بعد ان يختم بالوتر فان كان اما لا يزيد على وجه يمل القوم كجاء يودى له  
التفكير ثم يتكلم في الركوع والسجود ستة والمنة تخفف في سجودها وتزق بطنها  
بمخضها ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمان جالس كبر وسجد وكولم يتوجاه  
وسجود اخرى جاز عندنا حنيفة ومحمد وتكلموا في مقدار الرفع والاصح ان  
كان الى السجود قريب لا يجوز لانه بعد سجد وان كان الى الجلس اقرب  
جاز لانه بعد جالس فاذا اطمان جالس كبر وسجود قائما على قدميه  
ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الارض وقال الشافعي يجلس طسعة حنيفة ثم  
ينفض معدا على الارض بفعل في الثانية مثل فعل في الركعة الاولى والاربع  
لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في الركعة الاولى خلا فالتس في الركوع  
والرفع منه واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثالثة افترس جللا  
اليسرى وجلس على ما نصب اليمنى يميناً ووجهه اصابع نحو القبلة ووضع يديه  
على فخذه وبسط اصابعه وشهد فان كانت امرأة جلست على التماسك  
واخرجت جلوساً من اجاب اليمين والشهد التحيات لله والصلوات والبركات  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ايج وهذا تشهد عبد الله بن  
مسعود فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني الشهادتين  
كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل الحمد لله والآخر بعد الاول  
من الاخذ يشهد بن عباس رضي الله عنهما وهو قوله الحمد المباركات الصلوات  
الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا  
ولا يزيد في الشهادتين على هو المأثور لانه ذكر منطوم في اعي المنقول ولا يزيد  
عليه ذكر ما في باب الاحرام من كتاب الحج ولا يزيد على هذا في الصلاة الاولى  
ويقرأ في الركعتين الاخيرتين بقراءة الكتاب وهذا هو ما كان في الصلاة

الاولى هو الصحيح وهذا احراز عمار روى الحسن عن ابي حنيفة ان القراء في  
الاخيرين واجبة حتى لو تركها صاحباً لم يرد سجدة التهوية في العتامة  
وجلس في الاخرة كما جلس في الاولى ولا يتورك كما مال اليه في سجود وهو  
عندنا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحسين بن علي بن ابي طالب فيهما اي  
في التهجيد والصلوة فافهموا في هذه ثم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج  
الصلوة واجبة اما مرة كما قال الكرخي او كلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
كما اختاره الطحاوي ودعا بما شاء وما يشاء في الغطاء القرآن والادعية  
المأثورة ولا يدعوا بما يشبه كلام النضر ولا يجلس في الصلاة من العباد وكقول  
الله عز وجل في صلاة يشبه كلامهم وما يستحيل قوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم  
وقوله اللهم اغفر لي من قبل الاول لاستعماله في الصلاة يقال رزق لاير  
يجوز ثم سلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يمينه مثل ذلك  
ويؤتى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية ولا يؤتى  
النساء في زماننا ولا من لا شرة له في صلوة هو الصحيح وفي العتامة وهذا  
احراز عمار قال لما حكم الشهادتين يؤتى جميع رجال النساء من يشاء ومن لا يشاء  
ليكون على حق سلام التشهد يعني قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
فالتحني ولا بد للمقدم من نية اماه فان كان الامام في الجاهل لا يرفع الا يرفع  
نواه فيها وان كان بخلافه نواه في الاولى عند ابي يوسف ترجيحاً للجانب  
الايمن وعند محمد وصور رواية عن ابي حنيفة نواه فيها لانه ذو حنيفة  
اجابين والكفر وينوي الحفظة لا غير لانه ليس مع سواهم والامام ينوي  
بالسليمين هو الصحيح وفي العتامة احراز عمار قال بعضهم ان الامام ينوي  
سليمة الاولى لا غير انتهى لا ينوي الملائكة عدداً مخصوصاً لان الامام  
في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابت لفظة  
السلام واجبة عندنا ليست بغير من خلا فالتس في **فصل في القراءة**  
ويجوز القراءة في الغزاة والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء وان كان  
اماماً ويجوز في الاخيرين هذا هو المتوارث وان كان منفرداً فهو مخير ان  
شاء جهر أو خف وأما خاف والافضل هو الجهر ويجوز فيها الامام  
في العصر والعصر وان لم يقرأ في عرفة خلاف ذلك ويجوز في الجمعة والعين



وفي التطوع بالنهار يخاف وفي الليل يتخبر ومن فاته العشاء فصلاته  
طلوع الشمس ان اتم فيها جهرا وان كان وحده خاف ولا يتخير هو الصحيح وفي  
بعض الشروح وقبل الصبح ان يتخير وان يكون بحجر افضل كما في الوقت لا النقص  
يكون على فني الاداء وفي العناية ان هذا مخالف لما ذكره شمس الامنة  
الشرعية وفي الاسلام وقاضيان والعمر تاشي والمجوبة في شروحه للصغير  
فانهم قالوا اجهر افضل فيه تفصيل في العناية فليجرب اليه ومن قرأ في العت  
في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يرد في الاخيرين وان قرأ  
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخيرين الفاتحة والسورة وجمعه عند  
ابن حنيفة ومحمد رحمهم الله وقال ابو يوسف لا يقضى واحدة منهما ثم ذكر  
صها يعني في اجماع الصغير ما يدل على الوجوب لانه اذا يكون بمنزلة الاعمال الكد  
وفي الاصل ان البسوط بلفظ الاستحباب لانه اذا ترك السورة في الاخيرين  
احتب الى ان يقضيها ويحرم بها هو الصحيح وفي العناية احراز عماري بن  
سماعة عن ابن حنيفة وابي يوسف في سجدة السورة فامة انتهى ثم الخاف ان  
يتبع نفسه واجهر ان سمع غيره وهذا عند الحنابلة لان مجرد ذكره في اللسان  
لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكوفي اني اجهر ان سمع نفسه وآدني  
الفاقة تصح بحروف لان القراءة فعل اللسان دون الفم وفي لفظ الكتاب  
اي القدور في اشياء الخاف قال ان شاء الله سمع نفسه فلما قرأه  
بكونه مسموعا لانه لو كان الخافه مالم يكن مسموعا وقيل المراد من الكتاب البسوط  
حيث قال وان كان وحده وكان صلوة يجهر فيها بالقراءة قرأ في نفسه اشياء  
جمعه وسمع نفسه كذا في العناية مع تفصيل في المقام وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق  
بالنطق كالطلاق والعاق والاستناء وغير ذلك كالتذرع وبجدة النية  
وقراءة اجنب القرآن وتسمية على الديعة وآدني ما يجزي من القرآن في الصلاة  
ابن عبد الله حنيفة وقال لا تلا ايات قصار واية طويلة وفي السرية انفاقة  
الكتاب واتي سورة شاء وهذا اذا كان على عجلة من السير وان كان على  
وقاير يقرأ في العجز نحو سورة البروج انشقت ويقرأ في العجز في الحرة في العجز  
باربعين اية او خمسين سوى فاتحة الكتاب وروى عن اربعة من السنين وروى عن  
المائة وبكل ذلك ورد الاثر ووجه التوفيق انه يقرأ في الراجزة

النية وبالكسالة يعني وبالاوساما يعني بين السنين وقيل نظر الى طول القيل  
ومعناه والى كثرة الاستغناء قلتها وفي النظر من لك وقال الاصل اودع  
والعصر والعشاء سواء يقرأ فيها بساط الفصل في المغرب دون ذلك  
في بعضها بقصر الفصل والعصر ويستحب فيها التاخير وتبيل الركعة الاولى  
من الفجر الثانية وركعتا الظهر سواء عندهما وقال محمد احتب الى ان يطول  
في الثانية على الثانية في الصلاة كلها ويسبغ في شئ من الصلوات قراءة سورة  
بعضها لا يجوز غيرها وبكره ان يوقت شئ من القرآن من الصلوات ولا يقرأ  
المؤمن خلف الامام خلافا لثاني في العناية في تحسين طيل الاحاطة في  
روى عن محمد وبكره عندهما لما فيه من الوعيد يستحب ان يقرأ الله  
اية الرقيب الزهير وكذلك الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام  
لفرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطبة في دعاء يا ايها الذين امنوا صلوا اليه  
التي هي على سبيل ما في نفسه وتختلف في الثاني عن المنزلة والاحوط ان يكون  
اقامة لفرض الصلاة **باب الامامة** جماعة ستة مؤكده وآدني  
بالامامة اعلمهم السنة وعن ابي يوسف قلوا هم فان تساوا فافروهم فان  
تساوا فافروهم فان تساوا فافروهم وبكره تقديم العبد والاعوان  
والعاسق والاعمى وولد الزنا وان تقدموا جاز ولا يطول الامام هم  
الصلوة وبكره الجماعة للنساء وحدهن وان فعلن قامت الامام وروى  
كالعرة قال في العناية في انهم اذا ارادوا الصلوة بجماعة وقف الامام  
وسمطهن وفي ان الافضل لكل من النساء والعرة ان يصلي وحده خلا  
ان العرة يصلي كل منهم منفردا قاعدا اماما ودون النساء انتهى وروى  
عن واحد قادم من بينه وعن محمد انه يمنع اما بعد عن عصف الامام والآد  
هو الظاهر وان صلى خلفه او في بيانه جاز وهو في الثانية خالف السنة وان  
تم اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف انه يتوسطهما ونقل ذلك عن ابن اسعد  
رضي الله عنهما ولا يجوز للرجال ان يقدوا امرأة اوصى وفي الشرح وروى  
المطلقة جاز من خارج لم يجز من خارج ولا يجوز من خارج ولا يجوز  
يوسف في النفل المطلق والخمار وهو قول ابي يوسف انه لا يجوز  
الصلوات كلها الا نفل الصلوة في نفل الصلوات لا يقرأ من القصار الا

شبه



بالاجماع ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف الملقون لانه مجتهد فيه ويحكم  
اقدار الصبي العتيق فانه يجوز والكراو بالفتون اذا قام الى الخامسة  
الشهيد ساجدا ان القعدة الاولى ثم اقدى بان يمتنع مع انه اقدار  
مقتر من تنقل قلنا اذا قام الى الخامسة زعم ابن اسقط العرض عنه كذا  
فقد اذع المقدي فقد توافقنا ان صد كذا في بعض شروح ويسف الرجال  
ثم الصبيان ثم النساء فان حاذت امرأة وهما شركان في صلوة وهما  
فدت صلوة ان نوى الامام امامتها والقياس ان لا تقصد وهو قول  
الشافعي اعتبارا بصلواتها حيث لا تقصد وان لم ينو امامتها لم تقضه اي  
الحاذا ولا يجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت ودونها خلافا لزن  
فان عنده نية امامتها ليست بشرط وانما يشترط نية الامامة اذا ائتمت  
وان لم يكن يجزئها جل فبشرط رويان والفرق على صاحبنا ان لصا في الاد  
لازم وفي الثاني محتمل ومن شرط الحاذة ان يكون الصلوة من غير  
وان يكون مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بها  
حائل وكبره لمن حضورها على شوب منهن لحوف الفتنة ولا باس بجوز  
ان يخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يخرج  
في الصلوات كلها وفي العيد بالاجماع ولا يصلي الطاهر خلف من هو  
في معنى السجادة ولا الطاهرات خلف السجادة ولا يصلي القاري  
خلف الامي ولا المكتبي خلف العاري ويجوز ان يؤتم الميتم المتوطين  
عند ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد لا يجوز ويؤتم الناس الفاسدة ولا يصلي  
القائم خلف القاعد وقال محمد لا يجوز ويصلي المومي خلف مثل الا  
يومي المؤتم قاعدا والامام مضطجعا ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف  
المومي وفيه خلاف في ولا يصلي المقترض خلف المتقل ولا من يطحن  
فرضا خلف من يصلي فرضا اخر وعند الشافعي يصح في جميع ذلك ولا يصلي  
المتقل خلف المقترض من اقدى بام ثم علم ان امامه حدث اعاد الصلوة  
وفي خلاف الشافعي ويجوز اقداد الخفي بالشهوة واذا علم المقدي  
بمنه ما زعم فساد صلوة كالقصد ونحوه لا يجوز الاقداد به لا يثبت كونه  
المسئلة في صلوة الوتر وقال ابو اليسر الاقداد بشافعي المذهب غير جائز من

هذا الحديث يدل على ان  
الصلوة لا تجزئ الا بغير  
الصلوة لا تجزئ الا بغير

منه من يلحق في دينهم ما روي كقول الشافعي في كتابه انما الشعاع عن ابي حنيفة  
من رفع يديه بعد الركوع وعند رفع الرأس منه نفس صلوته وجعل ذلك  
علامة ان فصلوا ففسدت عندنا فاصبح الاقداد بهم وفيه خلافان فساد الصلوة  
رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقداد لجواز صلوة الامام  
في ذلك كذا في العناية مع تفصيل فيه فليجرب اليه واذا صلى حتى يقوم يركعون  
يؤتم اميتين فصلوا ففسدت عند ابي حنيفة وقال صلوة الامام ومن لا يقرأ  
تامة كما اذا اتم العاري عراة ولا يبين حيث تصح صلوة الامام ولا يصح صلوة  
اللايين بالاتفاق وقال ابن الهمام وهذا على اطلاقه اذا اتم الاخرى بغير  
وحرش او اتماما اذا اتم المعذور والمومي شيئا واعلى منها حيث تصح صلوة  
الامام ومن حاله اتفاقا انتهى ولو كان يصلي الامي وحده والقاري وحده  
جائز هو الصحيح وفي العناية اخر انما ذكر ابو حازم ان قاسم قال ابي حنيفة ان  
لا يجوز صلوة وهو قول الكسبي انتهى فان قراء الامام في الاوليين ثم قدم  
في الاخرين ميا فسدت صلواتهم وقال فلا تقصد وكذا على هذا لو قدمه في  
البشارة **باب الحديث في الصلوة** ومن سبقه لحدث في الصلوة انفر  
فان كان ما استخلف نوضا وبني القياس ان يستقبل وهو قول الشافعي  
ولا يستيف افضل وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمقدي بني المنفرد  
انما يتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقدي يعود الى مكانه الا ان يكون  
امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن يظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم  
انه لم يحدث استقبل القبلة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ابي والقياس فيها  
استقبال وهو رواية عن محمد وان كان استخلف فسدت وهذا بخلاف اذا  
انه افتتح على غير وضوء فانصرف حيث قصد صلوة وان لم يخرج ومكان  
الصفوف في الصحوة له حكم المسجد ولو تقدم حدث فامد فالحق الشرة وان  
لم يكن فقد رالصفوف خلفه وان كان منفردا فواضع سجوده من كل جانب  
وان جرح او اثم فاحكم او اغني عليه استقبل وكذلك اذا تمهت وان حضر  
الامام عن القراءة فقد تم غيره اخرهم عند ابي حنيفة وقال لا يجزئهم ولو قراء  
مقدار لا يجوز في الصلوة لا يجوز بالاجماع وان سبقه لحدث بالشرع فوضا  
وسا وان تقدم احدث في هذه الحالة او كثر او عمل على ما في الصلوة تمت صلوة



ولا اعادة عليه وان رأى الميت الماء في صلوة بطلت صلوة وتكرره  
بعد ما قد قرأ الشهادتين وكان مائتاً فانقضت مدة سجدة وطلع خفيه بعين  
يسير وكان يتأمله في سورة القرآن او غير ما يوجب ثوباً او موبياً فقد عظم  
الركوع والسجود وتذكر فائده عليه قبل هذه او احدث الامام القاري في  
ايتا او كلفت النفس في الجراود دخل وقت العصر في الجمعة او كان مائتاً على الحجة  
فقطعت عن بزيه او كان صاحب عذر فانقطع عذره كالاستحاضه ومن  
بطلت الصلوة في قول به حيفه وقال انت صلوة وقيل الاصل فيه  
ان يخرج من الصلوة بغير الصلوة في فرض عذر وعذرها ليس بفرض فاعتز  
بهذه العوارض هذه في هذه الحالة كاعتزالها بالتسليم ومن اقدم في ايام بعد  
صلى ركعة فحدث الامام فقدمه اجراه والآول في الامام ان يقدم مدرسا  
لانه اقر على تمام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم عليه عن التسليم  
فلو تقدم بتدري من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى التسليم  
يقدم مدرسا كما يسلمهم فلو انه حين اتى صلوة الامام فقدمه او احدث متقدماً  
او تخلف او خرج من المسجد فحدث صلوة وعلوة القوم تأتية والآلام الاول  
ان كان في وقت لم يفسد صلوة وان لم يفرغ ففسد وهو الاصح فان لم يفرغ  
الامام الاول وقدرت قد تشهد ثم فقهه او احدث متقدماً فحدث  
صلوة الذي لم يركب اول صلوة هذا به حيفه وقال لا لا تقصد وان كان  
او خرج من المسجد لم تقصد في قولهم جميعاً وينتقض من الامام لوجوده في وقت  
في حرمه الصلوة ولكن احدث في ركوعه او سجوده توفاه وبني ولا يعتد  
بانيه احدث فيها ولو كان اماماً فقدم غيره وأتم المقدم على الركوع يعني لا  
المقدم ان يقوم من ركوعه ثم يركع ثانياً بل يتقدم على ركوعه ويلبث في  
ثم يقوم ويتم الباقي كما في بعض الشروح وتذكر وهو ركع او ساجد ان علم  
سجدة فاحط من ركوعه او رفع رأسه من سجوده فبعد الركوع والسجود  
وهذا بيان للاولى يقع الافعال مرتبة بالقدر الممكن وان لم يجد اجراه وعن ابي  
يوسف انه يزمه اعادة الركوع لان القوة عنده فرض من امر رجلاً واحداً  
فاحدث وخرج من المسجد فالامام نوى وتسليمه والاولى صلوة متبئاً  
بالحكم اذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه الا صبي وامراً قيل تقصد به

فمن سجد في سجدة واحدة

صلوة لا تختلف من يصلح الامامة وقيل لا تقصد لعدم وجود الاختلاف  
في هذا وهو لا يصلح الامامة **باب ما يفسد الصلوة** ما يكون فيها من  
محر في صلوة حادثة او سابقاً بطلت صلوة خلافاً لما في الخطا والسيان  
في بطلان السلام ساجداً ولو تعدد بفسد حاقان ان فيها او تارة  
في بطلان بطلان بطلان فان كان من ذكر اجبة او انار لم يقطعها وان كان  
من وجع وصية قطعها وعن ابي يوسف ان قوله لا يفسد في الكالين  
داؤه بفسد وقيل الاصل هذه ان الكلمة اذا اشتملت على فيزدها رتبة  
او احدثها لا تقصد وان كانتا ملبتين تقصد واحدهما لا والله جموعاً  
في قولهم اليوم نسيه وهذا لا يقوى لان كلام الناس والفسد وكلام الناس  
في شفاطه تعرف ببيع وجوده وفي الحجاء وانها لم تحقق ذلك في حروف  
كلامه وانما في هذا المقام تفصيل في الشرح ولكن تركناه لئلا يخرج عن مقصودنا  
ومن رام الوقوف عليه فليرجع الى الفتاوى وغيرها وان تخلف بغير عذر بيان  
لم يكن مدفوعاً اليه اي لم يكن مضطراً لكان التحسين الصوت وحصل حروف  
بنيان كمن يتقلى ان يفسد عندها وان كان بعد رفعه عفو كالخطاير وبنيان اذا  
حصل من حروف من عطف فقال لاخر رجكاسه وهو في الصلوة فحدث  
التمثال صلوة لا يجرى في محابها الناس فكان من كلامهم بخلاف اذا قال العاشر  
في السامع الحمد لله على ما قالوا لانه لم يتعارف جواباً وان سقطت ففتح عليه  
الرجل في صلوة فحدث صلوة وفتحاً ان يفتح المصلي على غير امامه لانه  
مستقيم وتعلم فكان من كلام الناس ثم محمد شرط الكسرة في الاصل اي  
المصلي المبسوط ولم يشترط في الجاهل الصغير وان فتح على امامه لم يكن كلاماً مختلماً  
في بطلان الصلوة على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرض في وقراءة  
مستوع عنها وقوله هو الصحيح اخر از عماد بعض اصحابنا انه ينوي القراءة  
دون الفتح كما في بعض الشروح وتوكان الامام انتقل الى اية اخرى  
تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله وينبغي للفتى  
ان لا يجازي الفتح والامام ان لا يجزئهم اليه بان يرد الالية او يقف ساكناً  
ركع اذا جاءه او اية لم يسئل الى اية اخرى وتوكان في الصلوة بلا  
انه فحدث كلامه عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون

في هذا







تمشي ستوية وقلمها لا يباح لقوله عليه الصلوة والسلام اياكم ولا لغيركم  
فانما من اجتناب من غير فصل بين الصلوة وغيرها فلا ينقل في غيرها  
بعد الاعداد والانداز بان قال كل من صلى في غير ما اذن في كل وقت  
وهو التي تقرب لونها الى السواد وفي مشيها التواء قال النبي صلى الله عليه وسلم  
بينهما فاسد لانه عليه الصلوة والسلام اخذ على اجن اليهود والمسيحية  
بان لا يظهر والاشعة في صورة الحجة ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضوا  
يباح قلمها وهو تحت ريش الائمة والمصل لا يطاق ما روينا النبي صلى الله عليه وسلم  
الاى والتبج باليد في الصلوة وكذا في السور وعن ابي يوسف وعمره  
لا بأس بذلك في الغزير والنو اقل جميعا **فصل** في تكره استقبال  
بالفرج في الحلاء ولا يستد باركره في رواية تكره الجماعة والبول والحل  
فوق المسجد ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعده للصلوة في البيت  
وتكره ان يعلق باب المسجد وقيل لا بأس به اذا خيف على المسجد غير اوان  
الصلوة ولا بأس بان ينقل المسجد بالحيض الساج وما الزهوب وقوله  
لا بأس بشاة الاله لا يجوز عليه لكن لا يانعم به وقيل هو جورة وعنده  
اذا فعل من مال نفسه الى المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى اهلها  
دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل من والتبج فيما يتعلق بالمسجد لا يملكه  
غيره فمفسد الامام واختار المتولي وفتح باب واغلاقه وتكرار الجماعة  
بما غير اهل البيت لعمران يصلوا انا بالجماعة ذكره في باب يحدث الرجل  
من الجماعة وفي الغاية يعني اذا لم يكن الباني موجودا او اذا كان غيبا  
الا ما لم يوصو فحالا لا سكاف قال ابو الليث وبه نأخذ الا ان يني  
شخصا والقوم يريدون من صلح منه ويجوز ان يكون المصل خاترا  
سلام ان القوم او لم ينصب الامام والمؤذن والباي اوله بالصلوة  
انتهى **باب صلوة الوتر** الوتر واجب عند ابي حنيفة وقالا سنة  
انا الحسن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له وقوله عليه السلام ان  
الله تعالى زادكم صلوة الا وهي صلوة الوتر فصلوا ما بالعباد الطلوع  
الفجر امر وهو الوجوب ولهذا وجب القضاء بالاجماع والجماعة لا يفر جاحده  
لاق وهو ثبت بالسنن وهو المعنى باروى عنه انه سنة وتواتر

بوجهين وقت العشاء فاكفى اذانه واجامته وفي هذا محل زيادة تفصيل  
قوله في الصلاة في البيت في ركعاتها لكونها خارجة عن مقصد اقل  
الربا والوتر ثلاث ركعات لا يفسد من سلام وكل من صلى العصر اجمع  
والعشاء وهو واحد والاشاف في قول الشافعي بوترتين من وهو قول  
مالك ويقت في السنة قبل الركوع وقال الشافعي بعده وبقت في جميع  
السنة خلافا لشافعي في غير النصف الاخر من رمضان وقوله في كل ركعة من  
الوتر بعامة الكتاب سورة والفراة واجبة في جميع ركعات الوتر لا حياط  
قام فيه شبهة السنية لثبوت فضيتها بالسنة وسيد ركعة المسئلة في باب  
المواظف الفصل الثانيه واذا اراد ان يقتت كبر ورفع يديه وقت ولقيت  
في صلوة غيرها خلافا لشافعي في الفجر فان وقت الامام في صلوة الفجر  
من خلفه عن ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يتابعه ثم قبل نصف قائما  
فيما يجب متابعتة وقيل بعد تحقيا للمائة والاول اظهر وذلك المسئلة  
جواز الاقدا بالشفعية وعلى المايعة في قراءة القنوت في الوتر وتحتار  
في القنوت الاخفاء لانه دعاء **باب القنوت** الستة ركعات قبل الفجر  
في اربع قبل الظهر وركعتان بعدها واربع قبل العصر وركعتان في العشاء  
مخترع قبل المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وركعتان في قوله  
في صلوة الاسلام من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله ثنتي  
عشرة ركعة في السنة وقوله في النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في الكتاب يعني المبسوط  
فيمنعه الله وري غيراته لم يذكر في النبي صلى الله عليه وسلم الا اربع ركعات في العشاء  
ومحمد في الاصل المبسوط حسنا وخيرا من الاربع وثنيتين الا لا  
سنة والافضل هو الاربع ولم يذكر في النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام  
اربعة قبل العشاء ولهذا كان سببا لعدم الملوقة وذكر فيه اني احدث  
ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الاربع اي في حديث ابن عمر رضي الله عنهما  
فهذا خير مما ذكره الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة على عرف من جهة  
والاربعة قبل الفجر ليلة واحدة عندنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام  
وفي خلاف الشافعي وتوافل النهار ان شاء الله سلمة كعتين وان شاء  
اربعا كره الزيادة على ذلك واما نافلة الليل قال ابو محمد



فان في ركعات بتسليمة جاز وكثرة الزيادة على ذلك لا يزيده بل  
على ركعتين بتسليمة وفي اجماع الصغير ترك الركعة في ركعتين  
عند ابي يوسف ومحمد مني مني وفي النحر اربع اربع وعشرون  
من فيهما وعند ابي حنيفة فيهما اربع اربع وكل شفيع صلوته على حدة  
والقيام الى النية بمنزلة تحريك بدنة ولهذا لا تجب التحريك الا في  
الاركان في المشهور عن اصحابنا ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وذكرنا  
في الفصل الآتي **فصل** القراءة في الركعتين واجبة في الركعتين  
وقال الشافعي في الركعات كلها وقال مالك في ثلث ركعات وفيه  
في الاخير من مقامه ان شاء قرا وان شاء سكت ان شاء سج كذا روي عن  
حنيفة وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان  
ان يقرأ والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الركعات  
في ما قلناه ثم افسد ما مضى وقال الشافعي لا قضاء عليه وان صلى اربعا  
وقراء في الاولين وقعد ثم افسد الاخيرين ففني ركعتين وهذا اذا كان  
افسد الاخيرين بعد الشروع فيها ولو افسد قبل الشروع في الشفيع الثاني  
لا يقضي الاخيرين وعن ابي يوسف انه يقضي اعتبار الشروع بالنية فان  
من قطع الاربع المذمومة يقضيها فكذا هذا وعلى هذا سنة الظاهر لا يخالف  
وقيل يقضيها اربعا احتياطا لا بخاتمة صلوته واحدة وان صلى  
ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند  
يوسف يقضي اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وقال صاحب  
وهذه تلقب بالمسئلة الثمانية والوجوه الآتية فيها ستة عشر والمصنف  
الاول لان الكلام في اقسام الفاء وترك القراءة والتي يقرأ في  
ليست منها وتداخلت منها سبعة اوجه في الباقية لا محالة الحكم فهاهنا  
وعليك تمييز المداخل بالتحقيق في الاقسام المذكورة في الكتاب الذي  
وهو زيادة تفصيل فليرجع اليه والاصل فيها ان عند ترك الركعة في الاولين  
او في احداهما يوجب بطلان التحية لا تحية لا فاعمال وفيه انه يوسف ترك  
القراءة في الشفع الاول يوجب بطلان التحية وانما يوجب في الاول والثاني  
القراءة ركن زائد الا يرى انه للصلاة وجودا بدو وخاتمة لا بد

في الاول والثاني فساد الاداء لا يترك على تركه فلا يبطل التحية عند  
ابن حنيفة ترك الركعة في الاوليين يوجب بطلان التحية وفي احداهما  
لا يوجب بطلان كل شفيع من الطلوع صلوته على حدة وفساد ما ترك الركعة  
في ركعة واحدة يجتهد فيه فقنينا بالفساد في حق وجوب القضاء و  
حكم بقاء التحية في حق لزوم الشفع ان في احتياطا اذا ثبت هذا  
فبقولنا في الركعة في الكل ففني ركعتين عندهما وعند ابي يوسف في كل  
ترك القراءة في فعلية قضاء الاربع عنده وكونه قراء في الاوليين لا يغير  
فعلية قضاء الاخيرين بالاجماع وكونه قراء في الاخيرين لا يغير فعلية  
الاوليين بالاجماع وكونه قراء في الاوليين واحدا في الاخيرين فعلية  
الاخيرين بالاجماع وكونه قراء في الاخيرين واحدا في الاوليين فعلية  
الاوليين بالاجماع وكونه قراء في احدي الاوليين واحدا في الاخيرين  
قضاء الاربع عند ابي يوسف وكذا عند ابي حنيفة وعند محمد على قضاء الاولين  
وقد امكنه ابو يوسف هذه الرواية عن ابي حنيفة في رواية محمد هذه المسئلة عنه  
وقال محمد رويت لك عن ابي حنيفة انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرح  
عن رواية عنه وكونه قراء في احدي الاوليين لا يغير بقا عندهما وعند محمد  
ركعتين وكونه قراء في احدي الاخيرين لا يغير ففني اربعا عند ابي يوسف وعندهما  
ركعتين قال ابي محمد في اجماع الصغير تفسير قوله عليه الصلوة والسلام لا يصلي  
بعد صلوته شيئا يعني ركعتين بقراءة وركعتين بقراءة فيكون بيان  
في ركعة القراءة في ركعات النفل كلها ويصلي انما قلنا فاعدا مع القدرة  
في القيام وخلقوا في كيفية القعود والتمار ان يقعد كما يقعد في حالته  
من افتتاحها فانما ثم قدس من غير عذر جاز عند ابي حنيفة وهذا استحسان  
وعندهما لا يجوز وهو قياس ولو نذر ان يصلي فانما لم يترك لم يترك ان يصلي  
اعدا ولو لم ينص على القيام لا يلزم القيام عند بعض الشافعي ومن كان  
خارج المصير تنقل ما دابة الى اتي جهة توجهت يومى اجماع والسنن الرواب  
نوافل وعنده ابي حنيفة انه ينزل الستة الفجر والتفديد خارج المصير في اشتراط  
السفر بخارج المصير وعن ابي يوسف انه يجوز في المصير ايضا وان افتتح  
ان اتبع راجعا ثم نزل بيني وان صلى ركعة ثم ركبا مستقبلين

في رواية محمد بن ابي يوسف  
في رواية محمد بن ابي يوسف  
في رواية محمد بن ابي يوسف



ابن يوسف انه يستقبل فانزل ايضا وكذا عن محمد انزل بعد ما صلى  
والاصح هو الطاهر **فصل في قيام رمضان** سنة  
شهر رمضان بعد العشاء يصلي بها ما هم خمس ركعات كل ركعة ركعتين  
ويجلس بين كل ركعتين مقدار ركعة ثم يركع ركعة ثم يركع ركعة ثم يركع ركعة  
والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابن حنيفة والسنة فيها جماعة لكن  
على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا انبيسين ولو اقاموا  
ابعض فالتكليف من جماعة تارك للفضيلة والكتب في المجلس من الركعتين  
مقدار الركعة وكذا بين الخامسة وبين الوتر لعادة اهل الحرمين  
في العاية واهل الحرمين لا يجلسون فان اهل مكة يطوفون عن ركعة  
اسبوعا واهل المدينة يصليون بدل كل ركعة ركعتين واهل كل  
بلدة بالحياء يجرون او يمشون او ينتظرون سكونا وانما تحت الانتظار  
بين كل ركعتين ان التراويح مأخوذة من الراحة بفضل فليأخذها  
انتهى وانما بعض الاستراحة على خمس ليلا وهو نصف التراويح والصحاح  
الكل من حديث قوله ثم يركع ركعتين الى ان وقتها بعد العشاء وقبل الوتر  
قال مائة المشايخ والاصح ان وقتها بعد العشاء الى اخر الليل قبل الوتر  
لانها لو اقبلت بعد العشاء ولم يذكر في القراءة واكثر المشايخ على ان  
السنة فيها خمسة ركعات فلا يترك لكل القوم بخلاف ما يذهب منه من الدعوات  
حيث يركعها لانها ليست بسنة ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان  
**اجماع المسلمين باب في الفريضة** ومن صلى ركعة من الظهر ثم صلى  
اي شرع الامام في الصلوة يصلي ركعة اخرى ثم يدخل مع القوم وان كان  
الاولى بالسجدة يقطع ويشرح مع الامام هو الصحيح قال العلامة ابن القيم  
اليه مال في الاسلام واكثر من عن خمس الركعات انه يتم ركعتين انتهى والاصح  
في النقل بل يتم فكذلك لو كان في السنة قبل الظهر او بعد ما قيم او خطب  
على راس الركعتين يروي ذلك عن ابن يوسف وقيل انها وان كان  
قد صلى ثلثا من الظهر ثم اتمها في ان شاء الله بعد ولم يقم بها بالسجدة  
ويجوز اي اذا اراد القطع فليجوز ان شاء الله وقيل في ان شاء الله  
كبر فاما ينوي الدخول في صلوة الامام واداءتها يدخل القوم واداءتها

يصلى معهم نافلا فان صلى من الفريضة ثم بقيت يقطع ويدخل معهم وكذلك  
اذا قام الامام فليصل ان يقف بها بالسجدة وبعد الانتهاء لا يشرع في صلوة  
الامام كل ركعة النقل وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية  
واكثر ازغار روى عن ابن يوسف انه يصلي اربع ركعات مع الامام وركعة  
بعد ما يفرغ من الامام كذا في العاية ومن دخل مسجدا فاذن فيه كبره له  
ان يخرج حتى يصلي الا اذا كان ينشغل به امر جماعة في مسجد اخر بان كان  
امامة او مؤذنا او من يقوم بامر جماعة يتفرقون ويقفون بنيتهم كذا  
في بعض الشروح وان كان قاصدا وكان ما يصلي الظهر والعشاء فلا  
يخمس ان يخرج الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة وان كانت العصر او فجر  
او المغرب خرج وان اخذ فيها ركعة التفتل بعد ما ومن انتهى الى الامام  
في صلوة الفجر وهو لم يصلي ركعتي الفجر ان يقف في ركعة ويدرك  
الاصح يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشي فوحتها ودخل مع الامام  
بخلاف سنة الطاهر حيث يركعها في الحالين وانما الاختلاف بين ابن يوسف  
ومحمد في تقديمها على ركعتين وثما خبرنا عنها ولا كذلك سنة الفجر على اثنين  
الركعة سنة الطاهر والتعبد بالا وعند باب المسجد يدل على ان ركعة في السجدة  
انها كان الامام في الصلوة والافضل في عامة السن والنوافل المنزل  
من المروى من النبي عليه الصلوة والسلام واداءاته ركعتي الفجر لا يقضيها  
اقبل طلوع الشمس لا بعد ارتفاعها عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد احب  
الي ان يقضيها الى وقت الزوال وقبيلها بخلاف المشايخ وفي العاية  
ان شيخنا ما واداهم قال بعضهم يقضيها تبعا ولا يقضيها مقصودة وقال  
بعضهم لا يقضيها مطلقا قيل وهو الصحيح انتهى وانما سائر السن سواء فلا تقضي  
بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ في قضائها تبعا للفرص وفي العاية  
بعضهم يقضيها وقال لا يقضيها وهو الصحيح انتهى ومن ادرك من الظهر ركعة  
ولم يدرك الثلث فاته لم يصلي الظهر جماعة وقال محمد اذا درك فضل الجماعة  
ومن ادرك سجدة فله في ذلك ما يشاء ان يتطوع قبل المكتوبة ما بدله ما دام  
في الوقت لو مراده اذا كان في الوقت سنة وان كان فيه مني تركه  
فيما مضى في غير سنة الظهر والفجر لانها زيادة مزية وقيل هذا في جميع الركعات



ان لا يترك صافي الا حول كلها كالحضائرات الفاضلات الا اذا خاف في التفتيح  
ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبّر ووقف في الركعة الاولى من الركعتين  
لا يصير مدركا لتلك الركعة خلافا لفرق ولوس المعتمد في كل ما ذكره  
الامام في جاز وقال زفر لا يجوز **باب قضاء الفوت**  
ومن فاتته صلاة فاضاها اذا ذكرها وقرنها على فرض الوقت والواجب  
ان الترتيب بين الفوات وفي فرض الوقت مستحق عندها اي واجب  
وعند الشافعي مستحق لو خاف فوت الوقت بقدوم الوقتية ولو قدم  
الغاية جاز بخلاف اذا كان في الوقت سعة وقرم الوقتية حيث لا يجوز  
وتوفاته صلوات ربه في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان يزيد  
الفوات على ست صلوات فيسقط الترتيب فيما بين الفوات نفسها كما  
يسقط بينها وبين الوقتية وهذا الكثرة ان تغير الفوات ستا يخرج وقت  
الساعة وهو المراد بالمذكور في اجماع الصغير وهو قوله وان فاتته  
الركن من صلوة يوم ليلة اجزائه التي يراها لانه اذا زاد على يوم ليلة  
تصير ستا وعن محمد بن اعين دخول وقت السادسة والا قبل هو الصحيح ولو  
اجتمعت الفوات القديمة والحديثة قبل تجوز الوقتية مع ذكر الحديث للكثرة  
الفوات قال في النهاية عليه الفتوى وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان  
لم يكن زجرا عن الزهاون ولو قضى بعض الفوات حتى قل ما بقي عاودة  
عند البعض وهو الاظهر فانه روي عن محمد بن ترك صلوة يوم ليلة  
وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فاتته فالقوات جائزة على كل حال  
والوقيات فاسدة ان قدمها لدخول الفوات في هذا القلة وان اضا  
فكذلك العشاء الاخيرة لانه لا فاتته عليه في طه حال ادائها ومن صلى  
وهو ذكرا انه لم يصل الظهر في فاسدة الا اذا كان في اخر الوقت وفي  
مسئلة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابن حنبل  
يوسف وعند محمد يبطل ثم العم يفيد فاما وقتها في لو صلى ست صلوات  
لم يعد الظهر تغلب الكل جائزا وهذا عند ابن حنبل وعند حنبل فسادا  
باتما لا جاز له كمال وقرع في ذلك في موضع قيل هو البسوط ولو صلى  
الفجر وهو ذكرا انه لم يوتر في فاسدة عند ابن حنبل فلا كمالا

في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠

وهذا بناء على ان الوتر واجب عنده سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين  
الفرازة ولا سنة علم هذا اذا صلى العشاء ثم توشاه وصلى السنة والوتر  
ثم بين ان كل العشاء بغير ركعة فعنده بغير ركعة والسنة دون الوتر  
في جاز عبيد الوتر ايضا لكونه بعد العشاء ومن فاتته صلوات ولم يقدر  
على ادائها بنحو من مرض او نحو فاضاها في وقتها بغير ركعة ولبه من ثبات  
ولا يعلى عنه اليوتى خلافا لما في فانه يقول يصوم عنه ولله الصلوة  
كالصوم بانحان الشايع وكل صلوة تقرب يصوم يوم اي يقرب كل صلوة  
من مكين نصف صاع من راد صاعا من تمر او غير هو الصحيح وسنة هذا  
مسئلة في كتاب الصوم وقال صاحب الغاية قوله هو الصحيح احرازها  
قاله محمد بن معاذ ولا انه يطعم عن كل صلوة يوم نصف صاع على ما في  
ثم رجع فقال كل صلوة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه  
احوط انتهى ومن دخل في صلوة التطوع ثم افسد فاقضاها خلافا لما في  
وسنة هذه ايضا في كتاب الصوم واذا بلغ الصبي او سلم الكافر ثم خرج  
الوقت ولم يصلها صلوة ذلك الوقت يقضيها وسنة في كتاب  
الصوم **باب سجود التماس** يسجد لزيادة والنقصان يجزئ  
بالحرام ثم يشهد ثم يسلم وهذا السجود مما لا يكره في وقت من اوقات  
الحاجة لوسها عن السلام بالقيام الى الخامسة يجزئ وعند الشافعي يسجد  
السلام وهذا الخلاف في الاولوية وفي الغاية اما لولايتها قبل التسليم  
جاء عندنا ايضا في رواية الاصول وروى انه لا يجزئ لانه اذا  
سجد وقبض انتهى واية تسليمين هو الصحيح قال ابن الهمام احرازها قال  
شيخ الاسلام وقيل يجوز ومنهم من قال لا يجزئ تسليمة واحدة  
ثم اختلفوا في السلام كونها مكفأة وجهه ولا يخفى انتهى واية بالقراءة  
في سجدة التسليم والصلوة والسلام والدعاء الى نفسه في سجدة السهو هو  
الصحيح قوله هو الصحيح قال ابن الهمام احرازها قال الطحاوي في القدرين  
لان كلامها آخر وقيل قبل السجود عندهما وعند محمد بعده وقول الطحاوي  
احوط في ما روي قاضي خا انتهى ويلزمه السهو اذا زاد في صلوة  
فصل من جنسها ليس منها وهذا اي قوله ويلزمه يدرك على ان يسجد



السهو واجبة هو الصحيح وهذا احراز عن قول من قال من اصحابنا ان  
كراهة العناية اذا كان واجبا لا يجب الا ترك واجبا لا يترك او  
ما خير كن ساجدا هو الاصل ولكن ما اذا ترك فعلا مستلزما كانه اراد  
به فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجبها بالسنة  
ترك قراءة الفاتحة او القنوت والتشهدا وتكبيرات العبد من ثم ذكر  
التشهد بكل العقدة الاولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك واجب  
وفيها سجدة هو الصحيح وهذا احراز عما قيل قراءة التشهد في العقدة  
الاولى سنة وهو وجه القياس ووجه الصحة ما ذكر من المواظبة  
بلا ترك كراهة العناية وانما يجب ترك الفاتحة اذا تركها في الاولين  
انما في الاخرين فانه خير فيه ان شاء فعل وان شاء سكنت الا ان  
الافضل ان يقرأ وهكذا لا يجب السهو تركها في ظاهر الرواية ذكره  
في باب النوافل وتوجه الامام فيما يخاف او خاف فيما يجزئ سجدة  
السهو واختلفت الرواية في المقدار والاصح قرأ مجزئة الصلوة في التفصيل  
غير ان ذلك عندنا في واحدة وعندنا ثلث آيات وهذا اي وجه  
السجدة في التفصيل في الامام دون المنفرد وسواء الامام يوجب سجدة  
السهو وان لم يسجد الامام لم يسجد المأموم وان سجد المأموم لم يلزم الامام  
والمأموم يسجد ومن سجد عن العقدة الاولى ثم تذكر وهو في حال التقصير  
اقرب عاده وقد تشهد ثم قبل بسجدة السهو والتأخير والاصح انه لا يسجد بها  
لم يبق ولو كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهو وان سجد على السجدة  
الاجرة حتى قام الى الخامسة رجع الى العقدة ما لم يسجد والتي الخامسة وسجد  
للسهو وان قبة الخامسة تبطل بطل فرضه عندنا خلافا لثانيه وكذا  
صلوته فعلا عندنا في حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد علي قريشي بما ذكره في باب  
قضاء الغيوب من الاختلاف بينهم فيمنع اليها ركعة سادسة وتكون  
لاشي عليه ثم انما يبطل فرضه بوضع سجدة عندنا في يوسف وعندنا ركعة  
ولم يصح مع الحديث وكثرة اختلاف فيما اذا سبقه حديث في السجود في سجدة  
خلافا لابي يوسف وتوقف في الرابعة ثم قام ولم يسجد عاده الى السجدة  
يسجد الخامسة وسلم وان قبة الخامسة بالسجدة ثم ذكر من اليها ركعة

وتم فرضه وانما يمنع اليها اخرى لصير الركعتان فعلا ثم لا تنوبان عن سنة  
الظهر هو الذي ذكره من قول بعضهم انها تنوبان عن سنة الظهر روي  
ابن سنان عن محمد بن عبد الله بن قيس هو قولها كراهة بعض شيوخنا وسجد السهو  
فيما سجدنا ولو فعلها لم يلزمه القضاء ولو اقرى بان سجد السهو مستان  
عند محمد وعندنا ركعتين ولو اقرى بالمقتضى لا قضاء عليه عند محمد وعندنا  
يوسف يقضي ركعتين ومن صلى ركعتين تطوعا فها فيها وسجد للسهو  
ثم اراد ان يصلي اخرين لم يسن ومع هذا لو ادى الى التطوع لو بني وادى  
صحيح بخلاف ما اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة لانه لو لم يسن يبطل جميع القنوت  
ومن سلم عليه سجدة السهو فدخل رجل في صلوة بعد تسليمه فان سجد الامام  
كان داخلها والآخرون خارجون وهذا عندنا في حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو داخل  
سجد الامام او لم يسجد وحصل هذه المسئلة ان سلام من عليه سجدة السهو  
لا يخرج عن حرمة الصلوة عند محمد وهو قول زفر لاخر وجامو قوفا ولا يأتوا  
وعندنا يخرج من وجامو قوفا على معنى انه ان سجد بسلام حكمنا بقضاء  
التحريمه والافضل ان يعرف هذا الاصل بجري عليه الفصول منها مسئلة الكتاب  
ان عندنا الا قضاء صحيح على سبيل الثبات وعندنا على سبيل التوقف  
ومنها استعاضة الطهارة بالترتية عندنا تنقض قضاء التحريمه خلافا لمحمد  
في غير الفرضية الاقامة في هذه الحالة عندنا بتغير كونه في حرمة الصلوة  
كما هو نوى قبل السلام وعندنا لا يتغير لانها لم تكن في حرمة الصلوة  
كراهة العناية في حلق في الهداية ومن سلم بر قطع الصلوة وعليه تفصيل  
ان يسجد للسهو ومن شك في صلوة فلم يبرأ من ثلث صلى ام اربعاً وذلك  
ولا عرض الاستئناف وان كان يعرض لغيره يبرأ على كبر رايه وان لم يكن  
له راي يبرأ على اليقين والاستقبال والسلام اولى بغيره استئناف فالاختيار  
سلام اولى وعندنا بناء على الاقل يقيد في كل موضع بوجه من آخر صلوة  
ليلا يكون تاركاً للفرص وفي فتح القدير في الاختلاف بين الامام والقائم  
في السجدة فقاموا في قاضي خان صلى وحده وامام متى يقوم فلا تسلم  
اجرة من ترك صليت كطريقنا قالوا ان كان عند المصلي انه صلى بقائه  
لا يثبت له قول المجزوء ان شك في انه صادق او كاذب روي عن محمد



رجله انه لا يعيد صلوة احتياطا وان شئت قول من يعيد صلوة وان  
لم يكن من غير هذا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامامية والشيعة فقالوا  
صليت ثلاثا وقال بل اربع فان كان على يقين لا يعيد الصلوة فليس  
وان لم يكن على يقين لا يخذل نفسه فان اختلف القوم فقال بعضهم  
وقال بعضهم اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان  
مع واحد فان اعاد الامام الصلوة واعادوا معه مقتدين به صح لان الامام  
ان كان الصادق كان قنءا المستقل المتقل والافقار والمقرض بالمقرض  
فلو استيقن واحد من القوم انه صلي ثلاثا واستيقن واحد على اربع والامام  
والقوم في شك ليس على الامام والقوم شي على ما رفته المستيقن بالنقصان  
المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو التمام وعلى المستيقن بالنقصان  
العادة ولو كان الامام مستيقنا انه صلي ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم  
ولا اعاد على مستيقن التمام ولو استيقن واحد بالنقصان وسلك الامام  
والقوم فان كانوا في الوقت عادوا احتياطا وان لم يعيدوا لاشي عليهم  
الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخر وايضا كاستحباب  
**صلوة المريض** اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا ركع وسجد ثم اذا زال  
المرض لا يقضي بخلاف القيد اذا صلى قاعدا مع القيد ثم رفع القيد يقضي على  
وسجد ركع في كتاب الصوم في باب وجوب القضاء والكفارة فان لم  
يستطع الركوع والسجود او لم يأت بغيره قاعدا وجعل سجوده اخفض من  
ولا يرفع الي وجهه شي يسجد عليه فان فعل ذلك وهو يخضع راسه اجزا  
لوجوده والاباء وان وضع ذلك على جهة لا يجزيه لانعدامه فان لم يستطع  
القفو استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واؤمى بالركوع والسجود  
وان استلقى على جنبه وجهه الى القبلة جاز الا ان الاولى هي الاولى  
عندنا فلا خلاف في ان لم يستطع الاباء راسه اخرت الصلوة عنه  
يومي بعينه ولا بغيره ولا بجائبه خلافا لغيره وقوله اخرت الصلوة  
انه لا تسقط الصلوة وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اقل كان مقيتا  
هو الصحيح اعتراف من قول من يقول الصحيح انه يسقط عنه الصلوة اذا كان  
العجز اكثر من يوم وليلة وهو اخبار في الاسلام وجميع الاسلام وقاضها

كان وغيره قال في فاضل من الاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي  
لنحوه انما لا يعيد الصلوة وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود  
لم يركع ولم يسجد ويصلي قاعدا يؤمى بآية وهو افضل من الالباء فانما وان صلى  
بغيره من صلوة فانما ثم حدث به مرض منها قاعدا ركع وسجد او يؤمى بآية  
ان لم يقدر او استلقيا ان لم يقدر ومن صلى قاعدا ركع وسجد لم يركع  
محتاج على صلوة فانما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد مستقبل ان  
صلى بعض صلوة بآية ثم قدر على الركوع والسجود استأنف في قوله جميعا  
وقوله استأنف في قوله جميعا يعني العلماء الثلاثة فان رزق فيه خلافا على  
قر من ان اصله جواز اعادة الركوع باليومى كذا في العناية وان افتتح  
الطلوع قائما ثم اغيا لا بأس بان يتوكل على عصا او حائط او يقعد وان كان  
الاعمال بغير عذر يكره وقيل لا يكره عند ابي حنيفة وعندهما يكره وان فقد بغير  
يكره بغير عذر وجوز الصلوة عنه وعندهما لا يجوز وقوله في باب التواكل  
ومن صلى في السفينة قاعدا من غير عذر اجزاه عند ابي حنيفة والقيام افضل  
وقال لا يجزئ الا من عذر واخرج ابي من سفينة افضل ان امكته وقلنا  
لا يجزئ بغير عذر والمروية كانت في الصحيح اعتراف من قول بعضهم بأنه ايف  
على اختلاف والموقوف بالبحر في لغة البحر وهي تضرب في كل وجهين والاصح  
في ان الرجح ان كانت تحركها تحركا شديدا فهي كالسارية والافعى كاربعة  
كذلك في العناية ومن اعنى عليه خمس صلوات او دونهما قضى وان كان اكثر  
من ذلك لم يقض وهذا استحسان والقياس ان لا قضاء عليه ان استوعب  
الاغناء وقت صلوة كاملة كما هو قول الشافعي والجمهور كالانعام  
لما ذكره ابو سليمان بخلاف النوم لان امتداد نادى فليجئ بالقاصر  
وهو ما دون يوم وليلة ثم الزيادة تقبر من حيث الاوقات عند طهر  
محتاج من حيث الساعات وهو ان يؤمن على وابن عمر رضي الله  
عنهم وقال ابو جعفر الزيادة تقبر عند ابي يوسف من حيث الساعات  
وهو وليلة عن ابي حنيفة وعند محمد من حيث الصلوات لم تقصر الصلوات  
ستة لا يسقط عنه القضاء وان كان من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة  
وانما تظهر غمرة الخلاف فيما اذا اعنى عليه عند الفحوة ثم افاق من الغد فليز



الزوال سامة فذا اكثر من يوم وليدة من حيث الساتما فلا قضاء عليه  
في قول ابو يوسف وعلى قول محمد بن عبد الله بن القضاة لأن الصلاة في يوم وليدة  
منس والذكر في الكتاب من كون الاختلاف بين أبي حنيفة ومحمد بن يوسف  
وبين محمد بن وهبان في أصل قول الامام وسبب شيخ الاسلام كذا في الصلاة  
**باب سجدة التلاوة** سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة او ثمانية عشر  
الاعراف وفي الرعد والتل وتبى اسرائيل ومريم والاحقاف والفرقان  
والنمل والشمس والنحل والقصص والجن والانشقاق والاعراف  
والتل في مصحف عثمان رضي الله عنه وهو المعتبر بالسجدة الثانية في الجمع والصلوة  
عندنا وموضع السجدة في كل سجدة عند قولها لا يسامون في قول محمد بن  
عنه وهو لما خذ لا خياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على السامع والناظر  
سواء قعد سماع القرآن او لم يقصد ولا يجب على الخاطف تلاوتها كما لا يجب  
بسمها بخلاف ما يجب حيث يجب عليه القراءة وبالسمع ويجب على كل من سمع  
منها اذا تلاها امام اية السجدة سجدة واحدة ولو تلاها مع الجماعة  
لم يسجد الامام ولا المؤمن في الصلوة ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وابو يوسف  
وقال محمد بن سجاد ونحوه اذا فرغوا ولو سمعوا اية السجدة التي تلاها جماعة لم يسجدوا  
خارج الصلوة بسجدة واحدة الصحيح وهذا احراز عن قول بعضهم انه على التلاوة  
لا يسجد ما عداها ويسجد عند محمد كذا في العناية وان سمعوا وهم في الصلوة  
من رجل ليس بهم في الصلوة لم يسجد وحده في الصلوة وسجد وحده خارجا  
ولو سجد وحده في الصلوة لم يجز لهم دعاؤه وحده ولم يعيد في الصلوة  
وفي النوازل في الصلوة وقبله هو قول محمد فان قراها الامام وسمعها  
رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدا الامام لم يكن عليه ان  
يسجد ما وان دخل معه قبل ان يسجد ما سجدا معه كما اذا لم يسمعها وان  
لم يدخل معه سجدا وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يسجد ما فيها  
لم تقض خارج الصلوة ومن تلا اية سجدة فلم يسجد ما حتى دخل في صلوة  
عامة وسجد اية السجدة عن التلاوة وهو ظاهر المروية وفي النوازل  
يسجد اية السجدة وان تلاها فليسجد ثم دخل في الصلوة فلما تلاها يسجد لها  
ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اية سجدة واحدة

واحدة فان قراها في مجلس فليسجد ما ثم ذهب ورجع فقرأ ما سجدا  
ثانية وليدة كذا في الصلاة الاولى في صلاة الجمعة والاصل فيه ان يسجد  
على التلاوة في كل موضع وهو من اجل السبب هو التلاوة دون الحكم في  
السجدة والامكان الداخل عند تلاوة المجلس كونه مائعا للفرقات فلو  
اختلف عاد الحكم الى الاصل وفي العناية ثم اختلف المجلس انما يكون بالزكاة  
منه بعيدا قال محمد ان كان شئ نحو آمن عرض السجدة وطوله فهو قريب  
وقيل ان شئ فطوتين او ثلثا فهو قريب وان كان اكثر من ذلك فهو  
بعيد انتهى ولا يختلف سجود القيام بخلاف الخيرة وسجد الخيرة في قبة  
الطلاق وفي سجدة التوب يكره الوجوب وفي التثقل من غرض الى  
غرض كذا في الامم وكذا في الدراسة للاختلاف ولو تبدل المجلس  
السامع دون السامع الوجوب وكذا في التبدل المجلس السامع في  
السامع والالتفات لا يكره الوجوب على السامع لما قلنا وهو السبب  
حتى السماع ومكانه واحد ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد  
ثم كبر ورفع يديه اعتبر بالسجدة الصلوة وهو المروى عن ابن جبر  
ولا تشهد عليه ولا كلام ويكره ان يقرأ السورة في صلوة او غيرها ويدع  
اية السجدة ولا يأس ان يقرأ اية السجدة ويدع ما سواها قال رضي الله  
عنه ان يقرأ قبلها اية او اثنين وانحسوا اخفاءها شفقة على العجز  
**باب صلاة المسافر** السفر الذي يغيره الاحكام ان يقصر  
مسيرة ثلثة ايام واليا بها سائر الايام شئ الا اقامه قرا ابو يوسف  
يومين واكثر اليوم الثالث والتاسع يوم وليدة في قول والسير المذكور  
هو الوسط وعقن اية حنيفة التقدير بالمراحل هو قريب من الاول ولا يجز  
بالفرسخ طويلا وهو احراز عن قول عامة المشايخ فانهم قد رووها بالفرسخ  
فقالوا فقال بعضهم اشد عشر وروى في حقه وقال آخرون ثمانية عشر  
واخرون ثمانية عشر كذا في العناية ولا يعتبر السير في الماء معناه ولا يعتبر  
السير في التربة فانما المعتبر في البحر ما يليق بالركاب في الجبل قال في العناية يعني  
اكان لموضع طريقان احدهما في الماء يقطع ثلثة ايام واليا بها اياما كانت  
بها مائة والناس في التريق يوم او يومين لا يعتبر احدهما بالاخر فانه



وصحبه الى طريق الماد نصر وان ذهب الى ابراهيم وكونوا على كل حال  
وانما المعية في البر ما يليق بالبيعة السيرة في ثلثة ايام والى ان كان  
من مخرج مستوية لاسكنة ولا غالب مكانة ليجل فانه يعتبر في ثلثة ايام ولا يلبس  
في السيرة وان كانت تلك السادة في السهل يقطع باد واما السهل  
السفر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليها والشفع ان في ثلثة لا يقضي الا بركعة  
على تركه وقال الشافعي في منه الاربع والعشر رخصة اعتبارا بالمعصوم  
وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر الشهد اجماعا والاخران نافلة  
ويجوز سيات في السلام وان لم يقعد في الثانية قدر صلاي قدره الشهد  
بطلت واذا غارت الشمس فربوت العصر صلى كعتين ولا يزال على السجدة  
ينوي الاقامة في بلد او قرية خمس عشرة يوما او اكثر وان نوى قل من  
ذلك قصر والتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا يعتبر في الاقامة  
في القارة وهو الظاهر وتوكل على مخرج من ان يخرج غدا او بعد غد  
ولم ينو الاقامة حتى ياتي مدة على ذلك سنة قصر والسافر في غير مقيما  
بجدة البيت ولا يلبس في السفر ذكره في اوائل كتاب الزكوة والذكر  
في دار الحرب تابع لاهلها في غير مقيما باقامتهم مسا في السفر ذكره في باب  
الستامن من السير واذا دخل السكار من الحرب فبوا الاقامة بها قصروا  
وكذا اذا حاصروا فيها مدينة وكذا اذا حاصروا اهل البغى في دار الاسلام في غير  
او حاصروهم وهم في الجود عند رقتهم في الوجهين اذا كانت الشمس لهم  
وعند ابي يوسف فتفتح اذا كان في بؤت المذلة في موضع اقامة وفيه كذا  
من اهل الكفاء وهم اهل الاضية قبل الفتح والفتح انهم يقيمون بروح  
ذلك عن ابي يوسف وان اقتدى الساق بالمقيم في الوقت اتم اربعا  
ان دخل بعد في فائت لم يجز وان صلى في المظنير ركعتين سلم  
واتم المقيمون صلواتهم الا ان المقدى يقرأ في الركعتين الاخريين  
الافتح وهو اخر ازماعا قال بعض الشافعي من وجوب القراءة فيما يتلون لانهم  
منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو اذا سهوا فيه فاشبهوا بالسجود  
كراهة العناء ويستحب الامام اذا سلم ان يقول اتموا الصلوة لكم فانما  
قوم سفر واذا دخل السافر من الصلوة وان لم ينو القاء فيه

فيه ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه  
الا انه لا يقرأ في الصلاة ان من خرج بغير عيال من مفرقة فالتحق بوط  
افترق في الاصل في حق الصلوة ذكره في باب البيعة في الدخول المستحب  
وقد العناء في صورته كوني نقل عياله الى مكة يستوطن بها فلما دخلها  
وتوطن بها بدله ان يرجع الى خراسان فتر بالكلية فانه يعلى بها العناء  
لان وطنه بالكلية انتقض بوطنه بكنة وان بدله في الطريق قبل ان  
يدخل مكة ان لا يستوطن مكة ويرجع الى خراسان فتر بالكلية فانه يعلى  
بالكلية اربعا لان وطنه بالكلية قائم ما لم يتخذ وطنا اخر انتهى واذا نوى  
بالامام الاقامة في وسط الصلوة يلزم الموت ايضا حكم الاقامة بنية الاما  
انصارت صلواتهم اربعا بالزمام المتبعة ذكره في باب سجود السهو واذا  
نوى السافر ان يقيم مكة ومثا عشرة يوما لم يثم الصلوة الا اذا نوى ان يقيم  
بالليل في احداهما فيمضي بها فلو خالفه في الاقامة المدة مائة اربعة  
من فائت صلوة في السفر قلنا في الحضر ركعتين ومن فائت في الحضر فائت  
في السفر اربعا والمعية في ذلك اخر الوقت والعاصي والمطيع سفر في خمسة  
سور وكان الشافعي سفر المعصية لا يفيد الرخصة **باب الجمعة**  
لا تجمع الجمعة الا في مصر جامع او في مدينتي مصر ولا يجوز في القرى والمصر  
جامع كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيمهم ويحكمهم وهذا عند  
ابن يوسف وعنه انهم اذا اجتمعوا في الكبر ما جد لهم لم يجمعهم والا قول  
اخيرا الكرخ وهو الظاهر وانما اختيار البغى وانكم لم ينفذوا على  
بل يجوز في جميع اقية مصر ويجوز بها ان الامير امر بها او كان خليفة  
عند ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد لا الجمعة بيننا ولا الجمعة بعرفات في قولهم  
جميعا والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لها اما امير المؤمنين  
ويجوز له ان يتخلف مكانه اخر وان لم يفوت من اليه وهذا بخلاف اختلاف  
على القضاء حيث لا يجوز ذلك لم يفوت من اليه ذكره في كتاب ادب القاضي  
ومن سار بها الوقت فتفتح في وقت الظهر ولا تقى بعده ولو خرج الوقت  
وهو في استقبال الظهر ولا يبينه عليها لاختلافها ومنها الخليفة وهي قبل الصلوة



ويطلب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويطلب قائما على الطهارة ولو خطب  
قاعدا او على غير طهارة جاز الا انه يكره فان اقمه على غير طهارة  
حنيفة وقال لا بد من ذكر طويل تسمى خطبة وقال الشافعي في حقه  
خطبتين وفي شرح ابن المصنف يكره للخطيب ان يتكلم في حال الخطبة  
لاخلال بالنظم الا ان يكون امرامعروف كقصة عمر مع عثمان رضي الله  
عنها وهي معروفة انتهى ومن شرطها الجماعة واقام عنده حنيفة ثلثة  
سوى الامام وقالان سواء قال رضي الله عنه والاصح ان هذا قول  
ابن يوسف وحده وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد الا ان  
والصبيان يستقبلون الخطيب عنده حنيفة وقالوا ان فروع بعد ما انتهى  
الصلوة صلى الجمعة وان فروع بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة  
في قولهم جميعا خلافا لغيره ولا تجب الجمعة على من لا يركع ولا يصلي ولا يركع  
ولا امرأة ولا اعمى فان حضر او صلوا مع الناس اجزأهم عن ركعتي  
ويجوز لسائر العبد والمرضى ان يؤم في الجمعة ويتفقد بهم الجمعة  
وقال زفر لا يجزئ ولا يجوز للصبي والمرأة بالاتفاق ومن صلى الجمعة  
في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عذر له كره ذلك وجاز  
صلوة وقال زفر لا يجزئ فان بدله ان يحضر فافوته والامام فيها  
بطل ظهره عنده حنيفة بالسعي وقال لا تبطل حتى يدخل مع الامام ويكبر  
ان يصلي المحدثون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصرو وكذا اهل اليمن  
بخلاف اهل السودان اهل القرى لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قدام  
من المحدثين الظهر بجماعة اجزأهم ومن ادرك الامام يوم الجمعة  
صلى معه ما ادرك وبنى عليها الجمعة وان كان ادرك في التشهد او  
في سجدة سهو بنى عليها الجمعة عند مالك لان ركعة الجمعة في هذه الحالة  
يشترطية الجمعة وهي كعتان وقال محمد ان ادرك ركعة الركعة  
بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من  
وجه لغوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعا ويتعد لا محالة على ركعتين  
الركعتين ويقرا في الاخيرين لاحمال النغلية واذا خرج الامام يوم الجمعة  
ركل ان يلى الصلوة والكلام حتى يخرج من خطبته قال علي رضي الله عنه

عنه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا بأس بالكلام او خرج الامام قبل ان  
يخطب والامام يخطب ان يكره واذا اذن المؤذن الاذان الاول  
ترك الناس سبيح وتوجهوا الى الجمعة واذا صعد الامام المنبر جلس واذن  
المؤذنون بين يدي المنبر لاسيما جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله  
عليه الصلوة والسلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعبر به وجوب  
السعي وحركة البيع والاصح ان المعبر به الاول اذا كان بعد الزوال  
لحصول الاعلام **باب العيدين** ويجب صلوة العيد على من يجزئ  
صلوة الجمعة وفي جامع الصغير عدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني  
بريئة ولا يترك واحد منهما قال وهذا اي ذكره في جامع الصغير نفس السنة  
والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة والاول اصح وثمة  
سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطر ان يطعم قبل ان يخرج الى  
المصلي ويفضل بيتا كونه يخطب ويكبر حسن ثيابه ويؤدي صدقة  
الفطر ويتوجه الى المصلي لا يكره عنده حنيفة في طريق المصلي وقد حكي  
اعتبار بالاصح ولا يتنفل في المصلي قبل صلوة العيد ثم قبل الكراهية في  
المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة واذا غلبت الصلوة بارتقاء الشمس  
دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها ويصلي الامام  
اناس ركعتين يكره في الاولى الافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة ويقرأ  
ويكبر بكبرية يركع بها ثم يجتهد في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثانيا بعد  
وبكبر كبيرة يركع بها وهذا قول ابن مسعود وهو قولنا وقال ابن عباس  
رضي الله عنهما يكره في الاولى الافتتاح وثلاثا بعد ما وفي الثانية يكبر ثانيا  
ثم يقرأ وفي رواية يكره اربعا وظهر على العامة بقول ابن عباس لا حرج به  
تخلفاء فاما المذهب لقول الاول والشافعي اخذ بقول ابن عباس  
انه حل المروى على الزواجر فصارت الكبريات عنده خمسة عشر اوستة  
عشرة في هذا المثل تفصيل وتحقيق تركناه لوجودها التزمناه فليرجع  
الى شرح الهداية ويرفع يديه في تكبيرات العيدين يريه ما سوى تكبيرات  
الركوع ومن ابي يوسف انه لا يرفع ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين  
يعتد بها صدقة الفطر واحكامها ومن فاته صلوة العيد مع الامام



لم يقضها فان غم الحلال وشهد عند الامام بالحلال بعد الزوال صلى  
 من الغد فان حدث عزيمته من الصلوة في اليوم الثاني **باب الاستسقاء**  
 ويتوجه يوم الاثنين ان يقتل ويقتب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من  
 الصلوة ويتوجه الى المصلي وهو يكبر ويصلي ركعتين كالقصر ويكبر  
 بعد ما يصلي ركعتين في الاضحية ويكبر التثنية فان كان عزيمته من  
 في يوم الاثنين صلاصلا من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وان غم  
 بغير عز يكون سببا والتعريف الذي يصنع الناس بين شي وهو ان  
 يجلس الناس يوم عرفة في بعض المواضع شبرا بالواقيين يعرفون لان الوتر  
 عرف عبادة تحفة بكان **فصل في تكبيرات التشريق**  
 رتبة التكبيرات في يوم عرفة والتكبير في يوم عرفة ويكبر عقب العصر من  
 يوم النحر عند اية حيفة وقال لا يجتمع عقب صلوة العصر من الايام التشريق  
 والتكبير في حيفة بين الصلوات فاذا بقول على رضى الله عنه اخذ بالالتزام وهو  
 الاحتياط في العبادات واخذ بقول ابن مسعود رضى الله عنه اخذ بالالتزام  
 لان الجهر بالكبير بدعة والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر الله  
 الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر هذا هو لما نورد عن اهل البيت عليه السلام  
 وهو عقب الصلوات المفروضة على المقيمين في الامصار في الجماعات  
 المستحبة عند اية حيفة ويسجد طاعات الشاء اذا لم يكن معهم من  
 وقال لا هو على كل من صلى المكتوبة ويجب على النساء اذا اقبلن بالرجال  
 وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعة قال يعقوب بن ابي  
 ابو يوسف صليت بهم اى بالمسافرين صلوة المغرب فشهدوا ان التكبير  
 فليكن ابو حيفة دل ان الامام وان ترك التكبير لا بد من التبعة والامام  
 التثنية واياها التشريق ثلثة والحل يضي اربعة اولها آخر لا يفرها  
 تشريق لا يفر والمتوسطان محذوران **باب في الاضحية**  
**صلوة الكسوف** او الكسوف الشمس على الامام بالناس ركعتين كهيئة  
 ان فلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعا واحدا يطول  
 القراءة فيها ويخفي عند اية حيفة وقال لا يجهر وطعن محمد بن ابي حنيفة  
 اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ويخفف ان شاء الله تعالى

هذا هو الوجه في التكبيرات في يوم عرفة والتكبير في يوم النحر عند اية حيفة والتكبير في يوم النحر عند اية حيفة والتكبير في يوم النحر عند اية حيفة

بعض ما تخفى على الشمر ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم  
 يكون امامهم من الكسوف والقمر جازا وانما يصلي كل واحد  
 بنفسه **باب في الكسوف خطبة** **باب الاستسقاء** قال ابو حنيفة  
 ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا  
 جاز وانما الاستسقاء الرغاء والاستغفار وقال لا يصلي الامام ركعتين  
 وقد ذكر في الاصل الى البسوط قول محمد وعده يعني ان ابا يوسف من حنيفة  
 هكذا ذكر في البسوط والحيط وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد كما ذكر  
 الكتاب كرا في العاية وجهر فيها بالقراءة ثم تجلب خطبة العيد عند محمد  
 في يوم يوسف هي خطبة واحدة ولا خطبة عند اية حيفة ويستقبل التوبة  
 بالمدعاء ويقلب داه قال علي بن ابي حمزة عن ابي محمد ما عند اية حيفة  
 يلقى لا يلقى القوم اريد بهم ولا يجزأ اهل الزمة الاستسقاء وفي  
 ثمانية قيل يستحب للامام ان يامر الناس بصلاته ثلثة ايام وما اطاقوا  
 في الصدقة ويخرج من المطالب في التوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم  
 حيا وبالعجائز والصبيا من تطفين في ثياب بركة متواضعين له و  
 يستحب اخراج الرواب انتهى **باب صلوة الخوف** اذا اشتد الخوف  
 جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه  
 يصلي بمحمد الطائفة ركعة وسجدة ثم فاذا رفع رأسه من السجدة  
 ان يامسكت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة  
 يصلي بهم الامام ركعة وسجدة وتشهدوا وسلم ولم يسلموا وذهبوا الى  
 وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى وصلوا ركعة وسجدة وخروا  
 بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية  
 وصلوا ركعة وسجدة بقراءة وتشهدوا وسلموا والاصل فيه رواية  
 ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف طائفة  
 التي خلفا وابو يوسف ان اكثر شرهما في زماننا فهو مجروح عليه بارونا  
 وان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة  
 الثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبانثنية  
 ركعة لا يكون في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم

230







شأنه مشفقاً ولو كثر الإمام كبيرة أو كبيرتين لا يكبر إلا في معنى كبر آخر  
بعد حضوره عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف عليه السلام ولو كان  
حاضر فلم يكبر مع الإمام لا ينظر الثانية بالاتفاق ويقوم الذي يصلي على  
الرجل والمرأة بخذاء الصدر وعن أبي حنيفة أنه يقوم من الرجل بخذاء راسه  
ومن المرأة بخذاء وسطها فإن صلوا على جنازة وكانوا أجراً في القياس في  
الاستحسان لا يجزئهم ولا بأس بالأذن في صلوة الجنازة به في معنى النسخ فأنزل  
بالأذن أي الأعلام وهو أن يعلم بعضهم بعضاً بقضاء صلاته ولا يصلي  
على ميت في مسجد جماعة وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ في  
العتابة إذا كانت الجنازة في المسجد فالصلوة عليها مكرهة باتفاق أصحابنا  
وأن كانت الجنازة والإمام وبعض القوم خارج المسجد وأما فيه لم يكبر  
الاتفاق وأن كانت الجنازة وحدها خارج المسجد ففيه اختلاف المشايخ  
وقال الشافعي لا يكبر على كل حال انتهى وجب إقامة صلوة الجنازة وأما  
حضرها نياحة فإن فر على المنع منعهم وإن لم يقدر بعضهم ذكر صلاته  
ومن استهل بعد الولادة نسي غسله وصلى عليه وإن لم يستهل أجزأه  
في حرقته ولم يصلي عليه ويفعل في غير الظاهر من الرواية لأنه نفس بر  
وجبة وهو المتأخر قبل غزاة لا يؤحى ومنه صلوة عند الفصل ويكفي  
في ثوب واحد أو في حرقته واحدة هكذا في شرح الطحاوي انتهى فقبل  
شهادة التمسك على استهلال البصية في حق الصلوة بالاتفاق ذكرنا فذكر  
كتاب الشهادة وأما نسي صبي فله حد أبو يوسف وإن لم يصب بعد أحد  
عليه وآدم مات الكافر وله ولي لم يصلي عليه وكيفته ويرفقه بذلك  
أمر على رضي عنه في حق أبيه أبي طالب كرم الله وجهه غسل الثوب الغيم واليق  
في حرقته وحرقه حبرة من غير مراعاة سنة الكفين والحد ولا يوسع قبل  
يلقى ولو وجد بدهن القليل أو أكثر من نصف البدن أو النصف  
رأسه يصلي عليه وآدم نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف  
ومعد الرأس أو وجد نحر أو رأس أو رجل فلا يصلي عليه إن نذر أياها  
باب القسامة **فصل في حمل الجنائز** وإذا حملوا الميت على سرير  
أخذوا بتواضع الأربع بذلك وردت السنة وقال الشافعي

السنة أن يحملوا رجلان يضعهما السابق على أصله والآخر على  
اليد ويحملون بين يديهم ويدوم التحمل إذا حملوا الميت فله كبره أن  
يجلسوا قبل أن يوضع من أحناق الرجال وكيفيته الحمل أن تضع مقدم  
الجنازة على يديك ثم مؤخرها على يديك ثم مقدمها على يديك ثم مؤخرها  
على يديك وهذا في حال الأثواب **فصل في الدفن** ويحضر القبر  
ويحضر ويدخل الميت ثمانية قبلة خلافاً للشافعي فإن عنده يسئل سائلاً  
فاذا وضع في حفره يقول واضع سم الله وعلى لمة رسول الله ويوجهه  
إلى القبلة ويحل القعدة ويسوي القبر عليه ويسجي في المرأة بثوب من  
أفضل البس على اللحد ولا يسجي في الرجل ويكره الأجر والخشب ولا بأس  
في أجامع الصغير ويسحب اللبن والعقب ثم يمال الرزب ويسم  
القبر ولا يسجد في الأجر **باب التمهيد الشهيد من قتل**  
المشركون أو وجد في المعركة وبه أجازوا قتل المشركين ظاهراً ولم يجب  
بقصد دية يقتل ويصلى عليه ولا يغسل والمراد بالآخرة الجراحة لأنه دليل  
بنيته وكذا خروج الدم من موضع غير معاً وكالعين وحده والشافعي  
بما قلناه الصلوة معننه لا يصلي عليه ومن قتل أهل الحرب وأهل الأذى  
أو قطع الطريق فبأى شيء قتلوه لم يغسل وإذا استشهد بجنب غسل عنده  
بنيته وقال لا يغسل وعلى هذا اختلفوا كالحقن والنفاء إذا طردوا وكذا  
بما قلناه قطع في الصحيح من الرواية وعلى هذا اختلف العتيق ولا يغسل  
عن الشهيد ومنه ولا يبرئ من ثيابه ويتزعم عنه القرو والحشو والخنوة وكفن  
والسلاح ويبرءون وينقصون ما شاءوا اتاماً للكفن ومن ارتث  
غسل والآرثان أن يأكل أو يشرب أو يداوى أو ينام أو ينقل من المعركة  
ألا إذا حل من حصره كإلتطاه يجوز لأنه ما نال من الجأ من الراحة ولو أواه  
فما أوجبه كان مرتين وكوفي جأ معني وقت الصلوة وهو نقل  
فوق مرتين قال علي رضي الله عنه وهذا مروى عن أبي يوسف ولو أوجبه  
بشيء من أمور الآخرة كان ارتثاً عنه أبي يوسف وعند محمد لا يكون  
ومن وجد ميتاً في الغسل إلا إذا علم أنه قتل بحربة ظاهراً وعنده أبي  
يوسف ومحمد لا يثبت بمنزلة السيف ويعرف في الجنايات أن شاء الله



ومن قتل في هذا وقتا من قتل عليه ومن قتل في البغاة أو قطع الطريق  
لم يصلي عليه في فتح القديس قيسية عند اختلاف في الشاي في الصلاة  
وقيل لا ومنهم من صلى على خلافا بين يوسف وصاحبه صله لا يصلي عليه  
وعند ما يصلي عليه انتهى **باب الصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة**  
جائزة فمنها ونظيرها خلافا في فيها ولا يك في القرض فان صلى الامام  
بجاءة فيها فحصل بصلته طهره الا طهر الامام جاز ومن قبل طهره طهره  
الامام لم تجز صلوة واذا صلى الامام في المسجد الحرام فخلق الناس حول الكعبة  
وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت  
صلاته اذا لم يكن في جانب الامام واذا استقبل بحطيم وحده لا يجز  
الصلوة ذكره في باب الاحرام من كتاب الحج ومن صلى على ظهر الكعبة  
جازت صلته خلافا لثاني لان الكعبة هي البيت واليهود الى عناء  
السماء عند تدوير البناء لانه ينقل الا يرى انه لو صلى على رقبته  
جاز ولا بناء بين يديه الا انه كبره ووجه الاستثناء من قوله جازت  
صلوة كذا في العناية كتاب **الزكاة الزكاة**  
على آخر العاقل اباغ المسلم اذا ملك نقابا ملكا تاما وقال عليه  
والمراد بالواجب الفرض لانه لا يشبه في ثبوته ثم قيل وجب على النعم  
لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العزوق الاواني  
لا يضمن بملك النصاب بعد التفریط ولا يجوز في الزكاة الا ان يملك  
بغيره لا يجوز فيها الا باحة كما يجوز في الظهار وحده مذكرة في طهارة  
وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافا لثاني في وكوافاق في بعض السنة  
فهو بمنزلة الافاق في بعض الشهر في الصوم وعن ابي يوسف انه يعتبر  
اكثر قول ولا فرق بين الاصل والعارض وعن ابي حنيفة انه اذا بلغ  
بجنونا يعتبر كحول من وقت الافاق بمنزلة الصبي اذا بلغ وليس على  
زكاة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه وقال الثاني  
يجب وان كان له مال اكثر من دينه زكى الفاضل او يلحقه نصابا  
دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع بوجه وجوب الزكاة في  
والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب وكذا في

22  
الاستهلاك خلافا لغير فيها ولا يبر يوسف في الكا على ما روى عنه  
ويستبر في دار السكنى وثبات الدين واثبات المنازل ودواب  
الركاب وعبيد كحزمة وسلاح الاستعمال زكاة وعلى هذا كتب  
العلم لاهلها والاث المحترق ومن له على آخر دين في حقه سنين ثم  
قامت له دينته لم يركب له ما معنى معناه ما رت له دينته بان اقرضه  
وتجسده المال الغنار وفيه خلاف زفروث في ومن جلة المال  
المفقود والآب والنفوس والممكن عليه دينته والمال الساقط في البحر  
والمدفون في الغارة اذا انسى مكانه والذي اخذه السلطان منصاد  
يجب في مال ابن السبيل لانه ليس من مال الغنار لانه بقدر بناءه و  
والمدفون في البيت نصابا في وجب للزكاة ليس الوصول اليه و  
في المدفون في ابني او كرم اختلاف الشاي وكوكان الدين على  
مالي او غير تجب الزكاة لا كان الوصول ابتداء في الملى وبواسطة  
التحصيل في المعسر وكذا لو كان على جاهد وعليه دينته او علمه العاجي  
وكوكان على مقتضى نصابه من نصاب عند ابي حنيفة ومحمد لا تجب  
وايوسف مع محمد في تحقيق الا فلاس مع ابي حنيفة في حكم الزكاة  
رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة  
جملت عنها الزكاة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة  
حيث يبيعها فيكون في ثمنها زكاة وان اشترى شيئا ونواه فقارة  
كان للتجارة بخلاف اذا ورث ونوى التجارة ولو ملكه بالعبه او  
بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح ومن الصلح ونواه للتجارة كان  
للتجارة عند ابي يوسف ومحمد لا يصير للتجارة وقيل لا خلاف على كسبه  
ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنته للاداة او مقارنته لغيره  
عند الواجب ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها  
عنه استحسانا ولو ادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد  
وعند ابي يوسف لا تسقط واذا اشترى عبد للتجارة على انه او البائع  
بالتجارة حاله حول والتجارة باق زكاة على من يبيع له وعند زفر على من  
له التجارة عند الثاني في على من له الملك ذكره في باب صدقة الفطر



ولا تكسر الحيلة في اسقاط الزكاة عند اليوسف وتكره عند محمد و  
هذه في آخر كتاب الشفاعة واما انتقاليها بعد احوال حقيق الواجب  
بقدره وتكرار في الامحبة ومن مات وعليه زكاة او يمتد عليه باله  
لواوصى والا فلا خلا قال شافعي وهذه مذكورة في فصل ومن كالا  
مرتبنا في رمضان من الصوم باب **صدقة السواك**  
**فصل في الابل** ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا  
وحال عليها احوال ففيها شاة الى سبع فاذا بلغت عشرة ففيها شاة الى  
اربعة عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة  
فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت  
ثلاث وعشرين ففيها بنت محاض وهي التي طعت في السنة الى خمس  
ونعاشير فاذا كانت ستا وعشرين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في السنة  
الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعت في  
الاربعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي  
طعت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا  
الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين  
بعدها اشهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذ  
ازدحت على مائة وعشرين تسانف الفريضة فيكون في الخمسة مائة  
الحققتين وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي مائة  
اربعة شياه وفي خمس وعشرين بنت محاض الى مائة وعشرين ففيها  
ثلث حقات ثم تسانف الفريضة فيكون في الخمسة مائة وفي العشرين  
وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين  
بنت محاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستين  
ففيها اربع حقات الى مائتين ثم تسانف الفريضة ابا حركات تسانف في  
التي بعد المائة واليمن وهذا عندنا وقال الشافعي اذا زادت على مائة  
وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها  
حقة وبنتا لبون ثم يراعى على الاربعين والستين والثمانين في كل اربعين  
بنت لبون وفي كل خمسين حقة والثلث والارب سواد والثمان والاربع مائة

الاجناس مثل الابل والبقر والغنم لا يحل لصاحبها بالاضحى مخرج به باب  
الربوامة كتاب البيع **فصل في البقر** ليس في اقل من ثلثين من  
البقر مائة فاذا كانت ثلثين ففيها شاة وحال عليها احوال ففيها شاة او ثبوت  
وهي التي طعت في السنة وفي اربعين بنتا لبون وفي مائة بنتا لبون  
في ان الله بهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلام معاذا فاذا زادت  
على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك المستين عندك  
حقيقة ففي الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الثلثين نصف  
عشر سنة وهذا رواية الامم وروى الحسن بن ابي حنيفة انه  
لا يجب في الزيادة شئ حتى يبلغ خمسين ثم فيها سنة او ربع سنة  
او ثلثي سنة وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ في الزيادة حتى يبلغ  
ستين وهو رواية عن ابي حنيفة ثم في الستين بستان او بستانان  
وفي السبعين سنة وبيع وفي الثمانين بستانان وفي التسعين ثلثة  
ابسة وفي المائة بستانان وسنة وعلى هذا بقدر الغرض في كل عشرين  
يبيع الى السنة ومن سنة الى بيع والحواميس البقر سواء **فصل**  
**في الغنم** ليس في اقل من اربعين من الغنم ثلثة صدقة فاذا  
كانت اربعين سائمة وحال عليها احوال ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا  
زادت واحدة ففيها شاتان الى المائتين فاذا زادت واحدة  
ففيها ثلث شياه فاذا بلغت ربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل  
سائة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي كتابنا في بكر منى عنه وعليه انفق الاجماع والشافعي والمزني  
ويؤخذ الشئ في زكوتها ولا يؤخذ الجذع والشئ منها ماتت بسنة ويبيع  
ما ان عليه اكثر مما وعن ابي حنيفة وهو قولها انه يؤخذ الجذع ولا يجوز  
مخرج من المزايا فاقا ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث  
ولا يحل احد من خلق الله الاخر كالابل والبقر والغنم وتكره ما في باب  
الربوامة **فصل في الخيل** او كانت تحيل سائمة وتكورا  
وانما نفها جها بخار ان شاء اعطى من كل فرس دينار وان شاء  
فوقه اعطى من كل تان درهم خمسة دراهم وهذا عند ابي حنيفة وهو



قوله ز فدا لا زكوة في الجمل التخيير بين الرتبة والتقديم ما قرر  
عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكر ما منقذة زكوة وكذا في الاماكن  
المنقذات في رواية دقة الوجوب فيها وعنه انه يجب في الزكوة المنقذة  
ايضا ولا شيء في البقال وغيره الا ان تكون للتجارة **فصل**  
وبسبب الفصلان والجملان والنجاجيل زكوة عند ابي حنيفة وهذا  
اقوال وهو قول محمد وكان يقول انما يجزى ما يجب في الحسان و  
هو قول زفر وما لك ثم رجع وقال في واحدة منها وهو قول ابي يوسف  
والثاني ولو كان فيها واحد من السان جعل الكل تجارة في انعقاد ما  
ضابا دون ما دية الزكوة ثم عند ابي يوسف يجب فيما دون الاربعة  
من الجملان وقيما دون الثلثين من النجاجيل ويجب في خمس وعشرين من  
الفصلان واحد منها ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كانت سنان خمسة  
الواجب ثم لا يجب حتى يبلغ مبلغا لو كانت سنان ثلث الواجب ولا يجب  
فيما دون خمس وعشرين في رواية وعنه انه يجب في خمس وخمسين  
وفي العشر فما فضل على هذا الاعتبار وعنه انه ينظر الى قيمة خمس فضيل  
في خمس الى قيمة ستة فيجب اقلها وفي العشر الى قيمة ثلثين والى  
خمس فضيل على هذا الاعتبار ومن وجب عليه من فلم يوجده اخذ المصدة  
اعلى منها وزاد الفضل واخذ ونحاه واخذ الفضل ويكوز وفيه الغم  
في الزكوة عندنا وقال الثاني في يجوز وبسبب العوامل والحوامل والقلوص  
صدقة خلافا لما لاك ثم التفت الى ان كل من كان في الاربع اكثر احوال من  
اعظمها نصف احوال واكثر كانت مخلوقة ولا يؤخذ المصدة في خيار المال  
ولا رفاة ولا يؤخذ الوسط ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء احوال  
من جنس صفة اليه وزكاه به وقال الثاني في لا يضم ولا اولاد ولا اب  
بالاتفاق والزكوة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون النظم  
وقال محمد وزفر فيها حتى لو ملك العفو وبيع النصاب بقي كل الواجب  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر يسقط بقدره وقال ابو  
حنيفة يعرف الملاك بعد العفو النصاب الا حرم الى الذي عليه الا ان  
يتبقى وعند ابي يوسف يعرف الملاك في العفو ثم لا النصاب شيئا

20  
الحوارج حواجز وصدقة السوايم لا يغني عنهم وقتوا بان بعيد وعادون  
الحوارج وقيل اذا نوى له فدا لصدق في عليهم سقط وكذا ما دفع الى كل  
جائر لانهم با عليهم من التبعات فمراء والاول حوط اي لاعادة  
التي ذكرنا بقوله واقولوا بان بعيد وحما وبسبب العتي من بني ثعلب  
وهم قوم من بني ابي العوب في سائمة شئ وعلى المرأة ما على الرجل  
منهم من ان حلت المال بعد وجوب الزكوة سقطت الزكوة وقال الثاني  
يعني اذا ملكك بعد التمكن من الاداء ولا يسقط اذا استهلكه بالاتفاق  
وبعد طلب الساعي قبل يمين وقيل لا يعين في حلاك البعض يسقط بقدر  
اختاره بالكل وان قدم الزكوة على احوال وهو ملك للنساء جاز  
وقد خلاف ما لك ويجوز التجمل اكثر من سنة ويجوز لغيره اذا كان  
في ملكه نصاب واحد خلافا لرواية **باب زكوة المال**  
**فصل في الفضة** ليس فيما دون مائة درهم صدقة فاذا كانت  
مائة ومن حال عليها احوال فيها فمستوفى راسم ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ  
اربعة فيكون فيها درهم ثم في كل اربعة درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة  
وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوة بحسابه وهو قول الثاني  
والمعبر في الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون العشرة منها وزن  
سبعة مثاقيل بترك حوى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه فيقال  
عليه واذا كان الغالب على الورق المضروب الفضة فهو في حكم الفضة  
واذا كان الغالب الفضة فهو في حكم الورق من يعتبر ان يبلغ قيمة نصابه  
والمعبر في القيمة ان يزد على النصف اعتبار الحقيقة وسنذكر في الفقه  
ان شاء الله تعالى ان في غالب الفضة لا بد من ستة التجارية كما ذكر  
الدرومن الا اذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصابا لا بد من اربعة عشر  
فضة القيمة ولائحة التجارة **فصل في الذهب** ليس فيما دون  
عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا  
ففيها نصف مثقال والتمثال يكون كل سبعة منها وزن عشرة  
درهم المعروف فتم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون  
اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وعندهما يجب بحساب ذلك



وهي سنة الكسور وكل دينا عشرة وراحم في الشرع يكون أربعة قبل  
في هذا كما روي في الزكاة والفضة وادانها وخلقها  
الزكاة وقال ان في الحج فخلق الشاة وخاتم الفضة للرجال  
**فصل في العرف في الزكاة واجبة في عود من التجارة كانت**  
ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الوبر او الزمعة او شاة التجارة  
وفي العناية اي حالة الشاة اما اذا كانت النية بعد الملك فلا تجزى  
عمل التجارة بنية لان مجرد النية لا يعمل النقص ثم قال اي يحد بغيرها بما هو  
انفع للمساكين احيا طالح الفقراء قال وهذا رواية عن ابي حنيفة وفي  
الاصل خبره اي الملك انما هو قوتها بالدرهم وانما بالدينار كذا في  
الشروع وتفسير الانفع ان يقوم بها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف الزكاة  
بما اشترى وان كان الثمن من النقود وان اشترى ما يبيع النقود بغير  
بالنقد الغالب على كل حال واذا كان النسيب كالمطبخ في اكل فقضاء  
فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة وتفسير قيمة العرف في الزكاة والفضة  
وتعني الذهب في الفضة ثم يعنى بالقيمة كذا في حنيفة وعند صاحب الاجاز  
وهو رواية عنه حتى ان من كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب  
تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافا لها ولا تجب الزكاة في  
مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمة فوقها بالاتفاق واذا كان لرجل عبد  
للتجارة فباعه بعروض التجارة على انه بالخيار فما لكونه بالخيار باق في الزكاة  
على من يبيع له الملك وعند زفر على من له الخيار وعندنا في حق من لم  
الملك وسبيل هذه المسئلة في باب صدقة الفطر وهذه الصدقة  
منقولة عن محمد بن ابي بكر بن عمر وقيل صورته لاصحابه عشرة دراهم دينار  
ولا يخرج من نصابا ويزيد في القيمة ومبدا هو لها على السواء ففي آخر احوال  
باع صاحب العرف عنده من الاخر بشرط اختياره او لم يشره في احوال  
قيمة العرف في مدة التجار قبل تمام احوال ثم قال ان احوال فقير الملك  
للبيع يجب عليه خمسة الزاوية بغيره وان تعلق بالشيء يجب عليه ايضا ذلك  
عندنا كذا في العناية **باب في بيع العائنة** اذا اشترى العائنة  
بمال فقال اصبته منذ اشهر او على دين وحلف صدق والعائنة من

من نية الامام على الطريق لياخذ الصدقة من التجار من كثر منهم عام لكون  
او الفراغ من الدين كان يملكه العرف والفقير قول النكر مع اليقين  
وكذا اذا قال او بيت الى عاشر اخر وعراوه اي مراد محمد اذا كان  
في تلك السنة عاشر اخر والا يظهر كذا بيقين فلا يصدق بيمينه و  
كذلك اذا قال او بيتا انما يعني الى الفقراء في المصر وكذا الجواب  
في منقحة السوايم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما اذا  
قال او بيت بنفسى الى الفقراء لا يصدق وان حلف وقال في  
يصدق ثم قيل الزكاة هو الاول والثاني في سباسة وقيل هو الثاني  
في الاول من قبل فقهاء هو الصحيح وقال ابو العباس اخر اذن عن القول لا  
في العناية ثم يخبر بصدق في السوايم واموال التجارة لم يشترط اي  
مخرج البراءة في اجماع الصغير وشرط في الاصل وهو رواية  
احسن عن ابي حنيفة قوله اخر اخرج البراءة اي العلامة وهي خط الابرار  
من برئ من الدين براءة وجميع ما ياتي والبروات غاي كذا في العناية  
بقلاس المغرب واما صدق في السلم صدق فيه الذمي ولا يصدق  
اخره الا انه يجوز ان يقول نحن اقرضات اولادى ويؤخذ من  
المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن اقرض العشر  
هكذا امر عمر بن الخطاب عنده سعة وان مر حرجي بخمس درهم لم يؤخذ  
منه شيء الا ان يكون ثوبا يأخذون من ثمنها وهذا في اجماع الفقهاء  
وفي كتاب الزكاة لا يأخذون من القليل وان كانوا يأخذون من ثمنها  
وان مر حرجي بما في درهم ولا يعلم كم يأخذون من ثمنها فخذ منه العشر  
وان علم انهم يأخذون من ثمنها ربع العشر او نصف العشر فخذ بقدره  
وان كانوا يأخذون الكيل لا يأخذ الكيل لانه غدر وان كانوا  
لا يأخذون اصلا لا يأخذون وان مر حرجي على عاشر عشرة ثم  
مرة اخرى لم يعشده حتى يحول كحول وان عشرين فرج الى  
دار الحرج ثم خرج من يد ذلك عشرين ايضا فان مر حرجي  
بخر او خمر او شراب او غير ذلك فخذ منه العشر او ثلثه او قال  
الشرا في العاشرها وقال زفر في عشرها وقال ابو يوسف في عشرها



اذا خرجها جملته كانت جعلت خيرة بيتها فان تركها على واحد على الاقل  
عشر كسرة دون كسرة ولو لم يبق منها الا ربع من بيتي فليترك المال  
فليس على الصبي شي ولا على المرأة ما على الرجل ومن تركها على عشرة  
بمائة درهم واخره ان له في منزله مائة اخرى فاحال عليها كحول  
لم يترك المائة التي تركها وكوثر ما في درهم بمائة لم يتركها و  
كرا المضاربة يعني اذا مر المضارب على العاشر وكان ابو حنيفة  
يقول ولا يبعث صاحب رجح الى ما ذكر في الكتاب وهو قولها الا ان  
يكون في المال ربع يبلغ نصيبه نصيبا فيؤخذ منه لانه ما لك له ولو  
مر بعد ما دون بائة درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف  
لا ادري ان اباح حنيفة رجح عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في  
المضاربة وهو قولها انه لا يبعث صاحبها وان كان مولا معه يؤخذ  
منه الا اذا كان على العبد دين يحيط به له ومن ترك على عشرة كسرات  
في ارض فوعلها عليها فبعثه في بيتي عليه الصدقة ومعناه اذا مر  
على عشرة اهل العدل يعني ما ترك على عشرة النخلة وجب العشر والخروج  
على الصبي والمجنون وتؤدى عنهما وليهما ذكر ما في اول كتاب الزكاة  
ويجوز دفع القيمة في العشر ذكر ما في كتاب الزكاة في فصل وليس  
في الفصلان وتكملان **باب المعادن والتركات معدن حديد**  
او فضة او حديد او رصاص او صفر وجد في ارض خارج او عشر  
ففيه خمس عندها وقال الشافعي لا شيء عليه الا اذا كان المستخرج  
ذهبا او فضة فوجب فيه الزكاة بخلاف الصيد فانه لا خمس بالانفاق  
ولا يشترط الحول في قول وتو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء  
عند ابو حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد فيه خمس وان  
وجد في ارضه فممن ابى حنيفة روايتان وان وجد ركازا كان  
وجب الخمس عندهم اي عندها وعند الشافعي واسم الركاز ينطلق على الكثر  
يعني الركز فيه وهو الاشياء ثم ان كل ما يخرج من ارض الاسلام  
كالكتوب عليها كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وقدره في كل موضع  
وان كان على ضرب من اهل الجاهلية كالنقوش عليه الصنم فليس عليه شيء

كل مال ثم ان وجد في ارض مباحة فاربعة الا حاس للواحد وان  
وجد في ارض ملكة فكل ما عدا يوسف وعبد حنيفة ومحمد  
هو المختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة اول الفتح ثم بالبيع  
اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج اي كنز عن ملكه لانه مودع فيها بخلاف  
المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري وان لم يعرف المختط له  
يعرف في اقصى ما لك يعرف لانه الا لاهل على ما قالوا ولو اشتبه الغريب  
بجمل جاحليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل لا يتباين زمانا لقوله  
العهد ومن دخل دار الحرب بيمان فوجد في دار بعضهم ركازا رده  
هم وان وجد في القواد فهو له ولا شيء فيه وليس في الغرور زوج الذي  
وجد في مجال خسر وفي الرقيق الخمس قول ابو حنيفة آخر اخلاقه  
يسف ولا خمس في العبر والذلول عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
بها وفي كل حلية يخرج من البحر خمس كركاة الذهب الفضة اذا خرج  
من البحر او ما فيها وسره البحري وفيه خمس لا اتفاق وفي هذا  
المحل ابحاث شريفة في العارية فلا يرجع اليها وانما تركها لنا يخرج  
عن مقصد ما سأل وجد ركازا فهو للذي وجد وفيه خمس معناه  
وجد في ارض لا مالك لانه غنمة بمنزلة الذهب والفضة  
**باب زكاة النخيل والاشجار** قال ابو حنيفة رحمه الله  
في قليل ما اخرج من الارض وكثيره العشر سواء بقي سجا او سقاه السماء  
والنخيل الزمان بغير يدخل الماء من غير حيلة بعد فتح ثم النهر كركاة في بعض  
الشروح لا تحطب القصب الخشيش وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة  
او ابلغ خمسة اوسق والونسق ستون صاعا يصاع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وليس في الخضراوات عذما عشر فالحلاف في الموصفان  
في حطب النخيل والبقا عذما وعدم اشترطها عند ابو حنيفة  
بناء على انه لا معتبر بالمالك فكيف بمصنعه وحلفنا وانما قال لا عبر  
بالمالك فيجب على الصبي والمجنون وارض الكتاب وارض الوقف  
ما لا تامة وهذا لا يشترط الحول لان الحول الاستثناء وهو في الخارج  
عليه ثناء ولو اتخذ بستانه مقصبة او شجرة او مبيتا الخشيش يجب فيها



العشر والمزاد المذكور القصب الفارسي لما قصب الذريرة وقصب  
السكر ففيها العشر بخلاف السيف والبن والسيف ورق البحر  
الذي تجزئ منه الماروح والبن هو خصيل الماء الا انه زاوت في السيرة  
كذلك العاية وما يتقى بغيرها ودالية اوسانية ففيه نصف العشر على  
القولين الغربا لدوا الضميمة الثانية المتخون بربها البقرة وفي  
المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الاثر في دمه  
معرفة كبيرة يستقي بها والى الثانية الناقدة التي يستقي عليها كذا في العاية  
وان سقي في بعض السنة سيما ودالية في بعضها فالمعينة اكثر السنة كما  
في التامة وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والقطر  
في العشر وابلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى اوسق كالمزرة في  
زماننا وقال محمد بن العشر وابلغ اخرج خمسة اعداد ومن اعلمها  
يقدر به نوعه فاعين في القطر خمسة احوال كل حل ثمانية من وفي العشر  
خمس اثناء وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر وقال ان سقي  
لا يجب الا برسم ثم عدا به حيفة رضى عنه يجب في العسل العشر قل او  
كثر وعن ابو يوسف انه يعتبر فيه القيمة كما هو اصله وعينه انه لا شيء فيه  
حتى يبلغ عشر قرب وعينه خمسة اثناء وعن محمد بن خمسة اوقاق كل  
فوق سنة وثلاثون رطلا وكذا في قصب السكر وما يوجد في اجبال  
من العسل الثمار في العشر وعن ابو يوسف انه لا يجب وكل شيء في العشر  
الارض من ثمانية العشر لا يجتنب فيه اجر العال ونفقة البقر تغلب  
له ارض عشر عليه العشر مضاعفا وذلك باجماع الصحابة وعن  
محمد بن فيما اشترى الثعلبي من المسلم عشر واحد فان اشترى امانة  
وفي فحق على مالها عندهم وكذلك ان اشترى امانة مسلم او مسلم  
الثعلبي عدا به حيفة سواء كان التضعيف ام لا او ما وثا وقال  
ابو يوسف يعو العشر واحد قال في الكتاب في البسوط وهو قول  
محمد فيما صح عنه قال رضى الله عنه انك في النسخ في بيان قوله ولا يخ  
انه مع ابي حنيفة في بقاء التضعيف الا ان قوله لا يثبت في الاصل  
لان التضعيف كاد لا يثبت عنده لعدم تغير الوظيفة ولو كانت

كانت لا رضى مسلم باعها من خمراني يريد به فميا في ثعلبي وقبضها  
اخراج عدا به حيفة رضى الله عنه وعنه ابو يوسف في العشر مضاعفا  
وبصرف مصارف اخراج عدا به ثعلبي وهذا القول ممن بدل على  
محمد بن عشرية على ما لم يأت في رواية يعرف مصارف الصدقات  
وفي رواية مصارف اخراج فان اخذ حائنه مسلم بالشفعة او رتب  
على البيع لنفسه او بيع في عشرية كما كانت واذ كانت لمسلم وار  
خطه فجعلها بسنا فاعلى العشر معناه افاستاه بما العشر واما  
اذا كانت تسقي بما اخرج فيها اخراج وليس في الموصى في واره شيء  
وان جعلها بسنا فاعلى اخراج وان سقاها بما العشر وعلى قياس  
قولهما في العشر في الماء العشري الا ان محمد بن عشر واحد وعنه ابو  
يوسف عشران ثم الماء العشري في السماء والابار والعيون والجار  
التي لا تدخل تحت ولاية اجد والماء اخرج تاء الا انها التي شرها الا انهم  
وما يجوزون ويجوزون ودجلة والفرات عشري عدا به وخارجي عند  
ابو يوسف وفي ارض الصبي والمرأة الثعلبي ما في ارض ارض  
الثعلبي في العشر المضاعف في العشرية واخراج الواحد في الواحدة ثم  
على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلم العشر فيضعف ذلك اذا كانا  
منهم وليس في غير الفير والنفط في ارض العشر في عليه في ارض اخرج  
خراج وهذا اذا كان جوهها صالحا للزراعة ولو اشترى ارض عشر  
خراج للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة عدا به عدا به زكاة  
التجارة مع العشر واخراج وهو قول الشافعي وذكرنا في باب العشر  
واخراج من كتاب السير باب **من يجوز دفع الصدقة**  
**ليه ومن لا يجوز الاصل فيه قوله تعالى اما الصدقات للفقر او الآية**  
**هذه ثمانية اصناف وقد سقطت منها الموافقة قلوبهم لان الله**  
**اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع والفقر من له**  
**او في شيء من السكة ثم العشر له وهذا مردى عن ابي حنيفة و**  
**قد قيل على عكس كل وجه ثم هناك صنفان او صنف واحد وذكره**  
**في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الى الامام**



ان على بعد علمه فيعطيه ما يسع له وانه غير مقدر بالثمن خلافا لما  
لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا ما اخذه وان كان غنيا الا ان  
في شبهة الصدقة فلا يأخذها المحتال وفيه ان كساب يمان المكاتبون  
منها لا تكتب قايهم هو المنقول والشارح من لزمه دين ولا يملك  
ضابا فاضلا عن دينه وقال الشافعي في من تحمل غرامة في اصيلاح ذات  
ابيين واطفالا والثرية بين القيلتين وفي سبيل الله منقطع القراءة عند  
ابن يوسف وعند محمد منقطع الحجاج ولا يعرف في الاغنياء والعراة عندنا  
وابن سبيل من كان له مال في وطنه وصورة مكان لا شيء له فيه هذه  
بهمات الزكاة ولا تملك ان يدفع الزكاة الا كل واحد منهم ولا ان يقيم  
على صنف واحد وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الثلثة من كل صنف  
واذا دفع الى ابن سبيل من مال الصدقة ووصل الى وطنه او الى الفقير  
واستغنى وقد بقي في ايديهما ما اخذ من الصدقة يطيب لهما وعلى هذا  
اذا اعتق المكاتب واستغنى يطيب له ما بقي من الصدقة في يده ذكر  
المسائل الثلثة في باب عجز المكاتب ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى غيره  
ويؤخذ اليه ما سوى ذلك من الصدقة وقال الشافعي لا يدفع وهو  
رواية عن ابن يوسف ولا ينبغي بجماسج ولا يكتفن بجماسيت ولا  
بهاوين ميت ولا يشتري بجماسية ثمن ثمن خلافا لما لا يدفع في  
غنى وقال الشافعي يدفع الى غنى العراة ويدفع الى معتقة بفتح الراء  
ذكره في فضل ونصاري بن ثعلب وفي فتح القدير لو امر فقير بقبضه  
له على اخر نواه عن زكاة عين عنده جاز ولو تصدق بدين له  
على فقير يريه عن كانه جاز عن ذلك الذين نفعه لاعم عين ولا يرى  
آخر انتهى ولا يدفع المذكي زكاة الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده  
وولد ولده وان سفل ولا الى امرأته ولا تدفع المرأة الى زوجها  
عند ابن حنيفة وقال لا تدفع واذا قال لخاصة مرضه قد كنت طلقته  
ثمن وانقضت عدتك فصحة ثم دفع اليها الزكاة في صحيح بالاجماع  
وكذا ان طلقها ثمن في مرضه بامرها ثم دفع اليها الزكاة في صحيح بالاجماع  
ذكرها في باب طلاق المريض ولا يدفع الى مكاتبه ومذنبه وام ولده

وام ولده ولا الى عبد قد اعتق بعينه عند ابن حنيفة وكما لا يدفع الى  
ولا يدفع الى مملوك رجل غني ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا بخلاف  
ما اذا كان كبيرا فقيرا بخلاف امرأة الغني ولو دفع الصدقة الى فقير  
ثم انتقلت الى وارثه الغني تجزئ عنها وكل الموارث ذكرها  
في فصل الشفاعة على الارش من كتاب الشهوات ولو دفع  
الى الصدقة الى فقير ثم باه الفقير للغني والمهاشم فان المباح  
تثنا وله على ذلك المبيع ولم يتبدل الملك فلا يطيب ذكره في باب  
موت المكاتب وعجزه ولا يدفع الى بني حاشم بخلاف التطوع وهم  
ابن علي والعباس والجعفر والفضل والكارث بن عبد الله  
ومواليهم قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل بطنه فقير  
ثم بان انه غني او حاشمي او كافرا او دفع في ملكه فان انا بوه  
للاعادة عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة وعن ابن حنيفة  
غير الغني انه لا يجوز والظاهر هو الاول وهذا اذا جرى دفع  
في الكبرياء لا في مصرفها اذا شئت ما يجوز او تجزئ دفعه في  
بكرهه لا في مصرفه لا يجوز الا اذا علم انه فقير هو الصحيح قال  
بن العلاء امر الهام ونحن بعضهم ناكسلة الصلوة حالة الاستباه  
في غير جهة التجزئ فانها لا يجوز عند ابن حنيفة ومحمد رج وان ظهر صوابه  
ايحى الاتفاق على اجواز هنا والفرق ان الصلوة الى تلك الجهة  
معينة لتعذر الصلوة الى غير جهة القبلة اذ هي جهة التجزئ في ثمنها  
ابو حنيفة رج خشي عليه الكفر فلا تنقلب طاعة ومنها نفس الاعطاء  
لا يكون به عاميا فصالح وقوعه مستطافا وان ظهر صوابه ولو دفع الى  
شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا يجوز ولا يجوز دفع الزكاة الى  
من حجب نكاحا من اتي مال كان والشرط ان يكون قاضيا عن  
الحاجة الاصلية وانما التماس شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من  
سأل من ذلك وان كان صحيحا مكسبا وبكره ان يدفع  
واحد في درهم نكاحا وان دفع جاز وقال زفر لا يجوز  
للمحمد وان يعني بذلك ان معنى الاغناء عن السؤال والاعتماد



مطلقا مكرهه ويكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وانما يعرف صدقة  
قوم فيهم انما ان ينقلها الابن الى قرابته او الى قومهم يخرج  
من اصل كونه مكره نقل الى غيرهم اجراه وان كان مكره وما المأثور ما اداه  
الزكوة اذا تصدق على الفقير بعد ما اداه لغيره من ماله  
علم باء الاول ولم يعلم عند ايه حقيقته وعند سما لا يضمن ما لم يعلم  
باوائيه ذكرنا في اخر كتابنا الشكره ومن جعل زكوة وهو فيها الى الساقى  
ليس ان يسترده ذكرنا في كتاب النكاح **باب صدقة**  
**الفطر** صدقة الفطر واجبة على كل مسلم اذا كان مالا مقادير  
النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه وانما في فرسه وسلاحه وعبيده  
وعند الشافعي يجب على من كمل الزيادة على قوت يومه لنفسه  
وعياله ولا يشترط النعمة هذا النصاب ويتعلق بهذا النصاب حرمان  
الصدقة وجوب الاضحية والفطرة يخرج ذلك عن نفسه وعن  
اولاده الصغار ومالكية للحرمة وهذا اذا لم يكن للصغار مال  
فان كان لهم مال يؤدى من ثلثهم عند ايه حقيقته واية يوسف خلافا  
لمحمد واوامات العبد لا يسقط بموته صدقة الفطر عن سيده بعد  
وجوب ذكرنا في باب جناية المملوك ولا يؤدى عن زوجته ولا عن  
اولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو ادعى عنهم او عن زوجته  
بغيرهم اجراه استحسانا والاب اذا كان فقرا او عبدا واجد موصر  
هل يجب فطرة الكافر عليه ولا فيهما روايتان ففي ظاهر الرواية لم يجب  
اجد بمنزلة الاب وفي رواية الحسن عن ابيه حقيقته يجعل بمنزلة الاب  
وهذه احدى المسائل التي كلها على الروايتين ذكرها في باب احكام  
المرتدين ولا يخرج عن كتابه ولا المكاتب عن نفسه وفي المدبر واتم  
الولد وللاية المولى ثابته فيخرج عنها ولا يخرج عن مالكية الاب لانه  
خلافا لشافعي والعبدين الشركيين لا فطرة على واحد منهما وكذا  
العبيدين اثنين عند ايه حقيقته وقال على كل واحد واحد من الزكوة  
دون الاشفاص ويصل هو بالاجماع ولو ادعى ان الفطرة عن  
عبد الكافر خلافا لشافعي ولا يجب صدقة الفطر على الابن والعتق

والعتق والغصب خلافا لروايتنا في ذكرنا في اول الزكوة  
ومن باع عبدا واحدا بالخيار ففطرته على من يصير له معناه اذا قر  
يوم الفطر والخيار باق وقال زفر على من له الخيار وقال الشافعي  
على من له المك **فصل في مقدار الواجب ووقت الفطرة**  
نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاع من بر  
او شعير وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بوزن الشعير وهو رواية  
عن ايه حقيقته والاول رواية اجماع الصغير وقال الشافعي من مبيع  
صاع وما قلناه مذهب جماعة من الصحابة فيهم اخلاقا لانه  
اوه اى مراد محمد من الرقيق والتسويق ما يجزى البر اما دقيق  
يرك الشعير والاولى ان يرأى فيها القدر والقيمة احتياطا وان  
على الشافعي صلى الله عليه وسلم على الرقيق في بعض الاخبار ولم يمتنع  
عن ذلك في الكتاب اى اجماع الصغير اعتبارا للغالب والتجيز  
القيمة هو الصحيح وفي العناية خلافا لبعض المشايخ من فاعلم قول  
باعتبار العين فانه اذا ادى متولين من خبر الحنيفة جاز لانه  
جاز الرقيق والتسويق باعتبار العين فمن اجزأولى والصحيح الاول  
حتى ثم يجزى نصف صاع من بر وزنا فيما يروى عن ايه حقيقته وعن  
رأيه يعتبر كيلا والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من  
الدقيق فيما روى عن ايه يوسف وهو اختيار الفقهاء في جعفر وعن  
ابن بكير لا يمشى تفصيل الحنيفة لكونه ابعد عن الخلاف اذ في الرقيق  
والقيمة خلاف لشافعي والصاع عند ايه حقيقته ومحمد ثمانية ارطال  
بالعراق وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلث رطل وهو قول  
الشافعي وجوب الفطرة يتعلق بطولع الفطر يوم الفطر وقال  
بغيره الحسن في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد  
ليلة الفطر يجب فطرته عندنا وعنده لا يجب وعلى من مات  
فيها من مالكية لانه لم يمت حتى يخرج الناس الفطرة يوم  
الفطر قبل ان يركب وجع المصلي فان قتموا على يوم الفطر جاز  
تافصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وفي العناية اخر ازعم قول



حسن بن زباد وخلف بن ايوب والمؤيد بن ابي حزم قال حسن  
بن زباد ويقول الجوز تجزيها اصلا كالاصحجة وقال خلف بن زياد  
يجوز تجزيها بعد دخول شهر رمضان لا قبله وقال نوح بن ابي  
جوز تجزيها في النصف الاخير من رمضان ومنهم من قال في النصف  
الاخير من رمضان ووجه الصحة المذكور في الهداية انتهى وان  
اخر وصاعين يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها ولا تسقط  
بهلاك النصاب ذكر ما في كتاب الزكاة في فضل لبس الفضل  
ولا يجوز في صدقة الفطر الا التملك يعني لا يجوز فيها الاباحة ولا  
في الظاهر احتلف في جواز اعطاء فطرة كل شخص الى اكثر من شخص  
فقد اكره في يجوز ان يعطى جماعة وعنده غيره لا يجزى ان يعطى جماعة  
الى واحد ويجوز ان يعطى واحدا صدقة جماعة كذا في فتح القدير  
**كتاب الصوم** الصوم حرمان واجب وتعلق بالوجوب  
حرمان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والذرة المعتة  
يجوز زينة من الليل والحق ثم يؤخر حتى اصبح اجزائه التي ما بينه وبين الزوال  
وقال الشافعي لا يجزى اعلم ان صوم رمضان فريضة القول كالتكليف  
عليك القسام وعلى فريضة انعقاد الاجماع وهذا يكفر حادثة وكذا  
واجب القول كما وليو فواند ورهم وتبب الاول الشهر وهذا  
يضاف اليه ويتكرر بتركه وكل يوم سبب وجوب صومه وتبب  
النذر والنية بشرط وسببه ان شاء الله تعالى ولا بد لكل يوم من الزمان  
عندنا وقال مالك ان صوم رمضان يتأدى بنية واحدة وذكرها  
فيما سياتي في فصل ومن كان مريضا في رمضان ثم قال في المحضر  
اي القدر الذي بينه وبين الزوال وفي اجماع الصغير قبل النصف النهار  
وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ويصنع من وقت  
طلوع الفجر الى وقت الشجوة الكبرى في شريطة النية قبل التحقق في الاكثر  
ولا فرق بين المسافر والمقيم خلافا لفرقة يقولون لا بأسك  
في حق المسافر غير مستحب عليه الصوم مكان رمضان فلا كالشعبان  
في حق غيره فلا يتأدى بالنية من الليل كذا في بعض الشروح وهذا الضرب

الضرب من الصوم يعني ما يتعلق بزمان بعينه يتأدى بطلق النية وبنيته  
بنيته واجب اخر وقال الشافعي في نية النفل ما يشاء وفي مطلقه قالان  
ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابو يوسف ومحمد وعند  
حنيفة اذا قام المريض للمسافر فريضة واجب اخر يقع عنه وقت في نية التطوع  
روايات والضرب الثاني ما يشاء في الزنة كعتق ورمضان وشهر الحجة  
فلا يجوز الا بنية من الليل والنفل كل مجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لا  
لو تولى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي يجوز ويصير مائتا  
ان حين نوى والصوم بحر غنمه الا ان من شرطه الاسكان اول  
مار وعندهنا يصير مائتا من اول النهار واذا كان عليه صوم القضا  
في حقه لا بد من التمييز فيما ذكره في تحريم الطهارة **فصل**  
في الناس ان يمسوا الهلال في اليوم التاسع والعاشر من شعبان  
لانه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان فغفرت لهم صاموا و  
لا يصومون يوم شك لا تطوعا وهذه المسئلة على وجه اخرها ان  
يؤى صوم رمضان وهو مكره ثم ان ظهر ان هذا اليوم من رمضان  
درته وان ظهر من شعبان كان تطوعا وان فطر لم يقضه وان كان ان  
ينوي عن واجب اخر وهو مكره ايضا الا ان هذا دون الاول في  
الدرجة ثم ان ظهر من رمضان بحرته وان ظهر من شعبان فغفرت  
لهم تطوعا وقيل اجزاء عن الذي نواه وهو الاصح وان كان  
يؤى التطوع وهو غير مكره وقال الشافعي كره على سبيل الابتداء  
ثم ان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل والاجماع وكذا اذا صام  
ثلاثة ايام من اخر الشهر فصاعدا وان افرد فقبل الفطر افضل احرارا  
عن ظاهر القهي وقبل الصوم افضل اقداء بعائشة وعلى رضي الله عنها  
فانها كانت يصومانه والحق ان يصوم المقيمت نفسه اخذ بالاحاطة و  
يقضي العائنة بالتكليف في وقت الزوال ثم لا فطار نية للتمتع والربع  
ان يصح ان يرد في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان  
ولا يصوم الا ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يغير صائما لانه لم يقطع  
عن غدا فصاعدا اذا نوى ان وجد غدا عدا ففطر وان لم يجد يصوم



والأحسان ان يفتح في وصف البنية ان نوى ان كان غدا من رمضان يصوم  
عنه وان كان من شعبان فحين واجب ان يذكره في قوله من رمضان  
مكرر حتى يتم ان ظهر انه من رمضان اجزاء لعدم التردد في اصل البنية وان  
ظهر انه من شعبان لا يجوز عن واجب اخر لكنه يكون تطوعا غير مضمون  
وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان من  
شعبان بكرة لانه لا يرد للفرق من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء  
عنه لما قرأ ان ظهر انه شعبان جاز عن نفسه لانه يتاخر في اصل البنية  
ولما قد يجب ان لا يقضيه لادخل الاسقاط في غيمته من وجه وجوب  
راي حلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادة وان  
افطر عليه القضاء ودون الكفارة وقال لا في عليه الكفارة ان افطر  
بالوقوع وحده اى كفارة الفطر تدرك الشبهات ولو افطر قبل ان  
يرد الامام شهادة اختلف المشايخ فيه ولو اكل هذا الرجل شيئا مما لم  
اتبع الامام لان الوجوب للاحتياط والاحتياط بعد ذلك ما خير  
الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي عنده واذا كان  
بالسماحة قبل الامام شهادة الواحد اعد في روية الحلال جلا كما  
اوامر حر كان او عبدا ولا يتحقق بلفظ الشهادة ويستترط العدا  
لان قول القاسم في الديانات غير مقبول وما قيل قول الحماوى  
عدلا او غير عدل ان يكون مستورا والعلية عيم او غبار او نحوه وفي  
الطلاق جواب الكتاب يدخل الحد وفي القذف بعد ما تاب وهو ظاهر  
الرواية لانه خبر ديني ليس بشهادة وعن ابي حنيفة انما لا تقبل حيا  
شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوليه يشترط المشي ثم اذا قبل  
الامام شهادة الواحد وصاموا لم ينزح كما لا يفطرون فيجوزون الحسن  
عن ابي حنيفة للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد من غير  
انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد  
وان كان لا يثبت بهذا التردد وان لم يكن بالسماحة لم يقبل الشهادة  
حتى يراه جميع كثير يقع الحكم بغير حرم قبل في هذا اختيار اصل الحديث وعن ابي  
يوسف خمسون رجلا ولا فرق بين اهل المصر وبين من درجوا من خارج

خارج المصر وذكر الحماوى انه يقبل شهادة الواحد اذا جاز من خارج  
المصر لقلة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان عليه  
سكان مرتفع في المصر ومن راي صلا للفطر وحده لم يقصر احتياطا  
وفي الصوم الاحتياط في الاجاب واذا كان بالسماحة لم يقبل في صلات  
الفطر الا بشهادة رجلين او رجل امرأتين واذا شهدوا بعينه عرفة بعد  
الزوال برؤية الحلال ولا يمكن للحاكم الوقوف في بنية السليم الكس  
او اكثرهم ينبغي له ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم الامر انتم فوالا  
ليس فيها الا ايقاع الغنمة ذكره في اخر كتاب الحج في مسائل متفرقة  
والايجي كما فطر في هذا في طاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روى عن  
ابي حنيفة انه حلال رمضان وان لم يكن بالسماحة لم يقبل الا بشهادة  
ثلاثة يقع العلم بغير حرم كما ذكرنا ووقت الصوم من طلوع الفجر الى الغروب  
الشمس والقوم هو الاساك عن الاكل والشرب اجماعا مع البنية و  
الطهارة عن بعض النفاث شرط للتحقق الا في وقت الشك ولا بد من البنية  
على يوم لانها عبادات متفرقة يتخلل بينها يومين ليس بزمان هذه العباد  
عند ذلك يتاخر صوم رمضان بنية واحدة وسببية هذه المسئلة  
في فصل من كان مريضا في رمضان **باب ما يجب بالقضاء**  
**والكفارة** واذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يقصر ولا  
ان يفطر وهو قول الكوفي ولا فرق بين الفرض والنفل لان النقص  
لم يفصل ولو كان خطيا او مكرها فعليه القضاء خلافا لما قال في قان  
نام ناسيا لم يفطر وكذا اذا نظر الى امرأة فامسى وكذا المتفكر اذا امسى  
ولستم بالكف على ما قالوا قال في العناية اى الشاي وهو قول ابي بكر  
الاسكاف وابي القاسم وعامة من على انه يفسد صومه قال المصنف في  
التجسس صائم اذا علم ذكره حتى امنى عليه القضاء هو المختار لوجود  
اجماع معنى انتهى ولو اذ صحت لم يفطر وكذا اذا اجتمع ولو اكل لم يفطر ولا زال  
من المسام لا ينافي الصوم كالغسل بالباد ابارد ولو قبل لا يفسد صومه  
يريد به اذا لم يزل وان اراد بنية او نية فله القضاء ودون الكفارة  
ولا بأس بالبنية اذا امن على نفسه اجماعا او الازال وبكره اذا لم يمين



وان في طلق فيه في الحائضين يعني لا يكره عنده في الحائضين والبشارة مثل  
التعليق في طلق في الحائضين يعني لا يكره البشارة الفاحشة وكودل  
حلقه في باب وهو ذكر الصوم لم يفطر استثنى انما كالفبار والرخاخ  
وفي القياس بعد صوم كالتراب والحماة فافطر ان بالاتفاق  
وان كانا قالا لا يفطر به وتعلق في المطر والنجس والاصح انه يفسد و  
لو اكل حائض سنان لم يفطر وان كان كثيرا يفطر وقال لا يفطر في الحيض  
والغسل في الحيض والكيل والكيل مقدار خمسة وكادونها قليل وان اخرج  
واخذ بيده ثم اكل شيئا ان يفطر صومه كحماري عن محمد ان الصائم  
اذا ابتلع شئ من سنان لا يفطر ولو اكلها ابتداء يفسد ولو اكلها  
لا يفطر لانها تنكس في وقت مقدار خمسة عليه القضاء ودون الكفاية  
عند ابي يوسف وعند غيره فعلى الكفاية ايضا لانه طعام متغير فاش  
الفطر بالتمتع المنين والتمتع لا يفطر الصوم وكذا لو ابتلع ربة  
ذرة او كفي لم يفطر ومن استقار على فعلية القضاء ويستوي فيه ولو  
وما دونه فلو عاد وكان لم يفسد عند ابي يوسف وعند محمد لا  
وان اعاد فسد بالاجماع وان كان اقل من ثلاث الفم فادم يفسد  
وان اعاد فذلك عند ابي يوسف عند محمد يفسد وان استقاء عدا  
فعلى القضاء ولا كفارة عليه وان كان اقل من ثلاث الفم فذلك  
عند محمد وعند ابي يوسف لا يفطر ان عاد لم يفسد عنده وان عا  
فعله لا يفطر وعنده انه يفسد فالحكمة بلاء الفم ومن ابتلع حصة  
الحديد فادام كفارة عليه ومن جامع عدا في احد السبلين فعلى القضاء  
والكفارة ولا يشترط الاثر في المكة وعن ابي حنيفة انه لا يجزئ الكفارة  
باب الجماع في الموضع المذكور والاصح انما يجزئ ولو جامع ميتة او جيفة فذلك  
كفارة عليه انزل ولم ينزل الا قالوا لا يفطر ثم عندنا كما في الكفارة  
بالجماع على الرجل على المرأة اقول ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة  
سائلة لكن قيد قاضي خاين وجوب كفارة على المرأة بما اذا جمعت  
طليعة والا فعلى الزوج انتهى وقال في كذا لا يجزئ في قول  
يحل عنها الرجل اعتبارا بما لا يغسل اي ثمنه ولو اكل او شرب ناسية

بتغذي وبتداوي بفعلية القضاء والكفارة وقال في الكفارة  
عليه وان اكل في رمضان غير مرة لم يكره كفارة واحدة لان مناسبا  
على هذا اخل ذكره في باب الجنائيات من كتاب الحج والكفارة مثل كفارة  
الظهار في الترتيب بين النساء الثلاثة يعني الاعناق واطعام ستين سبعا  
وصوم شهرين متتابعين وعندنا في حق من يخرج بين السنة من غير ترتيب  
وعندنا في الجنائيات في الصوم ومن جامع فيما دون الفرج فافطر  
فعلى القضاء ولا كفارة عليه وليس افسا والصوم في غير رمضان كفارة  
ومن احتقن او استعط او اقطر في اذنه افطر ولا كفارة وتوافق في  
اذنه الماء او دخل لا يفطر صومه بخلاف اذا دخله الدم وان دوى  
جائفة او امة بدوى فوصل الى جوفه او دما فافطر عند ابي حنيفة  
والذي يصل الى رطب وقال لا يفطر كما في اليابس من الروداد ولو  
اقطر في احدى لم يفطر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
يفطر وقول محمد في مضطربة كفاية وقع عند ابي يوسف رجم ابي حنيفة  
وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج البول ولو وقع عند ابي حنيفة ان يثبته  
عائل والبول يترشح منه وهذا ليس من بالبقا اي فقه الشريعة بل  
يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد في كفاية الكفاية وقال  
صاحب العناية ذكر في الاصل قول محمد مع ابي حنيفة وذكره الطحاوي  
مع ابي يوسف وقال ابو سليمان يجوز جاف في الاصل بعد ما ذكر قول محمد  
مع ابي حنيفة مع ثم ان محمد اشك في ذلك فوقف وما ذكره كذا  
من بجانبين ظاهر وانما توقف محمد لانه شك في وجوب المنفذ من الاطيل  
الى الجوف وتخلوا في الاطراف اقبال الشاة ففعل صوب الاختلاف  
وقيل في الحقيقة فيفطر الصوم بلا خلاف وهو الاصح انتهى كلام صاحب  
العناية ومن داق شيئا بغيره لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة ان  
تضع لحيها اذا كان لها طاب ولا بأس اذا لم يجد منه بدأ ولها ان تغط اذا  
خافت على الولد ومنع العكس لا يفطر الصائم قبل اذا لم يكن ملتصقا يفسد  
وقيل اذا كان صوم يفسد وان كان صوما لا يفسد لا يكره  
ولا بأس بالسكر ودهن الشارب وورث بالشيء صلى الله عليه وسلم



الاكتحال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس بتسوك الرطب  
بالفداء والغشيم وقال الشافعي في كبره بالكشي ولا فرق بين الرطب والتمر  
وبين البلول والكمال **فصل** ومن كان مريضاً في رمضان  
فما كان صاماً ازداد منه فطر وقضى وقال الشافعي لا يفطر وأن  
كان مريضاً لا يستقر بالصوم فصوره ففطر وإن فطر وقضى جاز وقال  
الشافعي الفطر أفضل وإن مات المريض لمسا ففطرهما على ما لم يفرهما  
القضاء ولو صح المريض وأقام المسافر ثم ماتا لم يفرهما القضاء بقدر الصحة  
والأقامة وفائده وجوب لومته بالأطعام وذكر الطحاوي فيه خلافاً  
بين أبي حنيفة وأبي يوسف بين محمد وسفيان صحيح إنما الخلاف في الأكل  
والفرق لما أن التذريب في نظر الوجوب في حق المختلف في هذه  
المسئلة السبب أو ركا العدة فيقدر بقدر ما أدرك وقضاء غيره  
إن شاء فقهه وإن شاء لم يعد لكن المستحب المتابعة وإن أخره حتى في  
رمضان أخر صام التمتع وقضى الأول بعده ولا فدية عليه وإذا صام  
يوماً في قضاء رمضان عن كونهين يجزئ عن قضاء يوم واحد  
كان عليه صوم القضاء والتزكاة لا بد من التيمم فيها ذكرنا في باب الفطر  
والتحليل والمرجع إذا حاقا على أنفسهما أو ولدتهما ففطر وقضاء ولا  
عليهما ولا فدية عليهما خلافاً للشافعي فيما إذا حاقا على الولد والشحيح  
القائ الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطلع كل يوم سبكتا كما يعلم في  
الكهانات وتوهم على الصوم بطل حكم الفداء ومن مات وعليه قضاء  
رمضان فادعى به لم يسمع عنه وليه لكل يوم سبكتا نصف صاع من زبد  
صاعاً من تمر أو شعير ثم لا بد من الأيضاء عندنا خلافاً للشافعي ثم هو  
أي الأيضاء بترجأ ابتداء حتى يعبر من الثلث ولا يصوم عنه سوى ولا  
يعلى وقوله ولا يصوم عنه الوالي آخره من قول الشافعي لا يجوز  
ذلك في قول كذا في الغاية ومن دخل في صوم التطوع أو في صلاة التطوع  
ثم أفده قضاء خلافاً للشافعي ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه غير عذر  
في أحد الروايتين ويجوز بعدد الصيام كغيره وأما في الصبي أو  
اسلم الكافر في رمضان أسكاً بقتة لا ولو أفطرا فيه لافته عليها

وحكما بعده ولم يقضيا يومها ولا معنى من أي يوم غفارة إذا زال  
الغفر واليتى قبل الزوال فليطهها القضاء وإذا نوى الإفطار  
بغيره غير رمضان ثم قدم الصبر قبل الزوال فنوى الصوم أجراه و  
أن كان في رمضان فعليه أن يصوم ولو كان مريضاً في أول الوقت  
ثم سافر لا يباح له الإفطار ولو أفطرت المستلين لا يلزمه الكفارة  
ومن اغنى عيجه نهار رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الأكل  
وقضى بعده وأن اغنى عليه أول ليلة من قضاؤه كل يوم تلك الليلة  
وقال مالك لا يقضى بعده ومن اغنى عليه رمضان كله قضاء ومن جن  
رمضان كله لم يقض خلافاً لمالك وإذا افاق في بعضه قضى ما مضى  
خلافاً للشافعي في ثم لا فرق بين الأصلي والعارضي قبل هذا ظاهر  
الرواية وعن محمد أنه لا فرق بينهما وهذا مختار لبعض المشايخ ومن  
في رمضان كله لا صوماً ولا فطراً فعليه قضاؤه وقال زفر بن داود  
صوم رمضان بدول البتة في حق الصبي المقيم ومن أصبح غرضاً للصوم  
فأفطر فلا كفارة عليه عند أبي حنيفة وقال زفر بن داود  
ومحمد إذا أكل قبل الزوال يجب الكفارة وإذا حاضت المرأة ونفت  
أفطرت وقضت وإذا قرأ القرآن أو طهرت كما يرضى بعض النصارى  
أسكاً بقتة يومها وقال الشافعي لا يجب الأسكاً وعلى هذا الخلاف  
كل من صام أصلاً للزوم ولم يكن كذلك في أول اليوم وإذا نسى وهو  
يظن أن الفجر لم يطلع فادعى صوم ففطر أو أفطر وهو يرى أن الشمس غربت  
فادعى لم يقرب أسكاً بقتة يومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه ولو ادعى  
بالفجر الفجر أسكاً بقتة في الصلاة ثم التمسح في المسح الأخيرة ففطر  
الإفطار لقوله عليه الصلاة والسلام ثبت من خلاق المرسلين في الإفطار  
وأنما يحرم راسواك إلا أنه إذا شك في الفجر ومعناه شاك في الظن  
الأفضل أن يرجع نحو تحريم المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو أكل صوم  
تمام لأن الأصل في التحريم ومن حنيفة إذا كان في موضع لا يستين  
الفجر وكانت ليلة ممتعة أو سقيمة أو كان بصيرة ممتعة وهو يشك في الإفطار  
ولو أكل ففطر أسكاً بقتة وإن كان أكبر رايه أنه أكل والفجر طالع فعليه قضاؤه



علما بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه ولو  
ظهر ان الغوط لا كفاية عليه وله شك في غروب الشمس لا يكمل الفطر  
ولو اكل فعليه القضاء وان كان اكبر اياه اكل قبل الغروب فبطل القضاء  
رواية واحدة ولو كان كافيه وتبين انما لم يقرب ينبغي ان تجزئ الكفاية  
ومن اكل في رمضان ناسيا فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا  
فعليه القضاء دون الكفارة وان بلغه الحديث وعلمه فليترك في رواية  
عن ابي حنيفة وهو ظاهر الرواية وعندنا انها تجزئ عنها والكراد والموت  
قوله عليه الصلوة والسلام من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه  
فانما اطعمته وسقاه كما ذكره العلامة ابن العمام في فتح القدير  
اجوز وظن ان ذلك فطره ثم اكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة  
اقامه كفيه بالفساد وان بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
افطر الحاجم والمحجوم واعلمه فكذا عند محمد وعنه ابي يوسف خلافتي  
لان اعلى العاصي الاقضاء بالفساد لعدم الاحتياط في حق المعرفة الا  
قال صاحب العناية لجواز ان يكون مصروفا عن ظاهره او مشوقا انتهى  
وان عرفنا ولم يجب الكفارة لانتفاء الشبهة وقول الا وعلما بوجه  
الشبهة لما لفته القياس في العناية قوله وان عرفنا وبطلان  
الشيء صلى الله عليه وسلم بها وهو عقل انسان مع حاجته ومجانبا  
آخر فقال افطر الحاجم والمحجوم اي ذهب بخواب صومها العينة وقيل  
انه عني على المحجوم فثبت احكامه في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام  
افطر الحاجم والمحجوم اي فطره مما صنع به فوقع عند الراوي ان قال افطر الحاجم  
والمحجوم انتهى ولو اكل بعد ما اعتاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف  
كان لان الفطر مخالف القياس والحديث ما قول بالاجماع واذا لم تمت  
النائمة او المجذومة وهي صائمة فعليه القضاء دون الكفارة وقال  
زفر الشافعي لا قضاء **فصل فيما يوجب على نفسه** واذا قال الله على  
صوم يوم النحر افطر وقضى فحينئذ يصح عنده خلافا لفرق الشافعي  
وان صام فيه يخرج عن العدة وان نوى يمينا فعليه كفارة البهين  
يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجه ستة ان لم ينو يمينا او نوى

نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون نذرا  
وان نوى البهين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا وان نواها  
يكون نذرا ويمينا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يكون نذرا  
ولو نوى البهين فلكل كسب عندهما وعند ابي يوسف يكون يمينا ولو قال الله على  
صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر واما التشريق وقضاء  
ذكرنا اذا لم يمينا اي قال هذه السنة لكنه شرط اتباع كل بقية اي  
الايام المخصصة في هذا الفصل بوصوله تحقيقا للتابع بقدر الامكان  
ويتا في هذا خلاف زفر الشافعي ولو لم يشترط التابع لم يخرج صوم  
هذه الايام وعليه كفارة يمين ان اراد يمينا ومن صام يوم النحر  
صائما ثم افطر لا شيء عليه وعنه ابي يوسف ومحمد في النواذر ان عليه قضاء  
ولو اوجب على نفسه صيام ايام يجزئ التفرق حتى ينقض على التابع ذكره  
في آخر الاعتكاف **باب الاعتكاف** الاعتكاف سبقت والصحيح  
انه سنة مؤكدة وهو التلبس بالمبهم مع البهيم ونية الاعتكاف ان تلبس  
فركنه لا يميني عند فكان وجوده به والصوم من شرطه عندنا خلافا لشافعي  
واثنية شرط في سائر العبادات ثم الصلوة شرط لصحة الواجب رواية واحدة  
ولصحة التطوع فيما روي حسن عن ابي حنيفة وعلى هذا الرواية لا يكون قبل  
من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد افطر ساعة فيكون من غير صوم  
ولو شرع فيه ثم قطع لا يلزمه القضاء في رواية الاصل وفي رواية الحسن  
يلزمه ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة وعنه ابي حنيفة انه لا يصح الا في  
بعض في الصلوات الخمس اما المرأة فتعتكف في مسجديها ولا يخرج من المسجد  
الا الحاجة الا ان واجبة ولا يبطل الاعتكاف بالصعود والاسطح المسجد  
لان السطح له حكم المسجد ذكره في فصل الكبر في الصلوة ولا يكس بعد فخرج  
من المسجد راي الطهارة وقال الشافعي يخرج الى الجمعة بعد وتخرج  
الجمعة حين نزول الشمس وان كان منزلا بعيدا عنه يخرج في وقت يكس او كفا  
وتصل قبلها اربع ركعات رواه شيخنا الاربوسنة والركعتان تحت المسجد  
وبعدهما اربع او ستا على حسب الخلاف في سنة الجمعة وسننها تابع  
لها فاحقت بها ولو اقام في المسجد اجمع اكثر من ذلك لا يفسد عتكافه الا



انه لا يستحب ولو خرج من المسجد من غير عذر فسد اعتكافه عند ابي  
حنيفة ومثالا لا يغد حتى يكون اكثر من نصف يوم وهو الاحتضان  
واما الكل والشرب يكون في حلقه ولا يباين ان يبيع ويتابع في المسجد  
من غير ان يحضر الساعة الا انهم قالوا يكره احضار الساعة للبيع والشراء وكذا  
غير المعتكف البيع والشراء فيه ويكره في كتاب الكراهة ان ساء الله تعالى  
ولا يشكر الا بخير ويكره له الصمت ويحرم على المعتكف الوطئ وكذا المسكن  
والقبلة فان جامع ليل او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه واجتمع  
فيما دون العزج فانزل وقبل ولمس فانزل بطل اعتكافه ولو لم ينزل  
لا يفسد وان كان حرمنا ومن اوجب نفسه اعتكاف ايام لم يفسد اعتكافه  
بما يراها وكانت متتابعة وان لم يشترط التسابع وان نوى الا باليوم فما  
صحبت بنيتها ومن اوجب اعتكافا يومين لم يفسد بغيرها وقال ابو يوسف  
لا تدخل الليلة الاولى ومن نذر باعتكاف شهر رمضان يجوز اذا  
في رمضان الاول ولا يجوز قضاءه في رمضان الا في ذكره في باب مجاز  
الوقت بغير احرام من كتاب الحج وتبين ان اعتكاف ايام متقدمة بنيتها  
بالاتفاق ومدة مكوت في فصل ومن كان مريضا في رمضان  
**كتاب الحج** الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الا المجنون اذا اقرروا  
على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله ان  
حين عودته وكان الطريق ابنا وصقة بالوجوب وهو فريضة  
ثبتت فرضية بالكتاب وهو قوله تعالى والله على اناس حج البيت  
استطاع اليه سبيلا ولا يجزئ العمر الا مرة واحدة فما زاد فهو تطوع  
ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف وعنه ابي حنيفة ما يدل على  
محمد ان فتح على الرخي وتقبل افضل الاتفاق والاعمى اذا وجد من ينفقه  
مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة طافا  
لما وقدم في كتاب الصلوة في باب الجمعة واما المقعد فمنه ابي حنيفة  
انه يجب وقوف محمد انه لا يجب ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة  
وهو قدر ما يكثرى به شق الحمل او راسن مكة وهو النقصان احبا وجائزا  
وان امكنه ان يكثرى به عجة اي منا وبه فلا شيء عليه ويشترط ان يكون فاضلا

يكون فاضلا عن المسكن وما لا بد منه كالحاوم وانما البيت وثيابه  
لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الاسيلة ويشترط ان يكون فاضلا  
عن نفقة عياله الى حين عودته وليس من شرط الوجوب على اهل مكة  
الراحلة ولا بد من امن الطريق ثم قيل هو شرط الوجوب في الحج  
عليه لا يضايق وهو مردى عن ابي حنيفة وقيل هو شرط الاداء دون  
الوجوب ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج ولا يجوز  
لها ان تحج بغيرها اذا كان بينها وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي يجوز  
لها ان تحج اذا خرجت في رفقته ومعها ثلثة ثقات وان وجدت  
لمن للزوج منها وقال الشافعي ان يمنعها ولو كان الحج نفلا لم  
يمنعها عندنا ايضا وان كان المحرم فاضلا قالوا لا يجب عليها ولها  
ان يخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسا لانه يعتقد باحة مناعتها  
بجعة بالصبي المجنون والعتبة اذا بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة  
يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها وحلفوا في ان المحرم شرط  
جوبا وشرطا الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذ بلغ البيت  
بما احرم واعتق العبد فضياله بخرمها عن حجة الاسلام وتوجه اليه  
لاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فصل ذلك  
لم يخرج **فصل** في المواقيت التي لا يجوز ان تجاوزها  
الاتان الاخرى خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل البصرة ذوال  
عرق ولاهل الشام حنيفة ولاهل البصرة ذوالعرق ولاهل اليمن بللم حنيفة  
وقت رسول الله هذه المواقيت للذكاة وقامت الساقية المنع عن تأخير  
الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق ثم الاقاضي اذا انتهى  
اليحل على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عندنا  
ومن كان داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لحاجة كاهل مكة  
حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخولها بغير احرام بخلاف اذا قصد الكعبة  
او اداء التماسك فاقدم الاجرام على هذه المواقيت جاز والافضل  
التقديم على الاقاضي عن ابي حنيفة انما يكون افضل اذا كان ملكا لنفسه ان  
لا يقع في حق غيره ومن داخل الميقات فوقعه كحل معناه كحل الذي



بين المواقف وبين الحرم ومن كان مكة فوجه في الحج الحرم وفي العمرة  
أكل **باب** **الأحرام** وأذا أراد الاحرام اغتسل  
أو توشأ والغسل افضل الا انه للتنظيف حتى تؤمر به بالاحرام وان  
لم يقع وضوءها فبقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان  
معنى النظافة فيه اتقوا لانه عليه الصلوة والسلام اختاره وحب النبي  
جده من بنو عبد المطلب اذا راوا رداءه واجدوا افضل وتبين ان كان  
له وعن محمد انه يكره اذا تطيب بما بقي منه بعد الاحرام وهو قول مالك  
والشافعي وصلي ركنين وقال الله ان اريد الحج فستروا وتقبله منه  
ثم ياتي عقيب صلوته وان لم يبق بعد ما استوت به راحته جاز ولكن الاول  
افضل وان كان مفردا بالحج ينوي التلبية بالحج والتلبية ان يقول بسم الله  
بسمك لا شريك لك بسمك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك وقوله  
ان الحمد لك الا ان لا يتقبحا ليكون ابتداءا لابتداء اذا فقهه صفة الاول  
وهو اجابة له عاء اهل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في الفقه ولا ينبغي  
ان يحمل شي من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة ولو زاد فيها  
جاز ظاهرا فالشافعي في رواية الرضيع عنه واذا لم يبق فحرام يعني فانوى  
لان العباد لا يتأذى الا بالتلبية الا انه لم يذكر حال التقدم الاشارة  
اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصح ان يشرع في الاحرام بمجرد التلبية  
بالتلبية خلافا لما حكى ويصير شرعا بغير قصد التعظيم سوى التلبية  
فان شئت كان او غيرا هذا هو المشهور عن اصحابنا ويصح الاحرام بمجرد  
اي المنة من الشك في الحج والعمرة بان ايهما في الاحرام وقال مالك اللهم  
بسمك ولم يعين حجة ولا عمرة ولم يوجب شيئا فانه يصح احوال الحج  
عنه الا باداء التسمية وذكر ما في باب الفوات ويتقيا نهى الله عنه من  
الرفث والفسوق والجدال والرفث لجماع او الكلام الفاحش او ذكر  
جماع بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهي في حال الاحرام شذوذة  
واجمال ان كادول رفيقه وقيل محال في المشرك في تقديم وقت  
الحج وتأخيره ولا يقتل شيئا ولا يشره ولا يدل عليه ولا يلبس قميصا  
ولا برأولا ولا عمامة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد استعملت فمطهر

فقطعتها اسفل من الكعبين والكعب المنفصل الذي في وسط القدم  
عند مفقده الشراك وان كان في خمار روى هشام عن محمد ولا يغسل وجهه  
ولا رأسه وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية الوجه ويمسح بلبا وكذا  
لا يدهن ولا يخلق رأسه ولا شعر يده ولا يقص لحية ولا يلبس ثوبا  
مصبوغا بغير شمس ولا زعفران ولا عصفرا الا ان يكون غسلا لا ينقص  
اي لا يثاثره الطيب وقال الشافعي لا بأس بلبس المعصفر ولا بأس  
بان يغتسل ويدخل الحمام ولا بأس بان يستظل البيت والمحمل وقال  
مالك يكره ان يستظل بالغطاء وما شبه ذلك ولو دخل تحت ثاثر  
لكعبه حتى غطاه ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس به بان  
شك في وسطه الخيلان وقال مالك يكره اذا كان فيه نفقة يفره  
لا يغسل رأسه ولا لحية بالخطي ويكره من التلبية عقب الصلوات  
ما عدا شرفا او هبطا او ايا او لم يبق كجا وبلا سحر والتلبية في الايام  
بها في التلبية في الصلوة فيؤتي بها عند الانتقال من حال الى حال ويرفع  
بها بالتلبية واذا دخل مكة ابتداء بالسنجد الاحرام ولا يفر ليلاد ظهرا  
بخارا واذا عاين البيت كبر وحلل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول  
يا ايها البيت بسم الله والله اكبر وتحمدا لم يعين في الاصل لاشاء الحج  
شيا من الدعوات لان التوقيت في التسمية يذهب البرقة وان ترك  
بالمقول منها لم يحسن ثم ابتداء بالحج الاسود واستقبله وكبر ورفع يديه  
واستلم وقبله ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما وان امكنه ان  
يمس الحجر شيئا في يده كالنحوون وغيره ثم قبل في كل فعل وان لم يستطع  
شئ من ذلك استقبله وكبر وحلل وحمد الله وصلى على النبي عليه الصلوة  
والسلام ثم أخذ عن يمينه مما يلي الباب وقرا صليبا وآده فيطوف فليت  
سبعة اشواط والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه  
على كتفه الايسر وهو ستة وقد نقل في كل من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويجعل ما في يده من رداءه على كتفه ويضع يده في الميزاب وهو  
من البيت فيجعل الطواف من وراءه وهو الاوطى حتى لو دخل الفرج  
التي بينه وبين البيت يجوز ويرك في الثلث الاول من الاشواط والركل



ان يهتز في مشيئة الكفتين كاللبارز في جبهة بين الصفتين وذلك مع  
الاضطباع ويشي في الباق على حيشته والركن من الحجر الى الحجر وهو المنقول  
من رسل النبي عليه الصلوة والسلام فان رجع الى راسه في الركن قام يعني  
وقف ولا يطوف بدون الركن في تلك الثلث كذا في العناية فاذا وجد  
مسكاً رمل ويستلم الحجر كلما مرت به ان استطاع فان لم يستطع استلام  
استقبل وكبر وحلل على ذكرنا ويستلم الركن اليماني وهو من طاهر  
الرواية وعن محمد بن سنان ولا يستلم غيرها ويحتم الطواف بالاستلام  
بين استلام الحجر ثم ياتي المعام فيصلي عنده ركعتين او حيث يتيسر من الحج  
وحيث واجبة وقال الشافعي سنة ثم يعود الى الحجر فيستلمه والاصل ان  
كل طواف بعد مسعى يعود الى الحجر وهذا الطواف طواف القدوم  
وتسمى طواف النجدة وهو سنة وليس بواجب وقال الكسانه واجب  
ليس على اصل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل القبلة  
ويكبر ويحلق ويصلي على النبي عليه السلام ويرفع يديه ويدعو له حاجته وانما  
يصعد بقدر ما يصير البيت يرمى منه ويخرج الى الصفا من اتي باب شاء  
وانما يخرج النبي عليه السلام من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا  
لان كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة ثم يخط نحو المروة و  
يشي على حيشته فاذا بلغ بطن الوادي سعي بين الميادين الاخير من سعي  
ثم يشي حيشته حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا  
شوط يطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ويسعى بطن  
الوادي ثم كل شوط ولو سعى قبل الطواف ويدا بالمروة قبل الصفا لا  
لا يخرج بالمر بعد الكل كذا في ما في مشورة في آخر كتاب الحج ثم  
السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي انه ركن  
ثم يقيم بمكة حراماً ويطوف بالبيت كلما بدا له لانه لا يسعي عقب الحج  
في هذه المدة والتفعل السعي غير مشروع ويصلي كل اسبوع ركعتين  
ركعتا الطواف على بيتنا والطواف بالبيت تطوعاً انما هو في حق الالفاني  
من الصلوة تطوعاً ذكرنا في الاصلية فاذا كان قبل يوم التلبية يوم خطب  
الامام خطبة يعلم فيها انشأ الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف

والوقوف الفاضلة فاحصل ان في الحج ثلث خطبات لها ما ذكرنا وان  
بعرفات يوم عرفة والاثنتان بمنى في يوم الاحد عشر فيفصل بين خطبتين  
يوم وقال زفر خطبتين ثلثة ايام متواليه اولها يوم التزوية فاذا  
صلى فجر يوم التزوية بلكه خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي فجر من يوم  
عرفة وتوابات بلكه ليلة عرفة وصلى بها فجر ثم غدا الى عرفات و  
بها اجزاء ومكة استاء في زكاة الا قد آو برسول الله عليه السلام ثم  
يتوجه الى عرفات فيقيم بها وهذا بيان الاولوية اما لو دفع الى حب  
قبله جاز لان لا يتعلق بهذا المقام حكم قال اي محمد في الاصل منزلها بالثقل  
ان الانبياء تجوز في حال تضرع والاجابة في الجمع رجي وقيل مزوده  
ان لا ينزل على الطريق كذا يضيح على المارة واذ زالت الشمس صلى الامام التمتع  
لظهور العصر فيمضي ويخطب خطبة يعلم فيها انشأ الوقوف بعرفة والمزدلفة  
ورجي بجار والنحر وتلق وطواف الزيادة بخطبتين يفصل بينهما بحلقة كما في  
منه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان كنت تخطب خطبتين فليقلن  
بالحرم المذهب اذا صلا الامام المنبر فليس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن  
يوسف انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والجميع  
رنا ويقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويصلي بهم الظهر والعصر وقت الظهر  
باذان واثنتين يؤذن الظهر ثم يقيم العصر ولا يتطوع من الصلوتين ولو فعل  
فعل لم يرد حكا واعاد الا اذا كان للعصرى لو تطوع بينهما ظاهر الرواية ظاهراً  
لما يروى في صحيح محمد بن عدم اعادة الاذان فان صلى بغير خطبة اجزائه ومن  
حلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقتها عنده حنيفة وقال لا يجمع بينهما الا في  
ثم عتد الى حنيفة الامام شرط في الصلوتين جميعاً وقال زفر في العصر فاختار  
وعنه خلاف الا حرام بالحج قال في العناية قال ابو حنيفة الاحرام شرط  
فيها جميعاً وقال زفر هو شرط في صلوة العصر وثمرة نظره حلال متى  
صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى بعد المحرم بالعمرة صلى الظهر ثم احرم  
فصلى العصر مع الامام لم يجز العصر الا في وقتها عنده حنيفة وعنه زفر يجوز  
انتهى ثم لا بأس بالاحرام بالحج قبل الزوال وفي رواية اخرى يكتفي  
بالتيقن على الصلوة ثم يتوجه الامام الى الموقف فيقف بقرب جبل القوم



مع عقيب انما فهم من الصلوة ويجعل يميني على الرحمة والموقف الموقف لا علم  
وعرفات كلها موقف الا بطن غرة ويتبين للامام ان يقف بعرفة على راحته  
وان وقف على قدميه جاز والاول افضل ويتبين للامام ان يقف مستقبل القبلة  
ويروى ويعلم ان الناس الماسك ويروى بهما وان ورد الا ان بعض الدعوات  
قال صاحب الهداية وقد وردنا تنصليها في كتابنا المرحوم بعدة الناس في عدة  
من الناس بنو فقهائهم ويتبين للناس ان يقفوا بقرب العلم لانه يدعوهم  
يقفوا ويسمعوا ويتبين ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان  
الاختلاف لان عرفات كلها موقف على ذكرنا ويستحب ان يقف قبل الوقوف  
بعرفة ويحتمل في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس بواجب ولا يفتى بالوضوء جاز  
كما في الجمعة والعيد من وعده الاحرام ويتبين في موقف سعة بعرفة واما ان كان  
يتطعم البنية كما يقف بعرفة كما ذكرت الشمس فاضل الامام والناس معه على حنيفة  
حتى ياتوا المزدلفة فان خاف الزحام فذفع قبل الامام ولم يجاوز حدود وعرفة  
اجزاء والافضل ان يقف في مقامه كلاكه ان اخذ في الاداء قبل وقتها  
ان ثبت وتوكلت طيلة بعد غروب الشمس فامنه الامام لحوق الزحام فلا  
يأمن واذا اتى المزدلفة فالافضل ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة  
يقال له قرح ويجوز في النزول على الطريق كلاكه ايضا بالمائة فيزل قرح  
او يساره ويستحب ان يقف وراء الامام لما ثبت في الوقوف بعرفة  
ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال  
زفر باذان واقامة منبذ ولا يطوع بينهما ولو تطوع او تشاء على شئ اعاد  
الاقامة ولا يشترط الجماعه لهذا الجمع عذابه حرمه ومن صلى المغرب في  
الطريق لم يجزه عذابه حنيفة ومحمد وعليه عادتها ما لم يطلع فجر وقال ابو  
يوسف بجزئه وقاساه وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات وادخل  
الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الاعادة اي عادته لا يجوز هكذا فستره في الجرح  
واذا طلع الفجر يصلي الامام بالناس الفجر فيجلس ثم وقف ووقف الناس معه  
فراعى هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر لم يضره  
الدم وقال في ثلث ركن والمزدلفة كلها موقف لا يركن في ثلث ركن واد  
طلعت الشمس فاضل الامام والناس معه حتى ياتوا انا قال رضي الله عنه هكذا

هكذا ونفع في نسخ المحصر وهذا غلط والعجيب ان اسرافا من الامام والناس معه  
وقال صاحب العناية واقول في قوله واذا طلعت الشمس فادب الى الطلوع  
وفعل في كلاكه عاذا على ظهور المسئلة انتهى ولا يخفى عليك في هذا الجواب من  
التكليف البعيد عن الصواب فيبدي بجملة العبقة فيرسلها من بطن الوادي سبع  
حصىات مثل حصى الخذف ولورمي اكثر منه جاز لحصول الرمي بمراته لا يرى  
بالكبار من الاجزاء كلاكه اذ في غيره ولو رماها من فوق العبقة اجزاء  
والافضل ان يكون من بطن الوادي ويكثر مع كل حصة ولو شح سكان  
الكبار اجزاء ولا يقف عندها ويطلع البنية مع اول حصة ثم يفتي الرمي ان يبع  
حصة على ظهرها به الميمنة يستعين بالسجدة ومقدار الرمي ان يكون من الركن  
من موضع السقوط منه اذ روي الحسن عن ابي حنيفة ولو طر حطاط  
به لانه رمي الى قدمه الا انه سبي في الحافة السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه  
ليس رمي ولو رماها فوقت قريبا من اجرة يكفيه ولو وقعت بعيدا منها  
رأته ولو رمي سبع حصىات جملة فمعه واحدة لان النصوص عليه تفرق الا في  
خذ الحصى من اى موضع شاء الا من عند الجمة فان ذلك يكره لان ما عندها  
يودعه اذ جاء في الامر فثبت ثم به ومع هذا الفعل اجزاء ويجوز الرمي  
بما كان من اجزاء الارض كالطين عندنا خلافا لث في خلاف اذ روي  
بالذهب الغضة لانه يسمى رما لا رميا ولا يتعد بميمنة الى اقيم صلوة العيديها  
ذكرنا في باب صلوة الجمعة ثم يترجم ان احب ثم يخلق ويقصر ثم يخلق من خلق  
الاحرام فيقدم عليه النزع وانما علق النزع بالمجبة لان الدم الذي في به المفرد  
تطوع والكلام في المفرد والخلق افضل ويكتفي في خلق رجب الزمان اعتبارا  
بالسجدة وخلق الكل ولا اقتداء برسول الله عليه السلام ومن لا شعر في راسه جرح  
الموسى على راسه ويقام ذلك مقام خلق ذكره في باب جبار الرقبة  
من الصبي والتقصير ان يأخذ من راس شعره مقدار الاغلفة وقوله كل الشعر  
الا النساء وقال كلك لا الطبيب ايضا ولا يكل الجماع فيما دون الفرج عندنا  
خلافا لث في ثلث ركن من اسباب التحلل عندنا خلافا لث في ثلث ركن  
لمكة من يومه ذلك ومن بعد الفجر يلو في البيت طواف الزيادة سبعة  
اشواط ووجه ايام النحر واول وقت بعد طلوع الفجر من يوم النحر والافضل



الايام او لها كانه التقيده فان كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف  
العدوم لم ير مل في هذا الطواف ولا سعى عليه وان كان لم يقدم السعي  
رمل في هذا الطواف وسعى بعده ووصل الى كعبتين بعد هذا الطواف وقدر  
له النساء ولكن الملقى السابق اذ هو الملقى بالاطواف الا انه يخرج عليه في حق  
النساء وهذا الطواف هو المرفوع من الحج وهو ركع فيه وسعى طواف الاقا  
وطواف يوم النحر ويكره تأخيرها عن هذه الايام فان اخذها من غير هذه  
اي حنيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام  
النحر رمى الجمار الثلاث فيها بالتي التي يسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل  
حصاة ويقف خاتم يرمى التي لها مثل كلب ويقف عند خاتم يرمى حجرة  
العقبة كذلك ولا يقف عند ما ويقف عند الحجرتين في للعام الذي يقف فيه  
ويحمد الله ويثنى عليه ويهلل بكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويحج حاجته ويرغب  
يريد ويتبع ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف ثم الاصل ان كل  
بعده رمى يقف بعده لانه في وسط العبادة فبانه بالعداء فيه وكل رمى  
يسجد رمى يقف لان العبادة وانتهت ولهذا لا يقف بعد حجرة العقبة  
في يوم النحر ايضا واذا كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس  
كذلك وان راد ان يجعل النحر في مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلاث  
يوم الرابع بعد زوال الشمس والافضل ان يقيم مكة ان ينقر في مطلع النحر  
من اليوم الرابع فاذا طلع النحر من اليوم الرابع لم يكن له ان ينقر وفي خلاف  
الشيء في وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال  
بعد طلوع النحر جاز عند حنيفة وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبار  
بساير الايام وانما التعاوت في رخصة النحر فاذا لم يترخص النحر  
بها ومنه مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بخلاف اليوم الاول  
والثاني حيث لا يجوز الرمي فيها الا بعد الزوال في المشهور في الرواية  
فاما يوم النحر فاذا زوال وقت الرمي فيه من طلوع النحر وقال الشافعي  
اوله بعد نصف الليل ثم حنيفة الى حنيفة يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس  
اي وقت الرمي في اليوم الاول من ايام النحر فاذا في الهجرية وعن ابي يوسف  
انه يمتد وقت الزوال وان اخر الى الليل ما ولا سعى عليه وان اخر

وان اخر الى الغد ما عليه وم عند حنيفة وان راما راكبا اجزاء  
ومر رمى بعده رمى فالافضل ان يرمي ماشيا والا فريمه راكبا وبيان الافضل  
مروي عن ابي يوسف ويكره ان لا يستحب بمشيا الى الرمي وعمر رضي الله عنه  
كان يؤدب على ترك المعام بها ولو بات في غيره من غير ان يتركها في حنيفة  
علا قال في ويكره ان يقدم الرجل فترك مكة ويقوم بها حتى يرمى وانما  
المكة نزل الى مكة لا يطلع وهو في موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وكان نزوله قسدا هو لا يمتنع حتى يكون النزول به سنة ثم دخل مكة  
وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمي فيها وهذا طواف الصدر وسعى طواف  
واع وطواف اخر عهد بالبيت وهو واجبنا خلا قال في الا على كل  
ويطوف كسعى الطواف بعده وبانه زعم في شرب من مائها ويستحب  
ان ياتى الباب ويقبل العتبة ويأخذ الملتزم وهو ما بين الحج الى الباب  
منع صدره ووجهه عليه ويتشبث بالاستار ساعة ثم يعود الى احد حيطان  
وياتي النبي عليه السلام فعلى الملتزم ذلك قالوا ينبغي ان ينصرف وهو  
شعر راءه ووجهه الى البيت مباكبا محضرا على فراق البيت حتى يخرج من  
بها فها بيان تمام الحج **فصل** واذا لم يرمي في الحرم مكة وتوجه  
له عرفات ووقف بها على ما يناسب طواف العدوم ولا سعى عليه  
بكره ومن ادرك الوقوف بعرفة باين زوال الشمس من يومها الى طلوع  
النحر من يوم النحر بعد ركع الحج واول وقت الوقوف بعد الزوال  
عند ما تأكل كان يقول ان اول وقت طلوع النحر او بعد طلوع الشمس  
ثم اذا وقف بعد الزوال واقام حتى حركته اجزاء عند ما قال لا يكره  
الا ان يقف في اليوم وجزة من الليل واذا افاض من عرفات قبل الفجر  
ثم عاد الى بعد الغروب لم يكره عن الوقوف ذكر ما في باب مجاوزة  
الوقت لا يحرم ومن اجاز يعرفات ثانيا او منى عليه ولا يعلم انها  
عرفات جاز عن الوقوف ومن اغنى عليه فاحل عنه رفقاه جاز عند  
اي حنيفة وقال لا يجوز فلو امر ابن ابي حرم عنه اذا اغنى عليه يوم  
فاحرم المأمور به حتى لا يجمع حتى اذا افاق او استيقظ وانما في  
مجمع جاز وامرأة في جميع ذلك لا رجل غير انها لا تكشف رأسها وكشف وجهها



ولما سئل عن شئ على وجهها وجافه عنه جاز هذا روى عن عائشة رضي  
الله عنها ولا ترفع صوتها بالية ولا تمل ولا تسبي من الملبس ولا تخلق  
تقصر وتلبس من الخيط ما بارها قاكوا ولا تسلم لغيرها اذا كان هناك جمع لانها  
ممنوعة عن حاشية الرجال الا ان تجد الموضع خاليا ومن قلد بدنة تطوقها  
او نذرا او جزاء صيد او شيئا من الاشياء وتوجد معها يديها ففقد حرم  
وصفة التعليل ان يرتبط على عنق بدنة قطعة ثعل او غزوة بزيادة او طلاء  
شجرة فان قلد ما دبت بها فلم يستطع الم يصرح ما كان توجه بعد ذلك  
لم يصرح ما حتى يلحقها فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقيمت بدنة  
بعل حرم من خاصيص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء الا في بدنة  
المتعة فانه محرم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا الاحتسان  
فان كل بدنة او شجر ما او قلد شاة لم يكن محرما واكد من الابل والبقرة  
وقال في من الابل خاصة **باب التمتع بالقران**  
افضل من التمتع والافراد وقال في الافراد افضل وقال مالك  
التمتع افضل من القران وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي بناء على ان القار  
عندنا يطوف طوافين ويسعي سعيين وعنده طواف واحد وسعي واحد  
وصفة القران ان يحل بالحج والعمرة معاً من الليقات ويقول عقيب السكوة اللهم  
انني اريد العمرة والحج فيسره حاله وتقبل ما بينه وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل  
ان يطوف لها اربعة اشواط وفي العناية به يكون قارنا هذه للعمرة  
ايضا لو جوبه جميع بين الحج والعمرة وصورة ان يحرم بعمرة فيطوف لها اقل  
من اربعة اشواط ثم احرم بحجة ولو طاف لها اربعة اشواط لا يصر قارنا  
بالاجماع انتهى ومتى غزم على انهما يسأل التيسير فيها وقدم العمرة على الحج  
فيه وذلك يقول ليك بعمرة وحجة معا وان اقر ذلك في الله تعالى  
والقبلة لا بأس به وتو نوى بقلبه ولم يذكر صراحة التلبية اذ لا دخل  
لكة ابتداء طواف البيت بعمرة اشواط يرمل في التلبية الاولى ويسعى بين  
بين الصفا والمروة وهذه ايضا للعمرة ثم يدايرها فالحج فيطوف  
طوافا القدوم سبعة اشواط ويسعى حاشيتا في المفرد في تقدم افعال العمرة  
ولا يخلق بين العمرة والحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد ولا يخلق باللق

بالخلق عندنا لا بالذبح كما يخلق المفرد ثم هذا من هينا وقال في طواف  
طوافا وهذا ويسعى سعي واحد فان طاف طوافين وسعى سعيين حرم  
وقال في آداب الحج بعمرة يوم النحر فخرج شاة او بقرة او بدنة  
او شبع بدنة فهذا دم القران والقران في معنى المتعة والهدي  
منصوص عليه فيها والهدي من الابل والبقر والغنم على ما ذكر في باب  
انشاء الله تعالى وآراء بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يبيع  
عليه وعلى البقرة كما ذكرنا ونما يجوز سبيع البعير يجوز سبيع البقرة واذا  
لم يكن له مانع صام الله ايام في الحج اخرها يوم عرفة وسبعة ايام  
رجع الى اهلها والا فاستن ان يصوم قبل التروية ويوم ويوم التروية  
ويوم عرفة وان صامها بلكة بعد فراقه من الحج جاز ومعناه بعد من  
ايام التشريق وقال في رحمة الله لا يجوز الا ان ينوي المعام  
فيها في حجة فان فات الصوم حتى انه يوم النحر لم يحرم الا الدم وقال  
ان في يصوم بعد هذه الايام وقال لك يصوم فيها فلو لم يقدر على  
الهدى يخلو عليه ومان ودم التمتع اي القران ودم التخلل قبل الهدى فان  
لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار افضا لعمرة بالوقوف  
ولا يصير افضا بحج والتوجه هو الصحيح من ذهب الى حنيفة ايضا وعلى انه  
وقوله هو الصحيح اخره عن رواية الحسن بن ابي حنيفة انه يصير افضا للعمرة  
بالتوجه الى عرفات قياسا على التوجه الى اجمدة كراهة العناية وتسقط عنه  
دم القران مطلقا وقضاها **باب التمتع** التمتع افضل من  
الافراد وعن ابي حنيفة ان الافراد افضل من التمتع على وجهين متمتع يسوق  
الهدى ومتمتع لا يسوق ومعنى التمتع الترفق باداء التكبيرة في سفر واحد  
من غير ان يتم باحله بينهما الما صحيحا قال صاحب الهداية ويدخل خلافا  
بينهما في التلبية فقال وصفت ان يتدلى من التلبية في اشهر الحج فيحرم بعمرة  
ويدخل مكة فيطوف للحج ويسعى يخلق او يقصر وقول من عمرته وهذا هو  
تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفر بالعمرة فعلى ما ذكرنا وحكمة فعل  
صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال لك خلق عليه انا العمرة الطواف  
والسعي ويطع التلبية اذا ابتداء بالطواف وقال لك وقع بصره على البيت



ويقيم مكة طلاقا وكان يوم التروية احرم بالجم من المسجد والشرط ان يحرم  
من حرم اما المسجد فليس يلزم وقيل لا يفعله الحاج المفرد الا ان يزل طواف التروية  
وسعى بعده ولو كان هذا الممتع بعد ما احرم بالجم طاف وسعى قبل ان يروح الى  
منى لم يزل طواف الزيارة ولا يسعى بعده وعليه الممتع فان لم يجد صلاته  
ايام الحج وسبعة اذ رجع على الوجه الذي بيناه في القرآن فان صام ثلثة ايام  
من شوال ثم اعتمر لم تجزه عن الثلثة وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل الحج  
جاز عندنا خلافا لما في الاصل تأخيرها الى اخر وقتها وهو يوم عرفة  
على ما بيناه في القرآن وان اراد الممتع ان يسوق الهدى احرم وقت هديه  
وهذا افضل فان كانت بدنة قلدها بمزادة او قتل والتقليد اولى من  
التجليل وتلي ثم يقدد والا ولى ان يعتقد الاحرام بالبلية ويسوق الهدى  
وهو افضل من ان يقودها الا اذا كانت لا تشق فمح يقودها وشعر البدنة  
عذابي يوسف ومحمد ولا يشعر عذابي حنيفة وكبره والاشعار هو الاذان  
بالجرح لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب  
اليمين فالأول والاشبه هو الايسر لان النبي عليه السلام طعن في جانب اليسار  
مقصودا وفي جانب اليمين اتفاقا ويكفي سنامها بالدم اعلاما وهذا الصنع  
مكره عذابي حنيفة وعقد حاسن وعقد الشقي ستة وقيل ان ابا حنيفة اتانا  
كشعار اهل زمانه ليل الغنم فيه على وجه يخاف منه السراينة وقيل انما يكره اشارة  
على التقليد فاذا دخل مكة طاف وسعى هذه العمرة على ما بيناه في متع لا يسوق الهدى  
الا انه يحل حتى يحرم بالجم يوم التروية كما يحرم اهل مكة على ما بيناه وان قدم الاحرام  
قبله جاز وما جعل الممتع من الاحرام بالجم فهو افضل وهذه الافضل في حق  
من ساق الهدى وفي حق من لم يسق وعليه دم وهو دم الممتع على ما بيناه واذا  
خلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين ويسل اهل مكة تمتع ولا قران وانما الحكم الاول  
حاشا خلافا للشافعي ومن كان داخل الموقت فهو بمنزلة الكحل لا يكون  
له منعة ولا قران بخلاف الكحل اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يقع لان  
عمرة وجهه ميفائتان فصارت بمنزلة الافاقي واذا عاد الممتع الى بلده بعد فاع  
من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل منعه واذا ساق الهدى فالحال لا يكون صحيحا  
ولا يبطل منعه عذابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بطل والكحل اذا خرج الى

الكوفة واحرم بالعمرة وساق الهدى لم يكن متمعا ومن احرم بعمرة قبل  
اشهر الحج وطاف لمحا اقل من اربعة اشواط ثم دخل شهر الحج فتمها واحرم بالجم  
كان متمعا وان طاف لعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من  
ذلك لم يكن متمعا وما لم يقرب في الاتمام في شهر الحج وشهر الحج شوال ذو  
القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روى عن العبادلة بن عوف وعبد بن  
في بن عمرو عن عبد الله بن الزبير قال صاحب البلية وانما فصل عبد الله بن الزبير  
عن العبادلة وعمر عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس  
تخلف عنهم لانه ما كان يقيم في عرفهم من اطلاق العبادلة الا نحو لاد الثلثة  
واما في عرف الخلفين فالعبادلة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد  
ابن الزبير ليس عبد الله بن مسعود ومنهم لانه كان يقدم مودة استحق  
وان قدم الاحرام بالجم عليها جاز احرامه ونقدها خلافا لما في حق فان  
عنده يصير محررا بالعمرة والاحرام ركن عنده وهو شرط عندنا فان شبه  
الطهارة في جواز التقديم على الوقت واذا قدم الكوفي بعمرة في شهر الحج  
وفرغ منها وقصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وج من عامه ذلك هو  
متنع اما الاول فلا خلاف فيه واما الثاني فقبل هو بالاتفاق وقيل هو  
قوله في حنيفة وعنده حال يكون متمعا فان قدم بعمرة فافد حاشا وفرغ  
منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في شهر الحج وج من عامه لم يكن  
متمعا عذابي حنيفة وقال هو متمتع فان كان رجع الى اهلته ثم اعتمر في  
اشهر الحج وج من عامه ذلك يكون متمعا في قولهم جميعا ولو بقي مكة و  
لم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج وج من عامه لا يكون متمعا بالاتفاق  
ومن اعتمر في شهر الحج وج من عامه فاجتبا الفرض في سقط دم المتعة  
واذا تمتعت امرأة ففدت ثاة لم تجزها من المتعة واذا حاضت المرأة  
عند الايام اغتسل واحرمت ومنعت كما يصنع الحاج غير ان لا تطوف  
بالبيت حاشا فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت  
من مكة ولا شيء عليها لطواف الصدر ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف  
الصدر الا اذا اتخذ دارا بعد ما حل السفر الاول فيا روى عن ابي حنيفة  
ويروي البعض عن محمد باب **الحجيات ما اذا**



تطيب المحرم وعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فادفعه من ذلك  
مثل الرأس والرقبة والخصية وما اشبه ذلك وان طيب اقل من عضو فلي  
الصدقة وقال محمد يجب بقدره من الدم وفي المتفق انه اذا طيب ربع  
العضو فليدم ثم واجب الدم يا ذى الشاة في جميع المواضع الا في موضع  
نذكرها في باب الهدي شاة الله تعالى قال في العناية بغيره اذا طاف طواف  
الزيارة جبا واذا جامع بعد الوقوف بعرفة انتهى فكل صدقة في الامم  
غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقل القلعة والجرادة هكذا  
روي عن ابي يوسف فان خضت سبعة ثناء فعليه دم لانه طيب كان  
من ارضي الشاة فليدم عليه ومان دم للتطيق دم للتغطية ولو خضت  
بالوسمة لاشي عليه لا لخالفه طيب وعن ابي يوسف انه خضت  
بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه ثوبان باعتبار انه يغلف رأسه وهذا  
صحيح ثم ذكر ابي محمد في الاصل رأسه وحيتته واقصر على ذكر الرأس في الجماع  
دل على ان كل واحد منهما مضمون فان دهن زيت فعليه دم عند ابي حنيفة  
بناء على اصل الطيب كونه مطبوخا لا يافيا كالزعفران وقال عليه القصة  
وقال الشافعي ان يستعمل في الشعر فليدم وان يستعمل في غيره فلا شيء عليه  
وهذا الخلاف في الزيت الخبيث والحل البحت اما الملبس كالبنفشج والزنبق  
وما اشبههما يجب استعماله لانه طاق لا طيب وحيث اذا استعمله  
على وجه التطيب لم يردى به جرحا او شقوقا جرحه فلا كفارة عليه بخلاف اذا  
داوى المسك وما اشبهه وان لبس ثوبا يخطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه  
دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر  
من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة او لا وقال الشافعي فيجب الدم  
بنفس اللبس ولو ارتدى القميص او شئ من ثيابه او ثوبه بالسر او لم يلبس به ولو اذا  
دخل كعبه في القباء ولم يدخل به في الكعبة فلا كفارة والتقدير في الخطية  
الرأس من حيث الوقت ثبناه ولا خلاف انه اذا غطى جميع الرأس بما لا يطيب  
عليه الدم ولو غطى بعض رأسه فالمرءى غير ابي حنيفة انه اعتبر الربع اعتبارا  
بالخلق والوقوف وعن ابي يوسف يعتبر الرأس والاذن مع الرأس و  
ربع لحيته فصاعا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك

مالك لا يجب الا بخلق الكل وقال الشافعي يجب بخلق القليل والكثير وان طاق لحيته  
كلها فعليه دم وان طاق الا بطرف واحد فليدم ذكره الا بطرف الكون  
هنا وفي الاصل الشافعي والوسنة وقال ابو يوسف محله اذ طاق عضو فعليه  
دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساقي وما اشبه ذلك قبل  
كالعانة ودون الرأس والحيية وفي العناية مثل الفخذ والعضد وان اذن من  
فعله طعام محكومة حول معناه بشرط ان هذا المأخوذ لم يكون من ربع الوجه فنجى  
عليه الطعام بحيث لو كان مثلاً مثل ربع الربع لم يزد قيمة ربع الشاة  
ولقد افاد من الشاة رب بدل على انه يوسنة في دون الكون والسنه ان  
نقص شاة حتى يوازي اللحم وهو صرف الشاة الاطع وان طاق موضع  
الحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة وقال عليه صدقة وان طاق رأس محرم بأمره او  
بغير امره فعلى كالحلق الصدقة وعلى الملقوق دم وقال الشافعي لا يجب اذا كان  
بغير امره بان كان نائما والمضطر الذي وقع القميص رأسه حيث يجزى يعني بين  
ان يذبح الشاة ان شاء ومن ان يصدق على ستة ساكنة ثلثة اصوع من طعام  
ومن ان يصوم ثلثة ايام كذا في بعض الشروح ثم لا يرجع الملقوق رأسه على الحال  
وكذا اذا كان كالحلق حاله لا يختلف الجواب في حق الملقوق رأسه واما الحال  
يلزم الصدقة في مسئلة الوجحين وقال الشافعي لا شيء عليه وفي هذا الخلاف  
الحجم اذا طاق رأسه حلال فان اخذ اي اللحم من شارب حلال وقلم الظاهر لم يلزم  
ما شاء وان قص الظاهر يديه ورجليه فعليه دم ولا يزداد على دم ان حصل  
في مجلس واحد وان كان في مجلسين فلكل مجلس صدقة الا اذا تخللت الكهارة  
قول ابي حنيفة وابي يوسف يجب اربعة دنانير وان قلم في كل مجلس براك او حلا  
وان قص براك او رجلا فعليه دم فان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة بمقتضى  
يجب بكل طرف صدقة وقال زفر بن جبير بقص ثلثة اظافر منها وهو قول ابي حنيفة  
الا قاص وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد عليه دم ويجب قلم كل طرف طعام مسكين وذلك لوقلم  
من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك ما في بقص عنه ما شاء وان انكسر ظفر اللحم  
فتعلق فاخذه فلا شيء عليه وان طيبا وعلق وليس من عذره فهو غير ان شاء  
ذبح شاة وان شاء نقدت على سنة مسكين ثلثة اصوع من الطعام وان شاء



عامة ثلثة ايام ثم الصوم بحرية في اتي موضع شاء **فصل** في الصدقة عندنا واما  
التسكيت في الحرم بالاتفاق ولو اختلف في الطعام احرأه فيه التغذية والتغذية  
عندنا يوسف وعند غيره لا يجزئ **فصل** وان نظرت في  
امرأة بث شهوة فامتنع لاشي عليه كما لو تفكر فامتنع وان قبل ولم يمس شهوة  
فعلية ومنه اجماع الصغير يقول اذا مس شهوة فامتنع وكذا فرق بينا اذا  
انزل ولم ينزل ذكره في الاصل وكذا اجماع في الجماع فيمادون الفرج وعن  
ان في انما يفد حجه احرأه في جميع ذلك اذا انزل وان جامع في  
السبيل قبل الوقوف بعرفة ففد حجه وعليه شاة ويقتضي الحج كما يقتضي  
لم يفد حجه وقال ان في حج بنية ثم تنوى اي حجة من السبيلين وعن ابن جعفر  
رحم ان في حج القبل منها لا يفد لقاصه من الوطى كان عنه روايتان وس  
عليان يفارق امرأة في قضاء ما افده عندنا خلافا لما لك اذا خرجا من بيتهما  
ولزوا اذا احراما وكذا في اذا انتهيا الى المكان الذي جامعاه فيه ومن جاوز  
المبتاع بغير احرام واحرم بالحج ثم افده بالجماع قبل الوقوف بعرفة ثم قضاه  
كان دم الوقت يسقط عنه عندنا خلافا لغيره ذكرنا في باب مجاوزة الوقت  
بغير احرام ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفد حجه وعليه بدنه خلافا للشافعي  
رحم فيما اذا جامع قبل الرمي وان جامع بعد اكلتي ففد حجه ومن جامع في العرة  
قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيقضيهما ويقضيهما وعليه شاة  
وان جامع بعد طواف لهما اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تقدر عمرته  
وقال ان في تقصد في الوضوء وعليه بدنه ومن جامع ناسيا كان كمن جامع  
عائدا وقال ان في جامع النسي غير مفد الحج وذكر الخلاف في جامع النسيمة  
والكراهة **فصل** ومن طاف طواف القدوم لم يفي بواجبه صدقة  
وقال ان في البعثة ثم قبل حجة سنة والاصح انها واجبة ولو فرض انها سنة  
يكون واجبا بالسروع وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيادة  
معدنا ففد حجه وان كان جببا فعليه بدنه وكذا اذا طاف في حجة او  
معدنا والا ففصل ان يعيد الطواف ما دام بكة ولا يفد حجه وفي بعض النسخ  
وعليه ان يعيد والاصح انه يؤمر بالعادة في اكرث استحيانا وفي اخصا  
ايجابا ثم اذا اعاده ودفط فمعدنا لا يرج عليه وان اعاده بعد ايام انحر

انحر وان اعاده جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه فان اعاده بعد ايام النحر لم  
الدم عندنا حنيفة بان جهر على عرف من مذهبه ولو رجع الى احله ودفط  
جنبا عليه ان يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنه اجزأه  
الا ان الافضل هو العود ولو رجع الى احله ودفط فمعدنا ان عاد فطاف  
جازه وان بعث بانه فهو افضل ولو لم يطف طواف الزيادة اصلا في  
رجع احده ففصل ان يعود بذلك الاحرام وهو محرم عن النساء ابا حتى يطوف  
اي الزيادة ومن طاف طواف الصدر ثم فاضليه صدقة وعن ابن جعفر انه  
يجزأه الا ان الاول لا يجزأه ولو طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك من طواف  
الزيادة ثلثة اشواط فماد ونها فعليه شاة ولو رجع الى احله اجزأه ان يعود  
وبعت شاة ومن ترك اربعة اشواط لم يجزأه ابرا حتى يطوفها ومن ترك  
طواف الصدر او اربعة اشواط من فضيلة وما دام بكة يؤمر بالعادة اقا  
للواجب في وقته ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن  
طاف طواف الواجب في خوف نجس ولم يطف راد كحليم فان كان بكة اعاده  
والطواف في خوف نجس ان يدور حول الكعبة ويدخل الفرجين القنين بينهما وبين كحليم  
فاذا فعل فلك فقد اخل نقصا في طوافه فادام بكة اعاده بكونه مؤذيا لهما  
على الوجه المشهور فان اعاده على وجه خاصه اجزأه وهو اى لا عادة ان ينفذ  
عن يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى اخره ثم يدخل الحجر من العرجة ويخرج من كباب  
الاخر بمكة اينعله سبع مرات فان رجع الى احله ولم يفد فعليه دم ولا يجزئ  
الصدقة ومن طاف طواف الزيادة على غير وضوء وطواف الصدقة في اخرها  
الشريق طاف فعليه دم فان كان طاف طواف الزيادة جبا فعليه دم  
عندنا حنيفة وقال عليه دم واحد ويؤمر بالعادة طواف الصدر ما دام  
بكة ولا يؤمر بعد الرجوع ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فادام  
بكة وسعى ولا شيء عليه ولو رجع الى احله قبل ان يعيد فعليه دم وكذا اذا  
اعاد الطواف لم يفد سعى في الجميع وصح احرازه ان قال بعض المشايخ اذا طاف  
الطواف ولم يعد السعي كان عليه دم والذي اختاره صاحب الهداية هو ان  
شئ من السعي الا ما لم يجزئ له كذا الغاية ومن ترك السعي من الضم  
والمرودة فعليه دم ووجه تمام ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم



وقال ان في لاشي عليه بخلاف اذا وقف ليلا يعني اذا شرب في الوقوف  
ليلا لا تجب الاطالة فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يقطع عنه الدم  
في ظاهر الرواية واختلفوا فيما اذا غاب قبل الغروب ومن ترك الوقوف  
بالمد لفته فعليه دم ومن ترك في الجمار في الايام كلها فعليه دم وكيفيه دم  
واحد والركن كما يتحقق بغروب الشمس من اخر ايام الرمي وما دامت الايام  
باقية فالعادة مكنة في غيرها على ان لبناء على الترتيب ثم يتأخر صاحب  
الدم عند اية حنيفة خلافا لها وان ترك في يوم فعليه دم ومن ترك  
رمي احد الجمار الثلث فعليه صدقة الا ان يكون المترك اكثر من النصف  
في يومه دم واحد وان ترك في حجرة العقبة في يوم البحر فعليه دم وكذا  
اذا ترك اكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاة او ثلثا تصدق لكل حصاة  
نصف صاع الا ان يبلغ ما ينقص ما شاء ومن أخر الخلق حتى صنت ايام البحر  
فعليه دم عند اية حنيفة وكذا اذا أخر طواف الزيارة وقال لاشي عليه البصر  
وكذا اختلف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالطواف قبل الرمي  
وغيره العارن قبل الرمي المخلق قبل الذبح وان خلق في ايام البحر في غير الحرم  
فعليه دم ومن أخر فخرج من الحرم وقصر وخلق فعليه دم عند اية حنيفة وكذا  
رحمها الله وقال ابو يوسف في المعتمر ولم يذكره في الحاجج وقيل هو بالاتفاق  
والاصح انه على الخلاف فالحاصل ان المخلق يتوقت بالزمان والمكان عند  
اية حنيفة وعند اية يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بمكان دون  
الزمان وعند زفر يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في  
التوقيت في حق التضييق بالدم اما لا يتوقت في حق التحلل بالاتفاق والفقير  
والخلق في البقرة غير موقت بالزمان بالاجماع فان لم يقصر حرج وقصر  
فلا شئ عليه في قولهم جميعا معناه اذا خرج المقيم ثم عاد فان خلق العارن  
قبل ان يذبح فعليه دم ان عند اية حنيفة وعند محمد دم واحد وهو القول  
ولا يجب سبب التأخير عليه شئ **فصل** اعلم ان من لم يذبح فحرم  
على الحرم وميد البحر طلال لقوله تعالى اهل لكم صيد البحر الآية وصيد البر ما يكون لولده  
ومواه في البر وصيد البحر ما يكون لوالده ومواه في الماء والصيد هو المتبع الحيوان  
في اصل الخلقة ويستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس الفوق وهي الكلب العقور

العقور والذئب والجمرة والعراب الحية والعقرب فانها مبتدات بالاذن  
والمراد بالعراب الذي يهل الجيف هو المروى عن ابي يوسف واذا قتل الحرم صيدا  
او دلا عليه من قبل فعله الجزار وفي الدلالة خلاف الشافعي وقال عطاء اجمع  
الكس على ان على الرأل اجزاء بخلاف اذا كان الرأل طلالا ان فيه اجزاء ايضا  
ماروى عن ابي يوسف وزفر والدلالة الموجبة لجزا ان يكون المدلول عالما  
بمكان الصيد وان كان بعد قد في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على  
المكذب ولو كان الرأل طلالا في الحرم لم يكن عليه شئ لا قتل ولا غيره وذلك  
العامة والناسي للبندى والعائد والجزاء عند اية حنيفة واية يوسف لا يقوم  
الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقوم دون  
ثم يتخير في الغدار ان شاء اتباع بها صيدا وذبحه لا يفت صيدا وان شاء اشترى  
بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا من تمر او شعير  
وان شاء صام على ما تذكر وقال الشافعي يجب في الصيد النظر فيما له نظر في الطي  
شاة وفي الصنع شاة وفي الاربع عنان وفي الربوع جفرة وفي النعامة  
برية وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ومثلها من النعم  
يشبه المقبول صورة لان القيمة لا يكون نعماء والصحابة اوجبوا النظر من حيث  
الخلقة وليس له نظير عند محمد يجب القيمة مثل البعصور والحمام واشباهها واذا  
وجب القيمة كان قوله كقولها وان في بوجع الحماة شاة ويثبت الشاة به  
بينهما من حيث ان كل واحد منهما نعت ويحذر ثم انجبار على العائل ان  
يجعله صيدا او طعاما او صوما عند اية حنيفة واية يوسف وقال محمد وفي  
انجبار الحكمية في ذلك فان حكم بالهدي يجب النظر على اية اية وان حكم بالطعام  
او بالقيام فعلى قال ابو حنيفة وابو يوسف وعند اية حنيفة واية يوسف  
انما يرضخ اليهما في تقويم التلف ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان  
في المكان الذي صاحبه الاختلاف في القيمة باختلاف الامكن فان كان الموضع برا  
لا يباع من قبل يبيع اقرب المواضع اليه فاباع فيه ويشترى ما لولا والواحد  
الواحد يكتفي واكتفى وله كونه احوط وابعد من الغلط وقيل يعتبر هنا الشئ  
بالنقص والهدي لا يرضخ الا بكلة ويجوز الاطعام في غير صاخلا فالشاة فحق فان  
ذبح بالكوفة اجزأه عن الطعام معناه اذا تصدق بالظم وفيه وفاء بقيمة الطعام



وإذا وقع الاختيار على الهدي بهدي الجذنة في الأصحية وقال محمد بن الفضل  
منع النعم فيها وعنده حنفية وإليه يوسف يجوز القفار على وجه الطعام ليقض  
إذا تصدق وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم التصدق بالطعام عندنا  
إذا اشترى القيمة طعاماً تصدق على كل مسكين نصف صاع من براد صاع من  
تمر أو شعير ولا يجوز أن يطعم كل مسكين أقل من نصف صاع فإن اختار الصيام  
يقوم المقبول طعاماً ثم يصوم عن كل نصف صاع من براد صاع من شعير يوماً  
فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو خير إن شاء تصدق به وإن شاء  
صام عنه يوماً كاملاً وكذلك إن كان الواجب دون طعام مسكين يطعم  
وهو الواجب ويصوم يوماً كاملاً ولو جرح صيداً أو نقت شعره أو قطع عظمه  
منه ممن ينقصه ولو نقت ريش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج عن حيز الاستماع  
فعليه قيمة كاملة ومن كسر بيض نعام أو شواه فعليه قيمة ما لم يفسد فإن خرج من  
البيض فخرج ميت فعليه قيمة حياً وهذا استحسان والقياس أن لا يغرر سوى البيضة  
وعلى هذا إذا ضرب بطن طيئة فالتقت جناحاً ميتاً وماتت فعليه قيمتهما وليس في  
قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفارة والكلب العقور  
جواز لقوله عليه السلام خمس من الفواسق يقتلن في أحل وأحرم الحديث وليس في الذئب  
وقد ذكر الشيخ في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو  
يعال أن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يكل الجيف ويخطل لانه يتعدى  
بالأذى أما القنفذ فهو مستثنى لأنه لا يسمى غراباً ولا يتعدى بالأذى ونحن في  
حنيفة أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس المتوحش البر بوجع ميت  
من خمسة المستثناة لأنها لا تبدن بالآذى وليس في قتل البعوضة والنمل والعنكبوت  
والقرادشي والمراد بالنمل السوداء والصغراء التي يؤذى وما لا يؤذى لا يكل  
قتلها ولكن يجب الجزاء ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من طعام ومن قتل  
الصغير أطعم شيئاً وهذا يدل على أنه يجزئ أن يطعم مسكيناً شيئاً يسيراً على سبيل  
الاباحة وأن لم يكن شيئاً ومن قتل جرادة تصدق بما شاء ومن قتل حية  
ولاشئ عليه في ذبح السمكة وكرا الطحوم والحشرات والحافير والزواجر ومن  
سلب صيد لحرم فعليه قيمة ومن قتل ما لا يؤكل من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء  
ألا ما استثناء الشرع وهو ما عدناه وقال الشافعي لا يجب الجزاء ولا الجواز

بقية شاة وقال زفر بن جندب بلغته ما بلغت وإذا صال السبع على الحرم فقتله لا شيء  
عليه وقال زفر بن جندب قيمة وأن منظر الحرم إلى قتل صيد فقتله الجزاء ولا بأس  
بمحم أن يبيع الشاة والبقر والبعية والدجاجة والبط الأهلبي أي الذي يكون  
في المساكن والمحاضر لأنه التوفيق بأصل الخلقة ولو ذبح حماماً منسراً ولا فعلية الجزاء  
خلالاً لملك كذا إذا قتل طيباً مثلاً كالبقرة أو الذئب أو أي فخذ حكم الصيد الحرم  
على الحرم وإذا ذبح الحرم صيداً فربحته ميتة لا يكل أكلها وقال الشافعي يكل ما ذبح  
الحرم غيره فإن أكل الحرم الرابع من ذلك شيئاً فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة ولا  
يسن عليه جزاء ما أكل وأن أكل حرم آخر منه فلا شيء عليه في قولهم جميعاً ولا بأس أن  
يأكل الحرم صيداً مطبوخاً حلالاً وذبحه أو لم يدرك الحرم عليه ولا أمره بصيده خلافاً  
لمالك فيما إذا اصطاد به جل الحرم ثم شرط أي محذور الدلالة وهذا انحصار على  
أن الدلالة محترمة قالوا فيه روايات وفي صيد لحرم إذا ذبح كلالاً فبنيته تصدق  
بها على الفقراء ولا يجزئ الصوم وقال زفر بن جندب الصوم وتصل جزية الهدي  
ففيه روايات ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله فيه إذا كان فيه خلافاً  
لشافعي وأن باع رتبة البيع في إن كان قائماً وإن كان فالت فعلية الجزاء وكذلك  
بيع الحرم الصيد من حرم أو حلال ومن أحرم وفي بيته أو في قصص معه صيد فليس عليه  
وقال الشافعي عليه أن يرسله ولو أرسله في مغارة فهو على ملكه وقيل إذا كان  
القصص فيه رتبة رتبة كثر على وجه لا يضيع فإن أصاب حلال صيداً ثم أحرم  
فأرسله من يد غيره جهم عن أبي حنيفة وقال لا يضمن بخلاف إذا كان أخذه  
في حالة الأحرام فإنه لا يضمن عنده أيضاً وإن أصاب حرم صيداً فأرسله  
من يد غيره لا ضمان عليه لا اتفاق فإن قتل حرم آخر في يده فعلى كل واحد منها  
جزاءه ويرجع الأخذ على القاتل وقال زفر لا يرجع وإن استهلك صيداً  
أو ملكاً في الحرم يجب الجزاء على الشرع والضمان لملك كره في كتاب التروقة فصل ما  
يقطع فيه وما لا يقطع ولو رمى الحرم صيداً ثم حل فوفت الرمية بالصيد فعليه الجزاء  
وإن رمى حرم صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه ذكرها في باب اعتبار حالة القتل من الجنايات  
وقد ذكرنا أنها حرام أيضاً وأن قطع حشيش الحرم وشجره الذي ليس بملوك وهو مما  
لا يثبت له أس فعليه قيمة إلا فيما جف منه ويصدق بقيمة على الفقراء وإذا أدها  
ملك أي حشيش الحرم كما في حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع بخلاف الصيد فإنه لا يكره



يعدو التي ينسب اليها عادة عرفاه غير مستحق بالاشارة بالاجماع ولا ينسب عا  
اذا انبث الاثنان انتهى بما ينسب عادة ولو ثبت بنفسه في ذلك جعل فحلي  
فاطمة قيمة طهارة المحرم صال للشرع وقيمة اخرى ضامنا لما كده كالسيد المملوك في يوم  
وما جف من شجر المحرم لاضمان فيه ولا يرعى شئ من المحرم ولا يقطع الا الاذخر وفا  
ابو يوسف لا بأس بالزنى والقطع بالثا في كالتقطع بالماجل والحكمة كالاذخر وكل  
من نبات المحرم يستحق الامتنع عن التمر من فضله وكثيره سواء ذكرنا في اوتيل باب  
اجنات وكل شئ فعله القارن ما ذكرنا ان فيه على المفرد وما فعله دمان دم  
لجدة ودم لعمرة وقال الشافعي دم واحد وان تجاوز الميثاق غير محرم بالعمرة  
او الحج فيلزمه دم واحد عندنا ايضا فلا زفر واذا اشترك محرمان في قتل  
فكل واحد منهما جازا كامل واذا اشترك حلالان في قتل محرم فكل واحد منهما جازا  
واحد واذا باع المحرم مبيدا او ابتاعه فابيع باطل ومن افترقه عليه من المحرم  
فولدت ولا ما كانت محرم واولادها فعلية جازا ومن كان اوى جرائها ثم ولد  
ليس عليه جازا الولد **باب** **مجاورة الوقت بغير اهرام** واذا ان الكوفة  
بستان بني عامر فاحرم بعمرة فان رجع الى ذات غرق بطل عنه دم الوقت وان  
رجع اليه ولم يلبث حتى دخل مكة وطاف لعمرة فعلية دم وهذا عند ابي حنيفة وقال  
ان رجع اليه محما فليس عليه شئ لثبوت لم يلبث وقال زفر لا يسقط لثبوت لم يلبث  
وعلى هذا الخلاف اذا احرم بعمرة بعد المجاورة مكان العمرة في جميع ما ذكرنا ولو  
عاد بعد ما ابتداء بالطواف فاشتمل على لا يسقط عنه الاثم بالاتفاق وتوعا  
اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد الحج او  
العمرة فان دخل البستان لما جنة فله ان يدخل مكة بغير اهرام ووقته البستان  
وهو صاحب المنزل سواء والمرد بقوله ووقته البستان جميع اهل الذي ينسب  
وبين المحرم وقد مر من قبل فله ان يدخل الملتحق به فان اوجا من اهل  
ودقعا يعرفه لم يكن عليها شئ يريد به البستان والدخل فيه لا تنافي اهرام من  
ميتاتها ومن دخل مكة بغير اهرام ثم خرج من عامه ذلك الى ان احرم فاحرم  
بجدة عليه اجزاء من دخوله مكة بغير اهرام وقال زفر لا يجوز وهو القياس  
بخلاف اذا تحولت السنة ومن جاوز الوقت بغير اهرام فاحرم بعمرة فا  
افترضا معنى فيها وقضا ما ليس عليه دم بترك الوقت وعلى هذا قياس زفر

11 07  
قول زفر لا يسقط عنه واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى المحرم  
ووقف بعرفة فعليه شاة فان عاد الى المحرم ولثبوت لم يلبث فهو على خلاف  
الذي ذكرناه في الافاقي والتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من المحرم فاحرم  
بالحج ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى المحرم فاحل فيه قبل ان يقف بعرفة  
فلا شئ عليه وهو على خلاف الذي تقدم في الافاقي **باب**  
**اضافة الاحرام الى الاحرام** قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا احرم المكي بعمرة  
وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه رضه دم وعليه حجة وعمره  
وقال ابو يوسف ومحمد رضى الله عنهما احب الينا وقضاها وعليه دم وكذا  
اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يات بشئ من افعال العمرة فان طاف للعمرة اربعة  
اشواط ثم احرم بالحج رضى الله عنهما بخلاف وعليه دم بالرفض انما رضى الله  
ان في رضى الله العمرة قضاها لا غير وفي رضى الله الحج قضاها وعمره وان مضى عليها  
اجزاء غيراته منى عنها والنهي لا يمنع تحقق الفعل على عرف من اصلها وعليه دم وكذا  
في حق المكي دم تجزؤ في حق الافاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم  
بجدة اخرى قال خلق في الاول لزمته الاخرى ولا شئ عليه وان لم يلق في الاول  
لزمته الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عند ابي حنيفة وقالان لم يقصر فلا شئ عليه  
ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعلية دم لاحرامه قبل الوقت  
ومن اهل بعمرة بعمرة ثم احرم بعمرة لزمته ولو وقف بعرفات ولم يات  
بافعال العمرة فهو رضى الله عنهما فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف فان  
طاف بالحج ثم احرم بعمرة فعليه لزمته وعليه دم لم يجز بينهما والمرد بهذا الطواف  
لخوف النجاسة وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شئ فاذا لم يات بها لم يكن  
بمكة ان يات بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لو مضى عليها جازا وعليه دم لم يجز  
بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح وفي العناية احراز ما اختاره من  
الائمة وقاضى فان والامام المجلوب ان ذلك دم القرآن فيكون دم شكر  
وذكر في مخر الامام مثل ما ذكر في الكتاب انتهى ويستحب ان يرفض عمرته  
واذا رضى عمرته يقضيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمرة في يوم النحر او  
في ايام التشريق لزمته ويرفضها اي يلزمه الرضى فان رفضها فعليه دم رفضها  
وعمره مكانها فان مضى عليها اجزاء وعليه دم لم يجز بينهما وقيل اذا طاف بالحج ثم



احرم لا يرضى على ما خلاص ما ذكر محمد في الأصل لا قيل يرضى احراما  
المعنى قال الغني ابو جعفر وشيخنا على هذا فان فات الحج ثم احرم بكرة  
او بقر فانه يرضى عليه قضاء وصالحه الشرع فيها ودم يرضى بالقتل  
قبل اوانه **باب الاحصان** واذا احصر الحرم بعد وادابا به مرض فسد  
المعنى جازله التخلل وقال الثالث في لا يكون الاحصار الا بالعدو واذا جاز  
له التخلل قبل البعث شاة تزبح في الحرم وواحد من بقية يوم بعينه يزبح  
ثم تحلل وقال الثالث في لا يتوقف به ويجوز الشاة لان المنصوص عليه  
الهدى والشاة ادناه ويجزئ البقرة والبدنة او سبعها كلها في الضحايا  
وتس المراد بما ذكرنا بقاء الشاة بعينها لان ذلك قد ينعذر بطلان ان يبعث  
بالقيمة حتى تشتري بها الشاة هناك ويذبح عنه وتكوله ثم تحلل الشاة  
الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه وان كان فارغا بعث برنين فان بعث  
بعدي واحد لتحلل من الحج وسقى في احرام العرة لم تحلل من واحد منها ولا يجوز  
ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابو حنيفة وقال لا يجوز  
الذبح بالحجر الا في يوم النحر ويجوز للحرم بالعمرة متى شاء والحجر الحج اذا تحلل عليه حجة  
وعمره هكذا روى عن ابن عباس ابن عمر رضي الله عنهما وعلى احصر بالعمرة القضاء  
قال احصارها يتحقق عندنا وقال لا يتحقق وعلى القارن حجة وعمران  
فان بعث القارن هديا وواحد من ان يزجوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار  
فان كان لا يدرك الهدى في الحج لا يلزمه ان يتوجه بل يصبر حتى يحل بحجر الهدى و  
ان توجه لتحلل بافعال العمرة له ذاك وان كان يدرك الحج والهدى لزم التوجه  
واذا ادرك هديه صنع به ماشا وان كان يدرك الهدى دون الحج  
يتحلل بعمرة وان كان يدرك الحج دون الهدى جازله التخلل استحسانا و  
القياس بخلافه وهو قول محمد وهذا القسم لا يستقيم على قولهما في الحج بالحج والاعمال  
يستقيم على قول ابو حنيفة وفي العمرة يستقيم بالاتفاق وله اخبار باسناد صحيح  
في ذلك المكان او في غيره ليدرج عنه فيتحلل وان شاء توجه ليوثر الشك  
الذي التزمه بالاحرام وهو الفصل لانه اقرب الى الوفاء بما وعدده ومن  
قف برفة ثم احصر لا يكون محصرا ومن احصر بركة وهو مخدوع عن الطواف

عن الطواف والوقوف فهو محصر وان قر على احد جانبيه محصر وقيل  
هذه المسئلة خلاف نيزاع حنيفة وابو يوسف الصحيح اعلمك من التفصيل والمو  
يزبح دم الاحصار اذا ذبح بعد زوال الاحصار وجب الامر لم يرضى الماصو ابو  
علم او لا قيل هذه المسئلة بالاتفاق وقيل فيها خلاف لا حنيفة فان عنه يغير  
الماصور ذكرها وما فيها من الخلاف في الفصل الاخير في الشركة **باب**  
**الفوات** ومن احرم بالحج وفاته الوقوف برفة حتى طلع الفجر من يوم  
فقد فاته الحج وعليه ان يطوف يسعى ويحلل ويقضي من قابل ولا دم عليه العرة  
لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا في السنة ايام بركه فعلها فيه وهي عرفة و  
يوم النحر وايام التشريق وعن ابو يوسف انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال  
والاظهر من المذهب ذكرناه ولكن مع هذا لو اداهها هذه الايام حتى ذبح  
محرمها فيها والعمرة سنة وقال الثالث في فريضة وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه  
في باب التمتع **باب الحج عن الغيب** الاصل في هذا الكتاب ان الانسان ان  
يجعل ثواب عملة بغير صلوة او صوما او صدقة او غير هذا اصل السنة وجماعة  
ماروى عن النبي عليه السلام انه ضحك بكبين اثنين موجودين احدهما عن شه  
والآخر عن امته ممن اقرنوه حادثة الله وشهد له بالبلغ يصل تحفة الحسنين  
لأمة والعبادات انواع مالية تحفة كالزكاة وبدنية تحفة كالصلوة وترك  
عنها كالحج والسياسة تجري في النوع الاول في حالت الاختيار والعزرة لحدود  
المقصود بفعل الثابت ولا تجري في النوع الثاني كالحال لان المقصود وهو اتمام  
النفس لا يحصل به وتجرى في النوع الثالث عند العجز عن الفعل في وجه المشقة  
بقتيص المال ولا تجرى عند القدرة لعدم اتقاب النفس والشرط العجز الزايم  
الى وقت الموت لان الحج فرض العزرة في حج النفل يجوز الانابة حالة القدرة  
لان باب النفل واسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن الحج عنه وبذلك  
تشهد الاخبار الواردة في الباب كحديث الخشعية فانه عليه السلام قال فيه  
حج عن ابنيك وعمرتي وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج والحاج ثواب النفقة  
ومن امره رجلان بان حج عن كل واحد منهما حجة فاحل حج عنهما في  
الحاج ويضمن النفقة وان ايهما الاحرام بان نوى عن احدهما غير غير فان  
معنى ذلك صار محالفا وان عجز احدهما قبل المعنى فكذلك عند ابو يوسف



وهو القياس بخلاف اذا لم يعتبر جهة او مرة حيث كان له ان يعتبر ما شاء فاما  
امر غيره ان يترن عنه فالدوم على من احرم وهذه المسئلة تشهد بصحة المروءة  
عن محمد بن ابي يعقوب عن النعمان بن محمد عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن  
يعتمر عنه واذا ناله بالقران فالدوم عليه ودم الاحصار على الامر وهذا عند  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج فان كان حج عن ميت فاحضر فالدوم  
في مال الميت عند حيا خلافا لابن يوسف ثم قيل هو من ثلث الميت وقيل هو من  
جميع المال ودم الجميع على الحاج ويضمن النفقة بمقتضى اذا جامع قبل الوقوف  
حتى فسد جنة بخلاف اذا فاته الحج حيث لا يضمن النفقة اما اذا جامع بعد الوقوف  
لا يندب جنة ولا يضمن النفقة وعليه الدوم في ماله وكذا سائر ذوات الكفارات  
على الحاج ومن اوصى ان يحج عنه فاجتمع عند رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق  
نفقته وقرأفق النصف حج عن الميت من منزله ثلث ما بقي وهذا عند حنيفة  
وقال لا حج عنه من حيث مات الا في الكلام صنف اعتبار الثلث وفي مكان الحج  
اما الاول فالذكر قول ابن حنيفة اما عند محمد حج عنه بما بقي من مال المدفوع  
اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية وعند ابن يوسف حج عنه بما بقي من الثلث  
الاول واما الثاني فاذا ذكر من قول ابن حنيفة هو القياس وقرنها هو الاحتياط  
واصل هذا الاختلاف في الذي حج عنه ميتة ويشتري على ذلك المأمور بالحج فيقتضيه  
ان يخرج الرجل حاجا عن نفسه فلما بلغ الكوفة شللات او اوصى ان يحج عنه فالتفت  
ان حج عنه من وطنه وهو قول ابن حنيفة وفي الاحتياط من حيث مات وهو  
قولها كذا في النهاية ومن اهل حجة عن ابويه يجوز ان يجعل عن احدهما  
باب **الهدى الهدى** ادناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والفرس  
والغنم ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا وآلة جائزة في كل شيء  
الا في موضعين من طواف الزيادة جنبا ومن جامع بعد الوقوف يعرف  
فانه لا يجوز فيها الا ابدنه ولا يجوز دفع القيمة في الضحايا بالا جماع ذكرها  
في كتاب الزكاة في فصل وليس في الفصلان ويجوز الاكل من هدي التطوع  
والمنقة والقران ويستحب له ان يأكل منها وكذا يستحب ان يتصدق على الوجه  
الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز دفع هدي  
التطوع والمنقة والقران الا في يوم النحر وفي الاصل لا يبسط ويجوز دفع دم

قبل يوم النحر ويجوز يوم النحر افضل هذا هو الصحيح ويجوز بقية الهدايا في اي وقت  
شاة وقال ابن ابي شيبة لا يجوز الا في يوم النحر ولا يجوز دفع الهدايا الا في الحرم  
ويجوز ان يتصدق بها على مساكين محرم وغيرهم خلافا لثاني ولا يجب التبرع  
بالهدايا فان عرف بجدي المنقة ففسد والا ففعل في البدن وفي البقر والغنم البقر  
ثم ان شاة النحر الا في الهدايا قايما او متجها او آتى ذلك فضل فهو حسن والا ففعل  
ان يخرها قايما ولا يذبح البقر والغنم قايما والاول ان يتولى بها بنفسه اذا  
كان بحسن ذلك ويتصدق بجلالها وخطاها ولا يعطى احد اجزا منها ومن قاي  
برنة فاضطر اليه ركبها ركبها فان استغنى عن ذلك لم يركبها وتوب كبرها  
فانقص بركوبه فليجوز ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يلبسها  
ويضع ضرعها بالآء والبار حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قايما من وقت  
الرجوع فان كان بعيدا منه جلدتها ويتصدق بلبنها كذا يضر ذلك بها وان  
صرفه الى حاجة نفسه تصدق بشاة او بعتته ومن قاي هديا فغضب فان كان  
تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا فعليه ان يقيم غيره مقامه وان اصاب  
عيب كبير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب شاة او اعطيت البدنة في الطريق  
فان كان تطوعا نحرها وصنع فغلبا بدنها وضرب بها صخرة سنانها ولم  
يأكل هو ولا غيره من الاغنياء والكراد بالنخل فلا ذمتها وقاعدة ذلك ان  
يعلم النخل انه هدي فياكل منه الفقراء وول الاغنياء فان كانت واجبة اقام  
غيره مقامها وصنع بها شاة او يترك هدي التطوع والمنقة والقران ولا  
يغلب دم الاحصار ولا دم الجنائيات ثم ذكر طوطى ومراة البدنة لانه لا يملك  
النية عادة ولا يسن تعقده عندنا **مسائل متفرقة** اهل عرفه اذا  
وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزأهم قالوا ينبغي للمالك  
ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد حج ان شئنا فوالله لا يسمع فيها الا  
اتباع النية وكذا اذا شهد واعشيت يوم عرفه برؤية الهلال ولا يملك  
الوقوف بالبقية القليل مع النسل واكثر لم يجل تلك الشهادة وقد اشترنا  
الى هذه المسئلة في قتلها وهو اول كتاب الصوم ومن روى في اليوم الثاني  
الحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الا في اوله فان روى في الاخرة فيحسن  
وتورس الاول وحدها اجزاء وقال ابن ابي شيبة لا يجوز ما لم يجد الحل ومن





يجعل على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزبارة وفي  
الاصل خبره بين الركوب والمشى وهذا اي قول محمد لا يركب حتى يطوف جسا  
وقع في الجاهل الصغير اشارة الى الوجوب وهو الاصل ثم قيل متى المشى  
من حين يحرم وقيل من بيته لان الطاهر ان هو المراد وكورنباراق  
وكما قالوا ان يركب اذا بعدت المسافة وشق المشى واذا قربت والرجل  
من بيتا المشى لا يشق عليه ينبغي ان لا يركب من باع جارية محرمة قد  
اذن لها في ذلك فلم يشترى ان يملكها ويحاط بها بغير كراهة وبكره ذلك  
للبايع قال زفر بن زفر في المشتري ذلك وذكر في بعض النسخ او يحاط بها  
والا قول يدل على انه يملكها بغير اجماع بقصد شعر او يملكه بغير اجماع  
يدل على انه يملكها بالجماعة لا بالاختصاص ولا يخلو عن تقديم من يقع به التخلل والاد  
ان يملكها بغير الجماعة تعظيما لامرهم **كتاب النكاح**  
النكاح ينقذ بالاجابة لقول ينفك بغير بيعا عن المأني ويتنقذ بغير  
يعتبر بعدهما عن المأني وبالأحرار المستقبل مثل ان يقول زوجني فيقول  
زوجتك ويتنقذ بلفظة النكاح والتزويج والمهنة والتملك والصدقة  
وقال الشافعي لا ينقذ الا بلفظة النكاح والتزويج ويتنقذ بلفظة البيع وقيل  
الصحيح وهذا امر از عن قول ابي بكر الاشعث فانه يقول لا ينقذ بلفظة  
كثرة الكفاية ولا ينقذ بلفظة الاجارة في الصحيح وهذا امر از عن قول  
الكوفي فانه قال ينقذ بها كذا في العناية ولا بلفظة الاجارة والاطال  
الا حارة ولا بلفظة الوصية ولا ينقذ نكاح المسلمين الا بختناش عديين  
حين عاتلين بالغير مسلم او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول  
او محمد ودين في قذف قال رضي الله عنه اعلم ان الشهادة شرط في باب  
النكاح وعند مالك الشراحو لا اعلان دون الشهادة وقال الشافعي  
يشترط شهادة رجلين عاقلين ويجوز بشهادة العيوان وابني العاقلين وكذا  
لا اودا كالمحمد ودين في القذف فان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميتين  
جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز كما اذا لم يبيع احد  
كلام الحاضر ومن امر رجلان يزوج ابنة الصغيرة فزوجها والاب حاضر  
شهادة رجل واحد سواء جاز النكاح وان كان الاب غائبا لم يجز وعلى هذا

هذا اذا تزوج الاب ابنة ابنة ابنة بالغة بمحض شهود واحد وان كانت حاضرة  
جاز وان كانت غائبة لم يجز والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ذكرها  
في باب البيع **فصل في بيان المحرمات** لا يكل للرجل ان يتزوج  
امته ولا ابنته من قبل الرجال والنساء ولا ابنته ولا بنت ولده وان سفل  
ولا ابنته ولا بنات اخيه ولا بنات اخيه ولا ابنته ولا بنات اخيه ولا بنات اخيه  
بالنهر وتدخل في المحرمات المتفرقات والخال المتفرقات وبنات الاخوة  
والاخوات المتفرقات ولا بام امراته دخل بانتهها او لم يدخل ولا بنت امرته  
التي دخل بها سواء كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامراة ابية واهلها  
ولا بامراة ابنة وبني ولادة ولا بحليلة الابن من الرضاع ويجوز بحليلة  
ابنة النبي ولا يجوز بامته من الرضاة ولا باخوته من الرضاة ولا بجمع بين  
اختين نكاحا ولا بكنيسة من وطاء فان تزوج اخت امه له قوطها من  
النكاح فاذا جاز لا يبطل الا انه وان كان لم يبطا المنكحة ولا يبطا المنكحة  
الا اذا حرم الموطوءة على نفسه ويطا المنكحة ان لم يكن وطاء المملوكة فانه  
تزوج اختين في عقدين ولا يدرى ايتهما الاولى فرق بينهما وبينهما ولهما  
نصف المهر وقيل لا بد من دعوى كل واحدة او الا اصطلاح لهما في المسحقة  
ولا يجمع بين امرأة وعملها او قاتلتها او ابنة اخوها او ابنة اخوها ولا يجمع بين  
امرأتين لو كانتا حرة لهما رجلان لم يجز له ان يتزوج بالاحوى وكانت الحرة  
بغيرها بسبب الرضاة بحرم ولا بأس بان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان  
لها من قبل وقال زفر لا يجوز ومن جمع بين الاجنبية واخوته في عقد النكاح  
جاز نكاح الاجنبية ذكرنا في باب البيع الفاسد ومن زنى بامراة حرة  
عليها مهر وبناتها وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة وتثبت  
حرمة المصاهرة بالتقبيل بشهوة وكذا الرجعة ذكرنا في كتاب الصوم في باب  
ما يوجب القضاء ومن ستته امرأة بشهوة حرمت عليها انها وبنتها قال  
الشافعي لا تحرم وعلى هذا الخلاف في ستته امرأة بشهوة ونظره الى زوجها  
ونظرها الى ذكره من شهوة ثم المتشبهة ان تفتش المرأة او تزاد  
انتشارا هو الصحيح قال صاحب العناية وهذا امر از عن قول كثير من النجاشي  
قال في الذخيرة وكثير من النجاشي لم يشترطوا الانتشار وجعلوا هذه الشهوة



ان يبل قلبها ويشقى جماعها واختار المصنف قول شمس الائمة السرخسي في نسخ الام  
قال في النهاية هذا اذا كان شاقا قادرا على الجماع وان كان شاقا او عنتا فله  
الشهوة ان يتحرك قلبه لاشتهائها ان لم يكن متحركا قبل ذلك او زوا والاشتهاء  
ان كان متحركا وهذا افراط وكان الفقيه محمد بن معاذ الرازي لا يعتبر  
القلب انما يعتبر تحرك الائمة وكان لا يفتي بتبوت الحرمة في الشك في الكبر والعين  
التي كانت شهوة حتى لم يتحرك عنقه بالملاسة وهو اقرب الى الفقيه  
استوى في العناية والمعتبر النظر الى الفرج الداخل لا يتحقق ذلك الا عند الكفا  
ولو تمس فانزل فقد قيل بوجوب الحرمة والصحاح لا يوجبها وعلى هذا ايتنا  
المرأة في دبرها وعلى المرأة بعد موتها لا توجب حرمة المصاهرة ذكرها  
في اول كتاب الرضا وادخل امرأته طلاقا بائنا او رجعا لم يتزوج باختها  
حتى تنقض عدتها وقال في ان كانت العدة عن طلاق باين او ثبات  
يجوز واذا قال الزوج لزوجته في مرضه بامر ما تم تزوج باختها يجوز بالاجماع  
عدتك فصدقة او طلقها بنت في مرضه بامر ما تم تزوج باختها يجوز بالاجماع  
ذكر صافي طلاق المريض ولا يتزوج المولا امته ولا المرأة بعد ما ويجوز لراي  
ان يتزوج جارية ابنة ذكرها في باب كالح العبد والامة ويجوز تزوج الكتابيات  
ولا فرق بين كتابية امية والامة على اثنين من بعد ان شاء الله تعالى ولا يجوز  
تزوج الجربسات والوثنيات ويجوز تزوج الصانعات ان كانوا يؤمنون بدين  
بنى ويقرن بكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يحرمنا كهم  
لانهم مشركون واختلف المنقول في محمول على اشتباه مذبحهم وكل اجاب  
على ما وقع عنده وعلى هذا اجل في حتم قوله واختلف في معنى بين ابي حنيفة و  
صاحبه ان الحكم صحيح عنده خلافا لمحمول على اشتباه مذبحهم فكل اجاب  
بما وقع عنده ووقع عنده ابي حنيفة رضي الله عنه انهم من اهل الكتاب يتركون  
الزبور ولا يعبدون الكواكب لكنهم يعطون كعطيتنا القارة الاستقبال  
اليها ووقع عندهما الحق يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم فصاروا كعبد  
الاوثان فاذا اختلف في كنههم في الحقيقة لانهم ان كانوا كما قال ابي حنيفة  
جائز ما كتبهم عندها ايضا وان كانوا كما قال لا يجوز منا كتبهم عنده ايضا  
وحكم في حتمهم على هذا كذا في العناية ويجوز للموم في الحرمة ان يتزوجا في حال

الحال

في حالة الاحرام وقال في لا يجوز وتزوج الولي الموم وبنته على هذا خلافا  
ويجوز تزوج الامة مسلمة كانت او كتابية وقال في لا يجوز للموم ان يتزوج  
بامه كتابية ولا يتزوج امه على حرمة وقال في لا يجوز ذلك للعبد وقال لك  
يجوز برضا لحرمة ويجوز تزوج حرمة عليها قال تزوج امه على حرمة في عدة من  
طلاق باين او ثبات لم يجز عند ابي حنيفة ويجوز عند ما للموم ان يتزوج اربعاً  
من الحواشي والامام الحسين ان يتزوج اكثر من ذلك وقال لا يتزوج الامة  
واحدة ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال لك يجوز قال طلق امر  
احدى الاربع طلاقا بائنا لم يجز لراي ان يتزوج رابعة حتى تنقض عدتها وفي خلاف  
الشافعي وهو لا يظن كالح الاخت في عدة الاخت فان تزوج جلي من زنا جازا  
ولا يطلوها حتى تنقض عدتها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النخاع قال  
ان كان كل ثبت النسب لا يجوز اسقاطه فالحال باطل بالاجماع فان تزوج  
حامل من النبي فالحال فاسد وان تزوج ام ولد له غيره وهي حامل منه فالحال  
باطل من طلق جارية ثم تزوجها اجاز النكاح الا ان عليه ان يستبرأها فاذا جاز  
النكاح فللزواج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
لا يجب ان يطأ حتى يستبرأ وكذا اذا راى امرأة تزني فزوجه طلق لان بطأها  
قبل الاستبراء عند ما وقال محمد لا يجب ان يطأها ما لم يستبرأها ونكاح المقتنية  
وهو ان يقول المرأة اتمتع بك كذا مدة كذا من المال وقال لك هو جاز وقال العلامة  
ابن الهمام نسبة هذا الى مالك رضي الله عنه غلط انتهى وقال في العناية قبل في نسبة  
جواز المنة الى مالك نظر فانه يروي الحديث في الموطأ عن شهاب بن عبد الله  
والحسن بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نكح من مائة النساء يوم خيبر وعن الحسن بن علي بن فضال في رواية  
في المدونة ولا يجوز النكاح طلقا قبل قريبا وبعيدا وان سمي صداقا وهذه المنة  
واقول يجوز ان يكون شمس الائمة الذي اخذ منه المصنف اطلع على قوله على خلاف  
في المدونة ويسأل كل من يروي حديثا يكون واجبا على يجوز ان يكون عنده باعنه  
او يخرج عليه انتهى كلام العناية والنكاح الموقت باطل لخلل ان يتزوج امرأة بشهادة  
شاهدين عشرة ايام وقال زفر هو صحيح لازم ولا فرق بين اذا طالت  
مدة التاقيت او قصرت ولو اسقط الاجل لا يتقلب صحيحا ذكرها في باب ابيع الغاسق



ومن تزوج امرأتين في عقد واحدة احدهما لا يخل له نكاحها صحيح نكاح الذي  
خل نكاحها وبطل نكاح الاخرى ثم جميع المستلحق كل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند  
يقسم على مهر نكاحها وصح مسلة الاصل ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها  
فاثبت على ذلك بيته فبطل النكاح وان لم يكن تزوجها وسعها المهر  
وان تزوجها معها وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولا وفي قوله  
الاخر وهو قول محمد لا يسعد ان يطأها وهو قول ابي حنيفة في هذا الاختلاف  
اذا كانت الشهود وكثرة في الواقع ولكنهم صدقة عند القاضي واما اذا ظهر  
انهم عبيد او كفار لا يسعها المهر معه ولا ان تزوجها معها بالاتفاق بخلاف  
الاطلاق المسلة قال صاحب العناية اي المطلقة عن اثبات سبب للملك بان  
ادعى ملكا مطلقا في بھارية او الطعام من غير تعيين شر او ارث حيث لا ينفذ  
القضاء الا طاعما بالاتفاق حتى لا يخل للفقهي له وطوعها انتهى وفيها تفصيل  
زايد فليراجع اليها ويذكر هذا في كتاب القضاء ايضا **باب الاطباء والمكفأ**  
ويستفاد كالحكمة العاقلة رضا وان لم يعقد عليها ولي بركاته وتبين عند  
ابي حنيفة وابي يوسف طاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينفذ الا بولي  
وعند محمد ينفذ موقوفه قال مالك في النافي لا ينفذ النكاح ببيع النساء اصلا  
ثم في طاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو لكن للولي الا عراض غير الكفو  
وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ويروي جوع محمد في قولها  
ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا لما في وكذا العلامة  
ان كان صغيرا جاز الاجبار لقصود العقل وان كان بالغ لا يجوز واذا اشترط  
فسكت او حكمت ذلك اذن والنكاح اذن على الرضا من الكفوت بخلاف اذا ثبت  
لانه دليل السخط والكراهة وقيل اذا حكمت المستهزئة بما سمعت لا يكون حقا  
واذا حكمت بلا صوت لم يكن ردا وان فعل هذا غير الولي يسمى اذا استأمر او  
غيره اولى منه لم يكن ضارحا يتكلم به بخلاف اذا كان المستأمر رسول الولي  
لانه قائم مقامه ويعتبر الاستيمار تسمية الزوج على وجه يقع به معرفة لظهور  
رغبته فيه من رغبته عنه ولا يشترط تسمية المهر وقصود الصبيح وفي العناية لغيره  
عن قول من قال من المأخر من لا بد من تسمية المهر في الاستيمار انتهى فلو وجها  
فلنفاها بغير فسكت فهو على ما ذكره ثم ان كان فصولا بشرط فيه العداوة

ايضا في التنتين في الطهر الواحد مرة واختلفت الرواية في الواحدة البائنة  
قال في الاصل ان اخطأ السنة وفي الزيادة ان لا يكره الحاجة الى خلاص اخر  
والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد قال سنة في العدد  
لا يتوى فيها المدخل بها وغير المدخل بها وقد ذكرنا في السنة في الوقت  
تثبت المدخل بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجزها فيه وغير المدخل بها  
يطلقها في حال الطهر ويجوز في كل زمان واذا كانت المرأة لا تحيض من غير الحيض  
فان اذن يطلقها ثلث السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى ثم  
ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر بالشهر بالاجلة وان كان في وسطه  
في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند  
يخل الاول بالآخر والمبتوسطان بالاجلة وفي مسلة الاجازة ويجوز ان  
يطأها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان وقال زفر يفصل بينهما بشهر  
وطلاق كامل يجوز عقيب الجماع وطلقها السنة ثلثا يفصل بين كل تليقين شهر  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الا واحدة  
واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق وتجب ان يراجعها ثم لا يجز  
قول الشايع والاصح انه واجب واذا اظهرت وحاضت ثم طهرت فان  
طلقها وان شأنا سكرها قال رضي الله عنه وهكذا ذكر في الاصل وذكر الحاشي  
انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض قال ابو الحسن الكوفي ذكره الطحاوي قول  
ابي حنيفة وما ذكر في الاصل قولها ومن قال لامرأة وهي من ذوات الحيض  
وقد دخل بها انت طالق ثلث السنة ولا ينفذ له في طالق عند كل طهر بل  
فان نوى ان يقع الثلث الساعة او عند راس كل شهر واحدة فهو على نوى  
سواء كان في حال الحيض وفي حال الطهر وقال في لا يصح نية الجماع وان كانت  
آيسة او من ذوات الشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى فان نوى  
ان يقع الثلث الساعة وقعن عندنا خلافا لغيره بخلاف اذا قال انت طالق  
للسنة ولم ينص على الثلث حيث لا يصح نية الجماع فيه **فصل** ويقع  
طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والناثم  
واذا قال طلقته والمجنون والمجنون منه كان معهودا فالقول له ذكر طلاق  
كتاب القضاء في فصل اخر وطلاق المكره واقع خلافا لما في وكذا طلاق الجاهل



بالانفاق وطلاق السكران وتجهار الكفر في الطحاوي لا يقع وهو قولنا في  
واما اذا كان السكر من مباح كالبخ ولبن الرماك نحو آخر اذا اكره على شربها  
فهو كالإفطار يمنع وقوع الطلاق واما السكر الواقع من شرب الخمر طائفاً في  
العقل فيه بسبب عصبية فحصل بقاء حكمه حتى لو شرب فصدع وزال  
بالصداع نقول انه لا يقع طلاقه وطلاق الأخرى واقع بالآثاره وطلاق الا  
ثنتين حر كان زوجها او عبداً وطلاق الحرة ثلث حر كان زوجها او عبداً  
وقال الشافعي عدو الطلاق معتبر بحال الرجال واذا طلق العبد امرته وقع  
طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرته **باب إيقاع الطلاق** الطلاق على مبرين  
شرح وتحمية فالمرجع قولنا طالق ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق  
الرجعي ولا ينتقل الى النية وكذا اذا نوى لا بانه ولو نوى الطلاق عن وثاق  
لم يبرين في القضاء ويرين فيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى به الطلاق عن العمل  
لم يبرين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله وعن ابي حنيفة انه يبرين فيما بينه  
وبين الله ولو قال انت مطلقة تسكين الطاء لا يكون طلاقاً الا بالنية وكذا  
يقع به الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك لا يقع بكل واحد من الالفاظ الا  
الثلاثة المذكورة للرجعي الا واحدة كذا في العناية وقال الشافعي يقع ما نوى  
واذا قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان  
لم يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين ففي واحدة رجعية وان نوى اثنتين  
ولو قال انت طالق يقع الطلاق به ايضاً ولا يحتاج فيه الى النية ويكون حياً  
ويصح نية الثلث فيه ولا يصح نية اثنتين فيها خلافاً لغيره ولو قال انت طالق  
الطلاق وكالواردت بقولي طالوج واحدة وبقولي الطلاق اخري يصدق  
وكانه قال انت طالق وطالوج فتقع رجعيان اذا كانت مدخولاً بها واذا  
الطلاق الى جلها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق وذلك مثل ان يقول  
انت طالق او يقول رقتك لى او عقتك وروحك لى او بركك وفر  
او جردك او وجهك لى ومن هذا القبيل الرسم في رواية فقال وروحك  
ومنه النفس وهو ظاهر وكذلك ان طلق جراًش ثمانينها مثل ان يقول  
او بركك ولو قال برك طالق او رحك طالق لم يقع الطلاق وقال زفر  
وان في يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر عنه جميع البدن قال مباح

صاحب العناية كالامع والسمع والظفر والسن انتهى وان اضاف الطلاق الى الجملة  
ينفع كما اذا اضاف الى ريقها او ظفرها او حنكها او فمها او لسانها او لسانها او لسانها  
وان اطلقها نصف تليقة او ثلثها كانت طالفاً مطلقة واحدة وكذا الحرة وكذا  
سماه قال صاحب العناية كالنصف والربع والثلث والسدس وغيرها انتهى وتوفا  
انت طالق ثلثة اضاف تليقتين في طالق ثلثا ولو قال انت طالق ثلث  
ايفاض تليقة قبل يقع تليقتان وقيل يقع ثلث تليقات ولو قال انت  
طالق من واحدة الى اثنتين او مابين واحدة الى اثنتين ففي واحدة ولو قال  
من واحدة الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث ففي ثلثين وصد اعلم حنيفة وقال  
في الاول يقع ثلثان وفي الثاني ثلث وقال زفر الاول لا يقع شيء وفي الثاني  
يقع واحدة وهو القياس ولو نوى واحدة يبرين وبانه لا قضاء ولو قال  
انت طالق واحدة في اثنتين ونوى الضرب والحساب ولم تكن له نية  
ففي واحدة وقال زفر يقع ثلثان لو فحسب وحساب وهو قول الحسن بن باقر  
وهذا الاختلاف يرجع الى الاختلاف في بحث دخول الغاية الاخرى تحت  
المفيا وعدم دخولها ودخول الغاية الاولى وعدم دخولها وفيه تفصيل  
كثير في كتب الاصول خصوصاً في شرح البرزوي السبكي بقرير العلامة الشيخ  
اكمل الدين فليرجع اليه وان نوى واحدة واثنتين ففي ثلث ولو كان غير  
مدخول بها يقع واحدة كما في قوله واحدة واثنتين وان نوى واحدة  
مع اثنتين يقع الثلث ولو نوى الطرف يقع واحدة ولو قال اثنتين في  
اثنتين ونوى الضرب والحساب ففي ثلثان وعند زفر ثلث ولو طلقها الفا  
يقع الثلث ذكره في فصل المشية ولو قال انت طالق من صهران الا ان  
ففي واحدة ملك بالرجعة وقال زفر مباحية ولو قال انت طالق بك  
او في مئة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الار  
لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان وان عني به اذا ايتت مكة يصدق  
وبانه لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل  
مكة ولو قال في دخولك الار يتعلق بالفعل اي بالدخول المقارن بين الطرفين  
والشرط فعمل عليه عند تقدير الطرف قال صاحب العناية انما تعد الطرفية لان  
الفعل لا يصلح ظرفاً للطلاق على ان يكون شرطاً في العمل على الشرط المقارن اي



مناسبة بين الشرط والطرف لأن الطرف يسبق المطروف كما أن الشرط يسبق المطرف  
قاله شمس الأئمة وقيل لأن الطرف يجمع المطروف كما أن الشرط يجمع الشرط والمطرف  
وتوفا قال نسائه الأربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة آثار في باب  
الظهار وهذه السلسلة تفريعات مفصلة ذكرها في الحاشية وفي الزيادات  
رجل ثلث نسوة ولم يدخل بواحدة دخل عليتين فقال أحدهما طالق فخرجت  
أحدهما ودخلت الأخرى فقال أحدهما طالق فدام الزوج حيا يؤمر بالبيان  
فإن قال عني بالإيجاب الأول فخرجت وطرح الطلاق عليها ويؤمر بالبيان في  
الثاني فقي إتيهما بين طلقت أن راد بالكلام الأول أن نية طلقت هي وبطل  
الكلام الثاني وتوفا ويؤمر بالبيان مكان بين أن في الدخلة يقال له واقع الطلاق  
الأول على إتيهما شئت وأن تبين الكلام الثاني في أن نية طلقت فخرجت بالكلام الأول  
بمنزلة ما لو قال بعد الكلام الأول طلقك وأن مات الزوج قبل البيان يورث  
حكم الطلاق على اعتبار الأحوال هنا منقول عن الزيادات وفي الهداية إذا مات  
الزوج قبل البيان سقط من مهرها جرة ربه ومن مهر النانية ثلثة أمانه ومهر  
الدخلة ثمنه قبل هذا قول محمد خاصة وعندهما يسقط ربه وقيل هو قولها أيضا  
وقد ذكرنا الفرق وتام تفريعاتها في الزيادات انتهى كما في باب عتق أحد  
العبد من العتاق وتوفا قال لأمرتيه أحدهما طالق ثم مات أحدهما تقيت  
الأخرى الطلاق وكذا لو وطئ أحدهما ذكر في إتي المذكور وأن شهد أنه طلق  
أحد نسائه جازت الشهادة ويكر على أن يطلق أحدهن وهذا بالاجماع  
ذكر في الباب المذكور أيضا **فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان**  
وتوفا قال أنت طالق غدا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر وتوفا قال أنت طالق  
صدق ويا نية لا قضاء وتوفا قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ  
بأول الوقتين الذي تفوق به فيقع في الأول في اليوم وفي الثاني في الغد وتوفا  
قال أنت طالق في غد وقال نويت آخر النهار وتين في القضاء وعند أبي حنيفة  
وقالا لا يترين في القضاء خاصة وتوفا قال أنت طالق أمس وقررت وجهها اليوم  
لم يقع شيء كما إذا قال أنت طالق قبل أن تخلق وتوفا وجهها أول من أمس  
وقع الطلاق الساعة وتوفا قال أنت طالق قبل أن تزوجك لم يقع شيء كما إذا  
قال طلقك أنا مبتى ونائم وتوفا قال أنت طالق ما لم اطلقك متى لم اطلقك

طلقك ومتى لم اطلقك وكنت طلقت وتوفا قال أنت طالق ان لم اطلقك  
لم تطلق حتى يموت كما في قوله ان لم أت البصرة وموتها بمنزلة موتة قال  
في العناية قوله كما في قوله ان لم أت البصرة كما إذا قال لها أنت طالق ان  
لم أت البصرة لا يقع الطلاق حتى يقع اليأس من الاتيان فإذا انتهي للموت  
فقد يقع اليأس في الشرط والمحل فابن الملك باق فوقه فكذا هنا انتهى  
وتوفا قال أنت طالق إذا لم اطلقك وإذا ما لم اطلقك لم تطلق حتى يموت  
عند أبي حنيفة وقال لا تطلق حتى يسكت وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية  
أما إذا نوى الوقت يقع في الحال وتوفا في الشرط يقع في آخر الأمر وتوفا قال  
أنت طالق ثلثا ما لم اطلقك أنت طالق في طالق هذه التطليقة معناه قال  
ذلك موصولا به والقياس أن يقع المقتضى الإضافي لا العدد وهو قوله  
أنت طالق ثلثا فيقعان إن كانت مدخلا بها وصح قول زفر قوله فينقضاء  
أي الأول والثاني فصارا ريبا فيقع الثلث فيكون الواحد كذا في بعض الشروح  
ومن قال للمرأة يوم تزوجك فانت طالق فزوجهما ليلا طلقت وتوفا قال  
عتيت بياض النخار خاصة وتين في القضاء **فصل** ومن قال  
لأمرتي أنا منك طالق فليس بشيء وأن نوى طلاقا وتوفا قال أنا منك بائن  
أو عليك حرام ينوي الطلاق في طالق وقال أنت فقي يقع الطلاق في الوجه  
الأول أيضا إذا نوى وتوفا قال أنت طالق واحدة أو لا فليس بشيء وقال  
رضي الله عنه كذا ذكره في إجماع الصغير من غير خلاف وهذا قول أبي حنيفة  
يوسف آخر وعلى قول محمد وهو قول أبي يوسف أو لا تطلق واحدة جوة  
ذكر قول محمد في كتاب الطلاق فيما إذا قال للمرأة أنت طالق واحدة أو لا  
شتم ولا فرق بين المسكتين ولو كان المذكور هنا قول الكل فخرج روي  
وتوفا قال أنت طالق مع موته أو مع موتك فليس بشيء وإذا ملك الرجل  
أمرته أو شققا منها أو ملك المرأة زوجها أو شققا منه وقعت الفرقة  
وتوفا شتر بها ثم طلقها لم يقع شيء وعن محمد أنه يقع في الصورة الثانية  
وتوفا قال لها وحيا مائة لغيره أنت طالق شتين مع عتي مولاك أياك فاعتقها  
ملك الزوج الرجعة وتوفا قال إذا جاء غدا فانت طالق شتين وقال المولى إذا  
غدا فانت حرة فجاء الغد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعندها ثلث جرح من طلق



عند ابن حنيفة وابنه يوسف وقال محمد بن وهب بن بكير **فصل**  
**في تشبيه الطلاق بوصف** ومن قال امرأة انت طالق هكذا يشترط  
ولسبابة والوسطى فمضى ثلث وان اشار بواحدة فهي واحدة وان اشار  
بثنتين فهي ثنتان والآلة تقع بالمشورة منها وقيل اذا اشار بواحدة  
فبالضميمة منها واذا كان تقع الآلة بالمشورة فلو نوى الآلة بالمطهرين  
صديقي وبانية لا قضاء وكذا اذا نوى الآلة بالكف حتى تقع في الآلة ثنتان  
وبانية وفي الثانية واحدة ولو لم يقل هكذا تقع واحدة فاذا وصف الطلاق  
بغير من الشدة والزيادة كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائنا  
والبينة تقع واحدة بائنة اذا لم تكن له بينة او نوى الثنتين اما اذا نوى الثلث  
فثلث وقال انت فمضى رجعتا اذا كان بعد الدخول ولو عني بقوله انت طالق  
واحدة ويقول بائنا او البينة اخرى تقع تطليقتان بائنتان وكذا اذا قال  
انت طالق الخش الطلاق وكذا اذا قال خبت الطلاق واسوءه وكذا اذا  
قال طلاق الشيطان او طلاق البردة بناء على انه الرجعي هو السنة فيقول البردة  
وطلاق الشيطان بائنا وعن ابن يوسف في قوله انت طالق للبردة انه لا يكون  
بائنا الا بالبينة وعن محمد اذا قال انت طالق للبردة او طلاق الشيطان  
يكون رجعتا وكذا اذا قال كالجبل وكذا اذا قال مثل الجبل وقال ابو يوسف  
يكون رجعتا ولو قال لها انت طلاق شدة الطلاق او كالف وطلا والبينة  
فهي واحدة بائنة الا ان ينوي الثلث وعن محمد انه يقع الثلث عند عدم البينة كما  
اذا قال انت طالق كعدو الالف ثم الاصل عند ابن حنيفة انه متى شبه الطلاق  
بشيء يقع كما بينا في شيء كان المشبه به ذكر العظم او لم يذكر لان التشبيه  
يقضي زيادة وصف وعند ابن يوسف ان ذكر العظم يكون بائنا والآلة  
اي شيء كان المشبه به وعند زفران كان المشبه به كما يوصف عند ابن  
بالعظم يقع بائنا ولا فهو حقي وقيل محمد بن حنيفة وقيل محمد بن يوسف  
وبانية في خلاف في قوله مثل رأس الابل مثل عظم رأس الابل مثل حجر  
مثل عظم الجبل ولو قال انت طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة  
فهي واحدة بائنة وعن ابن يوسف انه يقع بالرجعية وان نوى الثلث في هذه  
الفصول صححت بنية لتتبع البينة والواقع بائنا **فصل**

**في الطلاق قبل الدخول** واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها  
وقص عليها فان فرق الطلاق بائنا بالاولى ولم تقع البينة وذلك مثل  
ان يقول انت طالق طالق طالق وكذا اذا قال انت طالق واحدة واحدة  
تقع واحدة ولو قال لها انت طالق واحدة فمضى قبل قوله واحدة كان  
باطلا وكذا لو قال انت طالق ثنتين او ثلثا ولو قال انت طالق واحدة  
قبل واحدة او بعد واحدة وقعت واحدة والا حصل منه في ذكر شيئين ولو  
بينهما حرفي الطرفين فرجها بها والكناية كانت صفة للذكور آخر القول  
جاء به زيد قبله عمرو وان لم يفرق بينهما بالكناية كانت صفة للذكور او لا قوله  
جاء به زيد قبل عمرو وابقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال ولو قال  
طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان وكذا اذا قال انت طالق واحدة  
بعد واحدة تقع ثنتان ولو قال انت طالق واحدة مع واحدة او معها  
واحدة تقع ثنتان وعن ابن يوسف في قوله معها انه يقع واحدة وفي  
الدخول بها تقع ثنتان في الوجوه كلها ولو قال لها ان دخلت الدار فانت  
طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقعت عليها واحدة وهذا بن حنيفة وكذا  
تقع ثنتان ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار  
فدخلت طلعت ثنتين ولو عطف بحرف الفاء فهو على هذا الخلاف فيما ذكر  
الكرخي وذكر الفقيه بوالثنتين يقع واحدة بالاتفاق لان حرف الفاء التعقيب  
وهو الاصح واما الضرب البائنا وهو الكناية فلا يقع بها الا الطلاق  
الا بالبينة او بدلالة الحال وحتى على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها طلاق  
رجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعدي واستبرئي رجلك وانت  
واحدة ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح لان العوام  
لا يميزون الاعراب وقوله هو الصحيح امرار عن قول بعض المشايخ يقع الطلاق  
اذا نصب الواحدة وان لم ينو لكونه صفة للطلاق اما اذا رفعها فلا يقع  
وان نوى التراجع تكون صفة لشخصها وقيل هو قول محمد وعند ابن يوسف  
يقع في الاحوال كلها لان بنية الطلاق تنوي عن الغرض وان اخطأ في الاعراب  
وان اسكن فهو محتاج الى البينة لاحتمال المعنى والصحيح ان الكل سواء لان  
العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب في العناية وبقية الكتابات اذا نوى



الطلاق كانت واحدة بائنة وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى اثنين كانت  
واحدة وهذا مثل قولنا انتين وثبته وثلثه وجرام وجلبك على غاربك  
ولقي احلك في ظلية وبرية وحبك احلك وترحلتك وفارقتك وامرك  
بيدك وانت حرة وتعتقي وتعتري واستبري واغربي واخوحي واذهبي وقومي  
واستغني لازواج لانها تحمل الطلاق في غير مائة من البينة الا ان يكون من حال  
مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله الا ان  
ينوبه قال مني الله سوي بين هذه الالفاظ فيما لا يصلح ردًا وبجملته في ذلك  
ان الاحوال ثلثة حال مطلقة وهي حالة الرضى وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الخصم  
والكفائات ثلثة اقسام ما يصلح جوابا وردًا وما يصلح جوابا لردًا وما يصلح  
وصح سببًا وثبته في حالة الرضا لا يكون شئ منها طلاقا الا بالبينة والقول  
قوله في الحار البينة طلاقا وفي حالة مذاكرة الطلاق لم يصدق فيما يصلح جوابا  
يصار دونه القضاء مثل قوله برية بائنة بته حرام اعتدى امرك بيدك خناري  
لان النظام ان مراده الطلاق عند سؤال الطلاق ويصدق فيما يصلح جوابا  
مثل قوله اخوحي ذهبي قومي تعتني تخمري وما يجري هذا الجري وفي حالة  
الخصم يصدق في جميع ذلك الا فيما يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشم  
كقوله اعتدى واخناري وامرك بيدك وعلم ان يوسف في قوله لا طلاق  
عليك ولا سبيل عليك وخليت بسبكك وفارقتك انه يصدق في حالة  
الخصم ثم وقع البائن باسوى الثلث الاول مذنبًا وقال ان في يقع  
بها رجعي وتصح ثبته بالاتفاق ولا تصح ثبته الشئ عندنا خلافا لغيره  
وان قال لها اعتدى اعتدى عتدي وقال نويت بالاولي طلاقا وبابا في  
حيضا وتين في القضاء وان قال لم انوبابا في شئ في ثلث بطلا في اذا  
لم انوبالكل الطلاق حيث يقع شئ وبخلاف اذا قال نويت بائنة الطلاق  
دون الاولين حيث يقع الا واحدة وتو قال انبتك بنوى الطلاق او قالت  
انبت نفسي فقال الزوج قد اجرت ذلك بنت لان الابانة من الالفاظ الطلاق  
بخلاف الاخبار لانه ليس من الالفاظ الطلاق الا ترى انه لو قال لامرأة  
اخرتك واخناري بنوى الطلاق لم يقع وتو قالت ابتداء اخرت نفسي فقال  
الزوج اجرت لا تقع شئ الا انه عرف خلافا بالاجماع اذا حصل جوابا بالخير وهذا

وهذا المذكور من قوله ولو قال انبتك له هذا ذكره في فصل المثبتة بعد  
هذا الفصل وقد كل موضع يصدق في الزوج على ثبته انما يصدق في المميز  
لانه اميز في الاخبار عنها في غيره والقول قول المميز **باب**  
**تفويض الطلاق فصل في الاختيار** اذا قال لامرأة خناري  
بنوى بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت  
في مجلسها ذلك فان قامت منه او اخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها  
فان اخارت نفسها في قولها خناري كانت واحدة بائنة والقياس ان لا  
يقع بهذا شئ وان نوى الزوج الطلاق وما ذكرناه استحسانا باجماع القضاة  
ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلام  
خبره لو قال لها خناري فحالت واخرت فهو باطل ولو قال خناري  
نفسك فحالت اخرت تقع واحدة بائنة وكذا لو قال خناري اختيار  
فحالت واخرت وكذا لو قال خناري فحالت اخرت نفسي يقع الطلاق  
اذا نوى الزوج ولو قال خناري فحالت اما اخارت نفسي فهي طالق والقياس  
ان لا تطلق لان هذا مجرد وعدا ويحمله قصار كما اذا قال طلق نفسك فحالت  
انما اطلق نفسي حيث لا يقع الطلاق وما ذكرناه استحسانا وبوجه ذكره في  
الكفا ولو قال لها خناري فحالت اخرت لا ولي او الوسطي او  
الاخيرة طلق ثلثا في قول به حنيفة ولا يحتاج البينة الزوج وقال لا تطلق وط  
ولو قالت اخرت اختيار فهي ثلث في قولهم جميعا وتو قالت قد طلق نفسي  
واحدة او اخرت نفسي تطليقة فهي واجبة بملك الرجعة وان قال لها امرك  
بيدك في تطليقة او اخناري تطليقة فاخارت نفسها فهي واحدة بملك الرجعة  
واذا قال للخبرة اخناري بلف فاخارت سقطت الاخبار ولا ثبت العوض  
واذا اخبرت المرأة ان زوجها خنارها في نفسها صارت مخيرة فلها اختيار  
في مجلسها سواء كان المخبر عدلا او غير عدل ذكر الاولين وشاروا ان البينة  
**فصل في الامر باليد** واذا قال لها امرك بيدك بنوى ثلثا  
فحالت واخرت نفسي بواحدة فهي ثلث كما اذا قالت اخرت بمرة واحدة  
وبذلك يقع الثلث اذا نوى الزوج الثلث وتو قالت قد طلق نفسي واحدة  
واخرت نفسي تطليقة فهي واحدة بائنة وتو قال لها امرك بيدك اليوم



غير لم يدخل فيه القبلة وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم  
وكان الامر بعد غيرة وقال زفرها امر واحد بمنزلة قوله انت طالق  
اليوم وبعد غيرة فان فيكون الطلاق واحدا بالاتفاق فكانت الطالق اليوم  
طالعا غيرة ووجد الفرق بينهما مذكور في الكتاب وتو قال امر بديك اليوم  
وغدا يدخل القبلة في ذلك قوله ردت الامر في يومها لا يعني الامر في يومها  
في الغد كما اذا قال امرك بديك في يومين وعن ابي حنيفة انها اذا ردت  
الامر في اليوم لها ان تخار نفسها غدا وعن ابي يوسف اذا قال امر بديك  
اليوم وامرك بديك غدا انها امران وان قال امرك بديك اليوم بغير  
فلان فقدم فلان ولم يعلم بعد وانه حتى جن الليل فلا خيار لها واذا اقبل  
امرها بديها وخبرها كلفت يوما لم تقم فالامر في يومها ما لم تأخذ في عمل اخر  
ثم ان كانت تسمع اي كلام الزوج يعتبر مجلسها ذلك وان كانت لا تسمع  
فمجلسها ولو بلغ خبر البها ولا يعتبر مجلس الزوج وقوله كلفت يوما  
ليس التقدير به وقوله ما لم تأخذ في عمل اخر يريد به عمل يعرف انه قطع لما كان  
فيه لا مطلق العمل ولو كانت قائمة فجلس في عمل اخرها وكذا اذا كانت  
قاعدة فالتكاثرات او مكنته ففقدت وكذا اذا كانت محبسة فترقت  
قال هذا رواية اجماع الصغير وذكر في غيره انها اذا كانت قاعدة فالتكاثرات  
لا خيار لها والا اول اصح ولو كانت قاعدة فاضطربت فغيره روايان  
عن ابي يوسف وتو قال اوجع الاستبراء او شهوة او شهوة فغيره روايان  
وان كانت تسير على دابة او في حمار فوقف في عمل اخرها وان سارت  
بطل خيارها والتفينة بمنزلة البيت **فصل في المشية**  
ومن قال لامرأة طلق نفسك ولا نية له او نوى واحدة ففارق طلق  
نفسه في واحدة رجعية وان طلق نفسها ثلثا وقرار الزوج ذلك  
وقوعه عليها وتو نوى التلدين لا تصح الا اذا كانت النكحة امة وان  
قال لها طلق نفسك ففارق انت نفسي طلق وتو قال قد اخرجت  
نفسك لم تطلق وتبين ان تقع تطليقة رجعية يعني ان تحمدا اطلق الكلام حيث  
قال طلق لكن ينبغي ان تقع رجعية وانما قال ينبغي بناء على عدم سماعه  
لغيره رواية كذا في بعض الشروح وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقع بقولها

بقولها ابنت شي وان قال لها طلق نفسك فليس ان يرجع عنه ولو قال  
عن مجلسها بطل لانه عليك بخلاف اذا قال لها طلق نفسك لا توجب ابانة  
فلا يقتصر على المجلس قبل الرجوع فان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها  
ان تطلق نفسها في المجلس بعده واذا قال لرجل طلق امرأتك فله ان يطلقها  
في المجلس بعده وله ان يرجع وتو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها  
في المجلس خاصة وليس الزوج ان يرجع وتو قال زفرها والاول سوادى  
قوله طلق امرأتك وتو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة  
وتو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة  
وقال لا تقع واحدة وان امرها بطلاق بكلك الرجعة فطلقت باثنتي  
او امرها بالبائس فطلقت رجعية وقع ما امر به الزوج فعني الاول ان  
يقول لها الزوج طلق نفسك واحدة اكمل الرجعة فتقول طلق  
نفس واحدة باثنتي فتقع رجعية ومعنى ان نية ان يقول لها طلق نفسك  
واحدة باثنتي فتقول طلق نفسك واحدة رجعية فتقع باثنتي وان قال لها  
طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لم تقع شيء وتو قال لها طلق  
نفسك ان شئت فطلقها نفسها ثلثا كذلك عند ابي حنيفة وقال لا تقع واحدة  
وان قال لها انت طالق ان شئت ففارقت شئت ان شئت ففارقت  
ينوي الطلاق بطل الامر وتو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى بخلاف  
قوله ردت طلاقك حيث لا يقع وكذا اذا قال شئت ان شئت ابي  
او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد وان قالت قد شئت ان كان كذا  
لا امر فمضى طلق وتو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت  
او متى شئت او متيما شئت فردت الامر لم يكن رد او لا يقتصر على  
المجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة وتو قال لها انت طالق كلما شئت  
فلها ان يطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلثا وتو  
اليه بعد زوج اخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها ان تطلق نفسها  
ثلثا بكلمة واحدة وتو قال لها انت طالق حيث شئت واين شئت  
لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشية لها وان قال لها  
انت طالق كيف شئت طلق تطليقة بكلك الرجعة معناه قبل المراجعة



فان قال قسشت واحدة بانته او ثلثا وقال الزوج نويت ذلك  
فهو كما قال اما اذا اردت ثلثا والزوج واحدة بانته او عا العلق تبع  
رجية وان لم تحضر البينة تعتبر بشهادتها فاما لو اجاب على موجب التخيير قال  
انه قال في الاصل هذا قول به حنفية رضي الله عنه وعندهما لا يقع ما لم توقع  
المرأة فتناء رجعية او بانته او ثلثا وعلى هذا الخلاف العتاق ولو قال  
لها انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شئت وان قامت  
من المجلس بطل وان ردت الامر كان ردًا وان قال لها طلق نفسك  
من ثلث شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة وثنتين ولا تطلق ثلثا عند  
حنيفة وقال لا تطلق ثلثا ان شاءت ولو قال طلق من ثلث شئت  
وان يطلق الكل بالاتفاق ولو قال من شئت كان على الخلاف **باب**  
**الايمان في الطلاق** واذا اضاف الطلاق الى الكاح وقع عقيب  
الكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجت  
فهي طالق وقال ث في لا يقع واذا اضافة الى شرط وقع عقيب الشرط  
مثل ان يقول للمرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهذا بالاتفاق ولا يقع  
اضافة الطلاق الا ان يكون كالحالف الكا او يضيفه الى ملك وان قال لاجنبة  
ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فطلبت الدار لم تطلق وقال في باب  
احكام المرتدين والملك شرط في باب اليمين حال انعقاد اليمين وحال زوال  
الجوار وفيما بين ذلك ليس بشرط كما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت  
طالق ثم طلقها بانته فزوجهها ودخلت الدار طلقت بعد ذلك انتحى والفاظ  
الشرط ان واذا واذا ما ومتى وحيث وكل وكلما وكله على وان كان في العتاق  
بمنزلة الباء الا انها تحي الشرط ايضا جازا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
بانته من قال لامرأة انت طالق على ان تدخل الدار كان شرطًا ذكرها  
في باب الخلع مفصلا ثم قل ان مراف الشرط لانه ليس فيها معنى الوقت وما  
وراءها ملحق بها وكله ملحق بشرط حقيقة لان ما يليه اسم والشرط ملحق  
بجوار والاجزئة تتعلق بالفعال لا بالان الحى بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي  
ماثل قوله كل عبد اشترى فهو حر في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط اخلت  
اليمين وانتحت الا في كلمة كل فانتحى تعني تعميم الافعال قال الله تعالى كلما

كلما انتحى جلودهم ومن ضرورة التعميم الكرا فان تزوجها بعد ذلك  
اي بعد زوج اخر وتكرار الشرط لم يقع شيء وقيل خلاف زفر وعبارة  
الهداية في هذا المحل لا تخ عن تسامح واحتاج الى تقدير شيء اقصى عنه صاحب الغاية  
حيث قال فاذا قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقت حتى ينتهي اليك  
فان تزوجها بعد ذلك زوج اخر وتكرار الشرط لم يقع شيء انتحى ولقد اصر  
فيه كما لا يخفى ولو دخلت على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فني  
طالق بحت بكل مرة وان كان بعد زوج اخر وزوال الملك بعد اليمين  
لا يبطئها ولو قال لها ان طلقك فان طالق ثلثا فزوجهها وطلقتها واحدة  
لا تطلق ثلثا ذكرها في باب اليمين بالعتق والطلاق ثم ان وجد الشرط في  
الملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير الملك انحلت اليمين ولم يقع  
الطلاق وان اختلف في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان تقيم المرأة البينة  
فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول  
ان حلفت فانت طالق وفلان فقات قد حلفت طلقت حتى ولم تطلق  
فلانة ووقع الطلاق استحسانا وقياسا ان لا يقع وكذا لو قال ان كنت  
تحيين ان بعدك انة بنا رجعت فانت طالق وعبدى حر فقات اجابة او كانت  
ان كنت تحييني فانت طالق وهذه معك فقات احبك طلقت حتى ولم  
يعتق العبد ولا تطلق صاحبها واذا قال اذا حلفت فانت طالق فوات  
الدم لم يقع الطلاق حتى يتم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام عكس بالطلاق  
من غير حلفت ولو قال لها اذا حلفت حلفت فانت طالق لم تطلق  
حتى تظهر من حلفتها واذا قالت انت طالق اذا صمت يوما طلقت  
حتى يغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه بخلاف اذا قال اذا صمت من  
غير ذكر اليوم بعد اذا صامت ساعة مفرونة بانته ووقع الطلاق في  
هذه الصورة كراهة في الغاية ومن قال لامرأة اذا ولدت غلاما  
فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت  
غلاما وجارية ولا يدرى ايها اول لزمه في القضاء وتطبيقه في التزويج  
تطبيقا وانقضت العدة بالولد لا خبر ومن قال اخر امرأة تزوجها  
فني طالق ثلثا فزوجه امرأة ثم اخرل ودخل بها ثم مات الرجل تطلق



من جزئ الزوج للحامه ونصف وعتها بالمريض بلا موار ورتث منه  
عذابه حنفية وعندهما نطق في اخرجياته ولها مهر واحد وعليها عدة  
الوفاة وترث منه وان كان الطلاق رجيا فعليه عدة الوفاة آثار  
اليها في باب اليمين العتق والطلاق والتفصيل منقول عن الحنفية ولو قال  
لها ان كلمت اباعه وابا يوسف فانت طلاق ثلث ثم طلقها وبانت  
وانقضت عدتها فكلمت اباعه ونتم تزوجها فكلمت ابا يوسف فهي طالوق  
لشامع الواحدة الاولى وقال زفر لا يقع وجهه المسئلة على وجهه  
اما ان وجد الشيطان في الملك فيقع الطلاق فهذا ظاهر او وجد في  
غير الملك فلا يقع او وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع  
ايضا او وجد الاول في غير الملك الثاني في الملك فهي مسئلة الكتاب بخلافه  
وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالوق ثلثا فطلقها ثنتين وثلاثين  
زوجا آخر ودخل بها ثم عادت الى الاول فدخلت الدار طلقت ثلثا  
عذابه حنفية وابا يوسف وقال محمد صلي طالوق ما بقي من الطلاق الثلث  
وهو قول زفر واصله ان الزوج انما يهدم ما دون الثلث عندها  
فيعود اليه الثلث وعند محمد وزفر لا يهدم فيطو بما بقي وان قال لها  
ان دخلت الدار فانت طالوق ثلثا ثم قال لها انت طالوق ثلثا فزوجت  
غيره فدخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر  
ينقض الثلث ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالوق ثلث فجامعها فلما  
انتهت ان قلبت ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجه ثم ادخله وجب عليه المهر  
وكذا اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت حرة وعقن ابا يوسف انه اوجب  
المهر في الفصل الاول لوجود الجماع بالر واهم عليه الا انه لا يجب له الاخذ  
بخلاف ما اذا اخرج ثم اوج لانه وجد الاول وقال بعد الطلاق الا انه لا يجب  
لشبهة الاخذ بالنظر الى المجلس المقصود وهو قضاء الشهوة وادام يجب  
احده وجب العقر اذا وطئ لا يخرج عن احدهما ولو كان الطلاق رجيا بغير  
مراجعا بالقبض عند اب يوسف فلا فالحمد لوجود الماس وتوزع ثم لو ط  
صار مراجعا بالاجماع **فصل في الاستثناء** واذا قال لامرأته  
انت طالوق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق ولو سكت ثبت حكم الكلام

الكلام الاول فيكون الاستثناء او ذكر الشرط بعده رجوعا عن الاول  
وكذلك اذا مات قبل قول ان شاء الله بخلاف اذا مات الزوج لانه لم ينقض  
ايه الاستثناء ولو قال انت طالوق ثلث الا واحدة طلقت ثنتين وان قال  
الاثنتين طلقت واحدة ولو قال الا ثلث تقع الثلث لانه استثنى الكل  
من الكل فلم يصح الاستثناء ولو قال عبده حرة وامرأته طالوق وعليه المهر  
الى بيت الله حرام ان شاء الله يصرف الى الحل بحكم العطف وتكون كرامة  
قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكوت ذكرها قبيل فصل القضاء بالمراية  
من كتاب القضاء **باب طلاق المريض** واذا طلق الرجل امرأته  
في مرض نوبة طلاقا بائنا مات وصي في العدة ورثته فاذا مات بعقبها  
عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا يرث في الوجهين وان طلقها ثلثا  
بامرها او قال لها افرسي فاخرت نفسها او اختلعت منه ثم مات  
وفي العدة لم ترثه وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلثا ورثته وان  
قال لها في مرضه فركنت طلقك ثلثا في صحيح وانقضت عدتك فصدقة  
ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها اقل من ذلك من الميراث عند  
ابا حنيفة وقال لا يجوز وصيته واقراره فان طلقها ثلثا في مرضه بامرها  
ثم اقر لها بدين او اوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك من الميراث في قولهم  
جميعا الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى ما اقر ومن كان محصورا او  
في صف القتال فطلق امرأته ثلثا لم ترثه وان كان بارز رجلا او قديم ليقفل  
في قصاص رجم ورثته مات في ذلك الوجه او قتل وقول اذا مات في ذلك  
الوجه او قتل دليل على انه لا فرق بين ما اذا مات بذلك السبب وبسبب اخر  
كصاحب الغرائن بسبب المرض اذا قتل واصيلة ان امرأة الفار ترث استخفافا  
واما ثبتت حكم الفار يتعلق حقها بماله وانما يتعلق بمرض مخاف من الهلاك  
غائبا كما اذا كان صاحب فراش ويوان يكون بحال لا يقوم كواجبه  
كما يعتاده الاستحاضة وقربت بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الحادث  
يكون الغالبية السلامة لا يثبت به حكم الفار والمحذور والذي في صف القتال  
الغالبية السلامة لان المحسن لرفع يأس العدو وكذا المنفعة فلا يثبت به  
حكم الفار والذي بارز او قدم ليقفل الغالبية الهلاك فتتحقق به الفار



انجوات تخرج على هذا الحرف اي لا اصل قال صاحب العناية منها البنية  
بمنزلة الصحيح فان تلاطمت الامواج وخيف الفرق صار كالمرضى في هذه الحالة  
وسمها المرأة الحامل فانها كالصبيحة فاذا اخذها الطلق فهي كالمرضى وسماها  
المقعد والمفلوج مادام يزاد ما به فهو كالمرضى فان صار بحيث لا يزاد  
كان بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره لانه مادام يزاد في علقته فالباب  
ان احضر الموت واذا صار بحيث لا يزاد فلا يخاف منه لم يكن كذلك  
انتهى وذكر في الحكاية ان المرض المعبر ان يكون بحال يخشى عليه التلف لانه  
ح يتعلق حقها بالمال قال ابانته في هذه الحالة ابطال حقها وقيل ان لا يقوم  
الابنة وقيل ان لا يقوم الا ان يقبل ان لا يقبل ان لا يقبل ان لا يقبل  
قائما وقيل ان لا يقدر على المشي الا ان يتهدى بين اثنين وقيل ان لا يقدر  
على صبا من كونه الى كونه ومن يقوم بحواجيه في البيت كالمشي الى الحمام  
والتوضي بنفسه كالصحيح عند البلوغ وقال البخاريون اذا عجز عن القيام  
بحواجيه خارج البيت لمريض انتهى قوله فريض اي مرض الموت واذا قال  
لامرأة وهو صحيح اذا جاء راس الشهر واذا دخلت الدار واذا اصبحت فلان  
انظر واذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزواج  
مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثت كانه قولها اذا دخلت  
الدار وهذا على وجه اما ان يتعلق الطلاق بجميع الوقت او بفعل الاجنبى  
او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان كان التعليق في  
الصحة والشرط في المرض وكلها في المرض اما الوجهان الاولان وهما  
ما اذا كان التعليق في الوقت ان قال اذا جاء راس الشهر فانت طالق او  
بفعل الاجنبى ان قال اذا دخل فلان الدار او حتى فلان الظهر فان كان  
التعليق والشرط في المرض فلها الميراث وان كان التعليق في الصحة والشرط  
في المرض لم ترث وقال زفر ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا  
علقه بفعل نفسه فسواء كان التعليق في الصحة والشرط في المرض او كانا  
في المرض والفعل له منه بذا ولا يدر منه يصير فارا واما الوجه الرابع  
وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض والفعل لها  
ان منه بذا وكلام زيد ونحوه لم ترث وان كان الفعل لا يدر له ككل الطعام

الطعام وصلاة الظهر وكلام الابوين فلها الميراث واما اذا كان التعليق  
في الصحة ان كان الفعل لها منه بذا فلا اشكال انه لا ميراث لها وان كان  
علا لانه لها منه فلذلك الجواب عند محمد وهو قول زفر وعنده حنفية و  
يوسف ترث واذا اطلقها ثلثا وهو مريض ثم صح ثم مات لم ترث وقار  
زفر ترث ولو اطلقها فارتدت والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت ثم مات  
من مرضه وصح في العدة لم ترث وان لم ترث بل طاعت بن زوجها  
في الجماع ورثت بخلاف اذا طاعت في حال قيام الكاح يعني لا ترث والفرق  
بالا بسواء كان من الزوج او الزوجة فرقة بطلاق وتوقف على القضاء  
بخلاف الفرقة بارتداد الزوجين عن الكلام والعياذ بالله تعالى فانها  
فرقة بغير طلاق عند حنفية ولبه يوسف وقال محمد ان كانت الردة  
من الزوج فهي فرقة بطلاق ولا يتوقف هذه الفرقة على القضاء ذكرنا  
في باب كاح اهل الشرك ومن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض  
ورثت منه وقال محمد لا ترث وان كان القذف في المرض ورثت  
في قولهم جميعا وان الى وهو صحيح ثم بان لا يملك وهو مريض لم ترث  
وان كان الايلاء ايضا في المرض ورثت والطلاق الذي يملك فيه الردة  
ترث به في جميع الوجوه وكما ذكرنا انها ترث انما ترث اذا مات وهي  
في العدة واذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلثا فمرضت من طلق  
ومات من ذلك المرض يصير فارا ذكرها في باب جناية المملوك **باب الرجعة**  
واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فلان راجعا في عدها  
رضيت بذلك او لم ترض والرجعة ان يقول راجعتك وراجعت امرأته  
وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الامم او يطلقها او يقبلها او  
يلبسها او ينظر اليه فراجعا بشهوة وهذا عذما وقال الشافعي لا تصح الرجعة  
الا بالقول مع القدر عليه ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدان  
وان لم يشهدت الرجعة وقال الشافعي في احد قولي لا تصح وهو  
قول مالك واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتك في العدة فصدقة  
فهي رجعة وان كذبت بالقول قوطها ولا يمين عليها عذبا حنفية ونهى  
مسئلة الاختلاف في اشياء الستة وقد مر في كتاب الخلع واذا قال



الزوج قرأ بيمينك فقال تحبني له فأنقضت عدته لم ينعج الرجعة عند  
حينئذ وقال لا تنفع الرجعة ولو قال لها طلقك فقال تحبني له فأنقضت  
عدته يقع الطلاق وقال صاحب الهداية وهذه المسئلة على خلاف الواقع  
في مسألة الرجعة ثم قال ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع بأقراره  
بعد الانقضاء والمراجعة لا تثبت به وإذا قال زوج الامة بعد انقضاء  
فرأيت راجعها وعدة المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند أبي حنيفة  
وقال القول قول المولى ولو كان على العكس أي مدة الامة وكذب المولى  
فعدوا القول قول المولى وكذلك عند غيره في الصحيح وإن قالت قد أنقضت  
عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض القول قولها وإذا انقطع الدم  
من الحيضة الثالثة عشرة أيام انقضت الرجعة وإن لم تغسل وإن انقطع  
لاقل من عشرة أيام لم تنقطع حتى تغسل ويضي عليها وقت صلوة كامل  
بخلاف إذا كانت كتابية تحت مسلم فانه يحتج بالانقطاع وتنقطع الرجعة  
إذا تمت وصلت عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذا استحسان وقال محمد إذا  
تمت انقطعت وهذا قياس ثم قيل تنقطع بنفس شروع عند معاوية وقيل الغير  
وإذا اغتسلت ونسيت شيئاً من بزتها لم يصبه الماء فإن كان عضوها فوقه  
لم تنقطع الرجعة وإن كان أقل من عضو انقطعت قال وهذا استحسان والقياس  
في العضو الكامل أن لا تبقى الرجعة وفيما دون العضو ان تبقى وعن أبي يوسف  
أن ترك الضميمة والاستنشاقي كترك عضو كامل وعنه وهو قول محمد  
هو بمنزلة ما دون العضو ومن طلق امرأته وهي حامل أولدت منه وقال  
لم اجامعها فلدى الرجعة وثم ولد مسلة الولاد أن لم يقبل الطلاق لأنها  
لو ولدت بعد تنقضي العدة بالولاد فلا يصور الرجعة فإن خلا بها وأغلق  
باباً أو رخصاً بشرطاً وقال لم اجامعها ثم طلقها لم يملك الرجعة فإن اجتمع  
معناه بعد ما خلا وقال لم اجامعها ثم جاءت بولد لأقل من سنتين  
يوم حلت بها الرجعة ولو قال لها إذا ولدت فأتك طالق فولدت  
ثم أنت بولد آخر ففي رجعة معناه من بطن آخر وهو أن يكون بعد ستة أشهر  
وأن كان أكثر من سنتين إذا لم تغربا انقضاء العدة وأن قال كلما ولدت  
ولدت طالق فولدت ثمثة أولاد في طون مختلفة فالولد الثالث في رجعة

رجعة وكذلك الثالث وتقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث ووجبت  
العدة بالاقراء والطلقة الرجعية تنشوف وتنزح وتنجح لزوجها  
أن يدخل عليها في بوزنها ويسمها فحق بعد معناه إذا لم يكن من قصد الرجعة  
لأنها بما يكون مجردة بفتح بصره على موضع بصير به راجعاً ثم يطلقها بطلوع  
العدة عليها ويسمها أن يسأفها حتى يشهد على جنتها وقال زفر بن ذلك  
وقوله حتى يشهد على جنتها معناه الاستحباب على قرنها يعني في أوّل الب  
حيث قال ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين أو ثلاثة والطلاق الرجعي لا يجرم  
الوطء وقال الثالث في بركته والرجعة لا يعمل فيها الأكرام فلو أكرمه على الرجعة  
فراجعها صح النكاح ذكرها في كتاب الأكرام **فصل فيما تخل به**  
**الطلقة** وإذا كان الطلاق بائناً دون الثالث فله أن يزوجها  
في العدة وبعد انقضائها وإن كان الطلاق ثلثاً لحرمة أو اثنين في الامة  
لم يخل حتى تلج زواجاً غيره كما صححنا ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها  
ولا خلاف لأحد في اشتراط الدخول سوى سعيد بن المسيب وقوله غير  
معتبر هو لو قضى به القاضي لا ينفذ والشرط الإيلاج دون الأزال والقبض  
المراحم في التحليل كالبايع وما لك في الغنا فيه وقسره أي المراهق في النكاح  
الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأته وجعل عليه الغسل والظهار  
للزواج الأول ومعنى هذا الكلام أن يتحرك أنه ويشخص وأما وجب الغسل  
عليها لانقضاء النكاحين وهو سبب لنزولها والحاجة إلى الإيجاب فحتمها  
أما لا يغسل على الصبتي وأن كان يؤمر به تحلقاً ووطئ المولى أنه لا يعملها  
يعني إذا طلق امرأته ثنتين وحل مته الغير فوطئها المولى بعد انقضاء العدة  
لم يخل للزوج الأول في العناية وإذا تزوجها بشرط التحليل فالتكاح كره  
فأنطلقها أي المتزوج بشرط التحليل بعد ما وطئها حلت الأول وعن أبي يوسف  
أنه يفصد النكاح وعن محمد أنه يفسخ النكاح ولا يخل على الأول وإذا طلق المرأة  
تطبيقاً أو تطليقتين وأنقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت  
إلى الزوج الأول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثالث والطلقة  
والطليقتين كما يهدم الثالث وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
لا يهدم ما دون الثالث وإذا طلقها ثلثاً فأنقضت عدتها وتزوجت



ودخل بها الزوج وطلقتني وطلقت عدة والمدة تحمل ذلك الزوج  
ان يصدرها اذا كان في غاب ظنة انها صادقة وانكفوا في احدى هذه  
المدة فسنيتها في باب العتق **باب** **الايلاء** **باب** **الايلاء**  
اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك اربعة اشهر  
فهو مؤجل فان وطئها في الاربعة اشهر حنت في يمينه ولزمته الكفارة  
وسقط الایلاء فان لم يقربها حتى مئنت اربعة اشهر بات منه بتطبيقه  
وقال اني تبين بتفريق العاصي كما في حبس والعنة والذى قلناه هو  
المأثور عن عثمان وعلي والعبادة الثلثة وزيد بن ثابت وكفي بهم  
قدوة فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف  
على الابد فاليمين باقية الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزويج فان عاود تزوجها  
عاد الایلاء فان وطئها والادعت بمضي اربعة اشهر اخوى وتعتبر ابتداء  
هذا الایلاء من وقت التزويج فان تزوجها ثلثا عاد الایلاء ووقعت  
بمضي اربعة اشهر اخرى ان لم يقربها فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع ذلك  
الایلاء وطلاق وصي فرع مسكة التخيخ الحلافية وقد مر من قبل قال في العناية  
فانه بطل التعلق عندنا خلافا لفرق وقد مر من قبل في باب الايمان في الطلاق  
واليمين باقية لاطلاقها وعدم احث فان وطئها كفر عن يمينه فان حلف على ان  
من اربعة اشهر لم يكن موليا ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين يعطوفا بواحد الجمع فهو مؤجل ولو قلت يوما ثم قال والله  
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا ولو قال والله لا اقربك  
سنة الا يوما لم يكن موليا خلافا لفرق ولو قربها في يوم وابا في اربعة اشهر  
او اكثر صار موليا ولو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأته  
بها لم يكن موليا او يكتنه القربان من غير شئ يلزمه بالاخراج من الكوفة  
ولو حلف حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو مؤجل وقصوره  
احلف العتق ان يعلق بقرانها عتق عبده وفيه خلافا في يوسف وكلف  
بالطلاق ان يعلق بقرانها طلاقا او طلاقا صحتها وكل ذلك بائن  
وان آله من المطلقة الرجعية كان موليا وان آله من المبانة لم يكن  
ولو قال لأجنبيته والله لا اقربك وانت على كظرك حتى تم تزوجها لم يكن

لم يكن موليا وكما مضى آو ان قرحا كفر ولو قال لسان الله لا اقربك  
نه اذا لم يقربها حتى مئنت ستة اشهر طلقن جميعا وان قرب الكل  
قبل مضي المدة يجب عليه كفارة واحدة اشار اليه في باب الطهار ومدة  
الایلاء الامة شهران وان كان المولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت  
مريضة او تعاد او صغيرة لا تجامع وكانت بينهما مائة لا يقدران  
بجمل البهائم مدة الایلاء فحينئذ ان يقول لسانه فنت إليها اذا قال  
ذلك سقط الایلاء وقال الشافعي لا في الا بالجماع فيذهب الطحاوي  
ولو قدر على الجماع في المدة بطل ذلك النكاح وضار فيه بالجماع واذا قال  
لامرأته انت علي حرام مثل عن نيتته فان قال درت الكذب فهو كما  
قال وقيل لا يصدر في القضاء وان قال درت الطلاق فهو بتطبيقه  
بأنه الا ان ينوي الثلث وقد ذكرناه في الكتابات وان قال اردت  
الطهار فهو طهار وهذا عذابه حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن طاهر  
وان قال اردت التحريم ولم ارد شئا فهو بمنزلة يصير به موليا ومن يبيع  
من يصرف لفظ التحريم الى الطلاق من غير نية بمكلم العرف ويبيع الایلاء  
والنكاح فيه مع الهالك لا يعمل فيها الاكراه ذكرها في الاكراه واذا قال  
لامرأته ان دخلت دار فوالله لا اقربك يصير ابتداء الایلاء من وقت  
الدخول ذكرها في باب جنسية المملوك من جنسيات ولا يشترط الاكراه  
في النكاح ذكرها في باب العرجة **باب** **الخلع** **باب** **الخلع**  
الزوجة بمنزلة البائع حتى يصير رجوعها ولا يتوقف على وراء المجلس  
واما في جانب الزوج فيبين حتى لا يصير رجوعه منه ولا يتوقف على وراء  
المجلس وسيدكره في انشاء هذا الكتاب في خلال الليل وانما ذكرنا هذا هنا  
لتسهيل الامر فاذا تشاق الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله  
فلا بأس بان تقضي نفسها منه بال بخلها به فاذا فصل فلك في قبح الخلع  
تطبيقه بأشبه ولزمها المال الا ذكر المال اعني عن النية هنا وهذا من  
قبيل الكتابات والواقع بالكتابيات بائن ولو اخلعت امرأة ثم اقامت  
بينه على انه طلقها ثلثا قبل الخلع فانتهاه عن ان تناقضت وذكرها  
في باب الاستحاف من البيوع وان كان الشئ من قبله بكرة له ان يأخذ



منها عوضا وان كان النشوز منها كرها لانه يأخذ اكثر منها اعطى  
رواية اجماع الصغيطاب لفصل ايضا واخذ الزيادة جائزة العا  
وكذلك اذا اخذ النشوز منه وان طلقها على ان يقبلت وقبعت الطلاق  
ولزمها المال وكان الطلاق باثنا فان بطل العوض في المخلع مثل ان يخلع  
المسلة على خمر او خنزير او ميتة فلا شيء للزوج والعرقه باثني وان بطل  
العوض في الطلاق كان رجعا بخلافه اذا خلع على حل صينة فظهر خمر او قمار  
في العناية فانه يلزم عليها رد المهر الذي اخذته عندها به حنفية وعندها  
رد مثل ذلك من حل وسط وهذا والصدوق سواء لانها سمت بالاولوية  
بذلك فكانت ضامنة لان التعزير في ضمن العقد بوجوب الصنان انتهى  
ولو خلع على لؤلؤة او ياقوتة لانتفى التسمية وتصح ذلك على عبد ذكرها  
في القصة وما جاز ان يكون مهر جازا ان يكون بدلا في المخلع فان قالت  
له خالعي على ما في يدي فخالعها فلم يكن في يد حاشي فلا شيء له على  
وان قالت خالعي على ما يري من يال فخالعها فلم يكن في يد حاشي رد  
عليه مهرها وتو قالت خالعي على ما يري من دراهم او من الدرهم ففعل  
فلم يكن في يد حاشي فعليا ثمه وراهم فان اخلعت على عبد لها آية على انها  
برنية من ضمانه لم تبراء وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان  
عجزت فيبطل الشرط ولا يبطل المخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة واذا  
قالت طلقني ثلثا بالف بحر فابا فطلقها واحدة فعليا ثلث الالف  
والطلاق باثن لوجوب المال وان قالت طلقني ثلثا على الف بكلمة على  
فطلقها واحدة فلا شيء عليها عندها به حنفية ويملك الرجعة وقالوا واحدة  
باثني ثلث الالف والفرق بين الباء وعلى مذكوره في الهداية مفصلا وكن  
لم تعرض له كونه خارجا عن مقصدنا ولو قال الزوج طلقني نفسك الكتاب الف  
او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وتو قال انت طالق على الف  
فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقولها انت طالق باليف ولا بد  
من القبول في الوجهين والطلاق باثن ويعتبر خلع المريضة من الثلث  
واذا خالع امرأته على الف سنة جاز ولو طلق امرأته ثنتين ثم  
طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بمقابلته الواحدة الباقية ذكرها في كتاب

في كتاب كتاب كتاب 2 فصل واذا ولدت المكاتب من المولى وتو قال  
امرأته انت طالق عليك الف فقبلت وقال لبعدها انت حرة عليك الف  
فقبلت عنك العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليها عندها به حنفية وكذا انما يقبلها  
وقالا على كل واحد منهما الالف اذا قبلت اذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعاقبة  
وتو قال انت طالق على الف درهم طلقه بالخير او على انك بالخير ثلثة اياك  
فقبلت فالحيا رباطا اذا كان للزوج وهو جائز اذا كان للمرأة وان ردت  
الحيا في الثلث بطل وان لم ترد وطلقت ولزمها الالف وهذا عندها به  
حنفية وقالوا لا يحيا رباطا في الوجهين والطلاق واقع وعليها الف درهم  
ومن قال طلقك اسع الف درهم فلم يقبل فحالت قبلت فالقول قول  
الزوج ومن قال لغيره بعت منك هذا العبد بالف درهم اسع فلم يقبل  
فقال قبلت فالقول قول المشتري والبراءة كالمخلع كلاهما يستعان  
كل في كل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالكتاب عندها به حنفية  
وقال حجة لا يسقط فيها الا ما سمي به وادبو يوسف معذرة المخلع ومع اية حنفية  
في البراءة ومن خلع ابنته وهي صغيرة بالخطام يجر عليها بخلاف الكتاب  
يخفى اذا نكح الاب ابنه الصغير بالالصغير المثل حيث يجوز واذا لم يجر المخلع  
لا يسقط المهر ولا يستحق الخطام يقع الطلاق في رواية ولا يقع في رواية الا  
اصح وان خلعها على الف على ان لا يخلعها الا بضم الف واقع والالف عليه واشترط  
برل المخلع على الاجنبي صحيح كما اذا قال لغيره طلق امرأتك عا الف درهم على ففعل  
حيث يجب على الامر الالف ذكرها في باب العتق على جمل فاعل الاب ولي ولا يسقط  
مهرها وان شرط الزوج الالف عليها توقف على قبولها ان كانت من حل فقبول  
يخفى بان كانت تعقل العقد وتغير عن نفسها كذا في الكفاية فان قبلت وقبعت الطلاق  
ولا يجب المال فان قبلت لا عنها ففيها روايتان وكذا ان خالعها على مهرها  
ولم يضمن الاب المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان  
الاب عنها فعلى الرويتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت فيلزمه  
غسامة استحسانا وفي القياس يلزمه الالف واصله في الكبيرة اذا اخلعت  
قبل الدخول على الف ومهرها الف ففي القياس عليها غسامة زائدة وفي الاستحسان  
لا شيء عليها والفقهاء في المخلع من جانب المرأة اذا ضمن المال وكان متبرعا على



لا يرجع عليه شيء ذكرناه في باب التبرع بالصالح من كتاب الصلح وأن حاله امرأة  
هذا العبد وعلى هذا العبد فإذا أحدهما أو كس وآلافه رفع بتعينه إلا وكس  
في باب المهر وأصله من جانب الزوج بمنزلة الطلاق كما مر في أول الباب فلا يخل  
فيما لا كراه فلو كان مكرها على الخلع ودونها لزمها البذل رضاها بالانضمام كذا  
في كتاب لا كراه **باب الظهار** إذا قال رجل لأخته أنت  
على كظهراتي فقد حرمت عليه لا يخل له وطؤها ولا مسها ولا تقبلها حتى يكفر  
عظماؤه فإن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى لاشي عليه غير الكفارة  
الأولى ولا يعاد وحى يكفر وهذا اللفظ لا يكون إلا ظهارا وتو نوى به  
الطلاق لا يصح وإذا قال أنت على كظهراتي أو كظهرها أو كظهرها فهو مظاهر  
وكذا إذا خستها بمن لا يخل النظر إليها على النكاح من غير ما شئت أخته أو عمة  
أو أمة من الرضا وكذا إن قال ناسك على كظهراتي أو فرجك أو وجهك  
أو رقبك أو نصفك أو كذا وكذا قال أنت على مثل أمي وكذا في ربيع الإبل  
ينكشف حكمه فإن قال ردت كرامته فهو كما قال وأن قال اردت  
الظهار فظهاره وأن قال ردت الطلاق فهو طلاق بائن وأن لم يكن له  
نية طيس شيء عنده حنيفة وأبى يوسف قال يحد يكون ظهارا وأن عني بالتحريم  
لا غير هذا أبى يوسف هو يلاء وعنده مظهره وتو قال أنت على حرام كاتي ونور  
به ظهارا أو طلاقا فهو على نوى وأن لم يكن له نية فخلى قول أبى يوسف يلاء على  
قول محمد ظهار وتو قال أنت على حرام كظهراتي ونوى طلاقا أو يلاء لم يكن  
الظهارا عنده حنيفة وقال هو على نوى غير أن عنده إذا نوى الطلاق لا يكون  
ظهارا وعنده أبى يوسف يكونان جميعا يقع الطلاق بينهما ويكون مظهرا  
بالشهر بالظهار ولا يصح في حرف الكلام عن ظاهره قضاء كذا في العنية  
ولا يكون الظهار إلا من الزوج حتى لو طاهر من أمة لم يكن مظهرا ولو كانت  
الامة تنكح حتى تحقق الظهار في حقها بانتظام اسم النساء المذكور في آية الظهار  
لها آثارها في فصل بيان المحرمات في أول كتاب النكاح فإن تزوج امرأة  
بغير ما حرم الله تعالى منها ثم أجازت النكاح فالظهار باطل ومن قال إنسانا  
انتق على كظهراتي كان مظهرا منهن جميعا وعليه لكل واحدة كفارة ومن قال  
لأجنبية أنت على كظهراتي ثم تزوجها لم يكن مظهرا ذكرناه في باب لا يلاء

في باب لا يلاء **فصل في الكفارة** وكفارة الظهار عتق رقبة فإن  
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا  
وكل ذلك قبل المسبب ويجزئ في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر  
والأنثى والصغير والكبير ولو نفي عن الفداء الكافرة ولا تجزئ البها ولا  
المقطوعة اليدين والرجلين ويجوز العوراء ومقطوعة أحد اليدين و  
واحدى الرجلين خلاف خلاف إذا كانت مقطوعة من جانب واحد  
حيث لا يجوز ويجوز الأصم والقياس لا يجوز وهو رواية النوادر  
إلا أنا استحسانا يجوز لبقاء أصل النعمة فإنه إذا أصبح عليه سبع مائة  
بحال لا يسع أصلا بان ولا راسم وهو الآخر من الجحيم ولا يجوز مقطوع  
إبهامى يدين ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل والذي يحن ويغيب الجحيم  
ولا يجوز عتق المدبر وأتم الولد وكذا المكاتب الذي يرضى بعض المال من  
الحنيفة أنه يجزئ فإن عتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز خلا قال في  
ولو اشتريه بابه أو ابنه بنوى بالشر الكفارة جاز عندنا وقال في لا يجوز  
فإن اعتق نصف عبد مشترك وهو مؤسر ومن قيمته باقية لم يجز عندنا  
ويجوز عندنا بخلاف إذا كان المعتق مفسرا فإنه لا يجوز بالاتفاق وأن  
اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية عنها جاز فإن اعتق نصف  
من كفارة ثم جامع التي طاهر منها ثم اعتق باقية لم يجز عندنا حنيفة وعندها  
يجوز وإذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين متتابعين  
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق فإن جامع  
التي طاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا ونهارا ناسيا استأنف الصوم  
عنده حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يشأنف وأن افطر يوما منها  
بعذرا وبغيره شأنف وأن طاهر العبد لم يجز في الكفارة إلا الصوم  
وأن اعتق الولد أو طهر عنه لم يجز وإذا لم يستطع المظاهر الصيام أطعم  
سكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من زباد أو صاعا من تمر أو شعير أو قيمة  
ذلك وقوله أو قيمة ذلك مذمونا وقد ذكرناه في الزكاة فإن أعطى  
مئتا من بتر أو مئتين من تمر أو شعير سكين واحد جاز لحصول المقصود وإذا  
أحسن محمد وأن امرأته أن يطعم عنه من ظهاره ففعل أجره من غير تفرقة



بين ما اذا كان المطلب بوضوح وبغيره ذكر هذا القيد في باب نكاح العبد والملة  
فان غداهم وعشاءهم باز قليلا اكلوا او كثيرا وقال الشافعي لا يجزئ الا  
التكليف ولو كان فيمن شاع صبي فطيم لا يجزئ ولا بد من الادام في خبر  
الشعير وفي خبر لفظ لا يشترط الادام فان اعطى مسكيا واحدا ستين  
يوما اجراه فان اعطاه في يوم واحد يعني طعام ستين دفعة لم يجزئ الا  
عن يومه واما التكليف من مسكين واحد في يوم واحد بدفقات فقد قيل  
لا يجزئ وقد قيل يجزئ وان قرب اليه طعام منها في خلال الاطعام لم يشأنه  
واذا اطعم عظماء من ستين مسكيا كل مسكين صاعا لم يجزئ الا عن واحد  
منها عند ابن حنيفة وابنه يوسف كما اذا نوى اصل الكفارة فانه يقع عن احدها  
بالا تقاق وقال محمد بن حنيفة عنها وان اطعم ذلك عشرين اطعم واحدا عنها  
ومن وجبت عليه كفارة فاعق رقبتين لا ينور عن احدهما بعينه جاز  
عنها وكذلك اذا صام ربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا جاز وان اعطى  
عنها ربة واحدة او صام شهرين كانه ان يجعل ذلك عزاءها شاء وان اعق  
عن ظهرا وقيل لم يجز عن احد منهما وقال زفر لا يجزئ عن احدهما في الفصليين  
وقال الشافعي ان يجعله عن احدهما في الفصليين والظهار لا يعمل فيه الا كراه  
لعدم احمال الفسخ ذكرها في فصل وان اكره على ان ياكل البسته من كمال اللالك  
**باب اللعان** اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وصاح من اصل  
الشهادة والمرأة ممن يجدها قاذفا او نفى نسب له صا وطابته بموجب القذف  
فعليه اللعان فان امتنع منه جسه احكم حتى يلاعن او يكذب نفسه ولو لاعن وجب  
عليه اللعان ويبدأ بالزوج انكر هو المدعى فان امتنع جسه احكم حتى  
تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج عبدا او كافرا بان اسلمت امرأته فذنها  
قبل عرض الاسلام عليه ومحدودا في قذف فقد في امرأته فعليه الحد وان كان  
هو من اصل الشهادة وهي منة او كافرة او محدودة في قذف او كانت  
من لا يجدها قاذفا بان كانت صبيته او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان  
كما اذا صدقه فانه يسقط الحد ولو كانا محدودين في قذف فعليه الحد وصفة  
اللعان ان يبدأ القاصي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بان  
انك من الصادقين فيما ربيتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليك

انك من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد  
المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بانك من الكاذبين فيما رماي به من الزنا  
وتقول في الخامسة عني الله حنيفة انك بانه بلفظ الواجبة يقول فيما ربيتك به من الزنا  
وروي الحسن عن ابن حنيفة انه يات بلفظ الواجبة يقول فيما ربيتك به من الزنا  
الزنا واذا التفت لا تقع الفرقة حتى يفرق احكام بينهما وقال زفر تقع بلفظها  
وتكون الفرقة تطليقة بانه عند ابن حنيفة ومحمد وهو خاطب اذا كذب نفسه  
عندهما وقال ابو يوسف هو يخرج ثم مؤبد ولو كان القذف بولي نفى القاصي  
نسبه والحق بانه فاذا كذب الملاعن نفسه نسب اليه الى الملاعن ذكرها  
في اول كتاب الولاء وصورة اللعان في ذلك اي في نفى الولدان بما رماهما  
الرجل فيقول اشهد بانك انك من الصادقين فيما ربيتك به من نفى الولد وكذا  
في جانب المرأة واللعان لا يستلزم وجود الولد فانه يقع بدونه بان قذف  
كخوضه بالزنا لان اللعان يجب بالقذف والقذف لا يستلزم وجود الولد  
ذكرها في باب دعوى النسب ولو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان  
الامر من ثم بنفى القاصي نسب الولد ويلحق بانه وعن ابن يوسف ان القاصي  
يفرق ويقول قد الزمتك امة واخرجه من نسب الاب ولا يثبت نسب له  
الملاعنة من غير الملاعنة بناء على ان له ان يكذب نفسه ذكرها في باب دعوى  
النسب فان عاد الزوج والكذب نفسه حدة القاصي فحل له ان يزوجها او  
عندهما وكذلك ان قذف غيرهما فحده وكذا اذا زني فحقت واذا قذف امرأته  
وصح صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما وقذف لآخرس لا يتعلق به اللعان فلا  
لشافعي واذا قال الزوج بس عني فلا لعان وهذا قول ابن حنيفة وزفر  
وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب بنفى الحمل اذا جاء به باقل من ستة اشهر  
وان قال لها زنيته وهذا الحمل من الزنا تلاعنا ولم ينفع القاصي حمل قال  
الشافعي بنفيه واذا نفى الرجل لمرأته عقيب لولادة او في حالة التي تقبل  
التهنئة فيها وتباع آله لولادة صح نفيه ولاعن به وان نكاه بعد ذلك  
لاعن وثبت النسب وهذا عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع نفيه  
في مدة النفاس ولو كان غائبا ولم يعلم بالولادة ثم قرع نقيبته المدة التي  
ذكرناها على الاصلين قال صاحب العناية فيجعل كاتها ولدت لان فلا تنفرد



عند اية حقيقة في مقدار ما تقبل فيه الشهوة وعند ما في مقدار مدة النفقة لرجل  
القدوم انتهى واذا ولدت ولدين في بطن واحد فتفي الأول واعترف بالثاني  
ثبت نسبهما لانها توأمان خلقا من ماء واحد وعدة الزوج وان اعترف بالثاني  
ونفى الثاني ثبت نسبها ولا عن كمالها لانها عفيفة ثم قال هي زانية وفي ذلك  
التلاعن **باب العتین وغیرہ** واذا كان الرجل عتينا اقر  
الحاكم سنة فان وصل اليها والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك كراؤي  
عرو على ابن مسعود رضي الله عنهما اذا استنعى نساء العاصي من ايه ففرق بينهما  
ولا يبر من طلبها لان التفرق حقها وتلك الفرقة تطليقة بائنة وقال ان فسخ  
مفوض لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا ولها كمال مهرها ان كان فوطلا بها  
وقدوة العينين صحيحة وتجب العدة هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل بها ولو  
اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليها فان كان ثيبا فالقول قول من يمينه  
ثم ان حلف بطل حقها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر انظر اليها الله  
فان قلن هي بكر اجل سنة لظهور كذبه وان قلن هي ثيب يخلف الزوج  
فان حلفا حق لها وان نكل يؤجل سنة وان كان مجبوا ففرق بينهما في الحال  
ان طلبت واخصى يؤجل كما يؤجل العتین فاذا اجل العتین سنة وقال وقبائلا  
واكثر نظرت اليها النساء فان قلن هي بكر خبرت وان قلن هي ثيب حلف  
الزوج فان نكل خبرت وان حلف لا تخبر وان كانت ثيبا في الاصل فالقول  
قول من يمينه فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار ولو قال العتین  
لامرأة اختار ترك الفسخ بالف فاخارت سقط اختيارها ولا يثبت العتین  
ذكرها في امرها كما بالشفقة وفي التأجيل تعتبر السنة القمرية هو الصحيح وتجب  
بايام الحيض بشهر رمضان ولا يجتنب برصه ومرضها فوكه هو الصحيح  
وهو ظاهر الرواية وهي ثمانه واربعه وخمسون يوما وروى الحسن عن  
ابن حنيفة انه يعتبر السنة الشمسية وهي ثمانه وخمسة وستون يوما وجزء  
من ثمانية وعشرين جزءا من اليوم كرا في العتية واذا كان بالزوجه عتیب  
فلا خيار للزوج وقال الشافعي ترد بالمعيب الخمسة وهي الجذام والبرص  
والجذون والرق والقرن واذا كان بالزوج جنون او برص او جذام  
الاخيار لها عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد لها خيار والمرأة ملكة

عند المطالبة بالوطي كما يملك الزوج المطالبة بالنكاح ذكرها في باب الطلاق  
**باب العدة** واذا اطلق الزوج امرأته طلاقا بائنا او حيا  
او وقت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي فترة من تحيض فعدتها ثلثة اوقات  
والا وادى الحيض عندنا وعدة في الاطهار واللفظ حقيقة فيها اذ هو من  
الاخذ وكذا قال ابن السكيت ولا ينقطع جلد الا شراك وتحمّل على الحيض  
او طه ووجعه مذكور في الهداية على التفصيل وان كانت لا تحيض من صغر  
او كبر فعدتها ثلثة اشهر وكذا التي بلغت بالسن ولم تحيض وان كانت  
حائضا فعدتها ان تضع حملها ولو ولدت ولأيتها ذكرها في باب الحيض  
في الطلاق وكذا سقط استبان بعض طلبة كالمصنع مثلا تنقضي العدة  
ذكرها في فصل النفاس في الطهرات وان كانت امة فعدتها حيضتان  
وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وعدة الحرة في الوفاة اربعة  
اشهر وعشرة ايام في شهرين وخمسة ايام وان كانت حائضا فعدتها  
ان تضع حملها المرأة المتهمة طهرها لم يذكر صاحب الهداية عدتها لكن قال في  
اول كتاب الطلاق بطريق التنظير صار كالمتهمة طهرها من غير بيان عدتها وقد  
ذكر صاحب حد الشريعة وصاحب الدرر والغرر في باب الحيض عند ما قالوا  
واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره وقال صاحب الشريعة ولا حد لاكثره  
الا نسب العادة فان اكثر الطهر مقدرة في حقه واختلفوا في تقدير مدته واتفقوا  
انه مقدرة بستة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهرها محال على طهرها  
واقل مدة الحمل ستة اشهر فان تنقضت هذه بشئ وطول مدة وصورت  
مبتدأة رات عشرة دما وستة اشهر طهرها ثم استمر الدم تنقضي عدتها ثمانية  
عشرة شهرا الا نكحت ساعات لانها تحتاج الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام  
ثلثة اطهار لكل طهر ستة اشهر الا ساعة انتهى وقال صاحب العناية بعد ما  
ذكر في هذه المسئلة اقوالا كثيرة قبل والفنوى على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر  
على المفتي والتأيد والذكر في الحكم حسبا ما ذكر في العناية ان طهرها شهران  
وهو رواية ابن سماعه عن محمد لان العادة مأخوذة من المعاودة والحيض  
والطهر مما يتكرر في الشهر من عادة اذا الغالب ان النساء يحضن في كل شهر  
مرة فاذا طهرت شهرين فقد طهرت في ايام عادتها والعادة تنقل من شهرين



ذلك الطهر عادة لها فوجب التقدير به انتهى ثم اعذر صاحب العنايه  
ايراد صاحب الهداية هذه المسئلة وقال ولما كان في الاقوال فيه كثرة  
المصنفها وقال ويعرف ذلك في كتاب الحيض انتهى واذا ورثت المطلقة في  
المرض فعدتها بعد الاجل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
ثلاث حيض ومعتاد اذا كان الطلاق بانثاء او ثلثا اما اذا كان رجعيا فعليها  
عدة الوفاة بالاجماع ولو قل على ردة حتى ورثت امرأته فعدتها على هذا  
الاختلاف وقيل عدتها بالحيض بالاجماع قال اعقبت الامة في عدتها من طلاق  
رجعي انقضت عدتها الى عدة الحواشي وان اعقبت وهي مبتوتة او متوتة فيها  
زوجه لم تنقض عدتها وان كانت ايسة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم  
انقضت ما عني من عدتها وعليها ان تنقض عدة بالحيض ومعتاد اذا رأت  
على العادة لانه عودها يبطل الا يأس هو الصحيح وهذا احتراز عن قول محمد بن  
معاقل الرازي سقانه يقول هذا اذا لم يحكم بالياس فاما اذا انقطع عنها الدم زمانا  
حتى بالياسها وكانت بنتا سبع سنه وكذا ذلك فأتت الدم بعد ذلك لم  
يكن حيضا كذا في النهاية ولو حاضت حيضتين ثم ايست فعدت بالشهر ولو حاضت  
كثرا فاسدا وكوطوءه بمشبهه عدتها بحيض في الفرة والموت واذا مات  
مولى لم يولد عنها او عتقها فعدتها ثلث حيض وقال الثاقبي حيضة واحدة  
وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر كما في النكاح واذا مات الصغير عمر  
امراته وبها جل عدتها ان تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
عدتها اربعة اشهر وعشر وهو قول الثاقبي كما اذا حدثت بحمل بعد الموت  
فان العدة في اربعة اشهر وعشر بالاتفاق ولا يثبت نسب الولد وتوجب الحاشي  
بعده واذا طلق الرجل امرأته في حاله الحيض لم تقعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق  
واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدة اخرى وتداخلت العدتان ويكون  
ما رآه من حيض محتسبا منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية  
فعليها تمام العدة الثانية وهذا عند ابي حنيفة وقال الثاقبي لا تندخلان والعدة  
عن وفاة اذا وطئت بشبهة فعدت بالشهر وتحتسب تراه من حيض فاعتقته قاله  
للنداخل بقدر الامكان منكونه الغير اذا وطئت بشبهة تجب عليها العدة ولا يطل  
انما احلها ولكن للزوج ان لا يطأها حتى تنقض عدتها ذكرنا في باب نكاح اهل الشرك

اهل الشرك وجماد العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة  
فان لم تقبل بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها  
ومستأنفا يقتضون في الطلاق ان ابتداءها من وقت الاقرار بقية الهمة الموصلة  
والعدة في النكاح القاسد عقيب التفريق وعزم الواطئ على ترك وطئها وقال  
زهري من اخر الوطئات واذا قاتل المعتدة انقضت عدته وكذا زوجها  
كان القول قولها مع البين واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بانثاء ثم تزوجها في  
عدتها وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وهذا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى  
وقال زفر لعدة عليها اصلا واذا استتري منكونة التي ولدت منه لم يعتقها  
يجب عليها ثلث حيض حيضا من النكاح وتجنب فيها ما تجتنب المنكونة من  
الخروج والبروز والتزين وحيضة من العتق ولا تجنب فيها واذا طلق  
الرجعي الزنية فلا عدة عليها وكذا اذا خرجت حرة اية اينا مسلمة فان تزوجت  
جاز الا ان تكون حائلا وهذا كله قول ابي حنيفة وقال لا عليها وعلى الزنية  
العدة ومن لم يبع حنيفة انما اذا كانت حائلا يجوز نكاحها ولا يطؤها كالحائلا  
من الزنا والا فاولى عدم جواز نكاح المهاجرة كالحامل صح واذا وطئت  
الفرقة والمرأة حرة فلا عدة عليها وكذا لعدة على المسبية وهذا  
مذكورة في الهداية في باب نكاح اهل الشرك ونحن كتبنا هذا في الوصية  
**فصل** وعلى المبتوتة والمتوتة في عدتها زوجها اذا كانت بالعدة  
مسلمة احواد وقال الثاقبي لا احواد على المبتوتة واحواد ويقال الا احواد  
وقها لقنان ان ترك الطيب والزينة والكحل والدهن المطيب وغير  
المطيب لآمين عذروا في اجماع الصغير الآمن وجع وتواعدت العذر  
خافت وجها فان كان ذلك مراهرا يباح لها وكذا ليس لغيرها اذا  
احتاجت اليه لعذر لا بأس به بان تؤذيها العقل والحكمة او غيرها كالحشونة  
الثوب ولا تختصب الحناء ولا تيسق بمصبوغا بعضه ولا زعفران ولا هلب  
على كافة ولا على صغيرة ولا على الامة الا احواد وليس في عدة ام الولد  
ولا في عدة النكاح القاسد احواد ولا ينبغي ان تحطب المعتدة ولا بأس من التمسك  
في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة المخرج من بيتها ليلا ولا نهارا



والمتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وقال  
زفر اذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة ستة اشهر لا يثبت النسب  
واذا اعترف المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بالولد لا قبل من ستة اشهر  
يثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت وهذا اللفظ باطلا  
بما دل كل معتدة بقى كانت معتدة من طلاق جريح وبائن بالاشهر والحيض  
كراه في الحناية وفيه تفصيل فليرجع اليه واذا ولدت المعتدة ولد لم يثبت  
نسبه عندها حنفية الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان  
الا ان يكون هناك قبل طهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب  
من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في جميع بشهادة امرأة واحدة  
فان كانت معتدة عن وفاة وصديقها الورثة في الولادة ولم يشهد  
على الولادة احد فهو ابنه في قولهم جميعا وهذا في حق الارث ظاهر وانما  
في حق النسب لم يثبت في حق غيره قالوا اذا كانوا من اصل الشهادة يثبت  
لقيام الحجر وكذا قبل بشرط لفظ الشهادة وقيل لا بشرط واذا تزوج  
الرجل امرأة فجاءت بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت  
نسبه وان جاءت به ستة اشهر فضا عدت يثبت نسبه منه اعترف بالزوج  
او سكنت فان حجج الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة  
حتى لو نكاه الزوج بلا عن فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت  
منذ اربعة اشهر فقالت هي منذ ستة اشهر فالقول لها ولم يذكر الاختلاف  
فهو على الاختلاف اي على الاختلاف المذكور في الاشياء الستة لانه اختلف  
في النسب وفي النكاح كراه في الحناية وان قال للمرأة اذا ولدت فانت  
طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عندها حنفية وقال لا تطلق  
وان كان الزوج قد اقرب بالحيض طلعت من غير شهادة عندها حنفية و  
عدتها بشرط شهادة العادلة واكثر مدة الحمل ستان واقله ستة اشهر  
والثاني يقدّر الاكثر بربع سنين ومن تزوج امه فطلقها ثم اشترى  
فان جاءت بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم اشترى امه فطلقها ثم اشترى  
الا لم يلزمه وهذا اذا كان الطلاق واحدا بينا او خلعاً او رجوعاً  
اما اذا كان ثنتين يثبت النسب لسنين من وقت الطلاق ومن قال

والمتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين ولا يثبت في غير منزلها والاختلاف على  
ثقة عدتها قبل ان يخرجها قال وقيل لا يخرج كاختلافه على ان لا يثبت لها لا يجوز لها  
الخروج ولا تمنع الالة من الخروج وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل ان يضاف  
اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت والبيت المضاف اليها هو الذي سكنه  
حتى لو زادت اهلها كان عليها ان تعود الى منزلها فتعتد فيه وان كان فيها  
من دار الميت لكثيرا واخرجها الورثة من نحبهم انتقلت كما اذا خافت على  
منازلها او خافت سقوط المنزل او كانت فيها باجراً ولا تجدها مؤدياً ثم ان  
وقعت الفرقة بطلاق بائن او ثلث للبدن من سرة بينهما ثم لا بأس بالسكون  
خلف السرة الا ان يكون فاسقاً يخاف عليها فيخرج ولا يخرج عما انتقلت اليه  
والاولى ان يخرج هو ويتركها وان جعل بينهما امرأة ثقة فقد على الحليولة  
فحسن وان ضاق عليها المنزل فليخرج والاولى خروجها واذا خرجت المرأة  
مع زوجها الى مكة فطلقها ثلثا او مات عنها فان كان بينهما وبين مصرها  
اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان ثلثة ايام ان شئت حيث  
وان شئت صحت كان معها ولي او لم يكن الا ان يكون طلقها او مات  
عنها في مصر فانها لا يخرج حتى تعتد ثم يخرج ان كان لها محرم وهذا عند حنفية  
وقال ابو يوسف ومحمد ان كان لها محرم لا بأس بان يخرج قبل ان تعتد  
**باب ثبوت النسب** ومن قال ان تزوجت فلانة فخطي فلان  
فزوجها فولدت ولد الستة اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه المهر  
ويثبت نسبه له للطلقة الرجعية اذا جاءت به سنتين او اكثر لم تقربا نقضاً  
العدة وان جاءت به لا قبل من سنتين بابت من زوجها ويثبت نسبه ولا يبر  
مراجعا وان جاءت به لا قبل من سنتين كانت رجعية والمبتوتة يثبت نسب  
ولدها منه اذا جاءت به لا قبل من سنتين وان جاءت به لتمام سنتين  
من وقت الفرقة لم يثبت الا ان يدعيه فان كانت المبتوتة صغيرة تجامع لها  
فجاءت بولد لستة اشهر لم يلزم حتى ياتي به لا قبل من ستة اشهر عندها حنفية  
ومحمد وقال ابو يوسف يثبت النسب لسنين وان كانت الصغيرة مطلقة  
الا رجوعاً فذلك الجواب عندها وعند يثبت لستة اشهر وعشرين شهراً  
وان كانت الصغيرة ادعت الحمل في العدة فالجواب فيها وفي الكبيرة سواء



لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشردت على الولادة امرأة  
فهي ام ولد لان الحاجة الي تعيين الولد وثبت ذلك بشهادة اربعة  
العائلة بالاجماع والآراء لا يثبت بشهادة العائلة ابتداء للزينة  
بها النسب وفي ضمنه ثبت لارث ذكر ما في اول كتاب الصوم ومن قال  
لغلام صوابي ثم مات فماتت ام الغلام وقالت انا امه فله الميراث  
فهو ابنه يرثانه وفي النوادر جعل اي محمد هذا جواب الاستحسان والقياس  
ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح  
الفاسد وبالوطى عن شبهة وبذلك اليمين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح  
وجه الاستحسان ان المسئلة فيها اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها ام  
الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك عادة ووضعاً وتولم يعلم انها  
حرة فعالت الورثة ان ام الولد فلا ميراث لها وتصح اقرارها بحرية  
من هو فيه منه وكذا بامية الولد ذكر ما في باب من يتر على العاشرة  
من الزكوة **باب الولد من احدى الوالدين** واذا وقعت الفرقة  
بين الزوجين فالام احق بالولد ولا تجبر الام عليه اي على اخذ الولد اذا  
ابتدأ ولم تطلب في العنابة ثم قال لا ان لا يكون للولد ذورحم محرم  
سوى الام فتجبر على حضانه لئلا يفوت حق الولد اذا الاجنبية لاشفقة لها  
عليه انتهى فان لم يكن له ام فام الام اولى وان بعدت فان لم تكن  
قام الاب اولى من الاخوات فان لم تكن له جدة فالاخوات اولى من  
العمت والخالات وفي رواية الخالة اولى من الاخوات لاب وتقدم الام  
لاب واما ثم الاخ من الام ثم من الاب ثم الخالات اولى من العمت  
وتيزن كما نزلنا الاخوات معاه ربح ذات قرابته ثم قرابة الام  
ثم العمت ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها  
الا بجهة اذا كانت زوجها بجهة وكذلك كل زوج هو ذورحم محرم  
منه وسقط حقها بالتزويج يعود اذا ارتفعت الزوجية فان لم يكن  
للصبي امرأة من احله فاختصم فيه الرجال فاو لا هم ارفعهم تعصياً غير ان  
الصغيرة لا ترفع الى عصية غير محرم كولي العاقدة وابن العم تحرراً عن  
الفقعة والام واجدة احق بالغلام في باكل وحده ويشرب وحده و

يستغنى وحده وفي اجماع الصغير حتى يستغنى قباكل وحده ويشرب  
وحده وليس وحده والمعنى واحد واختلاف قدر الاستغناء سبع  
سنين اعتباراً للغالب كما اي لام واجدة احق بالجارية حتى تحيض وتز  
محدثاتها ترفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة ومن سوى الام واجدة  
احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة في اجماع الصغير حتى تستغنى الام واجدة  
تقدرا ان على استحقاقها شرعاً وهذا لا يجوز ان تواجها لها لحرمة ومن  
سواها لا يقدرا ان على استحقاقها شرعاً وهذا لا تواجها لحرمة والام  
اذا اعتقها مولاه وام الولد اذا اعتقت كالمرة في حق الولد وليس  
لها قبل العتق حق في الولد والذمية احق بولدها المسلم بالمعقل  
الاويان او يخاف ان يالف الكفر ولا خيار للغلام واجارية وقال ان في  
لها اختيار **فصل** واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها  
من المصيرين لها ذلك لان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها  
فيه وان امارت تخرج الى مصر غير وطنها وقد كان التزويج فيه شار  
في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر  
في اجماع الصغير ان لها ذلك والاول اصح واحاصل انه لا بد من الامر من  
جميعا الوطن ووجود النكاح وهذا كله اذا كان بين المصيرين تفاوت  
اما اذا اتفقا بما حيث يمكن للوالدان بطالع ولده ويبيت في بيته فلا باس  
وكذا الجواب في القرابين ولو انتقلت من قرية المير الى المير لا باس نظر  
للصغير حيث يتخلق باخلاق اهل المير ولا ضرر فيه بالاب وفي عكس ضرر  
بالصغير لتخلق باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك **باب النفقة**  
النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا املت  
نفسها الى منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكاتها ويعبر في ذلك حالها جميعاً  
قال رضي الله عنه وهذا اختيار اخصاف وعليه الفتوى وتفسيرها انها  
ان كانا مؤسرين تجب نفقة اليار وان كانا معسرين فنفقة الاسر  
وان كانت معسرة والزوج مؤسراً فنفقة الزوج ونفقة الميسرات  
وفوق نفقة المعسرات وقال الكوفي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي  
وعن نقول بموجب النص يعني قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته



انه يجاب بقدر وسعها وابتاعه دين في ذمته اي بالقضاء والتسليم  
كذلك في الكفاية والمراد بالمعروف في النقص الوسيط لا ما قدره فان  
انه على المورس مدان وعلى المعسر مد وعلى المعسر مد ونصف وان  
استغنى من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان نشرت فلا نفقة  
لها حتى تعود الى منزلها بخلها فانها اذا استغنى من التمكن في بيت الزوج حيث  
لا تجب النفقة والزوج يقدر على الوطى كرها وان كانت صغيرة لا تنفع  
بها فلا نفقة لها وقالت في النفقة وان كان الزوج صغيرا لا يقدر  
على الوطى وهي كبيرة فلها النفقة من ماله قصار كالجوب والعين والركبت  
المرة في دين فلا نفقة لها سواد كان لجس بما طلبتها او غيرها وكذا  
اذا غصبها رجل كرها فذهب بها وعن ابي يوسف ان لها النفقة والنفقة  
على الاول وكذا اذا جئت مع محرم وعن ابي يوسف ان لها النفقة ولكن  
تجب عليه نفقة المحرم دون السفر وتوسا فمعه الزوج تجب النفقة  
بالاتفاق وتجب نفقة المحرم دون السفر ولا تجب الكراه وان مرضت  
منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان لا نفقة لها اذا كان مرضا  
يمنع من الجماع وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب  
النفقة ولو مرضت ثم سلمت نفسها لا تجب قالوا هذا حسن الى التفصيل  
المروي عن ابي يوسف كذا قيل في لفظ الكتاب القدر في شير اليه هو  
فان مرضت في منزل الزوج فانه يشير الى انها سلمت نفسها الى منزل  
الزوج ثم مرضت فيه كذا في العناية ولا يجزى الزوج وادخل هو  
في المأذ كرها في باب صدقة الفطر وفي كتاب المضاربة وتقرض على  
الزوج النفقة اذا كان موسرا ونفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة  
ولقد ذكر في بعض النسخ وتقرض على الزوج اذا كان موسرا نفقة خادمها  
ولا تقرض اكثر من خادم واحد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
تقرض لما دبره قالوا ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما  
يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو ادنى الكفاية وقوله في الكتاب اذا كان  
موسرا اشارة الى انه لا يجب النفقة عند عساره وهو رواية حسن  
ابن ابي حنيفة وهو لا يصح خلافا لما قاله محمد ومن عسر نفقة امرأته لم يفرق

لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه وقال في يفرق وقائه  
الامر بالاستدانة مع الغرض ان يمكنها احالة الغرض على الزوج قالوا  
كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج واذا  
قضى القاضي لها بنفقة الاعسار ثم اليسر فخاصة تم لها نفقة المورس  
وافلح منته مدة لم يفرق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان  
يكون القاضي قد ضمن لها النفقة او صالح الزوج على مقدار فيها فيفرض  
لها بنفقة ما مضى وان مات الزوج بعد ما قضى عليه النفقة ومنعت  
شهور سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة وقالت في بصير  
دينا قبل القضاء ولا تسقط بالموت وان اسلفها نفقة السنة  
ثم مات لم يسترجع منها شيء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
يجب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج وهو قول الثالث في وعلى هذا  
الكسوة وعن محمد انها اذا قضت نفقة الشهر او ما دونه كان الرجوع  
منها شيء وانما اذا هلكت النفقة من غير استهلاك لا يسترد منها شيء بالاجماع  
واذا تزوج العبد احرة فتقهرها دين عليه يباع فيها ومقتناه اذا تزوج  
باذن مولاه وله ان يفسد ولو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل في  
الصحيح وفي العناية قوله في الصحيح احراز عن قول الكوفي انها تكون في قيمة  
التي ولو تزوج احرة فبواها مولاهما معه منزلا فعليه النفقة وان  
لم يوتها فلا نفقة لها والبتوة ان يخل بينها وبينه في منزله ولا يخلها  
ولو استخبرها بعد البتوة سقطت النفقة والبتوة غير لازمة على امر في  
النكاح ولو حذمته بجارية اجابا من غير ان يستخرها لا تسقط النفقة  
والقدبرة وام الولد في هذا كالكلام **فصل**  
وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله لان خيار  
ذلك وان كان له ولد من غير هذا ليس ان يسكن معها ولو استكنها في  
من الدار مفردة وله غلق كفاها وله ان يمنع والديها وولدها من غيره  
واهلها من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في اى وقت  
اختاروا وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام انما يمنعهم من القرار وقيل  
لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة



وفي حق غيرها التقدير بسنة وهو الصحيح وهذا امر ازمن قول محمد بن مقاتل  
فانه يقول لا يمنع الحارم من الزيادة في كل شهر كذا في العناية واذا غاب  
الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك  
المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وكذا اذا علم القاضي  
ذلك ولم يعترف المودع بالمال فاذا اقربها فقد اقر ان حقها لاخذها  
لا للمعان تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه ولو انكر احد الامرين لا تبطل  
بينة المرأة فيه وكذا اذا كان المال في يد مضاربة وكذا اجواب في الدين  
وتأمنها كفيلا بها اي النفقة ويحكم بانتهاء اعطائها النفقة نظر للغائب  
وهذا كله اذا كان المال من جنسها وراحم او ذميا او طعاما او كسوة اما  
اذا كان من خلاف جنسه لا يفرض النفقة فيه لاحتياجه الى البيع ولا يباع  
مال الغائب بالاتفاق ولا يقضى نفقة في مال الغائب لالهولاء ولو لم يعلم  
القاضي بذلك لم يكن المودع مقرا به فاقامت البينة على الزوجة او لم تكن  
مالا فاقامت البينة ليقرض القاضي نفقة على الغائب وتأمرها بالاستئانة  
لا يقضى القاضي بذلك كونه قضاء على الغائب وقال زفر يقضى لان فيه  
نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وصدقها فقد اخذت حقها  
وان حجج مختلفان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان  
عجزت يضمن الكفيل والمرأة وعمل القضاة اليوم على هذا انه يقضى النفقة  
على الغائب طاعة الناس وصحواى القضاء على الغائب مجتهد فيه وفي هذه  
المسئلة اقوي لم يروى عنها فلم نذكرها **فصل** واذا غاب  
الرجل امرأته فلها النفقة ولو سكنى في عدتها رجعتا كان او بائنا وقال  
الشافعي لا نفقة للبنت الا اذا كانت حائلا وانما هو السكنى فالاجماع  
ولا نفقة للمنفقة عنها زوجها وكل فرق جاءت من قبل المرأة بمعصية مثل  
الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لها وفي العناية وغيرها انما لم يرض  
للسكنى لانها واجبة باق فرق كانت لان القرار في البيت مستحق عليها  
فلا يسقط بمعصيتها وفي العناية في هذا المثل تفصيل جليل وبسط طويل فليج  
اليها واذا كانت الفرقة من قبلها بغير معصية كالحرق وغيابها بلوغ ونحوه  
بعد الكفاة فلها النفقة وكذا اذا جئت نفسها لاستيفاء المهر وان طلقها

لطلقها ثلثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها بناء على ان المرتدة  
تجب حتى تنوب ولا نفقة للمجنوسة وان مكنت ابن زوجها من نفسها فلها  
النفقة معناه مكنت بعد الطلاق **فصل** ونفقة الاولاد  
الصغار على الاب لا يشترط فيها احد كما لا يشترط في نفقة الزوجة وان كان  
الصغير رضيعا طيس على الام ان رضعه وذلك اذا كان توجد من رضعه  
هذه ما اما اذا كان لا توجد من رضعه تجز على الارضاع وتستاجر الاب  
من رضعه عندها وقوله عندها معناه اذا ارادت ذلك وليس لاب  
ان يأخذ منها وان استأجرها وصحى زوجته او معتدة لرضع ولها  
لم يحرر وهذا في العدة عن طلاق رجعي رواية واحدة وكذا في البتة  
في رواية وفي رواية اخرى جاز استئجارها ولو استأجرها وصحى زوجته  
او معتدة لارضاع ابن لم يرضعها جاز وان انقضت عدتها فاستأجرها  
على ارضاع ولها ما جاز فان قال الاب استأجرها وجاز بغيرها فثبت  
الام بمثل اجرة الاجنية او رعت غير اجر كانت حتى حق به وان التمت براءة  
لم يحرر الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما يجب  
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه وفي جميع ذلك ذكرنا انما  
يجب النفقة على الاب والمكبر للصغير مال اما اذا كان فالاصل ان نفقة  
الانسان في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا **فصل**  
وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداد وجدة اذا كانوا فقرا وان كان  
في دينه معناه اذا كانوا من اهل الزمة اما اذا كانوا من اهل المحرم فلا نفقة  
لهم وان كانوا ستانيين ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة  
والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على المرأة  
نفقة اخيه المسلم وكذا العكس لا يشترط الولد في نفقة ابويه احد وصحى على  
الزكور والانات بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح وهذا امر ازمن  
رواية الحسن عن ابيه حنيفة ان النفقة بين الزكور والانتى اطلاقا على الذكر  
مثل حظ الانثيين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة ذوي الارحام كما  
في العناية وغيره والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت  
امراة بالغة فقيرة او ذكر فقيرا زمتا او على ما يجب لك على مقدار الميراث



ويجوز عليه حتى تكون نفقة الصغير على الامة واجرة اثلاثا ونفقة الاخ المعسر على  
الاخوات المستقرقات الميسرات اثلاثا على قدر الميراث غير ان المعسر اهلية  
الارث لا احراره فان المعسر اذا كان له مال وابن عم يكون نفقة على مال  
وميراثه يخرن ابن عمه وتجب نفقة الابنة البالغة والابن الا من على ابويه  
اثلاثا على الاب الثمان قال رضي الله عنه هذا الذي ذكره رواية يونس بن  
وحسن وفي طاهر الرواية كل النفقة على الاب وصار كالولد الصغير  
ولا تجب نفقتهم اي نفقة الحارم مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير ثم يسأل  
مقتد بالنصاب فيما روى عن ابي يوسف وعن محمد بن قيس بن الفضل عن النفقة  
منه وعياله ثم اراد بما يفضل على ذلك من كسبه الدائم كل يوم والفقير  
على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان نابين القاتل مال  
فقضى فيه نفقة ابويه واذا باع ابوه متاعه في نفقة جاز عند ابي حنيفة وهذا  
استحسان وان باع العقار لم يجز وفي قولهما لا يجوز ذلك كله وهو قبيح  
ولا يملك بيع في دين له سوى النفقة وكذا لا يملك لأم في النفقة ولا ولاية  
لغير الاب من الاقارب أصلا في التصرف في حالة الصغير ولا في حالة الكبر  
ولو باع الاب عقارا صغيرا منقوله جاز لكمال ولاية ثم لم ير ان يأخذ منه نفقة  
لانه من جنس محقه واذا كان لابن القاتل في يد ابويه فالتقاع من نفقة  
وان كان له مال في يده حتى فالتقاع عليها بغیر ذن العاصي ممن واذا ضمن  
لأب رج على العاقب واذا قضى العاصي للولد والوالد يزوج وذوي الارحام  
بالنفقة فصنت مدة سقطت بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها العاصي  
الا ان ياذن العاصي في الاستدانة عليه وهذا استثناء من قوله فصنت  
مدة سقطت كذا في العناية **فصل** وعلى المولى ان  
ينفق على امته وعبده وان امتنع وكان لها كسب اكتسبها وانفق وان  
لم يكن لها كسب بان كان العبد زنا او جارية لا تؤجر مثلها اجير المولى على  
وفي سائر الجومات لا يجبر على نفقة الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى  
وعن ابي يوسف انه يجبر ولا يصح ما قلنا ونفقة العبد الموصى بخدمة على المولى  
بما ذكرها في كتاب الوقف ومن باع عبدا واحدا بالمال ونفقة في مدة  
انجاءه على من له الملك وقت الوجوب ذكرها في صدقة الفطر ومعه

نفقة للنفقة الذي لا مال له ولا قرابة له في بيت المال وذكرها في كتاب  
النفقة ونفقة المملوك المشترك على قدر الانصاء وذكرها في كتاب القسمة  
**كتاب العتاق** الاعاق يصر من ذوب له قال  
عليه السلام انما مسلم اعنق مؤمنا اعنق الله بكل عضو منه عضوا من النار  
ولقد استحبوا ان يعنق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء  
بالاعضاء والعتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه وهو حق الله تعالى  
لخدمته من تقبل الشهادة عليه من غير دعوى وعقد حق العبد حتى لا يقبل  
البيعة عليه من غير دعوى ذكرها في باب العتق في المرض ولو قال البالغ  
بعنتقت واتا صحتي فالقول قوله ولو قال المغيث اعنتقت واتا محنون  
وجنونه كان ظاهرا فكذلك وكذا لو قال صحتي كل مملوك ملكه فهو حر  
اذا اعلنت لا يصح ولا بد ان يكون العبد في ملكه متى لو اعنق عبدا غيره لا ينفذ  
ولو اعنق الراهن عبد الراهن نفذ عتقه وفيه تفصيل في كتاب الرهن وفيه خبر  
اقوال الشافعي لا ينفذ اذا كان المعتق معسرا بخلاف اذا كان موسرا حيث  
ينفذ على بعض اقواله ولو اعنق عبدا مستاجرا ينفذ وكذا اذا اعنق العبد  
المشترى قبل القبض ينفذ ولا يبيع العبد للبايع سواء كان المشتري المعتق  
موسرا او معسرا الا رواية عن ابي يوسف فانه قال اذا كان المشتري  
معسرا يبيع العبد للبايع ويجعله كالرهن وكذا اذا اعنق العبد الابن والمغضوب  
ينفذ واعنق الوارث العبد الموصى برقبة لا يقبل يؤخر الى اداء السعاية  
عند ابي حنيفة وفي العناية وعند الشافعي لا ينفذ حتى الموصى له ثم قال و  
وصورة المسئلة من بعض اوصى برقبة عبده لشخص لا مال له غيره ثم مات  
واعنق الوارث العبد لا يقبل يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة  
اما في غيرها فلا اشكال لانه يعنق في الحال انتهى وهذه من قوله ولو  
اعتق الراهن مذكورة في كتاب الرهن في باب تصرف الراهن ولو  
اشترى عبدا ثم اقر المشتري على البايع انه اعنق المبيع قبل البيع يقلب اقرار  
المقر عليه ويجعل كانه اعنق ذكرها في باب عتق البعض من كذا باعياق  
واذا قال لعهده امانة انت حر او معتق او عتق او حر او حر او حر  
او اعنتقت فقد عتق نوى العتق او لم ينو وهذه الالفاظ وان



كانت ممنوعة للاخبار فقد جعلت انشاء في التعريفات الشرعية للمابة  
كما في الطلاق والبيع وغيرها ولو قال عنت به الاخبار بالاطلة وان  
حر من العمل صدق وبيان لا قضاء ولو قال له يا حر يا عتيق ليعتق لا اذا  
سماه حر اثم ناداه يا حر ولو ناداه بالفارسية يا آزاد وقد لقبة  
بالحر قالوا يعتق وكذا عكس وكذلك لو قال راسك حر او وجهك  
او رقبتك وبذلك او قال لامة فربك حر وان اضاف في بيع وشي  
يعتق في ذلك اجزء وسبائك اختلاف فيه انشاء الله تعالى وان اضاف في  
جزء معين لا يعتبر عن الجملة كاليد والرجل لا يقع عندنا خلافا لثاني  
ولو قال لا ملك عليك ونوى به حرية عتق وان لم ينو لم يعتق  
وكذا جميع كتابات العتق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي ولا سبيل  
عليك ولا مرق لي عليك وقد خلعت سبيك وكذا قوله لامة وطلقت  
هو المروي عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقك ولو قال لاسلامك  
عليك ونوى العتق لم يعتق ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك ومنه  
المسئلة اذا كان يولد مثله فانه لا يولد مثله لثبته ذكره بعد هذا  
ثم ان لم يكن للعبد نسب معروف ثبت نسبه منه واذا ثبت عتق وان  
كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه ويعتق ولو قال هذا مولاي وامولاي  
عتق وكذا اذا قال لامة هذه مولاي ولو قال عنت به المولى في البر  
او الكذب يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يعتق في القضاء وقال  
زفر لا يعتق في ان في اعني قوله يا مولاي ولو قال يا سيدي يا ملكي لا يعتق  
بالاعتاق ولو قال ابني او يا اخي لم يعتق ويرى عن ابي حنيفة شاذ  
انه يعتق فيهما والاعتماد على الظاهر ولو قال يا ابن من غير اضافة لا يعتق  
وكذا لو قال يا بني او يا بنته ولو قال بلغلام لا يولد مثله لثبته  
عند ابي حنيفة وقال لا يعتق وهو قول الثالث في قول هذا ابي او  
اخي ومثله لا يولد مثلهما فهو على اختلاف ولو قال لصبي صغير هذا جدك  
قبل هو على اختلاف وقيل لا يعتق بالاجماع ولو قال هذا اخي لا يعتق  
في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يعتق ولو قال لعبد هذا ابني فقد قيل  
على اختلاف وقيل هو لا يعتق بالاجماع وان قال لامة انت طالع او بائع

مما ذكر

او بائع او مخبر ونوى به العتق لم يعتق وقال الثالث في عتق اذا نوى  
وكذا على هذا الخلاف بائع لغيره الصريح والخاتمة على ما لم يشأ به  
واذا قال لعبد انت مثل حر لا يعتق ولو قال انت الا حر عتق ولو  
قال راسك راس حر بالاضافة لا يعتق ولو قال راسك راس حر بالتوصيف  
عتق ولو قال لعبد انت حر كيف شئت عتق عند ابي حنيفة ولا يشئ  
له ولا يقع عندهما ما لم يشأ وحاصل الاختلاف راجع الى ان اصل الطلاق  
لا يتعلق بشئها ام لا عنده لا يتعلق وعندهما يتعلق بها اصل الطلاق  
باوصافه ذكره في كتاب الطلاق في فصل في المشيئة **فصل**  
ومن ملك دارهم محرم منه عتق عليه والمروء القرابة المؤبدة بالحرية  
ولا اذا او غيره لا يتطام عموم قوله عليه السلام من ملك دارهم محرم فهو حر كلها  
وكان في بخلافه غير الولاد ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا  
او في دار السلام وهذا بخلاف اذا ملك بنت عمه وهي اخذت من الرضاع حيث  
لا يلقى وان كان دارهم محرم والعتق يهل احلا لهذا العتق وكذا المجنون حتى  
عتق القريب عليهما عند الملك ومن اشترى رقبة دارهم محرم له على ان له الخيار  
ثلاثة ايام فادونها يعتق عليه هذه خلافا لما ذكر في باب خيار الشرط وادون  
اشترت امرأة ابن زوجها فانت وزكرك زوجا وانما عتق بضم الزاء  
ولا يضمن لغيره ما استأجره لم يمنع منه ذكره في اوائل كتاب المضاربة ومن  
اعتق عبدا لوجه الله تعالى او ليطمان او ليعتق عتق وعتق الكره والكره ان  
واقع وان اضاف العتق الى ملكه او شرط متجه كما في الطلاق اما الاضافة  
الى الملك ففيه خلاف الثالث في واذا باع عبدا على ان له خيار ثلثة ايام  
فادونها فاعتق بالبيع في مدة الخيار نفذ عتقه ولو كان في غير المشتري  
ذكر في باب خيار الشرط واذا خرج عبد بحرية اليه اسلم عتق ولو اقر  
بحرية عبد غيره ثم اشتراه عتق ذكره في باب المضاربة وان اعقب طلاقا  
عتق مملوكا ايضا بطلاقها ولو اعقب مملوكا على ان صح ولا يجب المال وانما  
يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جازت به لا قبل منسنة اشهر منه  
وذكر لامة من مولاهم حر وكرها من زوجها مملوك كسيدا ما وذكر  
المعروف حر بالعتمة وذكر نحوه حر على كل حال واذا ملكت امرأة زوجها



وقد ولدت منه ليعتق الزوج أو من ملكة بموتها وأذا ملك الزاني  
ابنه يعتق عليه ولو اشتري أخاه من الزنا لا يعتق عليه ذلك ما لم يملك  
في باب الاستيلاء وقال في الغاية أي أخاه لآب وأما الأخ لأم فإنه يعتق  
عليه إذا ملكه وأن كان من الزنا لأن النسبة بينهما ثابتة انتهى  
**باب العبد الذي يعتق بعضه** وإذا اعتق المولى بعض عبده  
عتق ذلك العبد ربيعي في بقية قيمته لولاه عذابه حنيفة وقال لا يعتق كله  
وأصله أن الاعتاق مجزئ عذبه فيقتصر على اعتق وعدها لا يخرج من  
قوله الشافعي فإضافة إلى البعض كإضافة الكل فلهذا يعتق كله وأما  
معتق البعض لا يرد إلى الرق وإذا كان العبد من شركير فاعتق أحدهما نصيبه  
عتق وأن كان موسر فشركير بالحيث أن شاء اعتق وأن شاء من شركير  
قيمة نصيبه وأن شاء استسعى العبد فإن من رجعت المعتق على العبد والولاء للمعتق  
وأن اعتق أو استسعى فالولاء بينهما وأن لم يعتق معسر أو الشريك بالحيث أن شاء  
اعتق وأن شاء استسعى العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عذابه حنيفة  
وقال ليس إلا الضمان مع ليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق  
على العبد والولاء للمعتق وهذه المسئلة تنبئ على حرفين أحدهما تجزئ الاعتاق  
وعدمه والثاني يسار المعتق لا يمنع السعاية عذبه وعندهما يمنع ثم اعتبر  
يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغنى  
ولا يرجع المستسعى على المعتق بإجماع بيننا بجملة العبد للمعسر إذا اعتقه الآخر  
المعسر وتفصيله في كتاب الرهن وقوله الشافعي في الموسر كقولها وقال  
في المعسر بقي نصيب البكيت على ملكه يباع ويوهب ولو شهد بكل واحد من  
الشركيرين على صاحبه بالعنق سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسر  
كانا أو معسر عذابه حنيفة وكذا إذا كان أحدهما موسرا والآخر  
معسرا والولاء لهما وقال أبو يوسف ومحمد إن كانا موسرين فلا سعاية  
عليه وإن كانا معسرين سعى لهما وإن كان أحدهما موسرا والآخر  
معسرا سعى للموسر منهما والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما إلى  
في هذه الصور التي جعلت كل منها على صاحبه وهو يتبرع عذبه فيبقى موقفا  
إلى أن يتفقا على عتاق أحدهما ولو قال أحدهما لشركير أن لم يدخل فلان

فلان هذه الدار غدا فهو حر وقال الآخر إن دخل فهو حر ففرض الغد ولا ريب  
أنه علم لا يعتق النصف وسعى لهما في النصف وهذا عذابه حنيفة وإن يوفى  
وقال محمد يسعى في جميع قيمته ولو حلفا على عدي من كل واحد منهما لا حدما  
لم يعتق واحد منهما وإذا اشتري الرجلان ابن أحدهما عتق نصيب لآب  
ولا ضمان عليه علم الآخر أنه ابن شركير أو لم يعلم وكذا إذا ورثاه فأنكر  
بالحيث أن شاء اعتق نصيبه وأن شاء استسعى العبد وهذا عذابه حنيفة  
وقال في الشراء يضمن الأب نصف قيمته إن كان موسرا وإن كان معسرا  
يسعى لابن في نصف قيمته لشركيريه وعلى هذا الخلاف إذا ملكاه بهمة  
أو صدقة أو وصية وعلى هذا إذا اشتراه رجلان واحدهما مطلق  
بعينه إن اشتتر نصفه وإن بدا لأجنبي فاشترى نصفه ثم اشتري  
الأب نصف الآخر وهو موسر فالأجنبي بالحيث أن شاء ضمن الأب  
وأن شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عذابه حنيفة وقال لا ضمان  
لشركير الأب نصف قيمته عذبهما ومن اشتتر نصف ابنه وهو موسر  
فلا ضمان عليه عذابه حنيفة وقال لا يضمن إن كان موسرا ومعه إذا  
اشترى نصفه ممن يملك كله فلا يضمن لبا بعد من عذبه وأما قيد بقوله  
ممن يملك كله لأنه إذا اشتتر نصيبا جاز لشركير يضمن للسكك  
بالإجماع كذا في الغاية وأذا كان العبد بين ثلثة نفر وبتره أحدهم وهو  
موسر ثم اعتقه الآخر وهو موسر فإرادوا الضمان فليس لك أن  
يضمن المدبر ولا يضمن المعتق والمدبر إن يضمن المعتق ثلث قيمته  
مدبراً ولا يضمن الثلث الذي ضمن السكك وهذا عذابه حنيفة والولاء  
بين المعتق والمدبر ثلثا ثلثا للمدبر والثلث للمعتق وقال العبد كله  
للشركير برة أول مرة ويضمن ثلثي قيمة لشركير موسر كان أو معسرا والولاء  
كله للمدبر وإذا كان جارية بين رجلين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه  
وانكر الآخر فهي موقوفة أثر رفع عنه كزمية يوكا ويوتا كعدم المنكر عذابه  
حنيفة وقال لا إنشاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا يبر  
له عليها وإن كانت أم ولد بينهما فاعتق أحدهما وهو موسر فلا ضمان  
عليه عذابه حنيفة وقال لا يضمن نصف قيمتها وقيمتها ثلث قيمتها عذابه



قالوا وهذا اختلاف بيني على ان مالته ام الولد غير متقومة عنده ومتقومة  
عندهما قال صاحب الهداية وعلى هذا الاصل بيني عدة من المسائل ورضا  
في كفاية المنتهى **باب عتق احد العبدین** ومن كان له ثلثة عبيد  
دخل عليه ثلثان فقال احدكم خرج واحد ودخل آخر فقال احدكم خرج واحد  
ولم يبق عتق من ادى عليه القول ثلثة اربعة ونصف كل واحد من الاخرين  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد كذا كذا في العبد الاخر فانه يعتق  
ربعه فان كان القول منه في المرن قسم الثلث على هذا وشرح ذلك في  
ان يجمع بينهم المعتق وهي سبعة على قولها لانا نجعل كل رتبة على اربعة  
لما جازا لثلاثة الارباع فيقول يعتق من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين  
من كل واحد منهما سهمان فبلغ سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت  
وصيته وحمل ثلثها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل  
كل رتبة على سبعة على سبعة وجميع المال احد وعشرون فيعتق من الثابت  
ثلثة اسهم ويسعى في اربعة ومن الباقي من كل واحد سهمان ويسعى في ثلثة  
فاذا تأملت وجدت استقام الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل رتبة  
على ستة لانه يعتق من الدخول عنده سهم فقطت سهام العتق بسهم  
وصار جميع المال ثمانية عشر وباقي التخرج مائة ومن قال لعبد واحد  
مئة فباع احدها اوماتا وقال له انت حر بعد موت عتق الآخر وكذا اذا اوتى  
احدهما ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع القبض وبرونه والمطلق و  
بشرط ان ياراه المتعاقدين والرضع على البيع ملحق به في الحفظ عن ابي يوسف  
والجبة والتسليم والعدقة والتسليم بمنزلة البيع قبل التسليم بشرط  
وانما ذكره تأكيداً لكان في العناية واذا اعلى احد عبده لا بعينه او بعينه  
ونسبه و مات قبل التذكر والبيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى في نصفه  
الاخر بالاتفاق وذكره في باب العبد الذي يعتق بعضه **ولو قال لاني**  
**احدكم احرة** ثم وطئ احدهما لم يعتق الاخر عند ابي حنيفة وقال لا يعتق قال  
صاحب الهداية وعلى من ذهب ابي حنيفة يجعل وطئها الا انه لا يفتي به ومن  
قال لامة ان كان اول ولد تلديه غلاما فانتهت حرة فولدت غلاما او  
ولا بد من اتمام اولاد او لا عتق نصف الام ونصف الجارية وتسعيان في نصف

في النصف والاعلام عبد واذا ولدت الغلام او لا يعتق كل واحدة  
من الام والجارية وان ولدت جارية اولاد ترق كل منهما اما الغلام  
يرق في الحالين فلهذا يكون عبداً فان ادعت الام ان الغلام هو المولود  
اولا وانكر المولى الجارية صغيرة فالقول قول المدعي ليميز فان حلف لم يعتق  
واحد منهم وان نكل عتقت الام والجارية ولو كانت الجارية كبيرة لم يزوج  
سواء المسئلة بما لها عتقت الام بنكول المولى خاصة دون الجارية ولو  
كانت الجارية الكبيرة هي المدعية لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبت  
عتق الجارية بنكول المولى دون الام والتحكيف على العلم فيما ذكرنا قال صاحب  
الهداية وبهذا القدر يعرف ما ذكرنا من الوجوه في كفاية المنتهى واذا شهد  
رجلان على رجل ان اعلى احد عبده فالتشهادة باطلة عند ابي حنيفة الا  
ان تكون في وصيته استخسا ما ذكره في العتاق وان كان في الطلاق جازيا  
ويحرم على ان يطلق احدهما وقد ذكرناه في الطلاق ايضا وقال ابو يوسف  
في التشهادة في العتق مثل ذلك اي مثل الطلاق ويحرم على تعيين احدهما  
وهذا الاختلاف متفرع على مسألة اخرى فخلق فيها وهي ان تشهد على  
عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابي حنيفة وعندهما تقبل وتشهادة  
على عتق لامة وطلاق المنكوبة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق والمسئلة  
معروفة واذا كان دعوى العبد شرطاً عنده لا يتحقق في هذه المسئلة لان  
الدعوى من الجهل لا يتحقق فلا تقبل تشهاده وعندهما ليس بشرط فقبل  
الشهادة وان انعدمت الدعوى ولو شهدا انه اعلى احد عبده لا تقبل عند  
ابي حنيفة وان لم تكن الدعوى شرطاً فيه بديل اخر ذكره في وجوهه في المسئلة  
وهذا كله اذا شهدا في صحة انه اعلى احد عبده اما اذا شهدا انه اعلى  
احد عبده في مرض موته او شهدا على قبره في صحة او مرضه واذا شهدا  
في مرض موته او بعد وفاته تقبل استخسا ما ولو شهدا بعد موته انه قال في  
صحة احدكما حر فقد قبل لا تقبل وقد قبل تقبل واعلى الوارث عبداً  
من التركة وهي مستغرقة بالديون يصح وينفذ اذا قضى الديون بعد  
ذكره في فصل بيع القسوس من كتاب البيع **باب**  
**الحلف بالعتق** ومن قال اذا دخلت الدار فكل ملوكي لي يومئذ فهو حر



ليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق وذكر الموكان في ملكه يوم حلف  
عنه فبقى على ملكه حتى دخل عتق ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ لم يعتق ومن  
قال كل مملوك ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعتق سواء  
ولدت لسته أشهر فصاعدا أو ولدت لاقبل من ستة أشهر وقطرة التقييد  
بوصف الزكورة انه لو قال كل مملوك تدخل الحمل فيدخل الحمل عتقا ولو قال  
كل مملوك ملكه حر بعد عتق أو قال كل مملوك فهو حر بعد عتق وله مملوك فاعتق  
آخر ثم جاء بعد عتق الآخر ملكه يوم حلف ولو قال كل مملوك ملكه أو كل مملوك  
له حر بعد موته وله مملوك فاشترى آخر فالزكوان عنه مدبر والآخر ليس مدبر  
وأن مات عتقا من الثلث وقال أبو يوسف في النواذر يعتق ما كان في ملكه  
يوم حلف ولا يعتق ما استغاد بعد يمينه وعلى هذا إذا قال كل مملوك إذا  
مات فهو حر ولو قال إن ملكت عبدا فهو حر فاشترى عبدا على أن لا يجار للعتق  
عنده خلافا لظاهر ما إذا قال إن اشتريت عتق وسقط الخيار ذكره في باب  
خيار الشرط والاعتاق لا يبطل الشرط الفاسد ذكره في كتاب الكفاية  
ولو قال بالجنينة إن طلقك فبعد حر ثم تزوجها وطلقها فالعبد يعتق بالطلاق  
وذكرنا في باب اليمين بالعتق والطلاق **باب العتق على جعل**  
ومن اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم  
أو بالف درهم فإذا قبل صار حرا أو ما شرط وبين عليه حتى يقع الكفاية به والطلاق  
لفظ المال ينظم أنواعه من العتق والعرض والحيوان وأنه كان بغير عتق وكذا المأمور  
والمكحل والموزون إذا كان معلوم الجنس لا يفرقه جهالة الوصف ولو عتق عبدا  
بأداء المال متح وصار ما ذونا وذلك مثل أن يقول إن أدت إلي ألف درهم  
فأنت حر ومقتضى قوله صح انه يعتق عند الأداء من غير أن يصير مكاتبا وأدفع  
وأدفع المال بغيره الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى الجارية فيه وفي سلم  
الحقوق أنه ينزل قابضا بالتخلية وقال زفر لا يجزى على القبول وهو القياس  
فالأصل أن في هذه المسئلة اعتبارين الأول أنه تعليق نظر إلى اللفظ والثاني  
أنه معاوضة نظر إلى المقصود فعملنا بالشبهين وجعلناه تعليقاً ابتداءً  
فلا يتوقف على قبول العبد ولا يحمل الفسخ ولا يجزى على مباشرة الشرط ولا يقع  
على المولى يمينه ولا يكون العبد ائق بحاسبه ولا يسر إلى الولد المملوك ولا يخل

قبل الأداء وجعلناه معاوضة في الانتقاء حتى يجزى المولى على القبول فعملنا  
معاودة الفسخ وتخرج المسائل وتؤدي البعض من على القبول لا  
لا يعتق المملوك إذا حصل كما إذا حصل البعض وأدى الباقي ثم كوادى القادر  
الكتبة قبل التعليق يرجع المولى عليه أي على العبد بالف درهم وعتق ولو كان  
الكتبة بعده لم يرجع عليه ثم الأداء في قوله إن أدت بقدر المجلس  
وفي قوله إذا أدت يقتصر ومن قال العبد ما أنت حر بعد موته على ألف  
درهم فالقبول بعد الموت كما إذا قال أنت حر بعد ألف درهم فالتوا  
يعتق في مسئلة الكتاب وأن قبل بعد الموت لم يعتق الوارث ومن اعتق  
عبده على خدمته أربع سنين فقبل العبد فعتق ثم مات من سبعة فعليه قيمة  
نفسه في ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين  
ومن قال لأخراعتك منك على ألف درهم على أن تزوجنيها ففعل فأت  
أن تزوجه فالعتق جائز ولا شيء على الأمر ومن قال لغيره اعتق عبدك  
على ألف درهم على ففعل لا يلزمه شيء ويقع العتق عن المأمور ولو قال  
اعتق منك عني على ألف درهم والمسئلة بالمهاقمت لا ألف على ما  
ومهر مثلها فما أصابت القيمة آداة الأمر وما أصاب المهر بطل عنه فلا تزوجه  
نفسها منه انتهى المسلمون كذا في النهاية لم يذكره في جامع الصغير  
وجوابه أن ما أصاب قيمته سقط في الوجه الأول على المولى في الوجه الثاني  
وما أصاب مهر المثل كان مهر الماه في الوجهين وإذا قال لغيره أنت عتق  
على ألف درهم على أن ياتي بأخي راو على منك بتجارتك أياهم فقبل العبد  
فخياره باطل إذا كان في جانب المولى وجاز إذا كان للعبد ولو تزوج العبد  
فخياره في الثلث بطل ما لم يرد عتق العبد ولزمه الألف أثار إليه في  
الصلح لكن المذكور فيه أن الخيار إذا كان في جانب الزوج فياخذ بالاجماع وإذا  
كان في جانب المرأة ففيه خلاف عند أبي حنيفة يجوز الخيار فإن ردت الخيار  
في الثلث بطل ما لم ترد وطلقت ولزمها الألف وعدها الخيار باطل  
في الوجهين والطلاق واقع وعليها ألف درهم ثم قال جانب العبد  
في العتاق مثل جانبها في الطلاق والذكر نفهم من كلامه أن الخيار إذا كان  
من جانب العبد ففيه أيضا خلاف كما في مسئلة الخلع كقول المفهوم من كلام



ما جال العناية بها من مطلقاً من غير اختلاف حيث قال وجانبه بالعبد في العتق  
مثل جانبها في المطلق يعني يصح تخيير من العبد إذا خيره في الاعتاق على مال  
كما يصح تخياره في المطلق من جانب المرأة انتفى طلق القول على الجواز في  
المستلزم ولم ينعض لاختلاف فليست في هذا المثل حتى يرفع الاشكال ويجعل  
أو اعنى عتق على هذا العبد أو على هذا العبد فإذا أحدهما أو كس الآخر  
أرفع يعني فيه لا كس ذكره في باب المهر وإذا قال العبد أنت حر فليس عليك  
الف قبيل عتق العبد ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وكذا إذا لم يقبل وقال  
عليه ألف إذا قبل وإذا لم يقبل لا يقع العتق وإذا اعنى عتقه على غير  
أو خيرا أو مية يصح ويجب قيمة العبد ذكرها في باب المخرج وتوابعه  
على مال فبلغه بخير فجاز ذكرها في فصل الوكالة بالملك مسأله  
منشورة ولو اعنى المشتري المبيع قبل القبض يجوز ذكرها في الألف وإذا  
اعتق المشتري العبد قبل القبض لا يسع للبائع إلا رواية عزاب يوسف وذكر  
ذكرها في باب التصرف في الرهن ولا يصح ان يعتق الغاصب ثم يودع  
الضمان وكذا لا يصح اعتاق المشتري من الغاصب إذا أدى الضمان عند  
وتعدها يجوز وقد ذكره حلال وهو الأصح ولأن يعتق المشتري واختار  
للبيع ثم يجرى البائع واعتاق المشتري من الراهن واعتاق الوارث عبد من  
التركة وهي مستغفرة بالربون يصح وينفذ إذا قضى الربون بعد ذلك وأكثر  
مذكورة في بيع الفضول **باب التدبير** التدبير مخير  
عند أبي حنيفة خلافاً لها كما لا عتاق لانه شعبة من شعب الاعتاق فيكون  
معتبراً به ومالية المدبر مستقومة ذكرها في العبد الذي يعتق بعضه والتدبير  
لا يقبل الغنى ذكرها في كفاية العبد المشترك من المكاتب المملوكه إذا مات  
فانت حر أو أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد صلا  
مدبراً ثم لا يجوز بيعه ولا هبته ولا أخراجه عن ملكه إلا إلى الحرية وقال  
وقال إن أنت فمخير يجوز للمولى ان يستخذه ويواجهه وأن كانت أمه وطناً  
ولم ان تزوجها وإذا مات المولى عتق المدبر من ثلث المال حتى أنه لو لم يكن  
مال غيره سعى في نفسه وأن كان على المولى دين سعى في جميع قيمته وذلك لوجوب  
مدبره وأن عتق التدبير بموته على منتهى مثل ان يقول ان مات من مرضي

مرضى هذا أو سافر هذا أو من مرضي كذا فليس مدبر ويجوز بيعه  
فإن مات المولى على الصفة التي ذكرها يعتق كما يعتق المدبر معناه من  
الثالث ومن المعتق ان يقول ان مات السنة أو عشر سنين خلافاً  
إذا قال ان مات سنة وشهراً لا يعتق اليه في الغاب وإذا قال أنت  
مدبر على الف درهم يكون القبول اليه في الحال لا بعد الموت ذكره في باب  
العتق على جعل وإذا كانت امته بين جليل وبرأصا ثم وطئها احد هما  
فجاءت بولد منه فادعاه ثبت نسب الولد منه ويقتصر مومته على  
بالإجماع حتى كومات المستولد عتق من جميع الأدلة رأيه في باب كتابه  
العبد المشترك وإذا كان العبد بين جليل وبرأصا ثم اعنته الآخر  
وهو مومس كان المدبر يعتق نصف قيمته وأما المستغنى العبد ولا  
شأنه يعتق وأن اعتقه احد هما مدبره الآخر لم يكن له ان يعتق المدبر ولكن  
يستغنى او يعتق وهذا عند أبي حنيفة وإذا ضمنه قيمة نصيبه في الصورة  
الأولى بضمنه قيمة نصيبه مدبراً ثم قبل قيمة المدبر عرف بتقوم المقومين  
وقيل يجب ثلثا قيمته وهو حق لأن المنافع أنواع ثلثة البيع واشباهه  
والاستخدام وامثاله والاعتاق وتوابعه والغائب البيع فيسقط الثلث  
وإذا ضمنه لا يملكه الضمان وقال أبو يوسف ومحمد إذا مدبره احد هما  
فعتق الآخر بطل وبضمن نصف قيمة مومس كان أو مومساً وبضمنه  
قفاً وأن اعتقه احد هما مدبر الآخر بطل وبضمن نصف قيمته ان كان مومساً  
وبسعى العبد في ذلك ان كان مومساً وهذا المسئلة مذكورة مفصلة في باب  
كفاية العبد المشترك **باب الاستيلاء** إذا ولدت الامه من  
مولاها وأن كان المولود ميتاً وله وطئها واستخدمها وأجارها وزوجها  
ولا يثبت نسب لها إلا ان يعرف به وقال الثوري ثبت نسبته منه  
وأن لم يدع قفاً جاءت بعد ذلك بولد يثبت نسبها لغيره وأما  
بعد اعتراف منه بالولد الاول لا لانه إذا نفاه ينتفى بقوله قال في العتابة  
أي من غير لسان مالم يقض القاضي به أو لم يتطاول المدة فأما بعد قضاء القضي  
فقد لزمه به على وجه لا يملك بطلاله وكذلك بعد التطاول انتهى وهذا  
المدبر ذكرناه حكم فاما التديانة فان كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها



بمنه ان يعترف به ويرى وان غل عنها ولم يحضرها جازله ان ينفه هكذا  
روى عن ابن حنيفة وفي رواية ان اخراوان عن ابن يوسف وسعد  
ذكرنا في كفاية المستحق فان زوجهما ماتت بولد فموتت حكمته والنسب  
يثبت من الزوج ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه ويعتق الولد ويصير ام ولد  
له وفي العناية وقوله ولو ادعاه معناه اذا زوج المولى امه لا يثبت  
النسب منه لانه ثابت بالنسب من غيره ويعتق الولد ويصير ام ولد له  
لا قراره وانما فسرنا كلامه بذلك مستقيم قوله وتصير ام ولد له لان  
لان امومة ام الولد ثابتة قبل هذه الدعوة فلا يستقيم قوله وتصير  
ام ام ولد له هكذا نقل عن فواد مولانا حميد الدين العزيز انتهى واذا  
مات المولى عتقت ام الولد من جميع المال ولا سعاية عليها في دين المولى  
للغرماء واذا ادعى المريض ولد جارية ان كان معها ولد لا تسقط قيمتها  
للغرماء وان لم يكن معها ولد تسقط في جميع قيمتها للغرماء ذكرها في كتاب  
البحر واذا سلمت ام ولد انصران فليها ان تسقط قيمتها وهي بمنزلة المكاتب  
لا يعتق حتى تؤد الرقابة فكل من فقه في الحال وسعاية دين عليها  
وهذا الخلاف فيما اذا عرض على المولى الكلام فابى فان اسلم على حالها  
وان ماتت مولاها عتقت بلا سعاية ولو عجلت في حال حيوتها لا ترد قيمة  
ومن استولد امه غيره بكماله صار ام ولد له وقال الشافعي  
لا يصير ام ولد له ولو استولد بها بملك عين ثم استحق ثم ملكها يصير ام ولد  
له عندنا وله فيه قولان وهو ولد المهرور ولو اشترى المهرور جارية  
ومات واستولد بها الوارث ثم استحق يكون الولد حرا بالقيمة ويرجع  
الوارث بها وبالتميز على البائع كالمهرور ويصير مهرورا بشر المهرور  
ذكرها في القصة قبل فصل فيما يقسم وما لا يقسم واذا ولدت المهرورة  
في مدة خيار المشتري بالكماله لا يصير ام ولد له عندنا خلافا لما ذكرنا في  
باب خيار الشرط واذا عتقت من الزنا ثم ملكها الزاني لا يصير ام ولد له ولا  
يثبت نسب ولده الا انه يعتق بالاتفاق ومن اشترى امه من الزنا  
اماهه لا يعتق واذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه بولده  
نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها

ولدها واذا وطئ اب لاب مع بقا الا لم يثبت النسب ولو كان الا  
ميتا يثبت من لجه كما يثبت من الاب وكذا الاب ورقة بمنزلة مودة  
واذا كانت الجارية بن شريك فجاءت بولد فادعاه احد هما يثبت نسبه  
منه وصارت ام ولد له ولا تسقط ولا يتجر عقرها وعنده ابن حنيفة  
بغير نصيب ام ولد له ثم يملك نصيب جميعه ويضمن نصيب قيمتها ويضمن  
نصيب عقرها ولا يضمن قيمة ولدها وان ادعاه معانته نسبه  
منها معناه اذا جلت على ملكها وقال الشافعي يرجع الى قول القائل  
وعندهما ثبت نسبه منها كانت ام ولد لها وطئ كل واحد منها نصف العقر  
خاصا بالملك الاخر ويرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل وان  
من ميراث اب المهرور واذا كان احد الشريكين اب لاخر او كان مسلما  
والاخر ذميا لا يثبت نسبه منها معانته يثبت من الاب والمهرور او وطئ  
المولى جارية مكانه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت  
نسب المولى منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا يصير ام ولد له وعن  
ابن يوسف لا يعتق بصدقه وان كذبه في النسب لم يثبت ولو ملكه  
يوما ثبت نسبه منه لا يرجع المهرور بعقر لونه عليه الى الزنا وقعه في  
هذا الصنع ذكره في باب الجانيات من كتاب الحج ومسورته اذا باع بئر  
جارية وقال هذه الجارية له وسلم الى المشتري ثم تبين انها كانت  
لاخر بئره العقر هو المرأة اذا وطئت عقره بغيره سمي عقر الالة  
يجب على الواطئ بعقره اياها اي بجردها باها بازاله بكارها هذا هو  
الاصل ثم صار للثيب ومن استولد جارية بالكماله ثم ملكها هو وعمره  
ورائه يضمن نصيب شريكه ذكرنا في اول كتاب المضاربة **كتاب**  
**الايمان** الايمان على ثلثة اضرب بغير القوس يميز منعقدة وتمتع لغو  
فالقوس يحلف على امر ما من تعد الكذب فيه فهدى اليمين ثم فيها صاحبها  
ولا كفارة قهر الا التوبة والاستغفار وقال الشافعي فيها الكفارة  
والمنعقدة ما يحلف امره المستقبل ان يفعل ولا يفعل فادعاه  
في ذلك لزمته الكفارة وبين القنوان يحلف على امر ما من وهو يظن انه كما  
قال والامر على كذا فهدى اليمين رجوان لا يؤخذ الله بها صاحبها ومن



ان يقول والله انه زبير وهو يظنه زبيرا وانما هو عمر والاصل فيه قوله تعالى  
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وانما علقته اي محمد بالرجال لا اختلاف في تفسيره  
والقاصد في اليمين والكفره والاسي سوا وجهه تجب الكفارة والاش في  
خالقها في ذلك وسببين في الاكراه ان شاء الله تعالى ومن فعل المحلوف  
عليه شيئا او كره ما هو سوا ما وكذا اذا فعله وهو مغمي عليه او مجنون  
**باب لا يكون يمينا ولا يكون يمينا** واليمين بالله تعالى او باسم اخر من اسماء الله  
كالرحمن والرحيم وبصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كقوله الله ولا اله الا  
الله وكبرياءه الا قوله وعلم الله وفاته لا يكون يمينا ولو قال غضب الله ويخطئ  
لم يكن حالفا وكذا ورحمة الله ومن حلف بغير الله لم يكن حالفا كالبني  
والكعبة وكذا اذا حلف بقران قال رضي الله عنه معناه ان يقول النبي  
والقران اما لو قال ان انا بر من الله يمينا والبر من الله كلف بغير  
القسم وهو قسم الله وكقوله والله والبار كقوله بالله والبار  
كقوله بالله وقد يمتنع الحرف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا ثم قيل  
ينصب لا تنزه حرف ما تضمن قبله خفض فتكون الكسرة دلالة على المذوذة  
وكذا اذا قال الله قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال وهو الله فليس حالف  
وهو قول محمد واحمد الرازي عن ابي يوسف عنه رواية اخرى انه  
يكون يمينا قالوا لو قال ولا يمينا يكون يمينا ولو قال حقا لا يكون يمينا  
ولو قال اقسم اقسام بالله او اقسم بالله او اقسم بالله او اقسم بالله او اقسم بالله  
بأنه فهو حالف او الحلف بالله هو المصداق وهو لا يمتنع وتغيره محذور فيعرف  
اليه ولا يمتنع قبل الاحتياج الى اليقين وقيل لا بد منها ولو قال بالعارسية  
سوكند خورم بخداي يكون يمينا ولو قال سوكند خورم قتل لا يكون يمينا  
ولو قال سوكند خورم بطلاق زعم لا يكون يمينا وكذا قوله نعم الله  
وايم الله وكذا قوله وعهد الله وميثاقه وكذا قوله اذا قال على نذر  
او نذراة وان قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر  
يكون يمينا ولو قال ذلك شي قد فعله فهو الغفوس ولا يكفر اعتبارا  
بالمستقبل نعم لو حلف على امره المستقبل فانه في المستقبل كان يمينا  
يكفر ولا يكفر تخلفا كذا كان في الماضي كذا في الغاية وقد قيل

قيل كفو والصحيح انه لا يكفر فيها ان كان يعلم انه يحسن وان كان جاهلا او غفلا  
انه يكفر بالحلف بغيرها فان قال ان فعلت كذا فعلت غضب الله او سخطه  
فليس حالف وكذا اذا قال ان فعلت كذا فانا زان او سارق او شارب  
او كل ربوا **فصل في الكفارة** كفارة اليمين عتق رقبة بخير  
فيها ما يجزئ في النهار وان شارب كساعة مساكين كل واحد فوجبة  
فلا بد وادناه ما يجوز في الصلوة وان اطعم عشرة كالا طعام في كفارة  
الظهار ولو اتقا الطعام اجزاء التغذية والتعشيق ولا يجب الصدقة في كفارة  
في باب الجنابات من الحج فان لم يقدر على هذا الاشياء الثلاثة فام ثلاثة ايام  
متتابعات وقال الشافعي يجزئ السابح ويجوز دفع القيمة في الكفارة والنفقة  
ذكره في كتاب الزكاة ثم المذكور في الكتاب في بيان ادلة الكسوة مردية عن  
محمد وعن ابو حنيفة وابو يوسف ان ادناه ما يسر عامة برئته لا يجوز  
السراويل وهو الصحيح وهذا اخر ازخار وى في نوادر ابن سماعه انه  
يجوز وفي رواية اخرى ان اعطى السراويل المرأة لا يجوز وان اعطى الرجل  
يجوز كذا في العناية لكن لا يجزئ عن الكسوة كجزء الطعام باعتبار القيمة  
وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئ وقال الشافعي يجزئ بالمال ثم لا يسير  
من المسكين لو قوع صدقة ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يحل  
اباه او يقتل فلما ينبغي ان يحنث ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنث  
في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه  
لم يبرح حرا وعليه استباحه كفارة قريش وقال الشافعي لا كفارة عليه ولو  
قال كل حلال علي حرام فهو على الطعام والشراب لا ان ينوي غير ذلك  
والقياس ان يحنث كما فرغ بيمينته فعلا ما هو التمسك ونحوه وهذا  
قول زفر ولا يتناول المرأة الا بالنية واذا نواها كان ايلاء ولا عرف  
اليمين عن الماكول والمشروب وهذا كله جواب طاهر الرواية وشافعي  
قالوا يقع به الطلاق من غير نية لغلبة الاستعمال وعليه الفقهاء وكذا ينبغي  
في قوله حلال يرد حرام للعرف ويختلفوا في قوله حرام يرد حلال  
كبر حرام انه هل يشترط النية والاطهر انه يحل طلاقا من غير نية للعرف  
ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء وان علق النذر بشرط فوجب الشرط



فعلية الوفاء بنفس الذر وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت  
كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة مال الملكة اخراجه من ذلك كراهة  
يمين وهو قول محمد ويخرج عن العدة بالوفاء بما سمي ايضا وهذا اذا كان  
شرطا لا يريد كونه بخلاف اذا كان شرطا يريد كونه كقولنا ان شقي الله  
مريض وهذا التقيل هو الصحيح ومن نذر ان يصوم شهر لم يتغير الشهر  
الذر بل في النذر ما لم يقينه ذكره في باب الجائع الفاسدة والنذر لا يعمل  
فيه الاكراه لانه يحتمل الغش ولا رجوع على المكروه بالرغم لانه لا مطالب له  
في الله تعالى ذكره في فضل وان اكره على اكل الميتة من كتاب الاكراه ومن  
حلف على يمين وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حنث عليه **باب**  
**اليمين في الدخول والسكنى** ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد  
او البيعة او الكنيسة لم يحنث وكذا اذا دخل وصليته او طلة باب الدار  
وقيل اذا كان الدخول بحيث لو غلق الباب بقي داخل وهو صنف يحنث  
وان دخل صنفه حنث وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوايط لا  
وهكذا كانت صنفه فم وقيل اجاب جرح على الاطلاق وهو الصحيح  
ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا اخرى لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار  
فدخلها بعد ما انهدمت وصارت سحرا حنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار  
فخرت ثم بنيت اخر فدخلها يحنث وان جعلت سجدة او بيتا او بيتا فدخل  
لم يحنث وكذا اذا دخل بعد ان خدام الحمام وشبابه وان حلف لا يدخل هذا  
البيت فدخله بعد ما انهدم وصار سحرا لم يحنث وكذا اذا بنى بيتا آخر  
فدخله ولو بقيت كحيطان وسقط السقف يحنث ومن حلف لا يدخل  
هذه الدار فوقف على سطحها حنث وقيل في عرفنا لا يحنث وكذا اذا  
دخل وصليته يحنث ويجب ان يكون على التقصيل لانه تقدم وان  
في طاق الباب يحنث اذا غلق الباب كان خارجا لا يحنث ومن حلف  
لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالعود حتى يخرج ثم يدخل استسنا او قفا  
ان يحنث ومن حلف لا يمنع قدمه في دار فلان يحنث اذا دخلها راكبا او جالسا  
او خافيا او متعلا ذكره في باب اليمين في الاكل والشرب ولو حلف لا يلبس  
هذا الثوب وهو لا يسه فزعه في الحال لم يحنث وكذا اذا حلف لا يركب هذه

90  
هذه الدابة وهو ركبها فنزل من ساعته او حلف لا يسكن هذه الدار وهو  
ساكنها فافترق في النقلة من ساعته لم يحنث وقال زفر بن حنث فان لبث  
على حاله ساعه حنث ولو نوى الركوب ولو سكون المأبذ والحاصل  
لا الدوام يصدق ولو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج هو بنفسه متعاده  
واصله فيها ولم يرد الرجوع اليها حنث والبيت والمحلة بمنزلة الدار  
كما ان اليمين على المصير لا يتوقف على نقل المتاع والاصل فيا روى عن ابن مسعود  
في القرية بمنزلة المصير الصحيح من اجواب ثم قال ابو حنيفة لا بد من كل المتاع  
حتى لو بقي وبتة يحنث وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر وقال محمد يعتبر نقل  
يقوم به كتمه اثنية قالوا هذا حسن وارق بالناس ويغني ان يتنقل الى منزله  
اخر بلا تأخير حتى يكون باركا فان تنقل الى السكة او المسجد قالوا لا يتر **باب**  
**اليمين في الخروج والابتداء والركوب** ومن حلف لا يخرج من المسجد فخرج  
انسانا محله فاحرجه حنث وان اخرجه مكره حنث ولو حلف برضا  
للعامر لم يحنث في الصحيح وهذا احراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا حنث  
كذلك في العنانية ومن حلف لا يخرج من المسجد فركب دابة فخرج حنث  
ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جازة فخرج اليها ثم انى حاجته اخرج  
لم يحنث ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج ربه حانم رجع حنث ولو حلف  
لا ياتها الى مكة لم يحنث حتى يدخلها ولو حلف لا يدخلها لم يحنث هو كالاتيان  
وتحليل المذبح وهو الاصح ولو حلف لا يتن البصرة فلم ياتها حنث  
في اخر جزء من جوار حياته ولو حلف لا يتن غدا ان استطاع فهذا  
على استطاعة الصحة دون القدرة فترد في الجاهل الصغير وقال اذا لم  
ولم يمنع السلطان ولم يحج امره لا يقدر على اتيانه فلم يات حنث وان عني  
استطاعة القضاء وتيسر فيما بينه وبين الله تعالى ثم قبل بعه قهنا وقيل لا  
قال صاحب العناية اعلم ان الاستطاعة تطلق على حسيب اعم مما هي  
الاسباب والآلات قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع  
اليه يسيرا فترده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة والنا  
القدرة الحقيقية وهي انواع عدة يترتب عليها الفعل عند رادته رادة  
جازمة بخلافه انه تعالى عند الفعل لا قبله عندنا قال الله تعالى ما كانوا



السمع اذا عرف هذا فبما نحن فيه كلامه ينصرف الى الاول لانه هو المتعارف  
وان عني النامه وقرع عنده باستطاعة القضاء صدق فيما بينه وبين  
الله تعالى لانه نوى اي راد حقيقة كلامه انتهى كما صاحب العناية ولو حلف  
لا يخرج امرأته الا باذن فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى  
بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج ولو نوى الاذن مرة  
يصدق ديانته لا قضاء ولو قال لا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة  
ثم خرجت بعد ما بغير اذنه لم يحن كما اذا قال حتى اذن لك وتوارى  
المرأة لم يخرج وقال ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحن  
وكذا اذا اراد رجل ضرب عبده فقال له اخر ان مزيت فبعد رخص فتركه  
ثم مزيت وهذه تسمى بمن فور وتفرق ابو حنيفة في اظهاره قال صاحب  
العناية اي باستنباطه وكان انما قيل ليعلم ان اليمين نوعين مودعة وموقفة  
لفظاً ثم استنبط ابو حنيفة هذا النوع الثالث وهو المودعة لفظاً والموقفة  
معنى وقد اخذه من حديث جابر وابنه رضي الله عنهما حين دعيا الى امر  
رجل خلفا ان لا ينصراه ولم يحنس واعتبر ذلك العرف في اخر ما ذكره  
انتهى ولو قال رجل اجلس فقد عذرت فقال لا تغذيت فبعد رخص  
فخرج الى منزله فقد عذرت لم يحن بخلاف اذا قال ان تغذيت اليوم فحنس  
ويجعل مبتدئاً ومن حلف لا يركب ابنة فلان فركب وابنة عبده ما ذون  
له مديون او غير مديون لم يحن عند ابو حنيفة الا ان كان عليه  
دين مستغرق لا يحن وان نوى وان كان الدين غير مستغرق اولم  
يكن عليه دين لا يحن ما لم ينو وقال ابو يوسف في الوجه كله لا يحن  
ما ذوناه وقال محمد يحن وان لم ينو **باب اليمين في الاكل**  
**والشرب** ومن حلف لا يأكل من هذه النحلة فهو على عمرها كمن حلف  
ان لا يتغير بصفة جديدة حتى لا يحن بالبند واتحل والربس الطيوع  
وان حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطباً فأكله لم يحن وكذا اذا  
حلف لا يأكل من هذا الرطب او من هذا اللبن فصار تمر او صار لبن  
شرباً او حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشاً حث  
ومن حلف لا يأكل لحم البقر لا يحن باكل لحم الجواميس كرها في فصل ركوة

زكوة البقر ومن حلف لا يأكل بشراً فاكل رطبا لم يحن ومن حلف لا يأكل  
رطباً او لبساً او حلف لا يأكل رطباً ولا لبساً فاكل ذنباً وهو لبس الذير  
في ذنبه قليل الرطب حث عند ابو حنيفة وقال لا يحن في الرطب يعني بالبر  
المذبذبة ولا في البسر الرطب المذبذبة وهو عكس البسر المذبذبة ولو حلف  
لا يأكل رطباً فاكل كبسة بسرفها رطباً حث ولو حلف لا يأكل شحم فاكل  
شحمها حث شحم حث بخلاف الشحم حث في باب اليمين في البيع والشراء  
ولو حلف لا يأكل لحم السمك لا يحن وهذا استحسنه والقبيل  
ان يحن وان اكل لحم خنزير او صيوان حث وكذا اذا اكل كبد او  
كرشاً وقيل في عرق لا يحن فلا يحن ولو حلف لا يأكل شحم فاكل اليه  
لم يحن الا في شحم البطن عند ابو حنيفة وقال لا يحن في شحم الظهر اي في حث  
بالكلية في اليمين على اكل اللحم وقيل هذا بالعربية فاما اسم يمينه بالعربية لا يقع  
على شحم الظهر كمال ولو حلف لا يأكل لحم او شحم فاكل اليه لم يحن ولو حلف  
لا يأكل من هذه النحلة لم يحن حتى يعضها وتواكل من خبزها لم يحن وهذا  
عند ابو حنيفة وقال ان اكل من خبزها حث ايضاً ولو حلف لا يأكل  
من هذا الرقيق فاكل من خبزه حث ولو سقته كما هو لا يحن هو  
الصحيح وهذا امر ازعم قول بعض شيوخنا انه يحن كراه في العناية ولو  
حلف لا يأكل خبز فيمينه على بيع واحد المعصر كله خبزاً وذلك خبر احملة  
والشعير ولو اكل من خبز العطايف لم يحن الا اذا نواه وتواكل خبز الارز  
بالعراق لم يحن با وعلى انه غير معاد وعذمه حتى لو كان بطرستان او في بلدة  
طعامهم ذلك يحن ولو حلف لا يأكل طعاماً فهو على ما يطعم وهذا بناء على القياس  
اعتباراً للحقيقة ذكره في فصل الوكالة بالشراء ولو حلف لا يأكل الشواء  
فحلف على اللحم دون الباذنجان والجزالة ان ينور ما يشوي من بعض  
وغیره وان حلف لا يأكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم وهذا استحسنه اعتباراً  
للعرف الا اذا نوى غير ذلك وان اكل من مرقه كحنس ومن حلف لا  
لا يأكل الترس فيمينه على كبش في التناير ويبيع في المصروفين كحنس  
وفي اجماع الصغار لو حلف لا يأكل رأساً فهو على رأس البقر والغنم عند ابو حنيفة  
وقال على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف في زمنه



فيها وفي زمنها في الغنم خاصة وفي زمانها في على حسب العادة كما هو  
المذكور في المختار واذا حلف يا كل فلكه فاكل عنها او رماها او رطبها  
او قاء او خبارا لم يحنث وان اكل نقاما او بطيئا او شتات حنث وحرام  
عند ابي حنيفة وقال لا حنث في العنب والرطب والرايان ايضا ولو حلف  
لا ياتم فكل شيء اصطبغ به فهو ادام وكشوا ليس ادام والمخ ادام وهذا  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ما يؤكل مع الخبز غاليا فهو ادام وهو  
رواية عن ابي يوسف وفي العناية وحاصل ذلك ثلثة اوجه ما يصطبغ  
به فهو ادام بالاتفاق والبطيخ والعنب التمر ومثلهما ما يؤكل كله حده غالباً  
ليس ادام بالاتفاق وفي اللحم والبيض الجبن اختلاف جعلها محمد اداما خلافاً  
لها انتهى وقال صاحب الحديث والعنب والبطيخ ليس ادام وهو المعنى في الفتا  
كذا ذكره شمس الزاوية الخسبي وقال بعض شيوخنا انه على هذا الاختلاف اذا حلف  
لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر  
الى نصف الليل الكسوف من نصف الليل الى طلوع الفجر ثم الغدا والعشاء ما بين  
الشبع عادة ويعتبر عادة اهل كل بلد في حقهم ويشترط ان يكون اكثر من  
نصف الشبع ومن قال ان لبس اكلت وشرب فحرم حر وقال عنت  
شيدون شيء لم يبرهن في القضاء وغيره روايته ولو قال ان لبس  
او اكلت طعنا او شربت شرابا لم يبرهن في القضاء خاصة ومن  
حلف لا يشرب من وجلة فشرب منها ابناء لم يحنث حتى يكرج منها كراعا  
عند ابي حنيفة وقال اذا شرب بالاء يحنث وان حلف لا يشرب من ما وجلة  
فشرب منها ابناء وحنث كما اذا شرب من ماء نحر يأخذ من وجلة ومن  
قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته طالع وليس الكوز  
ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فامرته قبل الليل لم يحنث وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف يحنث في ذلك كله يعني اذا مضى اليوم وعلى هذا  
الاختلاف اذا كان اليمين بانه تعالى ولو كانت اليمين مطلقة ففي الوجه الاول  
لا يحنث عندها وعند ابي يوسف يحنث في الكال وفي الوجه الثاني يحنث  
في قولهم جميعا كما اذا مات كالحلف قبل البر ومن حلف ليصعدن السماء  
او ليغلبن هذا البحر ذهباً انقضت يمينه وحنث عقبتها وقال زفر لا تنقض

لا تنقض وفي حاشيتي صورتين لومات كالحلف يحنث بالاتفاق ولو حلف  
لا يشرب اللبن فشرب لبناً مغلوباً بالماء لا يحنث ذكره في اوائل ارضاء  
وقال صاحب العناية واصل المسألة في الايمان فيما اذا حلف لا يشرب  
من لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن بقرة اخرى وهو غالب فشرب فهو  
على اختلاف عند ابي يوسف لا يحنث وعند محمد يحنث انتهى **باب**  
**اليمين في الكلام** ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو يحنث بسمع الآلة  
كما يحنث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه ما يجازيه  
ما روي في رواية فاداه وايضاً يحنث في يمينه وهذه الرواية تشير الى  
اشتراط الايقاظ لحنث ذكره في بعض الروايات فاداه وايضاً يحنث وهذه  
تدل على انه متى داه يحنث لو كان يقطن بسمع صوته حنث وان لم يوقظه  
وقال شمس الزاوية الخسبي لا تظهر انه لا يحنث واليه اشار بقوله وعليه ما  
والوجه ما ذكره في الكتاب كذا في العناية ولو ناداه وهو يحنث بسمع  
لم يحنث لغيره اي غفلته حنث ولو ناداه من بعيد وهو يحنث بسمع صوته  
فصلنا عن ان يميز حروفه لا يحنث وفي ذلك يكون لا غنياً لا مكلفاً ولا وصار  
كما لو كان ميتاً لا يحنث بكلامه كذا في فتح القدير ولو حلف لا يكلم الا بآذنه  
فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلفه حنث وقال ابو يوسف لا يحنث ولو  
حلف لا يكلم الا برضاه فرضي الحلف عليه بالاستثناء ولم يعلم كالحلف لا يحنث  
بالاتفاق وان حلف لا يكلم شحراً فهو من حنث حلف ولا يفوض اليه التعيين  
بخلاف اذا قال وانه لا صوم من شحراً في يمينه شحراً واحداً والتعيين يفوض  
اليه وان حلف لا يكلم فقرأ القرآن في صلوة لم يحنث وان قراء في غير صلوة  
حنث وعلى هذا التسبيع والتهيلين الكبير وفي القياس يحنث فيهما وهو قول  
ابن قتي وقيل في عرفنا لا يحنث في غير الصلوة ايضا ولو قال يوم اكلم  
فلانا فامرته طالع فهو على الليل والنهار فان عني النهار خاصة دين في  
وعن ابي يوسف لا يبرهن في القضاء ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل  
خاصة ولو قال ان كلفت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم فلان  
او الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرته طالع فكل قبل الصلوة  
والاذن حنث فان مات فلان سقطت اليمين خلافاً لابي يوسف ومن حلف



لا يكلم عبد فلان ولم ينو عبدا بعينه أو امرأة فلان أو صديق فلان فباع فلان  
عبده أو بابت منه امرأة أو عادي صديقه فكلمهم لم يثبت فكل رضى الله  
عنه هذا في إضافة الملك بالاتفاق وفي إضافة النسبة عند محمد يثبت كالمرأة  
والصديق فاله في الزيادات وأن كانت بينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان  
هذا أو امرأة بعينها أو صديق بعينه لم يثبت في العبد وحت في المرأة والصديق  
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يثبت في العبد أيضا وهو قول  
وأذا حلف بكلمة مولى فلان يتناول الأعلى الأسفل وذكرها في باب الوصية  
للقارب ولو حلف لا يدخل فلان هذه فباعها فلان ثم دخلها فهو على  
خلاف وإن حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حث ومن حلف  
لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخا حث ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان  
فقرأه وفهمه ولم يقرأه لم يثبت عند محمد خلافا لأبي يوسف ذكرها  
في كتاب الصلوة في باب يفسد الصلوة **فصل** ومن حلف  
للكلم حين أو زمانا أو حين والزمان فهو على ستة أشهر وهذا إذا لم يكن  
له نية أما إذا نوى شيئا فهو على ما نوى وكذلك الدر عند أبي يوسف ومحمد  
وقال أبو حنيفة الدر لا يرى ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح في  
الغاية وهذا احتراز عن رواية بشر عن أبي حنيفة أنه لا فرق على قول  
أبي حنيفة بين قوله وهو وبين قوله الدر وإذا كان الاختلاف في المنكر  
فالمعروف يكون متفقا عليه انتهى وأما المرفق لالف واللام فيراد به الابد  
عرقا ولو حلف لا يكلم أيا ما فهو على ثلثة ايام ولو حلف لا يكلمه الا بام فهو على  
عشرة ايام عند أبي حنيفة وقال على ايام الاسبوع ولو حلف لا يكلمه الشهر  
فهو على عشرة اشهر عنده وعندهما على اثني عشر شهرا وكذلك الجواب عنده  
في الجميع والسنين وعندهما ينصرف الى العموم ومن حلف لا يكلم فلانا شهرا فهو  
من حين حلفه كرامة في الآخرة الفاسدة ومن قال لعبد ان خدمتي اياما  
كثيرة فانت حر فالايام الكثيرة عند أبي حنيفة عشر وقال سبعة ايام قبل  
لو كانت اليمين بالفارسية ينصرف الى سبعة ايام **باب اليمين**  
**في العتق والطلاق** ومن قال لامرأة اذا ولدت ولدا فانت طالق  
قولت ولما ميتا طلقت وكذا اذا قال لامرأة اذا ولدت ولدا فانت حرة

حرة ولو قال اذا ولدت ولدا فهو حر قولت ولما ميتا ثم اخر حيا عتق  
لحي وحده وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يعتق واحد منها ولو قال اقل  
عبد اشترى به فهو حر فاشترى عبد عتق فان اشترى جدين معا ثم  
اشترى اخر لم يعتق واحد منهم وأن كان قال اقل عبد اشترى به  
فهو حر عتق الثالث وأن قال اقل عبد اشترى به فهو حر فاشترى عبدا وكان  
لم يعتق ولو اشترى عبدا ثم عبدا ثم مات للموتى عتق الآخر وعتق يوم اشترى  
عنده أبي حنيفة ويعتبر من جميع المال وقال لا يعتق يوم مات حتى يعتق من ملك  
المال ومن قال كل عبد يشترى بولادة فلانة فهو حر فبشرة ثلثة سنين  
عتق الأول أن بشره معا عتقوا جميعا ولو قال ان اشترت فلانا  
فهو حر فاشترته بنوى به كفاية بعينه لم تجزه وأن اشترى ببنوى به  
من كفاية بعينه اجزاه عندنا خلافا لفرات في وأن اشترى ام ولده  
وبنوى عن كفاية لم تجزه ومعنى المسلك ان يقول ثمة قد استولد بها  
بالنكاح ان اشترى ثمة كانت حرة عن كفاية بعيني ثم اشترى صا فانتها عتق ولا تجز  
عن الكفاية بخلاف اذا قال لعتبة ان اشترى ثمة كانت حرة فانت حرة عن  
كفاية بعيني حيث جازى عنها اذا اشترى لها ومن قال ان تسير جارية  
فهي حرة فتسير جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسير احاطم  
عتق خلافا لفرات ومن قال كل ملوك حر عتق امهات اولاده ومدره  
وعبيده ولا يعتق مكاتبه الا ان ينوبهم ومن قال لنسوة له هذه طالق  
او هذه وهذه طلقت لآخره وله اختيار في الا وليس كما لو قال احدها  
طالق وهذه وكذا لو قال لعبيده هذا او هذا عتق الاخير ولا تجز  
في الأولين ولو عتق الطلاق او العتاق بالشرط ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق  
ونبت العتق لا يثبت في يمينه ذلك وذكرها في باب جناية الملوكة من كفاية  
الديات وأذا عتق عتق الولد وطلاق المرأة باول ولده امه  
فالمرأة في جزاء الطلاق مطلق الولد وفي العتق ولده حتى ذكرها في باب  
الوصية بالثلث من كفاية الوصايا **باب اليمين في البيع والشراء والتزويج**  
**وغيب ذلك** ومن حلف لم يبيع او لا يشترى او لا يواجر فوكل من فعل  
ذلك لم يثبت الا ان ينوي ذلك في ان ينوي ان لا يامر غيره ايضا فثبت



أو يكون الخلف فاسطمان لا يتولى العقد بنفسه ومن حلف لا يبيع فاع  
 بالعين أو بالغير الفاضل في باب الوكالة بالبيع ولو كان العاقد أو  
 هو الخلف يحنث ولو حلف لا يشتري ربيا فاشترى سيرا أو لا يشتري سيرا  
 فاشترى ربيا أو لا يشتري ربيا فاشترى بكاسة سيرا فاشترى ربيا يحنث ذكرنا  
 في باب اليمين في الأكل والشرب ولو حلف لا يشرب شيئا فاشترى خبثه فيها  
 حبات شجر لا يحنث ذكرنا في الباب المنزور ولو حلف لا يشتري شيئا لا يحنث  
 إلا في شحم البطن عند أبي حنيفة وقال لا يحنث في شحم الظهر أيضا ولو حلف لا يشتري  
 لحا أو شحما فاشترى إليه لم يحنث ذكرنا في الباب المنزور ومن حلف لا يتزوج  
 أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل ذلك حنث ولو قال عنتان لا تكلم به لم  
 يبرهن في القضاء وخاصة ولو حلف لا يعزب عبده أو لا يخرج سائمة فامر غيره  
 ففعل يحنث في يمينه ولو قال عنتان لا آله ذلك بنفسه حنث في القضاء  
 ومن حلف لا يعزب ولده فامر إنسانا فعزبه لم يحنث في يمينه ومن قال لا  
 أن يحنث لك هذا الثوب فامرته طالق فزس الخوف عليه توبة في ثياب الخائف  
 فباعه ولم يعلم لم يحنث بخلاف ما إذا قال فابتعت ثوبا لك حيث يحنث أو  
 باع ثوبا فملوكا له سواء كان بعه أو بغير امره علم بذلك ولم يعلم وتغيره أصح  
 والخاصة وكل ما جرى فيه النيابة بان قال أن صفك حيا لك وبان قال أن  
 خطت لك هذا الثوب وخطت ثوبا لك في بعض الشروع بخلاف الأكل والشرب  
 وضرب الغلام قال في الغاية والرد بالغلام أما العبد كما ذكره في الجامع الصغير  
 لما في خان وأما الولد كما ذكره في الفوائد الطهرية وهذا هو الصواب لأن  
 ضرب العبد يحنث النيابة وهذا الوصف لا يعزب عبده فامر غيره يعزبه حنث  
 وذكره المصنف قيل هذا كذا في الغاية ومن قال هذا العبد حان  
 بيعته فباعه على أنه بالخيار عتق وكذا لو قال المشتري أن اشتريته فهو  
 فاشتراه على أنه بالخيار عتق أيضا ولو قال أن ملكك عبدا فهو فاشترى  
 بالخيار لا يعتق عبده خلافا لما ذكرناه في خيار الشرط ومن قال أن لم يبيع  
 هذا العبد أو ضاع إلا أنه فامرته طالق فاعتق أو دبر طلق امرته وأذا  
 قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فحال كل امرأة لي طالق ثلثا طلق  
 هذه الآية حلفت في القضاء وعن أبي يوسف أنها لا تطلق وتوون غير صا

يصدق وباقه لا قضاء ولو حلف لا يتزوج عليها فتزوج في عهدتها من البائن  
 لا يحنث ولو حلف لا يتزوج على امرأة فتزوج عليها لا يحنث بهذا وكذا  
 في أوائل النكاح ولو حلف لا يتزوج بغيره في الجائر بخلاف البيع ذكرنا في كتاب  
 الرقيق وقال صاحب الهداية هناك أن هذه المسئلة ممنوعة فليحرم  
 الهداية وشروطها **باب اليمين في الحج والصلوة والصوم**  
 ومن قال هو في الكعبة أو في غيرها على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة ففعل  
 حجة أو عمرة ماشيا أو سائرا ركب واهوا وركب في القياس لا يبرهن شي  
 كما إذا قال على زيارة البيت ماشيا ولو قال على الخروج أو الذهاب إلى بيت  
 الله فلا شيء عليه ولو قال على المشي إلى الحرم أو إلى القفا والمروة فلا شيء  
 عليه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا في قوله على المشي إلى الحرم حجة أو عمرة  
 ولو قال في المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف ومن قال عبدي حر إن  
 لم أجد العام فقال يحنث فحنث بعد أن أنه مني العام بالكوفة لم يعتق عبده  
 وهذا عند أبي حنيفة وإن يوسف وقال محمد يعتق ومن حلف لا يصوم  
 ففوى الصوم وصام عدة ثم أفطر من يومه حنث ولو حلف لا يصوم يوما  
 أو صوما فصام عدة ثم أفطر لم يحنث ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع  
 لم يحنث وأن تجد مع ذلك ثم قطع حنث وهذا استحسان والقياس  
 أن يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم ولو حلف لا يصلي صلوة  
 يحنث لم يصلي ركعتين ولو نذر أن يصلي أربعين ركعة لا يخرج عنه  
 بتسليمتين وعلى القلب يخرج ذكرناه في باب النوافل ومن حلف لا يركع  
 الجماعة فادرك من الظهر ركعة ولم يدرك ثلث يحنث في يمينه ولو حلف  
 لا يصلي الظهر الجماعة لم يحنث في هذه الصورة ذكرناه في باب أدرك  
 المصنفة ولو قال والله لأصوم من عمري بقضى الاستيقا ولو قال لأصوم  
 في عمرى بقطعة لا يقتضى الاستيقا وكذا لو قال هذا الصوم في الدهر ذكرنا  
 في باب ضافة الطلاق إلى الزمان **باب اليمين في لبس**  
**الثياب والحلي وغير ذلك** ومن قال لامرأة أن لبست من غير ذلك  
 فهو محدس فاشترى قطعا ففعلته ونسجه فلبسه فهو محدس عند أبي حنيفة  
 وقال لا لبس عليه إن يندس حتى تعزل من قطن ملوكه يوم حلف وقضى الله



اليمين في القتل وغيره من قول من قطن مملوك له وقت الذبح تحت الاتفاق  
ومن حلف لا يلبس جلبا فلينسخ ثم قفنه لم يحث وان كان من ذهب حث  
ولا يفسد عقد لو لم يفر من حث لا يحث عند اية حنيفة وقال لا يحث وقيل هذا  
اختلاف في عمر وزمان ويقتضي قولها ومن حلف لا يام على فراش اية عينه  
قام عليه وفوقه قرام حث وان جعل فوقه فراشا آخر قام عليه لا يحث  
ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لم يحث بخلاف اذا  
حال بينه وبين الارض لباسه ولو حلف لا يجلس على سرير اية عينه فجلس على  
فوقه بساط او حصير حث بخلاف اذا جعل فوقه سريرا آخر **باب**  
**اليمين في القتل وغيره** ومن قال ان ضربك فجدى حث فان ضربته فهو  
على الحياة وتركك الكسوة يعني ان قال ان كسوتك فجدى حث بعد الموت  
لا يحث كذا في العناية وقيل في العارسية يفرق في اللبس مثل ان يقول كرتا  
جاءه بوشم كذا في بعض الشروح وكذا الكلام والدخول وكذا قال ان غسلك  
فجدى حث حث له بعد ما مات يحث ومن حلف لا يفر بامرأة قد شرها هو  
خفيها او عصفها يحث وقيل لا يحث في حال الملاعبة وحن قال ان لم اقل فلانا  
فامرأة كذا او فلان ميت وهو عالم به حث وان لم يعلم لم يحث **باب**  
**اليمين في تقاضي الدين** ومن حلف يقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر  
وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن حلف يقضين فلانا دينه  
اليوم فقصاه ثم وجد فلان بعضها زيوفا او نهزجه او مستحقه لم يحث  
الحالف وان وجدها رصا او مستوفى حث وان باعه بها عبدا بقتنه  
برغم يمينه وان ذهبها له يعني الدين لم يبر ومن حلف لا يقضين دينه ورجعا  
دون درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض جميعه فان قبض دينه وزينته  
ولم يتشاغل بينهما الا بهل الوزن لم يحث وليس ذلك بفرق في حث  
قال ان كان في المائة درهم فامرأة طالق فلم يملك الا خمسة درهما  
لم يحث وكذلك اذا قال غير مائة او سوى مائة **مسائل متفرقة**  
واذا حلف لا يفعل كذا تركه ايدا وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة مرة  
في يمينه وانما يحث بوقوع الايسر عنه وذلك بموت او بقوت محفل  
واذا استخلف الوالي رجلا يعلمه بكل داعي دخل البلد والدا عرجت الحف

فهذا على حال ولا يمين ولا يمين بعد زوال سلطنته والزموا الموت وكذا  
بالقول في طاهر الرواية ومن حلف ان يلبس عبدا فلان فوجد ولم  
يقبل برغم يمينه خلافا لافرو ومن حلف لا يشرب رجا فاشرب ورواها  
لا يحث ولو حلف لا يشرب لنفسه ولا يمينه له فهو على يمينه وقيل في عرفنا  
يقع على الورق وان حلف على الورق فاليمين على الورق **كتاب**  
**الحسد** الحسد لغة هو المنع ومنه الحسد للباب وفي الشريعة  
العقوبة المقدرة عقابه تعالى حتى لا يستمر القصاص هذا لما اتى حق العبد  
والعزير لعدم التقدير والمقصود الاصل من شرعه الا ان جاز عما يتقرر به  
العباد والكره ليست اصلية فيه بل شرعه في حق الكافر انما ثبت لثبات  
والاقرار والامر بدونه عند الامام والبيته ان يشهدا بربعة من الشهود  
على رجل وامرأة بالزنا واذا شهدوا بالزنا لا يام عن الزنا ما هو  
وكيف هو وآمين زينة ومتى زينة وبمن زينة فاذا بينوا ذلك قالوا  
بالبينة وطهنا في زوجها كالميل في الكحلة واللعنة عليهم فقد كلفوا في السر والعلانية  
حكم بشهادتهم ولم يكلف بظاهر العدالة احتيا لا للدرء بخلاف ما شره الحق  
عند اية حنيفة وتعدى السر والعلانية بيمينه في الشهادة انما دونهما  
قال في الاصل يحس حتى يات عن الشهود بخلاف الذين حث لا يحس  
فيها قبل ظهور العدالة وسببا في انشاءه تعالى والاقرار ان يقر البالغ  
الحافل على نفسه بالزنا بربعة مجالس من مجالس المقر كمالا اقر رده الكفا  
واشترط الا ربع مذهبنا وعندنا في كتمان بالاقرار مرة واحدة عند  
بشر الحقوق والاختلاف في المجالس بان رده الكفا كمالا اقر فذهب  
حيث يراه ثم يجمع فيقر هو المروي عن اية حنيفة واذا تم اقراره اربع  
بالحسن الزنا ما هو وكيف هو وآمين زينة وبمن زينة فاذا بين ذلك  
لزمه الحسد ولا يمس الزمان كما يمس له الشهود وقيل لو شاعرا  
فان رجح المقر عن اقراره قبل اقامة الحداوة في وسطه قبل رجوعه وحلي  
سبيله وقال الشافعي وهو قول ابن ابي ليلى يمين عليه الحسد وبسبب  
الايمان ان يلقن المقر الرجوع ويقول له لعلك لس او قبلت قال في  
الاصل وينبغي ان يقول الامام لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا



**قريب من الاول في المعنى فصل في كيفية الحدود واقامت**

واذا وجب الحد وكان الزانية محصنا رجم بالحجارة حتى يموت ويحرم في  
ارض قضاء يمتد على اليهود برجمهم الامام ثم الناس وقال ان في الزانية  
برايه فان استغ الشهود من الابتداء سقط الحد واسقط باسراع  
احد من محل الحد اليهود ولا ذكر في المسوط انه لا يعم احد على اليهود  
كراهة العنابة وكذا اذا ماتوا او غابوا في طاهر الرواية قال في العنابة نقلا  
عن الايضاح لو استغ الشهود وبعضهم او كانوا عتبا او ماتوا او مات بعضهم  
ادعى وخس ومن اوارته او قذف فحد لم يرحم المشهود عليه قوله  
حنيفة ومحمد واحدي الرويتين عن ابي يوسف وروى عنه انه اذا  
استغوا او غابوا رجم الامام ثم الناس وكذا في الذخيرة فعلى هذا ما قيده  
بظاهر الرواية راجع الى امتناع الشهود بعد الحضور وليس يتحقق قوله  
وكذا اذا ماتوا او غابوا انتهى فطهران ما ذكره صاحب الهداية في اول  
كتاب الوكالة من ان الحد ودون القصاص يستوفيان عند غيبة الشهود  
على غير ظاهر الرواية وكأنه لم يصرح به كتحفاء بما ذكره في هذا المجلد تدرج  
وان كان مقررا يمتد الى الامام ثم الناس فغسل ويكفن ويصلى عليه وان لم  
يكن محصنا وكان حرة مائة جلدة يامر الامام بضرب بسوط لا لثمة له  
ضربا متوسطا والمتوسط بين المبرج وغير المولم ويترج عنه ثيابه معناه  
دون الارزاق ويترك الضرب على اعضاء الاراسه وجهه وفرجه وقا  
ابي يوسف يضرب بالراش وضربا متوسطا واحدا ويترك في الحد ودون  
كلها قائما غير محدود ثم قوله غير محدود فقد قيل لانه يقع على الارض ويحد  
كما يفعل في زماننا وقيل ان يحد السوط في رفة الضارب فوق راسه وقيل  
ان يحد بعد الضرب وكل ذلك يفعل وان عيدا جلدة خمسين وارط  
والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا يترج من ثيابها الا الفرو والحبوب  
وتضرب جالسة وان خضر لها في الرحم جاز وان ترك لا يفرق وتضرب خمس  
ويحفر الى الصدر ولا يحفر للرجل ولا يقسم الولي الحد على عبده الا باذن الامام  
وقال ان في الزانية يقيم احصان الرجم ان يكون حرا عاقلا بالغائلا  
قد تزوج امرأة حاكما صحيحا ودخل بها وحاصلة صفة الاحصان وشي

وان في الجاهلية اشترط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية والاحصان  
ثبت شبهة حتى يثبت الدخول الذي هو شرط الاحصان بالحكم  
بثبوت النسب كما اذا تزوج امرأة وولدت منه بعد مضي سنة اشهر ونحو  
دخوله بها ثبت الاحصان بثبوت نسب اولاده اثباتا له في باب الشهادة  
على الزنا ومن خلق امرأة وهي حامل وولدت منه في حيا قبل الطلاق  
جعل لها ولها وثبت بهذا الوطى الاحصان يعني في قوة الرجم ذكرها  
في باب الرجعة والعتبة في الدخول بالماء في القبل على وجه موجب للفصل  
صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى لو دخل بالملوحة الكافرة او المملوكة  
او المجنونة او العتقة لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا بجاهد  
هذه الصفة وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة وابي يوسف يخالفها في الكافة  
ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا ان  
يرى الامام في ذلك بصلوة فيغيره على قدر ما يراه وقال ان في محصنها  
بعدا واذا زنت المريف هذه الرجم رجمها واذا كان حرة الجلد لم يجلد حتى يراه  
واذا زنت كاهل لم يحد حتى تضع عليها وان كان حرة الجلد حتى تعال  
من ناعساها اي ترتفع بريد به يخرج منه وعن ابي حنيفة انه يؤخر الى ان  
يستغني ولو صاعها اذا لم يكن احد يقوم بتربيته ثم اكمل في الجسد ان يلدن  
كان الحد ثابتا بالبيته بخلاف الاقرار وما دون النفس من طلع النفس بالحد  
الساوق اذا زنت وهو محصن فانه يرحم لا غير اي لا يقطع ذكرها في باب طلع  
الطريق ولا يزول ملك المحكوم عليه بالرجم وتعرف الزانية المقضى عليه بالرجم  
صحيح ذكرها في باب احكام المتردين **باب الوطى الذي يوجب الحد**

**والذي لا يوجب الحد الوطى الموجب للحد هو الزنا وانه في عرف الشرع**  
**والنكاح وطور الرجل المرأة في القبل في غير الملك شبهة الملك ثم شبهة**  
**نوعان شبهة في الفصل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة**  
**حكمية فالاولى تحقق في حق من شبهة عليه بان يظن غير الليل والليل**  
**ولا بد من الظن ليتحقق بالاشتباه والثانية تحقق بقيام الليل ان في**  
**للحمة في ذاتها ولا تتوقف على ظن الجاهل واعتقاده وانما يستقطب بالظن**  
**والنسب يثبت انما اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعاه**



والشبهة في الفعل في ثمانية مواضع جارية ابية وآمة وزوجه والمطلقة  
ثلاث وهي في العدة وبائناً بالطلاق على دل وحسب في العدة وآمة ولاعتقها  
المولود وهي في العدة وجارية المولود في حق العبد والتجارة الموهوبة في  
المهر في رواية كتابها ودون وهو الاصح المستعمل للرهن في هذا بمنزلة  
المهر في هذه المواضع لا تحل اذا قال طنت انها تحل له ولو قال طنت  
انها على حرام وجب له والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابية  
والمطلقة طلاقاً بائناً بالكتاب والتجارة البيعة في حق البائع قبل التسليم  
والمهور في حق الزوج قبل القبض والمشاركة بينه وبين غيره والمهر  
في حق المهر في رواية كتاب الرهن في هذه المواضع لا يجب له وان  
قال طنت انها على حرام ثم الشبهة في المحل عند ابية حنفية ثبت بالعقد وان  
كان متفقاً على تحريمه وهو عالم به وعند ابية لا يثبت اذا علم تحريمه  
ويظهر ذلك في نكاح المحارم على ما يتكاثرون في شأته بها اذا عدا  
نقول ومن طلق امرأته ثلثاً ثم وطئها في العدة وقال طنت انها على حرام  
تحل ولا يبرئ منه لرد العدة ولو قال طنت انها تحل له لا تحل وآمة المولود  
اذا اعتقها مولاهما والمطلقة والمطلقة على ان بمنزلة المطلقة الثلث ولو قال  
لها انت علي او برية او امرئتك فاختارت نفسها ثم وطئها في  
العدة وقال طنت انها على حرام لم تحل وكذا الجواب في سائر الكلمات  
وكذا اذا نوى ثلثاً ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلثاً فجامعها  
فلما التقيت انما ان فليث ساعة لا يجب له وكذا اذا اخرجه ثم دخله  
واصلها مذكوره في باب لايمان في الطلاق ولا حد على من وطئ جارية  
ولده وولد لولده وان قال طنت انها حرام ويثبت النسب منه وعليه  
قيمة الجارية واذا وطئ جارية ابية وآمة او زوجته وقال طنت انها  
تحل له فلا حد عليه ولا على قاذفه وان قال طنت انها على حرام حد  
كراهي العبد اذا وطئ جارية مولاه وكذا اذا قالت الجارية طنت انها  
يحل لي والفعل لم يرد في الظاهر وان وطئ جارية اخيه وعمه وقال طنت  
انها تحل له حد وكذا سائر المحارم سوى المولود ومن زفت ابية غير امه  
وقالت النساء انها زوجه وطئها لا حد عليه وعليه المهر قضى بذلك على

على رضى الله عنه وبالعدة ولا تحل قاذف الا في رواية عن ابية يوسف  
ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد وكذا اذا كان اعمى الا  
اذا دافعا فاجابته اجنبية وقالت انما زوجهك فوطئها ومن  
تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد عند ابية حنفية ولكن  
يوجب عقوبة اذا علم بذلك وقال ابو يوسف ومحمد لو طئ في عليه الحد اذا  
كان عالماً بذلك ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج يغرر ومن ابية  
امرأة في الموضع المكروه وعمل على قوم لو طئ فلا حد عليه عند ابية حنفية  
وزاد في الجامع الصغير يودع في السجدة وقال هو كالزنى فيحد وهو  
احد قوله الثاني وقال في قول يفتلان بكل حال ومن وطئ بجمية  
فلا حد عليه الا انه يغرر والذي يروى انه تزوج البهيمة وتحرق فذلك  
لقطع التحدث به وليس يوجب ومن زنى في دار الحرب وفي دار  
البعثي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد وعند ابية في الحد ولو عاين له دولة  
الاقامة بنفسه كالحليقة وامير مصر يقيم الحد على من زنى في معسكره بخلاف  
امير العسكر والسرية واذا دخل حر في دارنا بامان فزنى بزمية او زنى  
في بحرية يحد الزمي والزمية عند ابية حنفية ولا يحد الحر في الحرية و  
هو قول محمد في الذمي يعني اذا زنى بحرنية فانما اذا زنى الحرية بزمية لا يحد  
عند محمد وهو قول ابية يوسف ولا وقال ابو يوسف يحدون كلهم وهذا  
قوله الآخر واذا زنى الصبي والمجنون بامرأة طاعة فلا حد عليه ولا  
عليها وقال فروان فيجب الحد عليها وهو رواية عن ابية يوسف  
وان زنى مخرج مجنون او صغيرة يجامع منها حد ارجل خاصة وهذا  
بالاجماع ومن اكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه كان ابو حنيفة يقول  
ولا يحد وهو قول زفر وان اكرهه غير السلطان فعليه الحد عند ابية حنفية  
وقال لا يحد فاذا كان هذا الاختلاف عموماً لان لا يمكن في زمن ابية حنفية  
لغير السلطان من القوة الا يمكن دفعها بالسلطان وفي زمنها ظهرت  
القوة لكل منقلب وزمانا كذلك قال في الكفاية فيقول لها انتي  
واذا زنى الكره بالمطوعة تحل المطوعة عنده وعند محمد لا تحل وكذا  
اقراب من مات في محارم مختلفة انه زنى بفلانة وقالت هي تزوجني



أوقرت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا مد عليه وعليه المهرنة ذلك ومن  
زني بارية فقلها فانه يحد وعليه القيمة معناه قلها بفعل الزنا وعن  
يوسف انه لا يحد وان اشترها بعد ما زني بها فهو على هذا الخلاف يعني عند  
ابن حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان زني بها فاذبح عنها يجب  
عليه قيمتها ويسقط الحد وكل شيء منعه الامام الذي ليس فوقه انما هو عليه  
الا القصاص فان يؤخذ به وبالاموال **باب الشهادة**  
**على الزنا والجماع عنها** واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن إقامة  
بعدم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة وفي اجماع الصغير  
واذا شهد على الشهود بسرقة او بغير زنا بعد حين لم يؤخذ به وفي  
السرقة والاصل ان الحد والحالصة لا تبطل بالتقادم خلافا للكتاب  
في الزنا وشرب الخمر والسرقة فالصحيح ان لا يمنع الرجوع عنها بعد  
فيكون التقادم فيه مانعا وهذا القذف فيه حق العبد لا فيه من دفع العائنة  
ولم يحد لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير مانع في حقوق العباد والكرام  
فيه شرط فحملوا خبرهم على انقضاء الدعوى بخلاف حد السرقة لان الدعوى  
بشرط الحد وانما شرط المال ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابدان  
يمنع الاقامة بعد القضاء هذا خلافا لفرقة لوهي بالحد بغير حد ثم اخذ  
بعد تقادم الزمان لا يقام عليه وخلفوا في حد التقادم واشاروا في اجماع  
الصغير لاسنة اشهر وهكذا اشار الطحاوي وابو حنيفة لم يقدروا ذلك وفيه  
المرأى القاضي في كل عمر وعمره انه قد زني بشهر وهو رواية عن ابن حنيفة  
وابن يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين الشاهد وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان  
يقبل شهادتهم ولا تحقق التهمة والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندهما  
يقدر بزوال الريبة على ما ياتي في باب اشارة الله تعالى واذا شهدوا على رجل  
انه زني بغلانية وفلان غائبة فانه يحد وان شهدوا انه سرق من فلان وهو  
غائب لم يقطع وان شهدوا انه زني بامراة لا يعرفونها لم يحد وان اقر  
بذلك حد وان شهدا ثلثان انه زني بغلانية فاستكدها واخران انهما طلقا  
وذكرى احدتهما جميعا عند ابن حنيفة وهو قول زفر وقال لا يحد الرجل خاصة  
وان شهدا ثلثان انه زني بامراة بالكوفة واخران انه زني بها بالبصرة وذكر

وروى احمد عنهما جميعا ولا يحد الشهود خلافا لفرقة وان خافوا في بيت  
واحد حد الرجل وامراة معا فان يشهد كل اثنين على الزنا في زاوية وهذا  
استحسان والقياس ان لا يحد وان شهدا ربيعة انه زني بامراة بالخیلة عند طلوع  
الشمس ربيعة انه زني بها عند طلوع الشمس بغير حد وروى احمد عنهما جميعا والخیلة  
تصغير الخلة التي هي واحدة النخل موضع قريب من الكوفة والباد القنطرة وحجم  
تصغيرها اسم من البصرة وروى احمد لابن ابي عمير لانه ايضا موضع قريب  
من الكوفة كذا في العناية وان شهدا ربيعة على امراة بالزنا وهي كبري وروى  
احمد عنهما وعنهما ومعنى كبري ان النساء تظن انهما فعلن انهما بكبري وكما  
يجوز في اسقاط الحد لانه ايجابه وان شهدا ربيعة على رجل بالزنا وهم عريان  
او محجودون في قرفا واحد من عبد او محجود في قرف فانه يحد دون ولا  
يحد الشهود عليه وان شهدوا وحكم قافي وظهر انهم قافي لم يحد ويتأتى  
فيه خلاف الشافعي بناء على اصله ان الفاسق ليس من اجل ان الشهادة فهو كالعبد  
عنده وان تقص عد الشهود عن اربعة حد وان شهدا ربيعة على رجل  
بالزنا فحضر بشهادتهم ثم وجد احدهم عبدا او محجودا في قرف فانه محجودون  
وليس عليهم حد بيت المال رثن الضرب وان ربح فدية على بيت المال  
وهذا عند ابن حنيفة وقال ابن ابي عمير ايضا على بيت المال قال رضي الله  
عنه معناه اذا كان جرحه وعلى هذا الخلاف اذا مات من الضرب على حد  
اذا رجع الشهود ولا يضمنون عنده وعندهما يضمنون وان شهدوا  
اربعة على اربعة على رجل بالزنا لم يحد فاذا جاء الاولون فشهدوا  
على المعينة في ذلك المكان لم يحد ايضا معناه شهدوا على ذلك الزنا  
بعينه ولا يحد الشهود واذا شهدا ربيعة على رجل بالزنا فحضر فكلما جرح  
واحد حد الرابع وحده وعنهم ربع الدية وقال ابن ابي عمير يحد القتل دون  
المال بناء على اصله في شهود القصاص تسببية في الديات ان شاء الله تعالى  
واما احمد فذهب الثلثة وقال زفر لا يحد فان لم يحد الشهود عليه جمع  
واحد منهم حد واجمعوا وقال محمد بن الحسن انما حد الرابع خاصة وكو  
رجع واحد منهم قبل القضاء حد واجمعوا وقال زفر في الرابع خاصة فان  
كانوا خمسة فجمع اربعة على ما في الحديث فان رجع آخرها او رجع الدية وان



شهاد أربعة على رجل بالزنا فزكوا فرحم فإذا الشهود ومجوس أو غيبه فالدية  
على المزين عند أبي حنيفة معناه إذا جحدوا عن الزانية وقالوا هو على بيت المال  
وقيل هذا إذا قالوا نعمنا الزانية مع علمنا بالجهل ولا فرق بين ما إذا شهدوا  
أي المذكون بلغة الشهادة أو جحدوا وهذا إذا جحدوا بالحرية والسلام  
أي إذا قالوا هم عدول وظاهر واجب فلا يضمنون فلا ضمان على الشهود و  
لا يحدون حد القذف وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بربحه  
فغضب رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيدا فعلى القاضي الدية احتسنا ووجه القضاة  
بجلب القصاص بخلاف إذا قبل القضاة حيث يجب القصاص مطلقا وإن  
ربح ثم وجدوا عبيدا قال دية على بيت المال كما لو باشره بالامم الربح بنفسه  
ثم وجد الشهود عبيدا ولو شهدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمنا النظر قبلت  
شهادتهم وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فأنكر الإحصان وله امرأة قد  
ولدت منه فإنه يربح معناه أن ينكر الزنا بعد وجود سائر الشرائط  
فإن لم تكن ولدت منه ولو شهد عليه بالإحصان رجل وامرأتان يربح خلافا  
لرؤس في وإذا شهد ذميان على ذمي زينة عبده المسلم اعتقه قبل  
الزنا لا يقبل يعني أن الزانية لو كان مملوكا لزم حتى وذلك المملوك الزاني لم  
فشهد على الزانية ذميان إن مولاه الذمي اعتقه قبل الزنا لم يربح مع أن  
شهادة أهل الذمة على الذمي بالعنف مقبولة فإن رجع شهود الإحصان  
لا يضمنون عندنا خلافا لغيره **باب حد الشرب**  
ومن شرب خمر فاخذ وريحها موجودا وجاؤا به سكران فشهد الشهود  
عليه بذلك فعليه الحد وكذلك إذا قرأ وريحها موجودا وإن أقر بعد ذهاب  
ريحها لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يحد وكذلك إذا شهدوا  
عليه بعد ما ذهب ريحها أو سكر لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
يحد فإن أخذ الشهود وريحها توجد منه سكران فذهبوا به من مصر إلى  
مصر فيه الإمام فأنقطع ذلك قبل أن يتهوا به حد في قولهم جميعا ومن سكر  
من النبيذ حد ولا حد على من وجد منه راحة الخمر أو تقيها ولا يحد السكران  
حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعا وشرب المكره لا يوجب الحد وكذا  
السكر من المباح كالبنج واليزال ما لا يوجب الحد ولا يحد حتى يزول عنه السكر

السكر وحمه السكر في حرة ثمانون سوطا ويقرب القرب على بدنه كما في  
حد الزنا على امرئ يحد في المشهور من الزانية وعن محمد أنه لا يحد و  
أن كان عبدا فحد ربعون ومن أقر بشرب الخمر أو سكر ثم رجع لا يحد وثبت  
الشرب بشهادة شاهدين وبالأقرار مرة واحدة وعن أبي يوسف أنه يفسد  
الأقرار مرتين ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال السكران الذي يحد  
هو الذي لا يقبل مطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل المرأة وهذا عند أبي  
حنيفة وقالوا هو الذي يحد ويختلط كلامه وآياله أكثر المشايخ والمعتبر في  
الحدج السكر حتى لو حرمه ما قاله بالإجماع ذلك فمعتبر هو دائره في شدة  
وحرارة وأطرافه ولا يحد السكران بأقراره على نفسه **باب حد القذف**  
وإذا قذف الرجل رجلا فمضى بمرج الزنا وطاب  
المقذوف بالحد حده كما حكم ثمانين سوطا إن كان حرا ويقرب على أعضائه  
ولا يحد من زنا به غير أنه يزوج عنه الفروج وحشو وإن كان العاذف  
عبدا جلد أربعين سوطا والإحصان إن يكون المقذوف حرا عاقلا أو  
امراة محصنة بالغامس عفيفا عن قبل الزنا ومن نفى نسب غيره وقال  
لست لبيك فإنه يحد وهذا إذا كانت أمة حرة مسلمة ومن قال لغيره في  
غضب لست بأبن فلان لبيد الذي يتبع له يحد وتوفا في غضب لا يحد ولو  
قال لست بأبن فلان يعني حده لم يحد ولو نسب إليه حده لا يحد أيضا وتوفا  
بأبن الزانية وأمة ميتة محصنة فطالب الأبن بحد حده العاذف ولا يطالب  
بحد القذف لليت الأمان يقع القذف في نسب بقذفه وهو الولد والوالد  
وعند أكثر فقهاء يثبت حق المطالبة لكل وارث وعندنا ولاية المطالبة ليست  
بطريق الارب فثبت للمير ومير الميراث بالقتل ثبت لولد البنت كما ثبتت  
لولد الابن خلافا لمحمد وثبت لولد الولد حال قيام الولد ولو كان المقذوف  
محصنا وهو ميت جاز لابنه الكافر والعبدان يطالبان بالحد خلافا لغيره ويس  
للعبدان يطالب مولاه بقذف أمة أحره ولا لابن إن يطالب بأه بقذف  
أمة أحره المسلم ولو كان لها ابن من غيره له أن يطالب ومن قذف  
غيره فأت المقذوف بطل الحد وقال في لا يبطل وتومات بعد ما أقيم  
بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له وأعلم أن هذه المسألة تنفر على قاعدة



مختلف فيها بيننا وبين الشافعي وهو ان القذف حق العبد من جهة وحق الشرف  
من جهة اخرى وان في غلب حق العبد على حق الشرف ولهذا ذهب الى جواز  
الارث فيه ونحن غلبنا حق الشرف فلم يجوز الارث فيه ويترفع عليه كل  
منها الارث كما مر عندنا القذف يسكن من حقوق العباد فلا يورث وعنده  
يورث ومنها العفو فانه لا يبيح العفو من المقتذوف عندنا ولا يبيح عفو  
ومنها انه لا يجوز الاعتيا من عنة عندنا وبه قال مالك وعنده يجوز ويحرم  
قول احد كذا في فتح القدير ومنها انه يجز فيه الداخل عندنا قال ابن الحوام  
وبه قال مالك حتى لو قذف شخصاً مرات او قذف جماعة كان فيه حد واحد  
اذا لم يتخلل حد بين القذفين ولو ادعى بعضهم قذف في انشاء احد ادعى آخر  
كل احد وعنده الشافعي لا يجوز فيه الداخل انتهى ومثله يوسف في العفو مثل  
قول الشافعي ومن محابنا من قال ان الغالب حق العبد وخرج هذه الاحكام  
والاول اظهر ومن اقرب القذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال له ان يابطل  
لم تحم ذكره اذا قال استبرأه ومن قال لرجل يا ابن السوء فليس بها ذفي  
وان نسب له عمة او خاله او ابنة زوجاته فليس بها ذفي ومن قال لغيره زانية  
في الجبل وقال عنت معي والجبل حد وهذا عندنا في حنيفة وابي يوسف قد مر  
وقال محمد لا يجز ولو قال زانية على رجل قبل لا يجز وقيل حد ومن قال لآخر  
يا زانية فقال لا بل انت فانما يجز ان ومن قال لامرأة يا زانية فعاتت  
لا بل انت حدت ولا لعان ولو قال زينة بك فلا حد ولا لعان معناه  
قالت بعد ما قال لها يا زانية ومن اقرب بولده ثم نفاه فانه يلاعز وان  
نفاه ثم اقرب به حد والولد ولده في الوجهة وان قال ليس بابني ولا بابنك  
فلا حد ولا لعان اقول ان قال الزوج الذر جادت زوجته بولدي ليس  
بابني ولا بابنك مح كذا فسره العلامة ابن الحوام وقد اصاب فيه ومن قذف  
امراة معها اولاد لا يعرف لهم اب وقذف الملا عنة بولد والولد حي  
او قد قضا بعد موت لولده فلا حد عليه ولو قذف امرأة لا عنت بغير ولد  
فعليه الحد ومن وطئ وطأ حراما في غير ملكه لم يجد قاذفه ولا مصل فيه ان  
من وطئ وطأ حراما لعينه لا يجز الحد بقذفه لان الزنا هو الوطء المحرم  
لعينه وان كان محرما لغيره لا يجز لانه ليس بنافا لو طئ في غير الملك من وجه

100  
من وجه ادم من كل وجه حرام لعينه وكذا الوطء في الملك احرمه مؤبد  
فان كانت الحرمة مؤقتة فاحرمه لغيره وابو حنيفة يشترط ان يكون الحرمة  
المؤبدة ثابتة بالاجماع وبالحديث المشهور ليكون ثابتة من غير تردد  
بيانها اذا قذف رجلا وطئ جاريتة بيته وبين آخر فلا حد عليه وكذا اذا قذف  
امراة زنت في فراشها ولو قذف رجلا امة امته وهي محوسية او امرأة  
وهي حائض او مكاتبه له فعلية الحد وعن اب يوسف ان وطئ المكاتبه يسقط  
الاخصان وهو قول فر ولو قذف رجلا وطئ امته وهي اخته من الرقة  
لا حد وهذا هو الصحيح وهو امر ازعن قول الكرجي انه بوطئها لا يسقط الا ان  
كأنه العناية ولو قذف مكاتباً مات وترك فاه لا حد عليه ولو قذف  
مخوسية تزوج بامته ثم اسلم حد عندنا في حنيفة وقال لا حد عليه اذا دخل في  
دارنا يا مان قذف مسامحة واذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته  
وان تاب وقال الشافعي تقبل اذا تاب اذا حد الكافر في قذف لم يجز  
شهادته على اهل الزمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين  
بخلاف العبد اذا حد القذف ثم اعلى حيث لا تقبل شهادته وان ضرب  
سوطاً في حد قذف ثم اسلم ثم ضرب باق جازت شهادته ومن اب  
يوسف انه زدت شهادته والاول اصح ومن قذف وزني او شرب  
غير مرة فحد فهو ذلك كله وهذا بخلاف اذا زني وقذف شرب يعني  
لكل واحد منها وقال الشافعي ان اختلف المقتذوف والمقتذوف به فهو  
الزنا لا يتداخل واذا قذف الحدود في القذف المقتذوف الاول  
معناه بعينه ذلك الزنا فلا يجز ذكره في آخر باب لا يقطع فيه وقال لا يقطع  
وقذف لا خسر لا يوجب الحد خلا قال الشافعي رحمه الله ذكره في باب  
اللعان **فصل في التعزير** قال صاحب العناية نقل  
عن الفتاوى الظهيرية اعلم ان التعزير قد يكون بالجس وقد يكون بالصفع وقد  
بالاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بغير  
العاضي اليه بوجه عبوس ثم يذكر محمد التعزير باخذ المال وقد قيل روي  
عن اب يوسف ان التعزير من السلطان باخذ المال جائز وذكر الامام  
الترمذي ان التعزير الذي يجب عقابه تعارفاً على اقامة كل احد بجلته البناء من الله



انتفى ومن قرف عبدا او امة او ادم ولدا او كافرا او زنا عتزا وكذا اذا  
قذف سائما بغير الزنا فعلا باساق او باكاف او باجديث وباسارق  
وتوقالا باكارا او باخزير لم يعز وقيل في عرفنا يعز وقيل ان كان  
المسبوب من الاشراف كالنقباء والعلوية يعز وان كان من العامة  
لا يعز وهذا احسن والتعز اكثره تسعة وثلاثون سوطا وقله ثلث  
جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعز خمسة وسبعين سوطا وفي رواية  
عنه تسعة وسبعين وهو قول زفر وهو القياس والآول لا يعز  
على منى انة عنه فعلة وذكرنا باننا ان ادناه على يراه الامام  
يقدره بقدر ما يعلم انه يعز وعنه ابو يوسف انه على قدر عظم الجرم وصغره  
وعنه انه يقرب كل نوع من باب فيقرب النفس والقبلة موج هذا الزنا والقذف  
بغير الزنا من هذا القذف قال راي الامام ان يعز الى الضربة في التعز  
اجس فعل ويصلح الجس ان يكون تعزرا بانفاده على لوراي ان لا يضرب  
ويجب ايا ما عقوبة فعل ذكرنا في القتاوي وعنه انه اذا فتح القيد  
ولم يداي ويكون الجس مفروقه تعزرا بشرع الجس في التعزير بالنهية قبل  
ثبوتها كما شرع في هذه اشد الضرب بالتعزير ولا يفرق على الاعضاء ثم في  
الزنا ثم في الشرب ثم في القذف ومن هذه الامام او عزع فانت  
فمنه هدر وقال الشافعي يجب الزية في بيتا مال بخلاف الزوج اذا عزر  
زوجته فانت حيث يضمن عندنا ايضا والمولى يعز عبده بلا اذن اوانا  
والصبي يعز مع ان حق الشرع موضوع عنه ذكرنا في المسئلتين  
في باب كيفية الحق واقامة **كتاب السرقه**  
السرقة في اللغة اخذ الشيء من الغير على الخفية والاستتار ومنه استرق  
السمع قال الله تعالى من استرق السمع وقد زيدت عليه واصناف  
في الشريعة على ما ياتيكم بيانه ان الله تعالى المعنى للفقوى مراد بها  
ابتداء ونهاية والابتداء لا غير كما اذا انقب الجوار على الاستتار واخذ  
المال من المالك مكابرة على جهار حيث يقطع به وفي السرقة الكسر  
اعني قطع الطريق مسارقة عين الامام وفي الصغرى مسارقة عين المالك  
او من يقوم مقامه واذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم او ما

ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مضروبة من حرز لا شبعة فيه وجب القطع  
والتعزير عشرة دراهم فمجانا وعند الشافعي التعزير ربع دينار وعند  
مالك ثلثة دراهم والتعزير بالمضروبة طاهر الزاوية وهو الاصح حتى  
لو سرق عشرة بترقيتها انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع والتعزير  
وزن سبعة مثاقيل وقوله او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم اشارة  
الي ان غير الدرهم بعينه قيمة بها وان كان ذهبيا والعبء والحركة القطع  
سواء وجب القطع باقراره مرة واحدة وهذا عند ابو حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالقرار مرتين ويروى عنه انها في مجلسين  
مختلفين ويجب شهادة شاهدين ويتبين ان سألها الامام عن كيفية السرقة  
وما حتمها وزمانها ومكانها ويجيبه ان يسأل عن الشهود واذا اشتركت  
جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم وان اصابه اقل لا يقطع  
**باب ما يقطع فيه وما لا يقطع** لا يقطع فيما يوجد نافع  
في كافه دار الاسلام كالخشب والحب والسمك والطير والصيد والزئبق  
والعزقة والنورة ويحل في السمك المالح والطرقي وفي البيرة الجاج والبطوكا  
وعنه ابو يوسف ان يجب القطع في كل شئ الا التراب الطين والسرقة وهو قول  
الشافعي ولو احرز ثوبا مباحا فسرقة انسان في موضع يعز وجوده وهو يداي  
نصابا لم يقطع وذكرنا في اجاب الموات في فصل المياه ولا يقطع فيما يتسارع اليه  
الفا واللبن واللحم والفواكه الرطبة والمراد من الطعام في قوله عليه السلام  
لا قطع في الطعام والله اعلم ما يتسارع اليه الفا وكالمستهيا لا كل منه وما  
في معناه كالحل والتمر ويقطع في الخطة والسكر اجامعا وقال الشافعي يقطع  
اي فما ذكرنا من اللحم والفواكه الرطبة والطعام قال العلامة ابن الحام  
لا يقطع في الخطة وغيرها اجامعا اما هو في غير سنة النخلة اما فيها فلا سواء كان  
ما يتسارع اليه الفا او لا لانه عن ضرورة ظاهرة وهي تنج التناول  
وعنه عليه السلام لا قطع في جماعة مضطرم وعن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام  
سنة انتفى وقال في الخطة انه يخصصه بالقيمة عند الخطة انتفى ولا  
قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة  
المطربة وكذا اذا سرق آنية فيها خمر وقيمة الآنية تربو على النصاب ولاد



في الطينور ولا في سرقة المصحف ان كان عليه حلية وقال ان في قطع  
ومن ابي يوسف مثله وعنه ايضا انه يقطع اذا بلغت الحلية نصفاً بقتصر  
بانواعها ولا يقطع في ابواب المسجد ولا الصليب من الزهوب ولا الشطرنج  
ولا الخز وبخلاف الدرهم الذي على التمثال وعن ابي يوسف ان كان الصليب  
في المصلى لا يقطع وان كان في بيت آخر يقطع ولا قطع على سارق الصبي الحر  
وان كان عليه حلي وقال ابو يوسف يقطع ان كان عليه حلي قال  
ابو يوسف يقطع ان كان عليه حلي هو نساء وعلى هذا اذا سرق اناؤة فضة  
فيه نبيذ او ثريد او حلا في صبي لا يمشي لا ينكح ولا قطع في سرقة العبد  
الكبير ولا يقطع في سرقة العبد الصغير الا اذا كان يعبر عن نفسه وقال ابو يوسف  
لا يقطع وان كان صغيراً لا يعقل ولا ينكح استحساناً ولا قطع في الدفاتر  
كلها الا في دفاتر احمس ولا في سرقة كلب الفهد ولا في دفت ولا طبل ولا بطة  
ولا مزمار ولا يقطع في الساج والقناة والانبوس المعدل ولا يقطع في الفصور  
الخضر والياقوت والزبرجد واذا اخذ من خشب او ان او ابواب قطع فيها  
بخلاف الخشب وفي الخضر البغدادية فالواجب القطع بسرقها وانما يجب القطع في  
غير المركب من الابواب والمراد تركيب الابواب بالجار وتعليقها به وانما  
اذا لم يكن الابواب محرزة في البيت بل كانت مركبة ومعلقة بالجار لا  
القطع وانما يجب اذا كان خفيفاً لا ينقل على الواحد عمله ولا قطع على حائض  
ولا خائنة ولا خيابة ان يكون الموضع ما في يده من الشيء المأمور كذا في  
العناية ولا قطع على منتهى ولا تحكيس الا نكاحاً ان ياخذ على وجه العناية  
فهر كمن ظاهراً بكرة او قرية والاختلاس ان ياخذ من اليد بسرعة جهر  
كذا في العناية ولا قطع على التبايش هذه عند ابي خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
ان في قطع القطع وان كان القبر في بيت مقفل فهو على خلاف  
وكذا اذا سرق من تابوت في العاقلة وفي الميت ولا يقطع السارق  
من بيت المال الا من مال السارق فيه شركة ومن له على خذواهم فسرق  
منها لم يقطع وكذا اذا سرق زيادة على حقه وان سرق منه عرضاً قطع  
وعنه ابي يوسف انه لا يقطع ومن كان حقه وراهم فسرق منه وناير  
قبل يقطع وقيل لا يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها فزادها ثم عاد فسرقها

فسرقها وهي بالمال لم يقطع والقياس ان يقطع وتقرر رواية عن ابي يوسف  
وتقرر قول الشافعي واذا باع المالك من السارق ثم اشتراه منه ثم كانت  
السرقة يقطع اتفاقاً فان تغيرت عن مالها مثل ان يكون غلاماً فسرقة قطع  
فردة ثم يبيع فعدا سرقة قطع **فصل في الحرز والاحذ منه**  
ومن حرم من ابويه وولده او ذى رحم محرم منه لم يقطع وفيه ان في  
خلاف الشافعي ولو سرق احد الصديقين من الآخر ولو سرق من بيت  
ذي الرحم المحرم متاع غيره ينبغي ان لا يقطع ولو سرق له من بيت غيره  
يقطع وان سرق من امة من الرضاع قطع وعنه ابي يوسف انه لا يقطع بخلاف  
الاختصاص الرضاة واذا سرق احد الزوجين من الآخر او العبد من سيده  
او من امرأة سيده او من زوج سيده لم يقطع وان سرق احد الزوجين  
من حرز الآخر خاصة لا يسكنان فيه فلهذا كانت خلاف الشافعي ولو سرق  
المولى من مكاتبه لم يقطع وكذلك السارق من المغنم واكثر على نوعين حرز  
لمعنى فيه كالدور والبيوت والحدود والمكانات وحرز بالماء كمن  
جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاع فهو حرز وفي الحرز المكان لا يحرز  
الا حراز بالماء هو الصحيح وهذا حراز عما ذكر في العيون على قول ابي خنيفة  
يقطع السارق من حمام في وقت الاذن اي في وقت دخولها اذا كان  
ثمة حافظه وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطع ويأخذ ابو الليث والمحدث  
الشريد وفي الكافي وعليه الفتوى وهو ظاهر المذهب كذا في فتح القدير وان  
لم يكن له باب وكان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه الا انه لا يقطع  
الا بالخراج بخلاف الحرز بالماء حيث يجب القطع كما اخذ ولا فرق بين ان يكون  
الحافظ مستيقظاً او نائماً والمتاع تحت اوعده هو الصحيح وهذا حراز حرز  
تونس بن شاذان صاحب المتاع انما يكون حرزاً لمساعدته في حال نومه واجعل  
المتاع تحت راسه وتحت جنبه ما اذا كان موصوعاً بين يديه فلا يكون حرزاً  
له في حال نومه كذا في العناية ومن سرق شيئاً من حرز او من غير حرز وجب  
عنده بحفظه قطع ولا قطع على من سرق من حمام او من بيت اذن الناس  
في دخوله ويدخل في ذلك حوائث التجار والنجارات الا اذا سرق منها بالمال  
ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده قطع ولا قطع على العفيف اذا سرق



تمن اضافة ومن سرق سرقه ولم يخرجها من الدار لم يقطع فان كانت  
دارا فيها معاصير فخرجها من مقصورة لا يحسن الدار قطع وان غار انسان  
من اصل المعاصير على مقصورة فسرق منها قطع واذا نقب اللص البيت  
فدخل واخذ المال وناول اخر خارج البيت فلا قطع عليها وعن ابي يوسف  
ان اخرج الداخل يده وناولها خارجا قطع على الداخل واذا دخل  
الخارج يده وناولها من الداخل فليها القطع فان التقاه في الطريق فخرج  
فاخذه قطع وقال زفر لا يقطع ولو التقاه ولم يأخذه يصير مضيقا لا يقطع  
فلا يقطع بالاتفاق وكذا لو التقاه في الطريق فاخذه غيره لا يقطع ولو حمله  
على حماره فاقطع واخرجه قطع واذا دخل اخر رجعة فلو لم يصطدم الاخر  
فقطعوا جميعا قال رضي الله عنه هذا استحسان والقياس ان يقطع الحامل  
وهو وهو قول زفر ومن نقب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع  
وعن ابي يوسف في الاملاء انه يقطع كما اذا دخل يده في صندوق الصيرفي  
واخرج البغلي في حيث يقطع بالاتفاق وان طرقة حارجه من الكرم يقطع  
وان ادخل يده في الكرم يقطع ولو كان مكان الطريق الرباط ثم الاخذ في الخرج  
ينكسر الجواب وعن ابي يوسف انه يقطع على كل حال وان سرق من القطار  
بغير اوعلا لم يقطع ولو كان مع الاحمال من يتبعها الحفظ قالوا يقطع وان  
شق الحبل فاخذ منه قطع وان سرق جوالا فيه متاع او صاحب حفظه او نائم  
عليه قطع معناه اذا كان الجوال في موضع ليس هو كالطريق ونحوه حتى يكون  
محزا بصاحبه وكذا اليوم يقرب منه على احتراؤه من قبله في بعض النسخ  
وصاحبه تاثم عليه وحيث يكون حافظا له **فصل في كيفية**  
**القطع والاثبات** وتقطع بمنزلة راق من الزند وخمس وخمس من الحرم  
بحدية محجة للتلاويل من كثرة العناية ولا يعم القطع عند شدة الحر والبرد  
ذكر حاف في باب كيفية القدر واقامة فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى  
فان سرق ثانيا لم يقطع وخلفه في السجن حتى يتوب وهذا استحسان وتيزر  
ايضا ذكر المشايخ وقال الشافعي في الثالثة يقطع يده اليسرى وفي الرابعة  
تقطع رجله اليمنى وان كان الشارقي اشكل اليه اليسرى او قطع او مقطوع بالظن  
اليمنى لم يقطع وكذلك اذا كانت رجله اليمنى مثله وكذا اذا كانت بها اليسرى

اليسرى مقطوعة او مثله او الاصلان منها سوى الايهام فان كانت جميع  
واحدة سوى الايهام مقطوعة او مثله قطع واذا قال الحاكم لحد اقطع  
يمين هذا في سرقته سرقها يقطع يداه فلا شيء عليه عند ابي حنيفة وقال  
الشافعي عليه في الخطاء ويقتضيه العمد وقال زفر يقتضيه الخطاء ايضا وهو  
القياس والكراد بالخطاء هو الخطاء في الاجتهاد واما الخطاء في معرفة  
اليمين وبيانها فلا يجعل عقوبا وقيل يجعل عقوبا ايضا وعلى كونه قطع غير اكراد  
لا يقتضيه ايضا هو الصحيح وهذا احتراز عما ذكره في شرح الطحاوي فقال فيه  
ولو قطع غيره يده اليسرى فان في العمد القصاص في الخطاء الدية وسقط  
القطع عنه في اليمين كذا في العناية ولو اخرج السارق يداه وقال هذا  
يمين لا يمينن بالاشفاق ثم في العمد عنده عليه ضمان المالك في الخطاء كذلك على  
هذه الطريقة وعلى طريقة الاجتهاد لا يمينن ولا يقطع السارق الا ان يحضر  
المسروق منه فيطالب بالسرقه ولا فرق بين الشهادة والاقرار عند  
خلافه فان في الاقرار وكذا اذا غاب عند القطع عند التوديع  
والقاص صاحب الربوا ان يقطعوا السارق منهم وترتب الوديعه ان يقطع  
ايضا وكذا للمقصود منه وقال زفر لو شاق في لا يقطع بخصومة القاص  
والمستودع وعلى هذا الخطا في المستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والفقير  
على سواهم شرى المخرج وكل من له يد حافظه سوى المالك ويقطع بخصومة  
المالك في السرقه من ماله الا ان الراحم انما يقطع بخصومة حال قيام  
الرحمن بعد قضاء الدين واذا حضر المالك وغاب لم يقطع فانه يقطع بخصومة  
في ظاهر الرواية وان قطع سارق بسرقة ففرقت منه لم يكن له ولا رتب  
السرقه ان يقطع السارق الثاني والثالث ولا يقطع بخصومة في الاستزاد  
في اية ولو سرق ثانيا قبل ان يقطع الاول وبعد ما دعي القطع شبهة  
يقطع بخصومة الاول ومن سرق سرقه فزادها على المالك قبل الاشهاد  
الى الحاكم لم يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع واذا قضى على رجل القطع في سرقه  
فوصيت له لم يقطع معناه اذا سلمت وكذلك اذا باعها المالك اياه وقال  
زفر لو شاق في يقطع وهو رواية عن ابي يوسف ولو ملكها منه قبل القضاء  
لا يقطع اتفاقا وكذلك اذا نقتضت قيمتها من الثياب يعني قبل الاستيفاء



بعد القضاء وعن محمد بن يعقوب بن زفر الشافعي وأما حكم بعض  
المال بعد القضاء قبل الاستيفاء حتى لم يبق نصيبا فإنه يقطع اتفاقا وإذا  
إذا انتقص السر وأذا ادعى السارق أن العير المسروقة قد ملكه سقط  
القطع عنه وإن لم يقيم بينة معناه بعد ما كان يشهد أن هذا السرقة  
وقال الشافعي لا يقطع بمجرد العور وأذا أقر حبلان بسرقة ثم قال  
أحدكما هو الذي لم يقطعها فإن سرقة غاب أحدكما وشهدا عندان على  
سرقة فمما قطع الآخر في قول أبي حنيفة الآخر وهو قولهما وكان يقول ولا  
لا يقطع وإذا أقر العبد المحرور عليه سرقة عشر دراهم يمينها فإنه يقطع  
ويرد السرقة إلى المشرق من هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى ومعناه إذا كثر  
المولى وقال إن مالى ولو أقر بسرقة مال مستهلك قطعت يده بالأجماع  
ولو كان العبد ناذرًا لم يقطع في الوجهين وقال زفر لا يقطع في الوجه  
كلها ولو صدقة المولى يقطع في الفصول كلها وإذا قال المسروق من يده  
المال فقط يسمع ولا يقطع القطع ولا يثبت المال في دعوى السرقة بماله قطع  
فيما لو ادعاهما وقام حبلان أحدهما يشهد وأما في بعض المال دون  
القطع وكذا إذا أقر بالسرقة ثم رجع بجزء المال ولا قطع وفي ذلك يسمع  
حتى لو قال المسروق من أريد القطع دون المال لا يسمع خصوصه وإذا قال  
أقر هذا الثوب الذي في يدي سرقة من عمره وزيد يقول هو ثوبي  
وأذا قطع السارق والعير قائمة في يده ردت على صاحبها ما كانت  
مستملكة لم يضمن وهذا الإطلاق يشمل الملاك والمالهلاك وهو ردة  
أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وروي الحسن أنه يجب  
في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيهما ومن سرق سرقات فقطع يده  
فجميعها ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كل ما لا يقطع لهما  
ومعنى المسئلة إذا حضر أحدهم وانحصر واجبا وقطعت يده بخصوصه ثم يضمن  
شيئا بالاتفاق في السقات كلها وعلى هذا الخلاف إذا كان النصب كلها  
لواحد خاص في البعض **باب ما يحدث السارق في السرقة**  
ومن سرق ثوبا فشق في الدار يضمن ثم أخرجه وهو يساوي عشرة دراهم

وأما قطع يده عن أبي يوسف أنه لا يقطع كالسارق إذا سرق مبيعا في خيار  
البائع بخلافه إذا سرق البائع مبيعا بآءه ولم يعلم المشتري بالبيع يقطع  
وهذا الخلاف فما إذا اختار يضمن النقصان وأخذ الثوب فإن اختار  
تضمن القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق وهذا إذا كان النقصان  
فأكثر فإن كان يسيرا يقطع بالاتفاق وإن سرق ثوبا فزجرها ثم أخرجهما  
لم يقطع ومن سرق ذهباً أو فضة يوجب القطع فصفه له راسم أو دينار  
قطع يده وترد الراسم والدينارين إلى المسروق منه وهذا عند أبي حنيفة  
وقال لا يسبيل للمسروق منه عليها ويحب عند أبي حنيفة وقيل على قولها  
لا يجب وقيل يجب فإن سرق ثوبا فصفه آخر فقطع فيه لم يؤخذ منه الثوب  
ولم يضمن وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤخذ منه الثوب  
ويعطى زاد الصنف فيه وأن صفه أسود فقطع لغيره الثوب الذي جازع فيه

**عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف هذا الأول سواء**  
**قطع الطريق** وإذا أخرج جماعة محتفين أو واحد قدير على الاتساع  
فقتله وأقطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا ويقتلوا فقتلهم المأمور  
حتى يحد ثوابه وإن أخذوا مال سلم أو ذمى والمأخوذ إذا قسم على جماعة  
أقتل كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمة ذلك قطع الأمام  
أبرههم وأجلهم من خلاف وأما من قطع اليد اليمنى الرجل بسر أو أن قتلوا لم  
يأخذوا مالا قتلهم حتى كوفوا بالادب والياء عنه للمقتل في عفوهم ولو قطع  
الطرف على المشرك يقطع والآبجة إذا قتلوا وأخذوا المال فإنما يملكه  
الآباء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم  
وإن شاء جلدتهم وقال محمد يقتل ويصلب لا يقطع ثم ذكر في الكتاب النخبة  
من الصلب تركه وهو طاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يترك ويصلب  
حيًا ويبيع بطنه برمح إلى أن يموت ويشد عن الكف وعن الطحاوي أنه يقتل  
ثم يصلب فوقه من المشقة والآول هو الأصح ولا يصلب أكثر من ثلثة أيام وعن  
أبي يوسف أنه يترك على خشبة حتى يقطع فيسقط ليعبر به غيره وأما قتل القاطع  
فلا ضمان عليه مال أخذه وإن بشر القتل أحدهم أجرى عليه باجماعهم والقول  
أن كان بعضا أو مجرا أو سيف فهو سواء وإن لم يقتل القاطع ولم يأخذ



ملا وقد خرج أقصى منه فافيه القصاص من هذا الارش منه فافيه الارش  
وذلك الى الاولياء وان اخذ مالا ثم جرح قطعت يده وجبله من خلاف  
وبللتجراحات وان اخذ بعد ما تاب فقتل عدا قاتن الاولياء  
قتلوه وان تشلوا عفو عنه وتجب البضائع اذا حلت في يده او استهلكه وان  
كان من القطاع صبي ومجنون او ذور محرم من المقتول عليه سقط الجرح  
عن الباقي فالمذكور في الصبي المجنون قول ابي حنيفة وزفر وعمر بن الخطاب  
انه لو باشر العقلاء بعد الباقون وعلى هذا السنة الصغر وانما ذل من المحرم  
فقد قيل وليد اذا كان المال مشتركا بين المقتول عليهم والامتناع مطلق  
بذلك اذا كان فهم مستامن واذا سقط احد صار القتل الى الاولياء  
قاتن قاتلوا وان تشلوا عفووا واذا قطع بعض المأفلة فخرق على البصر  
لم يجب الجرح ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او بين الكوفة والحيرة  
فليس يقطع الطريق استخفافا وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قو  
الشيء عن ابي يوسف انه يجب اذا كان خارج للمصر وان كان بقرية  
وعنه ان قاتلوا نهارا بالسلح او ليلا به وبالخنزير فمقتول وقال العلامة  
ابن اللحام وفي شرح الطحاوي الفتور على قول ابي يوسف النخعي ومن خرق  
وجلاحه فكله فالدية على العاقلة عذاب حنيفة وهي تسكة القتل المتكدر  
وتسعين في الرويات ان شاء الله تعالى وان خرق في المصر غير مرة قتل به  
**كتاب السير** السير في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الطريقة في الامور  
وفي الشريعة مختص سيرة النبي عليه الصلوة والسلام في معازيه واجتهاد فرض  
على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين وان لم يقيم به احد  
المجموع ان سب تركه الا ان يكون التفرع عما في يكون من فروض الاعيان  
وفي اجماع الصغير اجهاد واجب الا ان المسلم في سعة حتى يحتاج اليه  
فاذل هذا الكلام إشارة الى الوجوب الكفاية وآخذه الى تغير العام  
وقال الكفار وجوب ان لم يدوا ولا يجب اجهاد علي صبي لا عبد ولا امرأة  
ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع فان جرح العبد وعلى بلده يجب عليه ان يرفع حتى  
تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن مولاه وبغيره يجعل ادم  
المسلم في داره لا يجعله يفر بالامام للفرقة على الناس بايتقون

به الذين يخرجون الى اجهاد كذا في العاية فان لم يكن فلا بأس بان يفتوى  
بعضهم بعضا **باب كيفية القتال** واذا دخل  
المسلمون دار الحرب فاحصروا مدينة او حصنا ودعوه الى الاسلام فان اجابوا  
لقتوا عن قتالهم وان استغوا دعوه الى اداء الجزية وهذا في حق من يقبل منه  
الجزية ومن لا يقبل منه الجزية كالمزنيين وعبد الاوثان من العرب  
لا قاعدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام فان بطل  
فلهم بالمسلمين وعليهم على المسلمين والمراة بالذل القبول وكذا المراد  
بالاعطاء المذكور في القرآن ولا يجوز ان يعامل من لم يبلغ الدعوة الى الاسلام  
الا ان يدعوهم ولو قاتلهم قبل الدعوة اثم ولا غرامة ويستحب ان يدعو  
من بلغته الدعوة ولا يجب ذلك ان يوادك استغاثوا بانه عليهم ربهم  
ونصوا عليهم المناجيق واخروهم واصلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم واخذوا  
زروعهم ولا بأس برميهم وان كان بينهم مسلم اسير او باجر وان تترتب اجليات  
المسلمين او بالاسرى لم يفتوا بحزبهم ويقصدون بالرمي الكفار وما اصاب  
منهم لاديه عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصانع المسكن  
اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليهم فذكره اخرج ذلك سريته لا يؤمن عليها  
ولو دخل سلم اليهم بآمان لا بأس بان يحمل معه الصحف اذا كانوا قوما يوقون  
بالعهد والعجائز يخرجن في العسكر العظيم لاقامة على طبق جهن كالطبخ  
والسقي والمداواة واما الشوات فمما حصن في البيوت او دفع للفتنة  
ولا يباشر القتال ولا يجب اخراجهن للمباينة والخدمة فان كانوا  
لا يترجحن في الآمان دون احوار ولا تعاتل المرأة الا باذن زوجها  
ولا العبد الا باذن سيده الا ان يجهل العبد ويستغنى للمسلمين ان لا يفر  
ولا يفعلوا ولا يملؤوا والقلول السرقة من الغنم والغدر احيانه وتقصن  
العهد والمثقلة ان يسود وجه الرجل او يقطع انفه وما اشبه ذلك  
ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شيخا قانيا ولا مقعدا ولا اعمى ولا بأس  
الشق والمقتول البني المقتول يده ورجله من خلاف الا ان يكون احد  
هؤلاء ممن له راي في الحرب وتكون المرأة ملكة وكذا يقتل من قاتل  
من هؤلاء وانك فتجالف في الشيخ النفا والمقعد والاعمى ولا يقتلوا



يخوننا الا ان يقال فيقتل غير ان الصبي والمجنون يقتلان بعد اتمام ايمان  
وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر وان كان مجنون ويفيق فهو في حال افاقة  
كالصبي وكذا ان يبتلى الرجل اياه من المشركين فيقتله فان ادركه  
استغ عليه حتى يقتله غرة وان قصد الاب قتله بحيث يمكنه دفعه لا يقتله  
لا بأس به **باب المواعدة ومن يجوز امانه** واذا اراد الامام ان  
يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به  
صالحهم مدة ثم راي بعض الصالحين نية اليهم وقال لهم ولا بد من اعتبار  
مدة يبلغ كثر النذر اليهم ويقتضي في ذلك بعض مدة يمكن ملكهم بعد علمه  
بالنذر من اعداءهم الى احوالهم فانه يروا بخيانة قائلهم ولم يبين  
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم بطلاء اذا دخل جماعة منهم فحفظوا الطريق  
ولا منع لهم حيث لا يكون ذلك نقص للعهد ولو كانت لهم منعة فقاموا اليهم  
علانية يكون نقصا للعهد في حقهم دون غيرهم وهذا اذا كان بغير اذن  
ملكهم ولو كان باذن ملكهم صلوا امانا فحينئذ للعهد واذا اراد الامام مواعدة  
اهل الحرب وان ياخذ على ذلك فلا بأس به وهذا اذا كان بالمسلم حاجة  
اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يعرف بمصارف الجندية اذا لم ينزلوا  
باحتهم بل اسلوا رسولا اما اذا احاط بجيشهم ثم اخذوا المال فهو غنمة  
يختصها ويقسمها بينهم واما المرتدون يوادعهم الامام حتى ينظروا  
في امرهم ولا ياخذ عليهم مالا ولو اخذه لم يردده ولو حاصر العدو والمسلمين  
وطلبوا المواعدة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا ينقض الامام الا اذا خاف  
المهلك ان لا يفتي نبياع السلاح من اهل الحرب ولا يهجر اليهم وكذا الكراع  
وكذا الحديد وكذا بعد المواعدة وهذا هو القياس في الطعام والشراب  
لكنها استثنى بالنقص **فصل** واذا آمن الرجل حرا او امرا  
حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من  
المسلمين قتالهم الا ان يكون في ذلك مفعة فينبذ اليهم ولو حاصر الامام  
حصنا وامن واحد من الجيش وفيه مفعة فينبذ الامام ويؤذيه بخلاف  
اذا كان فيه نظر ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم ولا  
اسلم في دار الحرب ولم يحاج اليها لا يصح امانه ولا يجوز امان العبد

عند ابي حنيفة الا ان ياذن له مولاه في القتال وقال محمد بن حو  
قوله الشافعي **باب** يوسف في رواية ومع ابي حنيفة رواية والامان  
المؤبد وهو عقد الزمة يجوز من العبد بالاتفاق وقال في الكفاية يعني  
اذا عقد حربي عقد الزمة مع العبد وقبل الجزية وقبل العبد منه هذا العقد  
يصح العقد والقبول من العبد ويصير ذميا بالاتفاق انتهى ولو آمن الصبي و  
هو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجر عن القتال على كذا  
وان كان ذميا في القتال فلا صح انه يصح بالاتفاق **باب**  
**الغنائم وقسمتها** واذا فتح الامام بلدة غنوة اي فهدا فهو  
بالغنائم ان شاء فسيم بين الغانمين وان شاء اقر اهل عليه ووضع عليهم الجزية  
وعلى ارضهم مخرج وقيل الاولي هو الاول عند حاجة الغانمين وانما  
عند عدم الحاجة يكون عدة في الزمان انما وهذا في العقار اما في المنقول  
المجرد فلا يجوز المن بالرد عليهم وفي العقار خلاف الشافعي وان من عليهم  
بالرقاب والارضين يرفع اليهم من المنقولات بقدر ما يتحيا لهم العلو وهو  
اي الامام في الارض بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء  
تركهم احراز ذمة للمسلمين الا مشركي الحرب المرتدين ولا يجوز ان يرحلوا  
الى دار الحرب فان اسلموا اي بعد الاسير لا يقتلهم ولو ان يسترقهم ولا يبيع  
بالاخرى عند ابي حنيفة وقال لا يفاذيهم ساري المسلمين وهو قول اكثر  
اما المفاداة بالمال فخذ منهم فلا يجوز في المشهور من المذاهب في السير  
الكبرى ان لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة ولو كان اسلم الا في ارض  
لا يفاذيهم بمسلم اسير في ايديهم الا اذا طالت بقتله وهو ثامن على الام  
ولا يجوز المن عليهم اي على الاسارى خلافا للشافعي واذا اراد الامام العود  
بعد مواساة فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام فتركها وحررها وصار كحرب  
البيان والتجريق قبل النزع منتهى عنه ولا يعقرها ولا يتركها وقال ان  
يتركها اي بلا غير وذبح وتحرق الاطعمة ايضا ولا يحرق منها بدفن في موضع  
لا يتفق عليه الكفار ولا يقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام  
وقال الشافعي لا بأس به كقتال صاحب الجبلية رجة عليه واصلحان الملك الغانم  
لا يثبت قبل الا حراز دار الاسلام عنده غنم غيب ثم قبل موضع انحرار رتب غنم



اي احكام الملك على القسمة اذا قسم الامام لعن اجتهاد او بجازفة فلو ان  
حتى كوراي الامام المصلحة في القسمة يجوز بالاتفاق وقيل الكراهة اي حكم  
قسمة الغنائم في دار الحرب على من هبنا الكراهة لعدم الجواز كذا في الكفاية  
وهي كراهة تنزيهية عند محمد فانه قال على قولين جيفة وابي يوسف لا يجوز  
القسمة في دار الحرب وعند محمد الا فضل ان يقسم في دار الاسلام والارزوق  
والقاتل في العسكر سواء وكذلك في المقاتل لم يقاتل لغيره واذا لم يقاتل  
المدون في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوه فيها  
خلافا لثاني بعد انقضاء القتال وانما ينقطع حق النازكة عند تملكها  
او بقسمة الامام في دار الحرب وبيعها الغنائم فيها ولا حق للاهل بسوق  
في الغنيمة الا ان ياتوا وقال الثاني في احد قوليه يستهمهم وان  
لم يكن للامام حوله جعل عليها الغنائم قسم بين الغنائم قسمة اهل دار الاسلام  
الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها قال رضي الله عنه هكذا ذكر في  
المختصر ولم يشترط رضاهم وهو رواية السير الكبير وبجملته في هذا ان الامام  
اذا وجد في المغنم حوله جعل عليها المغنم وكذا اذا كان في بيت المال فكل حوله  
ولو كان للغنائم او لبعضهم لا يرجعهم في رواية السير الصغير ويخرج في رواية  
السير الكبير ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة في دار الحرب وفيه خلاف الثاني في  
وقرئنا الاصل ومن مات من الغنائم في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة ومن  
مات منهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فغنيمة لورثته وقال الثاني في من  
مات بعد استقرار المغنمة يورث نصيبه ولا يباين ان يعلف العسكر في دار  
الحرب ياكلوا ما وجدوه من الطعام والطعام كالجوز واللحم وما يستعمل فيه كالا  
والسمن قال محمد رضي الله عنه ارسل ولم يقبده بالاجابة وقد شرطها في رواية  
ولم يشترط في الاخرى يعني ان تحقق الحاجة مشروط في الرواية الاولى كما في  
النياب والدواب حيث لا يجوز اخذها من غير حاجة بالاتفاق وفي  
الاخرى يدار الحكم على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب والمعاد فيه  
ان لا يستصحب الفارس قوت نفسه وعلف ظهره مدة مقامه فيها واليرة  
منقطعة بخلاف السلاح فانه يستصحب اذا امت الى حقيقة الحاجة يستعمله  
ثم يردده الى المغنم اذا استغنى عنه والداية مثل السلاح وتبطلوا احطب

يخرج  
منه

المعاد

احطب في بعض نسخ الحديث برهنوا بالحق ولو جوا به الدابة وتبطلوا  
بما يجدونه من السلاح كل ذلك بقسمة واما قوله اذا احتاج اليه بان لم يكن  
له سلاح ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتولونه وهذا اشارة  
الى انهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والبرونز فان باعه احدهم رد الثمن  
الى الغنيمة واما اننياب والسباع فيكره الاتفاع بها قبل القسمة من غير طاعة  
الامام يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى اننياب والدواب  
وسباع ولم يذكر القسمة في السلاح ولا فرق في الحقيقة فانه اذا احتاج  
واستباح له الاتفاع في الفضل وان احتاج لكل يقسم الفضل بأكمله  
اذا احتاجوا الى الشئ حيث لا يقسم ومن سلم منهم معناه في دار الحرب  
احرز باسكافه اولاده الصغار التي بعينه في الاسلام وكل ما يحوط به  
او وديعة في يد مسلم او ذمي فان ظهرنا على الدار فقماره في وقال الثاني في  
حوله وقيل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وفي قول محمد وهو قول  
ابي يوسف لا قول هو كغيره من الاموال وروى جده في وكذا اطلاقه في خلافا  
لثاني واولاده الكبار في ومن قاتل من عبيده في واما كان من ماله في  
حوزه فهو في غنيمة كان او وديعة واما كان غنيما في يد مسلم او ذمي فهو  
في غنيمة وفي حنيفة وقال محمد لا يكون فينا قال علي رضي الله عنه كذا ذكر الا خلافا  
في السير الكبير وذكر في جامع الصغير قول ابي يوسف مع قول محمد اقول وقع في  
هذا المثل خلافا في نسخ الهداية وقد تعرضت لشرح التفصيله ونحن نستعرض  
له واقصرنا على نسخة المشهورة رد ما للاختصار ومن اراد التفصيل فليرجع  
الى الشرح واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا  
منها ومن فضل بعد طعام او علف هذه الغنيمة ومثاله اذا لم يقسم وعن  
الثاني في مثل قولنا دعة انه لا يرد كالمقتصص الى الغازي اذا سرق من  
اهل الحرب لا يرد الى الغنيمة بالاتفاق ويكون له وبعد القسمة تعد قوايه  
ان كانوا اغنياء وتنفقوا به ان كانوا محتاجين وان كانوا استغوا به بعد  
الاحراز يرد قيمته الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت الغنيمة فالغنيمة  
يتصدق بقيمتها والفقير لا شئ عليه **فصل في كيفية القسمة** ويقسم الامام الغنيمة  
فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس بين الغنائم ثم للفارس سهمان ولكل راجل



سهم عنده حنفية وقالوا ان ستمه وهو قول الشافعي ولا يسهم الا ان  
الفرس واحد وقال ابو يوسف يسهم للفرس ولا يسهم لثلاثة افراس بالاتفاق والكرز  
والعناق والمجيز والمعرف والعرب سواء ومن دخل دار الحرب فارتقت  
فرسه اسحق سهم الفرسان ومن دخل راجلا فاشترى فرسا اسحق سهم راجل  
وجواب الشافعي على ملكه وهكذا روى ابن المبارك عن ابي حنيفة في الفصل  
الثاني ان اسحق سهم الانسان والحاصل ان المعبر عننا حالة المجاوزة وهذه  
حالة انقضاء الحرب ولو دخل فارسا وقابل راجلا لفتى المكان يسحق سهم  
الاتفاق ولو دخل فارسا ثم باع فرسه او وهب او اكرم او رهن ففي رواية  
احسن عن ابي حنيفة يسحق سهم الفرسان وفي ظاهر الرواية يسحق سهم الجارية  
ولو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرسان وكذا اذا باع في حالة انقضاء الحرب  
البعض والاتصاف انه يسقط ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا مبيد ولا ذمي ولا كرز  
يرفع لهم على حساب راس الامام والكتاب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرفع له  
اذا قاتل المرأة يرفع لها اذا كانت نذوي اخرجي وتقوم على الرضخ الذي  
اقام يرفع له اذا قاتل او دل على الطريق ولم يقابل الا انه يزاو على السهم  
في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل واما الحسن  
فيقسم على ثلثة اسهم سهم للثاني وسهم للمساكين وسهم لاسر السبل يرفع فقر  
ذوي القربى فيهم ويقدرون ولا يرفع الا غنياتهم وقال الشافعي في سهم خمس  
يستوي فيه فقرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون البنية  
مما شتم وبني المطلب دون غيرهم قالوا ذكر الله تعالى في خبره فانه لاقتل الخلا  
تبركا باسمه وسهم النبي عليه الصلوة والسلام سقط بموته كما سقط الصفي  
والصفي شئ كان النبي عليه الصلوة والسلام يسطع فيه من الغنيمة مثل  
ذرع او سيف او جارية وقال الشافعي يرفع سهم الرسول صلى الله عليه وسلم  
الى الخليفة وسهم ذوي القربى كانوا يستحقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالنمرة وبعده بالفقر قال رضي الله عنه هذا الذي ذكره هو قول الكوفي  
وقال الطحاوي سهم الفقير منهم ساقط ايضا فيكون الاول هو الامم والآراء  
دخل الواحد والاثنان واربعة من غير من غير اذن الامام فاخذوا شيئا  
لم يحسن ولو دخل الواحد والاثنان باذن الامام فيه روايتان والمشهور

انه يحسن ان دخلت جماعة لخاصة فاخذوا شيئا فحسن ان لم ياذن لهم  
الامام **فصل في التقييل** ولا يسمن ان ينقل الامام مال  
القتال ويخرج من قتال قتيل من قبل قتله سلبه ويقول السرية وجعلت  
لكم الربيع بعد خمس معناه بعد ما خرج الخمس قد يكون التقييل باذنا او قد يكون  
بغيره الا انه لا ينبغي للامام ان ينقل كل المأخوذ فان فعله مع السرية جازو  
لا ينقل بعد ازالة الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس في المأخوذ السلب للقتل  
فهو من حصة الغنيمة والقائل غير في ذلك سواء وقال الشافعي في السلب  
للقائل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قبله مقبلا والسلب على القتل  
من شارب وسلاحه ومركبه وكذا ما على مركبه من السرج والآلة وكذا ما على  
الدابة من سباله في حقيقته او على وسطه وما عدا ذلك فليس له ان يحسن  
على دابة اخرى فليس له ولو قال الامام من اصاب جارية فحق لها ما  
سلم فاستبرأها لم يحل طؤها وكذا لا يسبها وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد له ان يطأها ويسبها وجوب الضمان بالاتفاق قيل على هذا الا ان  
قال صاحب العناية واما ذكره دفعا شبهة ترد على قول ابي حنيفة وبني يوسف  
وبيان ذلك ان محمد ذكر في الريات ان المثلث سلب لقتل الامام وجعل من  
لان الحق فتاكه ولم يذكر فيه اختلاف فورد الضمان بشبهة عليها لان الضمان  
دليل تمام الملك فنفى ان يحل الوطئ على وجهها ايضا بعد الاستبراء فقال في  
دفع ذلك انه ايضا على الاختلاف عند محمد يرفع وعنده لا يرفع ان نفى  
**باب استيلاء الكفار** واذا غلب الترك على الروم  
فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها والامراء به كفار الترك ونصارى الروم  
كذلك العناية وغيره فان غلبت على الترك حل لنا ما يجزه من ذلك واذا  
غلبوا على اموالنا واحزوا بها بدارهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها  
فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها المالكين قبل القسمة فهي لهم بغير شئ وان  
وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجبوا وان دخل دار الحرب  
ما جرحوا شتر ذلك اخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول الجيا را شيئا  
اخذه بالثمن الذي اشتراه واشياء ترك ولو اشتراه يعرض اخذه بقيمة  
العرض ولو وهبه لمسلم باخذه بقيمة ولو كان مغنوما وهو مثل اخذه



قبل القسمة ولا يأخذه بعد ما وكذا إذا كان موهوبا لا يأخذه وكذا  
إذا كان شترى بثمنه ثم رآه ووهبا فأن أسرا عبدا فاشتراه رجل وأخرج  
إليه دار الإسلام ففقدت عينه وأخذ رشاها فأن المولى يأخذه بالشر  
أخذ من العدة وأن أسرا عبدا فاشتراه رجل بالف درهم فأسره  
ثانيا وأدخله دار الحرب فاشتراه رجل بالف درهم فليس للمولى الأول  
أن يأخذه من الشتر الأول أن يأخذه من الشتر الثاني ثم يأخذه الملك  
القديم بالخير إن شاء وكذا إذا كان الماسور منه الشتر غائب لا يأخذ  
أن يأخذه ولا يملك عينا أهل الحرب بالقبلة فذكرنا وأهات أولادنا و  
مكاتبتنا وأحرارنا إلا العبد ولا يملك عليهم جميع ذلك وإذا ابن عبد  
دخل إليهم فأخذه لم يملكوه عذابه حنيفة وقال لا يملكونه بغير ما أبيع  
المتردد في دارنا إذا أخذه وأحررتوه بدارهم يملكوه وإذا لم يثبت  
الملك لهم عذابه حنيفة يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوبا كان أو  
مشترا ومنه ما قبل القسمة وبعد القسمة يؤذنه من بيت المال  
ويسل على المالك بغير ما أبيع وأن تربيع إليهم فأخذه ملكوه وأن اشتراه  
رجل وأدخله دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالشر إن شاء وأن أبيع عبد  
إليهم وذهب معه بغير من متاع فأخذ المشركون ذلك كله واشترى  
رجل ذلك كله وأخرج فأن المولى يأخذ العبد بغير شيء والمتاع والغرس  
بالثمن وهذا عذابه حنيفة وقال لا يأخذ العبد وما معه بالثمن إن شاء  
وأن اختلف المالك القديم والمشتري من العدة في مقدار الثمن فالبيت  
المشتري من العدة وذكر محمد في السير الكبير أن البيعة بين المالك القديم  
ذكره في الشفعة وقال صاحب العناية هناك ورجحنا بيعة المولى  
القديم كونها ملزمة على بيعة المشتري من العدة لا تخاف غير ملزمة انتهى  
وإذا دخل الحرته وارتا بامان واشترى عبدا مسلما وأدخله دار الحرب  
عق عذابه حنيفة وقال لا يعتق وإذا أسلم عبدا لم يخرجه إلينا أو ظهر  
على الدار فهو وكذا إذا أخرج عبيد إلى عسكر المسلمين فهم أحرار  
**باب المستامن** وإذا دخل المسلم دار الحرب بأجر أو ظن  
أنه يتفرغ من شيء من أموالهم ولا من دماهم إلا إذا أخذ بهم يملكهم فما

فأخذ أموالهم وجسمهم أو فعل غيره بعلم المالك لم ينعده بخلاف الأسير حيث  
يبيع له التفرغ وأن المملوك طوعا فأن غدر بهم أي التاجر فأخذنا  
وأخرج به ملكه ملكا مخطورا فيؤمر بالصدق به وإذا دخل المسلم دار الحرب  
بامان فأدانه حرته أو أدان هو حريتا أو غصب مدحا فصاحبه ثم  
خرج البنا واستامن حرته لم يقض لواحد منهما على صاحبه شيء وكذا لو  
لو كانا حريين فعلا ذلك ثم خرجا متستامين ولو خرجا مسلمة فقتل  
بالحين بينهما ولم يقض بالغصب وإذا دخل المسلم دار الحرب بامان فغصب  
حريتا ثم خرجا مسلمة أمر برد الغصب لم يقض عليه يعني يؤمر بالرد أو فأن  
لا تقطعه وإذا دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل مدحا فصاحبه عدا  
أو خطا فقتل العاقل الدية في ماله وعليه الكفارة في خطا فأن كانا  
أسيرين فقتل مدحا فصاحبه أو قتل مسلم تاجرا أسيرا فلا شيء على العاقل  
إلا الكفارة في خطا عذابه حنيفة وقال في الأسير من الدية في الخطا  
والعدو رجل دخل دار الحرب بامان وأخذ مال حرته ثم أسلم حرته ثم  
خرج البنا فقتل له المسلم أخذت منك لا أدبت حرته وقال أخذت مني  
وهم مسلم قال قول قول الحرته عذابه حنيفة وأبى يوسف قال لا يقبض  
ذكره في باب أحكام المرتدين أجمالا ويقبض بالحرته إذا أخذه وهو متامن  
ذكره في باب جناية الملوكون من كتاب الله **فصل** وإذا دخل  
الحرته البنا متستامنا لم يكن أن يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام أن  
أقت تمام السنة وضعت عليك الجزية ثم يرجع بعد مقالة الامام فكل  
تمام السنة إلى وطنه فلا سبيل عليه وإذا مكث سنة فهو ذمي ولأمان  
أن يوقت في ذلك دون السنة كالشهرين والشهر وإذا أقامها  
بعد مقالة الامام بعير ذميا ثم لا يترك أن يرجع دار الحرب وأن دخل  
الحرته وارتا بامان فاشترى أرخص خراج فأذا وضع عليه الخراج فهو  
ذمي وإذا دخلت حرته بامان فزوجت في تيار صارت ذمية  
وإذا دخل حرته بامان فزوجت ذمية لم يذمها وإذا دخل الحرته  
وارتا بامان لا تثبت الفرقة بينه وبين زوجته ذكر في كتاب أهل  
الشرك وكذا أن حرته دخل دارنا بامان ثم عاد إلى دار الحرب وترك



ودبيعة عند مسلم او ذمى او ديناً في ذمتهم فقد صار دمه مباحاً بالعدو  
وما في دار الاسلام منزله على حطرقان ابرأ وظهر على الدار فقتل سقطت  
ويؤنه وصارت الودبيعة قتيلاً وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرصن  
والودبيعة لو رثته وكذلك ذامات وما اوجب المسلمون عليه من اموال  
احل الحرب بغير قتال يصر في مصالح المسلمين كما يصر في اخراج قاتلوا هو  
مثل الاراضي التي اجعلوا اهلها عنها والكجزية ولا غمس في ذلك قال  
ان في فيها المحنة اذا دخل المحنة دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب  
واولاد وصغار وكبار ومال او دية بقتله ذمياً وبعضه حربياً وبعضه  
مسلماً فاسلم منها ثم ظهر على الدار فذلك في ذلك في بطن امه لو  
كانت حاملة وان اسلم في دار الحرب ثم جاء اليها وظهر على الدار قوله  
الصغار احرار مسلمون واذا اتى مع الصغير احد ابويه يعتبر كافر اذا كرهها  
في باب القبط وما كان من مال ودعة مسلماً او ذمياً فهو له وما سوى  
ذلك في ذمى او اسلم المحنة في دار الحرب فقتله مسلماً عداً او خطأ وله  
ورثته مسلمون هناك فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وقال الشافعي يجب  
الدية في الخطأ والقصاص في العمد والمرتد والمستامن في دارنا من اهل  
دارهم حكماً فلا تجب الدية بقتلها واذا قتل رجلاً عداً على ظن انه حربي  
وعليه علامتهم تجب الدية لا القصاص ذكرها في باب الشهادة على الزنا  
ومن قتل مسلماً خطأ لا وله له او قتل حربياً دخل دارنا بامان فاسلم  
فالدية على عاقبته للامام وعليه الكفارة ومحق قوله للامام ان حق الاخذ  
له وان كان عداً فاقبضه الا امام قتلته وان شاء اخذ الدية قوله وان شاء  
اخذ الدية معناه بطريق الصلح وليس له ان يعفو واذا دخل المحنة دارنا  
بغير امان يتوقف حاله بين الاسترقاق والقتل والمن فيوقف بقرانه  
ذكرها في باب احكام المرتد بين واذا اسلم المحنة في دار الحرب فاخبره  
انسان بما عليه من الفرائض ان كان المجزء لا واخبره ان كان زنته  
حتى لو ترك شيئاً منها يجب قصاؤه اجماعاً وان كان فاسقاً صدقه  
فذلك لك وكرهه فعلى خلاف يعنى لا يجب القضاء عند ابن حنيفة وعندنا  
يجب وقال العلامة ابن الحام نكلاً عن شمس اللثة الرخسي انه قال

قال لا يصح عندنا ان يلزم القضاء عنها اتفاقاً لان المجزء رسول الله عليه  
السلام ثم قال وفيه نظر ذكرناه في كتابنا المسمى بحمير الاصول انتهى  
وهذه مذكورة في باب القضاء بالمواريث اجمالاً **باب**  
**العشر والخارج** ارض العرب كلها ارض عشر وهي بين الغناب الى  
اقصى بحر باليمن ثمرة الى حد الشام والسواد ارض خارج وهي بين الغناب  
الى عقبة خلوان ومن اشعلية ويقال من العلت الى عبادان ومن شوط  
منع اخرج ان يقر اهلها على الكفر كما في سواد العراق وشركوا العرب  
لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وعمر رضي الله عنه حين فتح السواد  
وضع اخرج طبريا بجزيرة القنابة ووضع على مصر حين افتتحها عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وكذا اجمعت الصحابة رضوان الله عليهم لجمعته على وضع الخراج  
على الشام وارض السواد مملوكة لا اهلها يجوز بيعهم لها وقصر فم فيها  
وكل ارض اسلم اهلها او فتحت غنوة وقسمت بين الغانمين فهي ارض غير  
وكل ارض فتحت غنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خارج وكذا اذا اسلمهم  
وكلمة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها غنوة وتركها  
لاهلها ولم يوظف اخرج وكما لا رفق على العرب كذا لا اخرج في ارضهم  
كذا في العناية وفي اجماع الصغير كل ارض فتحت غنوة فوصل اليها ماء  
الاخار فهي ارض خارج وما لم يصل اليها ماء الا انها رؤس يخرج منها غير  
فهي ارض عشر ومن احيى اموالاً في عداية يوسف معتبرة بجزءها فان  
كانت من جزاء ارض خارج معناه بقره فهي خراجية وان كانت من جزاء جز  
العشر فهي عشرية باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكان القياس بالبيع  
ان تكون خراجية من جهة كونها من جزاء ارض خارج الا ان الصحابة وظفوا  
عليها العشر فنك القياس لجامعهم قال محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه  
استخرجها او ماء ورجلة والفرات والافهار العظام التي لا يملكها احد  
فهي عشرية وكذا ان احيىها بآبار السماء وان احيىها بآبار الاخار كالت  
احقرها الا عاجم مثل بحر الملك ونحوه وجرده في خراجية وهو الملك  
على طريق الكوفة من بغداد وكذا في العناية وقيل المراد بالملك فوشروان  
لانه حفرة ويزجر ملك من ملك البحر والخراج الذي ومنه عمر رضي الله عنه



على اهل السواد من كل حرب ببلغة الماء فقير عاشق وحواليع ودرهم ودر  
جرب الرطبة خمسة وراهم ومن حرب الكرم المتصل والتجمل المتصل عشرة دراهم  
هذا هو المنقول عن عمر رضي الله عنه فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يسبح سوا  
العراق وجعل حذيفة عليه السلام فبلغ شاة وثلاث الف الف حرب  
ووضع على كسافان وكان ذلك كحضر من الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم جميع من غير كبر فكان اجماعا منهم وتامسوا ذلك من الامانة كالزعران  
والبستان وغيره يوضع عليها بحسب الطائفة قالوا ونهاية الطائفة ان يبلغ الزايب  
نصف الخراج لا يزاد عليه والبستان كل ارض من حوطها حائط وفيها تجل منقورة  
وشجار وبنية وديارها ويطبقوا من الدراع في الاراضي كلها وترك كذلك  
فان لم تطبق ما وضع عليها كقتلهم الامام فالتقصان عند قلة المخرج جائز  
بالاجماع واما الزيادة عند زيادة الربيع فتجوز عند محمد وعنده يوسف  
لا تجوز وان غلبت ارض الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلم الزرع اقله فلا  
خراج عليه واعطى لها صاحبها فعليه الخراج قالوا من اتصل الى اخير الامرين  
من غير غرض عليه خراج الاعلى وهذا يعرف لا يفتي كبلات تجوز الظلمة على اخذ اموال  
الناس قال صاحب العناية بان كان الارض صالحة لزراعة الزعران مثلا فزاع  
الشجر وجب الزعران لانه هو الذي وضع الزيادة انتهى ومن اسلم من اهل  
الخراج اخذ منه الخراج على حاله وتجوز ان يشتر للمسلم ارض الخراج من الذي  
يؤخذ منه الخراج ولا غش في الخراج من ارض الخراج وقال الشافعي يجمع بينها  
ولا يكثر الخراج بكثر الخراج في سنة واذا مضت سنون ولم يعط الخراج لم  
يؤخذ منه خراج عند ابي حنيفة وعند صاحبها يؤخذ منه ما مضى قيل لا تخرق فؤاد  
ما مضى بالاتفاق اشار اليه في باب الجزية والعبارة لابن المهام ويوضع  
الخراج على مولى القرشي ولا يوضع عليه ذكرها في فصل ونصارى بنى قليب  
وقال في باب من يجوز دفع الصدقة اليه من الزكاة واذا اعتق القرشي عبد  
نصرانيا يؤخذ منه الجزية ويعتبر حال المعتق بالفتح اسم مفعول انتهى وتداخل  
خراج الارض على اهلها لا يسجد في تداخل الجزية وقيل لا تداخل فيه بالاتفاق  
ذكرها في باب الجزية **باب الجزية** وهي على من يميز جزية تؤمن بالزكاة  
والصلح فتعقد بحسب ما يقع عليه لاتفاق كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم بنى بخان على الف ومان حله وجزية يتدبر الامام وضعا اذا غلب  
على الكفار واقترعهم على ملاكهم فيضع على الفخ الطاهر الفخ في كل سنة ثمانية  
دارين ودرهما ثمانية في كل شهر اربعة دراهم وعلى هذا وسط الحال اربعة  
وعشرين درهما في كل شهر ودرهمين وعلى الفقير المعتل ان يشترى درهما في كل شهر  
درهما وهذا عندنا وقال الشافعي يوضع على كل عالم دينار او ما بعد  
الدين والفقير في ذلك سواء وتوضع على مولى القرشي ولا توضع عليه  
ذكرها في فصل ونصارى بنى قليب وتوضع على اهل الكفا والجوس وعبد  
الاوثان من العجم كما يجوز استرقاقهم وفي وضع الجزية عليهم خلافات ففتي  
قال العلامة ابن المهام اهل الكفا اليهود ويحل فيهم التامة فانهم يميزون  
بشرية موسى عليه السلام الا انهم يفتونهم في دفعه وانتصار ويحل  
فيهم الفرج والارمن فاما القاشوك فليس حكمه ف من قال حرم من النصارى  
او قال حرم من اليهود فهم من اهل الكتاب ومن قال يعبدون الكواكب فليسوا  
من الكتاب يميز عبيدة الاوثان وفي فتاوى قاضي خان وتؤخذ الجزية من  
الصليبية عند ابي حنيفة خلافا لهما واطلق في اهل الكفا في مثل الكتاب من  
العرب والعجم واما الجوس عبيدة التار في بخارى لم يميز عمر رضي الله عنه اخذ  
الجزية من الجوس حتى شجع عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله  
الله عليه وسلم اخذها من الجوس حتى انتهى ويجوز دفع القيمة في الجزية بالاتفاق  
ذكرها في كتاب الزكاة في فصل ليس من الفصلا ولا توضع على العبد  
من العرب ولا المرتد بيز وعذ الشافعي يستر قشر كوا العرب واذا ظهر عليهم  
فبناهم وصباهم في مثل بيلم من جالهم قتل والجزية على امرأة واجبة  
ولا زمن ولا اعجم كذلك المغلوج والشيخ الكبير وعنه ابي يوسف نرجبا اذا كان  
له مال ولا على فقير غير معتقل خلافا للشافعي ولا توضع على المملوك والكتاب  
والمرتد وام الولد ولا يؤدى عنهم مالههم ويوضع على مولى المسلم اذا كان  
نصرانيا ذكره في فصل ونصارى بنى قليب ولا توضع على ارحبان الكيز  
لاي الطون الناس كذا ذكرها وذكر محمد بن ابي حنيفة انه توضع عليهم  
اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف ولا يقل ايضا على  
الدين لا يخلو الطون الناس لا بد ان يكون المعتق صحيحا ويقتضى بعبودية في اكثر السنة



خرج راسه حتى مضت السنة وحيث  
سنة اخرى لم يؤخذ منه شيء

وقمن اسلم وعليه جزية سقطت عنه وكذا اذا مات كافرا خلا قال  
فان اجتمعت عليه اهل لان تدخلت وفي اجماع الصغير ومن لم يؤخذ  
منه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يؤخذ منه وان مات عنه تمام السنة  
لم يؤخذ منه في قولهم جميعا فكذلك ان مات في بعض السنة وادامات الذي  
ولا وارث له يكون الجماعة المسلمة ولو كان عليه بن يقضي منه ذكرها  
في احكام المرتدين وتوعدت الجزية على غير ثمانية لا تقبل في اصح الروايات  
بل يكلف ان يات برشفه فيعطى قائما والقابض منه قاعدا وفي رواية يؤخذ  
بتكبيبه ويهزها ويقول اعط الجزية يا ذمي والتكبيبة الفتح ما على اللب  
من ثيابه واللب موضع القلادة من الصدر كذا في النهاية نقلها المغرب  
ثم قول محمد في الجزية في اجماع الصغير وجازت سنة اخرى حمله بعض المشايخ  
على المضي مجازا وقال الوجوب بغير السنة فلا بد من المضي ليحقق الاجتماع  
فتد اهل عند البعض هو مجرد على حقيقة والوجوب عند ابي حنيفة باول  
القول فيتحقق الاجتماع بمجرد المجيء والاصح ان الوجوب عندنا في ابتداء  
القول وعند الشافعي في اخره **فصل** ولا يجوز احداث  
ولا كنيسة في دار الاسلام وان احدثت البيعة الكنائس القديمة اعادوها  
الا انهم لا يكونون من نقلها لانه احدث في الحقيقة والصومعة للكنيسة فيها  
بمنزلة البيعة اذ لا يكونون من احدثها بخلاف موضع الصلوة في البيت وهذا  
في الامصار دون القرى وقيل في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى ايضا  
والكردي عن صاحب الذهب عن ابي حنيفة في قرى الكوفة وفي ارض  
العرب يمنعون من ذلك في امصارها وقراها وقد ذكر العلامة ابن  
الهام في هذا المحل تنفيلا حقيقيا بان يكتب بدو من الذهب فاجبت  
ايراده لتأييد المذهب حيث قال وفي عبارة الهداية ولما اقره  
الامام اشارة الى ان ذلك اذا كان باقرار الامام اياهم على ذلك  
وذلك اذا صلحهم على اقرارهم على ارضهم سواء كان اما كافرا من  
الصحابة والتابعين او بعدهم ثم قيل امصار المسلمين ثلثة اقسام مصرها  
المسلمون كاللوفة والبصرة وبغداد واسط فلا يجوز فيها احداث  
بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا مجمع المصلوات بجماع العلماء ولا يكونون

ولا يكونون ممن شرب الخمر واتخاذ الخنزير وحزب الناقوس وما يجرها  
ما في المسلمين عنوة فلا يجوز فيها احداث شي منها بالاجماع واما ان منها  
هل يجب له فقال بالكتاب الشافعي في قول واحد في رواية اخرى عندنا  
ان جعلهم ذمة امرهم ان يجعلوا كتابهم مسكنا ومنع من صلواتهم فيها  
وكن لا يخدمون وهو قول الشافعي ورواية عن احمد وثالثها ما في  
فان صلحهم على الارض لهم ولنا الخراج جازا احدثهم وان صلحهم  
ان ارادوا ان يودون الجزية فالحكم في الكتاب على ما يوجب عليه الصلح فان  
صلحهم على شرط تمكين الاحداث لا يمنعهم الا ان الاول ان لا يصلحهم  
الا على وقع صلح عمر رضي الله عنه من عدم احداث شي منها وان وقع  
الصلح مطلقا لا يجوز الاحداث ولا يتبر من القديمة وتمنعون من ضرب  
الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنزير بالاجماع انتهى كلامه واما اوردنا  
هذا التفصيل والاكثار مع وجود جملة الترخا من الاختصار رونا  
مكترة الفوائد ومثل هذا لا يعد من الزوائد ويؤخذ اصل الزمة بالتخيير  
عن المسلمين في زيمهم وما كبرهم وسروجهم وقلانسهم فلا يكون ايجل  
ولا يعملون بالصلاح ولا يعملونه وفي اجماع الصغار يؤخذ اهل الزمة باظهار  
الكسبيات والركوب على السروج التي كهيئة الكف والكسبيات خيط غليظ  
بقدر الاصبع يشده الذي فوق ثيابه وودن ما يشترطون به من الزناير  
المتخذة من الابريص كذا في العناية وصرح في الهداية ان الخيط الغليظ يكون  
من الصوف يشده على وسطه ولا يتبدل الذي بالسلام ويصيق على اليد  
ويحسب ان تميزت نسائهم عن نسائنا في الطرقات والاما ما يجعل على دوشهم  
علما كيلا ينفذ عليها سائل برعوطهم بالفرة قالوا الا حق ان لا يتركوا  
يركبوا الا للضرورة قلنا لو كان على جميع المسلمين فان رعت الضرورة  
اتخذوها سروجها بالصفة التي تقدمت ويمنعون عن لباس مختص بهم  
العلم والزهد وكشف عن منع من الجزية او قتل مسلم او سب النبي  
صلى الله عليه وسلم او زني بمسلمة لم ينقض عهده وقال الشافعي تبني  
صلى الله عليه وسلم لم يكون نقضا ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدركوب  
او يغلبوا على موضع فجاء ربونا واذا نقض الذي العهد فهو بمنزلة المرتد



مقتناه في الحكم بوجه بالحق وكذا في حكم ما يملكه من ماله الله انما هو استر  
 يشترق **فصل** ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم  
 منعت يؤخذ من المسلمين من الزكاة يؤخذ من سائرهم ولا يؤخذ من  
 صبيانهم وقال زفر لا يؤخذ من سائرهم ايضا وهو قول الشافعي قال  
 العلامة ابن الحارث وختلف الفقهاء فيه فقيل انه جزية من كل وجه فلا  
 يؤخذ من المرأة والصبي وهو قول الشافعي قال صاحبنا واحمد حوا وان  
 كان جزية في المعنى فهو واجب بشرائط الزكاة واسبابها فلا يراد بها  
 شرائط الجزية من وصف الصغار فيقبل من الثابت ويعطى جالساً ان  
 شاء ولا يؤخذ بتبليه والمصرف مصلح المسلمين لانه ما لبث مالاً في ذلك  
 لا يخص الجزية والمرأة من اهلها فيؤخذ منها بخلاف الصبي والمجنون انتهى ذكر  
 ملخصاً ويوضع على مولا التغلبي اخراج ابي الجزية وخراج الارض بمنزلة مولا الجزية  
 وقال زفر يضاعف واما جباه الامام من اخراج ومن اموال بنى تغلب  
 واما اعداء اهل الحرب الى الامام والجزية يعرف مصلح المسلمين في الشرف  
 وبناد القاطر وجسور ويعطى قضاة المسلمين وعاملهم وعلماؤهم من ما يفيهم  
 ويرفع منه اوراق المقابلة وذرايرهم ومن مات في نصف السنة فلا شيء له  
 من العطاء ولما كان عطاء فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت وآكل  
 العطاء في زمانا مثل القاضي والمدرس والمفتي وكذا نفقة اللقيط والمعتق  
 اذ لا مال ولا فائدة له ذكرها في اللقيط قال صاحب الغاية والعطاء  
 ما يكتب للفرقة في الديوان وكل من قام بامر من امور الدين كالقاضي  
 والمفتي والمدرس في الابتداء كان يعطى كل من كان له حزب جزية في الاملا  
 كالزواج النبي صلى الله عليه وسلم واولاد المهاجرين والانصار رضي الله  
 عنهم وكذا لومات في آخر السنة لا يورث العطاء وانما وضع المسألة  
 في نصف السنة لانه لومات في آخر السنة يستحق صرف ذلك في قريبه انتهى  
 كلامه وفي المحيط البرهاني قال في آخر كتاب الزكاة من الاصل بيوت الاولاد  
 اربعة اعمها بيت مال الزكاة والعشور والكمارات اذا وصلت الى ايام  
 والاشي بيت مال اخراج والجزية وصدقات بنى تغلب والاشي بيت مال اخراج  
 يعني في الغنائم والركاز والكنوز والرابع بيت مال اللقطات والشركات قال

قال الزكاة وشور الاراضي معروف في المذكورة قوله تعالى انما الصدقات  
 للفقراء الآية لا يجوز صرفها الى المعاملة ولا لا فقر او بنى حاشم وكان  
 والجزية يعرف الى المعاملة وآله سيد شعور المسلمين وبناد المحصور في الشرف  
 والامراض الطريق في دار الاسلام وآله كبر الاخراج والعظام الذر  
 فيه مصلح المسلمين وكذا فرغ نفسه لعمل المسلمين والتغلب والفقير والموذي  
 والمعلم وآله عادة الكساجد والقاطر والمعاملة المرضي اذا كانوا فقراء  
 ولتقريب المولى الذين لا مال لهم والنفقة اللقيط وغيره جاد منه وما استبد له  
 واما اصل ان هذا النوع يعرف الى ما فيه مصلح الدين ومصلح دار الاسلام  
 والمسلمين والتغلب يعرف الى فقر المسلمين الكاشم وغيره وسواد اللقطات  
 والشركات تعرف الى ما فيه مصلح المسلمين كمال اخراج والجزية الامانة يجعل لها  
 بيت على حدة لانه ربما يظهر له مستحق بعينها ولو كان في بعض بيوت هذه الامانة  
 مال ولم يكن في البعض مال فلا مام ان يعرف ان ذلك البيت الى هذا البيت عند  
 الحاجة حتى اذا لم يكن في بيت مال اخراج في بيت مال الصدقة مال فالامام يأخذ  
 من بيت مال الصدقة ويعرف الى المعاملة ثم اذا وصل اليه مال اخراج يرد على  
 بيت مال الصدقة مثل اخذ لانه لا يخرج للمعاملة في مال الصدقة وانما يعرف  
 الى وجه العرض فيرشد عند القدرة الا انما يعرف الى فقر المعاملة  
 فمالي لانه صرف الى مصرفه وتولم كبر في بيت مال الصدقة مال وصرف الى  
 اخراج الى الفقراء ثم هو مصل اليه مال الصدقة لا يرد عليه الى بيت مال اخراج  
 لان اخراج له حكم الغنيمة والفقراء وحط من الغنيمة فلا تغير قرنا انتهى ملخصاً  
**باب الحكم المرتدين** واذا ارتد المسلم عن الاسلام والعبادة  
 بانه معارض عليه الاسلام فان كانت الشبهة كشفت عنه واكفر عن غير وجه  
 قالوا ويحس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل وفي اجماع الصغار المرتد  
 يعرف عليه الاسلام فان ابي قتل وتأويل الا قول انه يستعمل في ثلثة ايام  
 وعمره حنيفه وابي يوسف انه يحس ثلثة ايام ولا يجل له ان يقتله قبل ذلك  
 وعمره شافعي ان على الامام ان يؤجل ثلثة ايام ولا يجل له ان يقتله قبل ذلك  
 ولا فرق بين اهل الجهاد والعبادة وان كان في الغصب كيفية توبته ان  
 يتوب عن الايمان كلها سور الاسلام وتوبته استقل اليه بخلافه فان قتل



قبل عرض الاسلام عليه كره ولا شئ على العالم ومنع الكواحدة من هاتيك  
السحب وانتفاء النمان والعر من بعد طوع الدعوة غير واجب واما الردة  
فلا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم وقال الشافعي تقتل في اجماع الصغير وغير  
المرأة على الاسلام حرة كانتا والامة والامة يجبرها على الاسلام ويرى يقرب  
في كل ايام ويؤول تلك المرتدة عن اموالها برودة ذوال امرأى فان اسلم على  
اله حالها وان مات او قتل او طلق بدار الحرب وعلم لمجاورة استير كفرة  
و زال ملكه قالوا عند ابي حنيفة وعندهما لا يزول ملكه فان مات او  
قتل على ردة انتقل اكتسبه في حال سلامه الى ورثة المسلمين وكان  
ما اكتسبه في حال ردة فينا وهذا عند ابي حنيفة وقالوا كلاما لو رثته  
وقال الشافعي كلاما في ثم انما يرثه من كان وارثا له حالة الردة  
وبقي وارثا الى وقت موته في رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يرثه من كان  
وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل خلفه وارثه وعنه انه يعثر  
وجود الوارث عند الموت ورثته امرأة المسلم اذا مات او قتل وهي في  
العتبة وهو فار وان كان صحيحا وقت الردة والمرتدة كسبحا لو رثتها  
بجلاف المرتدة عند ابي حنيفة كما مر آنفا ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت  
وهي حريصة وان كانت مجنونة لا يرثها والمرتدة وان طلق بدار الحرب برثا  
وحكم الحاكم لمجاورة عن مدبره وانتهت اولاده وحلت الديون التي  
عليه وتقبل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين وقال الشافعي  
يبقى له موقوفاته ثم تعتبر كونه وارثا عند طاعة في قول محمد وقال ابو يوسف  
وقت القضاء والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا وقال الحلبي  
ابن الحارث اذا لحقت الحربية فلز وجها ان يترجح باجتها قبل انتفاء عتقها  
انتفى وتقتضي الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه في حال  
وما كونه في حال ردة من الديون مما اكتسبه في حال ردة قال رمي  
عنه وهذا رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يرد بدار الحرب سلام فان لم يف  
بذلك يقتضي كسب الردة قبل وهذا رواية الحسن عنه وعنه على كونه  
وقال ابو يوسف محمد يقتضي دينه من الكسب وما باعه واشتراه او رهنه  
او وصيه او تعرف فيه من امواله في حال ردة فهو موقوف فان اسلم

اسلم صحت عقوده وان مات او قتل ولم يلق بطلت وهذا عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ما منع في الوصية بناء على قيام الاهلية والملك لهذا القول  
وله بعد الردة لستة اشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات وله بعد  
الردة قبل الموت لا يرثه فتصح نكاحه الا عند ابي يوسف فتصح كما فتحت  
من الفتوح وعند محمد فتصح كما فتحت من الميراث واما المرتدة فهي بخلافه فتصح  
نكاحه بالاتفاق اعلم ان نكاحات المرتد على فاسم نافذ بالاتفاق  
كما لا يستلاد والطلاق اي طلاق امرأته المرتدة بان ارتدا معا كذا في  
بعض الشروح وبأطلاق الاتفاق كالنكاح والذبيحة وتوقف الاتفاق  
كالنكاح في خلافه في توقفه ويصح ما عدناه بغير قوله وما باعه واشتراه  
او كذا في العتبية فان عاد المرتد بعد احكامه لمجاورة الى دار الاسلام سلمانا  
وجده في بدو رثته من ماله بعينه اخذه بخلافه اذا ازال الوارث عن ملكه  
وبخلافه قهات اولاده ومدبرته واذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت  
عنه في دار الاسلام فجات بوليه لا كثر من ستة اشهر منذ ارتد فاودعها في  
ام ولد له والولد حرة وهو ابنه ولا يرثه وان كانت امارية مسلمة  
ورثته الابيع ان مات على الردة او طلق بدار الحرب واذا طلق المرتد  
بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في الآلة لو اسير لا يترقى بل يفسدان  
أمر على ارتداده وكره في فصل ولا يجوز احداث بيعته فان لم يرق  
واخذ مالا والمحق بدار الحرب فظهر على ذلك المال فوجدته الورثة فقبل  
القسمه روق عليهم واذا طلق المرتد بدار الحرب وله بعد فقضي بدلائله  
فما تبين جاء المرتد مسلما فالكتابة جائزة والكتابة بيد الكتاب والولاء  
للمرتد الراسل واذا قتل المرتد رجلا خطا ثم طلق بدار الحرب او قتل  
حرة ردة فالدية في مال اكتسبه في حال الاسلام فاقمة عند ابي حنيفة  
وقالا الدية فيها التسمية في حال الاسلام والردة واذا قطعت يدي المسلم  
عدا فارتد ثم مات على ردة من ذكركا وطئ ثم جاء مسلما فمات من ذكرك  
فصل القاطع نصف الدية في ماله للورثة بخلافه اذا قطعت يدي المرتد ثم اعلم  
فمات من ذكرك فانه لا ينفق القاطع شيئا فان لم يلجج واسلم ثم مات  
مغلبه ودية كاملة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزنه



في جميع ذلك نصف البرية واذا مات المرتد وقولف نفسا، وما لا يبعد  
 التوفيق بدار الحرب يصير الباقي في الحكم والمخلاف يبقى لا يجب البقاء عندنا كما  
 ان في القديم ان يجب واما قبل التوفيق فيجب البقاء عندنا ايضا كما  
 في الشرح وفي مذكورة في باب البغاة واذا ارتد المكاتب الحق بدار الحرب  
 والكتب لا فاضد بآله وادبه ان لم يقبل فانه يوفى مولاه مكانته وادبه  
 فلو شئت واذا ارتد الرجل امراته والعياذ بالله ولحقا بدار الحرب فحلت  
 المرأة في دار الحرب ودولت ولذا ولد الولد لها ولد فظهر عليهم  
 جميعا فالولان في وجير الولد الاول على الاسلام ولا يجوز ولد الولد  
 وروى الحسن بن عرفة حنيفة انه يجرى بغير الجدة والجد البتة في الاسلام  
 وفي رابعة اربع مسائل كلها على الرواية في ظاهر الرواية لم يجز  
 بعد فحاشة الاب في تلك المسائل وفي رواية الحسن بن عرفة حنيفة جعل في  
 فيها بمنزلة الاب كذا في العناية والثانية صدقة الفطر والثالثة جرة الالة  
 والآخر الرقبة للقرابة وارتداد البتة الذي يعقل ارتداد عندي حنيفة  
 ومحمد ويجز على الاسلام ولا يقتل اسلامه لا يرث ابو يرث ان كانا  
 كافرين وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام  
 وقال زفر بن شافعي اسلامه ليس بارتداد وارتداد ليس بارتداد وقدر  
 في البتة الذي يعقل من القبيح لا يعقل ارتداد وارتداد لا يعقل  
 والسكران الذي لا يعقل اصلا قال العلامة ابن المطام وكذا المجنون لا يعقل  
 ارتداد به بالجماع ولا اسلامه والسكران الذي لا يعقل كالمجنون وهو قور  
 مالك اخذ رواية في قول وقال في قول حريصة ارتداد كطالته  
 ولا تبين امرأة السكران الذي ارتد ذكرها في باب هو الشرب **فروغ**  
 كل من بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه كان مرتدا قال سيب  
 بطريق اولي ثم فصل جدا عندنا فلا تفعل توبته في اسقاط الفلر قالوا عندنا  
 مذحبا هل الكوفة وما لك وتقل غير الصديق ولا فرق بين ان  
 يجي تابيا من نفسه وشهد عليه بذلك بخلاف غيره من المكفرات قال لا تكار  
 فيها توبة فلا تفعل الشهادة معه حتى قالوا يقتل ان سكران ولا يعفي  
 عنه ولا يدر من قبضه بما اذا كان سكره سبب ظهوره بانه مختارا بلا اكرام

بلا اكرام ولا تفصوكم المجنون وقال الخطابي لا اعلم احدا خالف في وجوب  
 قتله واما مشقة في حق تعالى فتعلم توبته في اسقاط قتله ومن خالف في  
 كبر ارتد وان لم يعتقد الاستحقاق فهو كافر العناد والافتا الى  
 يكفر بها تعرف في الفتاوى واذا تهود نكرانه او كسبه لان امره بالارتد  
 الى ما كان عليه لانه لا يؤمر بالكفر والردة محبطة ثواب جميع الاعمال واذا  
 عاد الى الاسلام ان عاد في وقت صلوة صلاها فعليه اداؤها ثانيا  
 وكذا يجب عليه ثانيا ان كان في وقت صلاة فليصلها باردة من غير  
 ولا يعلم تخالف الا الحسن قال لا يقبل في القتل الا اربعة قياسا على الزنا  
 وارتداد شهد واعطى مسلم بالردة وهو ينكر لا يعرض له لا تكفر بالشهاد  
 العدول بل لان الخار توبه وقيل المرتد مطلقا الى الامام عند عاتة اهل  
 العلم الا عند الشافعي في وجهه العبد الى السدة ومن اسباب حرام ارتد  
 ثم اسلم ان لم يلج بدار الحرب اقيم عليه وآثر الحق ثم عاد لا يقيم عليه  
 وعنه ان افغى واحمد يقيم مطلقا ولا يقبل توبته التي كسر والارتد يوج  
 في ظاهر المذهب ويؤمن من لا يدين بدين واما من يطين الكفر ويظهر الاسلام  
 فهو المنافق ويجب ان يكون حكمه في عدم قبول توبته كالزندق لان ذلك  
 في الزندق لعدم الاطمئنان اليه ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفرة وفاق  
 مشقة في الاختفاء وعلى هذا فطريق العلم بالآباء ان يعترف بعض من عليه  
 او يستره الى من آمن به واتحق ان لا يكفل توبته وهو المنافق فالتزندق  
 ان كان حكمه كذلك فيجب ان يكون مبطلا كفرة ويظهر توبته بالاسلام او غير  
 الى ان يظهر نية وهو عتق والافلو فرضناه مظهر لذلك حتى تاب يجب  
 ان لا يقبل وتقبل توبته كارتداد الكفار للظهور من الكفر انا اظهر والتوبة  
 من كفر علم انه ينكره ابا طر بعض الضرر بآخرة الكفر ويظهر اعتراف حنة  
 وقال اصحابنا للشيء حقيقة وثابت في ايلام الاجاب ان خلافا لمن منع ذلك  
 وقال انما هو تخيل تعليم السحر وتعلم حرام طائف واعفا ويا حنة كعفو  
 عن اصحابنا واما لك واحمد كبر الشاحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد غرما ولا  
 ويقبل عند الشافعي لا يقبل ولا يكفر الا اعتقد ابا حنة واما الكافر من  
 يقبل حنة واحمد ولو ارفا لدر من يجرى من قبل هو التزندق من اجز من

ان الذي هو عدم اعتقاده ونياس



بابه بالاخبار قال اصحابنا ان اعتقادنا الشياطين يفعلون له ما يشاءون  
وان اعتقادنا نجس لم يفر وعقد الشافعي ان اعتقاد ما يوجب الكفر مثل  
التقرب الى الكواكب وانما يفعل ما يمتنع كمن وعده الله حكمه ان حرفة  
رواية يقتل وفي رواية ان تاب لم يقتل ويحب ان لا يعزل عن عهده  
ان فني في كرات حرد العراف وعدده وانما تقتله فيجب ولا يستتاب  
عرف من اوله لعل السحر يفسد في الارض لا يجره غلظة اذا لم تكن في  
اعتقاده ما يوجب كفرة واذا طلب المرتدون الموادعة لا يجيبهم الا ذلك  
كذا في فتح القدر **باب البغاة** واذا قتل قوم من المسلمين  
على بلد وخرجوا عن طاعة الامام وعاصوا الى العود الى الجماعة وكشف عن  
شبهتهم ولا يبداء بقتال حتى يدوه فان بدوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم قال  
هكذا ذكر القدر ورثت فخره وذكر الامام المعروف بخواجه زاوه ان عدنا  
يجوز ان يبداء بقتالهم اذا اتفكروا وجمعوا وقال الشافعي لا يجوز حتى  
يدوه بالقتال حقيقة وانما بلغه انهم يشتركون السلاح ويتجهون لقتل  
يشتري ان ياخذهم ويحبسهم حتى يلقوا عن ذلك يجدوا توبة وفعلا للشر  
بقدر الاحكام والكره في عتق حنيفة من لزوم البيت وعدم المباشرة  
للقاتل بمول على عدم الامام اما اعانة الامام الحق فمن الواجب عند الفناء  
والقدرة فان كانت لهم قوة اخبر على جرحهم واتباع مولاهم وان لم يكن قوتهم  
لم يجز على جرحهم ولم يتبع مولاهم وقال الشافعي لا يجوز ذلك في حالين  
ولا يسيب لهم ذرية ولا يقسم لهم مال ولا يقتل سير قال علي كرم الله  
وجهه يوم الجمل ولا يقتل اسير ولا يكشف سر ولا يؤخذ مال وهو القدر  
في هذا الباب وهو كرهه رضي الله عنه في الاسير تأويله اذا لم يكن لهم قوتهم فان  
كانت يقتل الامام الاسير وان شاء جيسه ولا بأس ان يقتلوا  
ان احتاج المسلمون اليه ولا امام ان يفعل ذلك في مال العادل المستعير  
بكره العادل للاحد عند حاجة المسلمين اليه ففي مال البغاة ولا وقال الشافعي  
لا يجوز والكرام على هذا الخلاف ويجوز للامام ان يبيعهم فلا يردوا  
عليهم ولا يقسم ما تحت يديهم ويردوا عليهم وان كان الامام لا يحتاج  
اليها الا انه يبيع الكرام ولا ينفق عليهم من بيت المال بحسب الشريعة وما جابه

وما جابه اهل البيت من البلاد التي غلبوا عليها من اهل البيت والعترة لم ياخذوا  
ثانها فان كانوا امرؤوه في حدة اجز من اخذته وان لم يكونوا امرؤوه  
في حدة فعلى اهل بيته وبين الله ان يعيدوا ذلك قال كشيته عنه  
قالوا لا اعاده عليهم في اخرج لم يبق في وقتهم من حدة كونه من المعاملة  
فكانوا معارف وان كانوا اغنياء وفي العترة ان كانوا فقرا فذلك  
قال العلامة ابن اللحام وان كانوا اغنياء افتوا بالاعادة وكذا في زكوة  
الاموال كلها لو اخذوها انتهى في المستقبل ياخذ الامام ومن قتل  
رجلا وحما من عسكر اهل البيت ثم ظهر عليهم فليس عليه شي وان غلبوا على من قتل  
من اهل البيت رجلا من اهل البيت ثم ظهر على المصفاة يقتصر منه وما يولد  
لم يخرج على اهل بيته وانما يقتل ذلك وادان قتل من اهل البيت باغيا  
فانه يرثه وان قتل الباغى وقال كشيته على حق وانما الان على حق ويرثه  
وان قال قتلته وانما اعلم ان على الباطل لم يرثه وهذا عذاب حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف لا يرث باغي في الوجهين وهو قول الشافعي واصله ان  
العادل اذا قتل نفس الباغى او ماله لا يضمن ولا ياتي ثم والباغي اذا قتل العادل  
يبيع بعد قيام منتهى وشوكتهم كذا في فتح القدر لا يجب الضمان عندنا ولا يتم  
وقال الشافعي في القدر ان يجب مال العلامة ابن اللحام والاصل ان يبيع  
الضمان منوط بالمنفعة مع التاويل فلو جرح والمنفعة عن التاويل كقولهم غلبوا على  
اهل بلدة فقتلوا واستهلكوا الاموال لا تأويل ثم ظهر عليهم اخذوا جميع  
وتوافروا والتاويل عن المنفعة بان انفرد واحد واثان فقتلوا واخذوا  
عن تأويل ضمنوا اذا تابوا وقرر عليهم اتقى ويكره بيع السلاح من اهل  
البيت كرههم وليس يبيع الكوفة من اهل الكوفة ممن لم يعرف من اهل  
البيت **كتاب اللقيط** اللقيط سمي به باعتبار ما له  
لما انه يلقط والآلة لقاط منسوب وان غلب على خضه ضياعه فواجب  
واللقيط حرة ولقطة في بيت مال وميراثه وجنابته فيه واللقط متبرع في  
الاتفاق عليه الا ان يامره القاضي ليكون ديناً عليه فان التقطه من  
لم يكن لغيره ان ياخذ منه فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله بخلافه  
اذا لم يدع الملقط نسبة وهذا استحسان والقياس ان لا يقبل قوله ثم



قبل يجمع في حقه دون ابطال يملكت وقيل يمتن عليه بطلان يده وتوابعه  
الملتقط قبل يجمع قياسا واستحسانا والاصح انه على قياس الاحتسان وقرع  
في الاصل وان اوقعه اثنان ووصفها حاملة في جسده فهو اوله  
وان لم يصفها حاملة فهو اثنان وتوسيت دعوة احد ما هو اية  
الا اذا اقام الاخر بيته واذا وجد في مخرج انما للمسلم او في قرية  
من قراهم فادعى ذمى انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما وهذا احتسان  
وان وجد في قرية من قري أهل الزمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا  
وهذا جواب فيما اذا كان الواحد ذميا رواية واحدة وان الواحد  
مسلما في هذا المكان او ذميا في مكان المسلمين اختلفت الرواية في معنى  
كتاب القبط اعتبر المكان وفي كتاب الدعوى في بعض النسخ اعتبر الواحد  
وتصور رواية ابن سماعة عن محمد وفي بعض نسخ اعتبر الاسلام مظهر للتصغير  
ومن ادعى ان القبط عبده لم يقبل منه الا ان يحتم البيعة اية عبده فان  
ادعى عبدا انه ابنه ثبت نسبه منه وكان حرا وكثر في دعوى القبط اوله  
من العبد والمسلم من الذمى وان وجد مع القبط مال مشدود عليه فهو له  
وكذا اذا كان مشدودا على دابة فهو عليها ثم يصرف الواحد اليه بامر  
القاضي وقيل يصرفه بغير امر القاضي وله ولاية الانفاق وشرا لا بد منه  
كالعام والكسوة ولا يجوز تزويج الملتقط اى تزويج القبط لآخر  
ولا يجوز تصرفه في مال القبط ويجوز ان يقبض له الهبة وتسلمه في  
صناعة ويواجهه قال علي بن ابي طالب عنده رواية القدوري  
في تحفته وفي جامع الصغير للجوزان يوجه ذكره في الكراهية وهو  
الاصح **كتاب اللقطة** اللقطة الامانة انما هي الملتقط  
انه ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها واخذها افضل من تركها  
عند عامة العلماء وليس عليه ان يرد بها الى السلطان ذكره في كتاب  
الاياق وواجب اذا خاف الضياع على ما قالوا فلا يكون مضمونا وكذا  
اذا تصاد وقال انه اخذها للمالك ولو اقر انه اخذها لنفسه يعين  
بالمجامع وان لم يشهد الشهود عليه قال لاخذ اخذته للمالك وكذا به  
المالك يضمن عند الجنيحة ومحمد بن علي بن يوسف لا يضمن والقول

والقول قولهم مع البيعة ويكفيه في الاشهاد ان يقول من سمعوه يشهد  
لقطة قد آتوه على واحدة كانت اللقطة او اكثر فان كان اقل من عشرة  
واهم عرفها اياها وان كانت عشرة فعاد اعرفها جولا وهذه رواية  
عن ابن حنيفة وقوله اياها معناه على حسب ما يروى في الخبر في الامل  
بالسبب من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك في وقيل اجمع  
ان يفتا من هذه المقادير ليس بالزيم ويقوم له رأي الملتقط يعرفها ان  
يملك على نفسه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يصدق بها وان كانت اللقطة  
شيئا لا يتبع عرفه حتى اذا خاف ان يفقد تصدق به ويتبع ان يعرفها في الموضع  
الذي رصدها وفي المجمع يعني في الاسواق والابواب المساجد فياخذ من ضاع  
شيء فيطلبه عند كثره في فتح القدير وان كان اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها  
لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون العاوه اباة حتى جاز الانتفاع به  
من غير تعريف ولكنه يبقى على ملكه فان جاء صاحبها ولا تصدق بها  
فان جاء صاحبها يبيع بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء امضى القدر وله  
ثوابها وان شاء رهن الملتقط وان شاء ضمن المالك اذا هلك في يده وان  
كان قائما اخذه ويجوز الانتفاع بالثمة والبق والبيع وقال مالك ان في  
اذا وجد البقرة والبقرة في الصحراء فانك افضل وعلى هذا الخلاف الغرس فان اتفق  
الملتقط عليها بغوا من احكام فهو مترجع وان اتفق بمره كان دنيا على صاحبها  
واذا رفع ذلك الحكم نظف فيه فان كان للبيعة منفعة اجرها وانفق عليها  
من اجزائها وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة فيتم باعها  
وان لم يخطئ منها وان كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة  
دينا على صاحبها قالوا انما يامر بالانفاق يومئذ على قراير ررجاء  
من يظفر بالكم فان لم يظفر يامر ببيعها قال وفي الاصل شرط اقامة البيعة  
وهو صحيح يعني شرط محمد بن الاذن بالانفاق ان يقيم الملتقط البيعة على ان  
هذه الآية لقطة عند كثر الكفاية وان قال لا يثبت له بقول القاضي النقي  
عليه السلام ان كنت صادقا فيما قلت حتى يرجع على المالك ان كان صادقا  
ولا يرجع ان كان غاصبا وقوله في الكفاية وجعل النفقة دينيا على  
صاحبها استشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد ما حضر ولم تنبع اللقطة



اذا شرط القاضى الرجوع على المالك وقدره رواية وهو انما شرطه وادعى  
 حصره المالك فللمتقط ان يمنها منه حتى يحضر النفقة ثم لا يسطع له الرجوع  
 بجلاله في الملتقط قبل الجس يسقط اذا حلك بعد الجس ونقطة لكل واحد  
 سواء وقال في حق التعريف بان لقطه الحزم الى ان يجرى صاحبها  
 واذا حصر رجل فادعى اللقطه لم تدفع اليه حتى يقيم البيعة فان اعطى علامتها  
 حل للمتقط ان يدفعها اليه ولا يحجز على ذلك المتقاضي وقال المالك في  
 بحر العلامة مثل ان يسمى زن النذرهم وعدوها ووعاها ووعاها  
 وثاخذ منه كفيلا اذا كان يدفعها اليه ستيقنا فادعى بالاختلاف قال صاحب  
 العناية هذا اذا دفع اللقطه بذكر العلامة اما اذا دفعها باقائه لغير  
 البيعة على ان يحل في حق الكفيل عنه روايتان والصحيح ان لا يأخذ كفيلا  
 وانما رآه في باب القضاء والموارث واذا صدق مع العلامة لظاهرها  
 فلا شك في جواز دفعه اليه لكن حل بحجر قبل الجس كما لو اقام بيعة وقيل لا  
 ولا يصدق باللقطة على غنى وان كان الملتقط غنيا لم يجز له ان يتنفع  
 بها وقال ان في جواز وان كان الملتقط فقيرا فلا بأس بان يتنفع بها  
 وكذا اذا كان الفقير اباه او ابنة او زوجة وان كان هو غنيا **كتاب**  
**الاباق** الابن اخذه افضل في حق من يتصور عليه واما انصار  
 فقد قيل كذلك وقد قيل ركه افضل ثم اخذ الابن ياتي به الى السلطان  
 وهذا اختيار شمس الملة السرخسي قل العلامة ابن الهام لما لو فرض قدرته على  
 ذلك لا يحتاج الى السلطان وبهذا الاعتبار خيرة اهلواني بين ان ياتي به الى  
 السلطان لو حفظ بنفسه انتهى ثم اذا دفع الابن اليه يجسه ولو دفع الضال  
 لا يجسه ومن رد الابن على مولاه من مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه  
 جسد الرجوع ورحا وان رده لاقل من ذلك فحسابه وهذا استحسنه  
 والقياس ان لا يكون له شيء الا بشرط وهو قولان في ذلك ان يجس  
 الابن حتى يستوفى ليجل وان كان للعبد الابن منفعة آجره وانفق عليه من  
 آجره والا بعه وامر بحفظ ثمنه واذا اخذ الابن وانفق عليه بغير ادن  
 حاكم فهو متبرع وان اتفق بآجره كان ذلك نيا على صاحبه واذا رفق بآجره  
 الى حاكم نظرية فادان له من آجره وانفق عليه من آجره حذركم في

في كتاب النفقة ويقدر الرضخ في الرد على ان السفر باطلاهما او يفتقر  
 الى زاي الاثم وقيل يفسمون على الايام الثلثة وان كانت قيمة اقل من  
 اربعين درهما بقضى له ببيعة الادراجا وهو قول محمد وقال ابو يوسف الرجوع  
 درهما ولا يجوز الصلح على الزيادة على اربعين بخلاف الصلح على الاقل وهذا  
 بالاتفاق واثم الولد والمدير في هذا بمنزلة العتق ان كان الرد في حيوة  
 المولى ولو رد بعد مائة لا جعل فيها ولو كان الراد اب المولى او ابنة  
 وهو في عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل وان ابق من الدرر ردة  
 فلا شيء عليه وهذا اذا شهد قال رضي الله عنه وذكر في بعض النسخ انه لا شيء  
 وهو صحيح ايضا وكذا اذا مات في يده لا شيء عليه ولو اعتق لمولى كما لعنه  
 صار قابضا بالاتفاق قال في العناية فيجب جعل عليه وشار بقوله بالاتفاق  
 الى انه لو رد مكان العتاق لم يبرق قابضا انتهى وكذا اذا باع من الراد وبيعه  
 اذا اخذه ان يشهد انه ياخذ ليرده والاشهاد حتم فيه عليه على قولين  
 ومحمد حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له عندها ولو اشتراه من  
 الاخذ او امتحنه او ورثه فرده على مولاه لا جعل له الا اذا شهد انه  
 اشتراه ليرده فيكون له الجسد وهو متبرع في اداء الثمن وان كان  
 الابن رخصا فلا جعل على المرفق والرد في حيوة الراحم وبعد سواء  
 وهذا اذا كانت قيمة مثل الرقيم او قل منه وان كانت اكثر فبغير الرد  
 عليه والباقي على الموهن وان كان مديونا فعلى المولى ان اخذ قضاء  
 الدين وان رجع بغير الجسد ايا المرفق وان كان جانيا فعلى المولى  
 ان اخذ الفداء وعلى الاولياء ان اخذ الرفع وان كان موهوبا  
 فعلى الموهوب له وان رجع الموهوب في حبه بعد الرد وان كان لصبي  
 فلا جعل له ماله وان رده وصية فلا جعل له واذا دفع القاضى الابن الى  
 النذر انبث عنه انه ضامن فانه يدفعه اليه كمن في اخذ الكفيل منه روايتان  
 عنه والاصح انه على المولى وقيل ان دفع باقر العبد يجل بالاجماع ذكرها  
 في كتاب القضاء وتعلل صاحب العناية خلافا فيما اذا دفعه باقائه كافر  
 البيعة على انه له وقد كتبنا قبل هذا في آخر كتاب اللقطه **كتاب**  
**المفقود** اذا غاب الرجل لم يعرف له موضع ولا يعلم اتي هو او ميت



نسب القاصي من يخط ماله ويقوم عليه ويستوفى حقه وقوله ويستوفى  
حقه لا خفاء انه يقتضى خلافة والرياسة التي اقر به عزم من مائة ونحوها  
في دين وجب بعقد اي عقد الزاوية القاصي ولا يخفى ان القاصي هو  
المفقود ولا في نصيبه عقار او عرض في يد رجل ثم ما كان يخاف  
عليه الفاد ببيع القاصي ولا يبيع ما لا يخاف على الفاد نفقة ولا  
غيرها ويتفق على زوجته واولاده من ماله وليس هذا الحكم مقصورا  
على الاولاد بل يعم جميع قرابة الاولاد والاصل ان كل من يستحق النفقة  
في ماله حال حضرته بغير قضاء القاصي يتفق عليه من ماله عند غيبته وكل لا يتفقها  
في حضرته الا بالقضاء ولا يتفق عليه من ماله في غيبته من الاولاد ولا بالانفاق  
والاثاث من البكار والزمن من الزكوار البكار ومن اثاث الاخ والاخت  
والخال والخالة والعم والعمة وقوله من ماله مراده الدراهم والدينانير  
لان حقهم في المطعوم والملبوس فان لم يكن في ماله عندهما يحتاج الى القضاء  
بالقيمة وهي النقدان والبر بغير لهما في هذا الحكم وهذا اذا كان الدراهم  
والدينانير والبر في يد القاصي فان كانت ودية او دين يتفق عليهم منها  
اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة والدين والنكاح والنسب  
وهذا اذا لم يكونا ظاهرين عند القاصي فان كانا ظاهرين لا حاجة الى  
الاقرار وان كان احدهما ظاهرا والوديعة والدين والنكاح والنسب بشرط  
الاقرار بالظاهر هذا هو الوجه وهو اخر ازعج جلب لقياس وهو قول  
فرقة لا يتفق عليهم بالاقرار كذا في الغاية وان وقع المودع بنفسه او  
عليه الدين بغير امر القاصي بغير المودع ولا المديون وان كان  
المودع والمديون جاحدين اصلا او كانا جاحدين الزوجية والنسب  
لم ينتصبا احد من مستحق النفقة خصما في ذلك ولا يفرق بينه وبين امرائه  
وقال مالك رحمه الله اذا مضى اربع سنين يتفق القاصي بينه وبين امرائه  
وتعتد عدة الوفاة ثم تترفع من شأوت وادام له مائة وعشرون  
سنة من يوم ولد حلتا بموته قال رضي الله عنه هذا رواية الحسن بن  
ابن حنيفة وفي ظاهر المذهب بقدر يموت الاقران وفي المروني عن  
يوسف بائنة سنة وقررت بعضهم تسعين والاقبال لا يقدر شيء والاخر

ولا رخي لا يقدر تسعين واذا حكم بموته اعتدت امراته عدة الوفاة من  
ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات  
قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود من احدات في حال فقده ولا  
لو اوصى للمفقود ومات الموصي ثم الماصل انه لو كان مع المفقود واث  
لا يجزى ولكن ينتقم حقه به يعطى اقل النسيب ويوفى بالباقي وان كان  
معه وارث يجزى لا يعطى اصلا بآية رجل مات عن اثنين وابن مفقود  
وابن ابن وبنت ابن والمال في يد جنتي ونساء وقوا على فقد الابن وطلبت  
الابنتان الميراث تعطيان النصف المتفق به ويوقف النصف الآخر  
ولا ينقطع له الابن ويجوزون بالمفقود لو كان جاك فلا يستحقون الميراث  
بالشك ولا ينزع من يد الابنتين الا اذا ظهرت منه خيانة **كتاب**  
**الشركة** الشركة جائزة وتجر في شركه اطلاق وشركة  
عقود وشركة الاطلاق العيز برخصا رجلا او شريكتها فلا يجوز لهما  
ان يتصرف في نصيب الاخر الا بايمره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه بالاجبي  
وهذه الشركة تتحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا اتخبت الرجلان  
عينا او ملكا بالاستيلاء واختلط مالاهما من غير صنع احدهما او بخلطهما  
خلطهما بغير تمييز راشا او بالجمع ويجوز بيع احدهما بنفسه من شركته في جميع الصور  
ومن غير شركته بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه يجوز الا باذنه  
والقرب الثاني لشركة العقود وركبتها الايجاب والقبول وهو ان يقول  
احد حاش ركنك كذا وكذا وبقول الآخر قبلت بشرط ان يكون التبرع  
المفقود عليه عقد لشركه قابلا للوكالة ثم هي على اربعة اوجه مقادير  
وشركة التصانيع وشركة الوجوه فانما شركة المعاونة فهو ان يشترك  
قطران فيشاوران في المعاملة وتقررها ويقرها ولا بد من تحقيق المباشرة  
ابتداء وانتهاء وذلك في المال المراد به ما يصح الشركة فيه من الدراهم والدينانير  
والملوس على قولهما دون العروض لو كان لاحدهما ودية نقد لم يصح معاونة  
ولو كان له دين صححت الى ان يقبضه فاذا قبضه فسدت وصارت عيانا  
كأن في القدير ولا يعتبر التفاضل في الشركة فيه وكذا يعتبر التباين  
في التصرف وكذا في الدين وهذه الشركة جائزة عندنا استحضانا في القياس



لا يجوز وهو قول الشافعي وقال لك اعرف المفاوضة ولا تنفد  
الا بلفظة المفاوضة بعد شرطها من علم العوام حتى لو يتا جميع ما يقتضيه  
يجوز ويجوز بين الكبيرين المحتزين مسلمين او ذميين وان كان احدهما كاتبا  
والآخر مجوسيا يجوز ايضا ولا يجوز بين الحر والملوك ولا بين العبي والبالغ  
ولا بين السلم والكافر وهذا قول به حنفية وحجة وقال ابو يوسف يجوز  
ولا معتبر بزيادة تعرف بملكه احدهما بعدت او هما في اصل المشرق يجوز  
المفاوضة بين الشافعي والحنفية مع تفاوتها في العقد على مذكور في السبعة  
الا انه يكره وهذا استثناء من قوله وقال ابو يوسف يجوز بناء على استئجار  
الجواز في اعم من الاباحة بمعنى استواء الطرفين وهو لا يعاقب عليه كذا في  
القدير ورواه عليه عزاء فليدفع اليه ولا يجوز بين العبدين ولا بين  
العبيتين ولا بين المكاتبين في كل موضع لم تقع المفاوضة لفقد شرطها ولا  
يشترط ذلك في العنان كان عنانا وتنقذ على الوكالة والوكالة وما يشترط  
كل واحد منهما يكون على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوة وكذا  
الاوام وهو استحسان والقياس ان يكون على الشركة والبيع ان يأخذ بالثمن  
ايها شاة المشتري بالاضافة وصاحبه بالوكالة ويرجع الكفيل على المشتري  
بجسده ما اذرو وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك  
فالآخر ضامن له فاصح الاشتراك في الشراء والبيع والاستيجار ومن القسم  
الآخر الجناية والنكاح والخلع والصلح عزوم العهد وعمر النفقة واذا ايهام احد  
المتقاضيين في الاقرار بكل على ما يكون سببا للتجارة ذكره في كتاب الاوار  
قبيل باب الاستثناء ولو وكل احدهما بالاجنبي لم يزم صاحبه عند اية حنفية  
وقالا لا يلزمه وتصح من الثلث من المريع ولو وكل من اجنبي لنفسه لم يزم  
صاحبه بالاتفاق واما الاقراض فعرض اية حنفية انه يلزم صاحبه ولا  
سلم فلو عارة فيكون مثلها حكم عنها لا حكم البذل حتى لا تصح فيه الاجل  
فلا يتحقق المفاوضة ولو كانت الحالة بغير ازمه لم يلزم صاحبه في الصحيح  
ومطلق الجواب في الكتاب محمول على المقييد وقوله في الصحيح شارة الى نفي وجوب  
اليه عاة المشايخ في شروحه اجماع الصغير من عدم التفرقة بين ايا كانت بامره  
او بغير امره لا طلاق جواب اجماع الصغير والصحيح ما ذهب اليه الفقيه

النفقة ابو الليث في شرح اجماع الصغير من التفرقة بينهما واجاب عن المطلق  
جواب الكتاب اي اجماع الصغير بانه محمول على المقييد وهو الكفاية بالا مذكور في الغاية  
وهذان القسبتان الاستهلاك بمنزلة الكفاية عند اية حنفية وان ورث  
احدهما ما لا يقع فيه الشركة او وجبت ودخل اليه بطلت المفاوضة  
وصارت عنانا وان ورث احدهما عرضا فهو له ولا تنفذ المفاوضة  
وكذا القفار **فصل** في اشتراك نصف بناية واشترى اخر نصفه الآخر بما تميز  
ثم باعده مساومة بثلثانه او بما تميز فالثمن بينهما بغير ولو باعده مائة  
بربع مائة او بال عشرة احد عشر كان الثمن بينهما اثلاثا لان الثمن في بيع المساومة  
يبالغي للملك فيعتبر الملك المثل دون الثمن في الاول واما بيع المراجعة والتولية  
والوضعية فباعتبار الثمن الاول لا بغيره لانه لا يستقيم هذه البيوع في  
لعدم الثمن ويستقيم بيع المساومة فيه وكذا لو كان مشتر بغيره لاشترط  
والثمن الاول كان اثلاثا بينهما فكذا انما يوضح انما لو اعتبرنا في بيع المراجعة الملك  
في خمسة الثمن الاول كان البيع مراجعة في حق احدهما ووضعية في حق الآخر  
وقد نصنا على بيع المراجعة في نصيبها فلا بد من اعتبار الثمن الاول على المساومة  
كل الميسر المنتهي **فصل** في اشتراك الشركة الا بالدرهم  
والدنانير والفلوس النافقة وقال لك يجوز بالعروض الجدل الموزون  
ايضا اذا كان اجسدا واحدا وقالوا في جواز الشركة بالفلوس النافقة انه قول  
محمد اما عند اية حنفية اية يوسف فلا يجوز الشركة والمضاربة بجادروا  
عن اية يوسف مثل قول محمد والاول قيس اظهر وعمر اية حنفية صحة  
المضاربة بجادروا ولا يجوز بما سوز ذلك لان يتعامل الناس بها كاتبة النفقة  
فتصح الشركة بها هكذا ذكر في الكتاب وذكر في اجماع الصغير ولا يكون المفاوضة  
تقبل في مضاربة وفضية ومراوه البتة فعلى هذه الرواية البتة لمعة تعقب  
بالتعين فلا تصلح راس المال في المضاربة والشركات وذكر في كتاب الصرف  
ان النفقة لا تعقب بالتعير حتى لا ينفذ العقد محلا كما قبل التسليم فعلى ذلك  
الرواية تصلح راس المال فيها بحسب ثمنها ثمين في الاصل لا ان الاول  
ارخصها من المفاوضة بالدرهم والدنانير المضروبة على ما ذكر في اجماع الصغير  
اصح الا ان يجبر التعامل في البتة والنفقة باستعمالها ثم قوله ولا يجوز بما سوز



ذلك يتناول المجلد الموزون والحد والمقارب ولا خلاف في ذلك  
قبل المخلط وكل واحد منهما متاخر وعليه وصيغته وان خلطاً ثم اشتراكاً  
عند ابي يوسف والشركة شركة تلك العقد وعند محمد بن يعقوب شركة العقد وقمرة  
الاخلاف تظهر عند التاويل في المال في شرائط التفاضل في الزرع وقطاع الزرع  
ما قاله ابو يوسف ولو اختلفا جنتاً كالخطة والشعر والزيت والسمن  
فخلطاً لا تغفل الشركة بما بالاتفاق واذا اراد الشركة بالعموم من باع كل  
واحد منهما نصفه له بنصف المال لا غير ثم عقد الشركة قال رضي الله عنه وعنده  
شركة ملك وثنا وبه اذا كانت قيمة منافعها على السواء ولو كان بينهما تفاوت  
يسع صاحب الأقل بقدر ما يثبت بالشركة وتنع احداهما له على ان يكون  
الاخر شريكاً في ثمة لا يجوز وتشر احداهما شيئاً باله على ان يكون المبيع بينهما  
غيره جاز في ذلك ما قبل هذا في اول الفصل وانما شركة العنان فتعقد على  
الوكالة دون الكفالة وتحتل في شركائها في نوع بر او طعام او شئ  
في عموم التجارات ولا يترك ان الكفالة وتصح التفاضل في المال ويصح ان  
يتساويا في المال ويتفاضلا في الزرع وقال زفر والشافعي لا يجوز بخلاف  
اشترط جميع الربح لاحدهما ويجوز ان يعقد طاهراً واحداً بينهما بعض المال  
دون البعض ولا تصح الا بما يتناون المفاوضة تصح به ويجوز ان يشتركا  
ومن جهة احدهما وثانيه من الاخر درهم وكذا من احدهما درهمين  
ومن الاخر سود وقال زفر والشافعي لا يجوز وهذا بناء على شرائط المخلط  
وعده فان عدها شرط ولا يتحقق ذلك في تخلف الجنتين ما اشتراه كل واحد  
منهما للشركة طوبى ثمة دون الاخر ثم يرجع على شركة بخصته منه معناه  
اذا اقر من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك لا بقوله فخلية الحجة يعني  
بان قال اشترى عبداً ونقدت من ماله ومات العبد فهذا مما لا يصح  
الا بقوله فخلية الحجة اما اذا جاء بالغلام وقال له اشترى هذا من ماله  
فلا حاجة الى الحجة طهنا لانه يعرف بقوله كذا في الكفاية واذا حكي بال  
الشركة او احد المالين قبل ان يشترى شيئاً بطلت الشركة واجتمعا حكي  
مال صاحبه وان اشترى من احدهما بماله وحكي مال الاخر قبل ان يشترى  
بينهما على ما شرط ثم الشركة شركة عقد عند محمد خلافاً للحسن بن زياد

زياد عنه ان اجتمعا باعه جاز بعه ويرجع على شركة بخصته من ثمة هذا  
اذا اشترى من احدهما باحد المالين او لا ثم حكي المال الاخر اما اذا حكي  
احدهما ثم اشترى الاخر بالمال الاخر ان مرعاه بالوكالة في عقد الشركة  
فالمشترى شركة بينهما على شرط وتكون شركة ملك ويرجع على شركة  
بخصته من الثمرة وان ذكر احدى الشركة ولم يتعا على الوكالة فيها كان  
المشترى للشركة اشتراها خاصة وتجوز الشركة وان لم يخلط المال وقار  
زفر والشافعي لا يجوز واصلاهما ان الزرع فرع المال لا يقع الفرع على الشركة  
الا بعد الشركة في الاصل وان لم يخلط وهذا اصل كبره لاحتج بغير اتحاد  
بجمل بشرط المخلط ولا يجوز التفاضل في الزرع مع التاويل في المال لا يجوز  
شركة التقبيل والاعمال وعندهما الشركة في الربح مستندة الى العقد دون  
المال والعقد هو المستمى بالشركة فلا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فلم يكتف  
شرطاً واذا تحققت الشركة بالتعرف بدون المخلط تحققت في الاستفاد  
فيه وهو الربح بدون وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد الجنتين التاويل  
في الزرع وتصح شركة التقبيل ولا تجوز الشركة اذا شرط لاحدهم درهم  
مسماة من الربح وكل واحد من المفاوضين وشركي العنان ان يبيع  
المال وله ان يشترى احدى الجنتين على العمل وله ان يودعه وله ان يقرضه مضاربة  
وعنه ابي حنيفة انه ليس له ذلك في المضاربة والاول اصح وهو  
رواية الاصل ويكمل من يعرف فيه وتده في المال بدانية ولا يملك  
احد شركي العنان ان يزوجه عبداً من مال الشركة بلا اذن صاحبه ولا غناؤه  
ولو مال لا يبيع عبداً من نفسه ولا هبة شئ من مالها ولو بيع عرض ولا اقرضه  
ولا نقد الا بيسر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوجه  
هذه اشارة لبعده في كتاب المكاتب وهذا التفصيل من الوقاية وفي  
العناية ذكر في بعض الشروح ان المفاوضين يجوز ان يكاتب عبداً للشركة  
بلا خلاف واستدل بقول الكوفي وغيره وليس فيه ذكر الخلاف وقال  
ترك الخلاف دليل على الاتفاق وفيه ما فيه انتهى وانما شركة الصنائع  
وتسمى شركة التقبيل في الخياطة والصباغة يشتركان على ان يتقبلا الا  
ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وهذا عندنا وقال زفر والشافعي



لا يجوز ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لما لك وز ففهما ولو شرط  
العمل بغير المال اثنا جاز وفي القياس لا يجوز وما يتقبله كل واحد منها  
من العمل بغيره ويلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل والطلب الآخر  
ويرا الاخر بالرفع اليه وهذا ظاهر في المعاوضة وفي غيرها استحسان  
والقياس خلاف ذلك واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان في المال  
لما على ان يشتربا بوجوههما ويبيعا فتصح الشركة على هذا سميت به لانه لا يشتر  
بالنسبة الامن له وجا هذه الناس وانما تقع معاوضة من جهة  
المكان تحقيق الكفالة والوكالة في الابدال واذا اطلقت تكون عنانها  
لان مطلقه يصرف اليه وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وكل واحد منهما وكل  
الاخر فيما يشتر به فان شرط ان المشترين بينهما نصفان فالزوج كذلك لا يجوز  
ان يتفاضل فيه وان شرط ان يكون المشترين بينهما اثنا فالزوج كذلك  
وهذا مبني على اصل حوان الزوج لا يستحق الا بالمال وبالعمل او بالفضاء  
فرب المال يستحق المال والمضارب بالعمل والاستاذ الذي يربط العمل على  
التكليف بالنصف الفضل ولا يستحق بما سواها الا بغيره من قال غيره  
تصرف في ذلك على ان له ربحه لم يجز لعدم هذه المعاني واستحقاق الزوج  
في شركة الوجوه بالفضاء والفضاء على كل رابح الملك في المشترين فكان الزوج  
الرايد عليه ربح ما لم يغير فلا يصح اشتراطه الا في المضاربة والوجوه ليست  
في معانها بخلاف العنان لانه في معانها من حيث ان كل واحد يعمل  
في مال صاحبه فيلحق بها **فصل في الشركة الفاسدة**  
ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد  
منها او احتطبه فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشارة في اخر كل  
سياح فان اخذه معا فهو بينهما نصفان وان اخذه احدهما ولم يشارك  
الاخر شيئا فهو للعامل وان عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعه احدهما  
وجمعه الاخر او قلعه وحمله الاخر فلم يغير احدهما بالغا ما بلغ عند مجده وعند  
ابن يوسف لا يجوز به نصف ثم ذلك ولا يجوز دفع الغنم والدرجاء  
ودود القرى معاملة بنصف الزايد ذكره في باب السلم واذا اشتركا  
ولا حد ما بغل والاخر راوية يستحق عليها الماء والكسب بينهما لم يصح

لم تصح الشركة في الكسب كذا في الاستق وعلية جرح مثل الراوية ان كان العمل  
صاحب الغنم وان كان صاحب الراوية فغلبه جرح مثل الغنم وكل شركة  
فاسدة فالزوج فيها على قدر راس المال ويكمل شرطه القامض اذا مات  
احد الشركتين او اوتد ولحق بدار الحرب فعني بطلت الشركة ولا فرق بين  
اذا علم الشرك بغير الموت صاحبه ولم يعلم بخلاف اذا فتح الشركين الشركة  
حيث يتوقف على علم الآخر **فصل في الشركة بين الزوجين** وبطلت الشركة بين  
ان يود تزكوة مال الاخر الا باذنه فان ذن كل واحد منهما لصاحبه  
ان يود تزكوة فاذن كل واحد منهما فالتام من علم باذنه الاول  
اولم يعمل وحده عند ابيه حنفية وقال لا يضمن اذا لم يعلم وهذا اذا اذنا  
على الاتفاق اما اذا اذنا معا من كل واحد منهما بنصيب صاحبه واذا  
اذن احد المتفاد من صاحبه ان يشتر جارية فيبطاها ففعل فحق له  
بغيره عند ابيه حنفية وقال لا يرجع عليه نصف الثمن ولا يبيع ان يأخذ  
بالثمن المتعاقب وبالاتفاق واذا اشترى احدهما الطعام والكسوة  
باذن صاحبه يرجع صاحبه بنصيبه بالاتفاق لكن تعليل ابيه حنفية غير تعليل  
الامامية والتفصيل في الهداية **كتاب الوقف** قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان يحكم به  
الحاكم او بعلقه بموت فيقول اذمت فقد وقفت وارر على كذا وقال ابو  
يوسف يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا يزول حتى يجعل الوقف في  
ويستلم اليه قال رضي الله عنه الوقف لغة هو حبس بقول وقفت لاداة واد  
بمعنى وهو في الشرع عند ابيه حنفية رضي الله عنه حبس العيز على ملك الوقف  
والنقد في بالمنفعة ثم قبل بالمنفعة معدومة والنقد في بالمعدوم لا يبيح  
الاجور الوقف اصلا عنده وهو الموقوف في الاصل والاصح انه جائز عند  
الا انه غير لازم بمنزلة العارية وعندهما حبس العيز على حكم ملكه فيزول ملك  
الوقف عنه الى الله تعالى وفيه يعود منفعة الى العباد فيلزم ولا يباع  
ولا يورث ولا يوهب ولا يقطعت عنها ولا ترجع بالرجل قال رضي الله عنه  
لا يزول ملك الوقف الا ان يحكم به الحاكم او بعلقه بموت وهذا في حكم الحاكم  
مصحح فيكون قضاء في المجتهد فيه اما في تعليله بالموت فالصحيح انه لا يزول



ملكه الا انه تصدق بما فيه مؤثرا فيصير بمنزلة الوصية بالنافع مؤثرا في  
المراد بالملك الموت واما الحكم ففيه اختلاف المشايخ وكو وقف في مرض  
موت قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند  
ابن حنيفة وعندهما يلزم الا انه يعبر عن الثلث والوقف في النصف من جميع  
المال واذا كان الملك يزول عند ما يزول بالقول عند ابن يوسف وهو  
قول الشافعي بمنزلة الاعاقى وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولى واذا  
صح الوقف على اختلافهم وفي بعض النسخ واذا استحق مكان قوله صح فيه  
عن ملك الوقف لم يدخل في ملك الموقوف عليه وقوله خرج من ملك  
الواقف يجب ان يكون قولها على الوجه الذي سبق تقريره ووقف المشايخ  
جائز عند ابن يوسف وقال محمد لا يجوز وهذا فيما يحتمل القصة واما فيما  
لا يحتمل القصة فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا الا في المسجد والمقبرة  
فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل القصة ايضا عند ابن يوسف وكو وقف  
الكل ثم استحق جزء منه بطلان الباقي عند محمد بخلاف اذا رجع الواجب  
في البعض او رجع الوارث في الكثير بعد موت المريض وقد ذهب ابو وقف  
في مرضه وفي المال منقذ ولو استحق جزء من قيمته لم يبطل في الكل ولا يتم الوقف  
عند ابن حنيفة ومحمد حتى يجعل اخره لجهة لا تقطع ابدأ قال ابو يوسف والحق  
فيه جهة تقطع جاز وصار بعد ما مال الفقهاء وان لم يستهم وقيل ان  
الباقي بشرط بالاجماع الا ان عند ابن يوسف لا يشترط ذكر الباقي وعند  
محمد ذكر الباقي بشرط والتوقيت يبطل الوقف كما يبطل البيع ويجوز وقف  
العقار ولا يجوز وقفه بنقل ويحول قال رضي الله عنه وهذا على الارسل  
قول ابن حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف اذا وقف صنعة بغيرها و  
اكرها ومعه عبده جاز وكذا سائر آلات الحراثة تبعا للصنعة كقول  
البناء في الوقف تبعا للعرضة وتحدد معه فيه اي في تجوز وقف المنقول بتعيين  
الصنعة وقال محمد يجوز جسد الكراع والسلاح مقناه وقفه في سبيل الله  
وآبو يوسف معه فيه على ما قالوا وهو استحسان والقياس ان لا يجوز  
عن محمد ان لا يجوز وقفه في تعامل من النقولات كالقانس والمسمى القودا  
والمنشاة ويمنارة وثيابها والقدر والمراحل والمصاحف وعند ابن

وعند ابن يوسف لا يجوز وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه لما قالها المصحف  
وهذا صحيح واكثر فقهاء الامصار على قول محمد وما تعامل فيه لا يجوز وقفه  
وقال ابن ابي عمير كل ما يمكن الانتفاع به بقاء اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه  
عندنا ان المنقول الذي ليس فيه نص لا تعامل لا يتا بد فلا يجوز وقفه كالأشياء  
والنظائر **ومن فرق** وقف المنقول وقف دار فيها عمارات يخرج من بعض  
يرخل في وقفه كالحمامات الاصلية قال الفقهاء هو كوقف الصنعة مع الثيران و  
مثل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة ما ينفع باوراقها وثمرها  
قال الوقف جائز وينفع بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان وقف غصنها  
فان لم ينفع باوراقها وثمرها فانها تقطع ويعرف ثمنها الى سبيل فان  
بنت ثانيا والا عرس كما خصا وسئل ابو القاسم الصغار عن شجرة وقف  
يبيع ثمرها ويبقى بعضها فقال لا يبيع منها فسيل يسيل غلتها وما بقي متروك  
على حالها وهذه الفروع من فتح القديرة واذا امتنع الوقف لم يربح  
ولا عليك الا ان يكون شاعرا عند ابن يوسف فيطلب الشريك القصة  
فيصح مقاسمة ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يتقاسم شريكه  
لان الولاية الى الواقف وبعد الموت الى وصية وان وقف نصف  
عقار فالاصل فالنصف يتقاسم الثمانية وبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسمه  
المشتر ثم يشترى الواقف ذلك منه اي من المشترك ولو كان في القصة  
فضل وراحم ان اعطى الواقف لا يجوز وان اعطى الى الواقف من خاصته جاز  
ويكون بقدر الدرهم شراءه والواجب ان يتدأ من ارتفاع الوقف بجماعة  
شرط ذلك الواقف ولم يشترط ثم ان كان الوقف على القدر او لا يطرقهم  
واقرب ماله هذه الغلة ويحب فيها ولو كان الوقف على رجل بعينه  
لم يدره الفقهاء في مال الا ان شاء في حال حيوة ولا يؤخذ من الغلة  
وانما يستحق العماره عليه بقدر ما يبيع الموقوف على الصنعة التي وقفه وان  
حرب يبنى على ذلك الوصف فاما الزيادة على ذلك فليست مستحقة له  
عليه الغلة مستحقة له فلا يجوز صرفه الى شيء آخر الا رضاه ولو كان الوقف  
على الفقراء فكذلك عند البعض وعند الآخر يجوز ذلك والاول اصح وان  
وقف ارا على سكتة ولده فالعمارة على من كان كني فان شاع من ذلك او كان



فقرا آخر معا احكام وعمرها باجرها واذا لم تقار واما ما قيل ان السكنى  
والاجرة المنع على العارية ولا يكون امتناع رضا منه بطلان حقه ولا  
يمنع اجارة من السكنى وما اعتمد من بناء الوقف والتمسك به  
في عارية الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عارية  
فيصرف فيها فان مست الحاجة اليه في حال صرفه فيها والا امسكها حتى لا  
عليه فلكا وان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينة الى  
موضع بيع ومرفق منه الى المنة صرفا للبدل الى مصرف المدل لا يجوز ان  
يقسم بينه الفضل بين مستحق الوقف والتمسك بفعل في البيع من مال  
الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى التمسك بالفضل والتأجير  
وما ذهب عنه لو فعل بفرضه ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه الجملة  
في فضل ويكره استقبال القبلة بالفرج من كتاب الصلوة واذا جعل  
الواقف غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه جاز عند ابو يوسف قال  
رضي الله عنه ذكر فصل في شرط الغلة لنفسه وجعل الولاية اليه ما اذا  
فهو جاز عند ابو يوسف ولا يجوز على قياس محمد وهو قول هلال  
الرازي ووجه قال في وقيل ان الاختلاف بينهما بناء على الاثر  
في اشتراط البعض والافراز وقيل في مسألة مبتدأة وتختلف فيها  
اذا شرط البعض لنفسه في حيوة وبعد موته للفقراء وفيما اذا شرط  
الكل لنفسه في حيوة وبعد موته للفقراء سواء ولو وقف وشرط  
البعض والكل لاقارب اولاده ومدربريه ما اذا غلوا احياء واذا ماتوا  
فهو للفقراء والساكنين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل هو على الخلاف  
ايضا وهو الصحيح وتوابعه فانما او سقاية او جعل ارضه مقبرة وشرط  
ان ينزل او يشرب منه او يورق فيه يجوز بالاتفاق قال العل  
ابن المهام بعد التفصيل في ترجيح قول ابو يوسف في جواز جعل الواقف  
الغلة لنفسه قال المصدر الشهد والفتور على قول ابو يوسف  
وتحتم ايضا نفيه بقوله ترغيبا للناس في الوقف واختاره مشايخ  
بلخ وكذا طاهر الهداية حيث اخرج وجهه من دليله ولم يوفق انتهي ولو  
شرط الواقف ان يستبدل بارض اخر اذا شاء وتلك هو جاز

فهو جاز عند ابو يوسف وعند محمد الوقف جاز والشرط باطل ولو  
شرط تخليار نفسه في الوقف ثلثة ايام جاز الوقف والشرط عند ابو يوسف  
وعند محمد الوقف باطل واما ما قيل ان لا يشرط في الوقف ان يكون  
ابو يوسف وهو قول هلال ايضا وهو طاهر المذهب وذكر هلال في  
وقفه قال قوام ان شرط الواقف لولاية لنفسه كانت له ولو لم يشرط  
لم يكن له ولاية قال شيخنا الاشبه ان يكون هذا قول محمد بناء على انه  
من ان التسليم الى القيمة شرط لصحة الوقف فاذا سلم لم يبق له ولاية فيه  
قال العلامة ابن المهام نقلنا عن قاضي قاضيان وهو نقله عما ذكره  
محمد في السير الكبير هذه المسئلة وحاصلها نقله ان هذا قول محمد بناء على انه  
واما على قول ابو يوسف التسليم بشرط كانت الولاية له وان لم يشرط  
انتهي ومن أخذ سميحا يكون اولى بهارة ونصيب المؤذن فيه ولو  
ان الواقف شرط ولاية لنفسه وكان الواقف غير تامون على الوقف  
فلما ان ينزعها من يده نظرا للفقراء وكذا اذا شرط ان يسلم لطلان  
ولا لعاض ولاية ان يخرجها من يده وبوليها غيره **فصل**  
واذا بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبأذن الناس  
بالصلوة فيه فاذا اصبحت فيه واحد زال عذابه حنيفة عن ملكه في رواية عنه  
وكذا عن محمد وعنه محمد انه يشترط الصلوة بالجماعة وقال ابو يوسف يزو  
ملكه بقوله جعلته مسجدا او مسجدا تحت سرداب او فوق بيت وجعل باب  
المسجد الى الطريق وعنه محمد ان يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان  
السرداب لصالح المسجد جاز كان في مسجد بيت المقدس وروى الحسن  
عنه اربعين اية حنيفة انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى ظهره مسكن  
فهو مسجد وعنه محمد على عكس هذا وعن ابو يوسف انه جوز في الوجهين  
قديم بغداد ورأى ضيق المنازل وعن محمد انه جاز دخل الرمي جاز ذلك  
وكذا ان اتخذ وسط داره مسجدا واذن الناس ان يدخل فيه بغيره لان يبيعه  
ويورث عنه واذا ملكه قبطا بجوانبه كان له حق المنع فلم يصر مسجدا وعنه محمد انه  
لا يباع ولا يورث ولا يورث عبرة مسجدا وهكذا عن ابو يوسف انه يبيع مسجدا  
ومن اتخذ ارضه مسجدا لم يزل ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه ولو قرب



ما حول المسجد ويستحق عنه بقى مسجد أعز به يوسف وعند محمد يعقود الملك  
اليان في اواله وارثه بعد موته وصار كصغير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنه  
الا ان ابا يوسف يقول في كصغير حشيش انه ينقل الى مسجد آخر وتكونى مسجد  
وشرط بعض فقهاء نفسه لا يجوز ذكر ما قيل في هذا الفصل من بنى سقاية للمسلمين  
او فائتاً بسكنة بنو السبيل او رباطاً او جعل ارضه مقبرة لم ينزل الحكم عن  
ذلك حتى يحكم به الحاكم عند اية حنيفة ولو سلم الى المتولى كذا في فتح القدير  
او يضيف الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد فانه لا يحتاج  
اليه اذ ليس من الانتفاع فخلص له تعاضد من غير حكم الحاكم وعند اية يوسف  
يزول الحكم بالقول وعند محمد اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخلاء  
والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد وعلى هذا البيرو  
الحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه واما في المسجد فقد  
قيل لا يكون تسليماً وقيل يكون تسليماً والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل  
وقيل هو بمنزلة السقاية وانما ان يعطى التسليم الى المتولى كما لو نصب المتولى  
يعم وان كان بخلاف العادة ولو جعل داراً له بركة سكنى طاعة بيتاً له  
تعالى والمعتبر بآدم جعل داره في غير مكة سكنى للأكبر أو جعلها في غير من  
الشعور سكنى للفرقة والمرابطين أو جعل غلة ارضه للفرقة في سبيل الله وفيه  
ذلك الى وال يقوم عليه فهو جائز ولا رجوع فيها الا ان في الغلة  
يجل للفقراء دون الاغنياء وقياسه من سكنى الخان والاستقاء من البيرو  
والسقاية وغير ذلك يستور فيه الفقير والفتى والعارق هو العرف بين  
الفصلين **فروغ** منقولة من شرح الهداية للعلاء ابن المهام وفيه ان  
**الفصل الاول** في المتولى قالوا لا يورث من ظلاله لاية على الاوقاف  
كن طلب القضاء لا يملك والمتولى ان يشترى ما فضل من غلة الوقف او  
لم يخرج الى العارة مستغلاً ولا يكون وقفاً في الصحيح حتى جاز بعبه ومن سكن  
دار الوقف غصباً او باذن المتولى بلا اجرة كان عليه اجرة مثله سواء كان  
ذلك معداً للاستغلال او غير معداً له حتى لو باع المتولى داراً للوقف فسكنها  
المشترى ثم رفع الى قاض هذا الامر فابطل البيع وظهر الاستحقاق للوقف كان  
على المشترى اجرة مثله والمتولى ان يشترى من مخدم المسجد بكنهه ونحو ذلك

ذلك اجرة مثله او زيادة يتعاقب فيها فان كان اكثر فلا جارة له على  
المتولى الذي رفع مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الوقف ان علم الاجران  
ما اخذه من مال الوقف لا يجل له ولا ان ينفق من ماله على حاجة الوقف ولو كان  
مخدماً من ماله في المسجد كان له الرجوع ولا ان يشترى من غلة المسجد دهن  
وصحراً او اجراً وجباً لغرض المسجد ان كان الواقف وتبع فقال يعقل اياه  
مصلحة وان وقف بناء المسجد ولم يزود فليس ان يشترى ذلك ان لم يعرف  
شرط العمل على من قبله ولا يستدين على الوقف الا اذا استقبله امر لاية  
فيستدين بامر القاضي ويرجع في غلة الوقف وذكر ان طين وكذا لا يستدين  
لزراعة الوقف وبذره بامر القاضي لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف  
فصح بامره بخلاف المتولى لا يملكه والاستدانة ان لا يكون في يده شيء  
فيستدين ويرجع اما اذا كان في يده مال الوقف فاشترى وتقدم من ماله  
فانه يرجع بالاجماع ويسأل ان يرجع دار الوقف ان فعل سكنها الرهن  
ختم اجرة المثل ولو اتفق وراحم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله  
مثله في الوقف جاز ويبرئ من الضمان ولو خلط وراحم الوقف بمثله  
من ماله كان ضامناً لا يجل ولو اجمع مال للوقف ثم نابت ثابته من الكفرة  
فاستجيب الى مال دفع شترهم قال الشيخ الامام ما كان من غلة المسجد الجامع  
يجوز للحاكم ان يهرقه الى ذلك على وجه العرض اذا لم يكن حاجة للمسيح اليه ولا  
ان يبني على باب المسجد معلقة لرفع اذى المطر عن الباب من مال الوقف ان كان  
على مصالح المسجد وان كان على عمارته او ترميمه فلا ولا يصح ما قال طهريز  
ان الوقف على عارة المسجد ومصالح المسجد سواء واذا كان على عارة المسجد  
لا يشترى منه الزيت والصبر ولا يعرف منه للزينة ولشرفات ويضمن ان  
فصل ومن وقف وقفاً ولم يجعل له متولياً حتى حضرته الوفاة فادعى  
الى رجل قالوا يكون وصياً وقبلاً هذا في قول ابي يوسف لان التسليم  
ليس بشرط وضع الوقف في حياته بل بالتسليم فلو انا لو جعل له قباناً في حضرته الوفاة  
فاوصى بالكون هذا الوصي قباناً في الوقف قيم مسجد مات فاجتمع اهل المسجد  
على جعل رجل قباناً بغير امر القاضي فقام ونفق من غلات وقف المسجد في عمارته  
اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح لا تصح بل نصب القيم الى القاضي



لا يمكن ان يخرج لانفسنا لا يمكنهم لان الوقف في الوقف فهو حق به  
ولا يخرج عنه الا ان يكون غير ما مودن ذكر هذه المسئلة بغيرها في قاور  
قاضي خان وغيره ويعمل ان نظر الجنون المطلق اذا دام سنة تقص عليه الخصاص  
لان ادم اقل من ذلك لو عاد اليه عقله وبرا من عقله عاد اليه النظر  
ان يوكل من يقوم بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له من جدي شيئا وان  
يعزل ويستبدل او لا يستبدل ولو حق ان عزل كيد ورجع اليه العاقبة  
في النصف ولو اخرج حاكم قبا فوات وعزل فقدم المخرج اليه القاضي الشرعي بان  
ذلك القاضي اخرج به بلا حجة لا يرد لان امر الاول محمول على البدل ولو  
يختلف ان يثبت عند اهل اهل وموضع للنظر في هذا الوقف فان فعلوا  
وكذا لو اخرج جليسيق وجانية بعد مدة اناب اليه الله تعالى وقام بنية انه  
صار اهلا لذلك فانه بعيد وليس على الناظر ان يفعل الا ما يفعله مثله  
الامر والنهي المباح وتعرف الاجر من مال الوقف للعلامة بديهم **الفصل**  
**الثالث** في الوقف عليه كوقف ولد له ثم له كبر فلوله صلبه يستور  
فيه الذكر والاثني لا ان يخص صنفًا ما دام واحد منهم فالحل له فان لم  
يكمل ولد وقت الوقف بل له ابن كان له لا يشركه من ولد من البطون  
فان كان له ابن بنت لا يدخل في ظاهر الرواية وفيه اخذ حلال وعزم  
يدخل مع ظاهر الرواية ثم اذا ولد للوقف ولد الصلب رجح من ابن الابن  
الولد وكوثره الى الولد ولد فقال علي له ولد له ولد له ولد له ولد له  
اشرك الصليبيون واولاد بنيهم واولاد بناته كذا اختاره حلالا وحققا  
ومحجة في قاور قاضي خان وانكر الخصاص رواية حرمان اولاد البنات  
وقال لم اجد من يقوم برواية ذلك عن اصحابنا واثماري عن جدي حفيقة  
فمن اوصي شئ لولد زيد بن عبد الله فان وجد له ولد ذكور وبنات  
لصبيه يوم يموت الموصي بن منهم فان لم يكن له اولاد لصبيه بل لولد  
من اولاد الذكور والبنات كان لولد الذكور دون البنات فكانتم  
قاسوا على ذلك وهذه هي وزان المسئلة الاولى وقرق شمس اللثة  
بينها وبين هذه بان ولد الولد اسم لمين وولده وبنته وولده  
بجلاف قوله ولد سرقان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم ولده

لا يمكن ان يخرج ما انفق العاق من غلاته اذا كان اجر الوقف واخذ الغلة  
فانفق بخلها اذا كان وقف على رباب معلوم فان لم يكن ينصب  
من اهل الصلاح كمن قبله الاولى ان يرضوا امرهم اليه القاضي بحسب  
وقبله الاولى في هذا الزمان ان لا يفعلوا وينصبوا من ليس له شرف في نظر  
في مال الوقف بل وظيفته حفظ لا غير وهذا يخالف بحسب العرفي فمعرفة  
المشرف والتولي ان يفوض اليه غيره عند موته الا انه لو كان الواقف جعل  
لذلك المتولي ما لا يستحي لم يكن ذلك لمن اوصي اليه بل يرفع الامر اليه القاضي  
اذا تبرع بعمله ليفوض له اجره شدة الا ان يكون الواقف جعله للذكر كان اذله  
واذا اخذ المتولي من مال الوقف ومات بلا بيان لا يضمن فالامانة تقب  
معتونة بالموت عن تجهيل الالة ثمة مسلك هذه احاديث اثنائية اذا اؤتم  
السلطان الغنية عند بعض الغايز ومات ولم يترك عند من اودع والالة  
القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره ومات ولم يترك عند من اودع  
اما لو كان القاضي اخذ مال اليتيم عنده ولم يترك حاله حتى مات فقد ذكر حاشا  
انه يعزى ولو قال قبل موته ضاع مال اليتيم عند تراوانفة عليه ومات لا يكون  
ضائعا اما لو مات قبل ان يقول ضمير وكذا لو باع المتولي دار الوقف ومات  
ولم يترك من التمس فانه يكون دينا في تركته وللتناس ان ياخذ والمتولي تسوية  
حاصل الوقف واما مال المالك فان لم يكن له غلة يرفع اليه القاضي ثام  
بالاستدانة لاصلاحها ولو ان سبني قرية في ارض الوقف للاكرة وحفاظها  
ويجمع فيها الغلة وان سبني بيو تاستفها اذا كانت لاهل من متصلة بيوت  
المطهرست للزراعة فان كان زراعتا اصلح من الاستغلال لا يبيع النوار  
في اراض بافضل من مال الوقف قال ان كان اجر الغلة ارجوا ان يكون  
واسعا ولا يؤجر الوقف جارة طويلة واكثر ما تجوز ثمنه وليس له  
الا قالة الا اذا كانت اصلح للوقف وتوزع الاوقاف والمتولي ارض  
الوقف وقال زرعها لنفسه قال المستحقون بل للوقف قال قول له علي  
الواقف والمتولي في هذا نقصان الارض ليس عليه اجر مثل الارض يقول  
القاضي لا زرعها للوقف فان قال ليس للوقف لانه زرعها به ثامه بالالة  
لذلك فان قال لا يمكنني قبول لاهل الوقف استدبوا فان قالوا لا يمكننا



يتناول ولده لصلبه وانما ومنع في ولدانه لانه ينسب اليه عرقا قال وذكر  
 محمد بن الوليد يتناول ولد له بنت عند صاحبنا ثم اذا انقضت ولد الولد  
 لا يعطى لمزيجهم للفقر ولو قال ولد ولد ولد ولد ولد ولد ولد  
 صرفت الى اولاده ابدانا سلا ولا يعرف الى الفقر كما كان من قبل  
 واحد ويستور الاقرب لا بعد الا ان يترتب الوقف ولو قال ولا يلفظ  
 يدخل النسل كله ذكر الطبقات الثلاث بلفظ ولد ولو قال ولد ولد ولد  
 ولد اولاد اولاد مات باؤهم قبل الوقف لا يدخلون مع اولاد الاولاد  
 الموجودين لانه لما قال بعد موت اولئك على اولادهم فانما اراد الموجودين  
 وغير اولادهم يرجع اليهم خاصة بخلاف ولادي واولاد اولادي لا يوجب  
 لقصره على اولاد الموجودين فيدخل اولاد الذين ماتوا من قبلهم ولو قال  
 اولادي وصفي فلان وفلان وفلان وبعدهم للفقر مات احد الثلاثة  
 اعطى نصيبه للفقر لا للباقيين من اخوته بخلاف لو لم يقل فلان وفلان  
 وفلان بل اولادهم للفقر ويصرف لكل الواحد اذا مات من سواه  
 ولو قال على بنى ولد ذكر ان صرف اليهما وان كان واحدا فله النصف  
 والنصف الآخر للفقر وعليه فرع ابن الفضل قوله على المحتاجين من  
 ولدي ويسمى ولد محتاج الا واحدا ان النصف له والنصف الآخر للفقر  
 غير انه يشكل باولادي فانه يعرف للواحد الكل الا ان يكون عرق في ولد  
 بخلاف كل جمع لما دة غيره كبنى والمحتاجين ونحوه مما هو جمع غير لفظ الاولاد  
 ونقل اختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحمهما الله فيما اعطى القيم نصيبه  
 لو احدهما ابو يوسف لان الفقر لا يحسنون فكان المقصود المحسن  
 ومنعه محمد لجمعيته فوجب اعطاء اثنين وتدخل البنات في قوله بنى وان  
 هلال وعز بن حنيفة اختصاص الزكوة به قال بعض المشايخ في المسئلة  
 روايتان انتهى والوجه الدخول ما عرف في اصول الفقه وعليه بنواؤل  
 المستامن آمنه على بنى تدخل ابنتا قال في الخلاصة وهذا انما يستقيم في  
 ابى يحسنون اما فيما لا يحسنون فيصح ان يقال هذه المرأة من بنى فلان انتهى  
 فتدخل المرأة بل ترد ولو لم يكن الابنات صرفت الفتاة للفقر اما دخل  
 بناته لا يدخل الزكوة وليس للوقوف عليهم المار سكا محابلا للاستقلال

الاستقلال كما ليس للوقوف عليهم كبنى الاستقلال اعلم انه اذا ذكر  
 اولاده واقاربهم الغني والفقير منهم الا ان يخص الفقراء واما غيرهم  
 قال شمس الائمة اذا ذكرهم فافهم تنصيص على الحاجة فهو عرقا كانوا يحسنون  
 او لا لان المطلوب جهاته تعالى ومعنى ذكرهم فافهم تنصيص على الحاجة استغناء  
 والفقراء فان كانوا يحسنون فذلك صحيح لم باعتبار اعيانهم وان كانوا  
 لا يحسنون فهو باطل لان كان في لفظه ما يدل على الحاجة استغناء  
 الناس باعتبار حقيقة اللفظ كالبنتا فالوقف عليهم صحيح ويصرف للفقراء  
 منهم دون اغنيائهم فانما هي هذه ماله وقف على الرجال والنساء واد  
 القيان او على مفرورين او على تيم او بنى حاشم لا يجوز شي من ذلك  
 لا تنطأ الاغنياء والفقراء مع عدم الاحصاء ونقص الحضاف على ان  
 الوقف على الزمنى والعيان والعور ان باطل من ان ينظم الغني والفقير  
 وهو لا يحسنون وكذا على قرأ القرآن وعلى الفقراء او على المحتاجين او  
 الشرايد كل ذلك باطل لما ذكره والذكر يقتضي الضابط الذي ذكره غرض  
 الائمة انه يصح على الزمنى العيان وقرأ القرآن والفقراء واهل البيت  
 ويصرف للفقراء منهم كالبنتا لا شعار الاسماء بالحاجة استغناء لان على  
 والاستقلال بالعلم يقطع عن الكسب فيجب فيهم الفقر وقرم في الوقف  
 على الفقراء باستحقاق الفقر منهم وهو فرع الصحة والمصلحة المذكورة  
 في آخر فصل المسجد الهداية في ذلك حتى اذا جعل غلة ارضه وقفها  
 على المرأة انه يصح ويصرف الى فقراء المرأة مع ان اسم المرأة ينظم الفقر  
 والفقراء لا يحسنون غير انه يشتر بالحاجة ونقص في وقف هلال على جواره  
 على الزمنى ويرفع لفقراهم وصرح في وقف الحضاف بصحة الوقف على الزمنى  
 بنى فلان وانه لكل اربعة كانت يوم الوقف وحدثت سواء كن يحسنون  
 اولادهم للفقراء منهم اذا كانت بالغة فمن اعطى منهم اجرا والارث  
 المستحقة كل الغلة كان لها زوج وطلقها او مات وحالفوا في الالبان  
 واذا وقف على ابني بنى فلان وبعد ذلك كبر او ابني بنى فلان كن  
 يحسنون فالوقف جائز وغلته للفقر وان كن لا يحسنون الوقف يجوز  
 لمن كبر والايام المستحقة كل انشئ جومت ولو لم ينجز ولا زوج لها



بالغة اولا ولو قال على كل شئ من بني فلان ومن قرأته فان كان كنه  
جاء كنهه والحل من حيث منهن وان كن لا يحسن قسمته من القسم فهو كحل  
والغلة للابن والابن كل من جوعته ولو فوجر ولها زوج اولاد  
لم يبلغ ولا بكار قرأته وبني فلان فان كن يحسن فهو حق ومن كنه  
ابرا وان كن لا يحسن فالوقف عليهم باطل وهو كنه في البكر  
من لم تجامع وان كانت العذرة زائلة في كل من لا يحسن ممن ورثا  
لا يصح من الوقف لوقته فقال الفقهاء منهم جاز ومن اعطى اجرا كالو  
على الاقارب وقف على بيته ثم المال كنه دخل الغني والفقير من يناسبه  
الى الابن كنه رادك الاسلام اسلم ذلك الابا ولا ممن كان موجودا  
حال الوقف وحدث بعد ذلك من الرجال النساء والصبيان لا فكل  
من سنة اشهر من محي الغلة ولو كانا مرقوقين لقوم او كفار او مبشرين  
ولا يدخل ذلك الاب ويدخل اب الواقف واجداده وولده لصلبه ولا  
الذكور منهم وان سفلوا ولا يدخل ابناء البنات من ولده الا اذا كان  
ابا ومن قوم اخرين وقوله على الـ وجن كنه هل يتبي لا يحسن الفقهاء  
الا ان خصهم وقوله على الفقهاء منهم وعلى من افقر منهم سواء حيث  
يكون لمن يكون فقرا وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يقيد  
بمن كان غنيا فافقر على الصحيح ولو وقف على قرابة فهو لمن يناسبه  
الى اقصى الابن الاسلام من قبل ابية والى اقصى ابية في الاسلام من  
قبل امه لكن لا يدخل اب الواقف ولا اولاده لصلبه وفي دخول الحد  
روايتان وظاهر الرواية لا يدخل ويدخل ولاد البنات واولاد العتات  
والعتات واهلها والاعلون والجهات ورجل دار حامى وكل ذر من ذر  
كالقرابة وعلى عباله يدخل كل من كان في عالمه من الزوج والولد وكل  
كان يعوله من ذوى الرحم وغير ذوى الرحم واذا عرف هذا فلو قال على  
اهل بيتي فاذا انقرضوا فعلى قرابتي فهو صحيح ويصرف بعده لمن يناسبه  
من قبل ابية ولو عكس فقال على قرابتي فاذا انقرضوا فعلى اهل بيتي لم يصح  
ومثله لو قال على خوتي فاذا انقرضوا فعلى اخوتي لانه اخوة متفرقة  
ان بعد انراض الكل لا يبيع له اخ فيكون بعد انقراضهم للمالك كنه وعلى

وعلى جيرة يجوز ثم عذابه حنفية الماصقون فهو لم يبع من كان في دار  
ملاصقة من الاحرار ولو كانا اهل ذمة والعبد بالسوية قرب الابواب  
او بعدت وعن اب يوسف لم يبيع من جمع غلته واحدة او مسجد واحد  
فان جمعهم غلته واحدة وتفرقوا في مسجد من اهل غلته واحدة ان كان  
المسجدان صغيرين متقاربين قالنا باعدا وكان مسجد عظيم جامع فكل اهل  
مسجد حيران دون الاخرين وقال محمد هو الملازقون للكان سواء  
كانوا مالكيين للدار ولا وحيات في بقية هذا في الوصايا ان شاء الله تعالى  
ولا يدخل الارقا ومن انتحل من الجوار على اهل في الجار بطل حصه من الوقف  
انتهى ما استخرج من فروع فتح القدير للعلامة ابن المهام اسكنه الله تعالى  
من الجدة في اعلى المعام **كتاب البيوع**  
ينعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماخض مثل ان يقول احدهما  
بعت والاخر اشتريت ولا ينعقد بلفظين احدهما لفظ المستقل والآخر  
رضيت او عطيتك كذا او خذ كذا في معنى قوله بعت واشتريت وينعقد  
بالتعاطي في النفس المحسوس وهو الصحيح وفي العناية قوله هو الصحيح اخر اعم  
قال الكرخي البيع ينعقد بالتعاطي في نفس كالبطل واغلا انتهى والتسليم  
على وجه البيع كنه للقبول وان لم يوجد نقد الثمن لا استتمام التراضي وهو  
المعتبر في الباب ذكرنا في باب الوكالة بالشر واذا اوجبنا التعاطي  
البيع فالآخر بالخيار ان قبل في المجلس وان شاء رد وهذا خيار القبول  
ويمتد الى آخر المجلس فعبارة ساعة واحدة تحقيقا للبرهان وفيها  
والكتاب كنه لفظا وكذا الاسكال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واذا اراد  
وتسليم ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن الا اذا بين  
تمن كل واحد واتهما قام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب ويبطل  
ايضا بموت المشتري قبل قبوله بجواب البيع ذكرها في اول الوضاي  
واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو اهد منها الا من  
عيب او عدم روية وقال الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس  
والواحد لا يتولى طرف البيع ذكرها في باب يجوز ان يترها من كتاب الرهن  
وفي تسليم البيع والثلث بخضر البيع ثم يسلم الثمن او لا ذكرها في اول كتاب الرهن



واذا خلى الباع بين البيع والشراء لم يقبل المشتري ما كان كل الشئ ذكرها  
 في باب المهر ولو امكن المشتري الباع قبل القبض يجوز ويصير قابضاً  
 يتأكد الثمن ذكرها في باب لا باق ولو قتل الباع قبل القبض بقي العقد  
 ذكرها في باب جناية المملوك ولو مات الباع قبل القبض ينفسخ البيع  
 ولو ابق قبل القبض ينفسخ ذكرها في باب فسخ الاجارة ولو كان العين  
 ودية في يد رجل فباعها ما جها منه يحتاج الى تجديد القبض ولا يوجب  
 قبض الامانة عن القبض للمضون ذكرها في كتاب الهبة وفي العناية ومعنى  
 تجديد القبض ان ينتهي الى موضع فيه العيز ومضى وقت يتمكن فيه من قبضها  
 انتهى والآواض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حوال البيع  
 والآمان المطلقة عن الاشارة لا تقع الا ان تكون معروفة القدر  
 والصفة وكل جملة تقتضي في النازعة تمتع يجوز واذا جعل الكيل  
 او الموزون ثمن البيع او شرايهما جاز وان لم يعرف مقدارها بالاتفاق  
 ذكرها في باب السلم ويجوز البيع ثمن حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوماً  
 ولو اشترى شيئاً بكيل او موزون موصوف في الزمة يشترط بيان مكان  
 الايقاد عنده وعندهما لا يشترط وقيل لا يشترط ذلك الثمن بالاجماع  
 والصحيح انه يشترط اذا كان الثمن مؤجلاً وهو اختيار الاثني عشرية ذكرها  
 في باب السلم وتوابعها عينا بدين ثم تصادق ان لا دين لا يبطل البيع  
 وينعقد صحيحاً ذكرها ايضا في باب السلم ومن اطلق الثمن في البيع كان  
 على غلب نقد البلد قايماً بالنقد وتختلف في المالية فالبيع فاسد الا ان  
 يبين احدهما وهذا اذا كان الكل في الرواج سواء الا ان ترتفع اجماله  
 بالبيان او يكون احدهما روج في يعرف اليه تحريماً للجواز وهذا اذا  
 كانت تختلف في المالية فان كانت سواء فيها كانتا في الثلثة والنسبة  
 اليوم بمرقته والاختلاف بين العدالي بفرغته جاز البيع اذا اطلق  
 اسم الدرهم كذا قالوا وينصرف الى ما قدر به من اتي نوع كان ويجوز بيع  
 الطعام ويجوز بيع مكاييله ومجازفة وهذا اذا باعه بخلاف جنس خلافه  
 اذا باعه بجنس غيره ويجوز بائناً بعينه لا يعرف مقداره وتوزن بجرعته  
 لا يعرف مقداره وعن ابي حنيفة انه لا يجوز والآول اصح واظهر

واظهر ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند  
 ابي حنيفة الا ان يبيع جميع قفزاً او قال لا يجوز في الوجهين ثم اذا جاز في  
 قفيز واحد عند ابي حنيفة للمشتري الخيار وكذا اذا كيل في المجلس وسمي  
 جميع قفزاً واحداً ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في جميعها عند ابي  
 حنيفة وكذا من باع ثوباً بمذارة كل ذراع بدرهم ولم يستعمل حيلة الذراع  
 وكذا كل معدود متفاوت وعندهما يجوز في الكل وعنده يعرف الى الواجب  
 غير ان بيع شاة من قطع وذراع من ثوباً لا يجوز وبيع قفيز من صبرة يجوز  
 ومن ابتاع صبرة على انها مائة قفيز بمائة فوجدها اقل كان المشتري بالخيار  
 ان يأخذ الموجود بحقه وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر فالزيادة  
 للبايع ومن اشترى ثوباً على انة عشرة اذرع بعشرة او ارضاً على انها  
 مائة ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان يأخذها بحمل الثمن  
 وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي ساء فهو للمشتري  
 ولا خيار للبايع وكذا اذا باعه معيماً فاذا هو سليم ولو كان بعثها على انها  
 مائة ذراع بمائة كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار ان  
 شاء اخذها بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان وجدها زائدة فهو  
 بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع ومن اشترى  
 عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حرام فالبيع فاسد عند ابي حنيفة  
 وقالوا هو جائز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعها  
 ولا فرق عند ابي حنيفة بين ما اذا علم حيلة الذراع ان او لم تعلم هو الصحيح  
 لما يقوله الخصاص من ان الفاسد انما هو عند جملته الذراعان واما  
 اذا عرفت مساحتها فانه يجوز جعل حدة المسئلة نظير الوعاء كل شاة  
 من القطيع بدرهم اذا كان عدد حيلة الشياه معلوماً فانه يجوز عنده كذا  
 في العناية ولو اشترى عندي لا على انة عشرة اذواب فاذا هو تسعة او عشرة  
 فسد البيع وتبين لكل ثوب ثوبا جاز في فصل النقضان بقدره وله  
 الخيار ولم يجر في الزيادة وقيل عند ابي حنيفة لا يجوز في فصل النقضان  
 ايضا ليس صحيح بخلاف اذا اشترى ثوبين على انها مائة وثمانون فاذا احدهما  
 معروف حيث لا يجوز فيها وان بين ثمن كل واحد منها ولو اشترى ثوباً واحداً

او كالصبرة في المجلس  
 وسلم جميع البيع  
 سند الحديث  
 وراية



على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فاذا حوسبت عشرة ونصف اربعة  
ونصف قال ابو حنيفة في الوجه الأول يأخذ بعشرة من غير خيار وفي  
الوجه الثاني يأخذ بعشرة اشياء وقال ابو يوسف في الوجه الأول  
يأخذ بأربعة اشياء وفي الثاني يأخذ بعشرة اشياء وقال محمد في  
الأول يأخذ بعشرة ونصف الاشياء وفي الثاني بعشرة ونصف وخمسة  
وقيل في الكرياس ان لا يتجاوزت جوازها لا يطيب للمشتري ان يزداد على  
وعلى هذا قال ابو حنيفة ذراع منه يبيع اذا باع ذراعاً منه ولم يبيع  
موصفه جاز كذا في العناية ولو لم يذكر احد المتعاقدين حالاً ولا موقفاً  
فهو حال ذكرها قبيل فصل الحنين واذا باع المبيع داره بثلاثة آلاف  
الى سنة وقيمتها الف ثم مات ولم يجر الورثة فعند هذا يقال للمشتري  
ان يثمن جميع الثمن حالاً والثالث الى اجله والا فانقض البيع وعنده  
يعتبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد عليه فعنده في المكاتب فصل واذا  
ولدت المكاتبه **فصل** ومن باع داراً دخل بناؤها وهاهنا يبيع  
وان لم يسمعه ومن باع ارضاً دخل فيها من النخل والشجر وان لم يسمه  
ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية كالمساع الذرفه ويدخل  
النخل في البيع الوارد على الام ذكرها في الزبايح ومن باع نخلاً او شجراً  
فيه ثم فتمت للبايع الا بشرط المتاع ويقال للبايع اقطعها وسلم  
المبيع وكذا اذا كان فيها زرع يجب تفريق ملك البايع عن ملك المشتري  
كما اذا كان فيه متاع وقال الشافعي يترك حتى يظهر صلاح الثمر ويصعد  
الزرع ولا فرق فيما اذا كان الثمر حالاً له قيمته او لم يكن في الصحيح ويكون  
في الحالين للبايع وقوله في الصحيح اخر ان يخل اذا لم يكن له قيمة يدخل  
في البيع ويكون للمشتري كذا في العناية واما اذا بيعت الارض وقدرت  
فيها صاحبها ولم يثبت بعد لم يدخل فيه الا انه مودع فيها كالمساع وتثبت  
ولم يصرف قيمة قليل لا يدخل فيه ويقل يدخل كذا في هذا بناء على الاختلاف  
في جواز بيعه قبل ان تملك المشافر والمناجل ويدخل الزرع والثمر  
بذكر الحقوق والمراقى ولو قال يخل قليل وكثير هو له فيها او منها من حقوقها  
او قال من مراقفها لم يدخل فيه وان لم يقل من حقوقها او من مراقفها

مراقفها وظلها في اما الثمر المجزؤ والزرع المحسود بمنزلة المساع لا يدخل  
الا بالتعريض به ومن باع ثمرة لم يذم صلاحها او قدرها جازاً ببيع وقد  
قبل لا يجوز قبل ان يبدو صلاحها والآول اصح وعلى المشتري قطعها في  
الحال وهذا اذا اشتراها مطلقاً او بشرط القطع وان شرط تركها  
على النخل فليس ببيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك وكذا اذا اشاع عطلها  
عند ايه حنيفة وابو يوسف واحسنته محمد للعادة بخلاف اذا لم يتنا  
عطلها ولو اشتراها مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له الفضل  
وان تركها بغير اذنه تصدق بازاؤه ذاته وان تركها بعد تناه  
لم يتصدق بشيء وان اشتراها مطلقاً وتركها على النخل وقد استاجر  
النخل له وقتاً لا يملك طاب له الفضل بخلاف اذا اشتتر الزرع و  
واستاجر الارض له ان يترك وتركه حيث لا يطيب له الفضل ولو اشتترها  
مطلقاً فأنكرت ثمراً آخر قبل قبضه فليس ببيع ولو اشترى قبضه ثم كان فيه  
لاختلاط والقول قول المشتري في مقداره وكذا في الباذنجان والبطيخ  
والمخلص ان يشترى الاصول يحصل الزيادة على ملكه ولا يجوز ان يبيع ثمرة  
ويستثنى منها اوطاً لا معلومة خلافاً لما كنت خلافاً اذا استثنى خلافاً معتبراً  
قال رضي الله عنه قالوا عذار واية احسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر  
الرواية فينبغي ان يجوز والاصل فيه ان يجوزنا يرا والعقد عليه بالتزاده  
يجوز استثنائه من العقد وبيع بغير من صيرة جاز وكذا استثنائه  
بخلاف استثناء الحمل واطراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثنائه بغير  
بيع الخطه في سبيلها والباقي في قشره وكذا الاذن والسمسم وقال ان  
لا يجوز بيع الباقي الا خضر وكذا يجوز واللوز والغسقية في قشره الاول  
عنده وله في بيع السنبلة قولان وعنده لا يجوز ذلك كله لكن هذا اذا بيع  
بخلاف جنس البوبع بخس لا يجوز ولا يجوز بيع تراب الصاغة اذا بيع بخس  
اما اذا بيع بخلاف جنسه جاز ومن باع داراً دخل في البيع مغايته اغلقها  
من غير تسمية وآجرة الكيال وناق الثمن على البايع ومعنى هذا اذا بيع مكابله  
وكذا آجرة الوزان والزرع والعدا واما النقد فالمدكور رواية ابن سريج  
عن محمد وفي رواية ابن سريج عن علي بن المثنى وآجرة وزان الثمن على المشتري



ومن باع سلعته بثمن قبل المشرق دفع الثمن أولا ومن باع سلعته بسلعة ولو  
 ثمن ثمن قبل المشرق معا والبايع حق حبس المبيع حتى يستوفي الثمن وكذا  
 كان اخذ به من الفراء حين مات المشتري قبل القبض وتسلم البايع  
 المبيع أولا لم يبق له حق حبس ولو كان الثمن مؤقلا يسد حق الحبس كرها  
 في باب المهر وحق الحبس يزول باستيفاء بعض الثمن وذكر حاشية باب خيار  
 العيب لا يسقط حق حبس اذا قبض المشتري بغير رضا البايع وذكر حاشية باب  
 الاجرة يستحق من الاجارات واذا اشترى رجلان من رجل واحد فادرك  
 احدهما حقيقته لم يكره ان يقبض شيئا وكان للبايع ان يحبس حتى يستوفي  
 ما على الآخر وذكر حاشية فضل ومن رهن عبدين **باب**  
**خيار الشرط خيار الشرط** جائز في البيع والمشتري وله الخيار  
 ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند حاشية حاشية وهو قول زفر والشافعي  
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا سمي مدة معلومة الا انه اذا جاز في الثلثة  
 جاز عند حاشية حاشية خلافا لغيره وقيل ان العقد يفسد بمعنى جزء من اليوم  
 الرابع وقيل يعقد فاسدا ثم يرتفع الفاسد ويجوز الشرط ولو اشترى  
 على انه ان لم ينقد الثمن في ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز والى اربعة ايام  
 لا يجوز عند حاشية حاشية وابو يوسف وقال محمد يجوز الى اربعة ايام او اكثر  
 فان نقد في الثلثة جاز في قولهم جميعا وقول ابو يوسف في هذه المسئلة  
 موافق للقياس وفيها قياس اخر واليهما لا يفرق بينهما ان لا يجوز هذا  
 البيع اصلا ووجهه المذكور في الهداية وشروحه ولو شرط الخيار اربعة  
 ايام ثم اسقط اليوم الرابع قبل ان يحجى وقته انقلب الى اجاز وذكره  
 في الاجارة الفاسدة وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه وهذا  
 ينفذ عنقه وقد اوردناه في كتاب العتاق فلا يملك المشتري التصرف فيه  
 وان قبضه باذن البايع ولو اعتقه المشتري في مدة خيار البايع ثم اجاز  
 البايع لا يبيع عنقه ذكرناه في فصل بيع الفضول فلو قبضه المشتري وحكم  
 في مدة الخيار ضمنه بالقيمة ولو ملك باي بايع ففسخ البيع ولا شيء على  
 المشتري وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع الا ان المشتري  
 لا يملك عند حاشية حاشية وقال لا يملكه فان ملك في يده ملك الثمن وكذا

وكذا اذا دعه عيب بخلاف اذا كان الخيار للبايع ومن اشترى راحلة على انه  
 بالخيار ثلثة ايام لم يفسد الكاح وان وطئها له ان يرد حالها اذا كانت  
 بكره وحده عند حاشية حاشية وقال لا يفسد الكاح فان وطئها لم يرد حالها وان  
 كانت ثيبا ولهذه المسئلة اخوات كلها تبني على وقوع الملك للمشتري بشرط  
 الخيار وعدم رد حالها او رد حالها لغيره اليوافق عرضنا الامسئلة واحدة  
 فمنسبة لهذه المعام وهي اذا اشترى راحلة في غير ايام الخيار او في ايام الخيار  
 ثم اسلم بطل الخيار عندها وعنده يبطل البيع ومنها ثلث مسائل اوردها  
 العلامة ابن المحام حيث قال ومنها اذا اشترى راحلة في غير ايام الخيار وهو ساكنها  
 باجارة او اعاره فاستدام سكاها قال لا مال له من خياره يكون اختيارا  
 وانما الاختيار بسند السكنى وقال فلو اوردته راحلة استدانته السكنى  
 اختياره عندها وعند ليس باختيار ومنها حلال اشترى طيبا بالخيار فقبضه  
 ثم اخوم والظن فيه ينتقض البيع عنده ويرد الى البايع ولا يلزم المشتري  
 ولو كان الخيار للبايع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فاحرم البايع المشتري  
 ان يردده ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري ففسخ العقد فالزوايد ترد  
 على البايع عنده وعند حال المشتري انتهى ما ذكره ابن المحام ومن شرط  
 الخيار قلده ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يكرهه فان اجاز بغير حصة صاحب  
 جاز وان فسخ لم يحجز الا ان يكون الاخر خافرا عند حاشية حاشية ومحمد وقال ابو  
 يوسف يجوز وهو قول الشافعي والشرط هو العلم وانما كفي بالحضرة عند  
 واذا لم يفرح بالفسخ بل فعل شيئا يدل على الفسخ فانه يبطل الخيار ايضا  
 ولا يحتاج الى التصريح كونه حاشية او ائله كباي الوصايا ولو كان فسخ  
 في حال غيبة صاحبه وبلغ في المدة ثم الفسخ ولو بلغ بعد مضي المدة ثم العقد  
 بمعنى المدة قبل الفسخ واذا كان للاحد عاقد من او لها خيار الشرط فاسقط  
 او شرطاه بعد العقد جاز ذكره قبيل باب الرتبوا واذا مات من الخيار  
 يبطل خياره ولم ينتقل الى ورثته وقال الشافعي يورث عنه ومن  
 اشترى شيئا بشرط الخيار لغيره فاتيها اجاز جاز وانما نقض انتقض هذه  
 اي شرط الخيار لغيره جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ولو  
 لجاز احدهما فسخ الاخر يعتبر ابن وتوضح الكلام ان منها معا يعتبر

صاحب الهداية في هذا الموضع  
 اوردها كالمسئلة في هذا الموضع  
 كما ولم يورد كما هو



تصرف العاقبة في رواية وتصرف الفسخ في آخر وقيل الأول قول محمد والآخر  
قول أبي يوسف ومن باع عبدين بالف درهم على أنه بالخيار في أحدهما ثلثة  
أيام فالبيع فاسد وأن باع كل واحد ثمانية على أنه بالخيار في أحدهما  
بعينه جاز البيع والسئلة على أربعة أوجه أحدها أن لا ينفصل الثمن ولا  
الترفيه بخيار وهو الوجه الأول في الكفاية ومعهذا فاسد كما ذكرنا وجه  
أن ينفصل الثمن ويعتبر الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانيا في الكفاية هذا جائز  
كما مر أيضا والثاني أن ينفصل لا يعتبر والرابع أن يعتبر لا ينفصل والعقد  
فاسد في الوجهين ومن اشترى ثوبين على أن يأخذ أحدهما ثمانية عشر وهو  
بالخيار ثلثة أيام فهو جائز وكذلك ثلثة قان كانت أربعة أثوابا لبيع  
فاسد وهذا استحسان والقياس أن يفسد البيع في الكل لتمام البيع وهو  
زفول في ثم قليل بشرط أن يكون في هذا العقد خيارا لشرط مع خيار التعيين  
وهو المذكور في إجماع الصغير وقيل لا بشرط وهو المذكور في إجماع الكبير  
فيكون ذكره على هذا الاعتبار وفاقا لا شرطا وأما لم يذكر خيار الشرط  
لا بد من توقيت خيار التعيين بالثمن عند ومدة معلومة التي كانت عندهما  
ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى ثوبين وهو الصحيح  
لأن المبيع في الحقيقة أحدهما والآخر أمانة والأول يجوز استعاره  
ولو ملك أحدهما أو قبض لزمه البيع فيه ثمينة وتيقن الآخر للأمانة ولو ملكها  
جميعا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما ولو كان فيه خيار الشرط لكان  
يردعهما جميعا ولو مات من له الخيار فلو ارثه ان يرد أحدهما لكن لا لأن  
الخيار يورث بل لا خلاط ملكه بملك الغير لأن الباقي خيار التعيين لا خلاط  
ولهذا لا يتوقف في حق الوارث فاما خيار الشرط فلا يورث وقد ذكرناه  
من قبل ومن اشترى دارا على أنه بالخيار في بيعها فآخذها بالشفقة  
فهو حرها وإذا اشترى الرجلان على أنهما باعيا فرضي أحدهما فليس للآخر أن يرد  
عندها حنفية وقال لا ان يردده وعلى هذا التحلل خيار العيب وخيار الرطوبة  
ومن باع عبدا على أنه خيار أو كاتب وكان بخلافه فالشتر بالخيار ان  
شأه آخذ به جميع الثمن وإن شاء ترك ومن اشترى دابة بخيار الشرط فوجدها  
في حاجة لا يكون الركوب سقطا لخيار ذكره في باب خيار العيب والشرط

25  
والشرط والخيار إذا ادعى الرطوبة مضى المدة وأدعى صاحبه سكوت  
فإنه لا يعتبر قوله بل القول قول من يدعي لزوم العقد بالسكوت بالاجماع  
لأن السكوت أصل الرقوعا فرض كان القول قول من يدعي السكوت  
في باب الأول ومن باع جارية على أنه بالخيار ثلثة أيام ثم وطئها سقط  
الخيار كما إذا سقط بالقول بل عنها أو له ذكرها في باب الرجعة وأما قول  
ببعضهم اشتراه بشرط الخيار فقبضه الوكيل لا يسقط خيار الشرط آثاره  
في باب خيار الرطوبة وخيار الشرط يبطل بالتعيب والتصرف كما سيجي في أول باب  
خيار الرطوبة **باب خيار الرقبة** ومن اشترى شيئا لم يره  
فالبيع جائز والخيار إذا رآه أو أشار أخذه وأشهد رده وقال لا شيء  
لا يبيع العقد أصلا وكذا إذا قال صنت ثم رآه له ان يردده ومن باع ما  
لم يره فلا خيار له وكان أبو حنيفة يقول قول لا خيار ثم خيار الرطوبة  
غير موقت بل يبقى لئلا يوجد ما يبطله وما يبطل خيار الشرط من تعيب أو  
تصرف يبطل خيار الرطوبة ثم أن كان تصرفا لا يمكن دفعه كالأعاقق والسير  
أو تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرحمن والجاره يبطله قبل الرطوبة  
وبعد ما وأن كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة  
والهبة من غير تسليم يبطله قبل الرطوبة ويبطله بعد الرطوبة ومن نظر إلى وجه  
الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطويا أو إلى وجهه الجارية أو إلى وجه الدابة  
وكتفها فلا خيار له والآن في هذا ان رطوبة جميع المبيع بشرط الشرط لا تقدره  
فيكتفي برطوبة ما يدل على العلم المقصود ولو دخل في البيع شيئا كان  
لا يتفاوت ما دة كالكيل والموزون وعلامة ان يعرف من الموزون  
يكتفي برؤية واحد منها ألا إذا كان الباقي ردي مما رأى فيكون له الخيار  
وإن كان يتفاوت أحده كالناب والدواب لا بد من رؤية كل واحد  
وأجوز والبعض من هذا القيل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون  
مثل الخطه والشعر كونهما متقاربة إذا ثبت هذا فنقول النظر إلى وجه الصبرة  
كاف وكذا النظر إلى ظاهر الثوب ما يعلم البقية ألا إذا كان في طية ما يكون  
مقصودا كوضع العلم والوجه هو المقصود في الادعى وهو الكحل في الرطوبة  
فيعتبر رطوبة المقصود ولا يعتبر رطوبة غيره وشرط بعضهم رؤية القوائم



والأول هو المروى عن أبي يوسف وفيه شاة القم لا بد من القبض في شاة  
الهيئة أي التي تتخذ للنسل لا التجارة لا بد من روية الصريح وفيما يطعم لآبد  
من المذوق ومن رأى من الدار فلا خيار له وأن لم يشاهد بيوتها  
وكذا إذا رأى خارج الدار وأرى أشجار البستان من خارج وعقد زفر  
لا بد من دخول داخل البيوت والاصح ان جواب لكنا على وفاق ما ذكر  
في الأبنية فان دورهم لم تكن متساوية يومئذ فاما اليوم فلا بد من  
في داخل البيوت والنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل ونظر الوكيل كنظر  
المشترى حتى لا يردده إلا من عيب لا يكون نظر الرسول كنظره وهذا عند  
أبي حنيفة وقال لا محاسن وأما ان يردده أي حكم الوكيل بمنزلة حكم الرسول في  
بقي الخيار بعد رويتهما كذا في النهاية قال رضي الله عنه معناه الوكيل بالقبض  
أما الوكيل بالشراء فرويته تسقط الخيار بالاجماع وأما وكل قبض المبيع  
مستورا ثم رآه الوكيل فاسقط الخيار قصد لا يسقط خيار الموكل وتبيع الأعي  
وشراؤه جائز وله الخيار إذا اشترى ثم تسقط خياره بحسب المسألة  
كان يعرف الجس وكشتمه إذا كان يعرف بالشتم ويبدو إذا كان يعرف  
بالذوق كما في البصير ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له وقت  
أبي يوسف أنه إذا وقف في مكان لو كان بصيرا لراه فقال قد ريت  
سقط خياره وقال الحسن بأكمل قبضه وهو يراه وهذا أشبه  
بقول أبي حنيفة ومن رأى أحد الثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر جازلا  
يردهما ثم لا يردده وهو بل يرددها ولا يفرق الصنف قبل التمام وهي  
لا تتم خيار الروية قبل القبض بعده ولهذا يمكن من الرد بغير قضاء ولا  
رضاء ويكون فسخا من الأصل ومن مات وله خيار الروية بطل خياره  
ومن رأى شيئا ثم اشتراه بعد مدة فان كان على الصنف التي رآه فلا خيار  
له إلا إذا كان لا يعلم شيئا أي لا يعلم أنه هو الذي رآه كذا في الكفاية  
وأن وجدته متغيرا فلا خيار وأن اختلفا في التغير فالقول للبائع ألا إذا  
بعدت المدة على ما قالوا بخلافه إذا اختلفا في الروية ومن اشترى  
عدل زطحي ولم يره فباع منه ثوبا أو وجهه وسلمه لم يردده شيئا منها إلا  
من عيب وكذا خيار الشرط فلو عاد إليه بسبب فسخ بان رد المشتري

26  
رد المشتري الثاني بالقبض انما فهو على خيار الروية كذا ذكره في الأصل  
الشخصي عن أبي يوسف أنه لا يردده بعد سقوط خيار الشرط وعليه عند  
القندوري **باب خيار العيب** وإذا أطلع المشتري على عيب في  
المبيع فهو بالخيار أن يشاء أخذه بجميع الثمن وأن يردده ويسل ان  
يمسكه ويخذ النقصان والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره  
المشتري عند البيع ولا عند القبض ولو باع جارية وفات عنها قبل التسليم  
لا يسقط شيء من الثمن في مقابلتها وإنما يأخذها بالثمن الأول ويردها  
إلى البائع وذكرها في باب المراجعة وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة تجار  
فهو عيب إلا باق والبول في الفرائض السرق في الصغير عيب لم يبلغ قاذ  
بلغ قلبه في كسب عيبه يعاوده بعد البلوغ ومعناه إذا ظهرت عند البائع  
في صفه ثم حدثت عند المشتري في صفه فله ان يردده وان حدثت  
بعد بلوغه لم يردده والمراد من الصغير من يقبل قاذ لا يقبل فوضا  
يحق الرجوع في الصغير عيبا بأك ومعناه إذا جاز في الصغير في يد البائع  
ثم عاوده في يد المشتري فيه أو في الكبر ليس معناه لا يشترط المعاودة  
في رد المشتري لآلة الله قادر على إزالة وأن كان قلما يزول فلا بد  
من المعاودة للرد والخبر والذوق عيب في الجارية ليس عيب في الغلام  
الآن يكون من داء والزماء وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام  
الآن يكون الزنا عادة له على قالوا والكفر عيب في الغلام فلو اشتراه على أنه  
كافر فوجد مسلما لا يردده فلو كانت الجارية بالغة لا تخيض وهي سبيحة  
فهي عيب وارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ويعتبر في الارتجاع  
غاية البلوغ وهي سبع عشرة سنة فيها عيب في حنيفة ويعرف ذلك بقول  
الآلة فترد إذا انقضت أي تكول البائع قبل القبض بعده هو الصحيح قال العلامة  
ابن المهام احتز بقوله هو الصحيح عار ورعن أبي يوسف أنها ترد قبل  
القبض بقوله مع شهادة القابلة وعز محمد إذا كانت مخصوصة قبل القبض  
يفسخ بقول النساء انتهى ومن اشترى شيئا فوجده معيبا يرجع بنقصان  
العيب وأن لم يشترط ذلك لفظا لما ان وصف السلامة مستحق للمشتري  
البيد في أول كتاب الحوالة وإذا حدث عند المشتري عيب لم يطلع على عيب كان



عند البائع فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد البيع الا ان يرضى البائع ان  
ياخذه بعينه ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا يرجع بالعيب فان  
قال البائع انما اقبله كذلك كان له ذلك فان باعه المشتري لم يرجع  
بشيء فان قطع الثوب وخطاه او صبغه اخر ولت السويق بمن ثم اطلع  
على عيب يرجع بنقصانه ليس للبائع ان ياخذه فان باعه المشتري الى الثوب  
المخطط والثوب المصبوغ بالمرارة او السويق الملتوت بالسمن بعد ما راي العيب  
رجع بالنقصان ومن اشترى ثوبا فقطعه لثابسا لولده الصغير وخطاه ثم اطلع  
على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبير يرجع ومن اشترى عبدا  
فاعتقه او مات عنه ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاعتقاد  
بمنزلة الاعاق وان اعتقه على مال لم يرجع بشيء وعن ابي حنيفة ان يرجع  
ومن اشترى جارية فوجلت عند البائع فولدت عند المشتري ومات في  
نفسها لا يرجع على البائع بالمرض وذكرها في الغصب واذا ولدت اجارية  
البيعة ولدا قبل قبض المشتري يسرى حكم البيع الى الولد حكم التبع حتى يكون  
الولد ملكا لمشتري كالام ذكرها في كتاب الشفعة قبل ما يجب فيه  
الشفعة وان قتل المشتري العبد او كان طعاما فاكله لم يرجع بشيء عند  
ابي حنيفة اما الغنم فالمذكور في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع  
واما الاكل فعلى خلاف عددها يرجع وعنده لا يرجع وعلى هذا اذا لبس الثوب  
حتى تحرق وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك الجواب عند ابي حنيفة  
وعندهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعندهما انه يرد ما بقي ومن اشترى  
بيضا او بيطيا او قشقا او خيالا او جوزا ففسده فوجده فاسدا او وجده  
الكل فاسدا بان كان منتجا او مزا او خاويا بحيث يصلح لكل الناس  
ولا لعلف الدواب ولم يشأ ولم يشأ بعد ما ذاقه كذا في العنقارة فان لم  
ينتفع به يرجع بالثمن كله ولا يعتبر في يجوز صلاح فشده على اقل وان كان  
ينتفع به مع فساد لم يرد ولكن يرجع بنقصان العيب وقال الشافعي  
يرده ولو وجد بعض فاسدا وهو قليل جاز ابيع استهانا والتكليل  
ما لا يخلو عنه يجوز عادة كالواحد والاثنين في المائة وان كان القاسد  
كثيرا لا يجوز ويرجع بثلث الثمن قال صاحب العناية في الكثرة ما فوق الاثنين

الاثنين قال العلامة ابن المحام وقال المصنف القليل انه كالواحد والاثنين  
وفي النهاية ارادوا بكثيرا ورواها الثلاثة لا اراد على النصف وجعل الفقيه ابو  
حنيفة في المائة من الجوز معفو ثم قال ولو اشترى عشرة جوزات  
فوجدت واحدة مختلفة فاقبلت قبل يجوز العقد في خمسة التي فيها ثبات بنصف الثمن  
بالاجماع وقيل يفسد في الكل بالاجماع وقيل العقد فاسد في الكل من حيث  
وهو مما يصح في خمسة التي فيها ثبات بنصف الثمن وهو الاصح انتهى ما ذكره  
العلامة لمحضنا اشترى عرضا ورتد بعيب ولم يسلم الى البائع حتى حكم في  
يده يبطل الرد ويعود البيع ذكرها في باب التحالف من الدعوى ومن اعاد  
عبدا فباعه المشتري ثم رتد عليه عيبا قبل قبضه القا باقرا وبيته اوباما  
يعين له ان يرد على ابيه ومعنى القضاء بالاقارائه انكر الاقرار فثبت  
بالبيته وان قبل بغير قضاء القاييل ان يرد وفي اجماع الصغير وان رتد  
عليه بغير قضاء وبعب لا يحدث مثله لم يكن ان يما لم يرد رايه وبهذا تبين ان  
الحجاب فيما يحدث مثله وفيما لا يحدث سواء وفي بعض روايات البيوع ان  
فيما لا يحدث مثله يرجع ومن اشترى رجلا فقبضه فادعى عيبا لم يحضر على دفع الثمن  
حتى يحلف البائع ويقدم المشتري بيته فان قال المشتري فهو دى الباشم فحلف  
البيع ودفع الثمن يعني اذا حلف ما اذا حلف الزم العيب من اشترى عبدا  
فاذعى باقا لم يحلف البائع حتى يقدم المشتري بيته انه ابق عنده والكل يحلف  
على انه لم يبق عنده فاذا اقامها حلفا لله لقد باعه وسلمه اليه وما ابق  
كما قال في الكتاب وان شاء حلفه بانه ما له حق الرد عليك من الوجه  
الذي يدعى اوبانه ما ابق عندك قط اما لا يحلفه بانه لقد باعه وما به هذا  
العيب بانه لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب لو لم يجد المشتري بيته على علم  
العيبه واراد تكليف البائع ما لم يعلم انه ابق عنده يحلف على قولهما  
واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال في العناية وهو المذكور في النوادر  
ذكره الطحاوي وهو مختار المصنف قبل خلاف في هذه المسئلة انتهى وان  
نكل عن البعير عندهما يحلف بانه ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال لان الاباق في الصغير  
لا يوجب رد بغير الكبر اعيد المبيع اذا ابق قبل القبض توقف الضم على القضاء  
لردده واحتمل عوده ذكرها في باب عجز المكاتب ولو باع ثم ابق قبل

ورد على الوجه الذي قدسنا  
قال رضي الله عنه اذا كان  
الدعوى في ابا القاسم حلف



فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء انتظر عوده ذكرها في التمسك  
اشترى جارية وتقابضا فوجد بها عيبا فقال البائع بعكس منه واخرى  
معها وقال المشتري بعينها وخذها قال قول قول المشتري وكذا اذا  
اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في المقبوض قال في الغاية اي في مقدارها بان  
كان المبيع جاريين ثم اختلفا فقال البائع قبضتم وقال المشتري ما قبضت  
الا احدهما قال قول قول المشتري انتم ومن اشترى عيدين صفقة واحدة  
فقبض احدهما ووجد بالآخر عيبا فانه ياخذها او يدعها ولو وجد  
بالمقبوض عيبا اختلفوا فيه وتروى عن ابى يوسف انه يردده خاصة  
والاصح انه يرددها او ياخذها ولو قبضها ثم وجد بها عيبا يردده  
خاصة خلافا لرفقاؤه عنده ليس له الا ان يرددها ان شاء وتواستحق  
احدهما بعد قبضها ليس له ان يرد الاخر ومن اشترى شيئا قايلا او  
يوزن فوجد بعضه عيبا يردده كله وعقار واحد وان كان في وعائين فهو بمنزلة عيدين حتى يرد  
كان في وعاء واحد وان كان في وعائين فهو بمنزلة عيدين حتى يرد  
الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر وتواستحق بمفصلة خيار له  
في رد ما بقى وهذا اذا كان بعد القبض اما لو كان قبل القبض له ان يرد  
ان شاء وان كان المبيع ثوبا فله اخيار في رد ما بقى ومن اشترى جارية  
فوجد بها قرحا فداها واها آت وكانت دابة فركبها في حاجة فهو رضاء  
قال ابن المحام اي حاجة نفسه وفي بعض النسخ حاجة انتهى وان ركبها  
يتردها على ايها اولى شيئا او يشترى لها علفا فليس يرضى انما الركوب  
للرد فلا فرق فيه بين ان يكون له منه بد او لا واما للسقي والعلف فهو  
على اذالم يجد منه بد او كونه شموسا او نحوه عن المشي بضعفا وكبر او  
لكون العلف في عدل واحد اما اذا وجد منه بد لا فاعدام الاولين او  
لكون العلف في عدل وركب كل من الركوب رضا كذا في الغاية وفي فتح  
القدير ولو اختلفا فقال البائع ركبها لحاجة نفسك وقال المشتري  
لا ردوها عليك قال قول قول المشتري فاما لو قال البائع ركبها للشفقة  
بلا حاجة لانها تنقاد وصح ذلول ينبغي ان يسمع قول المشتري لان الظاهر  
ان المستوع للركوب بلا ابطال حتى الرد خوفا للمشتري من شيء مما ذكرنا

ذكرنا لا حقيقة لجموح والصحة والتمسك في تحيل اسباب الخوف  
فرب رجل لا يخطر بخله شيء من تلك الاسباب واخر يخلد في نعم لو عمل  
عليها علفا لغيرها كان رضا ركبها او لم يركبها ولو وجد بالبدن عيبا  
بالشفقة وهو يخاف على عمله عليه او يرد بعد انقضاء سفره وهو معذور  
انتم في فتح القدير ومن اشترى عينا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري  
فلان يردده وياخذ الثمن عنده في حنيفة وقال ارجع بائنه قيمة سارقا له  
غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قل سبب جده في يد البائع من القفل العهد  
والردة فانه كما يصير كما اذا اشترى جارية جالسا غائت في يده بالولادة  
فانه يرجع بفضل بائنه قيمتها على غير حامل قال صاحب المجاورة في هذه المسئلة  
من جانب ابى حنيفة ان هذه المسئلة ممنوعة وبين صاحب الغاية وغيره  
من الشراح ومجهد بان هذه المسئلة ايضا على اطلاق فان ذلك قولها واطلاق  
قولا في حنيفة فالمشتري يرجع على البائع بكل الثمن اذا ماتت من الولادة  
كما هو مذهبهم فيها اقتضى من العبد المشتري ولكن سلمنا فقد ذكر في المبسوط  
واما اهل التحليل فالحال سبب ان كان عند البائع يوجب انفصال الولد لاموته  
الا تم بل الغالب عند الولادة السلامة وهو نظير الزانية عند البائع اذا  
جكده عند المشتري فارت منه لا يرجع على البائع بالثمن انتهى اذ ذكره الشراح  
ولو سرق في يد البائع ثم في المشتري فقطع بمعاذهما يرجع بالنقصان كما  
ذكرنا وعنده لا يردده بدون رضا البائع للعيب جازي ويرجع بربع الثمن  
وان قبله البائع فثلثه الا رباع وتودا ولله الا يدرك قطع في يد الاخير يرجع  
الباعة بعضهم على قبض عنده وعندهما يرجع الاخر على بائنه ولا يرجع بائنه  
على بائنه وقوله في الكتاب لم يعلم المشتري بغيره من جهة العلم لان العلم  
بالعيب ضابط ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالتحقق لا يمنع الرجوع  
باع عيدا بشرط البراءة من كل عيب ليس له ان يردده بعيب وان لم يسم عيبه  
بعدوها وقال في البيع البراءة ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود  
اي حادث قبل القبض في قول ابى يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو  
قول زفر ومن اشترى جارية ثم اطلع على انها محرمة لا يردوها بعيب الا حرام  
وقال زفر يمكن مزاها لانه ممنوع عن غشيا عنها ذكرها في اخر كتاب الحج



وإذا اشترى مبيعاً لم يرعيه ثم وكل يقبضه فقبضه الوكيل وهو يرعيه  
لا يسقط خيار العيب للموكل إذا رآه في باب خيار الروية الواردة في خليفه  
عن الميت تحت برق العيب ويرد عليه ويغيره ويرد المورث ذكرها  
في باب الوصي وفي بعض الشروح الأب إذا اشترى شيئاً واستحقه آخر من الأبناء  
يرجع الابن على البائع لأنه مغور ومن جملة ما يرجع الاب وكذا في ولد المغور  
أما الملك الثابت بالشر فلك منبذ وهذا لا يرد بالبائع بل يرد بالبائع  
اشترى عسكراً فتم قبل القبض بقي العقد إلا أنه يتجزأ في البيع لتغير وصفه  
بمنزلة ما إذا تعيب وإذا انتقص سعر المبيع قبل القبض لا يثبت خيار المشر  
ذكرها في باب التفرغ الرهن من كتاب الرهن وإذا قال بعتك مبيعاً  
وقال المشر بل بعته سليماً فالقول للمشر ذكرها في باب الاستثناء  
من الأقار أو اشتري جارية منكوهة لا يكون للمشر أن يفسخ كما لا  
يكون للبائع ذلك إذا بشرت بأذنه ذكرها في باب آخر الكتاب **باب**  
**البيع الفاسد** وإذا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً  
فالباع فاسد كالباع بالميتة والدم والخنزير والحمر وكذا إذا كان غير محرماً  
كالحز قال رضي الله عنه هذه فصول جمعها أي القدر ويرد فيها تفصيل  
بنيتها إن شاء الله تعالى فنقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالحر والبيع  
بالحر والخنزير فاسد والباطل لا يفيد ملك التفرغ ولو هلك المبيع في يد  
المشتري فيد في البيع الباطل يكون أمانة عند بعض المشايخ وعند البعض  
يكون مضموناً وقيل الأول قول به حنفية وأما قولها كما في بيع أم الولد  
والمدبر على بنته إن شاء الله تعالى والفاسد يفيد الملك عند اتصال القبض  
به ويكون المبيع مضموناً في يد المشتري وفيه خلاف ثالث فحق وكذا بيع الميتة  
والدم والحر باطل وأما بيع الحمر والخنزير أن كان قبولاً بدلين كالدرهم  
والدينار فالبيع باطل وإن كان قبولاً بعين كما إذا اشترى الثوب بالحر  
فالباع فاسد حتى يملكه يتأمله وأن كان لا يملك غير الحمر والخنزير وكذا إذا  
باع الحمر بالثوب وبيع أم الولد والمدبر والمكاتب فاسد معناه باطل  
وتورضي المكاتب بالبيع فيه رواية وأما ظهر الجواز والرد بالمدر المدبر  
المطلق دون المقيد وفيه خلاف ثالث فحق وقد ذكر في العناق وأن كان

وان ماتت أم الولد والمدبر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة قال  
عليه قيمتها وهو رواية عنه ولا يجوز بيع السكك قبل أن يصطاد ولا خيطة  
إذا كان لا يؤخذ إلا بصيده ومعناه إذا أخذه ثم العاه فيها وأن كان  
يؤخذ من غير صيده جاز إلا إذا اجتمعت فيها بالفساد ولم يسد عليها المدخل  
سلك منه في هذا المثل نقلت من شرح العلامة ابن الطوام بحذف لاء  
بيع السكك في البحر والنهر لا يجوز أن كانت لها خيطة ودخلها السكك كما  
أن يكون عدها لذلك ولا فإن كان عدها لذلك فدخلها ملكه وليس  
أن يأخذه ثم أن كان يؤخذ من غير صيده اصطفاً وجاز بيعه مثل السكك في  
جيبه وأن لم يؤخذ إلا بجلبه لا يجوز بيعه فإن لم يكن أخذها لذلك ملكه  
ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه إلا أن يسد الخيطة إذا دخل في ملكه ثم ينظر أن  
كان يؤخذ بلا جلبة جاز بيعه وآلا لا يجوز ولو لم يعد لها ذلك ولكنه  
أخذه ثم أرسله في الخيطة ملكه فإن كان يؤخذ بلا جلبة جاز بيعه ولو جلبة  
لم يجز قال أبو يوسف في كتاب الخراج خص بيع السكك في الأجام أقرام  
وكان المصنوب عندنا في قول من كرهه انتهى ولا يبيع الطير في الهواء ولو كان  
أرسله من يده ولا يبيع الحبل ولا النسيج قال في العناية ولا يبيع الحبل أي الخمين  
ولأنه نسيج الحبل هو جمل الحبل انتهى ولا يبيع اللبن في الضرع ولا الصوف على  
ظهر الغنم وعن أبي يوسف أنه يجوز بيع هذا الصوف بخلاف القوائم حيث يجوز  
بيعها والقوائم هي الأشجار الصغار والأغصان التي تنبت حول الشجرة من  
أصلها تنقل للفرز أو تطعم للحرق وغيره كذا في بعض الشروح وقال العلامة  
ابن الطوام قال لا مأم الفضيل المبيع عند ابن سيع فوام الحبل لا يجوز وأنه  
وان كان يتم من أعلاه موضع القطع مجهول فهو كمن اشترى شجرة على أن  
يظهرها المشتري لا يجوز لجلبها لموضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجرة  
ليس متفقاً عليه بل هي خلافية منهم من منعها إذا لم يرد في القطع من أصل الأرض  
ومنها من جازها للتقاليل بخلاف الفضيل لا يرد ببيعها فجاز بيعها قائماً في  
الأرض انتهى وجذع في سقف ذراع غريب ذكر القطع أو لم يذكره  
بخلاف الم يكره في التبعيض مكره كبيع عشرة ذراهم من نقرة فتنة وذراع  
من كرابس ولو لم يكره مبيعاً لا يجوز ولو قطع البائع الذراع أو قطع



يلزم قبل ان يفسخ للشتر بعد صحيحا بخلاف اذا باع الطوى في التمر  
 والبذر في البطح حيث لا يكون صحيحا وان شقها واخرج المبيع وصيرته  
 القانص وهو ما يخرج من العنيد بغير الشبكة مرة وبيع المراتبة وهي  
 على الخيل تمر تحت ذنبل كيد خرصا وكذا العنيد بالزبيب على ذفاك  
 الش في صح فبادون خمسة اوسق ولا يجوز البيع بالقادح والملاسة  
 والمائدة وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهو ان يتر او من الرحلان  
 اي ساوما على سبعة فادامتها المشترا ويندوها اليها بايع او وضع  
 المشتري عليها لزم البيع فالاول بيع المسامحة والثاني النابذة والثالث  
 القاء الحجر ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ولو قال على انه بالخيار ان ياتي  
 ايها شرا ولا يجوز ثانيا وقد ذكرناه في باب خيار الشرط ولا يجوز بيع  
 المراعي ولا اجار كفا والكراد الكلاء ولا بيع النخل وهذا عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف قال محمد يجوز اذا كان محزرا وهو قول الشافعي ولو باع  
 كواره فيها عمل ما فيها من النخل يجوز تبعا له كذا ذكره الكرخي ولا يجوز  
 بيع دو القرة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجوز اذا كان فيه  
 القرة تبعا له وعند محمد يجوز كيف كان ولا يجوز بيع بيضه عند ابي  
 حنيفة وعند محمد يجوز قال ابن المصنف وفي الخلاصة في بيعها حال  
 الفطور على قول محمد الصحيح وقيل ابو يوسف مع ابي حنيفة كما في دوده  
 وانما اذا علم عدوها وامكنت تسليمها جازيها ولا يجوز بيع  
 الا بقى الا ان يبيع من رجل زعم انه عنده ثم لا يصير قابضا بحد العقد  
 اذا كان في يده وكان اشهد انه يأخذ للرد على المولى ولو كان لم يمسكه  
 يجب ان يصير قابضا ولو قال هو عند فلان فبعد متى فاعده ولا يجوز  
 ولو باع الا بقى ثم عاد من الا باق لا يتم ذلك العقد وعن ابي حنيفة  
 يتم العقد اذا لم يفسخ وهكذا يرور عن محمد ولا يبيع لبن امرأة في قدح  
 وقال الشافعي في جوزه يبيع ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن المرأة  
 وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة ولا يبيع شعر الخنزير ويجوز البيع  
 به للخنزير للمزورة اذا وجد ما كان من غير بيع ولا يجوز بيع شعور الانسا  
 ولا الانتفاع بها ولا يبيع جلود الميتة قبل ان يبيع ولا يبيع بيها

وبيع الحافظة من بيع الحنطة  
 بسبيلها بحنطة مثل  
 كينها خرصا

في الخلاصة وفي بيع دو القرة الفتوى  
 على قول محمد ان يجوز بيع  
 القرة في يده عند ما وعده الفتوى  
 انتهى ما نقلت من المتن

بيعها والانتفاع بها بعد الرافع ولا يبيع عظام الميتة وعصتها وشعرها  
 وقوتها وشعرها وبرها والانتفاع بذلك كله كالتيسل كالحنزير نجس العنز  
 عند محمد وعند حنابلة السباع حتى يباع عظمه ويتفع به ويجوز بيع نجس الارض  
 السخنة ذكره في باب يجوز من الاجارة واذا كان السفلى لرجل مملوكه لاخر  
 فسقط او سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يجر بخلاف شرب  
 حيث يجوز بيعه تبعا للارض بانفاقا روايات ومفردا في رواية وهو خيار  
 مشايخ بلخ وبيع رقة الطريق وهبته جائز وبيع رقة مسبل الماء وهبته  
 باطل وبيع حق المرور فيه روايات وبيع حق التيسل لا يجوز بالاتفاق  
 قال صاحب العناية ببيع رقة الطريق وهبته جائز ان كان معلوما ببيان  
 طوله وعرضه والا فدر بر من باب الارض العظمى هو شاموس و  
 بيع رقة المسبل من حيث هو مسبل هبته اذ لم يبين الطول العرض لا يجوز  
 سواء كان على السطح او على الارض وللعقد الاول لا يخرج بيع رقبته من حيث  
 انه نرفاقه بجوز بيعها ذكره ثمس اللامة السرفسي والكا لا يخرج بيعه  
 حيث لا يمسك اذ ايتن حدوده وموضعه فانه جائز ايضا ذكره قاضي  
 وبيع حق المرور وهو حق الطريق دون رقة الارض جائز في رواية ابن  
 ساعدة وقيل في كتاب القسمة لحن المرو فسطا من التمر وهو يد على جواز  
 البيع وفي رواية الزبادات لا يجوز وحق الفقيه ابو الليث وبيع التيسل  
 وهو حق المسبل لا يجوز انتهى ما ذكره ملخصا ومن باع جارية فاذا عظام  
 فلا يبيع بينها بخلاف اذا باع كبشا فاذا هو نجس حيث يقع البيع ويجوز لكل  
 والانس كالغلام واجارية يعني انها ايضا جنسان مختلفان فاذا باع  
 على انه غل فاذا هو دلس وبالعكس فلا يبيع بينها وكذا الوذاري والرتبة  
 هي ما قالوا جنسان ومن شتر فصقا على انه ياقوت فاذا هو زجاج  
 لا ينفق العقد ولو اشترى على انه ياقوت اشترى زجاجا فاذا هو خضر ينفق العقد  
 ويخبر ذكرهما في باب المهر ومن اشترى طرية بالف درهم حالة او نسيئة  
 فقبضها ثم باعها من ابا يبيع بمسائة قبل ان ينفق الثمن الاول لا يجوز البيع  
 الثاني وقال الشافعي في جوزه بخلاف اذا باع بالعرض قيمة اقل من الالف  
 حيث يجوز قال في العناية بخلاف اذا اقتبص المبيع عند الشتر ثم اشتراه



ابايع باقل من الثمن الاول وبخلاف اذا اشترى به ثاين فبها اقل  
من الثمن الاول قبالة وهو قول زفر وفي الاستحسان لا يجوز ان يفتى  
ومن اشترى جارية بخمسة ثم باعها واخر معها من الباي قبل ان  
ينفذ الثمن بخمسة فابيع جائز في الله لم يشترعها من الباي وبطلان الامر  
ولا اشترى عبد بالف ثم باعه قبل نقد الثمن من الباي مع عبد آخر بالف  
لا يجوز في المشتري بالف وان لم يكن يصح بيعه بالف لانه اذا اشترى منه  
وعبد غيره وقال بعتك احد ما لا يجوز وان لم يكن يصح بيعه بالسلف له عبده وذكرها  
المسلم في كتاب العرف ومن اشترى زينة على ان يزنها بطرفه فيطرح عند مكان  
كل طرف خمسين رطلا فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن كل  
جاء ومن اشترى سينا في زق فرد الطرف وهو عشرة ارطال فقال الباي  
الزق غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري الذي اذا باع اخر  
او اخبر راواشترى ثم اسلم قبل القبض فانه لا يجوز القبض بل ينقض العقد  
لان المبيع يستعاضه بملك التصرف فيه بعد القبض لا قبله واللام مانع منه  
فذكرها في باب المهر واذا ابتاع الزنبيان خيرا ثم اسلم احداهما فبطل  
عليه ما قاله البعض واذا امر المسلم بغير ثياب بيع خمر او شرها ففعل جاز  
اي حنيفه وكذا اذا ورثها وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا اخبرني  
ثم ان كان خيرا ففعلها وان كان خيرا يريته وفي العناية كقولوا هذه  
الوكالة مكره وصحة اشترى الكراهة انتهى وقال العلامة ابن الممام اذا امر  
المسلم بغير ثياب بيع خمر او خمر او شرها ففعله جاز عند ابي حنيفة حتى يطر  
اخر واخبرني في ملك المسلم الموكل فجب ان يكلل الخمر او يريتها او يسيب الخمر  
وهذا في الشراء وفيما اذا كان التوكيل بالبيع بان كان في ملك المسلم خمر  
وموته ان يكون كافرا فيسلم عليها ويموت قبل ان يزليها ولد وان  
مسلم فبغيرها فيؤكل كافرا بيعها فلعلم ان يتصدق بثمرها لملكه بحيث فيه  
قال مسلم انه عليه وسلم ان الذر حرم اكلها حرم بيعها واكل ثمنها وقال ابو  
يوسف ومحمد ومالك ثالث في واحد حرم الله لا يبيع هذا التوكيل الى آخر  
ما ذكره وعلى هذا توكيل المحرم بغيره ببيع عبده ومن باع عبدا على ان يعقده  
المشتري او يدره او يكاتبه او ائنه على ان يستولدها فابيع فاسد وجملة

129  
وجملة المذهب فيه ان يبال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري  
العقد وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للعقد  
وهو من اجل الاتحاق فيه كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع ولو كان  
لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفده وهو ظاهر من المذهب  
كشرط ان لا يبيع المشتري الرابة المبيعة اذا ثبت هذا فنقول هذه الشروط  
لا يقتضيهما العقد بل يتقاه الاطلاق في التعريف والتجيز لا ازام منها  
الذي هو مقتضى الشرط وفيه منفعة للمعقود عليه كشرط ان يخالفا في العتق  
ويقيد عليه ببيع العبد ستمه وقسير البيع ستمه ان باع ممن يعلم انه يعقده لا  
ان يشترط فيه فلو اعتقه المشتري بعد اشتراؤه بشرط العتق صح البيع حتى  
يجب عليه الثمن عند ابي حنيفة وقال لا يبيح فاسد ما يجب عليه القيمة ولا يفتى  
جائزا كما اذا تلف بوجاهة قال صاحب العناية كالقتل والموت والبيع وكما  
اذا باع بشرط التدبير والاستيلاء والكتابة وقد وفي المشتري بشرط او  
لم ينف فانه مضمون بالعتبة اعتبارا للحقيقة المحمية بحق الحرية انتهى وكذلك  
اذا باع عبدا على ان يستخره الباي شهرا او دارا على ان يسكنها او على ان يقرضه  
المشتري وجها او على ان يهدى له هدية ومن باع عبدا على ان لا يسلم له الا  
الشعر فابيع فاسد ومن اشترى جارية الاكلها فسد البيع **فروع**  
ولو قال بعتك الدار خارجة على ان تجعل طريقا الى دار هذه الرأفة  
فسد البيع ولو قال لا طريقا الى دار الرأفة جاز وطريفة عن باب الدار  
الخارجة ولو باع بيتا على ان لا طريق للمشتري في الدار وعلى ان يابره في  
الذليل يجوز ولو زعم له طريقا فظهر ان لا طريق له يرد ولو باع دارا  
على ان لا يبناء فيها فاذا فليها بناء وبيع فاسد ولو باعها على ان يبنائها  
من آخر فاذا اصبحت فهو فاسد كما لو باع ثوبا على ان يصره فظهر بغيرها  
بايع الارض على ان يبنائها فاذا لا يبناء فيها وكذا اذا اشترى ارضا بغيرها  
وبس فيها شجر جاز ولا خيار وكذا لو باعها بعلوها وسفلها فظهر ان لا علوها  
لها ومثله لو اشترى ارضا بغيرها كذا في فتح القدير ومن اشترى ثوبا على ان  
يقطعه الباي ويخطه قبضا او قباء فابيع فاسد ومن اشترى غنلا على ان يخرجه  
البايع او يشتره فابيع فاسد قال رضي الله عنه ما ذكره جوابا لقياس



وفي الاحتقان يجوز بالتعامل كبعض الثوب والبيع الى الغير وزوالهم جان  
وصوم الثمار وقطر اليهود اذا لم يعرف الثابتان ذلك فاسد ولو كانا  
يعرفانه لكونه معلوما عندهما يجوز ان كان الثابتان لغير النصارى بعد  
شرعوا في صومهم ومدة صومهم معلومة ولا يجوز البيع الى قديم الحاج كذكر  
الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز والتوقيت يبطل كما يبطل الوقت  
ذكرها في اول كتاب الوقف بخلافها اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه  
الاوليات حيث جاز ولو باع الى هذه الاجال ثم تراصيا باسقاط الاجل  
قبل ان يأخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع  
ايضا وقال زفر لا يجوز وقوله في الكتاب تراصيا خرج وفاقا لان ثمن  
له الاجل يستبد باسقاطه ومن جمع بين عدها وشاة ذكية وميته بطل  
البيع فيها وهذا عند ابي حنيفة وقال ان سمي لكل واحد منهما جاز في العبد والذكية  
ومن جمع بين عده ومدير آو بين عده وعبد غيره صح البيع بحصة من الثمن عند  
الثقة وقال زفر فيهما ومن باع نصف عبد مشتر بينه وبين غيره بيمين  
ونصف في حصته تصحيا لشرقه ذكرها في كتاب الصرف ولو اشترى من غيره عده  
نفسه وعبد البائع صفقة واحدة فان عده يدخل في شرائه يثبت الملك في حق الآخر  
اشترى رايها في اول هذا الباب ومزوك التسمية عامة كالميتة والكتاب وام الولد  
كالهبة وينفذ في عبد الغير باجازه وفي المكاتب برضاه في الاصح وفي المدة  
بقضاء القاضي وكذا في ام الولد عند ابي حنيفة وان يوسف ولو اشترى عديدا  
وهلك احد ما قبل القبض يفسخ البيع فيه وهذه وجوب حصه الآخر من الثمن  
**فروع** في الكافة جمع بين وقف ملك واطلق صح في الملك في الاصح و  
قال الحلواني يفسد فيها ثم رجع وقال جاز في الملك كما في العبد والمذبر ولو  
باع كراما في مسجد قديم ان كان عامرا فبطل البيع والا لا وكذا في المقبرة  
اشترى دارا في طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب ولو اشترى دارا  
بطرفها ثم استحق الطريق ان اشكها بخصتها واشترى دارا في طريق  
مختلطة بها وان كان منفرا لم يفسد البيع بها ومعنى اختلاطه كونه لم يذكر  
له احد وفي المتن ان الممنوع الطريق محذور ففسد البيع والمسجد المحذور  
كالطريق المعلوم ولو كان مسجد جماعة ففسد البيع في الكل وفي بعض نسخ ولو كان

كان مسجد جماعة ففسد في الكل وكذا لو كان محذورا او رضاء ساحة لائبا  
فيها بعد ان يكون اصله مسجد جامع كذا في المجتبى والظاهر ان هذا مستغرق  
على قول ابي يوسف في المسجد لا ان كان من ربه معلوم يعاد به ولو باع  
قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد جاز كذا في فتح القدير واذا باع بالرقم  
ان يعلم البائع على الثوب بعلانية كالكتابة يعلم بها الدلال او غيره ثمن الثوب  
ولا يعلم المشتري ذلك فاذا قال بعثك هذا الثوب برقمه وقبل المشتري  
من غير ان يعلم المقدار انعقد البيع فاسدا فان علم المشتري بالرقم في الجلس  
وقبله انعقدت بالالتفاق ذكرها في باب خيار الشرط ولو باع شيئا على  
ان يكون الثمن لغيره لا يجوز اشراؤه في باب الوكالة بالبيع والشرط **فصل**  
**في احكامه** واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد  
عوضان لكل واحد منهما مال ملك المبيع ولامته قيمته واذا تلف المبيع في البيع الفاسد  
يجب رد قيمته بالتمام بلغت لا ينقص عن المسمى ويضاف عليه ذكرها في فصل  
المكاتب الشاشرين كتاب المكاتب وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه وتوكله لزمته  
قيمتها في ذوات القيمة فاما في ذوات الامثال بلزمته لئلا يكتسب من احد المتعاقدين  
ففيه وهذا قبل القبض ظاهر وكذا بعد القبض اذا كان الفاسد في صلب العبد  
وان كان الفاسد بشرط زائد فلم يفسد بشرط ذلك في البيع دون من عليه  
فان باع المشتري بغيره وسقط حق الاسترداد ومن اشترى عديدا او خنزيرا  
فقبضه واعتقه او باعه او وهبه ولم فهو جائز وعليه القيمة والا وصاف خنزير  
في البيع الفاسد ذكرها في باب الاستيلاء والكاهن والربيب للبايع في البيع  
الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن وان مات البائع فالشتر راجع حتى  
يستوفي الثمن ولو اشترى عديدا فاسدا واوى ثمنه له ان يكتسبه  
ثمن ذكرها في باب يجوز ايجانها ثم ان كانت راحم الثمن قائمة ياخذها  
بعينها وهو الاصح وان كانت مستهلكة اخذ ثمنها قوله وهو الاصح احراز عن  
رواية ابي حفص قال الامام الترمذاني ذكر كبر فان كان المنقود قائما لم  
يتغير على رواية ابي حفص لا وعلى رواية ابي سليمان يتغير كذا في الكفاية  
وقال ابن الهمام لكن شيئا ما يتغير رواية ابي حفص انتهى ومن باع دارا  
بيعا فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمتها عند ابي حنيفة رواه يعقوب عنه



في اجماع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا ينقض البناء ويرد الار  
والفرن على هذا الخلاف وشك يعقوب في حفظ الرواية من ابي حنيفة  
قد نص محمد على الخلاف في كتاب الشفعة ومن اشترى حماره ببيعاً فاشترى  
فباعها وبيع فيها تصديق بالبيع وبطيب للبايع ما زرع في الثمن وكذا اذا اودع  
على اخر مالا فقصاه اياه ثم تصادقانه لم يكن عليه شيء وقد روي المدعي الرزم  
بطيب له البيع **فصل** في ما يكره وفي رسل الله صلى الله عليه وسلم  
عن النجاشي وهو ان يزرع في الثمن ولا يربط المشتري بغيره وعن النجوم  
على سؤم غيره وهذا اي النسخة اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في السؤم  
فاذا لم يزرع احداهما الى الآخر فهو بيع من يزرع ولا باس به وعن ثلقى لجلب  
وهذا اذا كان يزرع باهل البلد فان كان لا يزرع لا باس به الا اذا بلس السؤم  
على الواردين في بكرة وعن بيع الحاضر للبادي هذا اذا كان اهل البلد  
في قحط وغوث وهو بيع من اهل البلد وطعاً في الثمن الغالي فيعترضون انما  
اذا لم يزرع كذلك فلا باس به والبيع عند اذن بجمعة وقد ذكرنا الا اذا ان المعتر  
فيه في كتاب الصلوة وكل ذلك بكرة ولا يفسد البيع ولا باس به من يزرع  
وقسره ما بيننا **نوع منه** ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذورم  
محرم من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احدهما كبيراً ثم المنع معلول بالقرابة  
المحرمية للكلح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب مرة الاب ولا قريب غير محرم  
كأبن العم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما  
في ملكه حتى لو كان احدهما صغيرين والآخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو  
كان التفريق حتى مستحق لا باس به كدفع احدهما بالجنانية ودفعه بالدين ورد  
بالعيب وان فرق كره له ذلك وجاز العقد وعرض له يوسف انه لا يجوز  
في ذرية الولاد ويجوز في غيرها وعنه انه لا يجوز في جميع ذلك وان كانا  
كبيرين لا باس بالتفريق بينهما **فصل** في البيع الجائر الذي  
يسمى بيع الوفا اعلم ان هذا البيع غير مذكور في الهداية الا انه ذكره في  
كتاب الاكراه فاجيب ان يجعل له فصلاً مستقلاً وكتبنا ذكره في الاكراه في  
عنوان الفصل ثم ضيف اليه بعض المسائل المتعلقة اليه المذكورة في جامع الصغير  
وان كان خارجاً عن مقصودنا نعمنا للنفق وتكثير الفائدة قال صاحب الهداية

الهداية رخصته عنه في كتاب الاكراه ومن جعل البيع الجائر المعنا وبيعاً فاسد  
يجعل كبيع الكره في ينقض بيع المشتري من غيره لان الفاسد لغوات الرضا  
ومنهم من جعله معنا لقصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتباراً بالها  
ومشايخ سيرة قد جعلوه بيعاً جائزاً مفيداً لبعض الاحكام على هو المعنا  
لحاجة اليه قال في العناية يريد بالبيع الجائر المعنا وبيع الوفا وصورة  
ان يقول البايع للمشتري بعث منك هذا العينة ملكك على الدين على  
ان مني قصيت الدين فهو له او يقول بعث منك هذا العينة على ان اذا  
وفيت اليك ثمنك ترفع العينة انتهي وقال صاحب جامع الفصول في البيع  
الذي تعارفوا اهل زماننا احتيالاً للدين بواصفه بيع الوفا فهو رخص  
في الحقيقة ولا ينتفع بالآباد من ملكه وهو من مال اكل من غيره  
المنفعة من غيره ويسقط الدين بملكه لو بقي ولا يضمن الزيادة والزيادة  
استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاكراه  
الا ان المتعلقين وان سواه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيقاق  
بالدين اذا عاقد يقول لكل احد بعد هذا العقد هنت ملكي ظاهراً وللمشتري  
يقول هنت ملك فلان والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاينة لا الاثبات  
والمباينة قال السيد الامام قلت للامام الحسن لما تكرر قد فسد هذا  
بن الناس وفيه فساد عظيمة فتواكل انه رهن وانما ايضا على ذلك  
فالصواب ان يجمع الائمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعبر  
اليوم فتوانا فقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فكثير من ربه وملكه  
وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع ببيعاً وقاداً ببيعاً فاستاجر من المشتري  
هل يلزمه الاجرة قال لا لانه رهن والراهن لو استاجر من رهنه لم يلزمه  
الاجرة قال السفي اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعاً على كان عليه بعض الف  
لا تخفى تلفظاً بلفظ البيع بلا ذكر شرط فيه والعبرة للفظ ايضا دون المقصود  
فان من تزوج امرأة ومن نيت ان يطلقها بعد ما جاءها بالعقد قال  
للسفي مستفت بعث ما نوتاً باربعائة ثم طلب المشتري اقاله البيع ورو  
التمن وهو يقول بعثي بيع الوفا وانا اقول بعثك ما نوتاً فاجاب ان القول  
فوك فقال السائل لو طعنني على ذلك هل يعني ان اطع في كان نيتي ان



أخذ الحائز منه وادّ الثمن إليه بعد زمان فكان قصد المشتري ذلك  
أيضا كما هو المعروف لأنه لا اقرار اليوم على ان انقضى الثمن إيجابا ما ذكرنا  
قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا جرة لذلك لو لم يذكر عند العقد  
سوى الإيجاب والقبول وكان خلفك بعتة بيبعا بآثار هذا ان  
الجرة للمفوض وقد تلفظا بلفظ البيع لا الرهن فاعتبار به بيبعا او لا  
انه يشكل بان البيع اذا احتاج الى العارضة فالبيع بعبارة ويؤدى خراجا ايضا  
واجوابا نه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجزى فذلك لا يجزى على  
ترك الوفاء بذلك بجعل البيع بآثار المشتري حتى طلب الثمن لا غير فان انقضى  
البيع بان كان واكره لا يجزى الباي على رد الثمن لانه جميع جديد ولو كان  
البيع قنا او دابة فملك عند المشتري فلا شيء لو احدى منها الاخر **في البيع**  
ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم لو ذكر شرط الفسخ  
في البيع ففسد البيع ولو لم يذكره فيه وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء  
او تلفظا بالبيع اجازة وعند هذا البيع غير لازم فذلك يعني يف  
ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء  
بالوعد اذا المواعيد قد يكون لازمة فيجعل لازما الحاجة الناس **محرر**  
شرطا التلجئة في البيع ففسد البيع ولو تواضعا قبل البيع ثم تابعا لما ذكر شرط  
جاز البيع عند اية حنفية الا اذا وقا اتحاما تابعا على تلك المواضعة فذلك لو  
تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا جرة  
للمواضعة الت بقة **محرر** قال ابو حنيفة لا يكون البيع تلجئة حتى يقول في البيع فملك  
هذا تلجئة بكذا **اصح** فتورأمة زمانا ان حكم بيع الوفاء حكم الرهن فيسقط  
حصة النقصان من مال الوفاء بان يقسم مال الوفاء على قيمة الباي والمال  
فيستحق حصته المالك الباي كما في الرهن وكذا لو تلف المشتري بناءه او  
شجره يضمن قيمة كثره **عده** ولو جمع في البيع اجازة من العقار والمنقول الذي  
لا يجوز البيع اجازة فيه بان لم يكن تبعا للعقار حتى فسد البيع فيه هل يفسد  
في العقار اجاب لا يفسد في العقار ويبقى بيبعا جائزا وهذا اشارة الى ان  
البيع اجازة لم يجز في المنقول وقيل لو وصى بملك بيع عقار البصبي بيبعا جائزا  
وقيل لا يملكه **فتبين** شروده جائزا قبضه فاجره من بايعه مدة معلومة

معلومة وسلكه الى بايعه فرفع البايح مال الوفاء الى المشتري قبل مضي مدة  
الاجارة تنسخ الاجارة **فلك** الشفعة في بيع الوفاء للبايع للمشتري  
لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمها حكم الرهن وللراهن حق الشفعة وان  
كان في المشتري ادعى البايح وفاء والمشتري بآثارا او ملكا قالوا  
لمدعي البايح قال شيخ الاسلام برهان الدين وكنت افتح في الابدان ان  
القول لمدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان ائمة حنكدا اجابوا فافهم  
انتمى ملخصا من جامع الفصولين **باب** **الاقالة**  
الاقالة جائزة في البيع مثل الثمن الاول فان شرط اكثر منه او اقل فان شرط  
باطل ويرد مثل الثمن الاول الا ان يحدث في البيع عيب في جازت اقا  
بالاقل بالاتفاق ولا اصل ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين مع جديد  
في حق غيرها الا ان لا يمكن جعله فسخا فيبطل هذا عند اية حنفية ولكونه  
فسخا في حقها يبطل ما نطقا به من الزيادة على الثمن الاول والنقصان منه  
كما مر اتقا والفسخ قريب بطريق الاقتصاء كما اذا تابعا بايف ثم باليف وماله  
ذكرها في كتاب العرف ولو باع البايح المبيع من المشتري قبل ان يسترده منه  
جاز ولو كان بيبعا لما جاز لكونه قبل القبض وكونه بيبعا جديدا في حق غيرها  
تجب الشفعة للشفيع فيها اذا باع واكره فسلم الشفعة ثم تعاىلا وعاد المبيع الى  
ملك البايح فطلب الشفع الشفعة في الاقالة كان له ذلك ولو لم يكن بيبعا لم يكن  
له ذلك ان تعذر جعلها فسخا في حقها بطلت كما اذا ولدت المبيعة بعد القبض  
ولا فان الزيادة المنفصلة تمنع فسخ العقد حقا للشرع وعند اية يوسف  
صوبع في حقها الا انه لا يمكن جعله بيبعا كما اذا تعاىلا في المنقول قبل القبض  
فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها فسخا فيبطل كما اذا تعاىلا في العرض المبيعة  
بالدرهم بعد هلاكها وعند محمد فسخ الا اذا تعذر ذلك كما اذا تعاىلا  
باكثر من الثمن الاول فيجعل بيبعا الا اذا تعذر ذلك فيبطل كما في صورة  
بيع العرض بالدرهم واذا ثبت هذا فنقول اذا شرط الاكثر او الاقل  
فالشرط باطل ويرد مثل الثمن الاول عند اية حنفية كما مر في اول الباب  
وعندها اذا شرط الزيادة يجوز مطلقا واذا شرط الاقل يصح به عند اية يوسف  
وعنده محمد هو فسخ بالثمن الاول وهذا التفصيل التقطه من الهداية والشرح



وأوردته على وجه الموضوع لكونه مهتماً بهذا المقام خصوصاً في كل كلام جديد  
على وقت المرام. ومن التوفيق والاعلام بأج ما يؤتا رطباً ثم تعالما بعد ما  
جفت فتقص وزنه لا يجب على المشتري لأن كل البسج باق كذا في فتح القدير  
ولو قال بغيره من الثمن الأول فهو فيخ بالثمن الأول عندا به حنيفة ويجعل  
التسوية لغوا وعند ما بيع ولو دللت للبيعة ولأنه تعالما فلا قاله بالثمن  
عنده وعند ما يكون بيعاً والاقالة قبل القبض في المنقول وغيره فسخ  
عند ا به حنيفة ومحمد وكذا عند ا به يوسف في المنقول وفي العقار يكون لا  
بيعاً عنده فعلا كما الثمن لا يمنع صحة الاقالة وعللا كالمبيع يمنع صحته فان  
المبيع بعض جازت الاقالة في البتة وان تعالما يجوز الاقالة بعد حلاك  
احدهما ولا تبطل بحلاك احدهما واذا اشتريا بعد الاقالة أحدهما في نصيب  
يجوز برون رضا الآخر ذكرها في فصل الدين المشترك من الصلح والكوشت  
جارية بالف ثم تعالما فالت في المشتري بطلت الاقالة ولو تعالما بعده  
موتها فلا قاله باطله ومعدا بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الاقالة  
وتبقى بعد حلاك احد العومين من حيث ان كلا البدين بسج فيه ذكرها في باب  
السلم ويجوز اهل المتعاقدين البيع فسخ للعقد ذكرها في الوديعة

**باب المراجعة والتولية** المراجعة نقل ملكة بالعقد الأول للمقر  
الأول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكة بالعقد الأول بالثمن  
الأول من غير زيادة ربح وينعقد بقوله وتلك بالثمن الأول و  
بعتك مراجعة على الثمن الأول اذا كان ذلك معلوماً فلا بد من البناء  
على الأول والبيعان جازان ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون المبيع  
مالمه مثل ولو كان المشتري مراجعة ممن يملك ذلك البديل وقد  
باعه بربح درهم او شيء من المكيل موصوف جاز وان باعه بربح  
يازوه لا يجوز **فروع** اشترى عبدا بعشرة خلاف نقد البلد وباعه  
بربح درهم فاعشرة مثله نقد والربح من نقد البلد اذا اطلق  
فان نسب الربح الى رأس المال فقال بعتك بربح العشرة احد عشر  
او بربح ده يازوه فالربح من جنس الثمن وفي المحيط اشترى بقر  
وقال ببيع قام على كذا وباعه بربح مائة او بربح ده يازوه فالربح ورأس

ورأس المال على نقد لا ان يصدق المشتري انه نقد يساوي او تقوم  
بيته واذا كان نقد يساوي دون نقد في الوزن والجودة ولم يكن  
رأس المال الربح على نقد يساوي وان كان على كسب واشترى ببيع  
بنقد يساوي ولم يعلم انه اوزن وجود فهو بالخيار ان شاء اخذ دون  
شأن تركه علم ان المعبر في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه ودون  
ما وقع عوضا عنه لا اشترى بعشرة فوقع عندها ديناراً او ثوباً بقيمة عشرة  
او اقل واكثر فان رأس المال هو العشرة لا الدينار والثوب لان وجود  
مضيق بعد آخر وهو لا يستبدل اسمي كذا في فتح القدير ويجوز ان يضيف  
الى رأس المال اجرة القصار والصبي والطراز والقتل واجرة حمل  
ويقول قام على كذا ولا يقول اشترى به كذا وسوق الغنم بمنزلة الحمل  
بخلاف اجرة الراعي وكذا بيت المحفظ وبخلاف اجرة التعليم فان اطلع المشتري  
على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند ا به حنيفة ان شاء اخذ به جميع الثمن  
وان شاء تركه كما ان اطلع على خيانة في التولية اسقطها من الثمن وقا  
ابو يوسف يحل فيها وقال محمد بخير فيها فلو هلك بغيره في المراجعة قبل  
ان يردّه او حدث فيه ما يمنع الفسخ بلز جميع الثمن في الردا الطاهرة  
ومن اشترى ثوباً فباعه بربح ثم اشترى فان باعه مراجعة طرح عنه كل ربح  
كان قبل ذلك فان كان استغرق الثمن لم يبعه مراجعة وهذا عند ا به  
حنيفة رحمه الله بناء على ان شبهة حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لانه  
يتأكد به بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب والشبهة كالتسوية  
في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لم يجر المراجعة فيما اخذ بالصلح شبهة كحلطة  
وصار كأنه اشترى خمسة وثوباً بعشرة فبطلت خمسة بخلاف اذا كان  
مالمه لان التأكيد حصل بغيره وقال لا يبيعه مراجعة على الثمن الاخر كما اذا  
تخلل ثالث بان باعه المشتري الثاني من رجل غير البائع الأول ثم اشترى  
منه البائع الأول فان يبيعه مراجعة بالثمن الآخر كذا في الكافي وصورة  
اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مراجعة  
بخمسة ويقول قام على خمسة ولو اشترى بعشرة وباعه بعشرين  
مراجعة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة اصلاً وعند ما يبيعه مراجعة على عشر



في الفصيلين واذا اشترى العبد الماذون له في التجارة ثوباً بعشرة وعشرين  
يحيط برقبته فباعه من المولى عشرة عشر فانه يبيعه مائة على عشرة وذلك  
ان كان المولى اشتراه فباعه من العبد واذا كان مع المضارب عشرة واهمهم  
بالنصف فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فانه يبيعه  
مائة باثني عشر ونصف مثلاً فالزف فانه عنده لا يجوز بيع رب المال  
من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال اذا لم يكن للمال ربح ولو اشترى  
قلباً اي سواراً بعشرة وثوباً بعشرة فانه يبيعه مائة لا يجوز وان امكن  
صرف الربح الى الثوب ذكرها في كتاب الصرف ومن اشترى حاربة فاعوت  
او وطنها وهي ثياب يبيعها مائة ولا يبين انها كانت سليمة فاعوت  
في يد المشتري اي مسئلة الوطى فيها اذا لم ينقصها الوطى وعن يمين يوسف  
في الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا اشترى ثوباً بعشرة وهو قول  
الشافعي واما اذا فاقها بغير بيان فافاضها اجنبي فافاضها لغيرها مائة حتى يبين  
وكذا اذا وطنها وهي كبر واذا اشترى ثوباً بخمسة وثلاثين فافاضها لغيرها  
الاصل الا بالذكر ذكرها في الشفعة ومن اشترى ثوباً فافاضها لغيره فافاضها  
نار يبيعه مائة من غير بيان وكذا اذا احرق البناء وبقيت العربة يبيعه مائة  
مائة من غير بيان ذكرها في الشفعة ايضا ولو اشترى بثمنه وطيه لا يبيعه مائة  
يدين ومن اشترى غلاماً بالف درهم سنة فباعه بربح مائة ولم يبين فصل  
المشترى ان شاء رده وان شاء قبل كما لو اشترى ثوبين وباع احدهما  
مائة بثمنها وان استهلكه ثم علم انه بالف ومائة وان كان ولاه اياه  
ولم يبين رده ان شاء وان كان استهلكه ثم علم انه بالف حاله وعن يمين  
يوسف انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما لو استوفى الربح  
كان ايجاباً وبعلم بعد الاتفاق وسيتأتى من بعد في مسائل منثور في قبل  
كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وقيل تقوم ثمن حال وبموجب فروع بفضل ما  
بينهما ولو لم يكن الاجل مشروطاً في العقد ولكنه نجم معناه وقيل لا بد من  
بيان وقيل يبيعه ولا يبينه ومن وثقه رجلاً شيئاً بما قام عليه ولم يعلم المشتري  
بكم قام عليه فالبيع فاسد فان علمه البايع بعينه في المجلس فهو بالخيار ان شاء  
اخذ وان شاء تركه ونظيره ببيع شيء بركة اذا علم في المجلس **فصل في**

**في مسائل متفرقة** وفي مسائل المتعلقة بالقرض ومن  
اشترى شيئاً فاقبله ويقول لم يجر لي بيعه حتى يقيضه ويجوز بيع العقار قبل  
القبض عند يمين خيفة واية يوسف وقال محمد لا يجوز ومن اشترى شيئاً  
مكايلاً او موزاً وما موازنة فاكاله او اتزنته ثم باعه مكايلاً او موزاً  
لم يجر للمشتري منه ان يبيعه ولا ان ياكله حتى يعيد الكيل والوزن فيه كذا  
اذا باعه بمقدرة وبخلاف اذا باع الثوب بمقدرة ولا معتبة بكل البايع  
قبل البيع وان كان مخفراً المشتري ولا ياكله بعد البيع بغيره للمشتري ولو كاله  
البايع بعد البيع مخفراً المشتري فقد قبل لا يكتفي به ولا يصح ان يكتفي به ولو اشترى  
المعدود عدداً فهو كالمذكور في باير ومنها وكالموزون في باير وعن يمين  
مينفة رضي الله عنه ولو ماتت الشاة البيعة قبل القبض فربح اجله لا يعود  
البيع ومن شاتى من منع مسلة البيع ويقول يعود البيع ذكرها في كتاب  
الرهن فصل ومن رهن عسيرة او تصرف في الثمن قبل القبض جائز سواء  
كان ما لا يتغير كالنقد او ما يتغير كالكيل والموزون كذا في الغاية  
بخلاف المتصرف في جميع ويجوز للمشتري ان يزيد البايع في الثمن ويجوز  
للبايع ان يزيد في البيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق  
بجميع ذلك فالزيادة والحط يلتزم باصل العقد عندنا وعند من فرغ في  
لا يصحان على اعتبار الاتفاق بل على اعتبار ابتداء الصلة بخلاف حط  
الحل فانه لا يصح بطريق الاتفاق باصل العقد بل يكون حصة وحط الحط  
صحيح بطريق البر والصلة بالاتفاق كذا افاده بعض الفضلاء ويظهر  
حكم الاتفاق في المراجعة والتولية حتى يجوز على الحل في الزيادة ويأثر  
على الباقية في الحط وفي الشفعة حتى ياخذ بما بقي في الحط ثم الزيادة لا تصح  
بعد حلاك البيع على ظاهر الرواية بخلاف الحط ومن باع ثمن حال ثم اقبله  
اجلاً معلوماً صار مؤجلاً ولو اقبله الى اجل مجهول ان كانت لهالة  
متفاحشة كحبوب الرزح لا يجوز وان كانت متعارفة كالحصاة والدراس  
يجوز الاجل المفسر للدينين يكون لكل منهما حكماً كمن قال لآخر اقبل هذا  
الدين وهذا الدين فقال اقبلت هذا الدين سنة يصرف تاجيل سنة  
الحل واحد منهما كذا ذكرها في كتاب الرضاع وقورة صاحب الغاية بوجوب



آخر حيث قال مثل ان يقول اطلاق علي الف درهم وخمسة اقفة خطه الى شهر  
 يكون الشهر من اجل والتاويل في الايمان باطل ذكرها في بابية الملوكة  
 والبيع يوم التسليم في مكانه أي مكان العقد ذكرها في باب الولد من اخيه  
 من كتاب الطلاق وفي القاية وذكر في الفاء ومن مع شعر الشعر والقوة  
 والمشرع يعلم ذلك حتى ما تسليمه في مكانه لانه كان العقد وان لم يعلم  
 بذلك فهو بالخيار ان شاء سلمه مكانه وان شاء ربحه وكل من حال اذا  
 اجله صا به صار موقلا الا المقرض فان تأجيله لا يبيع ولا يملكه في القرض  
 من لا يملك البتة كالوصي والصبي ولا يملك الا بتعيين مكان التسليم بل مكان  
 العقد هو مكان التسليم بعينه ذكرها في باب السلم ويجوز الشروع في القرض  
 بان دفع الف درهم الى رجل على ان يكون نصفه قرضا عليه ويعمل في النصف  
 الآخر بركة ذكرها في كتاب الهبة وتصور المسئلة مذكورة في العناية و  
 القرض تبرع من وجه وعقد ضمان من وجه فشرطنا القبض الطاهر دون القصة  
 علما بالشبهة على ان القبض غير منصوص عليه فيه ذكرها في اول كتاب الهبة  
 ويجوز استقراض الثمن وناعذما وقال ابو سفيان ان جواز الاستقراض  
 ممنوع بناء على انه من ذوات الاشال على رواية اجماع ذكرها في باب السلم  
 مع التفصيل ولو تبرع اجنبي بقضاء ومن احدثها ليس الاخر حق المشاركة ذكرها  
 في آخر كتاب الوصايا اذا استقرض كرا ثم اشترى المستقرض كرا من الغير ثم  
 امر المقرض بقبض ذلك الكرا جاز ويكتفي بكل واحد فلا يلزمه كرا مرتين كما  
 استلم ذكرها في باب السلم ولو كان عليه درهم دين دفع اليك  
 بئرها المديون فيه لم يصر قابضا ذكرها في باب السلم ولو استقرض خطه  
 وامر المقرض ان يزرعها في ارضه يكون المستقرض قابضا لو صول الى ملكه  
 برضاه وهذا مما ثبت به القبض كما لو دفع الى صاحب خاتما قامه ان يزرع  
 عنده نصف دينار يبيع قابضا ذكرها في باب السلم واذا سلم المديون  
 الدين بالدين ولا مانع من القبض برزوان لم يقبضه والدين المشترك  
 اذا حضر احد الدائنين فطلب نصيبه يدفع المديون اليه نصيبه من غير ان يحضر  
 الآخر بالاتفاق فاذا حضر الغائب ليس له ان يشارك في المقبوض **فصل**  
 ذكرنا فيه بعضا من المسائل المتعلقة بالقرض لعموم البلور وشيوع ذلك الامر

فيه ضابط  
 سبع نخله

الامر من ان سبعة ان من لا يعرف تلك المسائل يقع في الربوا الذي هو  
 انه قلنا بالنقل المخرج واوعد لم تكسبه بالعقاب الفضيحة اعادنا الله تعالى  
 منه ذكرته فادركه فان رجل له على رجل عشرة دراهم فاراد ان  
 يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشتر من المديون شيئا بثلث العشرة  
 فيقبض المبيع ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الى سنة فيقع التوفيق لهم  
 ومثل هذا امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك رجل كل  
 من رجل درهم بقرضه بذه وازوه فوضع المقرض من ثلثها بين يدي  
 المقرض فيقول المقرض بعثت منك هذا المتاع بمائة درهم فمشتري  
 المقرض ويدفع الدرهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المقرض بغير هذا  
 المتاع بمائة وعشرين فيسحب المقرض من مائة ويعود اليه متاعه ويحب  
 للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والا وثق والا حوط ان يقول المقرض  
 للمقرض بعد ما قرر المعاملة كل مقالة وشرط كان شيئا فقد تركت ثم  
 يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفا واذا لم يكن الوفا  
 شرطا في البيع هذا اذا كان المتاع المستقرض فان المتاع المقرض ليس  
 للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة ثلثة عشرة الى اجل فان  
 المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض  
 ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويدفع السلعة من الاجنبي  
 ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها  
 الى المستقرض فيبذل الاجنبي من الثمن الذي كان عليه المستقرض فيحصل السلعة  
 الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجله وحده  
 ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلثة عشر الى اجل معلوم فيدفع السلعة  
 الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يقبل البيع  
 مع الاجنبي قبل القبض وبعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة  
 ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعلى المقرض ثلثة عشر ويحصل  
 السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان صار مشتريا يبيع باقل ثلثها  
 قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لخلل البيع الثاني وهذا البيع الذي هو  
 بين المستقرض والاجنبي وحده اخر ان يبيع المقرض من المستقرض







لا يجوز وكذلك العنب بالزبيب يعني على هذا الخلاف وقيل لا يجوز بالاتفاق  
اعتبار الحظفة المقلية بغير المقلية والربط بالربط يجوز متائلا كجلاء عندنا  
وكذا بيع الحظفة الرطبة او المبلولة بمنزلها او باليابسة او التمر او الزبيب المنقوع  
بالمنقوع او غير المنقوع منها عذاي حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز في جميع  
ذلك ولو باع البسر بالتمر متفاضلا لا يجوز بخلاف الكفر حيث يجوز بيعه بما  
شاور من التمر اثنان بواحد وهو حسن ترم وهذا الاسم من اول ما يتعقد صورة  
لا قبله والكفر ترم عذرت متفاوت حتى لو باع التمر بنسبة لا يجوز ولا يجوز  
بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الدهن والشيرج اكثر مما  
في الزيتون والسمسم فيكون الرصون مثله والزيادة بالتمر والتمر الثقلة بغير  
التمر وسكون الفاكهة في الغاية ويجوز بيعه واللبس بتمنه والعنب  
ببصيره والتمر بلبسه على هذا الاعتبار واختلفوا في القطن بغيره والكمثرى  
بالقطن ويجوز كيف كان بالاجماع ويجوز بيع التمان المختلفة بعضها بآخر  
متفاضلا ومأواه لحم الابل البقر والغنم فاما البقر والجاميس فحسن وكذا  
المعز مع الغنم وكذا العرب مع النجاة وكذا البان البقر والغنم وعن الحسن في  
اختار اي التمان والالبان جنس واحد وكذا اقل الدقل وهو التمر الرومي  
بجمل العنب وكذا اعطرها وفي الغاية وكذا حكم سائر الثمر وما كانوا  
احل من الدقل غالبا اخرج الكلام على مجر العادة المحكي وشعر المعز وصوف  
الغنم جنسان وكذا اشحم البطن بالاية او بالقم ويجوز بيع الخبز بالحظفة والرق  
متفاضلا وعن ابي حنيفة انه لا خير فيدا لا يجوز والتركيب للباقة في الزهر  
لان ذكره في سياق التقي فتم نفى جميعها لا يجوز كذا في الغاية والتفت على الاول  
وهذا اذا كانا قد تميزا فان كانت الحظفة سنة جاز ايضا وان كان الخبز  
سنة يجوز عند ابي يوسف وعليه الفتور ولا خير في استقرامه عذرا او ذر  
عذاي حنيفة وعند محمد يجوز بهما وعند ابي يوسف يجوز عذرا ولا يجوز  
عذرا ولا ربوا بين المولى وعبد وهذا اذا كان مآذونا لم يكن عليه دين  
في لا يتحقق الا في المقتدر الربوا وان كان عليه دين لا يجوز اي البيع بطريق الربوا  
بطريق الاتفاق لكن قول الحنيفة مبني على دليل ينافي دليلهما فليجمع الى العذرية  
وشروها والباسن السكم والجر في دار الحرب خلا لانه يوسف واثنان و

ويحقق الربوا في عقود اصل الذمة وذكرها في العقب **باب**  
**الحقوق** ومن اشترى منزلا فقدم منزل فليس له الا على الا ان  
يشترى به بكل حق هو له او برافعة او بكل قليل وكثير هو له او منه ومن  
اشترى بيتا فقدم بيت بكل حق لم يكن له الا على ما لم ينقص ومن اشترى  
دارا بجردها فخل العلو والكسيف وقتاد الدار يعطى له حكم الدار حتى  
يجوز لصاحبها الانتفاع به وان كان ذلك الغناء غير مملوك له ذكرها  
في باب العشر واخراج من السير جميع اى محمد في الجامع الصغير من المنزل البيت  
والدار فاسم الدار ينظم العلو لانه اسم لما ادير عليه نحو دود العلو  
من توابع الاصل واجزائه فيدخل فيه البيت اسم لما يبنى فيه والعلو مثله  
والشئ لا يكون تبعا لثمة فلا يدخل فيه الا بالتفصيل عليه والمنزل بين الدار  
والبيت يتاخر فيه مافى السكنى مع ضرب قصيرا فلا يكون فيه منزل  
الرواب فتشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعا عند ذكر التوابع وتشبهه  
بالبيت لا يدخل بدونه وقيل في عرفا يدخل العلو في جميع ذلك لان كل  
ذلك بيت يبنى خاتمة ولا يخرج عن علوه وكما يدخل العلو في اسم الدار يدخل الكسيف  
لانه من توابعه ولا تدخل الطلحة الا بذكرها ذكرنا وهو قوله بكل حق  
هو له عند ابي حنيفة وعندهما ان كان مفتوحا في الدار يدخل من غير ذكر  
شئ مما ذكرنا ولما كان في هذا التفصيل نفع عظيم وفوائد جمعة اختارنا  
نورده في هذا المحل ليدفع به كثير من الاشكال وتخل ومن اشترى بيتا في  
دار ومنزلا او مكا لم يكن له الطريق الا ان يشترى به بكل حق هو له او مفرقا  
او بكل قليل وكثير وكذا الشرب للمسيل واذا قال لبايع بيت شك  
من هذا الحاطط الى هذا الحاطط لا تدخل الغائبان في البيع ذكرها في باب  
ابتاع الطلاق واذا باع دارا وارضا ولا يمكن المشتري من الاستطراق  
ولا من التسيل ولم يذكر بالحقوق فابيع لا يفسد واذا ذكر الحقوق في البيع  
يدخل فيه ما كان له من الطريق التسيل وذكرها في القسمة **باب**  
**الاستحقاق** ومن اشترى حارية فولدت عنه فاستحقها رجل بميتة  
اي باهستيلاده كذا في الغاية فانه باخضها وولدها وان اقر بها رجل  
لم يتبعها وولدها ثم قيل يدخل الولد في البقاء بالام تبعا وقيل بشرط





القضاء بالولد على حدة واليه تشير السائل ومن اشترى عبدا فاذا هو حرة  
قال العبد لشرائه في فاني عبد فان كان البايع حاضرا او غائبا غيبة  
معرفة لم يكن على العبد شي قال العلامة ابن المصنف والقييد بالقيدين لانه  
لو قال انا عبد وقت البيع ولم يامر به بشيء او قال اشترى ولم يقل  
فاني عبده لا يرجع عليه شي انتهى وان كان العبد لا يدري ان هو حرة  
المشتري على العبد ورجع هو على البايع وان ارتفع عبدا مقرا بالقبول  
فوجدته حرا لم يرجع عليه على كل حال وهذه مذكرة في الرهن وعن  
ابن يوسف انه لا يرجع فيها وتظهر من كلامنا قول المولى بابن عبيد  
هذا فانه قد اذنت له ثم ظاهرا لا يتحقق رجوعه عليه بقيمة ثم وضع المسئلة  
مربا اشكال على قولنا لان الدعوى شرط في حرة العبد عنده والظاهر  
بفسد الدعوى وقيل ان كان الوضع في حرة الاصل فالرد عور فيها اليهم  
بشرط عنده لتفقدته تحريم فرج الام وقيل هو شرط لكن التاقتن شرط  
لنقاء العلوق وان كان الوضع في الاعاق فالنقص لا يمنع الاستدراك  
المولى به نصا كالمصلحة تقيم البيعة على الطلاق الثلاث قبل اكله والكتاب  
يقربها على الاعاق قبل الكتابة فحاشا في دار معناه مقابله ولا فصاحة الر  
في يد على ما فيهم فاستحق الاراء اذ عاينها لم يرجع بشي وان  
ادعاهما كلها فصاحة على ما فيهم فاستحق منها شي يرجع بحسبه وهي  
نفس العبد منه بجزية بعينه ثم استحق الجارية او هكت رجوع المولى على  
العبد بقيمة نفسه عند حرة وبقية الجارية عنده ذكره في العتيق على حرة  
من شرح العلامة ابن المصنف اقام المشتري بيعة على انه ملك فلان لا يقبل  
لنا فقه فان اقامه على الشراء او اقامه بملك البايع فاذا ادعاه غيره  
تناقض بخلاف لو برهن على اقرار البايع انه ملك فلان يقبل لعدم تناقضه  
وبخلاف لو برهن على انها حرة الاصل وهي تدعى بذلك وانها ملك  
فلان دعواه عتقها او دبرها او استدلهما قبل شرائها حيث يقبل  
ويرجع بالثمن على البايع لان التناقض في دعوى الحرية وفرد عتقا  
لا يمنع صحة الدعوى ببيع عتقا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان  
محرره الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعاق ولو برهن انه وقف محكوم

وقد  
اورد

محكوم بكونه قبل ولو برهن في المشتري الاخر انها معتقة فلا  
او مدبرته او اتم ولده يرجع الكل الا من كان قبل فلان اشترى  
ولم يقبضه حتى ادعى اقراره له لا تسع دعواه حتى يحضر المشتري والبايع  
لان الملك للمشتري واليد للبايع والمدعى بغيرها فشرط القضاء عليها  
مضبوها ولو استحق جارية من يد المشتري فبرهن ان الرقبة على البيع حتى  
من بايع باعه قبل لانه خصم ولو برهن البايع الاول ان المستحق له  
بيعهما وحكك الثمن في يده يقبل ولو استهلكه او رده لا يقبل  
ولو اقر عند الاحتياق بالاحتياق ومع ذلك قام المستحق البيعة و  
اثبت عليه الاحتياق بالبيعة له ان يرجع على باعه حكما ذكره في  
في باب دعوى الدين بسبب بغير سبب من فتواه وذكره في باب يكون  
قرار من المدعى عليه من فتواه المدعى لو اقام بيعة على دعواه ثم اقر  
المدعى عليه بالملك له فالقاضي يقضي بالقرار لا بالبيعة لان البيعة انما  
تقبل على المنكر لا المقر وذكره آخر كتابا لدعوى عتقا في رجل  
واكثر المدعى عليه فقام بيعة على ما ادعاه فقبل ان يقضي القاضي للمدعى  
بيعة اقر المدعى عليه بالبيع للمدعى يقضي بالبيعة او بالقرار اختلف في الثاني  
بعضهم قالوا بالقرار وبعضهم قالوا بالبيعة قال الاول اظهر اوجه  
الى الصواب وهو انما قضى ذكره في باب دعوى الدين الا ان حصل  
لكم بعارض الحاجة الى الرجوع وقصد القاضي الى القضاء باحد الطرفين  
بعينه فيحصل له اذا ثبت الحق بالبيعة والقرار ينبغي على جعله ان  
يقضي بالقرار وان سبقت اقامة البيعة غير ان القاضي يمكن من اعتبار  
قضاء بالبيعة فعند تحقق حاجة الخصم الى ذلك ينبغي ان يعتبر قضاء بها لئلا  
الضرر عنه بالرجوع ولو قضى الاحتياق فطلب المشتري الثمن من البايع  
فروه اليه ثم ظهر فساد القضاء فليس للمشتري ان يسترد المستحق من البايع  
لشبه التقابل ولو لم يردوا ولكن القاضي يستحق وفسخ البيع ثم ظهر  
فساد القضاء بغير فساد الفسخ ولو احتج البايع ان يامن غائلة الراد فله  
فأبرأه المشتري من ضمان الاحتياق قال لا ارجع بالثمن ان ظهر الاحتياق  
فظهر فان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لا لالابراء لا يمنع تعليقه بشرط قالوا



والتي فيه ان يقر المشتري ان يبيع قبل ان يبيع مني اشتراؤه متى فاذا اقر  
على هذا الوجه لا يرجع بعد الاستحقاق لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه  
باقراره انه باع منه وانه علم ان يبيع **فصل** في بيع الفضول  
ومن باع ملك غيره بغير امره فالملك بالخيار ان يملكه او يبيعه وان شاء  
فسخ وقال الشافعي لا ينعقد ولو الاجازة اذا كان المبيع مملوكا عليه  
باقيا والمتعاقدان بالخيار واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له امانة  
في يده بمنزلة الوكيل والفضول ان يفسخ قبل الاجازة وهذا اذا كان الثمن  
دينارا فان كان غرضا مقينا انما يقع الاجازة اذا كان العرض باقيا ايضا  
ثم الاجازة اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض الثمن مملوكا  
للفضول وعليه مثل المبيع ان كان مثليا او قيمته ان كان من ذوات القيمة  
ولو ملك المالك لا ينفذ باجازه الوارث في الفصلين ولو اجاز المالك  
في حياته ولا يعلم حال البيع يعني من حيث الوجود والعدم كذا في الفاية جاز  
البيع في قول به يوسف ولا وهو قول محمد ثم رجح ابو يوسف وقال لا يبيع  
حتى يعلم قيامه عند الاجازة ومن غصب عبدا فباعه واعتقه المشتري ثم اجاز  
المولى البيع فالعقد جائز استحسانا وبغيره موقوف على اجازة المولى وهذا  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز فان قطعت يد العبد في المشتري  
من الغائب واخذ المشتري ارشها ثم اجاز المالك البيع فالارش للمشتري وينفذ  
بما زاد على نصف الثمن فان باع المشتري من آخر ثم اجاز المولى البيع الاول  
لم يجر البيع الثاني فان لم يبيع المشتري فقات في يده او قتل ثم اجاز البيع لم يجر  
ومن باع عبدا بغير امره واقام المشتري البيعة على قرار البائع اورث  
العبد ان لم يامر بالبائع واراد رده البائع لم تقبل بيعة وان اقر البائع بذلك  
عند العاصي بطل البيع ان طلب المشتري ذلك قال رضي الله عنه وذكر في الزنا  
ان المشتري اذا صدق مدعيه ثم اقام البيعة على قرار البائع انه للمشتري  
تقبل وقرقوا ان العبد في هذه السكينة في يد المشتري وفي نيك في يد غيره  
وهو المستحق بشرط الرجوع بالثمن ان لا يكون العبد للمالك المشتري ومن  
باع واراد رجلا او غلاما المشتري في ثبائه لم يضمن عند ابي حنيفة وهو قول به  
يوسف اخر اذا كان يتولى ولا يضمن البائع وهو قول محمد وفي سلة غيب العقار

**باب** **السلم** السلم عقد مشروع بالكاتب  
وهو آية المدائنه فقد قال ابن عباس مني الله عنها اشهد ان الله تعالى  
اعل السلف المضمون وانزل فيه الطول آية في كتابه وكذا قوله تعالى يا ايها  
الذين امنوا اذا تدانستم الآيات وبالسنه وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم  
نهي عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم وهو جائز في الكلمات والوزن  
والمراد بالوزنات غير الدرهم والدينار ثم قيل يكون باطلا وقيل ينعقد بغير  
شتم مؤجل والاول اصح وكذا في المذروعة وكذا في المعدودات التي لا تنقل  
كالجوز والبعض والصغير والكبير سواء بخلاف البطيخ والرمان من جهة ثبات  
احادها ثباتا فاشا وبثبات لا حاد وفيه المائنة يعرف العود والتفاوت  
وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في بعض النعمان ثم كما يجوز السلم فيها عددا ويجوز كذا  
وعنه انه يجوز عددا ايضا وكذا في الفلوس عددا وقيل عند ابي حنيفة في  
يوسف وعند محمد لا يجوز ويجوز السلم في الخبز في الصحيح يعني قول به يوسف  
فكذلك في باب الزنا وفي الكفاية وهذا امر از غار وفي عن ابي حنيفة انه  
لا يجوز وفي البسوط واما السلم في الجوز فلا يجوز عند ابي حنيفة ومن اصحابنا  
من يقول يجوز عند ما على قاي السلم بالكم ومهم من يقول لا يجوز انتهى ولا يجوز  
السلم في الحيوان وذلك ان السلم في الجوز ولا في اطراذ كالرؤوس والاكارع  
ولا في الجلود عددا ولا في الحطب خزما ولا في الرطبة جرز الا اذا عرف  
ذلك بان بين طول يشبه اخرته انه شبر او ذراع في يجوز اذا كان  
على وجه لا يتفاوت ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين  
العقد الى حين الحبل حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحبل  
او على العكس او منقطعا فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز  
اذا كان موجودا وقت الحبل ولو انقطع بعد الحبل فرب السلم بالخيار ان  
شا فسخ السلم وان شاء انتظر وجوده ويجوز السلم في السمك المالح  
وزنا معلوما وضربا معلوما ولا يجوز السلم فيه عددا ولا في السمك في السلم  
في السمك الطر الآ في حبه وزنا معلوما وضربا معلوما ولو كان في بلد  
ينقطع في زمان الشتاء ايضا يجوز وعنه ابي حنيفة انه لا يجوز في السمك الكبار  
منها وحلى تنقطع ولا في السلم في السمك ابي حنيفة وقال لا اذا وصف

اي وكذا السلم في الكيليات  
والموزونات جواز  
في المذروعات



من التزم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز فيكون موزوناً مقبوضاً  
بجلاف لم يطور لعدم إمكان وصف موضع منه وقوله مبتنى على أصل  
وصحوا في محالة مفضية إلى المنازعة من وجهين أحدهما من جهة  
قلة العلم وكثرة وتباينها من جهة سنده وهما له على اختلاف فصول  
السنة وفي التزم الخلع عظمه لا يجوز السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على  
الوجه الثاني وهو ألا يطع ولا يجوز السلم إلا مؤجلاً وقال الشافعي يجوز ولا يجوز  
الأجل معلوم والأجل أو ناه شهر وقيل ثلثة أيام وقيل أكثر من نصف  
يوم والأول أطح ولا يجوز السلم بمكالم رجل بعينه ولا بغيره رجل بعينه  
مقاه لا يعرف مقداره ولا بغيره أن يكون المكالم مالا لا يقبض ولا يبيط  
كالقصاص مثلاً فإن كان مالا ينكس بالكس كالزئيل واجرب لا يجوز إلا في  
قرب الماء كذا عثر في يوسف ولا في طعام قرية بعينها أو مرة نخلة بعينها  
ولو كانت الشية في قرية لبيان الصفة لا بأس به على ما قالوا كالمشتر في بخارا  
أو البساتين بغير غانة ولا يطع السلم عند أبي حنيفة إلا سبع شروط جميعها  
كقولنا خطبة أو شعر وتوع معلوم كقولنا سقية أو نخلة أو مائة مثقال  
كقولنا جيد أو ردي ومقدار معلوم كقولنا كذا كلباً بمكالم معروف أو كذا  
وزناً وأجل معلوم ومعرفة رأس المال ومقداره إذا كان يتعلق العقد  
على مقداره كالمكمل والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه  
فيه إذا كان له محل ومؤنة وقال لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معي  
ولا إلى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد فقهها تكون الشرائط  
خمسة قال العلامة ابن المقام وبقولها قال مالك وأحمد والشافعي  
استحى وإذا كان رأس المال ثوباً لا يشترط تعيين مقدار ذر عانة بالاتفاق  
مع اختلاف الطرفين في الدليل ومن فروع الاختلاف في معرفة مقدار  
رأس المال إذا سلم في جنس ولم يبين رأس المال كل واحد منهما أو  
أو سلم جنس ولم يبين مقدار أحدهما لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما  
يجوز فالأول كما إذا سلم بائة درهم في كثر خطبة وكثير شعر ولم يبين رأس  
مال كل واحد منهما فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز وأن كان كذا  
سلم درهم ودنانير في كثر خطبة وقد علم وزن أحدهما دون الآخر

الأخر فإنه لا يجوز عنده وعندهما يجوز كذا في العانة ومن سلم موزوناً  
في صروي أو خطبة في شعر حل التفاضل وحرم النساء ذكرها في باب  
الربا وآلم بكنز حل ومؤنة كالمسك ولما فور لا يحتاج فيه إلى بيان مكان  
الابتداء بالاجماع وبوفيه في المكان الذي سلم فيه قال رضي الله عنه وهذا  
رواية إمام الصغر والبيع من البسوط وذكر في الأجار ما يوفيه في أي مكان  
شاء وهذا أصح ولو عيّن مكاناً قبل البيع وقبل بيعه ولو عيّن المص  
فيما له حل ومؤنة يكتفي به ولا يلزم السلم حتى يقبض رأس المال قبل أن ينفذ  
فيه سواء كان رأس المال من النقود أو من الأعيان ولا يصح السلم إذا كان  
فيه خيار الشرط للمحال ولا أحدهما وكذا لا يثبت فيه خيار الرؤية بخلاف  
خيار العيب ولو أسقط خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم  
بأنه خلا قال زفر وجعل الشرط جمعها في قولهم أعلام رأس المال قوله  
وأعلام المسلم فيه وتأجيله وبيان مكان الابتداء والتقدير على تحصيله  
فإن سلم مائة درهم في كثر خطبة مائة منها ومن على السلم إليه ومائة نقد  
فإن سلم في حصة الدين بابل ويجوز في حصة النقد ولا يبيع المصارف  
بناء على أن عقد السلم وضع صحيحاً فلو نقد رأس المال قبل الافتراق صح  
الآن أنه يبطل بالافتراق ولا يجوز التفريق في رأس المال السلم والمسلم فيه  
قبل القبض ويصح البيع والعبد المهور عليه في السلم والصرف ذكرها  
في باب الوكالة بالشراء ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه فإن  
تعايلا المسلم بكنز له أن يشتر من المسلم إليه رأس المال شيئاً يقبضه  
كله إلا أنه لا يقبض رأس المال في مجلس فإله السلم كالحاجب قبضه في  
مجلس بيع السلم وفيه خلاف زفر ومن سلم في كثر فحل للأجل بشرط  
المسلم إليه من رجل كذا وأمر رب السلم قبضه قضاء لحقه لم يكن قبضه  
إلا أمره أن يقبضه ثم يقبضه بنفسه فأكاله ثم أكاله لنفسه فزول السلم  
في كثر فأمر رب السلم أن يملكه المسلم إليه في غير أثر السلم ففعل وهو غائب  
لم يقضه ولو كانت الخطبة مشرة والمسئلة تخالفاً صار قابضاً  
كما لو اشترى خطبة بعينها ودفع عرائر إلى البائع وقال اجعلها في  
غائبه ففعل والمشتري حاضر أو غائب يصير قابضاً كذا في النهاية

١٥



فلو امره بالظن كان الحين في السلم المسلم اليه وفي الشراء للمشتري ولذا اذا امر  
ان يبيعه في البحر في السلم يحكم من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري  
ويقرر النفس عليه ولقد امكنني بذلك الجدل في الشراء في الصحيح وهذا احتراز  
عما قيل لا يكتفي بجل واحد كما بظاهر ما روي عنه صلى الله عليه وسلم  
انه اني عن بيع الطعام حتى يجر فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري  
كراه في العناية ولو امره في الشراء ان يجله في غائر البايع ففعل لم يجر  
المشتري قابضا كما لو امره ان يجله ويغزله في ناحية من بيت البايع  
ولو اجتمع العيز والدين والغائر للمشتري ان يراء بالعين صار قابضا  
وان يراء بالدين لم يجر قابضا وينتقض البيع عند حيفه وعندهما بالجا  
انشاء ونقص البيع وان شاء شاركة في الخلوط قال صاحب العناية صورة  
رجل سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى من السلم اليه كرا اخر بعينه وفي  
غائره اليه ليجعل الدين اى السلم فيه والعيز وهو المشتري فيها فلا يجر البايع  
من ان يجعل فيها اولا الدين او العيز فان كان الثاني صار للمشتري  
قابضا لهما جميعا وان كان الاول لم قابضا انتهى ومن سلم جارية في كرخطة  
حنطة وقبضها المسلم اليه ثم تعايلا فماتت في يد المشتري فماتت يوم قبضها  
ولو تعايلا بعد حلاك بجارية جاز ولو اشترى جارية بالف ثم تعايلا فماتت  
في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تعايلا بعد موتها فالاقالة باطله بخلاف  
بيع المقايضة حيث تنقح الاقالة وتبقى بعد حلاك احد العوضين وقد ذكرنا هذه  
المسئلة في موضعها في باب الاقالة ومن سلم الى رجل دراهم في كرخطة  
فقال المسلم اليه شرطت لك روبا وقال رب السلم لم يشترط شيئا فان  
قول المسلم اليه وفي عكسه فالواجب ان يكون القول لرب السلم عند حيفه  
وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه وان انكر الصحة ولو قال  
المسلم اليه لم يكن له اى السلم اجل وقال رب السلم لم كان له اجل فالقول  
قول رب السلم بالاتفاق وفي عكسه القول لرب السلم عندها وعند حيفه  
القول للمسلم اليه والاصل فيه ان من خرج كلامه نقشا فالقول لصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقيد واحد فالقول  
للمعنى الصحة عنده وعندها للملكة وان انكر الصحة وجوز السلم في الشيا بالدين

اذا بين طول او عرضا ورقعة وان كان ثوب حريرا لم يرد من بيان وزنه  
ايضا ولو كان راسا لسم السلم عرضا فروه بالعين وحكك قبل  
التسليم اليه رب السلم لا يعود السلم ولو كان ذلك في بيع العيز يوجب  
ذكره في باب النكاح من كتاب الدعوى ولا يجوز السلم في الجواهر ولا  
في الخزائن في صغار اللؤلؤ والى تباع وزنا يجوز السلم ولا باس السلم  
في اللبنة والاجر اذا سمي ملبنا معلوما وكل ما امكن ضبط صفة ومعرفة  
مقداره جاز السلم فيه وما لا تضبط صفة ولا يعرف مقداره لا يجوز  
السلم فيه ولا باس السلم في طست وقفية او خفية او نحو ذلك اذا  
كان يعرف وان كان لا يعرف فلا خيرة وان استنعى شيئا من ذلك  
بغير اجل جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز والصحيح انه يجوز بغير اعادة  
ال صاحب العناية وهو مذهب عامة مشايخنا وكان احكامهم الشهيد  
يقول هو مواعدة وانما ينقذ العقد بالتعا اذا جابه مغرورا ولم يذات  
انهار لكل واحد منهما انتهي والمعقود عليه في الاستنصاع العيز دون العقل  
حتى جاء به مغرورا من صنعة او من صنعة قبل العقد فاخذه جاز  
ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باع الصانع قبل ان يراه المستنصع جاز  
وهذا كله هو الصحيح قال في الكفاية قوله وهذا كله الى راجع الى قوله انه  
يجوز بيعا لا عدة وقوله والمعقود عليه العيز دون العقل وقوله ولا يتعين  
الا بالاختيار لما ارجع في كل منها قوله اخر انتهى وهو بالجاء ان شاء اخذه  
وان شاء تركه ولا للتصان كذا ذكره في المبسوط وهو الاصح وعن ابي  
حنيفة ان له اختيارا ايضا وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما ولا يجوز فيها  
لا تعامل فيه كالشباب وفيما فيه تعامل انما يجوز اذا امكن اعلا به بالوصف  
يمكن التسليم وانما قال بغير اجل لانه لو ضرب الاجل فيما فيه تعامل يصير  
سما عند حيفه خلافا لهما ولو ضرب فيما لا تعامل فيه يصير لما بالاتفاق  
اذا قبض راس السلم فوجد بعضها زبوا او فاسدا وبه رجة ويجوز بيع السلم  
اليه صا مستوفيا دينه ولو وجدها صا مستوفيا او مستوفيا لا يصير مستوفيا  
ولو تجوز بيعها اليه في باب تعاضل الراس من كتاب الايمان واذا  
اسلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز من جميعها الوزن ذكره في كتاب



الربوا **مسائل مشهورة** ويجوز بيع المصحف لأنه مال منقوض ذكره  
 في السرة ويجوز بيع الفهد والكلب والتباع والمعلم وغير المعلم في ذلك  
 سواء وعمران يوسف أنه لا يجوز بيع الكلب العقور وقال الشافعي لا يجوز  
 بيع الكلب لا يجوز بيع الكلب ولا يجوز بيع الحمير والخمير وقد ذكرناه في أول  
 باب البيع القاسد وأهل الزمة في البياعات كالمسلمين والأمة والخمير  
 خاصة فإن عقدهم على الحمير كعقد المسلم على العبيد وعقدهم على الخمير كعقد  
 المسلم على الشاة ومن قال بعير مع عبدك من فلان بالف درهم على أن يفتي  
 لك خمسين من الثمن سوى ألف فهو جائز وبأخذ الألف من المشتري وخمسين  
 من الفاسد وأن كان لم يقل من الثمن جاز البيع بالف ولا شيء على التميز  
 ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى تزوجها فوطئها الزوج فالكاح جائز  
 وهذا قبض لأن لم يوطئها فليس قبض والقياس أن يصير قبضا ولو  
 عبد من رجل ثم نسيه عند الاختلاط بأمثاله فحده جملة طارية توجب  
 هلاك المبيع فيمنع وجوب نقد الثمن فيسقط ذكرها في باب الاستثناء  
 من كتاب الأوقار ومن اشترى عبدا فغاب ولم يقبض الثمن فاقام البايع  
 البيعة أنه باعه أياه ولم يقبض الثمن فإن كانت عينة معروفة لم يبع  
 في دين البايع وأن لم تدرك من هو بيع العبد وأو في الثمن كالراعي إذا  
 مات واشترى أدامات قبل قبض المبيع مقلداً فإن البيع يباع عينة كالأمان  
 ما بعد القبض ثم أن فضل شيء يسكن للمشتري وأن يقبض شيء هو أيضا فإن  
 كان المشتري اثنين فغاب أحدهما فلهما من ثمن كل واحد يقبضه فإذا  
 حضر الآخر لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شركته الثمن وهذا قول أبي حنيفة ومحمد  
 وقال أبو يوسف إذا دفع أحدهما الثمن كله لم يقبض إلا نصيبه وكان متعلقا  
 بما أدى عن صاحبه ومن اشترى جارية بالف مثقال ذهب وفضة فهما  
 نصفان وبمثل لو اشترى جارية بالف من الذهب والفضة يجب من الذهب  
 ثلثين من الفضة الدرهم وزن سبعة قال في النهاية وهذا اللفظ يعني  
 قوله وبمثل استعمال الفقهاء فيها إذا كانت السلطان تشابهان  
 صورة وتختلفان حكما ومنها كذا كذا انتهى الكسوة لا يوجب الفبا و  
 حكما إذا اشترى بالربط شيئا فنقطع في أو أنه بان لا يوجد في الأسواق

١٥٢  
 الأسواق لا يبطل اتفاقا ويجب العينة أو ينظر زمان الربط بان لا يوجد في  
 السنة الآية ذكرها في كتاب الصرف ومن كره على آخر عشرة درهم  
 جارا فقصاه زبونا وهو لا يعلم فانفقها أو حلفت فهو قضاء عندك  
 حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يرد مثل زبونه ويرجع برأيه رجل  
 على آخر جارا فاستوفى زبونا فظننها جارا ونعم علم بالزيادة وطالت الجوار  
 وأخذها فإن أجبها وأمانة في يده ما لم يرد الزبوني ويجوز القبض ذكرها  
 في آخر كتاب الرهن وإذا أفرغ طبر في أرض رجل فصول من أخذه وكذا إذا  
 باض فيها وكذا إذا اكتسب فيها ظلي ويحترق به عما لو كسره رجل فيها فانه كذا  
 الرجل لا لاخذ ولا يخص صاحبها وهذا إذا لم يقبض صاحب الأرض منه  
 لذلك بان حفر فيها بئر ليسقط فيها أو أعتد مكان للفراخ لئلا يخذها فإن  
 كان أعتد لها لذلك لا يملكها إلا أخذ بل رتب لأرض يصير ذلك قبضا كذا  
 قال ابن المقام بخلافه إذا غسل النخل في أرضه فاعمل يده من الزاد أو  
 من زبادات الأرض فيملكه تبعاً لأرضه كالشجر النابت فيه والثراب  
 المجمع في أرضه بحراين الماء ولو اصطاد دجاجة فباعها فوجد المشتري  
 في بطنها دجاجة لا يملكها المشتري فيكون للبايع ذكرها في الزكاة في باب  
 المعادن والركاز قال العلامة ابن المقام وما ذكر في التسمية من  
 الإطلاق ظاهر الرواية وقبل إذا كانت الدرة غير منقوبة تدخل  
 في البيع بخلاف المنقوبة كما لو كان في بطنها عيني مملوكة المشتري لا تخافا كله  
 وكل ما تأكله يدخل في بيعها وكذا لو كانت الدرة في صدفة مملوكة المشتري  
 قلنا هذا الكلام لا يفيد إلا مع دعوى أنها تأكل الدرة غير المنقوبة كما  
 العنبر وهو ممنوع لغرمه فيفق أنها تبلغ مرة بخلاف العنبر فإنه حشيش  
 هو الصدف وسم من شأنها الكحل ذلك انتهى وقال العلامة أيضا ومن جئنا  
 هذه المسائل صوف ومنع على سطح بيت فانتقل البطر فقصه رجل فإن كان  
 ومنعه الماء فهو لصاحبه وألا فالأخذ ولو باض صيد في أرض رجل  
 أو كسره فيها فجاء رجل ليأخذه فمنعه صاحب الأرض فإن كان في موضع يقدر  
 صاحب الأرض على أخذه قريبا منه بان كان بحضرة كان الصيد له لا يملك  
 كأنه أخذه عنده وأن لم يكن بحضرة لا يملك وكذا إذا وقع في ثياب الناز



من السكر والدرهم فهو لمن اخذه ما لم يلف ثوبه على التلحاف او كان  
مستقلا له اي الثنا ربان بسط ثوبه لذلك فالقصة او كان مستقلا  
فصوله وكذا من حيا مكانا للسريز فله ما صرح فيه عند البعض وفي فاص  
الفضل فلاف هذا قال اهل مكة يرمون في ساحة رجل الراد والرا  
والسريز هو لمن سبق سوا حيا المكان له ولا انتهى **كتاب**  
**الصرف** العرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوميه من جنس الاثان  
سمي به الحاجة الى النقل في برئته من يد الي يد والصرف هو النقل والردغة  
اولا لا يطلب منه الا الزيادة اذ لا يتفع بعينه والعرف هو الزيادة  
لغة كذا قال الخليل ومنه سميت العبادة النافذة صرفا فان باع فضة بفضة  
او ذهب بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وان اختلفت في اجودة والزيادة  
واذا وجد في احد العومين بفضة زبوا او فخرجة ويجوز هذا العاقبة  
وقبضه صار مستوفيا ولو وجد دما صا او سودة لا يجوز التجوز بها  
وكذا في التل كما ذكرها في باب التميز في تقاضي الدرهم ولا بد من قبض  
العومين قبل الافتراق سواء كانا يتبعان كالمصوغ او لا يتبعان كما في  
او يتبعان احدهما ولا يتبع الآخر والمراد من الافتراق الافتراق بالابان  
حتى لو ذهب ايشيان معا في جهة واحدة او نامة المجلس او على غيرها  
لا يبطل الصرف وان باع الذهب بفضة جاز التفاضل ووجب التفاضل  
فان افتراقا في الصرف قبل قبض العومين او احدهما بطل العقد وهذا لا  
شرط اختيار فيه ولا الاجل الا اذا اسقط اختيار في المجلس فعود الى الجواز  
والاعتراض عن الاجل حرام ذكرها في باب الصلح عن الدين من كتاب  
الصلح ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دينار بعشرة  
درهم ولم يقبض العشرة في اشترى بها ثوبا فالبيع في الثوب باطل  
وقال زكريا في الثوب ويجوز بيع الذهب بفضة مجازة كمن اشترى ثوبا  
في المجلس فلاف بغيره مجازة ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة  
وفيها طوق فضة قيمتها الف مثقال بالفي مثقال فضة ونقد من الثمن  
الف مثقال ثم افتراقا فانه يرد ثمن الفضة وكذا لو اشترى بها بالفي مثقال  
الف ثمانية والف نقد فالف ثمن الطوق وكذا لو باع سيفا على ثمانية

بمائة درهم عليه فسون ودرهما ودفع من الثمن خمسين جازا ببيع كوز  
المقبوض حصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذا ان قال قد اخذت  
خمسين منها فان لم يتقاضها حتى افتراقا بطل العقد في محله وذكر السيف  
ان كان لا يتخلل لا بغيره ولا هذا اي ولعدم المكان تسليمه بدون العز  
لا يجوز اخذ ما الى السيف البيع وان كان يخلص بغيره جازا ببيع في السيف  
ويجوز محله وهذا اذا كان الفضة المفردة اذ يرد ما فيه وان كانت مثالا  
اقل منه او لا يرد في لا يجوز البيع ومن باع انا فضة ثم افتراقا وقبض  
بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاثان مشتركا بينهما ولو  
اشترى بعض الاثان فاشترى بالثمن را شادا اخذ الباقي بجمته والحاد ردة  
وان باع قطعة نقرة ثم اشترى بعضها اخذ ما بقي بجمته ولا خيار له ومن باع  
وجهين ودينارا بدرهم ودينارا جازا ببيع وجعل كل جنس بخلافه وقال زكريا  
والشافعي لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا باع كثر شعير وكثر خنطة بكر شعير  
وكرت خنطة وكذا لو باع درهما ودينارا بدرهم وثوب وافتراقا من غير قبض  
في اللقمة في الدرهمين جازا ببيع الدرهم الى الثوب ومن باع احده عشر  
درهما بعشرة درهم ودينارا جازا ببيع ويكون العشرة بمثلها والدينار  
بدرهم وتوبايعا فضة بفضة او ذهب بذهب ومع اقلها شيء اخر يبلغ  
قيمه باقية الفضة جازا ببيع من غير كراهة وان لم يبلغ فيع الكراهة وان لم  
يكن له قيمة كالتراب لا يجوز البيع ومن كان له على اخر عشرة دراهم فباعه  
الدر على عشرة دنانير بعشرة درهم ودفع الدينار وتقاها العشرة  
بالعشرة فهو جائز ووقعت المقاصة استحسانا والقياس في ثمنه ومعنى المثلة  
اذا باع بعشرة مطلقا وزقربا لفا فيه علما بالقياس وهذا اذا كان  
الدينار متاعا اي على عقد العرف فان كان لاحقا فذلك في اصح الروايات  
قال صاحب العناية بان اشترى دنانير بعشرة درهم وقبض الدينار ثم  
ان اشترى الدينار باع ثوبا من باع الدينار بعشرة درهم ثم اراد ان يتقا  
فيه روايتان في رواية ابى سليمان وهي ان اخا رصا فخر الاسلام وقيل  
المعنى اصح الروايتان تقع المقاصة وفي رواية ابى حنيفة واخا رصا  
وقاضي خان لا تقع المقاصة انتهى ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غلط



بدرهمين من ذهب و درهم غلة و الفلقة ما يرد به بيت المال و يخذلها التاجر  
في العناية الغلة من الدراهم على المقطعة التي في القطعة منها قيراط و تسويج  
او حبة فيرد بها بيت المال لانها يفتها بل كونها قطعاً و يخذلها التاجر  
انتجى فاذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي دراهم و ان كان الغالب  
على الدينار الذهب فهي ذهبن و تعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر فيهما  
حتى لا يجوز بيع كالملة بجاه و لا يبيع بغيرها ببعضها الا مساوياً في الوزن  
وكذا لا يجوز الاستقراض بجاه الا وزناً و النقص و لا تخلو عن قليل غش  
عادة لانها لا تنطبع الا بالغش و قد يكون خلقاً كما في الردى منه  
فيكون القليل الرذالة و الجيد الردى سواء كان كان الغالب عليها  
الغش قليلاً في حكم الدراهم و الدينار اعتباراً للغالب فان اشترى بها  
فضة خالصة فهو على الوجه الذي ذكرناه في حلية السيف و ان يبيعه  
اي الدراهم التي غشها غشها غشها متفاضلاً جاز صرفاً للمجلس خلاف  
المجلس في حكم شئين فضة و فضة و لكنه صرف حتى يشترط القبض في  
المجلس قال صاحب الهداية قال العبد الضعيف شئاً يباع به كذا ما و اراد  
النهر لم يفتوا بجواز ذلك في العدة و لا في الغطاء و لا في الاعمال في  
ديارنا فلو ابيع التفاضل فيه يفتى باب الربا ثم ان كانت تروج بالوزن  
فالتبايع و الاستقراض بها بالوزن و ان كانت تروج بالعدو و ان كانت  
تروج بها فكل واحد منها لان المعبر هو المعتاد فيها اذا لم يكن نقيضاً في  
ما دامت تروج تكون اثماً لا تمنع بالتبيين و اذا كانت لا تروج فهي  
سلعة تعين بالتبيين و ان كان يقبلها البعض دون البعض فهي كالزوف  
لا يتعلق العقبة عينها بل بحسبها زوفاً ان كان البائع يعلم حالها و يحسنها  
من ايجادها ان كان لا يعلم و اذا اشترى بها سلعة فكسدت فتركها في العالم  
بها بطل البيع عند ابي حنيفة و قال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع و قال محمد  
عليه قيمتها آخر ما تعاينها من الناس بها و يجوز البيع بالفلوس فان كانت ناقصة  
جاز البيع و ان لم يعتبر و ان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعيدها و ا  
باع بالفلوس الناقصة ثم كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة خلافاً لهما و هو  
نظير الاختلاف الذي بيننا و لو استقرض فلوساً فكسدت عند ابي حنيفة

مينة عليه ثمنها و عند ما يجب قيمتها كما اذا استقرض مثلياً فانقطع كغير  
عند ابي يوسف يوم القبض و عند محمد يوم الكس و على امر و اصل الاختلاف  
فمن غصب مثلياً فانقطع و قول محمد انظر و قول ابي يوسف ايسر و من  
اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس جاز و عليه يباع بنصف درهم من الفلوس  
وكذا اذا قلل به انق فلوس و بغيره فلوس و قال زفر لا يجوز في بيع  
ذلك و لو قال بدرهم فلوس و بدرهم فلوس فذلك عند ابي يوسف  
و عن محمد انه لا يجوز و يجوز فيما دون الدرهم قالوا و قول ابي يوسف  
ان يبيع شيئا و يارنا و من اعطى ميراً و ربحها و قال اعطى بنصفه فلوساً  
و بنصفه نصفاً الاجرة جاز ابيع في الفلوس و بطل فيما بقي عندهما و في  
العناية قولاً بنصفه نصفاً اي و ربحها ميراً و ربحه نصف درهم كبير  
اجرة انتجى و على قياس قول ابي حنيفة بطل في الكل و لو كرر لفظ لا يخطأ  
كان جوابه كجوابها هو الصحيح و في العناية هو الصحيح احرازاً على غير الفقيه  
ابن جعفر الهندواني و الفقيه المظفر ابن البمان و الشيخ الامام شيخ الاسلام  
ان العقد لا يبيع به هنا ايضا و ان كرر لفظ الا عطاء و لا تحاد و العتقة قبل  
و الاول هو الصحيح و هو اختيار المصنف انتجى و لو اعطى نصف درهم فلوس نصفاً  
الاجرة جاز قال رضي الله عنه و في اكثر نسخ المختصر و في المسئلة الثانية و لم  
يذكر الا في كتاب **الكفالة** الكفالة هي العم لغة قال  
الله تعالى و كفلاً ما ذكرنا ثم قل من حتم الزمة الى الزمة في المطالبة و قيل  
في الوين و الاول مع الكفالة مضافاً الى كفاية النفس و كفاية المال  
فالكفالة بالنفس طرقة و المضمون بها احضار المكفول به و قال الله  
لا يجوز و تتفق اذا قال تكلفت بنفس فلان او برقبته او بروحه او  
بجده او بغيره و كذا بيده و بوجهه و كذا بنصفه او ثلثه او جزء  
منه بخلاف اذا قال تكلفت بيد فلان او برجله و كذا اذا قال مننته  
او على و الية و كذا اذا قال نازعتم آ و قيل بخلاف اذا قال نازعتم  
لمعرفة فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزم احضار  
اذا طاله في ذلك الوقت و فاء بالزمة فان احضره و الاجبة الحاكم و لكن  
لا يجزى لمرارة لعله ما و ربي بما و ادعى في الكفالة المكفول بنصفه



مدة ذهابه ومجيئه فان مضى لم يجزه بحسبه اذا احضره في مكان  
يقدر المكفول ان يجامه برئ الكفيل من الكفالة فاذا كفل على ان يسلمه  
في مجلس الكفالة في السوق برئ وقيل في زمان لا يبرأ وآخيه في برية  
لم يبرأ وكذا اذا سلمه في سواد ليس فيه قاض بفصل الحكم ولو سلمه في معراج  
غير الممر الذي كفل فيه برئ عند ابيه حنفية وعنده حال لا يبرأ ولو سلمه في السجن  
وقرب من غير الطالب لبرأه واذا مات المكفول برئ الكفيل بالنفس الكفالة  
وكذا اذا مات الكفيل بخلاف الكفيل المبال ولو مات المكفول له فلو صمى ان طالب  
الكفيل وان لم يكن فلو ارثه ومن كفل بنفسه لم يقبل اذا دفعت اليك  
فانما برئ ففعله اليه فهو برئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم ولو سلم الله  
المكفول بنفسه من كفالة صح وكذا اذا سلمه اليه وكيل الكفيل او رسوله فان  
تكلل بنفسه علم انه ان لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه ومما  
فلم يحضره لا الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس وهذا  
معلق بشرط متعارف فيصح ليس حقيقيا بطلاق الشرط كجواب الزج ونحوه  
وقال ان فقي لا تصح هذه الكفالة ومن كفل بنفسه رجل وقال ان لم يوف  
غدا فعليه مال فان مات المكفول عنه ضمن المال ومن ادعى على آخر مائة دينار  
وبينها او لم يبينها حتى تكلل بنفسه رجل علم انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة  
عند ابيه حنفية وابي يوسف وقال محمد ان لم يبينها حتى تكلل ثم ادعى بعد ذلك  
لم يلتفت اليه دعواه ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند  
ابن حنيفة روي عنه لا يجزئها عنده اي لا يجزئ اعطاء الكفيل كذا قال  
العلامة ابن الهمام وقال لا يجزئ في حد القذف وحد القصاص بخلاف الحدود  
لخالصة له تعالى ولو سمحت بنفسه بفتح بالاجماع وكذا لا يجزئ التغير بالاتفاق  
ولا يجزئ في حد السرقة او حد الزنا او حد القذف في حد السرقة في حد السرقة  
ان على قولها لا يجزئ في حد السرقة والقصاص بشهادة الواحد والآخر في الكفالة  
جايزان في اخراج ومن اخذ من رجل كفيل بنفسه ثم ذهب واخذ منه  
آخر فها كفيلان وتوصالي من كفالة بالنفس على عوض بطل الكفالة ولا  
المال في رواية وفي اخر لا تبطل الكفالة ولا يجب المال ذكرها في  
اواخر الشفعة واما الكفالة بالمال فجازة معلوما كان المال المكفول به

القول باوجهه لا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكللت عنه بالنف  
او بملك عليه او بما يدركك في هذا البيع ومثل هذه الجهالة تكلل في الكفالة  
اتية بنا على التوسع مع ان الكفالة بالبرك تفتح بالاجماع ولا تفت  
بجهالة وصار هذا كما اذا كفل بشيء تحت الكفالة وان احمل السراية  
والاقتضار بشرط ان يكون ديناً صحيحاً ومراوده ان لا يكون برئ الكفالة  
والمكفول له الجمار ان شاء طالب ان يرضى عليه الاصل ان شاء طالب الكفيل لا  
اذا شرط المكفول له البراة اي برأة الذي عليه الاصل في تنقيد حواله كما  
ان احواله بشرط ان لا يبرأ منها الجمل تكون كفالة ولو طار احد حاله  
ان يطالب الآخر وكذا ان يطالبها وتجزئ تعلق الكفالة بالشروط مثل  
ان يقول يا بعت فلاناً فعلى واذابك عليه فلي واما غيبك فعلى  
الاصل انه يصح تعليقه بشرط طام لمثل ان يكون شرطاً لوجوب الحق  
القول اذا استحق البيع ولا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد  
وهو مكفول عنه او لتقذر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن المدينة وذاكر  
من شروط في منعي ما ذكرناه قاتماً لا يصح التعليق بشرط كقول ان  
صبت الزج او جاز المطر وكذا اذا جعل واحداً منها اجلاً الا انه تفتح الكفالة  
ويجب المال حالاً والكفالة لما صح تعلقها بالشرط لا تبطل بالشرط والفاقة  
كالطلاق والعاق وتجزئ الكفالة الى قديم والحاج والاحصاء و  
الدين والقطاف واحراز ذكرها في باب البيع الفاسد وان قال  
تكللت بملك عليه فقامت البينة بالف عليه منته الكفيل وان لم تقرر البينة  
فالقول قول الكفيل مع بينة في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول  
بكثر من ذلك لم يعتد في عليه ويصدق في حق نفسه تجوز الكفالة  
بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر رجوع بما ادى عليه وان كفل  
بغير امره لم يرجع بما يؤقبره وقوله رجوع بما ادى منه اذا ادى منه اما  
اذا ادى خلافه رجوع بما ضمن وذلك ان كفل عن رجل بامر رجوع بما ادى  
الطالب زبوا رجوع بثلث ما ضمنه على الاصل كذا في الكفالة في ملك الدين  
بالا وانه ينزل الكفيل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبة بان يكفل له الدين  
الرجوع في ذمة المكفول عنه الكفيل او بالدين وهو ان يموت المكفول له وتو



الكفيل بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بأدنى وبخلاف إذا سئل الكفيل  
الطالب عن الألف على خمسمائة فقارها إذا أبراء الطالب الكفيل قال  
العلامة ابن الحام بعينه عن خمسمائة واخذ منه خمسمائة لا يرجع الكفيل على  
المكفول عنه إلا بمائة أو المائة إذا أبرأ الكفيل عن كل الدين لا يرجع بشئ فكذلك  
عن بعينه لا يرجع في حق ذلك كما بعينه عن الباقي للبعض الكل انتهى ولو كفل عن غيره  
بغير امره قبله فإجازة لا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع عليه وذكره في باب من  
كاتب جده ويسر الكفيل أن الطالب المكفول عنه بالمال قبل أن يؤدي منه فإن  
لزم بالمال كان له أن يلزم المكفول عنه حتى يخلصه وكذا إذا جسد كان  
له أن يجسده وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ الكفيل  
وأن أبرأ الكفيل لم يبرأ الأصيل وكذا إذا أبرأ الطالب عن الأصيل فهو خير  
عن كفيه ولو أبرأ عن الكفيل لم يكن تأخير عن الذي عليه الأصيل بخلاف ما  
كفل بالمال حال موجلا إلى شهر فإنه يتأجل عن الأصيل فإن صالح الكفيل  
رتب المال عن الألف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الأصيل  
ويرجع على الأصيل خمسمائة إن كانت بأمه بخلاف إذا كان صالحا على جنس آخر فيرجع  
بجميع الألف ولو كان صالحا عما استوجب الكفالة وهو المطالبة لا يبرأ الأصيل  
قال في الكفاية صورته ما ذكر في المبسوط أنه لو صالحه على مائة وصرح على أن  
أبرأ الكفيل فاقعة من الباطن رجوع الكفيل على الأصيل بمائة ورجع الطالب  
على الأصيل بمائة لأنه أبرأ الكفيل بكونه فخما للكفالة ولا يكون سقطا  
لأصل الدين انتهى ومن قال الكفيل ضمن له مالا قد برئت التي من المال  
رجع الكفيل على المكفول عنه معناه ضمن له بأمه وأن قال أبرأتك لم يرجع  
الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت قال محمد بن موسى الكاظم وقال أبو يوسف  
هو مثل الأول وقبل في جميع ما ذكرناه إذا كان الطالب حاضرا يرجع  
في البيان إليه ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط قال العلامة ابن  
الحام أي بالشرط المتعارف مثل أن تجلت إلى البعض أو دفعت البعض  
فقد أبرأتك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز تعليق الكفالة به انتهى  
ويروي أنه يبيع وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا يبيع الكفالة به كما  
كاله دوو والقصاص معناه بنفسه لا بنفس من عليه أحد أو أن كفل المشتري

المشتري بالثمن جاز والثلث ودين كسائر الديون وأن كفل عن البيع  
بالبيع لم يبيع والبيع غير مضمون بغيره وهو الثلث والكفالة بالاعيان المضمونة  
وأن كانت تخرج عندنا خلافا لثالث فيمكن بالاعيان المضمونة بنفسها  
كالبيع بغير فاسد والمقبوض على سؤم الشراء والمقبوض لا يملك  
مضمونا بغيره كالمهرين والبيع ولا يملكون أمانة كالوديعة والمستعار  
والمستاجر ومال المضاربة والمشاركة ولو كفل تسليم البيع قبل القبض و  
بتسليم الرهن بعد القبض إلى الراهن أو تسليم المستأجر إلى المستأجر جاز  
بالتزامه فعلا واجبا ومن استأجر دابة لم يملكها فأنه يبيعها لم  
يصح الكفالة بالحل وأن كانت بغير غيرها جازت الكفالة وكذا من سلب  
عبد المذمة فكفل له رجل بمائة فمؤا طل ولا تصح الكفالة إلا بقبول له  
المكفول له في مجلس العقد وهذا عبد حنيفة ومحمد بن قيس أبو يوسف يجوز  
أو المائة فإجازة ولو لم يشترط في بعض النسخ الإجازة وتختلف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعا الألف مسئلة واحدة وهي أن يقول المرء لو أبرأتك كفل  
عني بما علي من الدين فنكفل به مع غيبة الغرماء حيث يصح وأن لم يسم المكفول  
قالوا إنما يصح إذا كان له مال فإن لم يكن له مال لا تؤخذ الورثة بديونه  
ولو قال المرء في ذلك لجنبي أو خلتك المشايخ فيه يعني منهم من لم يصح  
ذلك ومنهم من صحه وأذا مات الرجل وعليه دين ولم يترك شيئا فكفل  
رجل عنه للغرماء لم يبيع عنه حنيفة وقال لا يبيع كما إذا تبرع به إنسان ولا تصح  
الكفالة إذا كان المكفول لغيره كما إذا كفل لأحد الغرماء وذكره في فصل القضاة  
بالموارث من كتاب القضاء ومن كفل عن رجل بألف عليه بأمه فقضاه  
الألف قبل أن يطالبه صاحب المال فليس له أن يرجع فيها بخلاف ما إذا كان الرجوع  
أي دفعه إلى الكفيل على وجه الرسالة فيكون أمانة فلا يرجع وأن رجع  
الكفيل فيه فمضاه ولا يصدق به إذا كان قبضه على وجه الاقتضاء بناء  
على أنه ملكه حتى أنه لو أبرأ الكفيل المطلوب قبل أدائه يبيع كذا إذا قبضه  
بملكه لكن فيه نوع خبط على من ذهب به حنيفة فلا يصدق به وأما إذا  
كان قبضه على وجه الرسالة وكان أمانة فلا يطالب الرجوع في قول حنيفة  
ومحمد وفي قول أبي يوسف يطالب بألف الغناية ولو كانت الكفالة بغير



فباعها وزج فيها فالزوج له في الحكم اي قضاء قال ابو حنيفة واجب الى ان  
 يردوه على ان يرضوا اكثر ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند ابو حنيفة ورواية  
 اجماع الصغير وقال ابو يوسف ومحمد حوله ولا يردوه على ان يرضوا  
 وهو رواية عن ابن حنيفة وعنه انه يصدق به وهذا اي الرضا على المرد ولا  
 اصح لكنه استحباب الجبر ومن كفل عن رجل بالقبالة فامر به الاصيل ان  
 يتعين عليه جبراً ففعل فالشراء للكفيل والزوج الذي في الباب فهو عليه  
 ومقتضى الامر بيع العينة مثل ان يستقرض من باع عشرة فينتد عليه  
 منه ثوباً يساوي عشرة ثم عشرة مثلاً رغبة في نيل الزيادة لبيعه مستقرض  
 بعشرة ويحل خمسة سمي به لما فيه من الاعراض عن الدين الى العيز وهو  
 مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لمذموم الفعل  
 ثم قيل هذا ضمان لما يخسر المشتري نظراً الى قوله على وهو الكفيل والزوج  
 الزيادة عليه وهو العاقبة ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه اي تقرر عليه  
 او بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه فاقام المدعى البيعة على الكفيل ان له  
 على المكفول عنه الف درهم لم يقبل ومن اقام البيعة ان له على فلان كذا  
 وان هذا كفيل عنه بأمرة فانه يقضي به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان  
 كانت الكفالة بغير امرة يقضي على الكفيل فاقعة وفي الكفالة بما ادى على الامر  
 وقال زفر لا يرجع ومن باع داراً وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم  
 اي تصديق من الكفيل بان الدار ملك لبايع كذا في النهاية وتوشهد فتم  
 ولم يجعل لم يكن تسليمها وهو على دعواه ومعه قوله فتم ان يكتب اسمه في الصك  
 وجعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ومنع عليه نقش خاتمة حتى لا يجز فيه التزوير  
 والتبديل كذا في العناية نقلاً عن شمس الائمة اكلوا في قالوا اذا كتب في الصك  
 باع وهو يملكه ويبعاً باتاناً فذا وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب  
 الشهادة على اوراق المتعاقدين **فصل** في الضمان  
 ومن باع لرجل ثوباً ومن له الثمن او مضارب ممن ثمن متاع فالضمان  
 باطل وكذلك رجلان باعاً عبداً صنفه واحدة ومن احدهما لصاحبه  
 حصته من الثمن بخلافه اذا باعاً صنفين في لا يكون فيه شركة الا بالدر  
 ان للمشتري ان يقبل نصيب احدهما ويرد نصيب الاخر وان يتقبض

يتقبض نصيب احدهما اذا اقتد من حصته وان قبل الكل من ضمن غرض  
 خواجه ورواية وقسمه فهو جائز اما ان يخرج هذا كذا واما التواب فان  
 بها ما يكون بحق كمر النهر المشترك اجماعاً من الموطأ لم يجز في ذلك  
 وغيرها جازت الكفالة بها على الاتفاق وان اراد بها ما ليس بحق كالجاني  
 في زمانه فبها في المشايخ ومن يميل الى الصلح الشيخ الامام علي بن ابي طالب  
 واما القسم فقد قيل في التواب بعينها او حصته منها والرواية باو وقيل  
 هي ائنة الموطنة الرابعة والمراد بالتواب ما يوجب رابت والحكم ما بيننا وبين  
 قال لا تحرك على مائة الشجر وقال المقر له في حالة قال قول المقر وان  
 قال ضمنت كذا من فلان مائة الشجر وقال المقر له في حالة قال قول  
 الضامن وان في الحق ان في اعي الضمان بالاقول الى الاقرار واو يوسف  
 فيما روى عنه الحق الاول الثاني ومن شرط جارية كفل له رجل بالدر فاقعة  
 لم ياخذ الكفيل حتى يقضي له على الباع وهذا في جرد الاحتياط بناء على ان البيع  
 لا يشترط في ظاهر الرواية لم يقض له بالثمن على الباع فلم يجب على الاصيل  
 رواه التمر فلا يجب على الكفيل خلاف القضاة بالحجة بناء على ان البيع بطلانها  
 فيرجع على الباع والكفيل موضعها وائل الزيادة في ترتيب الاصل ومن شرط  
 عبد ضمن له رجل بالعبدة فالضمان باطل بخلاف الدرك فانه يصح ويستعمل  
 في ضمان الاحتياط عرفاً ولو ضمن اخلاص لا يفتع عنده حنيفة وعندهما بمنزلة  
 الدرك فيصح ولا يجوز بحالة المملوك والصلح الا بالاذن ولا يفتع كماله الكفيل  
 ولو صدر الكفالة من المريض يصح من الثلث وهذه كلها في اول الشكوة وشكته  
 كماله المريض مذكورة في باب علق المريض من كمال الوضاي ومن باع عبداً  
 على ان يعطيه كفيلاً معتباً حاضراً من المجلس فقبل جاز استحساناً واذا لم  
 يكن الكفيل معتباً او غائباً حتى اقر فاقطع البيع ولو كان غائباً فخص في المجلس  
 وقبل حتى ذكره في الرهن ومن اثبت الدبر على العبد حتى بيع في دينه لا يحل  
 لمن اثبت الشرح من في يده ذكره ما قبل فصل ومن روى عن عبيد بن ذباب القضاء  
 بالوارث وقد اوردنا في كتاب الدعوى **باب**  
**كفالة الرجلين** واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
 كما اذا اشترى عبداً بالف درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فادتر



احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤد به على النصف فرجع بالزيادة  
واذا كفل رجلان عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كفىل لصاحبه فكل  
اياه احدهما رجح على شريكه بنصفه فليلا كان او كثيرا ثم يرجع على الاصيل  
واذا شاء رجح بالجميع على المكفول عنه واذا ابرأ رب المال احدهما اخذ الاثر  
بالجميع واذا افرق المتعاقبان فلا يصح للدعوى ان ياتى بها ولا يصح  
بجميع الدعوى ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يؤد من النصف واذا كوت  
البدان كتابا واحدة وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه فكل شيء اياه احدهما  
رجح على صاحبه بنصفه ولو لم يؤد شيئا حتى اعتق المولى احدهما جازا  
وبرئ عن النصف ويبقى النصف على الآخر والمولى ان ياتى بحصة الدرع لم يفتق  
ايجاز المعنى بالكفالة وصاحبه بالاصالة فان اخذ الدرع اثنى رجح  
على صاحبه باؤدوى وان اخذ الآخر لم يرجع على المعنى **باب**  
**كفالة العبد وعنه** ومن ضمن عن عبده مالا لا يجب عليه حتى يعتق  
ولم يستم مالا ولا غيره فهو حال قوله لا يجب عليه مالا اى لا مقتضى انه  
لا يجب عليه حتى يعتق بان اقربا يستهلك ماله وكذا به المولى واقرضه ان  
او باعه وهو محجور او وطلى امرأة بشبهة بغير اذن المولى فانه لا يؤخذ به  
في الحال كذا في الكفالة بخلاف التبرير الموقل فانه لا يؤخذ الكفيل ايضا الا بعد  
الاجل ثم اذا اودرجع على العبد بعد الاعتق كما لا يرجع الطالب عليه الا بعد  
العتق ومن اوعى على العبد مالا وكفل له رجل نفسه فمات العبد برسر  
الكفيل لبرأة الاصيل كما اذا كان المكفول بنفسه فمات فان ادعى بقة العبد  
فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل فتمت واذا  
كفل العبد عن مولاه باثمه فعتق فاداه او كان المولى كفل عنه فاداه بعد  
العتق لم يرجع واحد منهما على صاحبه وقال زفر يرجع ومعه الوجه الاول  
ان لا يكون على العبد من حيث يعتق كفالة بالمال عن المولى اذا كان باثمه  
اما كفالة عن العبد فتصح على كل حال ولا يجوز الكفالة بمال الكتابه فمات  
به او عبده وبذل لسعاية كمال الكتابه في قول به حنفية وعلى قولها فتصح وتصح  
الكفالة بمال اعتق عبده عليه ذكرها في باب العتق على كمال **كتاب**  
ومع جازة بالتدوين قال عليه السلام من اجل على من فليس يصح رضاه

برضاه الجبل والمحال المحال عليه واذا تمت الكفالة برضى الجبل من الدرع بقوله  
وقال زفر لا يراد بغير على القبول ان نقد الجبل لم يرجع المحال على الجبل الا ان  
يتور حقه وقال الشافعي لا يرجع وان نوى والتوى عند ابيه حنفية  
الامر من اما ان يحد الكفالة ويكلف ولا يئنه له عليه او يموت مفلتا وقالا  
خذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم باطلاسه حال حياته واذا شرطا  
في الكفالة ان لا يراد الجبل كونه كفالة وقد مر في الكفالة ايضا واذا طالب  
المحال عليه الجبل بمثل الكفالة فقال الجبل ائتني برين له عليك لم يقبل  
قوله وكان عليه مثل التبرير والكفالة لا تكون اقرا منه بالدين عليه لانها  
فمكون بدونه واذا طالب الجبل المحال باحاله به فقال انما اطلبك  
لتقبضه له وقال المحال بل ائتني برين له عليك قال قول الجبل عيبي  
ومن اودع رجلا الف درهم واحال بها عليه امر فهو جائز فان ملكك  
برضى لتقبضها بها بخلاف اذا كانت مقيدة بالمغصوب بغيره بان كان الف  
مقصودا عنه المحال عليه كذا في العناية في لا تبطل الكفالة بهلاك ذلك المقتضى  
المعتق بل تبقى الكفالة متعلقة بمثل او قيمة كذا في النجاشية وقد تكون الكفالة  
مقيدة بالدين ايضا وحكم المقيدة بهذه الجملة ان لا يملك الجبل المحال عليه  
وقوله في هذه الجملة المراد به الكفالة المقيدة بالعين ودبعت كانت او غيبا  
وبالدين كذا في العناية وهذا مثال الرهن وان كان سوة للغراء بعد الموت  
بغيره انه لا يكون احق بملك العين والدين الذي قيدت به الكفالة عند موت  
الجبل من الرغاء بل هو سوة لهم خلافا لفر وهو القياس كذا في العناية  
والمرتبة يكون خصم من الرغاء عند موت الراعي كذا في الكفالة بخلاف  
الكفالة المطلقة في تبطل الكفالة باخذها عليه وعنده واذا ملك المحال عليه الرز  
بالاداء الى المحال ان حال المدبون رجلا على رجل ليس عليه دين فقبل الكفالة  
واذى فانه يملك الدين الذي على الجبل فرجع به لا با اذى حتى لو ادى عروضا  
او درهم من الدين لم يرجع الا بالدين كما لكفيل وكذا لو وصعب المحال الدين  
للمحال عليه الوتعة به عليه او ورثة المحال عليه من المحال شار ايضا وكذا  
الكفالة والعبارة عن بشرح العلامة ابن الحمام وبكرة السفاج وهو قرض  
استفاد به المقرض سقوط الخطر العايق وهذا نوع نفع استغيبه وقوى



الشي على السلام عن فرض حرق كتاب **ادب القاصي**  
ولا يصح ولاية القاضي متى تخلف في المولى شرط الشهادة ويكون من اجل  
والقاضي اصل للقضاء حتى لو قلده يصح الا انه لا ينبغي ان يقبله كماله حكم الشاه  
ولو كان عدلا ففسق بامره الرشوة او غيره لا ينبغي ان يستحق العزل وهذا  
هو ظاهر المذهب عليه شيئا وقال الشافعي لا يجوز قضاءه كما لا يقبل شهادة  
عنه وعندنا اثبات الثلثة في النوادر انه لا يجوز تقاضاه وقال بعض المشايخ  
اذا قلده القاضي ابتداء يصح ولو قلده هو عدل يغيره الفسق وكل صلح مقيما قبل  
لا وقبل صلح القاضي ان اهله الاجتهاد وشرط الاولوية للقضاء وانما عليه  
اجاهل فصح عندها ويمكن ان يقضي بغيره غيره خلافا لشافعي ويصح للقائد  
ان يجاز من هو الاقرب والاول وفي هذا الاجتهاد كلام عرص فيقول القاض  
وما صله ان يكون صاحب حديث لمعرفة الفقه ليعرف معاني الاثار او  
صاحب فقه لمعرفة الحديث كيكلا يستعمل القياس في المنصوص عليه وقيل ان  
صاحب قريحه يعرف بها عادات الناس كثير من الاحكام يفتي عليها ولا يابن احوال  
في القضاء لمن يتقن بنفسه ان يودي فرضه وقد تفكره الصهاية رضوان الله عليهم  
اجعيز وكيفية قرة وهو فرض كفاية ويكره الدخول فيه لمن يخاف الجوع عنه  
ولا يابن من على نفسه كيفه وكره بعضهم الدخول فيه مخار والفتوى ان الدخول  
فيه رخصة والترك عزيمة فلعله يخطئ فلهذا لو قتل له او لا يعينه عليه غيره ولا بد  
من الاعانة الا اذا كان هو الاصل للقضاء دون غيره في يفرض عليه التفكر  
صيانة لحقوق العباد واخلاء للعالم عن الفساد ويتبعني ان لا يطلب الولاية  
ولا يابن لها ثم يجوز التفكر من السلطان الجائر كما يجوز من العادل الا اذا كان  
لا يكتفه من القضاء بحق ومن قبله القضاء رثا لريوان القاضي الذي قبله  
وهو انحراط التي فيها السجلا وغيرها لا تخا وضعت فيها لتكون حجة عند الحاجة  
فيجعل في يد من له ولاية القضاء ثم ان كان البياض من بيت المال فظاهر ذلك  
اذا كان من مال الخصوم في الصحيح وكذا اذا كان من مال القاضي المعزول في الصحيح  
وفي العناية وقوله في الصحيح في الصور تيز احراز عافا له بعض المشايخ ان البياض  
اذا كان من مال الخصوم او مال القاضي لا يجوز المعزول على دفعه لانه ملكه او وحيث  
وكثر الصحيح فيها ما ذكر انتهى ويبعث امين من يقبضها ما يحضره المعزول وامين

امين وبيان لانه شيا فشيئا ويحلان كل نوع منها في خريطة كيكلا يشبه  
الموتى وهذا السؤال يكشف حال اللائزام وينظر في حال الجوسين من اعرف  
بحق الزمادياه ومن انكر لم يعمل قول المعزول عليه لا يثبت فان لم تقم بالعمل  
بتخليته حتى ينادى عليه وينظر في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف  
فيظهر على التقوم به البيعة او يعترف به من صوفي يده ولا يقبل قول المعزول  
الا ان يعترف له في صوفي يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها الا اذا  
برأ بالادارة او غيره فيسلم اليه المقر الاول لا يقبل اخبار المعزول في غير  
آخر في غير علمه وفي غير علمه لا كرها في كتاب القاضي الى القاضي ويجلس  
للمجلس على ظاهره في المسجد كيكلا يشبه مكانه على العباد وبعض المعتنق  
وللمسجد لهما مع اوله وقال الشافعي يكره الجوسين في المسجد للقضاء ولا يمنع  
المشرك من دخوله المسجد والحائض من جرحها لها فخرج القاضي اليها اولى  
باب المسجد ويبعث من يفصل بينها وبين خصمها كما اذا كانت الخصومة في الآ  
ولو جلس في داره لا يابن به وياذن للتاسع الدخول بها ويجلس بعد من  
كان يجلس قبله كك ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم او ممن حرم  
عادة قبل القضاء بها داته وفيما وراه ذلك يصير كالا بقضائه حتى لو  
كانت للقرية خصومة لا يقبل هديته وكذا اذا زاد للمدعي على المعتاد او كما  
له خصومة ولا يحضره عوة الا ان تكون عاتة ويدخل في هذا الجواب قريبه وهو  
وعن محمد انه يجيب الى القريب وان كانت خاتمة كالهديته وانما حقه ما يعلم  
المضيف ان القاضي لا يحضره لاجتهاد بهد هجزة ويعود للمرضى كما  
احد المختصين دون خصمه واذا حضر اسوى بينهما في الجوسين والاقبال ولا يشار  
احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة ولا يعينك في وجه احدهما ولا يباينهم  
ولا واحد منهم ويكره تلقيب الشاهد ومعه ان يقول له تشهد كذا  
كذا واخبرني ابو يوسف في غير موضع الامة وقال الشافعي قد يحضر لها به الجلس  
ففي التلقيب احياء للحق بمنزلة الاشخاص التكليف والاشخاص هو ان يبعث  
القاضي شخصا يحضر الخصم الى مجلس القضاء **فصل** في جوس او اثبت  
احي عند الشك وطلب صاحب الحق جوس لم يقبل بحسب امره يدفع ما عليه  
وهذا اذا ثبت الحق باقاره فاذا امتنع بعد ذلك يظهر عليه فيجسبه انا فابنت



بالبينة يظهر مظهره بانكاره فيجب كتابته واذا ثبتت الرين بالبينة لا يقبل  
ظهور عدالة الشهود بخلاف اكدود وقد مر في اكدود وان امتنع  
جسده كل دين لزمه بر لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزم بعقد  
كامله والكمالة والمراد بالمرحكة دون مؤجله ولا يجزئها سور ذلك اذا  
ان في فقره يكون القول قول من عليه الا ان ثبتت عن غير ان لا لا فيجوز  
ان القول لمن عليه في جميع ذلك وفيه من ان القول له الا بما يرد له مال في  
النفقة القول قول الزوج انه معسر وادعاء في البينة كقول القول للعدو  
والشك ان تؤذي ان القولين الاخرين ثم فيما كان القول قول اكد  
ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول قول من عليه فيجب  
او ثلثة ثم ثلث عنه وهذا التقدير لمجد ويرى غير ذلك من التقدير  
او اربعة لاسنة اشهر الصحيح ان التقدير موقوف الى رأى القاضى فان لم يظهر  
مال حتى سبيله بغيره فحق المدة واذا ادعى المدعيون الا فلاس وعليه من شائع  
فيجوز ان يعلم ما يرد في كتاب الفقه كقوة البينة على اكد  
قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية وعلى الثانية عامة المشايخ قال في الكتاب  
على سبيله ولا يجوز فيه وبين غرامة وهذا كلام في الملازمة وتسنده في  
كتاب البحر ان شاء الله تعالى الا فلاس لا يتحقق حكم القاضى فلا كما لا نال  
انه في غايه وراجع ذكرها في كتابها وفي اكدود الصغير رجل فزعه القاضى  
برين فانه يجبه ثم قال عنه فان كان موثرا او حبيسه وان كان مؤثرا  
على سبيله ومارده اذا اقره غير القاضى او عنده وظهرت ماطلة كسر  
اولا ومدة قريته فلا يفيد ويجوز الجدل في نفقة الزوجين كل منهما  
بالدين بينهما ذكرها في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ولا في الدين  
وله الا اذا امتنع من الانفاق عليه **كتاب**  
**القاضي الى القاضى** ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحق واذا شهد بر عهده فان  
شهدوا على خصم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعى سبلا وان شهدوا  
بغير خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهذا هو الكتاب الحكمي  
وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويختص بشرائط ذكرها ان شاء الله تعالى وقوله  
في الحق يندرج تحت الدين والنكاح والكتب المنصوب والامانة المحودة و

والفدية المحودة وتقبل في العقار ايضا ولا يقبل في الايمان المنقولة وعن ابي  
يوسف انه يقبل في العبد ورون الالة وعنه انه يقبل فيها بشرط تعرف  
في موضعها بكتب البسوط كالمبسوط وشروط ادب الكتاب في العناية  
مع تفصيل في هذا المجلد وعنه انه يقبل في جميع ما ينقل عليه المشايخ و  
لا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وهو ملزم فلا يكون  
الا باليمين بخلاف كتاب التماس من اجل الحرب لانه ليس ملزم بخلاف سول  
الكتاب الى المزدك ورسوله الى الكتاب ويجب ان يقرأ الكتاب على من هو ما فيه  
او يعلمهم به ثم يجتبه بخبرهم ويسلمه اليهم وهذا عند ابي مينة ومحمد وهذا  
علم ما في الكتاب واكتفى بخبرهم بشرط وكذا حفظ ما في الكتاب عندها وهذا  
يرفع اليهم كتاب اخر غير مضمون ليكون معهم معاونة على حفظهم وقال ابو يوسف  
اخر اشئ من ذلك ليس بشرط ولا شرط ان يشهد من ان هذا كتابه وقامه  
وعن ابي يوسف ان الحكم ليس بشرط ايضا فستدل في ذلك لما تبلى القضاء  
وليس الحكم كالمعينة واخر اشئ من لائمة الشخسى قول ابي يوسف واذا حمل  
الا ان لم يقبله الا بخبرة الحكم بخلاف سماع القاضي الكتاب فانه يسمع شهادة  
شهود المدعى مع ان الخصم وهو المدعى عليه ليس بما ذكره في النهاية واذا كان  
الشهود واليه نظر الائمة فاذا شهدوا ان هذا فلان الكتاب سلة البناء فليحكم  
وقاه علينا وضمه فتحه القاضى وقراه على الخصم والزمانية وهذا عند ابي  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف واذا شهدوا ان هذا كتابه وقامه قبله على امر  
ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح والصحيح انه ينقض الكتاب بعد ثبوت  
العدالة كما ذكره الخصم وانما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكتاب على القاضى  
حتى لو مات وعزل ولم سبق احدا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله  
وكذا لو مات المكتوب اليه بطل كتابه الا اذا كتب له فلان فلان فانه  
بلد كذا اكل من يصل اليه من قضاة المسلمين بخلاف اذا كتب ابتداء الى كل  
من يصل اليه على ما عليه شيئا ولو كان مات الخصم بنقض الكتاب على وارثه  
ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى اكدود والقصاص **فصل آخر**  
في جواز قضاء المرأة في كل شئ الا في اكدود والقصاص وليس للمعاضة  
ان يختلف على القضاء الا ان يفتون من اكدود بخلاف ما مورى باقائه



حيث يختلف أن لم يتوصل إليه ولو قضى كما يجزى من الأول وقضى الثاني  
فأجاز الأول جاز كما في الوكالة وإذا رجع إلى القاضي حكم الحاكم معناه  
الآن مخالفاً للكتاب السنة أو الإجماع بان يكون قولاً لا دليلاً عليه في إجماع  
الصغير وما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك  
معناه والأصل أن القضاء متى لاقى محلاً مجتهداً فيه ينفذ ولا يرد غيره ولو  
قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرايه سبباً لمذهب معتد به حقيقته وإن كان عامداً  
ففيه روايتان وعندنا لا ينفذ في الوجهين وعليه الفتوى ثم المجتهد فيه  
أن لا يكون مخالفاً لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اختلف  
عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض ذلك خلاف وليس باختلاف والمعتبر  
الاختلاف في الصدر الأول ويعتبر بتبدل اجتهاد القاضين قبل القضاء  
وذكرنا في كتاب الصيد وكل شيء قضى في القاضي في الظاهر تحريم فهو في  
الباطن كذلك عندنا حقيقته وكذلك إذا قضى بالحل وهذا إذا كان  
الدعوى بسبب معين وهي مسألة قضاء القاضي في العقود والنسوخ بشرط  
الزور بخلاف لا ملأه لمسللة أي المطلقة عن إثبات سبب الملك بان ادعى  
ملكاً مطلقاً في الجارية أو الطعام من غير تعيين شرراً وارث حيث لا ينفذ  
القضاء إلا ظاهراً بالاتفاق حتى لا يحل للمقضي وطوعاً كذا في العناية  
ذكرنا في آخر باب الطهارة من النكاح وقد قيدت هذه المسألة هناك  
أيضاً ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يجزى من يقوم مقامه وقال القاضي  
يجوز ولو أنكر ثم غاب فذلك يعني لا يقضي عليه وفيه خلاف أبي يوسف  
فانه يقول بشرط الإصرار على النكاح إلى وقت القضاء وهو ثابت بعد  
غيبة المستحق كذا في العناية ومن يقوم مقامه قد يكون بانابته أو  
بانابة الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعى  
على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب أي في  
صور كثيرة أما إذا كان شرطاً لحقه فلا معتبر به في جعل خصماً على الغائب  
وقد عرف تمامه في إجماع وذكر العلامة ابن المحام في هذا المحل تفصيلاً  
أحبنا أن نورد فيه كثيراً للفائدة وإن كان خارجاً عن غلبتنا فقال  
وإذا علمت أنه لا بد من حضوره ومن حضوره من يقوم مقامه فمن يقوم مقامه

مقامه أحد ثلثة نائباً بانبته كوكيله أو بانابة الشرع كالوصي من جهة الحاكم  
وقد يكون حكماً يعني شخصاً يقوم مقامه حكماً أي يكون قيامه عنه حكماً لا  
لازم له واقتصر المصنف عليها نفياً للمسخ من جهة القاضي فان فيه اختلاف الروايات  
وهو أنه ينبغي للقاضي أن يسمع عليه الدعوى وكذا لو حضر المدعى رجلاً غير  
خصمه سبباً لقائه بالخصومة والقاضي يعلم أنه ليس بخصم لا يسمع الخصومة  
عليه ولا على المسخ من جهة أو أنما يجوز نصب القاضي الوكيل عن خصم  
اختفى في بيته ولا يجزى مجلس الحكم ولكن بعد أن يبعث مناديه إلى باب  
داره فينادي من هو باب داره ويقول حضر مجلس الحكم والآن يحكم عليك  
أما في غير ذلك الموضع فلا وذكر محمد في إجماع رجل غاب وجاء رجل  
فادعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب والغائب وكله بطلب كل حق له  
على غريمه بالكوفة والدعوى عليه ينكر وكان له فاقام بينة على مكانة قضى  
عليه بالوكالة يعني على الغائب قال شيخ الإسلام فيه دليل على جواز الحكم  
على المسخ فانه قال ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل هو غريم الغائب  
قال لصد الشبهة هذا محمول على إذا لم يعلم القاضي أنه مسخ والوجه  
أن يحل على أحد الروايتين ثم ظهر الدين في فتاواه أن في نفاذ قضاء  
القاضي على الغائب روايتين وذكر شمس الأئمة الشيخ الإسلام  
أنه ينفذ ويجزى من الشايخ قالوا لا ينفذ وفي مبسوط خواصراً واليه  
للقاضي أن يقضي للغائب من غير خصم كما لا ينبغي أن يقضي على الغائب إلا  
أن مع هذا ولو وكل وكيلًا وانفذ الخصومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى  
انتهى والذكر يقتضيه النظر أن نفاذ القضاء على الغائب موقوف على  
امضاء قاض لا أن نفس القضاء هو المجتهد فيه فهو قضاء المحرور في فرق  
ونحوه وحيث قضى على غائب فلا يكون عن أقرار عليه ومن فروعه  
مسألة عجيبة في الفصل الأول من الفتاوى الصغير عيّن في يد رجل ادعى  
آخر أنه ملكه اشتراه من ظان الغائب وصدة قبله يد القاضي لا يأمر  
ذاليد أن يسلمها إلى المدعى حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء بأقراره  
وهو يجب لأنه اعترف بالملك المدعى ولا يقضي عليه التسليم قال وأما حال الصد  
الشبهة هذه المسألة في باب اليمين من أدب القاضي ولم يجد حائزاً للنقل



ما ذكره العلامة ابن العماد في كتابه في مناقب الشيخ الفاضل  
 من تقبل شهادته ومن لا تقبل وقارنا ربه العلامة ابن العماد في مناقبنا  
 اننا بقوله اما في غير ذلك الموضع فلا ويقر من القاضي اموال البناء ويكتب  
 ذكر الحق في كتاب الصك لاجل ذكره الحق وهو مستحق في عرفنا حجة في الشريعة  
 وان اقرض الوصي من الاب بمنزلة الوصي في احوال الدين **باب**  
**التحكيم** واذا حكم رجلان رجلان وحكم بينهما ورضيا بحكمه  
 وينفذ حكمه عليهما وهذا اذا كان الحكم بصفة احكام في شرط اهلية القضاء  
 ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمخدر وفي القذف والفسق والعتبة  
 والفسق اذا حكم بحسب ان يجوز عندنا وكل واحد من الحكمين ان يرجع ما حكم  
 عليهما واذا حكم لزمهما واذا رفع حكمه الى القاضي فوافق منه جهة امضاء  
 ان خالفه بطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص قال صاحب الغاية  
 لا يجوز في الحدود والواجبة حقاً تعال باتفاق الروايات واما في القذف  
 والقصاص فقد اختلف فيه قال ثمس لائمة من اصحابنا من قال التحكيم في حد  
 القذف والقصاص جائز وذكر في الذخيرة عشر صلح الاصل ان التحكيم في القصاص  
 جائز وذكر اخصاف ان التحكيم لا يجوز في الحدود والقصاص مطلقاً واختاره  
 الحق انتهى كلاماً ملخصاً قالوا وتخصيص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم  
 في سائر المجتهدات وهو صحيح الا انه لا ينبغي به ويقال يحتاج الى حكم الموت  
 دفعا لنجاس العوام وان حكمنا في ديم خطأ فقصي بالدية على العاقلة لم  
 حكمه ولو حكم على العاقل بالدية في ماله رده القاضي ويقضي بالدية على  
 العاقلة الا اذا ثبت القتل اقراره ويجوز ان يسمع البيعة ويقضي بالقتل  
 وكذا بالاقرار ولو اخبر باقرار احد الخصمين او بعدالة الشهود ومما على حكمها  
 تقبل قوله وان اخبر بالحكم لا يقبل وحكم احكام لا بويه وولده وزوجه  
 باطل والموتى والمحكم فيه سواء بخلاف اذا حكم عليهم ولو حكما جليلاً لا بد  
 من اجتماعهما **مسائل شتى** من كتاب القضاء واذا كان غلو  
 رجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل ان ينفذ فيه وتذا ولا ينفذ كوة عند  
 حيفه معناه بغير رضا صاحب الغلو ولا يصنع ما لا يضر بالغلو وعلى  
 هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلم ان يبنى على غلوه فيلحقها حكمها تفسير

تفسير لقولنا بدينفة فلا خلاف وقيل الاصل عندنا الاباحة والاصل  
 المحظور واذا كان زائفة مستطيلة تشعب عنها زائفة مستطيلة وصح غير  
 نافذة فليس لاصل الزائفة الاولى ان يفتوا بما في الزائفة القصوى لا  
 حق لهم في المرور والمرور لاصلها خصوصاً حتى لا يكون لاصل الاولى فيها  
 بيع فيها هو الشفعة بخلاف ان نافذة فان المرور فيها حق العامة قبل  
 المنع من المرور لا من فتح البيع الاصح ان المنع من البيع وان كانت  
 قد ترقى طرفاً حاصلاً من فتحها ولكل منهم حق المرور ومنها وصح سائر  
 مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت وارضاها ومن ادعى  
 في دار دعوى وانكرها الذي في يده ثم صالط منها فهو جائز وفي  
 مسألة الصلح على الانكار وسند ذكرها في الصلح ان شاء الله تعالى والله  
 ان كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا ومن ادعى  
 داراً في يد رجل انه وجب له في وقت كمال البيعة فقال محدة في البيعة  
 فاشترتها واقام البيعة على الشر قبل الوقت الذي يدعى فيه البيعة  
 لا تقبل بيعة ولو شهدوا به بعد ما يقبل ولو كان ادعى البيعة ثم اقام البيعة  
 على الشر قبلها ولم يقبل محدة في البيعة واشترتها لم تقبل ايضا ذكرها في بعض  
 النسخ ومن قال بالآخر اشترت من محدة اجارية فانكر ان اجمع على ترك  
 الخصومة وسبعة ان يطأها ومن اقرانه قصص من فلان عشرة دراهم  
 ثم ادعى انها زبوف صدق وفي بعض النسخ اقتضى وهو عبارة عن البعض  
 ايضا بخلاف اذا اقرانه بعض اجياد او حقه او الثمن او سوفي لا قراره  
 بعض اجياد من كذا او دلالة فلا يصدق والبنهجة كالزبوف وفي  
 الشوق لا يصدق والزييف ما زيفه بيت المال والبنهجة ما يرد  
 التجار والتشوق ما يغلب عليه الغش ومن قال بالآخر كذا على الف درهم  
 فقال ليس عليك شيء ثم قال في مكانه اني مملوك عليك الف درهم  
 فليس عليه شيء والقول الاول اقرار وقدر تبرير المقله والتم دعوى فلا بد  
 من الحجة او تصديق حصة بخلاف اذا قال اشترت هذا العبد مني وانكره  
 ان يصدق ومن ادعى على آخر مالاً فقال لا كان لك على شيء فقام للمدعي  
 البيعة على الف اقام على البيعة على القضاة قبلت بيعة وكذلك على الابراء



وقال زفر لا تقبل وكذا اذا قال ليس لك على شئ قط ولو قال كان  
لك على شئ قط ولا اعرفك لم تقبل بيته على القضاء وكذلك على الاراء  
وذكر القدوري انه تقبل ايضا وتجب الخرج قد يودي بالشغ على الجار  
بعض كلامه بارضائه ولا يعرفه ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق ومن ادعى  
على آخره باعده جارية فقال لم يها منك قط فاقام البيته على الشراء فوجد  
اصبا رائدة فاقام البائع البيته انه يرى ان من كل عيب لم تقبل بيته البائع  
ومن ادعى يوسف انه يقبل اعتبارا بما ذكرنا ذكر من كتب في اسفله ومن قام  
بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى او كتب في شتر فعلى فلان  
خلاص ذلك تسليم ان شاء الله بطل الذكر كله والحل كمن واحد حكم العظمى  
عند ابي حنيفة وقال ان شاء الله هو على خلاص وعلى من قام بذكر الحق والاثبات  
يعرف الى ما يليه وقولها احسان ذكره في الاقرار **فصل**  
**في القضاء بالمواريث** واذا مات نهر في فجاءت امرأة مسلمة  
فقال استلمت بعد موته وقالت الورثة استلمت قبل موته قال لقول قول  
الورثة وقال زفر القول قولها وتومات المسلم وله امرأة غريبة  
فجاءت مسلمة بعد موته وقالت استلمت قبل موته وقالت الورثة بعده  
فالتول لهم ايضا ولا يحكم احوال ومن مات وله في رجل اربعة آلاف  
درهم ودية فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه  
يدفع اليه المال كما اذا اقرانه حق المورث وهو حي احواله فلو قال المودع  
لا هذا ابني ايضا وقال الاول ليس له ابن غيري قضى بالمال الاول كما  
اذا كان الاول ابنا معروفا واذا قسم الميراث بين الغراء فانه لا يؤخذ منهم  
كقيل ولا من وارث وهذا شئ احاط به بعض الفقهاء وهذا ظلم وهذا عند  
ابي حنيفة وقال لا يأخذ الكفيل والمسئلة فيما اذا ثبت لثنين والاربع بالشهادة  
ولم يقبل الشهود ولا يعلم له وارثا سواء وقوله ظلم اي ميل عن سبيل السبيل  
يكشف عن مذهبه ان الجته على ويصيب كطائفة البعض واذا كانت الاراء  
في يد رجل قام آخر البيته ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان  
قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي هو يده ولا يستوفى منه  
بكفيل وهذا عند ابي حنيفة وقال ان كان الذي هو يده جاحدا اخذ منه

سنة وجعل في يد امير وان لم يحد ترك في يده ولو كانت الدعوى  
في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق وقيل المنقول على اطلاقه ولو  
ابى حنيفة فيه اظهر واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البيته ويسلم  
النصف اليه بذلك القضاء وينتصب هو الورثة صحفا من الباقيين فيما  
يستحق وعليه يناهض او عينا والمقتضى وعليه انما هو المثل كحقيقة  
واحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء  
لانه عامل فيه بنفسه فلا يصلح نائب عنه غيره ولا يستوفى الا نصيبه وما  
كما اذا قامت البيته بين الميت الا انه انما يثبت استحقاق الحل على  
اخذ الورثة اذا كان الحل في يده ذكرها في اجماع الكبير لانه لا يكون  
خصما بكون اليد فقطص القضاء على يده ويجري الميراث فيما بينه وبين  
لها اوصى جارية لرجل يستثنى حلها كونه بجارية وصية والحل ميراثا وقد ذكر  
هذا في الوصايا ايضا وهذه مذكورة في البيع للقاسد ومن قال في  
المساكين صدقة فهو على فيه الزكوة وان اوصى ثلث ثلثه فهو على كل شئ  
والقياس ان يلزمه الصدقة بالكل وبه قال زفر وتدخل فيه الارض العشرة  
عند ابي يوسف وعند محمد لا تدخل لانه خل رضى اخراج بالاجماع ولو قال  
ما املك صدقة في المالكين فقد قيل يتناول كل مال ولفظ الملك يعبر للمال  
وغيره ولا يختص بلفظ الملك فيبقى على العموم والصحيح انهما اي لفظ الملك  
ولفظ المال سواء ثم ادالم يكن له سوى دخل تحت الايجاب بمسك من ذلك  
قوة ثم اذا اصاب شيئا نقد بثلث ما مسك ولم يقدر الاختلاف في حال  
الناس اي لم يبين محمد في المبسوط مقدرا بمسك قوت يومه وصاحب  
الغلة لشهر وصاحب الفتيان لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم  
الى المال على هذا صاحب التجارة بمسك بقدر ما يرجع اليه ماله ومن اوصى  
اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من الزكوة فهو وصي وبيع جائز ولا يجوز  
بيع الوكيل في يعلم وعن ابي يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضا ولا يجوز  
النهي عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهدان او رجل عدل وهذا عند ابي حنيفة  
وقال هو الاول سواء وهو من المعاملات وبالواحد فيها كما به جلاء  
رسول الموكل فان الواحد يكفي في ذلك من غير اشتراط العدالة بالاتفاق وفي



هذا خلافاً إذا أخرج المولى بجنابة عبده والشفيع والبر والبر والبر  
قال ما جرت العنابة نقلاً عن النخاسة التي كانت سائلت منها ذكرها محمد  
في البسوط وأثنان ذكرهما في النوازل السادسة فاسمها المشايخ عليها  
والعبد ذكر في خمس سائل وترك سائلة وهي العبد المأذون إذا أفرجه وأخذ  
من تلقاء نفسه وهو عدل وأثنان ثبت في صحيحه في العبد المأذون وإن كان  
فاسقاً ومصدقاً له وإن كذبه ثبت عندنا خلافاً له وفيه ثلثاء نفس لأن حكم  
الرسول حكم من سلكه يعني كما لا يشترط العدالة في المرسل لا يشترط في الرسول  
أيضاً انتهى لمخصراً وإذا باع العاصي وأمينه عبداً للغرماء وأخذ المال ففضاع  
وحتى العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء كما إذا كان العاقدة مبيهاً فخرها  
عليه وجداً فخرها عليه فيرجع المشتري على الغرماء وإن أحرر العاصي الوصي يبيع  
العبد للغرماء ثم استحق أو مات قبل القبض فباع الثمن رجع المشتري على الوصي  
ثم يرجع الوصي على الغرماء وإن ظهر للبيت مال يرجع الغرماء منه بدنه فالأولى  
أن يقال بالمائة التي غرمها أيضاً والوارث إذا بيع له بمنزلة الغرماء

**فصل آخر** وإذا قال العاصي قد قبضت على عبد ابائمي

فأبرجه أو بالقطع فاقطعه أو بالعزب فأعزبه وسعك أن تفعل وتجن محمد بن جريح  
عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعين المحجة وعلى هذه الرواية لا يقبل كناية ونحن  
المشايخ هذه الرواية في زماننا الذي نرى فيه حال أكثر القضاة لأنه كتاب  
العاصي للحاجة إليه وقال الإمام أبو منصور إن كان العاصي عدلاً جاهلاً بغير  
قوله وإن كان عدلاً جاهلاً يستفسر فإن أحسن وجب تصديقه وإلا  
فلا وإن كان جاهلاً فاسقاً أو عالماً فاسقاً لا يقبل إلا أن يعين سبب حكم  
وإذا عثر العاصي فقال لرجل أخذت منك الفاء وفعها إلى فلان فقبضت منها  
عليك فقال لرجل أخذتها ظلماً قال قول قول لك إذا أفضيت  
بقطع يدك في حق إذا كان الذي قطعت يده والذي أخذ منه الالف مقراً  
أنه فعل ذلك وهو قاض ولا يمين عليه ولو أقر العاصي أو آثما فذاق  
العاصي لا يضمن شيئاً ولو زعم المقتول يده أو المأخوذ ماله أنه فعل قبل التكيد  
أو بعد العزل فالقول للعاصي أيضاً هو الصحيح وفي العناية وهو أحرز عما قال  
شمس الأئمة السرخسي أن القول قول المدعي في هذه الصورة انتهى ولو أقر العاصي

العاصي والآخذ في هذا الفصل ما أقرنا من بيننا بآثارها بسبب الضمان  
وقول العاصي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لأنه إبطال بسبب الضمان ط  
غيره ولو كان المال في يد الآخذ قابلاً وقد أقر بما أقر به العاصي المأخوذ  
منه المال صدق العاصي أنه فعله فقتله أو أقر أنه فعله في غير قتله  
يؤخذ منه ولو أقر العاصي منه يدفع المال إلى آخر يقبل قول الأمين في دفع الضمان  
عن نفسه ولا يقبل في الزام الآخر إذا كان منكراً وذكرنا في آخر فصل

**كتاب القسم كتاب الشهادات**

الشهادة فرض من تكرم الشهادة ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي شيئاً  
في كتمانها ومخير فيها الشاهد في السر والظاهر ولا تستر أفضل إلا أن يتردد  
يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذ ولا يقول سرق والشهادة  
على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال  
لا تقبل فيها شهادتان أو ثلثاً منها الشهادة ببقية كتمان  
والعصاة يقبل فيها شهادتان أو ثلثاً منها الشهادة ببقية كتمان  
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادتان أو ثلثاً منها  
سواء كان كتم مالاً أو غير مال قبل النكاح والطلاق والوكالة  
والوصية ونحو ذلك ولا تقبل فيها أربعة الأربع منهن وهو القياس  
كما لا يكره وجهاً وقال الشافعي لا تقبل شهادتان النساء مع الرجال  
إلا في الأحوال وقواحبها وتقبل في الولادة والبكارة والعيوب  
بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادتان امرأة واحدة قال العلامة  
ابن المحام مسلمة حرة عدلة والنسابة أحوط وبه قال أحمد وشرط  
الثقافي أربعاً وأما كتمان شهادتين انتهى ثم حكمنا في الولادة شرخاً في الطلاق  
في باب شهادات النسب وأما حكم البكارة فإن شحذنا أنها بكر يؤخذ في  
العين سنة ويقرق بعده وكذا في رد البيع إذا اشتراطاً بشرط  
البكارة فأمكن الحكم بثبوت كتمان البائع وأما شهادته وتحت على أهله  
الصبي لا تقبل عندنا في حيفته في حق الارث إلا في حق العسوة وغيرها  
تقبل في حق الارث أيضاً ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة  
وفي العناية إلى لا بد في المال غيره مع ما ذكرناه من شروط الشهادة



العدالة فان لم يذكر الشاهد لفظة الشهادة وقال اعلم وان يقبل  
شهادته وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهه كائنا من ذوات  
مروءة تقبل شهادته والاولى عدم القبول صح الا ان القاضي لو  
قضى بشهادة الفاسق بغير هذا والمسئلة معروفة وقوله في ذلك  
كل اشارة الى جميع ما تقدم من يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة  
النساء في الولادة وبغيرها هو المصحح قوله هو المصحح عزاز عن قول العرقين  
فانهم لا يشترطون فيها لفظة الشهادة كذا في العناية قال ابو حنيفة  
يقصر الحكم على ظاهر العدالة في المسلم واذا قال الشاهد في مجلس الحكم  
اشهد كذا يكون اداء للشهادة في الحال ولا يحل على الوعد في الاستقبال  
وكذا في حكمة الشهادة اذا قال الرجل اشهد ان لا اله الا الله ذكرها  
في تفويض الطلاق ولا يشال حتى يطعن الخصم الا في الحدود والقصاص  
فانه يشال عن الشهود وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وقال ابو يوسف  
ومحمد لا بد من ان يشال عنهم في السر والعلانية في سائر الحقوق  
قبل هذا اخلاف عمر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان ثم التزكية  
في السر ان يعث القاضي احكام الميسورة وهي الرقعة التي يكتبها القاضي في  
سر ايديهم الى المراكز سميت بها لانها تستر عن نظر العوام كذا في العناية  
اي يعثها الى المعدل مكتوبا فيها النسب والجنس المصلي ويرد المعدل  
كل ذلك في السر كذا يظهر فيخرج او يقصد في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل  
والشاهد لتسقي شهادته تعديل غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصدر  
الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا ثم راعى الفتنة وتيروى من  
محمد تزكية العلانية بلا وقتة ثم قبل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جائز  
الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكفي بقوله هو عدل واحتمل ثبوت براء  
الاسلام وهذا اصح وفي قول من راي ان يشال عن الشهود ولم يقبل قول  
الخصم انه عدل معناه قول المدعى عليه وعن ابي يوسف ومحمد انه يجوز تزكية  
لكن عند محمد يفتقر تزكية آخر الى تزكية بناء على ان العبد وعنده شرطه موضوع  
المسئلة اذا قال هو عدل لا اتهم اخطاوا او نسوا اما اذا قال صدقوا  
او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق واذا كان رسول القاضي ان

الذي يشان من الشهود واحد اجاز والاثنان افضل وهذا عند ابو حنيفة و  
يوسف وقال محمد لا يجوز الا اثنان والكر او المزك قال صاحب العناية  
ذكر في شروح الجامع الصغير ان المراد بالرسول ههنا هو المزك ولا شك  
في ذلك واذا كان قوله يسأل مبنيا للفعول انتهى وعلى هذا الخلاف سور  
القاضي الى المزكي والمزك من الشاهد والعدالة شرط للمزك عند الكل  
ويشترط الذكورة فيه في الحدود والاربعة في تزكية شهود الزنا عند  
محمد ولا يشترط في لفظة الشهادة ومجلس القضاء ولا يشترط اهلية  
الشهادة في المراكز في تزكية البتة حتى صالح العبد مكرها وهذا خلاف في تزكية  
الستر فاما في تزكية العلانية فهو شرط وكذا العبد والجامع على ما قاله  
اختلف وفي العناية قال في خلاصة شرط الاختلاف ان يكون المزكي في  
العلانية غير المزك في السر اما عندنا قال تزي يزكهم في البتة يزكهم في العلانية  
**فصل** وما يتجمل الشاهد على من سأل احد ما يشك  
بنفسه مثل البيع والاقرار والنصب لقتل وحكم احكام قاضا سمع ذلك  
الشاهد وركاه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول شهد  
انه باع ولا يقول شهدي وكوسم من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد  
ولا يقر بكذا لا يقبله الا اذا كان دخل البيت وعلم انه ليس فيه احد سواه  
ثم جلس على الباب وليس للبيت ملك غيره فسمع اقرا والواخل ولا يراه  
في يحصل العلم في هذه الصورة ومنه ما لا يثبت حكمه مثل الشهادة على  
الشهادة فانه اذا سمع شاهد يشهد بشي لم يجوز ان يشهد على شهادته الا ان  
يشهد وكذا لو سمع شاهد الشاهد على شهادته لم يسمع السامع ان يشهد ولا  
لشاهد اذا راي خطه ان يشهد الا ان يترك الشهادة قيل هذا قول ابو  
حنيفة وعند محمد يحل ان يشهد وقيل هذا اي عدم حل الشهادة بالاتفاق  
وانما الخلاف فيما اذا وجد العايشة في ديوانه او قبضته وعلى هذا اذا  
ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يثق بان شاهدنا  
نحن وانك لا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يباينه الا بالنسب الموت  
والكناح والذخول وولاية الكفاية يشهد بغيره الا اذا  
اخبره بمقام يثق به والقياس ان لا يجوز ولا يجوز للشاهد ان يشهد



بالاشهاد وذلك بالتواتر او باخبار من شق به كما قال في الكتاب ويشترط  
ان يجزه رجلان عدلان او رجلان امرأتان يحصل به نوع علم وقيل في الموت  
يكفي باخبار واحد او واحدة ويكفي ان يطلق او الشهادة اما اذا فتر  
للقاضي ان يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما ان معانية اليد في الاملاك  
يطلق الشهادة ثم اذا فتر لا يقبل كذا هذا وكذا ان ينادى انسانا جالس مجلس القضاء  
يرخل عليه الخصوم كل له ان يشهد على كونه حيا وكذا اذا راي رجلا او امرأة  
يسكن بيتا وينسب لكل واحد منها الى الآخر انسياط الازواج كما اذا  
راى عينا في يد غيره ومن شهادته شهد وفن فلان دخل جبانته فهو معانية  
حتى لو فتر للقاضي قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء ينفي  
اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعمران يوسف انه يجوز في الولاء وعمران  
محمد انه يجوز في الوقف والصحيح ان يقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون  
شرايطه ومن كان في يده شئ سوى العبد والامة وسكان تشهد انه له  
وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه له قالوا ويحكم ان  
يكون هذا تفسير الاطلاق قول محمد في الرواية وقال الشافعي ليل اليمين  
التعرف وبه قال بعض شائخنا ثم ان عابن المالك والمالك كل له ان يشهد  
وكذا اذا عابن المالك بحدوده دون المالك استحسانا وان لم يباينها او  
عابن المالك ون المالك كل له واذا شهد في دعوى العقار محدوده والتجدي  
شرط في الشهادة كما يشترط في الدعوى ذكرها في قول كتاب الدعوى  
واما العبد والامة ان كان يعرفان فقيان فذلك وان كان  
لا يعرفان فقيان الا انها صغيرة لا يعتبران عن انفسهما فذلك  
وان كانا كبيرين فذلك معرفة الاستثناء وعن ابي حنيفة انه يحل ان يشهد  
فيها ايضا والتعرف في الشهادة يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت  
كما اذا شهد ان فلان على الميت دين لا يحتاج الى الاشارة ويحصل  
بالنسبة ذكرها في باب من يقبل شهادته **باب من يقبل**  
**شهادته وفلا يقبل** ولا يقبل شهادته الاعمي وقال زفر وهو  
رواية عن ابي حنيفة يقبل فيما يجز فيه التسامع وقال ابو يوسف في  
يجوز اذا كان بعيدا وقت التحمل ولا يقبل شهادته في حدود القصاص

والقصاص في الاتفاق ولو عني بعد الا واد بمقتضى القضاء عند ابي حنيفة  
ومحمد كما اذا عني او عني او عني مثل ان يرتد والعيادة بانه تعا قبل  
فان القاضي لا يقبل بشهادته بخلاف اذا ما نوا او غابا وقبل القضاء  
في لا يتنع القضاء ولا يقبل شهادته المملوك قال لعلاء ابن الحمام  
اذا تحمل شهادته لمولاه فلم يؤد بها حتى عتق فادها قبلت كالصبي  
اذا تحمل فادى بعد البلوغ وثنا الذي اذا سمع امرار المسلم ثم اسلم فادى  
جاز انتحى ولا يقبل شهادته المحدث في قذف وان تاب وقال  
الشافعي يقبل اذا تاب ولو عده الكافر في قذف ثم اسلم يقبل شهادته  
بخلاف العبد اذا عتق ثم اعترق حيث لا يقبل شهادته ولا شهادته الوالد  
لولده وولد لولده ولا شهادته الولد لابويه واجدادهم ولا اصلح  
قوله عليه السلام لا يقبل شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة  
لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاير  
لمن استأجره قال رمي به عنه والمراد بالاجر ط ما قالوا التكية الخاص الذي  
يعتد من استأجره من زنته فقد نفع نفسه وفي الغاية التكية الخاص هو الذي  
يأكل معه وفي غيابه وليس له اجرة معلومة انتهى معنى قوله عليه السلام  
لا شهادة للعانع باهل البيت العانع من القنوع لانه بمنزلة الشاغل  
معاشه منهم يعني لامل القناعة والقنوع هو التذلل الى الله والرضى بالفتنة  
كذلك بعض الحواشي وقيل المراد بالاجر ما يشترطه فستوجب الاجر  
بما فيه عند اداء الشهادة فيصير كالمستأجر عليها ولا يقبل شهادته اجد  
الزوج من الاخر وقال الشافعي يقبل كما في الغريم اي ربا الدين او اشهد له بونه  
المفلس فانه يجوز بالاتفاق وان كان له فيه نفع بناء على انه ضيق لا فائدة  
اذا قال الرجل لزوجيه في مرضه قد كنت طلقك ثلثا وانقضت عدتك  
فصدقته ثم شهد لها تقبل شهادته بالاجماع وكذا ان طلقها ثلثا في مرضه  
بامرها ثم شهد لها تقبل بالاجماع ذكرها في باب طلاق المريض ولا شهادته  
الولد لعبده سواء كان على العبد دين او لم يكن ولا المكاتب ولا شهادته  
الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولو شهد باليس من شركتهما يقبل ويقبل  
شهادته الاخ لأخيه وعمة ولا يقبل شهادته مخنت ومرأه المخنت في



الردى من الافعال الى افعال الشاهد من الترتين بزيتهن والتشبه بجهن  
في القول والفعل كذا في الشهادة فاما ان ذكر في كلامه ليس وفيه اعطاء لكسر  
فهو مقبول الشهادة ولا ناعمة ولا مقبلة ولا مد من الشرب على اليهود  
ولا من لعب بالطيور وفي بعض النسخ ولا من لعب بالطنبور وهو المصغى  
ولا من يغنى الناس ولا من ياتي باثمن الكبار التي يتعلق بها لحد ولا من  
يدخل الحمام من غير مئزر او ياكل الزبوا او الفخار الزوال للشرطي وكذلك  
من تقوته القلوة للاستغفال بها فاما في اللعب بالشرطي فليس يقتضى دفع  
من الشهادة وشرطه الاصل ان يكون كل الزبوا مشهورا بالانسان  
قل ما يجرى من مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك يواد لا من يفعل الافعال  
المستحقة كالمول على الطريق والاكل على الطريق ولا يقبل شهادة من ظهر  
سبب السلف بخلاف من يكتفه وتقبل كل الزبوا الا الخطاوية وقال الشافعي  
لا يقبل الخطاوية من خلافة الزبوا من يعتقدون الشهادة لكل من حلف  
عندهم وقيل برون الشهادة لشيعتهم واجبة فتكسر الشهادة في شهادتهم  
واما غيره فهم فسخة من حيث الاعتقاد وما وقعوا فيه الا توثيقا كتحقيق  
يشرب المثلث او شافعي ياكل مترك التسمية عام ما يستعمل لذلك وتقبل  
شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض وان اختلفت ملهم وقال مالك  
وان في لا تقبل ولا تقبل شهادة المرتد لجنه وخلاف نفسه وعليها لا  
تقبل شهادة الكوفي على الذي اراد به وانه اعلم المشايخ وتقبل  
شهادة المشايخين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة فان  
كانوا من دارين كالروم والترك لا تقبل اذا شهد ذميان على ذمي زني  
عبد المسلم انه اعتقه قبل الزنا لا تقبل كرهية في اخر باب الشهادة  
على الزنا وان كانت محسنات اطلب من التيات والرجل من يكتفه  
البيك زويت شهادته وان لم يعمية هذا هو الصحيح في هذه العدالة له  
المعيرة اذ لا بد من توثيق الكبار كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا  
فاما اللام بمعية لا تتقدح بالعدالة المشروطة ولا تزد الشهادة  
المشروعة قال العلامة ابن المصنف لا طعن عليه في دين ولا حال وان  
كان متا ولا في تركها كان يكون معتقدا فضيلة اول الوقت والاما

ذكر الامام في قوله  
ولا يباي من الزنا  
ولا يباي من الزنا  
ولا يباي من الزنا

والامام يوضح القلوة او غير ذلك لا تسقط عدالة بالترك وكذا  
بترك الجمعة من غير عذر فتهم من سقطها بمرة واحدة كالملايعة وتهم  
من شرط ثلث مرات كالخمس في الاول وجه وذكر الامام في من  
اكل فوق الشبع سقطت عنه عند الاكل ولا بد من كونها غير ارادة التقوى  
على صوم الغنى وموانة العفيف وكذا من خرج لرؤية السلطان  
والامام عند قوله وروى شاذ وشهادة شيع صالح لم يثبت به  
في النفقة في طريق كذا كانه راي منه تضييقا في شدة الشهادة بالرجل  
وذكر ان خصافا ان ركوب البحر تجارة او التفرج يسقط العدالة وكذا  
التجارة الى ارض الكفار وقرى فارس نحو حاله مما طرد به في  
ليل المال فلا يؤمن ان يتركه لاجل المال وقرى شهادته من لم يخ  
اذا كان مؤسرا على قول من يراه على الفور وكذا من لم من لم يؤ  
زكوته وية اخذ الفقيه ابو الليث وكل من يشهد على اقرار باطل  
وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق النجاسة مقاطعة واشهاد  
وشيعتها شعورا قال الشافعي ان شهدوا على رجل لم يسمع لانه شهادته  
على باطل فكيف يجوز ان يثبت بشهدون عند مباشر السلطان على من  
يحبوا والاجارة المضارة وعلى الجوسيين عندهم والذين في رتبهم  
اشبه كلام العلامة وقد انما اراد به نصيبا للنفق وتقبل شهادته الا انه  
الا اذا تركه استخفافا بالدين وانحصى وذكر الزنا وقال مالك لا تقبل  
في الزنا وشهادة يفتني جائزة وشهادة العامل جائزة والمراد  
السلطان عند عامة المشايخ وقيل العامل اذا كان وصيها في الناس  
ذامرة لا يجازي في كلامه تقبل شهادته كما مر عن ابى يوسف القاضي  
واذا شهد الرجلان ان اباهما اوصى الى فلان والوصي يرعى فهو جائز  
استحسانا وان انكر الوصي لم يخرجه القياس لا يجوز وان ادعى وعلى  
هذا اذا شهد الوصي لهما بذلك وغيرهما لهما على الميت اوليت عليهما  
دين او شهد الوصيان انه اوصى لهما الرجل متهما وان اشهد ان اباهما  
الغائب وكله يقضي بونه بالكوفاة فادعى الوكيل وانكر لم تقبل شهادتهما  
ولا يسمع القاضي الشهادة على مخرج ولا يحكم بذلك الا اذا شهدوا على اقر



بذلك أي يفسق شهوده والأقارب مما يدخل تحت الحكم ولو أقام رجل إلى الكفر  
عليه البيعة أن المدعى استأجر الشهود ولم تقبل ولو أقام المدعى عليه البيعة أن  
المدعى استأجر الشهود بعشره وراهم ليؤدوا الشهادة وأعطاهم العشرة  
من مالي الزبركان في بده تقبل وكذا لو أقامها على أنه صالح الشهود على  
كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل وقد شهدوا  
وطالبهم برؤ ذلك المال لو أقام المدعى عليه البيعة أن لا يشهدوا أو محدود  
في قذف أو شارب خمر أو قاذف أو شريك بالمدعى تقبل ومن شهد ولم يبرح  
حتى قال وصحت بعض شهادته فإن كان عدلا جازت شهادته ومعنى قوله  
أو صحت أي خطا بيني وبينه كان يحق على ذكره وزيادة باطله بخلاف إذا  
قام من المجلس عاد وقال وصحت وعلى هذا إذا وقع أو وقع الخط في بعض  
أحد وادعى بعض النسب هذا إذا كان موضع شخصه فاما إذا لم يكن فلا يبرح  
بإعادة الكلام مثلا مثل أن يدعى لفظة الشهادة وما يجر مجرى ذلك  
وأن أقام من المجلس أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه تقبل  
قوله في غير المجلس إذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه ولو علق عتق عبده  
بفعل غيره فشهد بذلك الغير على فعله لا تقبل ذكرناه في كتاب القسمة في فصل  
في كيفية القسمة وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض الشهود يبطل شهادته  
وذكرناه أيضا في الشهادة على القتل من الكتابات واليمين الخصومة إذا  
عزل قبل أن يجامع ثم شهد في تلك الحالة تقبل شهادته بخلاف الوصي إذا  
خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد حيث تقبل شهادته وذكرناه في آخر باب  
الفائدة **باب الاختلاف في الشهادة** التمسادة إذا  
واقفت الدعوى قبلت أن قالتها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشهود من ذلك  
والمنعني عند أبي حنيفة وأن شهد أحدهما بالف وآخر بالغير لم تقبل الشهادة  
عنده كما إذا اختلف جنس المال وعندهما تقبل على الالف إذا كان المدعى بغير  
الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والثلثة والثلثان والثلثة والثلث  
وأن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعى الف  
وخمسائة قبلت الشهادة على الالف ونظيره الثلثة والثلثة والنصف  
والمائة والمائة وخمسون بخلاف العشرة والخمسة عشر يعني كسب بينهما

حرف العطف فهو نظير الالف والالفية وأن قال المدعى لم تكن الالف  
شهادة الف من الالف وخمسائة باطله وكذا إذا سكنت الالف وهو  
الالف ولو قال أصل حقى كان الف وخمسائة ولكن استوفيت خمسمائة  
أو إثباته عنها قبلت وأذا شهد بالف وقال أحدهما قضاء خمسمائة  
قبلت شهادتهما بالف ولم يسمع قوله قضاء الالف أن يشهد أحدهما  
أبي يوسف أنه يقضي خمسمائة ويتبع الف هذا إذا علم بذلك أن لا يشهد  
حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة وفي أجماع الصغير رجلان شهد أحدهما على  
بقرض الف وصرح فشهد أحدهما أنه قد قضاهما فالشهادة جائزة على الآخر  
وذكر الطحاوي عن الحسن بن أبي حمزة أنه لا تقبل وهو قول زفر وأذا شهد أحدهما  
أنه قتل زيدا يوم النحر بكلمة وشهد آخر أن أنه قتل يوم النحر بالكوفة فشهدوا  
عند الحاكم لم تقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما وقضى بها ثم حضرت  
الآخر لم تقبل وأذا شهد على رجل أنه سرق بقرعة واختلفا في لو أنها  
قطع وأن قال أحدهما بقرعة وقال الآخر ثور لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة  
وقال لا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا اختلاف في لو بين يشاهدان السود  
والحمرة لانه السود والبياض وقيل لا اختلاف في جميع الألوان ولو شهد  
على غصبة بقرعة فقال أحدهما سودا وآخر أحمرا والآخر بيضا لم تقبل الآية  
ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بالف وعبد آخر أنه اشترى بالف  
وخمسائة فالشهادة باطله وكذلك إذا كان المدعى هو البائع فلا فرق  
بين أن يدعى المدعى أقل المائتين أو أكثرها وكذلك الكتابة أن كان المدعى العبد  
فظاهر وكذلك أن كان هو المولى وكذلك الخلع والاعاق على مال والصلىح  
عن وم العدة أن كان المدعى هو المرأة والعبد والمأكل وأن كان المدعى  
من الجانب الآخر فهو بمنزلة وعور الدين فيما ذكرنا من الوجوه وفي الرهن  
أن كان المدعى هو الراهن لا تقبل وأن كان المرتهن فهو بمنزلة وعور  
الدين وفي الإجارة أن كان ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وأن كان  
بعد معنى المدة والمدعى هو الآخر فهو دعوى لربن وأما النكاح فانه يجوز  
بالف استحسانا وقال أبو يوسف ومحمد هذا باطل في النكاح أيضا وذكر  
محمد في الامانة قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة ثم إذا وقع الاختلاف في البيع



يقضي قبل ويستوى عوى قبل المالبس والكنزها في العصور ثم قبل الاختلاف  
فيما اذا كانت المرأة على المدعى وفيما اذا كان المدعى مع الزوج واجامع انها  
لا تقبل قبل الاختلاف في الفصلين وهذا اصح **فصل في الشهادة**  
**على الاشياء** ومن اقام بيته على داراتها كانت لابيها عارها او دعها الا  
حي في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة انه مات وتركها ميراثا الا بصله  
مقربا ثبت ملك الموت لا يقضي للوارث حتى يشهد الشهود انه مات وتركها  
ميراثا له عند ابيه حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان شهدوا انها كانت  
في يد فلان مات وهو في يده جازت الشك والايدي عند الموت تقبل  
بملك بواسطة القمان والامانة تغيير مضمونة بالتجهيل فصار بمنزلة انشائها  
على قيام ملكه وقت الموت وان قالوا لرجل حي شهد انها كانت في يده  
المدعى منذ اشهر لم تقبل وعزاي يوسف انها تقبل وان اقرب ذلك المدعى  
عليه دفعت اليه المدعى وان شهدوا ان انه اقرب انها كانت في يده المدعى  
دفعت اليه وكوشهدوا انها كانت ملكه تقبل بالاتفاق وكذا اذا شهدوا  
بان المدعى عليه اخذها من المدعى **باب الشهادة على النساء**  
الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا احسان  
فلا تقبل فيما تدرى بالشبهات كالمردود والقصاص وتجاوز الشهادة شاحدين  
على شهادة شاحدين وقال الشافعي لا تجوز الا الاربع على كل اصل انسان  
ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد خلافا لما لك وصحة الا شاهد  
ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اشهد على شهادة في اني اشهد ان  
فلانا بن فلان اقرب عن كذا واشهد في نفسه فلا بد من التحيل والتوكيل  
ولا بد ان يشهد كما يشهد عند الكفا ليعلم ان المدعى له الحق وان لم يقبل  
اشهد في نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الا اذا شهد ان فلانا  
اشهد في على شهادته ان فلانا اقرب عنه بكذا وقال له اشهد على شهادتي  
بذلك ولها لفظ المول من هذا واقره منته وخير الامور واساطرها قال  
في العناية والهل من هذا ان يقول الفرع عند الكفا اشهد ان فلانا اشهد  
عند ان فلان على فلان كذا من المال واشهد في على شهادته فانه  
ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك لان ذلك

فذلك ثمان شهادات والذكر كورا ولا خمس شهادات واقصر من ان يقول  
الفرع عند الكفا اشهد على شهادته فلان بكذا وفيه شهادات ولا يحتاج  
الى زيادة شيء وهو اخبار الفقيه بالبيت واستاذ به جعفر وعنده ذكر  
محمد بن السبكي الكبير اتفق ومن قال اشهد في فلان على نفسه لم يشهد السامع  
على شهادته حتى يقول اشهد على شهادته ولا تقبل شهادة شخص الفرع الا  
ان يموت شخص الاصل او يموت ثلثة ايام فصاعدا او يموت امرؤا لاسمه  
لا يستطيعون حضور مجلس الحكم وعمن ابي يوسف انه كان في مكان  
لوغدا لا اداء الشهادة لا يستطيع ان يبيت في احد من الاشهاد احياء  
لحقق ان سر قالوا الاول احسن وانما اوفق وبأخذ الفقيه بالبيت  
فان عدل شخص الاصل شخص الفرع جاز وكذا اذا شهد شاهدان فقال  
الاخر صح وان سكتوا عن تعديلهما جاز ونظر القاضي في حاله وهذا عند ابي  
يوسف وقال محمد لا تقبل وان اشهد الاصل الشهادة لم تقبل شهادة  
شهود الفرع واذا شهد رجلان على رجلين على فلان بنت فلان الغلابية  
بالف وقالوا اخبرنا انها يعرفها فاجاب امرأة وقال لا ندرى راسي  
هذه ام لا فانه يعال للمدعى هات بشاهدين انها فلانة ونظر هذا اذا  
تحلوا الشهادة ببيع محمد وذكركه ودها وشهدوا على المشتري لا بد  
من اخرين يشهدان على ان المحدث وبها في يده المدعى عليه وكذا اذا اشهد  
المدعى عليه ان اشهدوا المذكورة في الشهادة حدودا في يده وكذلك  
كما بالقاضي في القفا ولو قالوا في هذين البابين التيممة لم يخر حتى يفسوها  
الى فخرها وهي القبيلة الحاقمة والتيممة نسبة عامة الى بنو قيس لا يخر  
وقبل الفرعانية نسبة عامة والاوز جنة خاصة وقيل السبقية والنمارة  
عامة وقيل الى السكة الصغيرة خاققة والى المحلة الكبيرة والمهرعامة ثم  
التعريف وان كان يتم بذكر كذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف  
على ظاهر الروايات فذكر الفخر يقوم مقام اجمدة لانه اسم اجمدة الاعلى  
فكر منزلة اجمدة الا وفي **فصل** قال ابو حنيفة شاهد الا اذا  
اشهد في السوق ولا اعزج وقالوا نوجهه فربما ونحوه يقول الشافعي  
ثم تفسير الشهادة ينقول عن شريح فانه كان يبيعه الى سوقه ان كان سوقا



اوله قومه ان كان غير سوقي بعد العصر اجمع ما كانوا ويقولون ان خبري بغير  
السلام ويقولون ان واحدنا هذا واحد وورفا مزدور واحد وورفا مزدور  
وذكر شمس الائمة السرخسي انه يشهد عندهما ايضا والتعزير والجس على قدر باره  
القاضي عندهما وكيفية التعزير ذكرناه في احد دود وفي اجماع الصغرى هذا  
اقرانها شهدا بزور لم يضربا وقال ابو زرار وفائدة ان شاهد الزور  
في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك فاما لا طريق الى اثبات  
ذلك بالبينة لانه نفي الشهادة والبيئات لا يثبت **كتاب**  
**الرجوع عن الشهادتين** اذا رجع الشهود عن شهادتهما قبل الحكم بها سقطت  
ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهما وتهم ثم رجعا لم يفسخ الحكم وعليهما ضمانان الفوق  
بشهادتهما ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم التي حاكم كان يعني سواء كان هو  
القاضي المشهود عنده او غيره كونه في فتح القدير واذا لم يصح الرجوع في غير  
محلس القضاة فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما واراد بينهما لا يختلفان وكذا  
لا تقبل بيشته عليهما والبيته ترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع  
في غير محلس الحكم باطله حتى لو اقام البيته انه رجع عند قاضي كذا وصحة المال قبل  
اذا السبب صحيح واذا شهدا هذا بالي وحكم الحاكم به ثم رجعا ضمانا المار  
للمشهود عليه وقال الشافعي لا يضمنان وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال  
دينا كان او عينيا فان رجع احداهما من النصف فان شهدا بالمائة فخرج  
احدهم فلا ضمان عليه فان رجع اخره من الراجعان نصف المال وان شهد  
رجل وامرأتان فجهت امرأة ضمننت ربع الحق وان رجعا ضمانتا نصف الحق  
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن وان رجعت  
اخرى كان عليهن ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق  
وعلى النسوة خمسة اسداس عن ابي حنيفة كما اذا شهد بذلك ستة رجال  
ثم رجعوا وقال لا على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجع  
النسوة العشرة دون الرجل عليهن نصف الحق على القولين ولو شهد رجلان  
وامرأة بالي ثم رجعوا فلا ضمان عليهما دون المرأة وان شهدا هذا  
على امرأة بالشك بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا اذا شهدا  
باقل من مهر مثلها وكذا اذا شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها

نفلها وان شهدا باكثر من مهر مثل ثم رجعا ضمانا الزيادة وان شهدا  
بيس شئ ببطل البينة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من البينة  
منها النقصان ولا فرق بين ان يكون البيع بائنا او فيه خيارا بين ان  
شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمانا نصف  
المهر وان شهدا انه اعقب عبده ثم رجعا ضمانا قيمته واذا شهدا  
بقتل من ثم رجعا بعد القتل من الدية ولا يقتضيهما وقال الشافعي  
يقتضيهما واذا رجع شهدو الفرع ضمنوا ولو رجع شهدوا الاصل وقالوا  
لم نشهد شهدو الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدنا  
هم وغلطنا ضمنوا وهذا عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا ضمان عليهم  
ولو رجع الاصول والفروع جميعا بحب الضمان عندهما على الفروع لا على  
وعند محمد المشهود عليه بالخير ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع  
ولو قال شهدو الفرع كذب شهدوا الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يفت  
الى ذلك ولا يجب الضمان عليهم وان رجع المذكون عن التزكية ضمنوا وعند  
عند ابي حنيفة وقال لا يضمنون واذا رجع شهدوا الاصل ان لم يضمنوا  
الدية بالاتفاق واذا شهدا هذا باليمين وشاهدان بوجود الشرط  
ثم رجعا فلا ضمان على شهدي اليمين فاقصة بناء على انه هو السبب واللفظ يضاف  
الى مبتدئ السبب وان شرط المحض لا يبرر ان القاضي يقتضي بشهادة  
دون شهد الشرط ولو رجع شهدو الشرط وصدعهم اختلفت في فدية  
ومعنى المسئلة بين العقاق والطلاق قبل الدخول **كتاب الوكالة**  
كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه طرزا ان يوكل بغيره ويجوز الوكالة  
بالخصومة في سائر الحقوق وكذا بايقاضها واستيفائها الا في احدى  
والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس  
وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة  
بأبواب احدى ود القصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد ابي حنيفة  
وقيل مع ابي يوسف وقيل هذا لا خلاف في غيبته دون حفرة وعلى هذا  
الاخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحق وكلام ابي حنيفة في المهر  
غير ان اقرا الوكيل غير مقبول عليه وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة



الارض من الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا  
وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم كالتوكيل بتقاضي الديون وهو قول  
الشافعي ولا خلاف في الجواز انما الاختلاف في القزوم ثم كما يلزم التوكيل  
عنده من المضاف اليه اذا اراد السفر ولو كانت المرأة مخدرة لم تجزها  
بالبروز وصنو مجلس الحكم قال الرازي يلزم التوكيل قال رضي الله عنه  
وهذا شيء استحسنه المتأخرون وقد ذكر العلامة ابن الهمام حقيقة جديدا  
بان يكتب المسك لا ذفر على صانف اللحم ولا جل نكسر النفع كنبته وادخلته  
في البين فقال الله اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابن حنيفة لا فرق  
بين البكر والشيبة المخذرة والمبرزة والقوى على اختاره من ذلك ح  
فتخصيص الرازي ثم نعم المتأخرين ليس للمفاداة انه المبدع بتفريع ذلك  
وتبعه ثم ذكر في النهاية في تفسير المخذرة عن البروز والحق ان لا يراها  
غير المحارم من الرجال ما التي جعلت على المنقة فراحا الرجال لا يكون  
مخدرة وليس هذا بحق بل ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تجزها  
بالبروز فاما حديث المنقة فقد يكون عادة لعوام يفعل بها والرضا  
ثم لم يقد لها بروز ومخالطة في قضاء حاجتها بل يفعل لها غير ما يلزم توكيلها  
لان في التزامها بالبروز يضيع حقها وهذا شيء استحسنه المتأخرون وعليه فتقرر  
ثم اذا كان ذلك فلم يزلها بين بعث الحاكم اليها ثلثة من العدول  
يستخلفها اجمع ويشهد الاخران على بينها او توكلها وفي ادب القاضي  
للعهد الشهيد اذا كان المدعي عليه مريضا او مخدرة وهي التي لم يقد لها  
خروج الا للضرورة فان كان القاضي ذونا بالاختلاف بعث ثلثا  
يفصل الخصومة وان لم يكن بعث امينا وشاهدين يقران المرأة والمرضى  
فان بعثها يشهدان على اقرار كل منهما وانكاره مع الامير لينقله الى  
القاضي ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهد عليها قال لا بين  
وكل من يخبر خصمك مجلس الحاكم فيخبر وكيله ويشهدان عند القاضي  
باقراره او تكوله لقام البينة على ذلك التوكيل ولو توجه بمنزلة على  
احد حماره الامير عليه فان ادى الحلف عنه ثلثا فاذا نكل امره ان  
يؤكل من خبز المجلس يشهد على تكوله مخدرة فاذا شهد بتكوله حكم الحاكم

القاضي عليه بالدعوى بتكوله قال السرخسي هذا اختيار صاحب الكتاب  
فانه لا يشترط القضاء بالتكول ان يكون على اثر التوكول كما غيره من البيع  
فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك التوكول فقال بعضهم الامير يحكم عليها  
بالتكول ثم ينقله الى القاضي الى القاضي مع وكيلها فيقضي القاضي  
وقال بعضهم يقول القاضي للمدعي تريد حكما بينكما بذلك ثم فاذا اراد  
بعث امينا بالتكليم الى الخصم مخدرة بذلك فاذا رضي حكمه وحكم فان كان  
ما لا اختلاف فيه فقد وان كان فافيه خلاف توقف على امضاء القاضي  
والقضاء بالتكول يختلف فيه فاذا امضاه فقد عذر الكل وفي الذخيرة  
من الاعداد التي توجب لزوم التوكيل بغير رضا الخصم عند ابن حنيفة  
حيث المرأة اذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه على وجهين ان  
كانت طالبة قبل منعها التوكيل بغير رضا او مطلوبة ان اخرها القاضي  
الى ان يخرج القاضي من المسجد لا يقبل توكيلها بل ارضا الطالب ولو  
كان الموكل مجبوسا فعلى وجهين ان كان في جسد هذا القاضي لا يقبل التوكيل  
بل ارضا لان القاضي يخرج من السجن ليخامم ثم يبيده وان كان في  
جسد الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج الى الخصومة يقبل منه التوكيل  
اتحيا ذكره العلامة ابن الهمام هو من شرط الوكالة ان يكون الموكل من  
ملك النصف ويلزمه الامكام ويشترط ان يكون الوكيل من يعقل  
العقد ويقصد به لو كان صبيلا لا يعقل ومجونا كان التوكيل باطلا  
واذا وكل الحر البالغ او المأذون مثلها جاز وان كان صبيلا مجورا يعقل  
البيع والشراء عدا مجورا جاز ولا يتعلق بها حقوق ويتعلق بموكلها  
وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم حال البايع ثم علم انه صبي او مجنون  
له خيار الفسخ والعقد الذي يقدره لو كان على ضربين كل عقد يفسخ التوكيل  
الى نفسه كالبيع والاجارة فحقه تتعلق بالتوكيل وان الموكل لم  
البيع ويقضي التمنز ويطالب بالتمنز اذا اشترى ويقضي المبيع ويجازي  
في العيب تجازي وفي مسئلة العيب تفصيل تذكره ان شاء الله تعالى  
يعني في باب الوكالة بالبيع والشراء وقال الشافعي حقوقي كل العقود  
المذكورة تتعلق بالموكل وكل عقد يفسخه الى موكله كالنكاح والخلع



والصالح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يملك  
وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها والتفريق بينهما من  
انواته العتق على ما في الكتابة والصالح على الاحتار كما في الصالح الذي  
هو جارية مبررة البع فهو من الغريب لا وكل والوكيل بالمعينة والتفريق  
والاعارة والابراء والرهن والاقرارين سفارحاً وكذا اذا كان  
الوكيل من جانب الملحق وكذا الشركة والمضاربة الا ان التوكيل لا يفر  
بالمل حتى لا يثبت الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه واذا طالب الموكل الم  
المشتر بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للموكل  
ان يطالبه به ثانياً بعينه بعد ما وصل الى الموكل حقه وهو نفس الثمن المقتطوع  
ولا فائدة في الاخذ منه ثم في الدفع اليه وكذا لو كان المشتري على الموكل  
وبين تقع المقاصة ولو كان له عليها دين تقع المقاصة بدين الموكل  
ايضاً دون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده ان كان  
تقع المقاصة عند اية حينة ومحمد لما انكر ملكه لابرأه عندها ولكنه يعينه  
للموكل في الفصلين أي في فصل المقاصة والابراء والوكالة لا يبطل  
بالشروط القاسية ذكرها في الاكراه في فصل وان اكره على اكل  
الميت **باب الوكالة بالبيع والشرى فصل في الشرى**  
ومن وكل رجلاً بشر شئ فلا بد من تسمية جنسه وصفته أو جنسه وبلغ  
ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر لي ما رايت والاصل ان  
الوكالة الميسرة تتحمل في الوكالة كجهالة الوصف استثنائاً ولا ان يبنى اليه  
التوكيل على التوسعة وفي اعتبار هذا الشرط اعني عدم جهالة البسيرة بد  
بعض يخرج وهو موضوع ثم ان كان التفظير بجمع اجناساً او ما هو في معنى  
الاجناس لا يبيع التوكيل وان بين الثمن وان كان جنساً بجمع انواعها  
لا يبيع الا ببيان الثمن من النوع مثلاً اذا وكل بشر عبيد او جارية كذا  
لا يشتمل انواعاً فان بين النوع كالنكت والحبشي والسندي والمولد  
جاز اذا بين الثمن ولو بين النوع والتميز ولم يميز الصفقة اجمدة و  
الرداة والبسطة جاز ومراوده من الصفقة المذكورة في الكتاب  
النوع وفي اجماع الصغير ومن قال لا خراشتر في ثوبا او دابة او داراً

او داراً فان وكالة باطله لغرض الجهالة وان سمي ثمن الدار ووصف جنس  
الدار والثوب جاز معناه نوعه وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال  
حمار ولو وكله في نوع لا يكون وكلاً الا في ذلك النوع اشارة اليها في  
اول كتابنا دون وتختلف الوكيل مع الموكل في مقدار الثمن وقاما  
البيعة كانت البيعة ببيته الوكيل وقال محمد بن عيسى الموكل في كتاب  
الشفقة في فصل الاختلاف ومن دفع الى اخو درهم وقال اشتر لي بها  
طعاماً فهو على الخطأ ودفقها استثنائاً بناءً على العرف والقياس ان  
يكون على كل مطعوم اعتباراً للحقيقة والعرف على ذكرناه اذا ذكر مقروناً  
بالبيع والشرى ولا عرف في الاكل بعينه اذا حلف لا يأكل طعاماً فهو  
على ما يطعم فيعتبر بالحقيقة وقيل في الشر من كثرت الدرهم فعلى الخطأ  
وان قلت فعلى الجواز ان كان فيما بين ذلك فعلى الرقيق واذا اشترى  
الوكيل ثم اطلع على عيب فله ان يردّه بالعيب وام المبيع في يده فان  
سلمها الى الموكل لم يردّه الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف ولو سلم  
ومراوده التوكيل بالاسلام ولو وكله بان يقبل السلم لا يجوز فان التوكيل  
بيعه طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان عارف  
الوكيل صاحبه في الصرف وفي السلم قبل قبض المسلم اليه راس المال بطل  
العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل وهو ليس بجاقه والمستحق قبض الثمن  
وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به احد ودكا لصبي والعبد يجوز  
عليه بخلاف الرسول أي في الصرف ولو سلم لان الرسالة حصلت في العقد  
لا في القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد  
فلم يصح والرسول لا يملك القبض وتسليم اذا كان في البيع والشرى ذكرها  
في باب خيار الروية واذا دفع الوكيل بالبشر الثمن من ماله وقبض  
المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكيمه  
وكذا اذا اختلفا في الثمن بنجافان ويرد الموكل بالعيب على  
الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه فان هلك  
المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وقال  
ذو الرئس له ذلك فان جسه هلك كان مضموناً صان الرهن



عند أبي يوسف وصاحب المبيع عند محمد وتوفيق في حيفته وصاحب الغصب  
عند زفر ولو وجد الموكل عبداً بالمشتري ففرقه ورخصه به الوكيل فانه  
يلزم الوكيل بنفسه العقد بينه وبين الموكل وأذا وكله عشرة أشهر أو  
لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلاً بدرهم من لحم باع منه عشرة أرطال بدرهم  
لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرون  
وذكر في بعض النسخ قول قوم في حيفته وقد لم يذكر اختلاف في الأصل أو اشتري  
ما يباع في عشرين رطلاً بدرهم بعينه بنفسه بالاجماع ولو وكله  
بشئ بشئ بعينه فليس أن يشتري بنفسه فلو كان الثمن سمي فاشترى  
بخلاف جنس أو لم يكن سمي فاشترى بغير النقود أو وكله وكله بشرط فاشترى  
الثاني وهو غائب ثبت الملك للوكيل الأول في هذه الوجوه ولو اشتري  
الثاني بحضرة الوكيل الأول نفذ على الموكل الأول وأن وكله بشئ بعينه  
عينه فاشترى غيره فهو للوكيل الأول أن يقول نويت الشر للموكل أو يشتري  
بمال الموكل قال رضي الله عنه هذه المسئلة على وجوه أن أضاف العقد  
إلى وراثة الأمر كان للأمر وهو المراد عندى بقوله أو يشتريه بمال الموكل  
وأن النقد من ماله لأن فيه تقييلاً وظلماً فانه بالاجماع وهو مطلق  
أي لا تفصيل فيه فكان محل كلام القدوري ويشتريه بمال الموكل على الأمانة  
أولاً ولأنه قال المصور وهو المراد عندى كذا في العناية وأن أضافه إلى  
دراهم نفسه كان لنفسه وأن أضافه إلى دراهم مطلقه كان نواصباً  
للأمر وهو للأمر وأنه أضافه لنفسه فله نفسه وأن تكاد بانه البنية بحكم النقد  
بالاجماع وأن توافقاً على أنه لم يحضره البنية قال محمد هو للعاقرة وعند أبي  
يوسف بحكم النقد والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه  
ومن أمر رجلاً بشئ عبداً بالف فقال قد فعلت ومات عندى ولأن  
الأمر اشتريته لنفسك فالقول قول الأمر كان دفعاً إليه المالك فالقول  
قول المأمور ولو كان العبد حياً حين اختلافه أن كان الثمن منقوداً  
فالقول للمأمور وأن لم يكن منقوداً فكذلك عند أبي يوسف ومحمد  
وعند أبي حنيفة القول للأمر وأن كان أمر بشئ عبداً بعينه ثم اختلفا  
والعبد حتى فالقول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً أو غير منقوداً

وهذا بالاجماع ومن قال لا خير يعني هذا العبد لفلان فباعه ثم انكسر  
يكون فلان أمره فانه غلاماً يأخذه قال فلان فلان أنا لم أمره لم يكن  
له إلا أن يسلم المشتري له فيكون بيعاً وعليه العمدة بصيرورته مشترياً  
بالتعاطي كمن اشتري غيره بغير أمره حتى لم يسمه ثم سلك المشتري له ومن  
أمر رجلاً بأن يشتري له عبداً من أعيانها ولم يسم له شيئاً فاشترى غيرها  
جاء ولو أمره أن يشتريها بالف وبقيتها سواء فعند أبي حنيفة أن  
اشترى واحدة منهن أو أقل جاز وأن اشترى أكثر لم يلزم الأمر  
إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قبل أن يتجاسر استخفافاً قال  
أبو يوسف ومحمد أن اشترى واحدة من ألف بغير ألف بائناً  
الناس فيه وقد بقي من الألف ما يشتريه الباقي جاز ومن لم يعل  
آخر ألف فأمره أن يشتري بها هذا العبد فاشتراه جاز وأن أمره  
أن يشتري بها عبداً بغيره فاشتراه فاشترى في يده من قبل أن يقبضه  
الأمر مات مال المشتري وأن قبضه الأمر فهو له وهذا عند أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد هو لا يزم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا  
الاختلاف إذا أمره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه قال في النهاية  
أي يعقد عقد السلم وعقد الصرف من غير تعيين المسلم إليه ومن يعقده  
عقد الصرف بأن قال أسلم ما عليك في كذا كان على الاختلاف  
أما لو قال أسلم ما لي عليك إلى فلان في كذا صح بالاجماع وأما خصلتها  
فتبينها من يسم بانه لا يجوز التوكيل فيها لا اشتراط القبض في المجلس  
أصح ثم أن هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في أن الدراهم والريال  
هل يتعينان في العقود فقال أبو يوسف ومحمد نعم لا يتعينان في  
المعاوضات وبيننا كأنه أوعينا الأبرار لو تبايعا عبداً بدين ثم  
نقضوا قال لا دين لا يبطل العقد فصار الإطلاق والتقييد فيه سواء  
وقال أبو حنيفة يتعينان في الوكالات الأبرار لو قيد الوكالات  
بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العبد أو اسقط الدين بطلت  
الوكالة قال في النهاية هذا أي التعيين على قول بعض المشايخ بالتسليم  
إلى الوكيل وأما قبل التسليم إليه فلا يتعين في الوكالات أيضاً بالاجماع



وتنقل من الذخيرة مسألة من الزيادات ثم قال في الذخيرة والاهل  
ان الدرهم والدينار لا يتبعان في الوكالات قبل التسليم بالعلم  
واما التسليم الى الوكيل حل فتعين اختلاف الشايع فيه قال بعضهم يتعين  
لما ذكر وعامتهم على انها لا تتعين وهذا البحث من معارك الادوية  
تفصيل في النهاية وفي سائر الشروح ولهذا تعرضنا له وذكرنا بما  
ذكرنا ومن اراد الوقوف على التفصيل فليرجع الى الشروح والله اعلم  
وقد تضمن دليل هذه المسئلة مسائل اخرى وهي اذا اشترى رجل من علي غير المشتري  
بان كان له زيد على غيره ومن مثله فاشترى من غيره شيئا بذلك  
القدر له على غيره فانه لا يجوز واذا قال اعطاني عليك من شئ فانه  
باطل بخلاف امره بالتصدق وجعله لله تعالى فانه جائز وذكر في كتاب  
الشركة ان الوكالة المفردة اى لا يكون في ضمن الشركة لا يتبعان المال  
فيها بالتعيين وانما يتبعان بالتبضع حتى لو اشترى الوكيل بثلث المال  
في ذمته كان مشتريا لموكله حتى لو هلك المال بعد الشراء يرجع عليه مثله  
اما لو هلك قبل الشراء فانما يبطل العقد انتهى ومن دفع الى آخر القاء  
وامره ان يشتري بها جارية فاشترى بها فقال لا امر اشتري بها خمسمائة  
وقال لا امر اشتري بها بالف فالقول قول المأمور وراوده اى مره  
اذا كانت تساوى القاء فان كانت تساوى خمسمائة فالقول للمأمور وان  
لم يكن دفع اليه الالف واختلفا فالقول قول المأمور اما اذا كانت قيمتها  
خمسمائة فليخالفه الى شروان كانت قيمتها القاء فمعناه انها بخلافان  
ثم يفسخ العقد لمرحى بينهما فلزم اجارية المأمور ولو امره ان يشتري  
له هذا العبد ولم يستم له ثمن فاشتراه فقال لا امر اشتري به خمسمائة وقال  
المأمور بالف وصدق البايع المأمور فالقول قول المأمور لا يمينه  
قبل لا تخالف هنا وهو قول ابي جعفر المصنف والى كذا في النهاية وقبل  
يخالفان كما ذكرنا وقد ذكر محمد بن عيسى بن القائل وهو يمين البايع وهو  
قول الامام ابي منصور المصنف وهو ظاهر والوكيل بالشرع اذا كان  
الثن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء لا يرجع على الموكل الا  
مرة واحدة لانه يمكن جعله مستوفيا لان الوكالة تجتمع الصانع كالمالك

كالغاصب اذا توكل بالبيع المنصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة ترجع  
مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت  
له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالتبضع بعده اما المدفوع اليه  
قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يجر مستوفيا  
فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع كوقوع الاستيفاء على امره ذكرنا  
في آخر كتاب المضاربة التوكيل بالبيع اذا استغنى من التفاضل لا يجبر على  
التفاضل ذكرنا في فصل في الغزل والفتنة من كتاب المضاربة  
**فصل في التوكيل بشر نفسه العبد واذا قال العبد**  
**رجل اشترى نفسي من المولى بالف ودفعها اليه فان قال رجل**  
**للمولى اشترى نفسي فباعه على هذا فهو حر والولد للمولى وان لم يعثر**  
**فهو عبد للشر والالف للمولى وعلى المشتري الف مثله ثمن العبد**  
**والعبد يشترى نفسه من مولاك فقال المولى لا يعنى نفسي بفلان بكذا ففعل**  
**فهو للمولى ولو اراد البايع جعل العبد لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك وان**  
**عقد نفسه فهو حر ولو قال العبد يعني نفسي لم يفلان فهو حر**  
**في البيع** والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع ابيه ووجه  
ومن لا يقبل شهادته له عند ابيه حنيفة وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة  
الا من عبده او مكاتبه والاجارة والصرف على الخلاف يعني ان الوكيل  
بها اذا عقد مع هؤلاء فهو على الخلاف المذكور ايضا وقد ذكر وجه تخصيصها  
بالذكر في الشروح فليرجع اليها والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير  
والعرض عند ابيه حنيفة وقال لا يجوز بيعه بتقصاين لا يتغابن الناس  
فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار والوكيل بالشرع يحضر عقده بمثل القيمة  
وزبطه يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز بما لا يتغابن الناس في مثلها  
ولو كان وكلا بشر شيئا بعينه فالواصف على الامر والوكيل بالكساح  
اذا زوجه امرأة باكثر من مهر مثلها جاز عند ابيه حنيفة والذكر لا يتغابن  
فيه ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين وقيل في العروص وهن وهن وهن وهن  
وهن وهن وفي العقار وهن وهن وهن وهن وهن وهن وهن وهن وهن وهن وهن  
والا فتجوز بتقيده بزمان الحاجة حتى لو مضى زمان الاصلية وخرج القيد



والشراء بتطل الوكالة بشر الا حصة والجهر والفهم والمائل ممنوع على قول  
حينئذ على ما هو المردى عنه وفي العارية والمائل المذكورة مروية عن  
ابن يوسف على ذلك الوجه وانما عندنا حنفية في على اطلاقها انتهى  
واذا وكله ببيع عبده فباع لنفسه جاز عندنا حنفية كما يجوز عنده ان يبيع  
الكل ثمن النصف بل هذا اوله وقال لا يجوز الا ان يبيع النصف الاخر  
قبل ان يختصا وهذا استحسان عندنا وان وكله بشراء عبده فاشترى لنفسه  
فالشراء موقوف فان اشترى بابقه لزم الموكل وهذا بالاتفاق ومن  
امر رجلا ببيع عبده فباعه وخصض الثمن او لم يقض فزده المشتري عليه  
لا يحدث ملكه بقضاء القاضى بيته او بائنه يمين او باقار فانه يرد  
على الامر وتأويل اشتراطها في الكتاب مع تيقن القاضى بحديث  
العيب في البائع ان القاضى يعلم انه لا يحدث فزده شتم لكنه اشتبه  
على تاريخ البيع فيحتاج الى هذه التكملة في التاريخ او كان عيبا لا يعرف  
الا النساء والاطباء وقولهم وقول الطبيب حجة في توجبه المحسومة  
لا في الرد فيقتصر البعها للرد حتى لو كان القاضى عاين البائع والعيب  
ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث مثله بنية  
او بائنه يمين وان كان ذلك باقرار لزم المأمور الا انه له ان يخاصم  
الموكل فيلزمه بيته او بنكوله بخلاف اذا كان الرد بغير قضاء والعيب يحدث  
مثله حيث لا يكون له ان يخاصم ببيعة ولو كان العيب يحدث مثله والرد  
بغير قضاء باقرار لزم الموكل من غير محسومة في رواية وفي عامة الروايات  
ليس له ان يخاصم والحق في وصف السلامة ثم ينتقل الى الرد ثم الى الرجوع  
بالنقصان فلم يغير الرد ومن قال لاخر امرتك ببيع عبدي فبعت  
بنسبة وقال المأمور امرتني ببيعه ولم تقل شيئا فالقول قول المردان  
اختلف في ذلك المضارب وبالمال فالقول قول المضارب ثم مطلقا  
بالبائع ينتقل نقد ونسبة الى ابي اهل كان عندنا حنفية وعندنا بنية  
باجل متعارف والوكيل بالبيع لو باع نقدا ثم اخر الثمن جاز بالاجماع الا ان  
يعتبر ولا يملك الا قالة والبيع بالنسبة بعد ما ذكره في كتاب المضاربة  
في فصل في فصل المضارب ومن امر رجلا ببيع عبده فباعه واخذ بالثمن

٧٥  
بالثمن حنفا فخلع في يد ما واخذ به كفيلا فتور المال عليه فلا ضمان عليه  
بخلاف لو وكل ببيع الدين اذا اخذ بالدين رهن او كفيلا فانه لا يجوز  
لانه يفعل بنية وقد انما به في قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن  
والوكيل بالبيع يقبض ماله ولحقه الا بملك الموكل جره عن قبض الثمن  
وله ولاية الارتهان واخذ الكفيل او باع الوكيل ووقع الثمن  
الى من امره الموكل ثم لحقة بمحسومة لا يرجع به على المقضى ذكرنا في باب  
الرهن بوضع عند عدل لو وكل بالبيع اذا قبل له بعه ان شئت فانه يوفى  
بالبيع عند زفر ولا اعتبار بالمشتية وانما ان التملك لانه علق المشتية  
والمالك هو الذي يتصرف عن مشتية والبيع لا يحتمل التعليق بالشروط  
كالمشتية وغيره في فصل المشتية من الطلاق واذا وكل رجلا بالبيع  
وكان للمشتري على الوكيل دين تقع المقاصة عندهما ويضمن الوكيل  
الثمن للموكل عندهما وعندنا في يوسف لا تقع المقاصة ذكرها في باب  
ما يجوز ارتحانه والوكيل بالبيع اذا باع من رجل والموكل من غيره  
فقد يعتبر فيه تصرف الموكل ابو يوسف يعتبر بها ذكرها في باب  
حيار الشرط **فصل** واذا وكل وكيلين فليكن احدهما  
ان يتصرف فيما وكل به دون الاخر ويؤدي تصرف يحتاج فيه الى  
الراي كالبيع والخلع وغير ذلك هذا فيما اذا وكلهما بكلام واحد وان  
وكلهما بكلامين جاز تصرف واحد في كل واحد في الوصايا في باب الوصي  
ما يملك الا ان يوكلهما بالمحسومة او بطلاق زوجته بغير عوض او  
يعتق عبده بغير عوض او برقة ودبعة او قضاء دين عليه بخلاف  
اذا قال طلقاها ان شئت او قال امها بديكها فذلك ليس بتوكيل  
بل بملك مقتصر على المجلس اذا وكل وكيلين بالشراء فان كان مما  
يقسم لم يجز ان يرفعه احدهما الى الاخر وكلتهما يقسمانه فيحفظ كل  
واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما دون  
الاخر وسند عندنا في حنفية وقال لا احد هما ان يحفظ باذن الاخر  
في الوجهين اشار اليه في كتاب الوديعة وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل  
به الا ان ياذن له الموكل ويقول له اعمل برأيك واذا جاز في هذا الوجه



يكون ان في ذلك من الموكل حتى لا يملك الا ذل غزله ولا ينعزل بموته وتوكل  
بموت الاول وقد مر في ادب القاضي وان وكل بغير اذن موكل  
فقد وكل بغيره جاز وتوكل في حقه قال في الكفاية وفي فتاوى القبل  
ان الحق ترجع الى الاول وفي وكالة العيون ترجع الى العاقل والصح  
انه ترجع الى الثاني ذكر الامام المجهول منهم من قال العهدة على الاول لان  
الموكل انما رضى بدم العهدة على الاول دون الثاني ومنهم من قال العهدة على  
الثاني اذا السبب هو العقد وجب من الثاني دون الاول انتهى وان عقد في  
حال عينته لم يجز الا ان يبلغه بغيره وكذا لو باع غير الوكيل فبلغه فجاز ولو  
قر الاول لثمنه لثمنه فقبضه بغيره وهذا بخلاف اذا وكل وكيله وقدر  
الثمن فانه لا يجوز بيع احد ما يملك المقدار اذا وكل ببيع عبده بالف فباعه  
بالغير يكون الزيادة للموكل لو كان المشتري البايع بان يبيع لعمه من نفسه  
لا تصح هذه الوكالة ولا هذا البيع وذكر صاحب الوكالة بالكاظم وآذانه  
المكاتب والعبد والرضي عنه وهي صغيرة حرة مسلمة او باع او اشترى لها  
لم يجز معناه التصرف في مالها قال ابو يوسف ومحمد ولم ترد اذا قتل على ردة  
ولم يرد في ذلك ان يترفعها على المسلم لا يجوز ولم ترد ان كان تهرقه في ماله  
ناقد عند حاله موقوف على ولده فمال ولده بالاجماع واذا قتل على الردة  
يطلق وبالا سلام يجعل كانه لم يزل ان مسلما فيصح **باب**  
**الوكالة بالخصومة والقبض الوكيل بالخصومة** ويكل بالقبض خلافا لفرق  
اليوم على فعل زفر ونظيره الوكيل بالتقاضى يكل القبض على اصل الرواية  
والقبض على ان لا يملك ان كانا وكيلين بالخصومة لا يقبضان الا معا وكل  
بقبض الدين يكون وكل بالخصومة عند حيفه حتى لو اقيمت عليه البيعة على  
استيفاء الموكل وادائه قبل عنده وقال لا يكون خصما وهو روية  
احسن عن حيفه والوكيل يقبض العبد لا يكون وكل بالخصومة حتى ان  
من وكل وكل بقبض عبده فاقام الذي هو في يده البيعة ان الموكل  
باعه اياه وقفا لا مخرجه كغير الغائب وهذا استحسان والقياس ان  
يدفع الى الوكيل وكذلك العاقل والطلاق وغير ذلك ومعناه اذا كانت  
المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامه على العتاق على الوكيل يتقدم قبل

قبل بقبضه حتى يحضر الغائب استمنا دون العتق والطلاق والوكيل  
باخذ الشفعة اذا قامت عليه البيعة بتسليم الموكل الشفعة فانها تقبل  
والشفعة تبطل والوكيل بالرجوع في الهبة اذا اقام الموصوب للبيعة  
على اخذ الواهب الموصون فانها تقبل والرجوع يبطل والوكيل بالشراء  
خصم يملك حقوق العقد ولو وكل احد الشريكين وكلما بان يقاسم  
مع شريكه واقام الشريك البيعة عليه بان الموكل قبض نصيبه فانها تقبل  
والوكيل بالرد بالبيع على البايع اذا قامت البيعة عليه بان الموكل رجع  
بالبيع تقبل والوكيل بالقبض من جهة القاضي لا يملك الخصومة بلا طلاق  
ذكر في المغنود ولو وكل بالخصومة بطلب المدعي ثم غاب الموكل فابى  
ان يقاسم اجبر على الخصومة بخلاف الوكيل بالبيع ذكر صاحب الرهن في باب  
الرهن توضع عليه يد العدل واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند  
القاضي جاز اقراره عليه لا يجوز عند غير القاضي الى حيفه ومحمد  
استحسانا الا انه يخرج من الوكالة يعني اذا اقيمت البيعة على قراره  
في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يهرج به فاعمال اليه وقار  
ابو يوسف يجوز اقراره عليه وان اقر في غير مجلس القضاء وقال  
زفر والشافعي لا يجوز في الوجهين وهو قول ابو يوسف ولا يوافق  
القياس بناء على انه كما مور بالخصومة والاقرار مسلمة وهو ضد  
الخصومة فلا يتناول هذه ولعله لا يملك الوكيل بالخصومة الصلح  
والابراء ولو وكل بالخصومة واستثنى الاقرار فحقن ابو يوسف  
انه لا يصح وعن محمد انه يصح وعنه انه فصل بين الطالب المطلوب ولم  
يصح في الثاني اي المطلوب وكذا لو وكله بالجواب مطلقا بقبضه بجواب  
بخصومة ولعله انما رخصها الا بعد من الاهدر ومن كفل بالان عن  
رجل فوكله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يكره وكل في ذلك ابرار  
وهو نظير عبد مديون اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته للغريم وبطلان العبد  
بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال من العبد كان باطلا ومن  
ادعى انه وكل الغائب في قبضه فانه قد الغريم امر بتسليم الدين  
اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع الغريم الدين ثانيا ورجع برأيه



الوكيل ان كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان  
يكون منه عند الدفع وان كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه على اية  
فان رجح صاحب المال على الغريم رجح الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه  
على كذبه اياه في الوكالة وهذا الظاهر ونحو الوجه كلها ليس ان يسترد  
المدفع حتى يحضر الغائب اذا دفعه الى المدين المالك لا فصولي على رجاء  
الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ومن قال ان وكيل يتصرف  
الوديعة فصدقه المودع لم يوجب التسليم اليه ولو ادعى انه مات ابو له  
الوديعة ميراثا لا وارث له غيره وصدقه المودع امر بالدفع اليه ولو اد  
انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يوجب الدفع اليه فان  
وكل وكيل يقضي الا فادعى الغريم ان صاحب المال استوفاه فانه يدفع المال  
ويبيع المال فيختلف ولا يستخلف الوكيل وان وكله بعين جارية فاد  
اباع رضى المشتري لم يرد عليه فيختلف المشتري على المسئلة التي لان التذكار  
فيه كغيره واستردا فصدقه الوكيل اذا ظهر الخطا وعند قول مال وفي مسئلة الر  
يجب غير ممكن لان القضاء بالفسخ باطل على الصحة وان ظهر الخطا عند جسه  
كما هو مذهبه ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك اما عند ما قالوا يجب  
ان يتجه الجواب على هذا في الفصلين ولا يؤخذ لان التذكار ممكن عند حاله  
بطلان القضاء وقيل لا يصح عند ابو يوسف ان يؤخر في الفصلين لانه يعتبر  
النظر في يستخلف المشتري لو كان حاضر من غير دعوى انما يفتقر للنظر  
ومن دفع الى رجل عشرة دراهم يتفقها على اهلكه فانفق عليهم عشرة  
من عنده فالعشرة بال عشرة وقيل هذا احتسان وفي القياس ليس كذلك  
ويصير مترعا وقيل القياس الاحتسان في قضاء الدين يتضمن الشراء فلا يلزم  
والمراد بقضاء الدين ان يدفع المدين الى رجل الفاد ويؤكله بفضا  
وينه بها فرفع الوكيل غير ذلك من مال نفسه قضاء عنه كذا في الغاية  
**باب عزل الوكيل** والوكيل ان يعزل الوكيل عن الوكالة الا اذا  
تعلق به حق الغير ان كان وكيل بالخصومة بطلب من جهة الطالب  
فان لم يبلغه الغزل فهو على وكالة وتصرف جائز حتى يعلم وتبني الوكيل  
بالكاح وغيره وقد ذكرنا اشتراط العددا والعدالة في الجبر فلا نعيده

نفذه والوكيل ان يعزل نفسه بخصومة الموكل ذكره في كتاب الوديعة  
فان وكيل بشيئ عيبه بغير عيبه او يبيع باله يبيع رة الوكيل في غيبة الموكل  
لانه لا ضرر فيه ذكره في باب الوصي وبالملكة من الوصايا والوكيل اذا لم  
يعلم التوكيل فباع لا ينفذ ولا يصح من غير علم كاثبات ملكة يبيع او لشر  
وقد بين طريق العلم وشروط الاخبار فيه فيما تقدم من الكتب ذكره  
في الباب الرابع ايضا وبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا  
ولحاقة بدار الحرب مرتدا وشروط ان يكون الجنون مطبقا لان قلبه  
بمنزلة الاعايد وهذا المطبق شمر عند ابو يوسف وعنه اكثر من يوم وليلة  
وقال محمد حول كالم قالوا الحكم المذكور في الحاق قول به صيغة فقير  
وكالة المرتد موقوفه كغيره فان سلم نفذ وان قيل ولحق بدار  
الحرب بطلت الوكالة فاما عندنا فنصفه فانه نافذة فلا تبطل وكالة  
ان يموت او يقبل على ردة او لحاقة وقد مر في السير فان كان الموكل  
امراة فارادت فالوكيل على وكالة حتى يموت او تلحق بدار الحرب واذا  
وكل المكاتب ثم عجز او اذون له ثم جبر عليه والشركان فافترقا فانه  
الوجه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم وهذا محل على كالم وكيل بالبيع اذا  
باعه الى المبيع الموكل يعزل الوكيل حكما وانكالات الوكيل وجنونا مطبقا  
بطلت الوكالة وان لم يلحق بدار الحرب مرتدا لم يجز له التصرف الا ان يعود  
مسما قال رضى الله عنه وهذا عند محمد فاما عند ابو يوسف لا تعود الوكالة  
ولو عاد الموكل مسلما وفرق بين بدار الحرب مرتدا لا تعود الوكالة في المال  
اي ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في التوكيل ومن وكل اخبر شي  
ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة وهذا اللفظ ينظم وجوهها  
ان وكله باعاق عبده او بكاتبه فاعتقه او كاتبه الموكل بنفسه او بوكله  
بترقيق امراة او بشيئ ففعله بنفسه او بوكله بطلاق امراة ففعلها  
الزوج ثلثا او واحدة وانفقت عدتها او بالخلع فالحل لها بنفسه في  
هذه لما تصرف بنفسه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوا  
بنفسه واما بخاله ان تزوج الموكل لبقاء الحاجة وكذا الود وكله ببيع عبده  
فباعه بنفسه فلو رده عليه عيب بقضاء قاض فغرض ابو يوسف انه ليس



ان يبيد وقال محمد لا ان يبيع مرة اخرى خلافا اذا وكله بالمبيع ذهب  
بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل ان يبيع واذا وكله الوكالة تنسخ الوكالة  
وذكرها في كتاب الوديعة والتوكيل في هذا المباح باطل كالا حتملا والاصح  
لان امر الموكل بغير وجه والوكيل ملكه بدون امره فلا يصح ان يبيع عنه وانما ثبت  
الملك بالخذ واحراز المباح وذكر خلافا في فصل من كتاب الشركة **كتاب**  
**الدعوى** المدعى من لا يجزى على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجزى على  
الخصومة ومعرفة الفرق بينهما من اهم ما يستنبط عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت  
عبارت المباح فيهما ما قاله في الكتاب وتوجه عام صحيح وقبل المدعى من لا  
الابحار كالمخرج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذى اليد وقيل  
المدعى من يتيسر غير الظاهر والمدعى عليه من يتيسر بالظاهر وقال محمد في المال  
المدعى عليه هو التكر وهذا صحيح كمن اشان في معرفة والترجيح بالفتنة عند خفا  
من اصحابه لان الاعتبار للمعا دون الصور فان المودع اذا قال دوت  
الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى بالرد صورة لانه ينكر الضمان  
ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقدره فان كان عناء في  
يد المدعى عليه كلف حضارها ليشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والاشهاد  
ويتعلق بالدعوى وجوب حضور المدعى عليه وعلى هذا القضاء  
من اخرهم في كل عمر وجوب اجواب اذا حضر وتزوم احضار الغير المدعى  
واليمين اياها انكره وسنذكره ان شاء الله وان لم تكن حاضرة ذكرتها  
وقال الفقيه بالثبوت بشرط مع بيان القيمة وذكر الاثنية والذكورة فان  
ادعى عقارا حذره وذكر انه يد المدعى عليه وانه يطالبه به ويذكر احواله  
الاربعة ويذكر اسماء اصحاب الحدود وانسابهم ولا بد من ذكر الحدود  
التعريف به عند اية حنيفة على اعرف هو الصحيح ولو كان الرجل شهيدا  
يكتفى بذكره فان ذكر ثلثة من احد ويكتفى بها عندنا خلافا لغيره  
بخلاف اذا غلط في الرابعة وكما يشترط التحديد في الدعوى بشرط  
في الشهادة وقد ذكرناه وقوله في الكتاب وذكر انه يد المدعى  
عليه لا يؤمنه لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده وفي العقار لا يكتفى  
بذكر المدعى وقصد بقى المدعى عليه انه في يده بل اثبت اليد في الا بالبيعة

ان يبيع مرة اخرى خلافا

بالبيعة او علم القاضي هو الصحيح ثبوت البيعة الموصوفة بل كتمان يكون  
العقار في يد غيره بخلاف المنقول فان اليد فيه مثله واليد حقيقة  
لا تثبت على العقار عند اية حنيفة واية يوسف وعند محمد تثبت ذكرها  
باب الغنايم وقسمتها وقوله وانه يطالبه به بناء على ان المطالبة حقة  
ويجوز ان يكون موهوبا في يده ومجوسا بالشئ في يده وبالمطالبة يزو  
هذا الاحتمال غير هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حجة  
وان كان حقا في الذمة ذكر انه يطالبه به كمن لا بد من تعريفه بالملك  
واذا صححت الدعوى سال المدعى عليه عن حقا فان اعرف قضى عليه بها وان  
انكر سال المدعى البيعة وان احضرها قضى بها وان عجز عن ذلك طلب  
يمين خصمه ستحلف عليها ولا بد من طلبه بناء على ان اليمين حقة **باب**  
**اليمين** واذا قال المدعى البيعة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف عند  
اية حنيفة معناه حاضرة في المهر وقال ابو يوسف يستحلف ويحكم عليه  
يوسف فيما ذكره كحاشا ومع اية حنيفة فيما ذكره الطحاوي وكبر واليمين  
على المدعى وفيه خلاف الشافعي ولا تقبل بيعة صاحب اليد في الملك المطلق  
وبيعة الخارج اولى وقال الشافعي يقضي بيعة ذى اليد واذا انكح المدعى  
عنه اليمين قضى عليه بالكنول والزمه ما ادعى عليه وقال الشافعي لا يقضي  
به بل يزو اليمين على المدعى فاذا حلف يقضي به ويبقى للفقهاء ان يقولوا  
انه اعرض عليك اليمين ثلثة فان حلفت والا قضيت عليك با اذعاه  
وهذا الاشارة لا علامة بالحكم اذ هو موصوف مختار واذا كرر العرض ثلث  
مرات قضى عليه بالكنول وهذا الكثرة ذكره كحاشا لزيادة الاحتمال  
والمبالغة في اليلاء العذر فاما المذهب لوقضى بالكنول بعد العرض مرة  
فله فهو الصحيح وهذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا لو قضى القاضي  
بالكنول في المرة الاولى لا ينفذ كذا في النهاية والاولى في القضاء بعد  
العرض ثلث مرات اول ثم النكول قد يكون حقيقيا لقوله لا اخلف به  
وقد يكون حكما بان يكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طين  
او خرس هو الصحيح وان كانت الدعوى نكاحا لم يستحلف المنكر عند اية حنيفة  
ولا يستحلف عنده في النكاح والرجعة والنفق في اليلاء والرق والابلاء



والنسب الأولاد والجدود واللعان وقال أبو يوسف محمد مستخلف في ذلك  
كله لأنه أحد ود الولعان وصورة الاستيلاء وان يقول تجارية أبا أم  
ولم يولد له وهذا ابنه من أنكر المولى قال صاحب العناية في صورة قلم  
أذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها ونكحها وبالعكس وأدعى بالطلاق  
ونقصا العقد وأنه راجعها في العقد ونكحها وبالعكس وأدعى بغير نقض العقد  
الابلاء أنه فاء اليها في المدة ونكحها وبالعكس وأدعى بغير القضاء على  
المجمل أنه عبده وأدعى المجمل أن كس أو خصما على هذا الوجه في ولادة العتاقة  
أو الموالاة أو ادعى على رجل أنه ولده أو ولده أو ادعت على مولاها أنها  
ولدت منه أو ادعت المرأة على زوجها أنه قد فها بما يجب لللعان ونكحها  
أو ادعى على رجل بوجوب الحق وانكره فإنه لا يتخلف في هذه كلها عند أبي حنيفة  
وقال لا يتخلف في ذلك كله وإذا دخل بقضي النكول لأنه أحد ود الولعان انتهى  
والنكول بلكه المكاتب والعبد لأدون ولو كان بغيره عند أبي حنيفة كما أنهما  
يملكان بالآب من التجارة بمنزلة العتاقة واليسيرة وكذا يصح النكول في الدين  
عنده ويتخلف السارق فإن نكل ضمن لم يقطع وإذا أدعت المرأة طلاقا قبل أن  
استخلف الزوج فإن نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا وكذا في النكاح إذا أدعت  
على الصداق ثم ثبت للمال نكوله ولا يثبت النكاح وكذا في النسب إذا ادعى  
عقا كالأب والجد في اللقيط والنفقة وامتاع الرجوع في المهر وذكر صاحب العناية  
صورة هذه المسائل وقال وكذا في النسب بأن ادعى رجل على رجل أنه أخو له  
على ما توجبها وترك لأنه يدعى عليه أو طلب من القاضي فرض النفقة على  
المدعى عليه بسبب الأخوة فإنه يتخلف على النسب فإن طلف برئ وأن نكل بنفسه  
بالمال أو نفقة ودون النسب وكذا إذا ادعى الجد في اللقيط بأن يثبت لا يعبر عنه  
نفسه في يلقط فأدعت مرة مرة تريد قصر اليد ليقط حتى حضرتها أو لا  
استحالة فكل ثبت لها أجر ودون النسب وكذا إذا ادعت لثان عينا  
ثم أراد الرجوع فيها فقال الموصوب له أنت أخي يريد بذلك الطلاق حتى  
الرجوع يتخلف الواجب فإن نكل ثبت امتاع الرجوع ولا يثبت الأخوة لثان  
وإنما يتخلف في النسب الجرد عندهما إذا كان ثبت بأبواه كالأب والابن  
في حق الرجل والأب في حق المرأة والمولى في الزوج في مهرها ومن ادعى

أو ادعى قصاصا على غيره فيجب استخلف بالاجماع ثم إن نكل عن البرية فيادى النفس  
يزيد القصاص من أن نكل في النفس حتى يجر أو يكلف وهذا عند أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف محمد لا يراد لارثن فيها وإذا قال المدعى لبيته حاضرة قبل  
لخصه عطا كفيلا بنفسك ثمانية أيام وأخذ الكفيل بجره والرجوع استحسان  
عندنا والمقصود حتى عليه حتى يهدى عليه ويحال بينه وبين شغلالة والنقد بغيره  
مروى عن أبي حنيفة وهو صحيح وهو آخر إجازة روى عن أبي يوسف أنه  
يقدر بجلال القاضي كذا في الكفاية ولا فرق في الظاهر من الرواية بين  
الوجوب والحقيق من المال هذا آخر إجازة روى عن محمد أنه قال إن كان  
معه فاقا وظاهره أنه لا يخفى شخصية ذلك القدر لا يجوز على إعطاء الكفيل كذا  
إذا أعطى ثم رآه يؤخذ وكذا لو كان المدعى حقيقا لا يخفى المراهقة  
لا يجوز على إعطاء الكفيل كذا في النهاية والكفاية ثم لا بد من قوله لي بيته  
حاضرة للتكفيل ومعناه في المهر حتى لو قال المدعى لبيته لي أو شهود  
غيب لا يتخلف فإن فعل أي أعطى الكفيل والآية ملازمة إلا أن يكون  
غيره فلا يلزم مقدار مجلس القاضي كذا لا يتخلف إلا آخر المجلس لا  
منصرف اليها وكيفية الملازمة تذكرها في كتاب الجحان شاء الله تعالى  
**فصل** في كيفية اليمين والاختلاف واليمين بالله تعالى  
ودون غيره ويؤكد بذكر أو صافق معا وهو التعليق وذلك مثل قوله  
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم  
من السر ما يعلم من العلانية ما لقان هذا عليك ولا فلك هذا المال  
الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا أي لكما ان يزيد في التعليق  
على حد أو أنه يفتقر منه إلا أنه يحاط بكلامه عليه اليمين وإن شاء القاضي  
لا يعلق فيقول بالله أو والله وقيل لا يعلق على المعروف في الصلح ولا يعلق  
على غيره وقيل يعلق في الخط من المال دون الحق ولا يخاف الطلاق ولا يابا  
وقيل في زماننا إذا ادعى الخصم على الخصم أن يتخلف بذكر أو يتخلف اليهود  
بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام وأنصرت به الله الذي  
أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام ويتخلف المجوسي بالله الذي خلق النار  
وهكذا ذكر محمد في الأصل ويرى عن أبي حنيفة أنه لا يتخلف أحد إلا



قالوا وذكر انما لا يستخلف عن اليهودي النمر في الابانة وهو  
اختيار بعض شيوخنا والوشى لا يخلف الابانة ولا يكلفون في بيع  
عبادهم ولا يحلفون اليهم على مسلم زمان ولا مكان ومن ادعى  
انه ابتاع كمن هذا بعده بالف في استخفاف الله ما يتكلم في قائم فيه  
ولا يستخلف الله ما بيعت باحتمال لا قاله ولا يخلف في الغصب بالحق  
عليك دونه ولا يخلف الله ما غصبت باحتمال انه قد يغصب ثم يغصب الحق  
والبيع في الكساح بالله ما يتكلم في قائم في الحال باحتمال انه قد يظلم عليه  
الخلع وفي دعوى الطلاق ما يثبت منك الساعة بما ذكرت ولا يخلف  
بالله ما طلقها باحتمال ان الكساح قد يجد وبعد الابانة فيحلف على الحال  
في هذه الوجوه لا على السبب هذا قول في حنفية ومحمد اما على قول في  
يوسف يخلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عارض بما ذكرنا من يخلف  
على الحال وقيل نظر الى انكار المدعي عليه ان انكر السبب يخلف عليه ان  
انكر الحكم يخلف على الحال والاصل هو لا يصلح عندهما اذا كان سببا  
يرتفع برفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعي في يخلف على  
السبب بالاجماع وذلك مثل ان تدعي مبنية نفقة والزوج ممن لا رايها  
او ادعي نفقة بالجوار والمشتري لا يراها فلو خلف على الحال صدق  
في مبنية في معتقده فينتو النظر في حق المدعي وان كان سببا لا يرتفع  
برافع فالخلف في السبب بالاجماع كالعبد اذا ادعي العتق على يديه  
يخلف الله ما اعتقه ولا يخلف الله معتق في الحال بخلاف الالة والعبد الحار  
ومن ورثه فادعاه اخر استخلف على علمه وان وجهه او اشتراه يخلف  
على البتة ومن ادعى على اخر مالا فافترق بينهما او صادفها على عشرة فهو  
جائز وهو ما نفع عن عثمان رضي الله عنه وليس ان يستخلف على ملك العبد  
ابدا **باب الخالف** واذا اختلف المتبايعان في البيع  
فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع اكثر منه او اعترف بالبيع بقدر من البيع  
وادعى المشتري اكثر منه فقام احدهما البيعة قضى بها وان اقام كل  
واحد منهما بيعة كانت البيعة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف  
في الثمن والمبيع جميعا فيبيته البايع اولى في الثمن وبيته المشتري اولى في المبيع

في البيع صورته قال البايع بعبك هذه الحارية بمائة دينار وقا  
المشتري بعته معها هذا الوصف بخمسين دينار واما ما بينت فها  
جميعا للمشتري بمائة دينار وتقبل البيعتان جميعا ويقضي بالعقدين  
كذلك في النهاية وان لم يكن لكل واحد منهما بيعة قبل المشتري اما ان  
رضي بالثمن الذي اقره البايع ولا فسح البايع فان لم يرضه اصابا  
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر اما قبل القبض فعلى قاضي القيار  
وبعد القبض على خلاف القياس من النص ويبدأ بيمين المشتري وهذا قول  
محمد وابنه يوسف اخره ورواية عن ابن حنيفة وهو الصحيح ودون قول  
يوسف ولا انه يبدأ بيمين البايع وان كان بيع عيين بعين او ثمن  
بثمن بدأ القضا بيمينه شاء وصقة اليمين ان يخلف البايع بالله ما باعه  
بالف ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين وقال في الزيادة ان  
يخلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالعين ويخلف المشتري بالله ما اشتراه  
بالعين ولقد اشتراه بالف يعنى الانبات بالنفي تأكيد والاصح الاقتصار  
على النفي فان خلاصه القاضى البيعة بينهما وهذا يدل على انه لا يفسخ بفقر  
التخالف وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في  
الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما كما في  
الاختلاف في الخط والابرأ والقول قول من نكل الخيار والاجل فيخ  
ومن قال لغيره هبت منك هذا العبد بالف درهم اسلم فلم تقبل فها  
قبلت فالقول قول المشتري وذكره في باب الخلع وقد ذكرت هناك  
ايضا واذا مال البايع العاقل بعته اراد انما صحت وقال الاخر بيعة  
وانت عاقل بالغ كان القول قوله وذكره في باب جنابة المملوك  
فان حلك المبيع يعني في يد المشتري ثم اختلفا لم يخالف عذرا في حنفية و  
يوسف والقول قول المشتري وقال محمد تخالفان ويقضي البيعة على  
قيمة المالك هو قول الشافعي على هذا اذا خرج البيعة عن ملكه او  
صار كمال لا يقدر على ردّه بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينارا فان  
كان عينا تخالفان ثم يرد مثل المالك ان كان له مثل او قيمة ان لم  
يكن مثل وان حلك احد العبدين ثم اختلفا في الثمن لم يخالف عذرا في حنفية



الا ان يرعى البايع ان يترك حصة المالك في اجماع الصغير القول قول المشتري  
مع يمينه عند اب حنيفة الا ان يشاء البايع ان يأخذ الحق ولا شيء له وقال  
ابو يوسف بخالفان في الحق ونسخ العقد في الحق والقول قول المشتري  
في قيمة المالك وقال محمد بخالفان عليها ويرد الحق في قيمة المالك  
هذا يخرج بعض المشايخ ويصرف الاستثناء عنهم الى التحالف وقالوا  
ان المراد من قوله وفي اجماع الصغير ياخذ الحق ولا شيء له معناه لا يأخذ  
من ثمن المالك شيئا أصلا وقال بعض المشايخ يأخذ من ثمن المالك بقدر  
اقر به المشتري وانما لا يأخذ الزيادة وعلى قول هؤلاء ينصرف الاستثناء  
الى عين المشتري لا الى التحالف ثم تفسر التحالف على قول محمد ما يتكافؤ القام  
واذا اختلفا ولم يتفقا على شيء فادعى أحدهما الفسخ او كلاهما يفسخ العقد  
بينهما وياخذ القاضي المشتري بالبائع وقيمة المالك ويخلفوا في قيمة  
على قول ابو يوسف ويصح ان يخلف المشتري بالله ما اشتريه بما يدعيه البايع  
فان كل لزم دعوى البايع وان خلف يخلف البايع بالله ما بعتهما بالثمن  
الذي يدعيه المشتري فان كل لزم دعوى المشتري وان خلف يخلفان  
العقد في القائم وتسقط حصته في الثمن وتلزم المشتري حصة المالك  
ويعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة المالك لم يقبض  
فالقول للبائع وايضا اقاما البيعة تقبل بيته وان اقاما بيته البايع  
اولا وهو قاضيا ذكر محمد في يوسع الاصل اشتري عبيد بن وقصه ما ثم رده  
احدهما بالعيب الاخر عنه ويجب عليه ثمن ما عيبه ويسقط عنه ثمن ما  
رده ويقسم الثمن على قيمتهما فان اختلفا في قيمة المالك فالقول قول  
البائع وان اقاما البيعة فبيته البايع اول ومن اشترى جارية وقصه ما  
ثم تعادلا ثم اختلفا في الثمن فاحتجما بخالفان ويعود البيع الاول وانما  
التحالف فيسبب النص في النقص وروى البيهقي المطلق والافالة فسخ في  
حق المتعاقدين بل القياس لان المسئلة معروضة قبل القبض والقياس  
بوافقته ولهذا القيس لا جارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقبة  
والقيمة على العيب فيما اذا استهلكه غير المشتري يعني اذا اختلف لآجر  
والمستاجر قبل استيفاء المعقود عليه في الاجرة يناس قبل القبض والوارث

والوارث على العاقبة اذا اختلفا في الثمن قبل القبض والقيمة على العيب  
فيما استهلكه في يد البايع غير المشتري يعني اذا استهلكه غير المشتري  
العين البيعة في يد البايع ومن القيمة قامت القيمة مقام المعقود المستهلك  
هذا يحصل كلام صاحب العناية ولو قبض البايع المبيع بعد الافالة فلا  
تحالف عند اب حنيفة وابي يوسف الا فالجهد ومن سلم عشرة درهم  
في كره خطه ثم تعادلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا  
يعود السلم واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها  
بالف وقالت تزوجتني بالغير فليجها اقاما البيعة تقبل بيته وان اقام  
البيعة فالبينة بيته المرأة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعت وان  
لم يكن لها بيعة تحالف عند اب حنيفة ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل  
فان كان مثل اعترف بالزوج او اقل فعنى بما قال الزوج وان كان  
مثلا اعترف المرأة او اكثر فعنى بما ادعت المرأة وان كان مهر المثل  
اكثرهما اعترف بالزوج واقل بما ادعت المرأة فعنى لها مهر المثل قال  
رضي الله عنه ذكر التحالف ولا ثم الحكم وهذا قول الكرخي وبيداه  
يعين الزوج عند اب حنيفة ومحمد ويخرج الرازي بخلافه وقد استفتينا  
في النكاح وذكرنا خلاف اب يوسف فلا عيبه ولو ادعى الزوج حرج  
على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسئلة المتقدمة  
الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها  
وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفان وراوا  
معناه اختلفا في البدل وفي البدل وان وقع الاختلاف في الاجرة  
بغير بيع المشاجر وان وقع في المنفعة بغير بيع المواسير وايهما نحل  
لزم دعوى صاحبه واتيحا اقام البيعة قبلت ولو اقاما معا فبيته الجارية  
اولا ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنفعة فبيته المشاجر  
وان كان فيها قبلت بيته كل واحد منهما فيما تدعيه من الفضل نحو ان يبي  
هذا شهر بعشرة والمشاخر شهرين خمسة يعني شهرين بعشرة وان  
اختلفا بعد الاستيفاء لم تحالفا وكان القول قول المستاجر مع يمينه  
بالاتفاق وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا ونسخ العقد



فما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر وإذا اختلف المولى  
والمكاتب في مال الكتابة لم يجز الفاعل حنفية وقالوا يجزى القان  
وتفسخ الكتابة وهو قول الشافعي وإذا اختلف الزوجان في متاع  
البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل مع يمينه كالعمامة وما يصلح للنساء  
فهو للمرأة مع يمينها كالوفاءية أي الحمار وما يصلح لها كالأثنية فهو للرجل  
ولا فرق فيما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعده ما دامت  
الفرقة فإن مات أحدهما اختلفت الورثة مع الآخر فما يصلح للرجل  
والنساء فهو لهما في ماله وهذا الزور كراهه قول به حنفية وقال أبو يوسف  
يرفع إلى المرأة ما يجزىه مثلها والباقي للزوج مع يمينه والطلاق والموت  
والموت سواء وتقوم الورثة مقام مورثهم وقال محمد ما كان للرجل  
فهو للرجل ما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لهما فهو لكل ولو رثته والطلاق  
والموت سواء وإن كان أحدهما مملوكا فالمتاع للمرأة في حالة الحياة ولا يورثها  
المات وهذا عند أبي حنيفة وقال لا العبد لأزواجه في التجارة والمكاتب بمنزلة  
الحر **فصل** فمن لا يكون ضمما وإن قال المدعي عليه هذا الشيء أو عينه  
فلان الغائب أو عنه عذرا أو غصبت منه وأقام يمينه على ذلك فلا خصومة  
بينه وبين المدعي وكذا إذا قال لا جرمه وأقام البيعة كما إذا ادعى قول الدين  
من ذمة إلى من عجزه بالموالة فإنه لا يصدق إلا بالجرم وقال ابن شبرمة لا يصدق  
وإن أقام البيعة وقال ابن أبي شيبة لا يصدق بدون إقامة البيعة وقال أبو  
يوسف إن كان الرجل صالحا فالجواب كما قلناه وإن كان معروفا بالرجل لا يصدق  
عنه الخصومة ولو قال الشهود أو وعد رجل لا نفرد لا تنفرد الخصومة ولو  
قالوا نفرد بوجهه ولا نفرد باسمه ونسبه فكذا الجواب عنه محمد وعند أبي حنيفة  
تندفع وهذه المسئلة خمسة كتاب الدعوى وذكرنا الأقوال الخمسة إن  
قال ابتعته من الغائب فهو خصم وإن قال المدعي غصبت مني أو سرقته مني  
لا تندفع الخصومة وإن أقام ذوال اليد البيعة على الوديعه بخلاف دعوى الملك  
المطلق فإن ذوال اليد فيه خصم عتبا ربه حتى لا يصح دعواه على غيره ذوال اليد  
ويصح دعوى الفصل وإن قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد أو عينه فلان  
وأقام البيعة لم تندفع الخصومة وهذا قول به حنفية وأبو يوسف وهو أحسن

استحسان وقال محمد تندفع ولو قال غصبت مني على لم يستمر فاعلم تندفع <sup>لأن</sup>  
وإن قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد أو عينه فلان ذلك  
استقطب الخصومة بغير بيعة إلا أن يقيم البيعة أن فلانا وكل يقبضه **باب**  
**ما يدعيه التجلان** وإذا ادعى ثلثان عينا في يد آخر لكل واحد منهما  
يزعم أنها له وأقاما البيعة قضى بغيرها وقال الشافعي في قول تجارنا  
وفي قول يرفع بينهما فإن ادعى كل واحد منهما كاح امرأة وأقاما البيعة  
لم يقض بواحدة من البيعتين ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما وهذا  
إذا لم توقت البيعتين ما إذا وقتت فصاحب وقت الأول وله وإن وقت  
لأحدهما قبل فامة البيعة قضى أمارة وإن قام الآخر البيعة قضى بها ولو توفد  
أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فقام البيعة وقضى بها القاضي ثم ادعى  
آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لحكم بها إلا أن يوقت ثم يودع في  
سابقا وكذا إذا كانت المرأة في يد الزوج وكأحد طاهر لا تقبل بيعة كل واحد  
الأعلى وجه السبق إذا ادعى الرجلان نكاح امرأة ولم يعلم التاريخ ولم  
يوجد التصديق من قبل المرأة لأحدهما أو أدعت أخاه النكاح على رجل  
وأقاموا البيعة تخارت في حال الحيوة ويقضى للمبارك بينهم لو أقاموا  
البيعة بعد المات لأنه يقبل الانتقام وذكرها قبيل باب من يوضع ثقل  
امرأة أدعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح  
بعد ذلك وأقام البيعة بكتبت بيعة بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل  
بمخوذه وذكرها قبيل باب الوصية بالثلث ولو ادعى ثلث كل واحد منهما  
أنه اشترى من هذا العبد معناه من صاحب اليد وأقاما بيعة فكل واحد  
منهما بالخيار أن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وأن شاء ترك فمروءة  
ويؤخذ كل الثمن وأن قضى القاضي بينهما فقال أحدهما لا أخار لم يكن  
لأحدهما أن يأخذ جميعه بخلاف لو قال ذلك قبل تجزير القضا حيث يكون  
له أن يأخذ الجميع ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو لاولهما ولو لم يذكر  
وقت أحدهما ولم يوقت الاخرى فهو لصاحب الوقت وأن لم يذكر  
تاريخا ومع أحدهما قبض فهو لولي ومعناه أنه في يده وكذا لو ذكر  
الأخر وقتا إلا أن يشهدوا أن شراؤه كان قبل شراؤه صاحب اليد



ادعى احداهما شرا والآخر حبة وقبضاً معناه واقاما البيعة ولا تخرج منهما  
فالشر اول وكذا الشر والصدقة مع القبض الحبة والقبض والصدقة مع  
القبض سواء حتى يقضى بينهما وهذا اي الحكم بالتصنيف بينهما فيما لا يملك القسمة صحيح  
وكذا فيما يملكه عند البعض وعند البعض لا يصح وان ادعى احد الشري وادعت  
المرأة انه تزوجها عليه فها سواء وهذا عند ابى يوسف وقال محمد الشر  
اول ولها على الزوج القيمة وان ادعى احداهما رخصاً وقبضاً والآخر حبة  
وقبضاً واقاما بيعة فالرخص اول وهذا استحسان وفي القياس الحبة اول  
وان اقام الخارجان البيعة على الملك التارخ فصاحب التارخ الاقدم  
اول ولو ادعى الشر من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البيعة  
على تاريخه فالاول اول وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشر من آخر  
وذكر تاريخاً فها سواء ولو وقت احد البيعتين وقتاً ولم يوقت الآخر  
فحتى بينهما نصفين ولو ادعى احد من شرى من اجل الآخر الحبة والقبض  
من غيره والناث الميراث من ابيه والرابع الصدقة والقبض من آخر فحتى  
بينهما ارباعاً وان اقام الخارج البيعة على ملك مخرج وصاحب اليد بيعة  
على ملك قدم تاريخاً كان اولي وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو  
رواية عن محمد وقنه انه لا يقبل بيعة ذي اليد رجع اليه وعلى هذا الخلاف  
لو كانت الدار في ايديهما قال في الكفاية فخذها الرارضة الوقت الا ان  
وعند محمد سطل التقدم ويكون الدارينها انتهي ولو اقام الخارج ذو اليد  
البيعة على ملك مطلق ووقت احديهما دون الاخرى فعلى قول ابى حنيفة  
ومحمد الخارج اولي وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابى حنيفة صاحب الوقت  
اول كما في دعوى الشري واذا رخت احداهما كان صاحب التارخ اولي وعلى  
هذا الخلاف اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في يدي ثلث والصدقة  
بالحا فها سواء عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ان وقت اولي وقال  
محمد ان المطلق اولي وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة باج  
فصاحب اليد اولي وهذا هو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى بن ابيان انه تختار  
البيتان وترك في يد لا على طريق القضاء ولو تلقى كل واحد منهما الملك من  
رجل اقام البيعة على التارخ عنده فهو منزلة اقامتها على التارخ في يد نفسه ولو

ولو اقام احداهما البيعة على الملك الآخر على التارخ فصاحب التارخ اولي  
كان وكذا اذا كان الدعوى بينهما حين قبضة التارخ اولي ولو قضى  
بالتارخ لصاحب اليد ثم اقام ثالث البيعة على التارخ يقضى له الا ان يعيدها  
ذو اليد وكذا المقتضى عليه الملك المطلق اذا اقام البيعة على التارخ لقبل  
وينقض القضاء وكذا النسخ في النياب التي لا تنسخ الا مرة كقول القطن  
وكذلك كل سبب الملك لا يكره كملك اللبن وانما لا يكره واللبد والمغزى  
وجز الصوف وان كان يكره فمقتضى الخارج بمنزلة الملك المطلق وهو  
احق والبناء والغرس وزراعة الحنطة والمحجوب فان شكل رجع الى اصل  
الجمرة قال شكل عليهم فمقتضى الخارج وان اقام الخارج البيعة على الملك  
وصاحب اليد البيعة على الشر من كان صاحب اليد اولي كما اذا اقر بيعة  
صاحب اليد بالملك ثم ادعى الشري منه وان اقام كل واحد منهما البيعة  
على الشر من الآخر ولا تخرج معهما تتحصن البيعتان وترك الدار في يد  
ذو اليد وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعلى قول محمد يقضى البيعتين  
وتكون للخارج فيجعل كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع ثم كو  
شخصت البيعتان على نقد الثمن فالالف بالالف قصاص عندها اذا استويا  
وان لم يشهدا على نقد الثمن فالقصاص من صاحب محمد ولو شهد الفريقان بالبيع  
والقبض فها ترابا بالاجماع وان وقت البيعتان في العقار ولم يتبا قبضاً  
ووقت الخارج سبق يقضى لصاحب اليد عندها فيجعل كانه اشترى  
اولاً ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقد عندها وعند محمد  
يقضى للخارج وان يتبا قبضاً يقضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد  
اسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع  
ولم يسلم وسلم ثم وصل اليه بسبب آخر وان اقام احد المدعيين البيعة  
والآخر اربعة فها سواء وان كانت الدار في يد رجل ادعاهما انسان احداهما  
جميعها والاخر نصفها واقاما البيعة فلصاحب جميع ثلثة ارباعها ولصاحب  
النصف ربعها عند ابى حنيفة وقال لا حي بينهما اثلاثاً فابو حنيفة اعتبر طريق  
المنزعة وهما اعتبر طريق القول المضاربة قال صاحب الهداية ولو كانت  
في ايديهما سلم لصاحب جميع نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء



واذا تنازعنا في دابة واحدة فاحم كل واحد منهما البيعة انما تحت عنده وذكرنا في  
 وسن الرابة يوافق الناجين فهو اولى وان لم يكن ذلك كانت بينهما وان  
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيعة انما ذكره الحاكم الشافعي واذا كان  
 العبد في يد رجل فاحم جلال عليه البيعة احدهما بغيره والآخر بولد له فهو بينهما  
 واذا كان ثوب في يد رجل يقول كل واحد منهما صوبيتي وبي رجل آخر غير  
 صاحبي يكون الثوب بينهما الا ان يدخل المقر في نصيب المقر ذكره صاحب  
 باب عوى النسب **فصل** في التنازع بالابدر  
 واذا تنازعنا في دابة احدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب اولى  
 وكذا اذا كان احدهما راكبا في السرج والآخر دية فالراكب اولى وكذا  
 اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما وكذا اذا تنازعنا في بعير وعليه حمل لاهما  
 فصاحب الحمل اولى وكذا اذا تنازعنا في قيس احدهما لابس والآخر متعلق  
 بكفه فالابس اولى ولو تنازعنا في سباط احدهما جالس عليه والآخر متعلق به  
 فهو بينهما معناه لا على طريق العضاء واذا كان ثوب في يد رجل طرف منه في  
 يد آخر فهو بينهما نصفان واذا كان الصبي في يد رجل وهو يبيع عن نفسه فقال انا  
 حر فاقول قوله ولو قال لا عبد لفلان فهو عبد للذي في يده وان كان لا يبيع  
 عن نفسه فهو عبد للذي في يده فلو كبر واقوى الحرية لا يكون القول قوله ويحكم  
 الام حرية الصغير معتبرة دون الكبر ذكره في كتاب عقاقير احمد الجديز واذا  
 تنازعنا في مصراع باب ليس فيه يد والمصراع الآخر متعلق في باب احدهما يقضي  
 في يده ما هو مشبه بالتنازع فيه وهو الذي المصراع الآخر متعلق على يده ذكره  
 في اجزاء الموات واذا كان الحائط لرجل عليه جذوع او متصل بناه ولا  
 عليه حراوتي فهو لصاحب الجذوع والاتصال المهرادي ليس بشي صار  
 كدابة تنازعنا فيها ولا احدهما عليه حمل للآخر كوز متعلق والمراد بالاتصال  
 مداخله لبن جداره فيه ولبن هذا في جداره وقدر يسمي اتصال تربيعة  
 وهذا اذا صار لصاحبه وقوله المهرادي ليس بشي يدل على انه لا اعتبار  
 للمهرادي اصلا وكذا البوارى لان الحائط لا يبنى لها اصلا حتى لو تنازعنا  
 في حائط ولا احدهما حراوتي ليس للآخر عليه شي فهو بينهما ولو كان لكل واحد  
 منها عليه جذوع ثلاثة فهو بينهما ولا معتبر بالاكثرة منها بعد الثلاثة ولو كان

ولو كان جذوع احدهما اقل من ثلثة فهو لصاحب الثلاثة والآخر موضع جذوعه  
 في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت غشبه ثم قيل باين كسب بينهما  
 وقبل في غشبهما والقياس ان يكون بينهما نصفين ولو كان لاهما  
 جذوع والآخر اتصال فالاول اولى وقروى الثانية اولى وهذه اى  
 كون صاحب الاتصال اولى رواية الطحاوي ومجها ابو حنيفة واذا  
 كانت دار بينهما في يد رجل عشرة ابيات وفي يد الاخر بيت فالتامة  
 بينهما نصفان واذا ادعى الرجل ان رصا يعني يدعى كل واحد منهما انما  
 في يده لم يقض انما في يد واحد منهما حتى يقيم البيعة انما في يد يدها وان  
 اقام احدهما البيعة جعلت في يده وان اقاما البيعة جعلت في ايديهما  
 وان كان احدهما قد لبس في الارض او بنا او حضر فحق في يده **باب**  
**دعوى النسب** واذا باع جارية فجاءت بولد فادعى  
 البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن البائع  
 وانه ام ولد له وفي القياس وهو قول زفر او في دعوى باطلة  
 يفتح البيع ويرد الثمن وان ادعى المشتري مع دعوى البائع او بعده عود  
 البائع اولى وهذه دعوى استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم تفتح دعوى البائع الا اذا احدث المشتري فثبت النسب  
 ويجعل على الاستيلاء وبالكساح ولا يبطل البيع وهذه دعوى تحرير وغير المالك  
 ليس من اهله وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا اقل من  
 سنتين لم تقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري واذا احدث فثبت  
 النسب يبطل البيع والولد حر والام ام ولد كما في المسئلة الاولى وان  
 مات الولد فادعى البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء  
 في التيم ولم يثبت نسب بعد الموت وان مات الام فادعى البائع وعجز  
 به لاقل من ستة اشهر يثبت النسب الولد واخذ البائع ويرد الثمن كله  
 في قول في حنفية وقال لا يراد حصة الولد ولا يراد حصة الام وفي كسبية  
 العيزر واذا جلت اجارية في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري  
 فادعى البائع الولد وقادع المشتري الام فهو ابنه يراد عليه حصة من الثمن  
 ولو كان المشتري انما اعتق الولد فدعواه باطلة وكذا اذا دبرها او دبر



الولد كان لا عاقبة المسئلة على مالها وقوله في الفصل الاول يرتد عليه  
بعضه من الثمن قولها وعنده بكل الثمن هو الصحيح قوله هو الصحيح امر ازعما  
ذكره شمس لا تمة في البسوط وقاضيان والمجنون انه يرد بما يخص الولد من  
الثمن بخلاف الموت كذا في العناية ومن باع عبدا ولده عنه يعني ان يكون  
اصل العلق في ملكه وباعه المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول فهو  
ابنه وبطل البيع وكذلك اذا كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب لام  
او رهنه او زوجها ثم كانت الدعوة فينقض ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف  
الاعتاق والتزير بخلاف اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه البائع حيث  
لا يثبت النسب من البائع ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه  
وفي بيع الصغر اذا كان في يده غلاما ان لو امان ولدا عنه فباع احداهما  
اعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فيها ابناه وبطل عتق المشتري بخلاف  
ما اذا كان الولد واحدا يعني بطل فيه ايضا عتق المشتري لكن بخلاف مسئلة التوأمين  
في الدليل وتفصيل الدليلين المذكور في الهداية وتوكل من اصل العلق في ملكه  
ثبت نسب الولد الذي ولا يثبت نسب البائع فيما باع واذا كان لصبي في يده رجل  
قال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابني ابدا وان جعل العبد  
ان يكون ابني وهذا عند اب حنيفة وقالوا اذا جحد العبد فهو ابن المولى وعلى هذا  
الخلاف اذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم اتاه لنفسه وهذا اي اقرار  
النسب للغير يصلح خرجا اي حيلة على اصل اب حنيفة فمن بيع الولد وبخاف  
عليه الدعوة بعد ذلك فقطع دعواه اقراره بالنسب لغيره قال في النهاية  
صورته حيل في يده صبي ولده في ملكه وهو يبيعه ولا يما من المشتري ان يريعه  
ابايع يوما فينقض البيع بغير ابايع يكون الصبي ابن عبد الغائب حتى يما من  
المشتري انتقاض البيع بالرد عوى عند حنيفة فان هذا يكون حيلة في البيع  
واذا كان الصبي في يده مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني قال المسلم هو عبد  
فهو ابن النصراني وهو حر ولو كانت دعوتها دعوة البتة فالمسلم ادلى واذا  
دعت امرأة صبيها انه ابنها لم تجز دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وتصح  
المسئلة ان يكون المرأة ذات زوج بخلاف الرجل يعني بطل في دعوى  
الولد بدون شهادة القابلة ثم شهادة القابلة كافي فيها اي في الولادة

الولادة اما النسب ثبت بالقرائن العايم ولو كانت معدة فلا بد من حجة آتية  
عند اب حنيفة وان لم تكن منكوبة ولا معدة قالوا يثبت النسب منها بقوله  
وان كان لها زوج وزعمت انه ابنها منه ومعدتها فبوابها وان تشهد امرأه  
وان كان الصبي في ايديها فزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من  
غيره فهو ابنها الا انه لا يدخل المقر في نسب المقر اذا نسب لا يثبت الشبهة ومن  
اشترى حارية فولدت ولدا عنه فاستحقها رجل غرم الاب قيمة الولد  
يوم خاضم وهذا هو ولد المعزور فان المعزور من بطا امرأة معتد على ملك  
يمين او نخل فله منه ثم تستحق وولد المعزور حر باجماع الصنف فيجعل الولد  
حر الاصل في حوايه فبقا في حق مدعيه نظر الها وهو حر الا في حق المدعي ابنا  
حتى لا يكون ولاؤه له وانما جعل في قضا ضرورة القضاء بالقيمة كذا في اشرو  
وتومات الولد قبل الخصومة لاشي على الاب اي لا يضمن قيمة وكذا لو ترك لالا  
لا يضمن العتق ويرثه وتوكل لا يبرم قيمة ويرجع بقيمة الولد على بايعه كما يرجع  
بقيمة بخلاف العقر يعني لا يرجع به البائع وكذا لو قتل غيره واخذ دينه ولو ظهر  
بالمسئلة جعل لا تصح دعوة المحرم ذكرها في فصل الاستبراء من الكراهية و  
اعلم المسائل المشقة في كتاب الدعوى من كتاب الدعوى الشكارة في الطريق فقام  
يستون في ملك قبة الارض لا يبيع في ذلك سعة الدار ويمنعها بل  
يكون فيما على نطع واحد ذكرها في حيل المكات في فصل الدعوى الاحتكاك  
والصرف فيه وتوكل اذا ادخل شكا في الطريق المشتري ان يبيع فيه بابا الى  
اخرى ساكنها غير كمن هذه الدار التي فيها في هذا الطريق ليس له ذلك قوله ساكنها  
غير ساكن هذه الدار قيد به لانه لو كان ساكن الدارين واحدا كان له ان يبيع  
بابا الى الدار الاخرى لانه متى كان ساكن الدارين واحدا لا يزاد المار كذا  
في الكفاية ذكرها في فصل المزبور الكفاية اذا القاص في دار غيره فانه يؤخذ  
برضاها واذا اهدم جدار غيره يضمنه النقصان ومنى اهدم رقبته ذكرها في اجا  
الموات ايضا ومن ثبت الشراء من ذي اليد وان ثبت الدين على العبد حتى يبيع  
فيه فانه يرفع المبيع الى المشتري والدين الى المدعي من غير قبيل وان كان محصورا  
اخر قبله وغريم آخر في حق العبد متوجها فلا يؤخر حتى يحضر حتى موصوم الى  
زمان التكامل معدة المسئلة في فصل القضاء بالموات **كتاب الاقرار**



واذا اقرض العاقل البالغ بحق زمة او اراه مجهولا كان ما اقرضه او معلوما  
اعلم ان الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه ملزم لوقوعه ولا لا اي دليل  
على وجود الخبر وهو جهة قاصرة فيقتصر على المقر بشرط احدى في صحة الاقرار  
مطلقا فان العبد المأذون له وان كان ملحقا بالحر في حق الاقرار كز  
المحرر عليه لا يصح اقراره بالمال يصح بالحد ودون انصاف من فاز بمقتضى على اصل  
الحرية في ذلك حتى لا يصح اقرار المولى على عبده فيه ولا بد من البلوغ والعقل  
لان اقرار العبد المحض غير لازم الا اذا كان العبد يذونا وجعله اقرار  
لا تمنع صحة الاقرار بل الحق قد يلزم مجهولا بان ألف لا يدرى قيمته او  
يخرج جراحه لا يعلم ارشده او يفتى عليه باقية حساب لا يحيط به علمه فكأن  
بها في القول حيث تمنع صحة الاقرار لان المجهول لا يصلح مستحكما واما  
لا في صوت جلال المقر بدين المجهول فان لم يبين اجرة القاضى على بيان  
ولو اقر لان في صحيح اقراره ويجب الوضوح في جملته الوصف وذكرها  
في باب المهر من النكاح فان قال فلان على شئ لزمان يدين بالقيمة فاذا  
بين غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر اكثر من  
ذلك وكذا اذا قال لفلان على حق وكذا لو قال غصبت منه شيئا ويجب  
ان يبين ما هو مال يحرف فيه التام فيقول على العادة ولو قال غيره كان  
على احدنا الف درهم لا يصح اقراره للجها له ولا يقضى شئ ذكرنا في باب  
العبد الذي يفتى بعبده ولو قال لفلان على مال فالمرجع اليه في بيانه وقيل  
قوله في القليل والكثير الا انه لا يصدق في قل من درهم ولو قال اني املك  
لم يصدق في قل من مائتي درهم وهو نصاب الزكوة وعن ابي حنيفة انه  
لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقة وعنه مثل جواب  
الكتاب وهذا اذا قال من الدراهم اما اذا قال من الدراية فالتقدير  
فيها بالعشرين وفي الابل خمس عشرة وحواد في نصاب يجب فيه من  
جنسه وفي غير مال الزكوة بقية النصاب ولو قال اموال عظام فالتقدير  
بثلاثة تصب من فروع اي نوع سواء باعتبار او في الجمع ولو قال دراهم  
كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يصدق  
في قل من مائتين ولو قال درهم في ثلثة الايتين اكثر منها ولو قال

قال كذا وكذا درهما حرف العطف لم يصدق في قل من احد عشر دين ولو قال  
كذا درهما فصد درهم وتوكت كذا بغير او فاحد عشر وان ثلث بالواد  
فائة واحد وعشرون وان ربع يرا وعلها الف وان قال له على و  
قبلي فقد اقر بالدين ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق قاله مني  
انه عنه وفي نسخ المحقق في قوله قبلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينظمها  
حتى صار قوله لاحق له قبل فلان ابراء عن الدين والامانة جميعا والامانة  
اقلها والآول اصح ولو قال عند ارمي او بطني او بطني في صدوقه  
فهو اقرار بالامانة في يده ولو قال له اجل عليك الف فقال اني اتركها او  
استقدصا او اجلني بها او قد قضيتكها فهذا اقرار ولو لم يذكر حرف الكسبة  
في الاول والثاني لا يكون اقرارا ودعوى لبراءة كمال القضاء يعني ان  
قال ابرأني كذا في النسيئة وكذا دعوى الصدقة والمهبة يعني ان قال تصد  
به على او وصبت له كذا في الكفاية وكذا لو قال املكك بها على فلان  
ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر في الدين وكذا في ان جيل لزوم  
الدين حالما اذا اقر بدين في يده وادعى الاجارة لا يصدق في دعوى  
الاجارة بخلاف الاقرار بالدين السوف فانه يصدق ويختلف المقر على  
الامل وان قال له على مائة درهم لم يدرى كذاها وراهم ولو قال ائنة  
وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائنة اليه وهو القياس  
في الاول وبه قال الشافعي وكذا لو قال ائنة وثوبان يعني برجع في بيان  
المائنة الى المقر بخلاف اذا قال مائة وثلاثة اثواب حيث يكون الكل ثيابا  
بالا اتفاق ومن اقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة ونسبه بنو له في  
الاصل غصبت تمر في قوصرة وغصبت الشئ وهو موقوف لا يجمع بين  
الخير وكذا الطعام في التسقيفة والخطبة في الجوالي بخلاف اذا قال غصبت  
من قوصرة فيكون اقرارا بغصبت المنزوع ومن اقر بديانة في اصطبل لزمه  
الدابة خاقه والاصطبل غير مضمون بالطيب عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وعلى قياس قول محمد يضمنها ومشكلة الطعام في البيت ومن اقر بغيره بخاتم لزمه  
الحلقة والنقص من اقر له بسيف فله النصف ويجوز ان يكون ومن اقر بحلقة  
فله العبدان وكسوة وان قال غصبت ثوبا في منزل لزمه جميعا وكذا



لو قال علي ثوب في ثوب لانه طرف بخلاف قوله وسم حيث يلزم  
 واحد لانه ضرب لا طرف وان قال ثوب عشرة اثناس لم يلزم  
 الا ثوب واحد عند يوسف وقال محمد يلزم عشرة ثوبا ولو قال لفلان  
 على خمسة في خمسة يريه الغضب والحسب لزمه خمسة وقال الحسن يلزم خمسة  
 وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق ولو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه  
 عشرة ولو قال له علي من درهم عشرة او قال ما بين درهم عشرة  
 لزمه عشرة عند حنيفة يلزمه الابداء وما بعده وتسقط الغاية وقال  
 يلزمه عشرة كرها فانه خل الغايتان وقال في يلزمه ثمانية ولا يدخل الغايتان  
 ولو قال له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما بينهما ويسر له  
 من الحائطين شئ ومن اقرب تلك الغير لغيره ثم ملكه يومئذ تسليمه الى المقر  
 وذكره في باب الوصية بثلث المال من الوصايا **فصل** في ما  
 قال لفلان علي الف درهم فان قال له فلان ادعيت ابو فوره  
 قال لا قرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار  
 لزمه فان جاءت به ميتا فالمال للوصي في الورث محض يسم من ورثته  
 ولو جاءت بولد من جبين فالمال بينهما ولو قال المقر باعني او اقترضني لم  
 يلزمه شئ وان اجمع الاقرار لم يمتنع عن ابي يوسف بناء على ان الاقرار  
 المطلق ينصرف الى التجارة واخذ عمل اقرار العبد المأذون واحد للتعاقب  
 عليه فيغير كما اذا صرح به وقال محمد يمتنع بناء على ان الاقرار من الحج فيجب  
 اعماله وقد امكن بالحمل على السبب الصالح اي الوارثة والوصية ومن لم يقر  
 بحمل جارية او عمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه ومن اقرب بشرط الجار  
 بطل الشرط ولزمه المال **باب الاستثناء وفي معناه**  
 ومن استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي وسواء استثنى قبل  
 او الاكثر فان استثنى اجمع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء ولو قال له علي  
 مائة درهم الا دينار او اقل فغير حنيفة لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار  
 والغير وهذا عند حنيفة وابي يوسف ولو قال له علي مائة درهم  
 الا ثوبا لم يمتنع الاستثناء وقال محمد لا يمتنع فيها وقال الشافعي يمتنع  
 فيها ومن اقرب مجي وقال الشافعي انه متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار

الاقرار قال في الكفاية وغيره متصلا عن شرح الجامع لصغير لماضي فان  
 قال ابو يوسف التعليق بمشقة الله تعالى ابطال وقال محمد تعليق  
 بشرط لا يتوقف عليه ومرة لكلاف تظهر فيها اذا قدم المشقة فقال ان  
 شاء الله انت طالع عن ابي يوسف لا يمتنع لانه ابطال وقال محمد  
 يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يكره لجزاء لم يمتنع وبقي الطلاق  
 من غير شرط انتهى بخلاف اذا قال لفلان علي مائة درهم اذا مت  
 او اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس فهذا في معنى بيان المدية  
 فيكون ناجيا لا تعليقا حتى لو كذب المقر في الاجل يكون المال حلالا  
 ومن اقرب دار يستثنى منها النكاح والمقركة والارواح والخصم انما  
 والتمس في البستان تظهر البنية في الدار بخلاف اذا قال لا تمنعها والى  
 بيتا منها حيث لا يستثنى ويكون المقر له ما عدل من الارواح وما عدل  
 ولو قال بناء هذه الدار والمهرمة لفلان فهو كما قال وكذا اذا  
 قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان بخلاف اذا قال مكلن  
 المهرمة ارضا حيث يكون البناء للمقر له ولو قال له علي الف درهم من  
 ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبد بعينه قبل المقر له ان  
 شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شئ لك قال حنيفة عن  
 هذا على وجوه احدى هذا وهو ان يصدق ويسلم العبد وجوابه ما ذكر  
 وان في ان يقول المقر له العبد عديك بعينك وانما بعثك عبد غير هذا  
 وسلمته اليك في مال لازم على المقر والثالث ان يقول العبد عدي  
 ما بعثك وحكمه ان لا يلزم المقر شئ ولو قال مع ذلك ما بعثك غيره  
 يتجافان واذا تخالفا بطل المال من المقر والعبد لم لمن في يده هذا  
 ان ذكر عبد بعينه وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف  
 ولا يصدق في قوله ما قبضت عند ابي حنيفة وصل م فصل وقال ابو  
 يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شئ وان فصل لم يصدق  
 اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقرانه باع مائة  
 قال قول المقر ولو قال ابتعت منه بيعة الا ان لم اقبضه قال قول  
 قوله بالاجماع وكذا لو قال من ثمن عمرو وخزير ومعنى المسئلة اذا قال



فلان على الف من ثمن خمر او خمر لزمه الالف وكم يقبل تفسيره عند  
حينئذ وصل لم فصل وقال اذا وصل لا يلزمه شيء ولو قال له على الف  
من ثمن متاع او قال اقترضني الف درهم ثم قال حتى يوفى وبخرجه وقا  
المقر كجاء ولزمه الجاء في قول لا حينئذ وقال ان قال موصولا يصدق  
وان قال مفصلا لا يصدق وعلى هذا الخلاف اذا قال حتى يستوفى او حتى  
وعلى هذا اذا قال لا اتخا ز يوفى وعلى هذا اذا قال فلان على الف درهم  
ز يوفى من ثمن متاع ولو قال لا اتخا وزن في شيء استثناء فيصدق  
اذا كان موصولا وان مفصلا لا يصدق وهذا بالاتفاق بخلاف الموصولة فاما  
وصف استثناء الموصوف لا يجوز كما استثناء ما في الاراء بخلاف اذا  
قال على كرسية من ثمن عبيد الا اتخا روية اذا راداة في المخطئة نوع لا يبي  
فيصح استثناءه وفي الدرهم عيب وعنه حينئذ في غير رواية الاصول في الضر  
ان يصدق في الز يوفى اذا وصل ولو قال فلان على الف درهم ز يوفى  
ولم يذكر البيع والقرض قبل يصدق بالاجماع يعني اذا وصل وقيل لا يصدق  
ولو قال اغتصب منه الف او قال ودعني ثم قال حتى يوفى او بخرجه  
صدق وصل لم فصل بناء على ان الغصب الوديعة لا يقتضيان لوجود  
وتحذر الوجار راد الغصب والوديعة بالمعيب كان القول له ومن  
ابو يوسف انه لا يصدق فيه مفصلا اعتبارا بالقرض لو قال حتى يستوفى  
او رصاصا بعد ما اقرب الغصب الوديعة وصل صدق وان فصل  
لم يصدق وان قال في هذا كله الفاعل قال الا انه ينقص كالم يصدق الا  
فصل وان وصل صدق ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام فهو وصل  
وفي العناية لان الانسان قد يحتاج الى الكلام كثيرا ويترك الاستثناء  
آخرا ولا يمكن ان يكلم بجميع ذلك نفس احد فكان عفوا لعدم الاخر انما  
انتج ومن اقرب غصب ثوب ثم جاء ثوب معيب لقول قوله ومن قال  
لاخر اخذت منك الف درهم ووديعة فهلك فقال لاخر لا بل اخذتها  
غصبا فهو من وآن قال اعطينيها ووديعة فقال غصبتها لم يصدق  
والغصب في هذا كالاخذ والادفع كالا عطاء يعني لو قال قبضت منك الف درهم  
وديعة فهو مثل قوله اخذت في الحكم ولو قال دفعت فهو مثل قوله اعطينيها

اعطينيها كذا في بعض الشروح وهذا بخلاف اذا قال اخذتها منك ودية  
وقال لاخر لا بل فضا حيث يكون القول للمقر وان اقرب لاخذ فان  
قال هذا الف كانت ووديعة له عند فلان فاخذتها فقال فلان حتى  
قاية باخذها وآن قال اجرت وابتى هذه فلان فاجبها وردحها او  
قال اجرت ثوب في هذا فلان فلبس وردة فاقول قوله وهذا عند  
حينئذ وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المقر اخذ من الرتبة والثوب  
وهو القياس على هذا الخلاف الا عارة والا سكان ولو قال خاط  
فلان ثوب في هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوب في  
على الخلاف في الصحيح وقوله في الصحيح اخر عن قول بعضهم ان القول  
هنا قول المقر بالاجماع فيكون ذلك دليلا لا في حينئذ كذا في الغاية ولو  
قال في مسئلة الوديعة او دعيتها مكان قوله كانت ووديعة كان  
على هذا الخلاف وهذا اي الذي ذكر في الاجارة واخيها اعني الاجارة  
والا سكان بخلاف اذا قال اقبضت يعني قبضت من فلان الف درهم  
كانت له عليه او اقترضه الف ثم اخذها منه وانكر المقر حيث يكون القول  
قوله ولو اقرب ان فلان زرع هذه الارض من ابني هذه الدار او غرس  
هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فاذا عا فلان وقال المقر في ذلك  
كله لا استعنت بك ففعلت وفعلته باجر قال القول للمقر كما اذا قال  
خاط لي انحيا طيبي هذا بنصف درهم ولم يقبل قبضته منه لم يكن اقرا  
باليد والقول للمقر واذا اقرب رجل الف درهم فقال المقر هذه الالف  
ليست ولكنها فلان جاز وصار الالف لفلان ذكرها في باب الشفعة  
في القتل وتكذيب المقر المقر في بعض اقرب لا يبطل قراره في اباحة  
في بعضها في باب الشهادة في القتل من باب بنجنايات باب

**اقرار المريض** واذا اقر الرجل في مرض موته بدين عليه ديون في صحة  
وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف  
الاسباب مقدم وقال ابن قتيبي ودين المرض ودين الصحة يستويان  
والدين المعروفه الاسباب مثل برئ الى مكة او استهلكه ولم وجوب  
بغير اقراره او تزوج امرأة بغير شهادتها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يثبت



احدهما على الآخر ولو اقر بعينه في يده لاخر لم ينع في حق غماد الصفة ولا يجوز  
للريض ان يقضي بين بعض الغماد دون البعض الا اذا قضى استغفر  
في مرضه او نقد ثمن ما اشترى في مرضه وقوله بالبيعة واذا قضيت بين  
الديون المقدمة وفضل شيء بغير فالي ما اقر به في حالة المرض ان  
لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره وكان المقره اولى من الورثة  
ولو اقر المريض لوارثه لا يصح الا ان يصدق فيه بقية الورثة وقال في  
في احد قوليه ينع ولو اقر بعينه او دين لوارثه ولا اجبني لا يصح في حق  
الاجبني كما لا يصح في حق الوارث ذكرها في ذر الوصية بالثلث من  
كتاب الوصايا ولو اقر بوجه مستهلكه للوارث ينع بالاجماع قال في  
الغاية كما اذا ادع اياه ورسم بعبارة الشهود فلما حضره لوفاة الاب  
قال استهلكها ومات وانكر بقية الورثة فان اقراره صحيح والالف من  
تركة الابن المقره خاصة انتهي وان اقر لاجبني ثم قال هو اجبني ثبت بنبذة  
وبطل اقراره وان اقر لاجبني ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن طلق  
زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين فلها الاقل من الدين ومن مراها  
منه وذكر في الغاية اذا اقر لزوجة ثم ابانها ثم تزوجها بعد منى العدة  
ومات بطل الاقرار عند ابي يوسف وجاز عند محمد **فصل**  
ومن اقر بسلام يولد مثله لئلا يسلب نسب معروفه به وصدة العظام  
ثبت نسب منه وان كان مريضا ويشترك الورثة في الميراث ويجوز  
اقرار الرجل بالوالدين والولاء والزوجة والموال ويقبل اقرار المرأة  
بالوالدين والزوج والموال ولا يقبل بالولاء الا ان يصدقها الزوج  
او تشهد بولادة قابلة ولا بد من تصديق هؤلاء ويقصح التصديق في  
النسب بعد موت المقر وكذا تصديق الزوجة وكذا يقصح تصديق الزوج  
بعد موتها وعند ابي حنيفة لا يصح ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولاء  
نحو الاخ والعلم لا يقبل قراره في النسب فان كان له وارث معروف  
قريب وبعد فهو اولى بالميراث من المقره وان لم يكن له وارث  
استحق المقره ميراثه وبست هذه وصية حقيقة حتى ان من اقر باخ  
ثم اوصى لآخر بجميع ماله كان الموصل لثلث المال خاصة ولو كان الاكبر

الاول وصية لا يشتركا بنصفين لكنه بمنزلة الحاجة لو اقر في مرضه  
باخ وصدة المقر له ثم انكر المقر ورأته ثم اوصى بآله كلمة لان كان  
ماله للموصي له ولو لم يوص له احد كان له بيت المال ومن مات بوجه فاقتر  
باخ لم يثبت نسب اخيه ويشتركة في الارث والاقرار بالنسب  
يعمل فيه الاكرام والمحل حتى لو اكره على الاقرار بنبذة بعد فاقتر  
لا يجوز وكذا المقر ذكرها في باب دعوى النسب المستمرة او اقر  
على البائع بالعق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ولكنه  
يقبل في حق العتق ومن مات وترك نسبين وله على اخر مائة درهم  
فاقر احدهما ان اياه قبض منها خمسين لاشي للمقر ولا اخر خمسون او  
اقر احد بنين بدين لغيره دفع جميع ما في يده اذا كان مستغفرا  
في باب الوصية بالثلث من الوصايا وانما قضى لا يمنع صحة الاقرار ذكرها  
في اول كتاب الرجوع عن الشهاده **كتاب الصلح**  
الصلح على ثلثة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر  
المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع الكفار وكل ذلك جائز وقال الشافعي  
لا يجوز مع الكفار وسكوت فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه باعتبر  
في البياعات ان وقع عن مال بال تجوز فيه الشفعة اذا كان مختارا  
وبرقة بالعبد يثبت فيه خيار الرجوع والشرط وتفسد جهالة البذر  
ودون جهالة المصالح عنه وان وقع عن مال منافع يعتبر بالاجارات  
في شرط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة والصلح  
عن السكوت والاقرار في حق المدعى عليه لا فائدة له يميز وقطع الخصومة  
وفي حق المدعى بغير المعاد منه وتجوز ان يختلف حكم العقد في جهات كما  
يختلف حكم الاقالة في حق المتعاقدين واذا صالح على دار لم تجب فيها  
الشفعة معناه اذا كان عن الكفار وسكوت بخلاف اذا صالح على دار  
حيث تجب فيها الشفعة واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق المصالح عنه  
رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض وان وقع الصلح عن سكوت او  
انكار فاستحق المانع فيه رجع المدعى بالخصومة فيه وان استحق المصالح عليه  
اقراره وسكوت رجح بكل المصالح عنه وان استحق بعضه رجح حصته وان



كان الصلح عن النكاح رجوع الى الدعوى في كله او بقدر السحق اذا استحق  
بعضه وهذا بخلاف اذا باع منه على النكاح شيئا حيث يرجع بالمدعي قال  
في النسخة اي باع المدعي عليه من النكاح شيئا معينا اي اجزى لفظ  
البيع في مقام الصلح صورته اذا ادعى رجل على آخر دارا مثلاً وانكر الآخر  
عليه ثم صالح عن هذه الدعوى على عبد وقال لعبد منك هذا العبد وهذه  
الدار مع الصلح وهذا اقرار منه بالدار ثم لو استحق العبد يرجع المدعي على  
المدعي عليه بالدار لا بالدعوى انتهى ولو حلك بدل الصلح قبل التسليم  
وجواب فيه كالجواب في الاستحقاق في الفصلين اي في فصل الاقرار الا ان  
وان ادعى حائنه وار لم يثبت فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يثبت  
من العوض بخلاف اذا استحق كله فيرجع بكله على قومه في البيوع اي  
في اقرار الاستحقاق منه ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح  
وهو على دعواه في الباقي والوجه في تصحيح هذا الصلح احراز ان  
يزيد ورجحانه بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حصة فيما بقي او يلحق به  
ذكر البراءة عن دعوى كناية **فصل** والصلح جائز  
عن دعوى الاموال والمنافع والاصل ان الصلح يملك على قرب العقود  
ولسببها احتياالا لتفريق العاد ما لم يكن من المجهول على معلوم  
جائز ذكرها في اقرار الاستحقاق من البيع والبيع عن منية العبد والخطأ  
اما الاول اي العود فالصلح عنه بمنزلة النكاح حتى ان ما صالح من قبله  
وعذف التسمية تسقط القود ويصار الى الدية كخوان يصالح على ثوب  
غير معين فيجب الدية كما يجب مهر المثل في النكاح ولكنها يفرقان من وجه  
تزوجها على غير محجب من المثل لو صالح على غير لا يجب شيء ويصلح في اطلاق  
جواب الكتاب في النسخة ما دونه والصلح عن دم العبد لا يبطل  
الفاسدة ولا يبطل بابتداء الحمل بل يبطل الاستثناء وذكره في باب البيع  
الفاسد وبذل الصلح عن دم العبد لا يسقط بالموت واللام ذكره  
في باب ايجزية من السير وهذا بخلاف الصلح عن حق الشفعة على مال  
حيث لا يصح واذا لم يصح الصلح تبطل الشفعة والنكاح لا يفسد  
بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب لمال الصلح عنه غير ان في اطلاق النكاح

الطلاق النكاح روايتين على ما عرف في موضعين في رواية كتاب الشفعة  
واحواله والكفالة تبطل بغيره وهو رواية ابن حنبل في الصلح رواية  
ابن سليمان لا تبطل كذا في النكاح واما النكاح وهو جناية لخطأ فهو جرم المال  
فيصير بمنزلة البيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية بخلاف الصلح عن  
النكاح حيث يجوز بالزيادة على قدر الدية وهذا اذا صالح على احد  
مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك بان صالح على مكمل وموزون  
جاز الا ان بشرط التقبض في المجلس ولو قبض العاض بعد مقاديرها فصالح  
على جنس آخر منها بالزيادة جاز بخلاف الصلح ابتداء اي لا يجوز اذا كان  
الصلح ابتداء على احد مقادير الدية زاد على قدر الدية كذا في النهاية ولا يجوز  
من دعوى مدعي كناية العانة والاصل في هذا ان الاعتياض عن حق الغير  
لا يجوز فاذا اخذ رجل زانيا او سارقا او شاربا فخر ما ادا ان يرفعه  
الى الحاكم فصالحه المأخوذ على مال يترك ذلك فالصلح باطل كذا ان يرجع عليه  
بما دفع اليه من المال لان الحق انة والاعتياض عن حق الغير لا يجوز  
انتهى وهكذا لا يجوز الاعتياض اذا ادعت المرأة نسب ولدها وكذا  
لا يجوز اقلع عما اشتره الى طريق العامة ويدخل في اطلاق الاحواب هذه القصة  
واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وصح بحقه فصالحه على مال بذله حتى يترك  
الدعوى جائز وكان في معنى الخلع قالوا ولا يحل له ان يأخذ فيها بينه وبينه  
اذا كان مبطلا في دعواه وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال  
بذله لها جاز قال رضي الله عنه هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر وفي بعضها  
قال لم يجوز وجه الاول اي يجوز ان يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني  
انه بذل لها المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فزوجه  
لا يحل العوض في الفقرة وان لم يجعل فالجاءل على ما كان عليه قبل الدعوى  
فلا شيء يقابل العوض فلم يصح وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه  
جاز وكان في حق المدعي بمنزلة الاعانة على مال كذا يصح على حيوان في الدية  
الا اجله وفي حق المدعي عليه يكون له دفع الخصومة بناء على زعمه انه حر الا ان  
الا انه لا دلالة لا نكاح العبد الا ان يتيم البينة فتقبل لولاء واذا  
قتل العبد المأذون له رجلا عندا لم يجوز ان يصالح عنه نفسه وان قتل عبده



أي المأذون رجلاً بعد فصاحه جاز ومن غصبها هو ديا قيمة دون  
المائة فاستهلكه فصاحه منها على أنه درهم جاز عند أبي حنيفة وقال  
أبو يوسف ومحمد بطل الفضل على قيمة بالانقضاء بالناس فيه وإذا كان  
العبد من ولية اعتقه أحدهما وهو موصى فصاحه الآخر على أكثر من نصف  
قيمة فالفضل باطل وهذا بالانقضاء وإن صالحه على عرض جاز **باب**  
التبرع بالصالح والتوكيل به ومن وكل رجلاً بالصالح فصاحه لم يلزم الوكل  
ما صالحه عليه إلا أن يضمنه وأما إذا كان الموكل وتأميل هذه المسئلة إذا كان  
الصالح عن دم العبد أو كان الصالح على بعض يدعيه من الدين أما إذا كان  
الصالح عن مال مال فهو بمنزلة البيع فيرجع الحق إلى الوكيل فيكون المطالب  
بالمال هو الوكيل ومن الموكل وأن صالحه رجل عنه بغير أمره فهو على العتة  
أوجه أن صالحه بمال وضمنه ثم الصالح بخلاف إذا كان بأمره ولا يكون  
لهذا الصالح شيء من المدعي وأما ذلك الذي في يده ولا فرق في هذا بينا  
إذا كان مقرأً وشكراً وكذا إذا قال صالحك على الفخذة وعلى عذر  
هذا صرح الصالح ولزمه تسليمها وكذا لو قال على الف وسلمها ولو قال صالحك  
على الف العقد موقوف فإن أجازته المدعي عليه جاز ولزمه الالف وأن  
ليجزة بطل قال رضي الله عنه ووجه آخر أن يقول صالحك على هذه  
الالف وعلى هذا العبد ولم ينسب إلى نفسه لو استحق العبد أو وجهه عتياً  
فردّه فلا سبيل له على المصالح بخلاف إذا صالحه على درهم مائة وثلاثين  
ودفعها ثم استحقته أو وجهها زبواً حيث يرجع عليه **باب**  
الصالح في الدين وكل شيء وقع عليه الصالح وهو متحقق بعقد المدانية لم يخل  
على المعاوضة وإنما يخل على أنه استوفى بعض حقه واسقط باقيه بمنزلة  
على آخر الف درهم فصاحه على خمسمائة ولكن له على آخر الف جياً صالحاً  
على خمسمائة زبواً جاز وكانه أبراه عن بعض حقه ولو صالحه على الف  
مؤجلة جاز وكانه أجل لنفس الحق ولو صالحه على ما ينزل الشهم لم يخل ولو  
كانت له الف مؤجلة فصاحه على خمسمائة في الزم بجزءه وأن كان له الف  
سود فصاحه على خمسمائة ببعض لم يخل بخلاف إذا صالحه على قدر الدين  
وهو جاز فإنه يجوز إلا أنه يشترط القبض الجالس ولو كان عليه

عليه الف درهم ومائة دينار فصاحه على مائة درهم مائة أو إلى شهر صحيح  
الصلح ومن كان له على آخر الف درهم فقال والي غداً منها ففصح  
على أنك برئت من الفضل ففصل فهو برئت فإن لم يدفع إليه خمسمائة غداً  
عاد عليه الالف وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يعود  
عليه قال رضي الله عنه وهذه المسئلة على وجه أحدهما ما ذكرنا  
وإنما في إذا قال صالحك من الالف على خمسمائة تدفعها إلى غداً  
وانت برئت من الفضل على أنك إن لم تدفعها غداً فالالف عليك  
على حاله وجوابه إن الأمر على ما قال والثالث إذا قال برئت منك من خمسمائة  
من الالف على أن تعطيني خمسمائة غداً فالأبرار فيه واقع على خمسمائة  
أولم يعط والرابع إذا قال والي غداً خمسمائة على أنك برئت من الفضل  
ولم يوقت للأداء وقتاً وجوابه أنه يصح الأبرار ولا يعود الدين  
والخامس إذا قال إن أدبت الالف مائة أو قال إذا أدبت أمتي  
أدبت وجوابه فيه أنه لا يصح الأبرار ومن قال لا أخلا أقر لك  
بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط عنه بعضه ففصل جاز عليه ومعنى المسئلة  
إذا قال ذلك سراً أما إذا قال علانية يؤخذ به ومن أبرأه عن الدين  
وهو لا يعلم أن عليه ديناً يصح ذكرها في أوامر الشفعة **فصل**  
في الدين المشترك وإذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه  
على قوب فشريكه لما رآه شاء اشبع الذي عليه الدين بصفه وأشياء  
أخذ نصف الثوب إلا أن يميز له شريكه ربع الدين أصل هذا أن الدين  
المشترك بين اثنين إذا قبض أحدهما شيئاً من فلهما جاز في  
المقبوض بناء على أن الدين بالقبض يعني أن الدين إذا وجد جازيب  
كأنه منقوداً فلهما جاز أن يشارك في المقبوض حتى يبالى كنت  
العابض يعني أن نصيب لك دين ونصيب العاين من الدين  
أفضل من الدين ولكنه قبل المشاركة باق على ملك العاين أو العبد  
غير الدين وقد قبضه براءة من حقه فملكه وينفذ فيه تصرفه ويعتبر لشريكه  
حصته والدين المشترك إن يكون واجبا بسبب تحميش البيع إذا كان  
صفقة واحدة ومن المال المشترك والمورد بينهما وقيمة المستهلك



للشرك ولو استوفى نصف نصيبه من الربح كان شريكاً في الشريك فيما  
 قبض ثم يرجع على الغريم بالباقي ولو اشتراهما بنصيبين من الربح  
 سلمة كان شريكاً في حصته ربع الربح ولا سبيل للشريك على الثوب  
 في البيع كسائر الشريك بخلاف ما بين دفع ربع الربح ونصف الثوب كما  
 كان في صورة القليل كذا في العناية وللشريك أن يبيع الغريم في جميع  
 ذكرنا بقية من الصلح عن نصيبه على ثوب واستيفاء نصيبه بالتقو وبيع  
 السلعة بنصيبه كذا في العناية لكن له حق المشاركة فله أن يشاركه فلو  
 سلم له ما قبض ثم تورع ما على الغريم له أن يشاركه القابض ولو وقت  
 للمعاينة بدين كان عليه من قبل الرجوع عليه الشريك لو أبراه عن نصيبه  
 فله ذلك ولو أبراه عن البعض كانت حصة الباقي على ما بين من سهام ولو أقر  
 أحدهما عن نصيبه صح عند أبي يوسف ولا يصح عندهما ولو غصب أحدهما عن  
 أو اشتراه شراً فاسد وهلك فيه فهو قبض الاستحباب بنصيب قبض وكذا  
 الاحراق عند محمد فلا يابى بوجوه التزويج به اتفاق في ظاهر الرواية و  
 كذا الصلح عليه عن حصة العدة وإذا كان السلم بين شركتين فصالح أحدهما من  
 نصيبه على رأس المال لم يجز عذابه حنيفة ومحمد قال في العناية إلا باجازه الآخر  
 فإن أجاز جاز وكان لقبوض من رأس المال مشتركة بينهما وما بقي من السلم  
 مشتركة بينهما وإن لم يجزه فالصلح باطل انتهى وقال أبو يوسف يجوز الصلح  
 قالوا أي المتأخر من أصحابنا هذا الاختلاف بين علمائنا إذا اختلفا في  
 المال وعقد العقد سلم وأما إذا لم يملكوا فقال بعضهم هو على هذا الاختلاف  
 أيضاً وقال آخرون هو على الاتفاق في الجواز **فصل**  
 في الخارج وإذا كانت الشركة بين ورثة فخرجوا أحدهم منها بالاعطوه  
 أياه والشركة عقاراً وعروضاً جاز قبلها كان ما أعطوه أياه أو كذا إن  
 كانت الشركة فضة فأعطوه ذهباً أو كان ذهباً فأعطوه فضة فهو ذلك  
 ويعتبر القابض في المجلس لأنه صرف غير الزرع فيه بقية الشركة إن كان  
 جازاً يكتفي بذلك القبض وإن كان مقرراً لا بد من تجديد القبض وإن كان  
 الشركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون  
 ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك بغير حرج يكون نصيبه مثله والزيادة حقة

حقة من بقية الشركة ولا بد من القابض ولو كان بدل الصلح عرضاً جاز  
 مطلقاً ولو كان في الشركة ورثته ودناير وبدل الصلح ورثته ودناير  
 ودناير أيضاً جاز كيف كان عرفاً للمجلس خلافه خمس كذا في البيع لكن  
 يشترط التقابض للصرف إذا كان في الشركة دين على الناس فادخلوه في  
 الصلح على أن يخرجوا المصلح عنه يكون الربح له من الصلح بالحل وآن  
 شرط أن يبرأ الغريم منه ولا يرجع عليهم بنصيب الصلح فالصلح جائز  
 وهذه حيلة لجواز وأما أن يجزوا قضاء نصيبه من غير وجه في الوصف من  
 بقية الورثة والآوجه أن يقرضوا المصلح مقدار نصيبه ويصلحوا  
 عما وراء الدين ويحلفهم على استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في الشركة  
 دين وأما غيرها فمعلومه فالصلح على المكيل والموزون قبل الجوز لا حجة  
 الزبوا وقيل يجوز لأنه شبهة للشبهة ولو كانت الشركة غير المكيل والموزون  
 لكنها أعيان غير معلومة قبل الجوز والأصح أنه يجوز وإن كان على الميت  
 دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة وإن لم يكن مستغرقاً لا ينبغي أن  
 يصلحوا ما لم يقضوا دينه فيقدم حاجة الميت ولو فعلوا فالجوز وذكر  
 الكرخي في القسمة أنها لا يجوز استحساناً وتجوز قياساً **كتاب المضاربة**  
 المضاربة مشتقة من الحزب في الأرم من سمي به لأن المضارب يستحق  
 التزج بغيره وعمله وهي شريعة خاصة بها فإن الناس من غنى بالمال  
 غنى عن الفقر فيه وبين محضه في الفقر صف اليد عنه فست الحاجة  
 إلى شرع هذا النوع من الفقر لينظم مصلحة الغنى والذكة والفقر والغنى  
 ويعتد النبي صلى الله عليه وسلم والناس كما يشرونه فقرهم عليه وتعاملت  
 به العناية رضوان الله تعالى عليهم جميعاً والقياس بأصحابنا على أنها  
 بيع ما لم يضمن لأن مال المضاربة غير مضمون على المضارب حتى لو هلك  
 لا يضمن المضارب وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يضمن والمضارب  
 نصيب من الربح فافترض على مورد الشرع وهو عقد المضاربة وهذا  
 التفصيل من العناية ثم المرفوع إلى المضارب ما نه فيه وهو وكيل  
 فيه وأما بيع فهو شريك فيه وإذا فسدت ظهرت الإجارة حتى استوجب  
 العامل أجره مثله وإذا خالف كان غاصباً والمضاربة عقد على الشركة بئلا



من أحد الجانبين ومما دلل على صحة ما ذهبنا إليه من أن المالك لا يملك  
من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونهما إلا برأيه أن البيع لو شرط كل رتب  
المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضاً ولا يصح إلا بالمال الذي  
تفتح به الشركة وقد تقدم بيانه من قبل في كتاب الشركة وقال بعض أصحابنا  
المضاربة لا يتعين المال فيها بالعينين وإنما يتعين بالتبضع حتى لو حلت للمال  
المضاربة قبل القبض لا تبطل المضاربة انتهى قال الكفاية وهو أن يكون رأس  
المال وراحمه أو ذائبة عند البيع حنيفة وإليه يوسف وأبو حنيفة عن محمد بن  
أن المضاربة بالمسوي هذه الأشياء لا تجوز إجماعاً وحاصله أن العرف  
لا يصلح لاسم المضاربة عندنا خلافاً للمالك وكذا الكفاية والوزن خلافاً  
لأبي ليلى وقال لك المضاربة بالعموم من تصح انتهى وفي جواز المضاربة  
بالبر خلاف وتفصيله مذكور في كتاب الشركة فليرجع إليه ولقد وقع الإعراف  
وقال به وأصل المضاربة في ثمنه جاز بسبب قبولها الاضافة إلى المستعمل  
فيخرج إلى التوكيل والاجارة فلا مانع من الصحة وكذا إذا قال له اقبض لي  
على فلان وعمل به مضاربة جاز خلافاً إذا قال اعمل لي فلان في ذلك  
حيث لا تصح المضاربة اتفاقاً لكن عند أبي حنيفة لعدم صحة هذا التوكيل  
على ما مر في البيع يأتي في باب الوكالة بالشر من كتاب الوكالات لا  
في كتاب البيوع كما ينبغي من ظاهر كلامه وهو قوله ومن له على آخر الفلوس  
أن يشتري بها هذا العبد إلا كذا في الكفاية وعند صاحبها يصح من بيع المالك في  
المشتري لأم فيضير مضاربة بالعموم فلا يصح ومن شرطها أن يكون البيع  
بينهما شيئاً لا يستحق أحدهما ربحاً مستمراً فإن شرط زيادة عشرة فله  
أجر مثله والبيع لرب المال وهذا هو الحكم في كل موضع لم تصح المضاربة ولا تجاوز  
بالأجر القدر المشروط عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعنده يجاوز ويملك بالتمام  
ما بلغ كما بيناه في الشركة ويجب لأجره وأن لم يربح في رواية الأصل يعني إذا  
فسدت المضاربة وعن أبي يوسف أنه لا يجب اعتباراً بالمضاربة للصيغة وكل  
شرط يوجب محالة في البيع بفسده ويجوز لك من الشروط الفاسدة  
لا تصح محالة بطل الشرط كما شرط الوضعية على المضاربة ولا بد أن يكون المال  
مستقلاً إلى المضارب ولا بد لرب المال فيه بل هو أمانة في يده فلا بد من تسليم

التسليم إليه وهذا بخلاف الشركة فإنه لا يشترط فيها التسليم لأحدهما  
وشرط العمل على رأس المال منفرداً سواء كان المالك عامداً كاتباً  
أو غير عاقد كالصغير وكذا أحد المتقارفين وأحد شريكي العنان أو دفع  
المال مضاربة وشرط عمل صاحبه فسد واشترط العمل على العاقد الغير  
مع المضارب على وجهين أما أن يكون العاقد من أهل المضاربة في ذلك المالك  
أولاً فإن لم يكن من أهل المضاربة فيه كالمأذون دفع المال مضاربة  
وشرط عمله مع المضارب فسدت وأن كان من أهل المضاربة كالأب  
والوصي إذا دفع المال لصغير مضاربة وشرط العمل مع المضارب جاز  
لا تبطل المضاربة بجهل المالك كالمالك المفقود ذكره في كتاب الشركة  
في فصل لا تنفذ الشركة إلى وإذا صححت المضاربة مطلقة جاز للمضارب  
أن يبيع ويشترى ويؤكل ويسافر ويبيع ويشتري وعن أبي يوسف  
أنه ليس له أن يسافر ويشتري عن أبي حنيفة أنه إن دفع في بلد ليس له أن  
يسافر وأن دفع في غير بلده لا أن يسافر إلى بلده والظاهر أن ظاهر الرواية  
ما ذكر في الكتاب ولا يضارب إلا أن يأذن له رب المال ويقول له اعمل  
بذايك فكان كالتوكيل بخلاف الأقرض حيث لا يملكه وأن قيل له اعمل  
بذايك وكذا لا يملك المحبة والصدقة والشركة والمخلصة بمال نفسه فلا  
تحت هذا القول يعني قول اعمل بذايك فملكها المضارب عند هذا القول كذا  
في النهاية وأما الحالة المتمثلة في المضاربة بتعاقب بيع الوكالة لمجهول لم يوجد  
في المضاربة وهي جائزة هناك تبعاً فيما إذا لم يبين نوعاً ذكره في أول  
كتاب الشركة وأن خص له رب المال التعريف في بلد بعينه أو في سلعة  
بعينها لم يجز له أن يتجاوزها وكذا ليس له أن يدفع بضاعة إلى من غيرهما  
من تلك البلدة فإن خرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن المضارب وكان  
ذلك المشتري له أي ملكاً فاعقداً للمضارب وله ربحه وأن لم يشتره رده  
إلا الكوفة وصح أن يبيعها برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله  
وكذا إذا رده بعينه واشترى به غيره في المصر كان المردود والمشتري في المصر  
على المضاربة ثم شرط المشتري بها حراً وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب  
المضاربة ضمنه بنفسه لا يخرج ولا يصح أن يشتريه بغير الضمان وهذا بخلاف



اذا قال علي ان تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد بناء على المحر  
 مع تبين اطراف كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا اخرج بالتحديد بان قال  
 اعلم في السوق ولا تعمل في غير السوق حيث يخرج البحر والولاية اليه وتخصيص  
 ان يقول علي ان تعمل كذا او في مكان كذا او كذا اذا قال فخذ هذا المال فعمل  
 في الكوفة لانه تفسير له او قال فاعمل به في الكوفة لان العاقل للوصل او قال فخذ  
 بالنصف في الكوفة لان الباء لا لاصاق اما اذا قال فخذ هذا المال فعمل في الكوفة  
 فلان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بمنزلة المشورة وتو قال  
 علي ان تشتري من فلان فبيع منه مع التقييد لانه مفيد لزيادة الثقة به في  
 المعاملة فخلا ما اذا قال علي ان تشتري من فلان في الكوفة من اجل الكوفة كونه  
 في الصرف علي ان تشتري به من الصيارفة وبيع منهم فباع بالكوفة من  
 غير اهلها او من غير الصيارفة جاز لان فائدة الاول التقييد بالبيع  
 هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك وتو وقت المضاربة وقام  
 بعينه بطل العقد بمقتضى ليس للمضارب ان يشتري من يتيقن على رب المال  
 لقراءة او غيرها قال في الكفاية قوله او غير يتيقن كالحلوف بعتق بان قال  
 ان ملك هذا العبد او اشتريته فهو من قاشتر يتيقن انتهى وكذا لا  
 لا يدخل في المضاربة شرعا لا يملك بالقبض كشرى لحم والشر بالبيعة  
 بخلاف البيع الفاسد وفي الكفاية يعني يدخل البيع الفاسد في المضاربة  
 كما اذا اشترى عبدا او ثوبا بجزا او خنزيرا لانه يملكه بغيره بعد قبضه فيحقق  
 المقصود انتهى وتو فعل اي لو اشترى من يتيقن على رب المال صار  
 مشريا لنفسه وون المضاربة فان كان في المال ربح لم يجز له ان يشتري  
 من يتيقن عليه وان اشترى من ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح  
 جاز ان يشتري به فان زاد ثمنه بعد الشرع عتق نصيبه منه لم يفت  
 رب المال شيئا ويسعى العبد في قيمة نصيبه منه فان كان مع المضارب  
 الف بالنصف فاشترى بها جارية قيمتها الف فوطئها فجاءت بولد ساور  
 الفا فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الفا وخمسة مائة والمدعي هو سرقان  
 شاد رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين واثنا عشر وفتحه  
 ان ادعوى بحد طاهرها لم ينفذ لفساد الشرط وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد

التقييد بالمكان والقيمة الثاني

كل واحد منها اعني الام والولد يتيقن راس المال كالمضاربة اذا صار عينا  
 على غير ما يساوي راس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا ردت قيمة الغلام  
 لان ظهر الربح ففقدت الدعوة السابقة بخلاف اذا اعتق الولد ثم ازداد  
 القيمة فانه انشاء العتق فاذا بطل لعدم الملك ينفذ بعد ذلك كما  
 هذا اخبار فجاز ان ينفذ عند حدوث ملك كما اذا اقر بجرية بغيره  
 ثم اشتراه فانه يتيقن عليه واذا صحت الدعوة وثبت النسب عتق الولد  
 ولا يضمن لرب المال شيئا من قيمة الولد ولان يستسعى الغلام في الف  
 ومائتين وخمسين وان يتيقن ثم ادعى قبض برب المال لالف لانه يتيقن  
 المدعي نصف قيمة الام **باب المضارب يضارب**  
 واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم ياذن لرب المال ان يبيع  
 بالرفع ولا يتصرف المضارب الا في بيع فاذ ربح ضمن الاول لرب  
 المال كما لو خلطه بغيره وهذا رواية الحسن عن ابن حنيفة وقال ابو  
 محمد اذا عمل به ضمن ربح او لم يربح وهو ظاهر الرواية وقال زفر بن  
 بالرفع على ان لم يعمل وهو رواية عن ابن يوسف وهذا اي وجوب الضمان  
 على الاول وعليهما البيع او العمل على ذكرنا من الاختلاف اذ كانت المضاربة محجة  
 وان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الكا ثم ذكر في الكفاية ضمن  
 الاول ولم يذكر انما وقبل شي ان لا يضمن الكا عند ارجحته وعندهما يضمن  
 بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال الجيارا ان ضمن الاول  
 وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور وهذا عند طاهر وكذا عند  
 والفرق بين هذه وبين مودع المودع ان المودع الكا يضمن لقيمة الاول  
 فلا يكون ضامنا اما المضارب الكا يضمن في النفع نفسه فجاز ان يكون ضامنا  
 ثم ان ضمن الاول صحت المضاربة بحيث يملك بالضمان من حين خالف الاول  
 برضه المال الى السار على خلاف رضاه فصار كما اذا دفع مال نفسه وان  
 ضمن الكا رجع على الاول بالعقد وتصح المضاربة والربح بينهما على شرط  
 ويطلب الربح للثاني ولا يلزم للمال على فان دفع اليه رب المال مضاربة  
 بالنصف واذن لانه يدفعه لغيره فدفعه بالثلث وقد تصرف الثاني  
 وبيع فان كان رب المال له على ان ما رزق الله تعالى فهو يتناصف



فوت المال النصف للمضارب إذا كان الثلث والمضارب الأول السدس وأن كان  
قال له على أن يتركك الله فويشنا نصفان فله المضارب إذا كان الثلث والثاني  
بين المضارب الأول وبين المال نصفان وتكون له فأنحت من ثمن  
بينهم بينك نصفان وقد فرغ العجزه بالنصف فله النصف الباقي  
بين الأول ورب المال نصفان وتكون له على أن يتركك الله  
فله نصفه أو قال فأن كان من فضل بيني وبينك نصفان وقد فرغ العجزه  
مضاربة بالنصف فله المال النصف والمضارب إذا كان النصف لشيء المضاربة  
الأول وأن شرط المضارب أن يتركك الله فله الثلث والربع فله النصف والمضارب  
الثاني النصف ويضمن المضارب الأول للثاني سدس الزرع في مال **فصل**  
وأذا شرط المضارب أن يتركك الله فله الثلث والربع وللمضارب النصف والمضارب  
العمل والنصف للثالث الزرع فهو جائز وإذا صحت المضاربة يكون الثلث للمضارب  
بالشرط والثالث للمولى فكسب العبد للمولى إذا لم يكن عليه دين وأن كان عليه  
دين فهو للمضارب هذا إذا كان العاقبة هو للمولى ولو عقد العبد المأذون له عقد  
المضاربة مع جنتي شرط العمل على المولى لا يصح أن لم يكن عليه دين وأن كان  
على العبد دين صح عنده حنفية والمولى عنده بمنزلة الاجنبي على عرف  
**فصل** في الغزل القسمة وأحكام رب المال والمضارب  
بطلت المضاربة وأن ارتد رب المال عن الإسلام والعياذ بالله تعالى وخرج  
بدر المحر بطلت المضاربة وفي الغاية يعني إذا لم يفسد المال إذا عاد  
قبل القضاء وبعد فماتت المضاربة كما كانت اتحي وقبل طوقه يتوقف  
تعلق المضاربة عنده عند له حنفية وتكون المضاربة هو المولى فهو  
على حالها في قولهم جميعا فأن عزل رب المال المضارب ولم يعلم بالغزل  
حتى اشتروا بضع فطره جائز وأن علم بعزله والمال عرض فله أن يشتريه  
ولا يمنع الغزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتريه بثمنها شيئا آخر وأن عزله  
ورأس المال وراهم أو دنائره قد نفقت أي تيسرت وتخلصت لم بعزله  
أن يتصرف فيها قال علي رضي الله عنه في هذا الذي ذكره إذا كان  
من رأس المال فأن لم يكن بان كان وراهم ورأس المال دنائره أو  
على القلب أن يبيعها بجنس رأس المال استمنا لعلنا هذا موت رب المال عيانا

يملك ومن المضاربة بيعها ذكرها في باب الرحمن بوضع عند العدل وإذا  
افترقا وفي المال يكون وقد ربح المضارب فيه أجره كما حكم على اقتداره  
وأن لم يكن ربح لم يلزمه الاقتصار ويقال له وكل رب المال في الاقتصار  
وقال في الجامع الصغير يقال أجل رب المال كان قوله وكل والمراومة كالأمانة  
وعلى هذا الوكالات والبيع والتساريج على التقاضيه وأحكام  
من مال المضاربة فهو من الربح وروى رأس المال فأن زاد المالك على  
الربح فلا ضمان على المضاربة وأن كانا يقسمان الربح والمضاربة بجالها  
ثم هلك المال بعينه أو كله تراو الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال  
فأن فضل شيء كان بينهما وأن فضل الضمان على المضارب وتواقسما الزرع  
وفسخا المضاربة ثم عقداها فله مال لم يترأ الربح الأول **فصل**  
فيما يفعله المضارب ويجوز للمضاربة أن يبيع بالنقد أو شيئا إذا باع إلى  
أجل للبيع التجار إليه لأن له الأمر العام المعروف بين الناس بهذا كان له أن  
يشترى رواية للركوب ويسل له أن يستر سفينته للركوب وله أن يشتري بها  
اعتبار العادة التجار وله أن ياذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية  
المشهورة لأنه من صنيع التجار وتواضع نقدا ثم آخر الثمن جاز بالاجماع  
ولا يضمن بخلاف الوكيل بالبيع حيث يجوز له ذلك لأنه يضمن ولا يضمن للمضارب  
أن يقابل ثم يبيع نسبة بخلاف الوكيل بالبيع فإنه ليس له ذلك وقد كتبنا على  
في باب الوكالات بالبيع وتواحل الثمن أي قبل المضارب المهرالة جاز سواء  
كان أيسر من المشترا وأخسر منه والأصل أن ما يفعله المضارب ثلثة أنواع  
نوع يملكه بطلت المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتواضعها وهو ما  
ذكرنا يعني قوله ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد أو شيئا إلى قوله والأصل أن  
ما يفعله المضارب ثلثة كذا في النهاية ومن جملة التوكيل بالبيع وشراء الرحمن  
والارتحان والأجارة والاستيجار ولا يضاع والمساورة على ما ذكرنا من  
في أوائل كتاب المضاربة وهو قوله وإذا صحت المضاربة مطلقه جازت للمضارب  
أن يتصرف فيها بملكه بطلت العقد وملكه أو قبل له العمل براكب وهو ما تجمل أن  
يلحق به فله عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى  
غيره وخلط مال المضاربة بمانه أو بمال غيره ونوع لا يملكه إلا أن ينص عليه



رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالراجح والدينير بعد ما اشتري  
برأس المال السلعة وما اشبه ذلك ولو اذن له رب المال في الاستدانة  
ما اشتري بينهما نصين بمنزلة شركة الوجه واخذ السراج وهو نوع من  
الاستدانة وكذا اعطاؤها والعق ببال والكتابة والافراض والكسبة  
والصدقة ولا يزج عيدا ولا امانة من مال المضاربة وعن ابي يوسف  
انه يزج الامة وان دفع شيئا من مال المضاربة الى رب المال بضاعة  
فاشتري رب المال وباع فهو على المضاربة وقال زفر بن قيس المضاربة  
واذا دفع المال الى رب المال مضاربة لا يصح ولا يبطل المضاربة الا اذا  
واذا عمل المضارب في المعسر فليس تنقته في المال وان سافر فله  
وشرايه وكسوته وركوبه في المال ومعه ركوبه في الاشياء او كراهه خلا  
المضاربة الفاسدة فانه لا يستحق النفقة وان سافر بمنزلة الاجير فلا  
يستحقها كالاجير بخلاف البضاعة فانه لا يستحقها مطلقا فلو بقي شيء في يده  
من النفقة بعد ما قدم مصره رده في المضاربة وكان هو وجوده  
السفر ان كان بحيث بعد و ثم يروح فيبييت باهله فهو بمنزلة السوف  
في المعسر وان كان بحيث يبيت باهله فنقته في مال المضاربة والنفقة  
على نفق الى الحاجة الزانية وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب وكسوة  
وركوبه شرا وكراة والحق بذلك ما كان من مميزات ثمن المال كغسل  
التياب واجرة اجير مخدوم والحمام والحلاق وعلف الاربعة التي يربها  
والدهن في موضع يخلع اليه عادة كالجواز وانما يطلق في جميع ذلك الموقوف  
حتى يضمن الفضل ان جاوزه اعتبارا للتعاقب فيما بين التجار وانما الدوا  
في مال في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة وادار يخ  
رب المال انفقته من رأس المال فان باع المتاع مائة حبة من القمح  
على المتاع من الحلال وكوزه كاجرة التيسار والقباع والقصار ولا يجب  
ما اتفق على نفسه فان كان معه الف فاشترى بها ثيابا فقصصها او ثيابا  
بائة درهم من عنده وقد قيل له اعمل ثيابك فهو مقطوع وان صبغها او قلم  
شريك بازاد البصغ فيه **فصل** في البيع فان كان معه الف بالنصف  
فاشترى بها ثيابا فباعها بالعين واشترى بالعين عيدا فلم ينفذها حتى ضاعا

ضاعا يفرم رب المال الثاقل وخمسائة والمضارب خمسة مائة ويكون ربع  
العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة ويكون رأس المال للعين فلو  
ولا يصح مائة الا على العين وان كان معه الف فاشترى رب المال عيدا  
بخمسة مائة وباعه اياه بالف يبيعه مائة على خمسمائة ولو اشترى المضارب  
عيدا بالف وباعه من رب المال الف ومائتين باعه مائة بالف ومائة  
فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها عيدا فبقيته فان فقل العبد حلا  
خطا فله ارباع الف على رب المال وربعه على المضارب فيكون العبد  
بينهما ارباعا لا على المضاربة بخلاف المضارب يوما ورب المال ثلثة ايام  
بخلاف تقدم قال في الفاية يريد به ما تقدم في المسئلة المتقدمة وهي  
ما اذا ضاع الاثان فان العبد فيهما على المضاربة انتهى وان كان  
معه الف فاشترى بها عيدا فلم ينفذها حتى هلكت برغم رب المال فك  
الثلث ورأس المال جميع ما يدفعه فيرجع الى المضارب على رب المال مرة بعد  
الى ان يستطعن العهدة بوصول الثمن الى البائع بخلاف الوكيل اذا كان  
الثلث مدفوعا اليه قبل الشراء وحلكت بعد الشراء يرجع الامة و  
وقد كثرنا هذه المسئلة مفصلة في افراب الوكا لة باب بيع الشراء **فصل**  
في الاختلاف فان كان مع المضارب الثان فقال رب المال دفعت  
الى الثاقل ورجعت الثاقل وقال رب المال لا بد فعت اليك العين قال قول  
قول المضارب وكان ابو حنيفة يقول قول ولا تقول قول رب المال وهو  
قول فخر ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب ولو اختلفا مع ذلك مقدار الزرع  
فقال رب المال شرطت لك ثلث الزرع وقال المضارب شرطت لي  
نصف الزرع قال قول قول رب المال وانما اقام البينة على ادعى  
من فضل قبلت بيئته واذا قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف  
الزرع وزيادة عشرة وقال المضارب بل شرطت لنصف الزرع قال  
رب المال ذكرها في باب السلم ومن كان معه الف درهم فقال له صا  
لثان بالنصف وقد روي الثاقل قال فلان مع بضاعة قال قول رب  
المال ولو قال المضارب ففرضني قال رب المال هي بضاعة او ودعوت  
او مضاربة قال قول رب المال والبينة بينة المضارب ولو ادعى رب



المضاربة في نوع وقال لاخر ما سميت في تجارة بعينها فالقول قول المالك  
 ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فالقول لرب المال والبيئته بينة المضارب  
 ولو وقت البيئتان وقتا مضارب الوقت الاخير ادلى واذا ادعى رب المال  
 المضاربة في نوع والمضارب في نوع آخر يكون القول لرب المال وذكرها  
 في فصل الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة **كتاب الوديعة**  
 الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها وفي العارية ما حاصله  
 ان الوديعة في الاصطلاح هو التسلط على الحفظ وذلك فيكون  
 بان قال او دعيتك هذا المال والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون  
 بغير عقد كما اذا ذهب الزنج في ثوب فالقنة في بغيره واذا كان كذلك  
 جاز حمل الامر على الاخص ولا قال الوديعة امانة اعم انتهى **مسئله**  
 الثوب المذكورة في الهدية بغير هذا او في باب يجرى الرجل في الطريق  
 من كتاب المعاقلة حيث قال واذا وقع ثوب انسان في حجره يصير مقربا  
 بالاشاع عن التسليم اذا طوالب بالانقي وشرط المودع الضمان على المودع  
 لا يبيع ذكرها في الكفالة والمودع ان يحفظها بنفسه وبمن في عياله فان  
 حفظها بغيرهم او او دعها بغيرهم ضمن الا ان يقع في دار حريق فيسلبها الى  
 جاره او تكون في سفينة فخاف الفرق فليتها الى سفينة اخرى ولا يبعد  
 على ذلك الابينة ولو اقام المودع والمضارب كونه لا يضمن بخلاف ما  
 اختاره في الفادى وقاوى الى التيث فانه اوجب فيه الضمان وذكرها  
 في فصل الحز من كتاب البرقة والوضع في حوز غيره ابراع فيه فيضمن  
 واذا كانت الوديعة باجر فحلت يضمن ذكرها في باب ضمان الاجير الا  
 اذا استأجر الحز فليكون حافظا بحز نفسه فان ظلمها صاحبها فجنسها  
 وهو يقدر على تسليمها فان ظلمها المودع بالرحمى لا يضمن فيها  
 ثم لا يسبيل للمودع عليها عند حنيفة وقال لا اذا ظلمها بجنسها شركة ان  
 شاء مثل ان يخلط الاراحم البيض بالبيض السود والسود بالحنطة بالحنطة  
 والشعير بالشعير ولو ابرأ المالك لا يسبيل له على المخلوط عند حنيفة وعند  
 الأبراء يسقط خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وخطا لكل المالك  
 المهملة اى الشرح بالزيت وكل ما يبيع بغير جنسه يوجب انقطاع حق المالك

حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع ومن هذا القبيل خلط الحنطة  
 بالشعير الصحيح وفي العارية قوله في الصحيح فزار عن قول بعضهم ان  
 الجواب في ذلك كالجواب في خلط الحنطة بالحنطة فكان على الاختلاف  
 المذكور لان احدهما لا يخرج عن جنات الاخر فيتعذر التمييز صورة ومعنى  
 انتهى ولو خلط المائع بجنسه فعند حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان  
 وعند أبي يوسف يجعل الاقل باقيا للاكثر وعند محمد هو شركه بكل حال  
 ونظيره خلط الداهم بثلثها اذابة واذا اخلطت بالدم من غير فعل فهو  
 شركه لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاخطا لانه لا يضمنها لعدم المنع  
 منه فيشتركان وهذا بالاتفاق وان انفق المودع بعضها ثم ردت مشله  
 فخلطه بالباقي ضمن الجميع واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة  
 فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او او دعها بغيره ثم زال  
 التقدر فرددتها الى يده زال الضمان وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان  
 فان ظلمها صاحبها فمحمدها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان  
 ولو محمد ما عند غيره صاحبها لا يضمنها عند أبي يوسف خلافا لغيره واذا كان  
 العقار وديعة في يده فحرقه كان ضامنا بالاتفاق وذكر هذه المسئلة  
 في كتاب الغصب عند ذكر قول الشافعي ثم قال صاحب الهداية **مسئله**  
 الجود ممنوعة ولو سلم فالضمان هناك برك الحفظ الملتزم وبالحجود  
 تارك لذلك وفي النهاية انما قال ممنوعة لانه ذكر في المختلفات ان الوديعة  
 لو كانت عقارا لا يضمن وان حرقه وان كانت متقولا يضمن انتهى  
 والمودع ان يبرأ بالوديعة وان كان لها محل وموتة عند حنيفة وقال  
 ليس له ذلك اذا كان لها محل وموتة وقال الشافعي ليس له ذلك في الجوز  
 والا فبها المودع ان يخرج بالوديعة من المصخره بها ضمن وليس له ان  
 يبرأ بها في البحر كذا في المختار والمودع اذا دل سارقا على مال الوديعة فحرقه  
 فالدال يضمنه ذكرها في فصل اذا قتل الحرم صيدا واذا او دع رجلا عن  
 رجل وديعة فحضر احدهما فقتل نصيبه لم يدفع اليه حتى يحضر الآخر عند  
 حنيفة وليس للمودع ولا للقسمة وللمدعى دفعه قسمة بالاجماع  
 وفي الكفاية فانها قالوا لو اخذ نصيبه ثم هلك الباقي في المودع ثم حضر

لا يضمنها



الغائب له ان يشاركه في المقبوض فثبت ان القسم يثبت باذنه انتهى  
وقال لا يدفع اليه نصيبه فوجوب الدفع وتخذ كان له ان يأخذه اذا اظهره وان  
كان في يد المودع كما اذا كانت له الف درهم ووجبة عذبان وعليه  
الف لغيره فلفه بعد اى تقسيم المودع بالكسر ان يأخذه اذا اظهره ليس للمودع  
ان يدفع اليه وفي الجماع الصغيرة استودعوا رجلا الف قنابا ثمان  
فليس للمأمر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك بخلاف في المكان للمودع  
وهو المأمر بالمزكوة في المختصر ليس للمولى ولاية اخذ ما اودعه العبد وان  
كان محجورا عليه فذكرها في المضاربة وان اودع رجل عند غيره شيئا مما  
يتقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنها يتسمان في حفظ كل واحد منهما  
وان ما لا يتقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن الآخر وهذا عندنا في حنفية وكذلك  
اجواب في المرتضين والوكيلين بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر وقال  
لا احدكما ان يحفظه باذن الآخر في الوجبة واذا قال صاحب الوديعة  
للمودع لا تسلمها الى ذواتك فسلمها اليها لا يضمن وفي الجماع الصغيرة اذا اخذ  
ان يدفعها الى احد رجلين فدفعا الى من لا بد له منه لم يضمن كما اذا كانت  
الوديعة دابة فزها عن الدفع الى غلام وكما اذا كانت شيئا يحفظ على  
يد النساء فزها عن الدفع الى امراته وهو محل الال قول لانه لا يمكن اقامة العمل  
مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقيدا بلفظ وان كان له منه بد يضمن  
وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن وان  
حفظها في دار اخرى ضمن ولو كان التفاوت بين البيتين طويلا كان  
الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي اخذ من حفظه في عورة ظاهرة  
كل شرط وتورد الوديعة الى دار المالك ولم يسلمها اليه من غيره فذكرها  
في العارية ومن اودع رجلا وديعة فادعها الى آخر فحلت فله ان  
يضمن الاول وليس له ان يأخذ الآخر وهذا عندنا في حنفية وقال له ان يضمن  
ايتحاشا فان من الاول لم يرجع به على الآخر وان ضمن الآخر رجوع على  
الاول وتو اودع الغاصب ضمن المالك ان يشاء من الغاصب المودع  
قال صاحب الدرر نقل عن النخاية في حنفية ان اى مودع الغاصب ان  
لم يعلم انه غاصب مع المالك على الغاصب قول واحد وان علم فذلك في

في الظاهر وحكي في السيرة لا يرجع اليه واليد شارش لانه انتهى ومن كان  
في يده الف فادعها رجلا من كل واحد منهما او دعه اياه وانه ان  
يخلف لها فالالف لها وعليه الف اخرى منها وشرح ذلك ان يدعو  
كل واحد منهما لاصحابها الصديق فمضى الخلف على المنكر بالحديث ويخلف  
لكل واحد على الافراد لتغاير الحقيقين وايضا بدوا القاضي جاز لتغدير الجمع  
بينهما وعدم الاولوية وتوتشا افرع بينهما تطيبا لقبيلتهما ونقيا لثمة  
البيل ثم ان خلف لاصحابها بخلف الثاني فان خلف لاشي لهما وان كل اعني  
لثمة يقضى وان كل للمأول يخلف لكنا ولا يقضى للكل بخلاف اذا  
اخذوا لاصحابها وتوكل لثمة ايضا يقضى بينهما نصفين على ما ذكر في القبا  
كما اذا اقاما البيعة ويقرم الف اخرى بينهما فلو قضي للأول حين كل  
ذكر الشيخ الامام على البردوي في شرح الجماع الصغيرة بخلف لكنا واذا  
كل يقضى بينهما وذكر ان خضافا نة نقد فضاؤه للاولى ووضع المسئلة  
في العبد وانما نقد لصا ودفعة فحل الاجتهاد لان من العلماء من قال  
يقضى للأول ولا ينظر كونه اقرارا دلالة ثم لا يخلف لثمة ما هذا  
لانه لا ينكره لا يفيد بعد ما صار للأول وحل يخلف بانه ما لم يخطأ عليك  
هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قال ينبغي ان يكلفه  
عند حقه خلافا لابي يوسف بناء على ان المودع اذا اقربا بالوديعة  
ودفع بالقضاء الى غيره يضمنه عند حقه خلافا له وحده فريضة تلك  
المسئلة وقد وقع فيه بعض الاطباء اذا اشترى على ان خياره يقبض  
البيع باذن البايع ثم اودعه عند البايع فحللك في يده في مدة خيار  
جاءت من مال البايع عنده وعندهما من مال المشتري فذكرها في باب  
خيار الشرط المودع اذا احتاج الى الاتفاق على الوديعة ورفع الامر  
الى الحاكم فانه يأمره بالاتفاق اشار اليها في كتاب اللقطة وتو قال المودع  
رددت الوديعة فالحق له مع يمينه وان كان مدعيها للرد صورة  
ذكرها في اول كتاب الدعوى وتو ادعى رجل ان مات ابوه وترك  
الوديعة ميراثا له لا وادعت له غيره وصدقة المودع امر بالدفع اليه  
وتو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها فصدقه المودع لم يورثه



اليه ذكرها في باب الوكالة بالخصوص والامانة يعني الوديعة تصير مضمونة  
 بالجهيل ذكرها في الشهادة على الارث واذا ادعى صبي طعنا فافعله  
 لم يضمن عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والثاني يضمن وعلى هذا اذا  
 ادعى العبد لم يضمن عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضماني في الحال عند ابي  
 حنيفة ومحمد ويؤخذ به بعد العتق وعند ابي يوسف والثاني في يواضعة  
 في الحال وكذا اذا التفتع غير العتقي في الرهن المودع لا يلزمه العتق هذه  
 المسائل قبل باب القسامة العبد الوديعة اذا جنى على المستودع فانه  
 يرجع على المودع بالاجماع ذكرها في باب التصرف في الرهن وحينئذ  
 على آخرها وفاسدوني زيوفا فلهما جازا ثم علم بالزيادة فطالبه بالمجاو  
 واخذها فالجواز امانة في يده مالم يرد الزبوف ويجوز القبض ذكرها  
 في آخر كتاب الرهن واذا باع المودع الوديعة من المودع لا يملكها مالم  
 يجره القبض خلافا للهبة ذكرها في كتاب الهبة **كتاب العارية**  
 العارية جازية وهي تلك المنافع غير عوض وكان الكرخي يقول هي امانة  
 الانتفاع بتلك الغير وتيقظ لفظه الاباحة والملك ولا يشترط فيه ضرب  
 المدة ويحل فيه الشئ وتصح بقوله اعزتك واظمتك هذه الارض  
 وتحتك هذا الثوب وتحتك على هذه الآية اذا لم يرد به الهبة واخذ  
 هذا العبد وداري لك شكني وداري لك عني شكني والتجيران يرجع  
 في العارية متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير نقد لم يضمن وقال  
 الشافعي يضمن ولو شرط المغير الضمان على المستعير لا يصح ذكرها في كتاب  
 الكفالة وثقة المستعار على المستعير ليس بيمين ان يؤجر ما استعاره  
 فان اجره فخطب ضمن وصمته حينئذ وان شاء المغير ضمن المضمون ثم  
 ان ضمن المستعير يرجع على الساجر وان ضمن الساجر يرجع على المودع اذا  
 لم يعلم انه كان عارية في يده دفعا لضرر الغرور بخلاف اذا علم واذا  
 اجر المستعير المستعار ففقدته الاجارة فعلى النقصان ويصدق كالفعل  
 قال رضي الله عنه وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يصدق  
 ذكرها في كتاب الغصب وذكرها ان يجره او كان لا يختلف باختلاف  
 المستغل كالمطلد والاستخدام والسكنى والزراعة كذا في العارية وهذا كما

كما لو صلى بالخدمة من جاز ان يجره وقال الشافعي ليس ان يجره قال رضي  
 عنه وهذا اذا صدرت لامة مطلقه وهو على اربعة اوجه اوجهها  
 ان يكون مطلقا في الوقت والانتفاع ولا يستعير ان ينتفع به اتي نوع  
 في اتي وقت شاء علما باطلاق اللفظ وان كان يكون مقيدة فيما وسيل  
 ان يجاوز فيه ماسماه علما بالتقييد لا اذا كان خلافا الى مثل ذلك وخبر  
 منه والمخطئ مثل المخطئ والثالث ان يكون مقيدة في حق الوقت مطلقا  
 في حق الانتفاع والرابع على كسبه ويسر له ان يتعدى ماساه فلو استعار  
 دابة ولم يسم شيئا له ان يحمله ويغير غيره للحل لان الحمل لا يتفاوت وله  
 ان يركب ويتركب غيره وان كان الركوب مختلفا لانه لما اطلق فله  
 ان يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره ولو اركب غيره ليس له  
 ان يركب غيره حتى لو فعل ذلك منه لانه يضمن الاركاب وعارية الدرع  
 والدنانير والحل والمودون والمعدود قرصن قالوا هذا اذا اطلق  
 الا عارية اما اذا عتق اجمعه بان استعاره وارهله لغيرها فاما لو زين  
 بها وكانا لم يكن قرصا ولا يكون له الا المنفعة المستأجرة وصار كما اذا  
 استعار آنية يتحمل او سيفا محلي يتكلمه واذا استعار شيئا لا يتكلمه  
 في شئ معين فاد عليه ثم عاد الى ما شرط اضمن عند هلاك العارية ذكرها  
 في باب التصرف في الرهن واذا استعاره رخصا لينة فيها او لغرس  
 جاز وللجيران يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس ثم ان لم يكن وقت  
 العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت  
 صح رجوعه ولكنه يكره لانه من خلف الوعد وصمته المغير ما نقص البناء  
 والنقص بالقلع قال في العارية ووجه قوله ما نقص البناء والغرس ان  
 ينظر كم يكون قيمة البناء والغرس فابني الى المدة المضروبة فيضمن ما نقص  
 من قيمته يعني اذا كانت قيمة البناء الى المدة المضروبة عشرة دنانير  
 مثلا واذا قلع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يرجع بها اتفقوا  
 صاحب الهداية كذا ذكره الماورسي وذكرها كالمشهد ان يضمن رب  
 الارض للمستعير قيمة غرسه بناءه فيكونان للآن يشاء المستعير ان يجرها  
 ولا يضمن قيمتها يكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في النقص ضرر



بالارض فالحق ان رتب الارض لو استعارها لغيرها لم تؤخذ منه حتى  
يحصن لزيع وقتا ولم يوقت واجرة رد العارية على المستعير واجرة  
رد العين المستأجرة على المودع واجرة رد العين المقصودة على العايب  
واذا استعار دابة فردوها الا اصطبل الكلب فحكمت لم يضمن وهذا الحكم  
وفي القياس يضمن وان استعار بعد فردوه للمالك لم يسكنه لم يضمن ولو رد  
المقصود بالودعة الى دار المالك لم يسكنه اليه ضمن ولو كان في العارية  
عقد جوه لم ردوها الا الى المير ومن استعار دابة فردوها مع عبده  
او اجيره لم يضمن والميرد بالاجير ان يكون مستأجرا من اجرة او من  
بغلاف الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردوها مع عبده  
الدابة او اجيره وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدابة قبل فيه  
وفي غيره وهو الاصح فان ردوها مع اجنبي ضمن ودكت المسئلة على ان  
المستعير لا يملك الا بداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم ملكه لانه  
دون العارية واو لو اهدى المسئلة بانتمار العارية لا تغاير المدة  
ولو استعار دابة الى اجرة فجاز بها الى العاديه ثم ردوها الى اجرة  
ثم نفقت مثل ذكرها في باب يجوز من الاجارة من الاجارات ومن  
اعار ارضا بعضا للزراعة يكتب اليك طمينة عند اية حنيفة وقال لا يكتب  
اليك اعترني واذا اعار ارضا فوض صبيها مالا فاستهلكه لا يضمن عند حنيفة  
ومحمد وعنده في يوسف وث في كذا اذا اعار ارضا فوض عبدان فحجرا  
عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند اية حنيفة ومحمد ويؤخذ  
ببعد العتق وقال ابو يوسف وشافعي يضمن في الحال وقال محمد وفي كذا  
الصغير حتى قد يعقل في اجماع الكبير ومنع المسئلة في ابن ثني عشر شهرا  
وهذا يدل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق وفي العناية بساعده  
فيه في الاسلام حيث ذكره في اجماع هكذا وانما في غيره من شيوخ اجماع  
الصغير لعدم الاسلام وقاضى خان والتمراشي فاحكم على هذا خلاف حيث  
قالوا في هذا الخلاف فيما اذا كان الصبي غلاما وان لم يكن غلاما فلا  
يضمن في قولهم جميعا انتهى ذكرها في باب القنينة ولو نام المستعير والملاء  
تحت او عذبه لا يضمن خلاف ما اختاره في قاضي الى الآتي فانه اوجب

واجب الضمان فيه ذكرها في فصل حرز من كمال السرقة ولو اوصى عارة  
ارضه لا يضمن جوازا بالثالث ذكرها في اجنابات في فصل ومن طبع  
يد رجل خطأ **كتاب الهبة** للهبة عقد مشروع وتصح  
بالايجاب والقبول والقبض وقال الكسبي ثبت الملك في قبض المفضل اعتبار  
بالبيع وهذا الخلاف للعدو فان قبضها الموصوب له في الحال يضمن  
الواهب جازا استحقا وان قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان ياذن  
له الواهب في القبض وتنفذ الهبة بقوله وصبت وخلت وعطيت  
وكذا تنفذ بقوله اطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك  
ولغيرك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة اذا نوى بالملان الهبة  
ولو قال كسوتك هذا الثوب يكون هبة ولو قال خلعت هذه الحاية  
كانت عارية لما مر من قبل لا يجوز اضافة المالك الى الزمان المستقبل  
ذكرها في الرهن ولو قال واري لك هبة سكنى او سكنى هبة فحق عارية  
وكذا اذا قال عمر سكنى او خلتي سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية  
هبة لما مر ولو قال هبة سكنى فحق هبة ولا يجوز الهبة فيما لا ينتم الاخرى  
مقسومة وهبة المشاع فيما لا ينتم جائزة وقال انش في جوزه في التميز  
ولو وهب من لا يجوز ومن وهب شقصا مشاعا فالهبة فاسدة  
فان قسمه وسلم جاز ولو وهب قيعا في حنطة او دهنا في سمن فالحبة  
فاسدة فالحن ولو لم يجز وكذا السمن في اللبن وهبة اللبن في ادر  
الصنع والصوف على ظهر الغنم والزرع والنخل في الارض والتمر في النخل  
بمنزلة المشاع ولو وهب مشاعا او قصدا ثم استحق جزء منه بطل الهبة  
والصدق في كذا بخلاف اذا رجع الواهب في البعض او رجع الوارث  
في اثنين بعد موت الميرض وقد وهب في مرضه وفي المال منق  
ولو استحق جزء متميز بعينه لم يبطل في كذا ذكرها في الوقت واذا كانت  
العين في يد الموصوب له ملكها بالهبة وان لم يجد وفيها قصدا بخلاف اذا  
باعه والقبض المضمون ينوب عن قبض الامانة واذا وهب الاب لابنه الصغير  
هبة ملكها الابن بالعقد لا فرق بينا اذا كان في يده او يد مودعه  
لان يده كيد بخلاف اذا كان موصونا او مقصوبا او مبيعا



فاسد لان في غيره والصدق في هذا في حكم نية القبض عن قبض  
الصدق مثل الحب وكذا اذا وصيت لامة وهو في عيالها والامت  
ولا وصي له وكذلك كل من يعوله وان وصي اجنبي حبة تمت القبض  
الاب واذا وصي لليتيم حبة يقبضها له وليه وهو وصي الاب وجاز  
اذا وصيت وان كان في حجة فقبضها له جاز وكذا اذا كان في حجة اجنبي  
يربيه لان له عليه بر معتبره ولهذا لا ينكر اجنبي اخر ان يرفع من يده يملك  
بما يخص نفعه في حقه فان قبض الصبي حبة بنفسه جاز ومقاه اذا كان  
عاقلاً وفيما وصي للصغير يجوز قبضه وجها لها بعد الزفاف بطلاق  
قبل الزفاف ويملك مع حبة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غيرها  
حيث لا يملكه الا بعد موت الاب وغنية غنية منقطعة في العيود وفي  
الغاية قوله في العيود متعلق بقوله يملكه مع حبة الاب قال صاحب النهاية  
وانما قلت هذا لان في قوله بخلاف الام وكل من يعولها غيرها ليست  
رواية اخرى حتى يقع قوله في الصحيح اخر ازائها انتهى واذا وصيت لثان  
من واحد وارث جاز وان وجبها واحد من اثنين لا يجوز عند ابي حنيفة  
وقا لا يبيع ولو كانت فيما لا يقسم فقبل احد حاصم وفي اجماع الصغير اذا  
تصدق على ما جيز بعشرة درهم او وجبها لها جاز ولو تصدق بها  
على غنيين او وجبها لها لا يجوز وقال الخواري في الغنيين ايضا جعل اي بوجيعة  
كل واحد منهما اي من الحب والصدق مجاز عن الاخر من حيث ان كل واحد  
منهما يملك لغيره قال في الغاية اي جعل الحب في فضل الفقير مجاز عن الصدقة  
حيث جوز الحب لها مع شيوخ وجعل الصدقة على الغنيين مجاز عن الحب  
حيث لم يجوز الصدقة على الغنيين كما لا يجوز الحب لها انتهى وقرئ في رواية  
اجماع الصغير من الصدقة والحب في الحكم حيث جوز الصدقة على الفقير  
ولم يجوز الحب على الغنيين كرا في الغاية وفي الاصل سوى فقال وكذلك الصدقة  
لان الشيوخ مانع في الفصلين لثبوتها على القبض جعل حكم الصدقة بمنزلة  
حكم الحب حيث لم يجوز الصدقة على شخصين مطلقا كما لا يجوز الحب لرجلين  
عنده كرا في الغاية ووجه الفرق مذكورة في الغاية وتكون وصي لرجلين  
وارثا لاهلها لثبوتها ولا يخرج عنها ابي حنيفة وان يوسف وقار

محمد بن جازر ولو قال لاحد من نفسه ولا اخر لنفسها عن ابي يوسف فيه روايتان  
وابو حنيفة من على اصله لم يجوز مطلقا وكذا الحمد ولو قال قد من مالي من  
من درهم الامة ياخذ الامة ذكرها في باب يباع المطلق واذا قال  
لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لآمر ولا يعلم الاخر ملكه يكون حبة ذكرها  
في باب العبد الذي يبيع بعضه وكثير من اوقاف اذا اباح لغيره لا يبيع  
له ولو ملكه يبيع ذكرها في باب عجز المكاتب العبد يهب لغيره لا يبيع  
ويثبت المكاتب لولي ابتداء ذكرها في اول كتاب الوكالة ولو قال كل من  
طعامي اشتيت له ان اكل الكل ذكرها في فصل المشية من كتاب المطلاق  
والآباءة يبيع قبلها بالشرط ويحظر كما اذا قال ان ولدت انا لفرصة  
فلينسها لطلال ذكرها في الرهن في ومن رهن عتيق والمباح له الطعام  
لا يجوز له التوليد ذكرها في باب الغنائم قسمتها من السيرة باب  
**الرجوع في الهبة** واذا وصيت حبة لاجنبي قبل الرجوع فيها وقال الشافعي  
لا رجوع فيها وقوله في الكتاب قبل الرجوع لبيان الحكم اما الكراهة فلازمة  
ثم للرجوع مانع ذكر بعضها فقال لان يقوضه عتقا او يزيد زيادة مقلدة  
او يموت احد المتعاقدين او يخرج المحبته عن ملك الموصوب له فان وصي  
لاخر منها ايضا فانبت في ناحية منها غللا او بني بناء او دكانا او آرياد  
وكان ذلك باقية فيها فليس ان يرجع في شيء منها وقوله وكان ذلك  
زيادة فيها لان الدكان قد يكون صغيرا حقيرا لا بعد زيادة اصلا او  
قد تكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع  
في غيرها الموصوب له اذا بنى ليس الواهب ان يكلف القلع ويرجع في الاخر  
وقال بعض الشراح يعني اذا بنى الموصوب في العقار الموصوب بناء يمكن  
من الرجوع الواهب في الواهب يكلف الموصوب له قطع ذكرها في كتاب  
الشفقة فان باع نفسها غير مقسوم رجوع في الباقي وان لم يبيع شيئا منها  
لان يرجع في نفسها وان وصي حبة لغيره لم يرجع منه فلا رجوع فيها  
وكذلك وصي اهل الزوجين للآخر وانما ينظر الى القرابة وقت العقد  
حتى لو تزوج بها بعد ما وصي لها فلا الرجوع ولو اباها بعد ما وصي  
فلا رجوع واذا قال للموصوب الواهب فخذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا



عنها او في مقابلتها فقبض الواهب سقط الرجوع وان عوقبه اجتنى  
عن الموصوب لم يبرح فقبض الواهب الموصوب بطل الرجوع واذا استحق  
نصف المحبة رجع بنصف العوض ان استحق نصف العوض لم يرجع في  
المحبة الا ان يرد سابقا ثم يرجع وقال في الرجوع بالنصف اعتبارا  
بالعوض الاخر الا انه اي الواهب يتجزأ بين ان يرد الباقي في العوض  
ويرجع في المحبة وبين ان يسكت في الرجوع بشئ كذا في النهاية وان  
وصف دارا فوضعه من نصفها رجع في النصف الذي لم يعوض ولا يصح  
الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم ولو كانت المحبة عبدا فاعتقه قبل القضاة  
نقذ ولو منع فملك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملكه بدينه بعد  
القضاء الا ان يمنعه بعد طلبه واذا رجع بالقضاء او بالتراضي يكون  
من الاصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويصح اي الرجوع في الشايع كما  
وهب الارزاق ثم رجع في نصفها واذا تلف العوض الموصوب استحق  
وضمن الموصوب له لم يرجع على الواهب بشئ واذا وصف بشرط العوض  
اعتبر التعاقب في العوضين ويبطل الرجوع لانه محبة ابتداء واذا انقضى  
من العقد وصار في حكم البيع بره بالحب وخيار الرؤية ويستحق  
فيه الشفعة لان بيع انتهاء وقال زفر والشافعي هو بيع ابتداء وانتهاء  
وفي الكفاية ذكر الامام المجتهد في اجماع الصغير هذا انه ذكره فيما اذا  
ذكره بكلمة على وانما اذا ذكره بحرف الباء بان قال وهبت منك هذا  
العبد فهو لك هذا او بالفتح هم وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء وانقضاء  
بالاجماع انتهى **فصل** ومن وصفت برة الاصلها صحت المحبة  
ويبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والمحبة  
لا تعمل في محل لكونه وصفا فانقلب شرط فاسدا والمحبة لا تبطل في  
الفاسد ولو اعتق ما في بطنها ثم وجبها جازت ولو دبر ما في بطنها  
ثم وجبها لم يجز فان وجبها له على ان يرد لها عليه وعلى ان يعتقها او يحررها  
اتم ولد او وحب دارا او تصدق عليه يرد على ان يرد عليها شيئا منها  
او يوقه منه شيئا منها فالمحبة جائزة بشرط ما قبل ومن له على اخر الف  
ورحم فقال اذا جاء عند فحل وانت برئ او قال اذا ادبت الى

في النصف فلك نصفه وانت برئ من النصف كما هو باطل  
والعوض جائزة للمحل حال حيوة ولو ورثته من بعده ومقتضى ان  
يجعل داره له غرة واذا مات بره عليه فيصح التمليك ويبطل الشرط  
والرقي باطله عند ابره حنفية ومحمد وقال ابو يوسف جائزة واذا  
لم يقع تكون عارية عندها ولو سلم قدرا من مال الفقير على وجه الصدقة  
بشرط ان يكون بعضه في ملكه فان الصدقة بهذا الشرط لا تجوز  
ذكرها في كتاب الوقف ولا تصح المحبة لمحل ذكرها في اوامر كتاب العتق  
**فصل** في الصدقة والصدقة كالمحبة لا تصح الا بالقبض  
ولا تجوز في مشاع بمحل العتقة ولا تبطل بشرط الفاسد ولا  
تبطل باستثناء المحل بل بطل الاستثناء ذكرها قبيل هذا في المحبة والجميع  
في الصدقة وكذا اذا تصدق في غني استغنا وكذا اذا وصف لفقير  
ومن نذر ان يتصدق بماله يتصدق في مجلس لا يجب فيه الزكاة ومن  
نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجميع ويروى انه والاول  
سواء ويقال له اسكت فينفعه على نفسك وعيالك الى ان تكتب  
فاذا اكتتبت تصدق بثلث اتفق **كتاب الاجارات**  
الاجارة عقد على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة عبارة عن  
بيع المنافع والقياس بان جوارته لان المقتود عليه المنفعة وهي معدة  
واضافة التمليك اليه ما سيوجد لا تصح الا اذا جوزت له طاعة المالك  
وقد شهدت بصحتها الآثار وتنفذ بلفظ الاجارة وصح تمليك لان الاجارة  
مجاز عن التمليك كرها في اول كتاب العارية وتنفذ ساعة فباعت  
على حسب حدود المنفعة والدار اقيمت مقام المنفعة في حق اضافة  
نصف نيجار يربط الاجاب بالقول ثم عمله يظهر في حق المنفعة ملكا  
واستحقاقا حال وجود المنفعة ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة والآلة  
معلومة وما جاز ان يكون ثمنها جاز ان يكون اجرة وما لا يصلح ثمنها  
يصلح اجرة كالاعيان والكل لا يكون اجرة وكذا الخنزير ذكرها في  
احكام البيع الفاسد والمنافع تارة بغير معلومة بالمدة كاستئجار الدابة  
مكي والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اني مدة



كانت وقوله اني مدة كانت اشارة الى ان يجوز طالت المدة او  
قصرت الا ان في الاوقات يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر  
ملكها وصح ما زاد على ثلث سنين فهو الحمار ومادة نصير معلومة  
بنفسه كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او خياطة او استاجر دابة ليجل  
عليها مقدار معلوما او يركبها مسافة متعينة وربما يقال لا باء  
قد تكون عقدا على العمل كما يستجار القصار والخباط ولا بد ان يكون  
العمل معلوما وذلك في الاجر المشترك وقد يكون عقدا على المنفعة كما  
في اجرة الوعد ولا بد من بيان الوقت ومادة نصير معلومة بالعيان  
والاشارة كمن استاجر رجلا بان ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم  
واذا جعل الاجرة ميكلا او موزونا وشير اليها جاز وان لم يعرف  
مقدارها ذكرها في باب السلم **باب الاجرة متى يستحق**  
الاجرة لا يجب العقد يستحق بامر معان ثلثة اما بشرط التجهيل او التجهيل  
من غير شرط او باستيفاء المقصود عليه وقال الشافعي تلك بنفس  
العقد واذا قبض المستاجر الارض عليه لاجرة وان لم يكن لها فان  
غصبها غاصب من يده سقطت لاجرة ومن استاجر دارا لظلم  
ان يطالب بالجر كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد  
اجارة الاراضي ومن استاجر بغير المدة فللمالك ان يطالب بالجر  
كل لحظة وكان ابو حنيفة يقول ولا يجب لاجر الا بعد انقضاء  
المدة وانتها السفر وهو قول زفر واستاجر دارا او دابة  
بماله حمل ومونة ونياله المدة عند اية حنيفة يشترط بيان مكان الاقامة  
وعندهما يتعين موضع الدار للايقان وموضع تسليم الدابة لا موضع العقد  
ذكرها في باب السلم وليس للقصار والخباط ان يطالب بالجر في كل  
يفرغ من العمل وكذا اذا عمل في بيت المستاجر لا يستوجب قبل الفراغ الا ان  
يشترط التجهيل ومن استاجر خيارا ليجزله في بيته فغيره من وفاق بدرهم  
لم يستحق لاجر حتى يخرج الجوز من الثور فلو احرق او سقط من يده قبل  
الاخراج لاجر له فان اخرج في اخر وقتان غير فله لاجر ولا ضمان  
عليه قال حنفي رضي الله عنه وهذا عند اية حنيفة وعند حنيفة من منع

ثبته ولا اجر له وان شاء ضمنه اجزوا عطاه الاجر ومن استاجر  
حيوانا ليطبخ له طعام الويلة فالعرف عليه ومن استاجر انثى  
ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عنده حنيفة وقال لا لاجر  
حتى يستجره وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار والعباغ فله ان  
يجلس العين حتى يستوفي الاجر ولو جبه فضاء لا ضمان عليه عند اية  
حنيفة ولا اجر له وعند حنيفة العين كانت مضمونة قبل الجبس فلذا  
بعده لكنه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة غير معمول ولا اجر له وان شاء  
ضمنه معمول ولا اجر له الا اجر وكل صانع لعمله اثر في العين فليس له ان  
يجلس العين للاستاجر كالملاح وغسل الثوب نظير العمل بخلاف لا يوج  
حيث يكون للراو حق جبهه لاستيفاء العمل ولا اثر لعمله وهذا الذي  
ذكرناه مذهب علمائنا الثلاثة وقال زفر ليس له حق الجبس الوجهين  
واذا شرط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق  
له العمل فله ان يستاجر من يعمل ومن استاجر على خياطة ثوب بدرهم  
فاستاجر غيره عليه بنصف درهم يجوز ويطييب لها ذلك ولو استاجر  
لخياطة بدرهم فاستاجر غيره ليخطه بنصفه يجوز ولا شيء الاول ولو استاجر  
لخياطة بدرهم ففعله الى من يخطه بدرهم ونصف يعين الاول للثاني  
نصف درهم وذكر هذه المسائل في باب المضارب يضارب من كتاب  
المضاربة **فصل** ومن استاجر رجلا ليزهبا البقرة  
فيجيئها له فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله لاجر  
بحسبه ومراؤه اذا كانوا معلومين وان استاجر ليزهبا كلبا  
الى فلان بالبصرة ويحجي بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فزوجه فلا  
اجر له عند اية حنيفة واية يوسف وقال محمد له لاجر في الزهبا  
وان ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالاجتماع وان  
استاجر ليزهبا بطعام الى فلان فذهب فوجد فلانا ميتا فزوجه  
فلا اجر له في قولهم جميعا **باب** ما يجوز من الاجارة  
ما يكون خلافا فيما يجوز في استجار الدور والحيوان التي سكنى وان  
يبيتن ما يعمل فيها وكذا ان يمل كل شيء الا ان لا يسكن هذا ولا هذا



ولا طماناً ويجوز استيجار الأرض للزراعة ولتساجر الشرب والطبا  
وأن لم يترك الحقوق ولا يصح العقد حتى يتم لزعم فيها أو يقول  
أن يزرع ما يشاء ويجوز أن يستاجر لخدمة لينسج فيها أو يغرس فيها  
كلما أو شجر آخر إذا انقضت مدة الأجرة لزمان بقلع البناء والغرس  
وبسببها فإرغته بجلالها إذا انقضت الزرع بقل حيث يترك الجاهل  
لأزمان لا دراك لأن يجار صاحب الأرض أن يغرس له بقية ذلك  
معلوكاً ويملكه وهذا برضا صاحب البناء والشجر إلا أن تنقض الأرض  
بقلعها فيجوز بملكها بغير رضاه أو برضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والآخر  
لهذا وإن كان الغرس أو انقضت الأجرة وفي الأرض طلبة فاختار  
أن يترك بغير رضاه ولكن إذا ركب بنفسه وأركب واحد ليس له أن يركب  
غيره وكذلك إذا استاجر ثوباً للبرس وطلق أن قال على أن يركبها فلان  
أو طيسل الثوب فلان فاركبها غيره أو لبسه غيره فخطأ من ضامناً وكذلك  
كل ما يختلف باختلاف المشتغل فاما العمار وما لا يختلف باختلاف المشتغل  
إذا شرط سكنه واحد فله أن يسكن غيره وأن سمي نوعاً وقد راجل على الدابة  
مثل أن يقول خمسة أخفزة حنطة فلان يحمل ما هو مثل الحنطة في العزرا وأقل  
كالشعر والشمس ليس له أن يحمل ما هو من الحنطة كاللحم وأن استاجر ما  
يحمل عليها فقلنا سماه فليس له أن يحمل عليها مثل وزنه عديداً وأن استاجر  
ليركبها فاردف معه رجلاً فخطأ من نفسه فبها ولا معتبر بالثقل أو الآفة  
غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعتبر عدد الأركب في الكفاية و  
وهذا القول حراز عن غير الآدمي مثل الحنطة وغيرها فأن الاعتبار  
هناك للثقل حتى يتوزع الثقل بحسب الثقل على ما يجي في  
تعي هذه انتهى وإن استاجرها ليعمل عليها مقداراً من الحنطة فحمل عليها أكثر  
منه فخطأ من زاد الثقل إلا إذا كان حلالاً لا تطبيقه مثل تلك الآفة  
في يمين كل قنبرها وإن كسج الدابة ليجارها أو ضربها فخطأ من عذابه  
حنيفة ومالاً لا يضمن إذا فعل فعلاً متعارفاً وأن استاجرها ليعمل  
فجارها إلى التاديسية ثم ردها إلى الحيرة ثم نفقت فهو ضار

أن اعتقته أحد ما فديراً لأخر باطل ويقسم نصف قيمته إن كان موكراً  
أو تسع العبد في ذلك إن كان معسراً وهذه المسئلة تحملها باب الميرور  
كتبنا صاحبنا كاتباً بيناً وأذا انقضت مدة الأجر فأنه يعتق ولا يملكه  
فأذا وجد القاصب له أن يستعديه **باب** موت المكاتب  
ومجزة وموت المولى وأذا عجز المكاتب عن عجم نظر الحاكم في حاله فإن كان  
له دين يقيضه ومال يقدم لم يجز بيعه وإنظر عليه اليومين والثلاثة نظراً  
للجانبين والثلاث هي المدة التي ضربت لابلاد الأزار كما مال الخصم للرفع  
والمديون للقضاء فلما زاد عليه فإن لم يكن له وجه وطلب المولى بجزءه أو  
وفسخ الكتابة وهذا عند حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز بيعه حتى يوفى  
عليه بخان فإن أخل نجم عند غير السلطان إلى القاضي فجزه فرده مولا  
برضاؤه فهو جائز والكتابة تفسخ بالتراخي من غير عذر فبالعذر أولى ولو  
لم ير من العبد إلا بد من القضاء بالفسخ وأذا عجز المكاتب عدا له الحكم إن  
وما كان في يده من الأثمان لم يولاه فإن مات المكاتب ولم يملك شيء  
الكتابة وقضى عليه من له وحكم بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي  
فهو ميراث لورثته ويعتق أولاده وهذا قول علي وابن مسعود ومن يات عنها  
وبها أخذ طائفة وقال الشافعي بطل الكتابة ويكوت عبداً وما ترك لمولاه  
وأما ما في ذلك من يد من ثابت رضى عنها وأن لم يترك وفاء وترك ولداً  
مولوداً في الكتابة سعي في كتابة أبيه على نفسه فإذا أدى حكمنا بعتقه بغير موته  
وعتق الولد وأن ترك ولداً مشترقاً قيل لا إكراه أن تؤدي الكتابة حاله أو  
مردة رفيقاً قال طر رضي الله عنه وهذا عند حنيفة وأما عند ما يورده إلى  
اجله فإن اشتراجه ثم مات وترك فادورثه أبيه وكذلك إذا كان مو  
تاً بين كتاب واحد وأن مات المكاتب وله ولد من حرة وترك  
نساء وفاء بكتابته فجنى الولد فقتل على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء  
بالمكاتب وأن اختص مولى الام ومولى الاب في ولاية فقتل مولى  
م فهو قضاء بالجزء لأن هذا اختلاف في الولاء مقصوداً وذلك بتبني  
ببناء الكتابة وانقضاءها فاجها إذا فسخت مات عبداً واستقر الولاء  
لمولى الام وإذا بقيت في انقضاءها الآداء مات حراً وانتقل الولاء إلى مولى



الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينبغي ما يلاقيه من العقار فلهذا كان تعجز كذا  
ادى الكاتب من العتقات الى مولاه ثم عجز فهو طيب المولى لو عجز قبل الازدواج  
الى المولى فلهذا كذا الجواب عند محمد طاهر لان بالجور عنه يتبدل للملك  
وكذا عند ابى يوسف وان كان بالجور يتقرر ملك المولى عنه لانه لا ثبت في  
فصل العتقة وانما ثبت في فصل الازدواج لانه لا يلايه ولا يجوز ذلك للعتقة  
من غير حاجة ولا كفاية لزيادة حرمة واداء العبد فحاشا بمولاه ولم يعلم  
بالجارية ثم عجز فانه يرفع او يغير وكذلك اذا جنى الكاتب ولم يقض به  
حق عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهو قول ابى حنيفة  
ومحمد وقرع ابو يوسف اليه وكان يقول اولا يباع فيه وان عجز قبل اقباض  
وهو قول زفر واداءات مولى الكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل اذ المال له  
ورثة المولى على تجزئه وان اعتقه احد الورثة لم ينقض عتقه وان اعتقه  
جميعا عتق ويقتطع عنه مال الكتابة **كتاب الولاء**  
نوعان وللاء عتق وتسمى لاء نعمة وسبيل العتق على ملكه في العتق حتى لو عتق  
قريبه عليه بالورثة كان الولاء له وللاء مولاه وتسمى العتق ولهذا يقال  
ولاء العتاق وللاء الموالاة والحكم فيها الى سببه والمعنى فيها التامر وكذا  
العرب تسمى امراسيا وقر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء بنوعيه فقال  
ان مولى القوم منهم وخليفتهم منهم والمولى بالخليف مولى الموالاة لانهم كانوا  
بؤكروا من الموالاة بالخليف واذا عتق المولى مملوكه فولأؤه له وكذا المرأة  
عتق وتسمى فيه الاعناق بالمال وبغيره فان شرط انه سائبة يعني انه عتقه  
على ان لا ولأؤه له فالشرط باطل والولاء لمن عتق واذا ادعى الكاتب  
عتق ولأؤه للمولى وان عتق بعد موت المولى وكذا العبد المولى يعتقه او  
بشرائه وعتقه بعد موته وان مات المولى عتق مدبره واداءات المولى  
ولأؤه له ومن ملك فراحم محرم منه عتق عليه ولأؤه له واذا تزوج  
عبد رجلا من الاخر فاعتق بولي الامة الامة وهي ما مل من العبد عتقه  
حلالا ولا يحمل بولي الامة لا ينقل عنه ابدا وكذا اذا ولدت لافق من  
اشهر وكذا اذا ولدت ولدين احد محال لا يمتنع من ستمه لانهما لو اتا من  
يتعلقان معا وهذا بخلافه اذا والت رجلا وهي مملوك الزوج والى غير

الجوز استجاره بالاجماع كذا في الكفاية وبعض شايخنا الحسنوا الاستجار على علم  
القران اليوم وعليه الفتوى ولا يجوز الاستجار على الفنا والنوح وكذا في  
الملاح ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى حنيفة الا من لشريك سواء  
كان شيعيا فبما يحمل العتقة كالارض ولا يحمل العتقة كالعبد كذا في النهاية  
وقالا اجارة المشاع جائزة وفيه منفعة عظيمة ولهذا يجب اجره للملك  
عند ابى حنيفة وصورته ان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار  
شركته من غير الشريك وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة انه لا يصح  
اجاره من شريكه واذا كان للشيع طاريا قال في الكفاية بان اجره من  
من جليته ثم مات احد الشاجرين واخر رجلا من من جليته ثم مات احد الجوزين  
فانه يبقى الاجارة في نصيب الآخر شايعا وهذا هو ظاهر الرواية فان  
مات احد الشاجرين حتى بطل العقد في نصيبه بقيت ابى حنيفة انه ينفى العقد  
في حق الآخر وفي ظاهر الرواية يبقى العقد في حق الآخر انتهى ويجوز استجار  
الظرباجرة معلومة ثم قيل ان العقد يقع بالمنافع وهي خدمتها للصبي والقيام  
به والتبني يستحق على طريق التبني بمنزلة الصبي في الثوب وقيل ان العقد  
يقع على اللبن واخذته تابعة ولهذا لو ارصته بلبع شاة لاستحق الاجر  
والاول اقرب الى الفقه لان عقد اجارة لا ينعقد على اطلاق الاعيان  
كما اذا استاجر بكرة لينسب لبنها واذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا كانت  
الاجرة معلومة اعتبارا بالاستجار على الخدمة ويجوز بطعامها وكسوتها  
استحسانا عند ابى حنيفة وقالا لا يجوز كما اذا استاجر حال الخبز والخبز  
وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام دراهم ووصف حبس الكسوة واداءها  
بوزنها فهو جائز يعني بالاجماع ومعنى كسوة الطعام دراهم ان يحفل  
بخدمته دراهم ثم يرفع الطعام مكانه وهذا لا يجهالة فيه والوصف  
الطعام وبقدره جاز ايضا ولا يشترط ان يجله ويشترط ان  
كان الايفاء عند ابى حنيفة حلالا فالحال في الكسوة يشترط بيان  
الاجل ايضا مع بيان القدر ويجوز ليس للشاجر ان يمنع زوجته من  
وطئها كما ان لا يفسخ الاجارة الا ان المستاجر يمنع من غفياها  
منزلة من منزلة المستاجر فانه حقه فان جلت كان له ان ينسخها







والسنة امانة في يده ان حلك لم يضمن شيئا عند اية حنيفة وهو قول ز  
ويضمنه عند الامم شي غالبا لم يلق والغالب والعقد والمكابر فاذا  
حكك بسبب يضمن الا حراز عنه كالغيب والسرقة كان التقصير من  
جهته فيضمنه كالوديعه اذا كانت باجر بخلافه لا يمكن الا حراز عنه كالم  
متفاته وهو القالب وغيره وما تلف به له تحرق الثوب من وق  
وزلق الحال وانقطاع الجمل الذي يشبه به المكاري يحمل وغرق السفة  
من مده مضمون عليه قال زفرولش فاعلى الاضمان عليه لا انه يضمن بيبي  
آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة وان كان سودة وقود  
لكنه يجب على العاقله واذا استاجر من يحمل وثامن الثقات فوقع  
في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي رحله ولا اجر له  
وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وعطاه اجره بحسبه واذا  
فصد لقصادا وزرع الزرع ولم يجاوز الموضع المعنا فلا ضمان عليه فيما  
عطيت من ذلك وفي اجماع السغير بيطار بزرع اي حرم دابة بدائق  
فتفتت او جثم جثم عبد بامر مولاه فمات فلا ضمان عليه والا جرمها حق  
الذي يستحق الاجر بتسليمه في المدة وان لم يعمل كل من استوجبه شهرا  
لخدمة او لرحى الغنم قال في النهاية هذا اذا تمكن من العمل واما اذا لم  
يعمل بسبب عذر منعه عن العمل لم يعمل له اجرا لا اجره في الكفاية  
واعلم انه اذا استاجر ليرعى غنمه بدينار شهرا فهو جرمه ان لا يقول  
ولا تزرع غنم غيري في بصير جبره وانه ذكر المدة او لا بان استاجر  
ليرعى غنمه شهرا بدينار فهو جرمه جبره وانه لا يقول وترعى غنم غيري  
انتهى ولا ضمان على الاجير المتخاص فماتت في يده بان سرقة من الغنم  
ولا ما تلف من غنمه بان انكسر القدر في عمله او تحرق الثوب من لونه  
هذا اذا لم يتعد القبا وكذا في الكفاية واذا استاجر انسانا لحفظ شئ  
فترك الحفظ في بعضه ثم عاد الى الحفظ في الباقي لم يخرج بذلك عن كونه  
امينا ولو استاجر رجلا لحفظ شئ عده شهرا بدينار ففلسا فربما لا يضمن  
ذكرهما في اول كتاب الوديعه والاجير لا يستحق النقصه على المستاجر  
ذكرهما في باب ما يفعله المضارب من المضاربة **باب الاجا**

**الاجارة** على امر الشرطية واذا قال ليطاط ان خطت هذا الثوب  
فان ساقه درهم وان خطته روبا فبدرهمين جاز واتي على من خطها  
العالمين استحق اجره وكذا اذا قال الصباغ ان صبغت بعصفر فبدرهم  
وان صبغت برغفران فبدرهمين وكذا اذا خيره بين شيئين بان قال  
اجرتك هذه الدار شهرا بخمسة او هذه الدار الاخر بعشرة وكذا  
اذا خيره بين مسافتين مختلفتين بان قال اجرتك هذه الدابة الى  
الكوكة بكذا او الى واسط بكذا وكذا اذا خيره بين ثلثة اشياء وان  
خيره بين اربعة لم يجز والمعتبر في جميع ذلك البيع والجماع ودفع الحاجة غير  
انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك ان  
خيار التعيين ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبدرهم  
فان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فبدرهم فله اجره عند اية حنيفة  
لا يجاوز به نصف درهم وفي اجماع الصغير لا ينقص من نصف درهم  
ولا يزاد عليه درهم وقال ابو يوسف ومحمد لشرطان جازان وقال  
زفرولش لشرطان فاسدان وان خطه في اليوم الثالث لا يجاوز به نصف  
درهم عند اية حنيفة هو الصحيح وفي العناية واما عند حفا الصغير فينقص  
من نصف درهم ولا يزاد عليه شي ولو قال ان اسكنت في هذا المكان  
عطارا فبدرهم وان اسكنته عدا فبدرهمين جاز واتي الامر من فعل  
استحق المستحق عند اية حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر دابة الى الحيرة  
فبدرهم وان جاوز بها الى القادسية فبدرهمين فهو جاز وكل  
الاخلاف وان استاجر حال الى الحيرة على انه ان حمل عليها كتر شعير  
فبب نصف درهم وان حمل عليها كتر حنطة فبدرهم فهو جاز وفي قول اية حنيفة  
ولا لا يجوز **باب اجارة العبد** ومن استاجر عبدا  
لخدمته فليس له ان يساقه الا ان يشترط ذلك ومن استاجر عبدا لخدمته  
عليه شهرا بغير اذن مولاه وعطاه الاجر فليس له ان ياخذ منه الاجر  
لو حلك بعد في ذلك العمل يجب على المستاجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل  
الاتفاق ومن غصب عبدا لاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب لاجر  
ناكله فلا ضمان عليه عند اية حنيفة وقال لا هو من امن وان وجد المولى لاجر

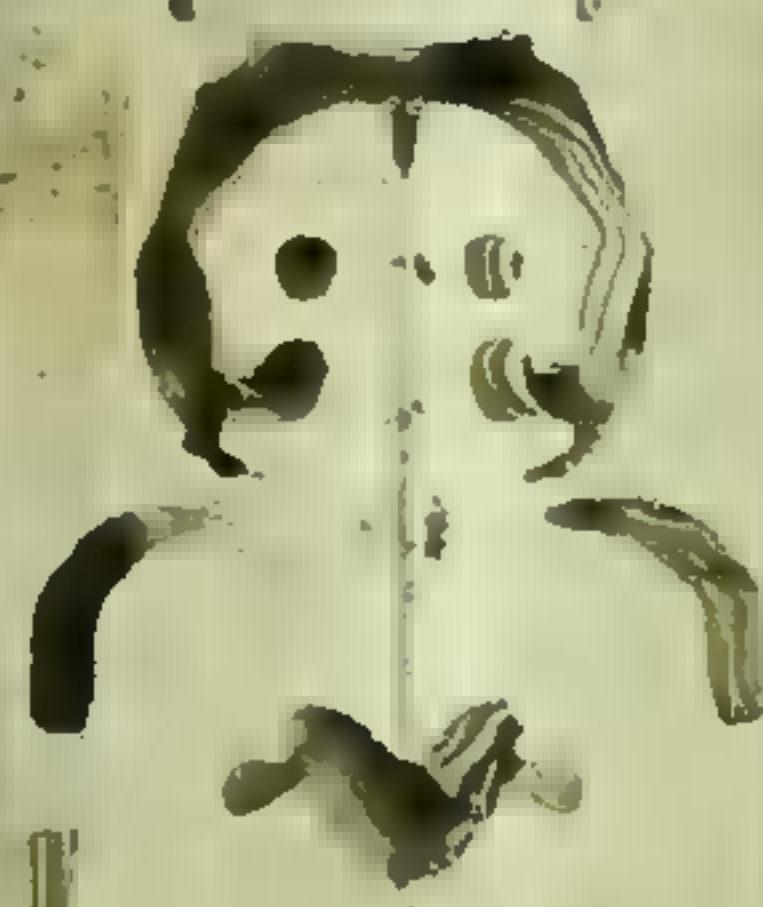


فانما عينه اخذه وهو قبض العبد الاجرة في قولهم جميعا ومن استاجر عبدا  
بمدين الشهرين شهرين اربعة وشهر اربعة فهو جائز والاول منها باين  
ومن استاجر عبدا بدينهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو  
ابن ومريض فقال ابن او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك  
الا قبل ان ياتي بي ساعة قال قولوا لستاجر وان جاز به وهو صحيح فالقول  
قول الموجه لا تخلفا خلافا في مرجح فخرج حكم الحال اذ هو دليل على قيامه من  
قبل وهو يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة في نفسه وحصل هذه المسئلة الاختلاف  
في جريان ما اذا كان حرة وانقطع عنها قال في النكاح فان استاجر ارجا اذا  
اختلف مع صاحب الرمي في جريان المدة في المدة فان القول قول من شهد  
لحال وان اختلفا في قدر الانقطاع فقال المستاجر عشرة ايام وقال  
الاجر خمسة فالقول للمستاجر ولينة الاجر وهو يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة  
في نفسه التزويج حجة وقد عرف في اصول الفقه انتهى **باب** **الاختلاف**  
نقد العتق ذكره في باب التعرف في الرقصة **باب** **الاختلاف**  
واذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال صاحب الثوب انك انقله  
بناء وقال الخياط قيسا او قال صاحب الثوب للصانع انك تبغضه ارج  
فصبغة اصفر وقال الصانع لابل ارجني اصفر فالقول لصاحب الثوب كما لو  
انخر اصل الاجارة كان القول قول رب الثوب فكذا اذا انخر صبغة واذا اختلف  
فالخياط من معناه ما حرم من قبله بالخيار ان شاء صبغته وآشياء اخذه  
واعطاه اجره مثله وكذا بخير في مسئلة الصبغ او اختلف اشياء صبغته قيمة الثوب  
ابيضه اشياء اخذ الثوب واعطاه اجره مثله لا يجاوز به المستعمل وذكر في بعض  
النسخ يضمنه ما زاد الصبغ فيه وان قال صاحب الثوب علمته لغيره ارج وقال  
الصانع باجر فالقول قول صاحب الثوب وقال ابو يوسف ان كان كان للرجل  
حر يقال اي خيطا له فله الاجر والافلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا  
بجودة الصبغة بالاجر فالقول قوله والقياس قاله ابو حنيفة ولو اختلف الصانع  
مع رب الثوب في مقدار الاجر حكم فيه قيمة الصبغ وذكره في باب المهر  
**باب** **فسخ الاجارة** ومن استاجر ارجا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى  
فله الفسخ ثم المستاجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب لم يضره جميع البطل

البطل كما في البيع وان فعل الموجه ازاله العيب فلا خيار للمستاجر واذا  
خرت الدار وانقطع شرب البضعة وانقطع الماء عن الرمي الفسخ  
الاجارة ومن استاجر من قال بان العقد لا يفسخ وعن محمد ان الاجر  
لونهما اي الاريس للشارع لا يفسخ ولا الاجر وهذا تنصيص منه على انه  
لا يفسخ لكنه يفسخ ولو انقطع ماء الرمي والبيت كما يفسخ بغير العلم فله  
الاختصاص واذا مات احد المتعاقدين وقدر عقد الاجارة لنفسه انفسه  
الاجارة ولا ينتقل الى الورث وان عقد غيره لم يفسخ مثل لو وكل الرجل  
والمولى في الوقف والاجرة لا تسقط بالموت والاسلام وذكره في باب  
الجزية من المسير بغير من استاجر واذا وجبت عليه الاجرة ثم مات لا تسقط  
الاجرة ويصح شرط الخيار في الاجارة وفي النكاح ويعتبر اول المدة من  
وقت سقوط الخيار انتهى وقال الشافعي لا يصح ويترفع على هذه المسئلة  
ان المستاجر يجر على القبض اذا سلم الموجه بعد معنى بعض المدة ووجهه مذكور  
في الهداية وصورة المسئلة اوردها صاحب الفاية فتلا من المبسوط اذا  
استاجر دارا سنة فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقد طلب التسليم ولم يطلب  
ثم خا كما لو استاجر ان يمنع في القبض في بقية السنة عندنا ولا للموجه ان يمنع  
ذلك وقال الشافعي فليست استاجر ان يفسخ العقد فيما بقي بناء على الاصل المذكور  
في المسئلة السابقة انتهى ونفسخ الاجارة بالاغذار عندنا وقال الشافعي  
لا يفسخ الا بالعيب وهو مجموع عليه با اذا استاجر هذا وايقاع فخره  
لويج به فكن الوجع او استاجر طبخا لطبخ له طعاما لوليه فاختلفت  
المرأة من الزوج تنفسخ الاجارة وكذا من استاجر وكان في السوق  
يستعمله فذهب له وكذا من اجر وكانا او دارا ثم افسس ولزمه ديون  
لا يدر على قضائها الا بيمين ما اجره فسخ القاضي العقد وباعها في الدين ثم  
قوله اي قول الله في المختصر في القاضي العقد بشاره الى انه يفسخ  
المقضاء الكفا في النقص وهكذا ذكر في الزيادات في عذر الدين وفي  
جماع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنقضي وهذا يدر  
على انه لا يحتاج فيه الى قضاء الكفا ووجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل القبض  
في البيع ففسخه العاقبة بالفسخ وجه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا يرد من الزام



القاضي ومنهم من وفق فقال اذا كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء  
 وان كان غير ظاهرا كان من يحتاج الى القضاء الظاهر العذر ومن استأجر  
 وابتاع فاعطاه ثم بادره من السهم فلو عذر بامال حصول ضرر زائد اذا مضى  
 على موجب العقد او بزيادة حجب فذهب قته او طلب غريمه فحضر التجارة  
 فافقر وان بدا الكار في قلبه فترك العذر لانه يمكنه ان يقدر ويبيع الكرواب  
 على بليته او ايجره ولو مرض الوجه ففقد كذا كذا الجواب على رواية الامم والروا  
 الاخرى انه عذر لانه يورث من ضرر ومن اجر عبدا ثم باعته فليس بعذر ولا  
 ينوته امر زائد وهو الاستباح واذا استأجر انما هو غلاما فافترس ترك  
 العمل فوعذر وتاويل المسئلة خياط لينفسه اما الذي يخط باجر واس  
 ماله يخط والخط والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه وان اراد ترك الخياطة  
 وان يعمل في الصنف فليس بعذر لا مكان ان يقيد العظام للخياطة في ناحية  
 وهو يعمل في الصنف ناحية وهذا بخلاف اذا استأجر وكانا الخياطة فادام  
 ان تركها ويستقل بعمل اخر حيث جعله عذرا ذكره في الاصل واذا استأجر خياطا  
 ليخط بامرة الخياط جاز ذكرها في المراجعة وكذا اذا استأجره ليخط ثوبه  
 بامرة اي بامرة صاحب الثوب وطبائنا ليطبخ بمره وهذه ايضا في المراجعة  
 واذا استأجر اجرا كالمخدم وادخله من المتاع المتأجر من المصطفى على عقد علفانة  
 لايجز على المصطفى على موجب العقد وهذه ايضا في المراجعة ولا يجوز استئجار  
 النحر ولو استأجره لاجب اجر المثل ايضا بخلاف استئجار الارض فانه لو استأجر  
 الارض في مدة معلومة يبي المصطفى ولو استأجره حال الوقت الادراك يجب  
 اجر المثل وان ابيح في المسافة والتفصيل من النجاسة ومن استأجر غلاما فغيره  
 في المهر ثم سافر فهو عذر وكذا اذا اطلق بان قال استأجرت منك هذا الع  
 لخدمته ولم يقل في المهر او في السفر كذا في الكتابة بخلاف اذا اجر عقارا  
 سافر الوجه فلا حرج فيه بان المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد عينته  
 حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الابه  
 برون السكنى وذلك ضرر **مسائل** مشهورة ومن استأجر ارضا  
 استأجرها فاحرقها فاحرق شيئا من ارضه فاحرقها فاحرقها فاحرقها فاحرقها  
 حرقا اذا كانت الرياح هادية ثم تغيرت اما اذا كانت معتبرة يضمن وانما



العنقود الخياط او الصباغ في حانوته من بطر عليه العمل بالنصف فهو جائز في  
 العناية بعينه اذا كان الخياط او الصباغ وكان معروف وهو رجل مشهور  
 عند الناس له وجاهة ولكنه غير حاذق فاقعه في مكانه رجلا حاذقا فله  
 يستقبل صاحب المكان العمل من الناس بعمل حاذق وجلا ما يحصل من  
 الاجرة بينهما نصفين جاز استئجاره في القياس لا يجوز ووليده مذکور  
 في العناية منفصلا فليجوز اليه ومن استأجر حلا ليعمل عليه محلا وراكبين  
 المكة جاز ولا ليعمل المعتاد وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي  
 وكذا اذا لم ير البوطا والزرثروا ان شاهد احتمال العمل فهو جاز  
 للجهازة واخرى في تحقيق الرضا وان استأجر بغير العمل عليه مقدار من  
 الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد عوضا اكل وكذا غير الزاد  
 من المجل والموزون ورتو الزاد معناه عند النقص كرتو الماد فلا  
 مانع من العمل بالاطلاق واجرة الكمال والوزان وحضر البئر المشترك  
 ونفقة المملوك المشترك على قدر الانصاف لا عدد الرؤوس كرتو في اول  
 كتاب القسمة واجرة رواد العين المستأجرة على الوجه وهذه مذكورة في العات  
 وقد قيدنا ما في المحل ايضا **كتاب المكاتب** واذا كاتب  
 عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتبا والكراد  
 بالخير المذكور في قوله تعالى فأتواهم ان علمتم فيهم خيرا على ما قيل ان لا يضر  
 بالمسلمين بعد العتق فان كان يضرهم فلا فضل ان الايكاتبه وان كان يضر  
 له فله ولا يعتق الا باذنا البذل وقال عليه السلام المكاتب عبد باقية  
 عليه ورحم وقبه اخلاف الصحابة رضوان الله عليهم جميعا واما آخر ما  
 قاله زيد بن رضى الله قال في العناية فعند على حتى الله عنه يعتق بقدر ما  
 اوى وعند ابن عباس رضى الله عنهما يعتق كما اخذ الصحيفة من مولاه  
 بن يفسل العبد لان الصحيفة عند ذلك كتب وعند ابن سعد رضى الله  
 عنه يعتق اذا اوى قيمة نفسه وعند زيد بن ثابت رضى الله عنه ما ذكرنا  
 وهو المختار انتهى ويعتق بالذمة وان لم يقل المولى اذا اوتيتها فانت حر  
 وفي العناية وقال الشافعي يعتق بالم يمل كاتبك على كذا على انك ان  
 ديتة الى فانت حر انتهى ولا يجب خط شيء من البذل اعتبارا بالبيع وفي



الغاية وقال الشافعي يستحق عليه حظ ربع البدل وهو قول عثمان بن  
الله عن الكاهن قوله شكوا توهم من مال الله الذي آتاكم وقد ذكر دليل  
الذي يبين منصفه فليخرج اليها التقي ويجهل ان يشترط المال طالا ويجوز  
مؤجلا وبها وقال الشافعي لا يجوز حالا ولا بد من نجس ويجوز في  
كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء الشافعي لا يفتي فيه وهو  
بناء على مسئلة اذن العبيد في التجارة واذا كان لا يعقل البيع والشراء  
العقد من كوادي عنه غيره لا يفتي ويسترد ما دفع ومن قال بعده  
جعلت عليك الفانود بها الى نحو ما اقل النجس كذا واخره كذا فاذا اذنتها  
فانت حر وان عجزت فانت رقيق فان هذه مكانة لانه لا يفسر الكتاب  
ولو قال اذا اذنت الى الفانود فانت حر فان عجزت فانت  
رقيق فلهذه مكانة في رواية سليمان بن عبد الله في فصل يكون مكانة  
اعتبارا بالتحقيق بالاداء مرة فان قال اذا اذنت الى الفان فانت  
حر واذا عجزت الكتاب فخرج المكاتب من يد المولى لم يخرج من ملكه فان اعتقه  
عنى يعتقه بغيره ان اعتقه قبل اذ بدل الكتاب كذا في النهاية وسقط عنه بدل  
الكتابة وما في يده من الاكس يكون له واذا وطأ المولى مكانة لزمه العفر  
وان جنى عليها او على ولدها لزمته الجناية واذا اختلفت الالف غرم والمكاتب  
لا يجوز بيعه ولا هبته ولا اخراجه من ملكه الا الى الحرية فذكرها في باب التبر  
**فصل** في الكتابة الفاسدة والكتابة بمنزلة البيع بطل  
بالشروط الفاسدة غير ان الفاسد في الكتابة ما يمكن في صلب العقد منها كما لو  
كاتب على غر او خسر ما لم يشترط على الكاتب ان لا يخرج من البلد ويجوز كذا  
دون غيره لا تغسد الكتابة وتبطل الشروط فلما ان يخرج من البلد وتحتقنا  
شاء ذكرها في البيع الفاسد واذا كاتب المسلم عبده على غر او خسر او على  
فالكتابة فاسدة فان اوى الحر عنى وقال زفر لا يعتق الا باء نفسه قيمة  
وعن ابي يوسف انه يعتق باء او اخر يعتق باء او القيمة ايضا وعن ابي حنيفة  
رضي الله عنه انه انما يعتق باء او عني الحر اذا قال ان اذنتها فانت حر ولا  
ولا فصل في ظاهر الرواية اي يعتق باء او خسر كذا الشروط ولم يصرح كذا  
في الكتابة واذا اعتق باء او عني الحر لزمه ان يبيع في قيمته ولا يتقصص

من السمتي ويزاد عليه وفيما اذا كاتبه على قيمة يعتق باء او القيمة قال في النهاية  
وذكر القيمة ولم يذكر باء شي يعرف وذكر في مبسوط شيخ الامام  
والخيرة ان كون المؤدق قيمة العبد انما يعرف بعد الامر من اما ان  
يتصادق قاصلا ان ما اوى قيمة ثبت كون المؤدق قيمة يتصادق قاصلا  
واما بتقويم المقومين ثم لو اختلف المقومون فان اتفق الاثنان  
منهم على شيء يجعله كقيمة له اذن اختلفا في ذلك لا يعتق لم يؤدق القيمة  
انتفى واذا كاتبه على ثوب او دابة تقبدا لكتابة الجاهل في النهاية فان  
قلت ان اوى القيمة فيما اذا كاتبه على ثوب يعتق او لا قلت ذكر في  
الخيرة ان الاصل عند علمائنا الثلاثة ان السمتي كان مجهول المقادير  
او يجهل فانه لا يعتق العبد الا باء او القيمة ولا تنفذ هذه الكتابة  
اصلا لا على السمتي ولا على القيمة انتفى واذا كاتب على قيمة او خسر  
فانما يعتق عند اداء المية او الدرم اذا كان قال له اذا اذنت المية  
او الدرم فانت حر واما اذا لم ينص على ذلك فلا يعتق باء او المية او  
الدرم استار ايضا اجمالا والتفصيل من النهاية وان كاتبه على شيء  
بعينه لغيره لم يجز و مراده شيء يتعين بالتعيين حتى لو قال كاتبك  
على هذه الف درهم وهي لغيره جاز ويتعلق العقد برأيه ومن  
في الذمة فيجوز وعن ابي حنيفة رواه الحسن انه يجوز حتى اذا ملكه وله  
يعتق وان عجز روى في الرق فلو اجاز صاحب العبد فكساي عقد  
الكتابة على عينة فحق محمد انه يجوز وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وعن  
ابي يوسف انه يجوز اجاز ذلك ولم يجز غير انه عند الاجازة يجب  
تسليم عينة وعند عدمها يجب تسليم قيمة ولو ملك المكاتب في ذلك العين  
لم ينفذ العقد الا اذا قال له اذا اذنت الى فانت حر في يعتق بحكم الشرط  
وهكذا عن ابي يوسف وعنه انه يعتق قال ذلك ولم يقل لو كاتبه  
على عين في المكاتب فغيره روايتان وصح مسئلة الكتابة على الاعيان  
وقد عرف ذلك في الاصل قال صاحب الهداية وقد ذكرنا وجه الرواية  
في كفاية المفتي وان كاتبه على ثوب وبنار على ان يرد المولى عبدا بغير عينة



فالكاتب فاسدة عند ابن حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هي جائزة ويجب  
 المائة لغيره على قبة المكاتب وقيمة عبد وسط ويحل منها خمسة العبد يكون  
 مكاتباً ما بقي وإذا كاتبه على حيوان غير موصوف فالكاتب جائزة معناه  
 ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة وينصرف الى الوسط ويجوز قبول  
 القيمة اما اذا لم يبين الجنس شئ ان يقول دابة لا يجوز واذا بين الجنس  
 كالعبد والوصيف وهو العبد للخدمة فالجائزة بيرة ومثلها يتحل في الكتابة  
 قيمة بحالة البدل بحالة الاجل فيه وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس في  
 التحلية في قوله وينصرف الى الوسط الاصل في الحيوان الجوز اذا وجب  
 ديناً في الذمة انه ينصرف الى الوسط والوسط عند ابن حنيفة في العبد الذي  
 قيمته اربعون درهما وقال أبو يوسف ومحمد على قدر غل الشجر وخصه  
 ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب انتهى وإذا كاتب النضر في عبده  
 على غير نحو جائز ومعناه اذا كان مقدراً معلوماً والعبد كافر واجتبا  
 اسلم فله في قيمة الخمر واذا قبض عتق بخلاف اذا كان اعبداً حيث لم يجر الكتابة  
 لان السلم ليس من اهل الزام الخمر وكذا اذا اوصاها الى العبد لم يجر عتق وقيل  
 من قبل **باب** ما يجوز للمكاتب ان يفعل ويجوز له ان يكتب  
 البيع والشراء والسفر ويملك البيع والمجاعة فان شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة  
 فله ان يخرج استحقاقاً والكتابة تشبه البيع وتشبه الكساح فالعقار بالبيع في  
 شرط تمكن في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة بجهولة بان كاتبه على ان  
 على ان يخدمه مدة او زماناً واما لو كاتبه على ان يخدمه شهراً القياس ان لا يجوز  
 له ان يخدمه في الخدمة فان الخدمة قد تكون في البيت وقد تكون خارج البيت  
 وفي الامتحان يجوز ان اعمال الخدمة معلومة فيما بين الناس عرفاً والمقصود  
 بالسكاح في شرط تمكن في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخدمه في  
 وهذا محصل ما في الكفاية وسائر الشروح ولا يجوز ان يباذل المولى ولا يهد  
 ولا يتصدق بالباشي اليسير ولا يتكلم لملكه بنوعيه نفثاً وما لا دأ  
 فان وهب عوض لم يصح وان زوج امته جاز وكذلك ان كاتب  
 عبده والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر لولا ان ادى الى ان  
 قبل ان يعق الاول فولأوه للمولى فلو ادى الاول بعد ذلك وع

الحق لا ينتقل الولاء اليه فان ادى الى ان يعق الاول فولأوه له وان  
 اعتق عبده على الابد بعد نفثه او زوج عبده لم يجر ذلك لابل الكساح  
 في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب واما المأذون له فلا يجوز له شئ في ذلك  
 عند ابن حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ان يزوجه امته ولو اقام المكاتب  
 بينة على الاعاق قبل الكتابة قبلت ذكرها في باب الاستحقاق من كساح البيع  
 واذا قال المكاتب كل ملوك ملكه فيها استقبل فهو حر فكذلك لم يعق عند ابن  
 حنيفة وعق عند صاحب الشاربيها في اول الوصايا وصورة المسئلة  
 مذكورة في ايمان اجماع الكبير تغلها عنه صاحب العناية **فصل**  
 واذا اشترى المكاتب اباه او ابنته دخل في كتابته واذا اشترى وارثه حرم منه  
 لا ولاد له لم يدخل في كتابته عند ابن حنيفة وقال لا يدخل في كتابته والمكاتب  
 اذا اشترى اخاه ومنه جرح محناه فلا تكاتب عليه وعن ابن حنيفة انه يتكاتب  
 على الاخ ايضاً وهو قولهما ذكرنا في العاق في فصل من كتب ارحم محناه  
 واذا اشترى ام ولد له دخل له في كتابته ولم يجر بيعها ومعناه اذا كان  
 معها ولده وان لم يكن معها ولد فله كساح الجوز في قول أبو يوسف ومحمد  
 خلافاً لابن حنيفة وان فولد له من امته له دخل في كتابته وكان حكمه حكمه  
 له وكذا ولدت المكاتب ولداً ومن تزوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت  
 منه ولداً دخل في كتابتها وكان كساح لها وان تزوج المكاتب ابنته من مولاها  
 امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد ولا يجر  
 بالقيمة وكذلك العبد باذن له المولى التزوج وهذا عند ابن حنيفة وفي  
 يوسف وقال محمد اولادها احرار بالقيمة وان وطئ المكاتب امه على وجه  
 المكاتب يغير اذن المولى ثم استحقها جلت عليه العقر يؤخذ به في الكتابة وان وطئ  
 على وجه الكساح لم يؤخذ به حتى يعق وكذلك المأذون له واذا اشترى المكاتب  
 امة شرقي فاسد ثم وطئها فولدتها اخذ بالعقر في الكتابة وكذلك العبد باذن  
**فصل** واذا ولدت المكاتب من المولى فهي بالجنار  
 اشأت مضت على الكاتبة ان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد وتزوج  
 بها ثابت من المولى وهو حر واذا مضت على الكتابة اخذت العقر من  
 خاتم ان ماتت عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان مات



صحي وتركت مالاً يؤدى منه مكانتها وما بقي ميراثاً لغيرها على موجب الكتاب  
وان لم تترك مالاً فلا سعاية على الولد لانه حر وتولدت ولداً اخر لم يلزم  
المولى الا ان يدعى فلو لم يدعى وماتت من غير وقاية سعى هذا الولد وكوفاً  
المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية وان كاتب المولى ام ولد له  
جاز فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة ويسلم  
لها الا كتابها والا ولاد وتوالت الكتابة قبل موت المولى عتقت بالكتابة  
قوله الكتابة بالنصب اي بدل الكتابة وفي بعض النسخ ولوات الكتابة وهو  
بتقدير مضاف كذا في الغاية وان كاتب ميراثه جاز وان مات المولى ولا  
مال له غير ما فحق بالخيار من ان يسعى في ثمنها او يبيع مال الكتابة وهذا عند  
حنيفة وقال ابو يوسف تنقي في الاقل منها وقال محمد يسعى في الاقل من ثمن القيمة  
ونحنى بدل الكتابة فالخلاف في الخيار والمقدار و ابو يوسف مع حنيفة في المقدار  
ومع محمد في ثمن الخيار وان خرجت من الثلث يسقط بدل الكتابة وان وبرت  
مكانته صح التبرير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت  
نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فالت المولى ولا مال له غير ما  
فحق بالخيار ان شاءت سعت في ثمن مال الكتابة او ثمن قيمتها عند حنيفة وقال  
سعى في الاقل منها واذا عتق المولى مكانته عتق بعتقه وسقط بدل الكتابة  
وان كاتبه على الف درهم الى سنة فضاله على غسالة بجملة فهو جائز  
وفي القياس لا يجوز كماله او كماله بكتاب الغير فانها اذا ضا على هذا الوجه  
لا يجوز واذا كاتب الميراث عبد على الفين الى سنة وقيمة الف ثم مات  
ولا مال له غيره ولم يجر الورثة فانه يؤدى ثمنه لا الغنيص حالاً والباقي الى  
اجله او يرد رقيقاً عند حنيفة وابو يوسف وقال محمد يؤدى ثمنه حالاً  
حالا والباقي الى اجله وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الف ثم مات  
الورثة ادى ثمن القيمة او يرد رقيقاً في قولهم جميعاً **باب**  
من كاتب عن العبد واذا كاتب الحر عن عبد بالف درهم فان ادى منه  
عتق وان بلغ العبد وقبل فهو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول الحر  
لمولى العبد كاتب عبدك على الف درهم على ان اديت اليك الف ففهم  
فكاتبه المولى على هذا يعتق او انه يحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً ولو

لم يمل على ان اديت اليك الف فهو حر فاوى لا يعتق قياساً وفي المسئلة  
يعتق وقبل هذه صورة مسئلة الكتاب قال في الكفاية يعني قبل صورة  
مسئلة الكتاب اذا لم يكن اديت اليك الف فهو حر بل قاله كاتب عبدك  
على الف درهم وقبل الفصولي عن العبد واحكم فيه انه ان ادى عنه عتق  
وان بلغ العبد فقبل بصير مكاتباً وقبل هذا الجواب اي العتق باوارة الفصولي  
فيما اذا كانت المسئلة بصورة التعليل ان قال الفصولي على  
ان اديت عنه فهو حر على ما قال في الكتاب انتهى وتوالت اديت اليك الف درهم على  
العبد لانه منبرج قال في الغاية وحله ان يسير ما ادى له المولى في طول  
طالع النهاية حتى يطلع عليه انتهى واذا كاتب العبد من نفسه وعن عبد آخر  
لولا غايته ان ادى له الف والكتاب غنماً ومعه المسئلة ان يقول  
كاتبني بالف درهم على نفسي على فلان الغائب وهذه كاتبة جائزة اخيراً  
وفي القياس تقبض على نفسه لولايته عليها وتتوقف في حق الغائب لعدم الولاية  
عليه وجواز ما استحسننا بناءً على ان الحاضر جعل نفسه اسماً والغائب متجار  
والكتابة على هذا الوجه مشروعة ويتفرق به الحاضر فله ان يؤولي ان يأخذ  
بكل البديل لكونه اسماً ولا يكون على الغائب من البديل شيء لانه يقع فيه  
وايها ادى عتق وتجبر المولى على قبول وايها ادى لا يرجع على صاحبه وان قبل  
العبد الغائب ولم يقبل فليس ذلك منه بشيء والكتابة لازمة للثأر حد واذا  
كاتب لانه عن نفسه وعن ابنين لها صغيرين فهو جائز وايجهم ادى لم يرجع  
على صاحبه وتجبر المولى على القبول ويعتقون واذا كوتبت لانه دخل  
اولادها في كتابتها تبعاً حتى عتقوا باوارة ما ليس عليهم من البديل شيء  
**باب كتابة العبد المشترك** واذا كان العبد بين  
رجلين او اكثر اوجب الصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بر  
نابته فكاتب ويقبض بعض الالف ثم عجز فالمال للذي قبض عند حنيفة  
قالا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما واسئلة ان الكتابة تجزئ عنده  
لما قالها بمنزلة العتق واذا كانت جارية بين رجلين كاتباً فوطئها  
حدها فماتت بولد فادعاه لم تجزئ فهي ام ولد للاول واذا ادعى الثاني  
ها الاخير محت ودعوته ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم



وَيَقِينُ أَنَّ هَجَارِيَّةَ كُلِّهَا أَمَّ وَلَدٍ لِلأَوَّلِ وَيَقِينُ نَفْسَ قِيَمَتِهَا وَنَفْسَ عَمَلِهَا  
وَيَقِينُ شَرِكِيَّةَ كَالْعَمَلِ وَقِيَمَةَ الْوَلَدِ وَكَوْنُ ابْنِهِ وَأَيْتِهَا وَفِعَ الْعَمَلِ إِلَى الْكُلِّ  
جَازٍ وَأَدْعَى تَرَدُّدَ الْمَوْلَى وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ كَلِمَةً قَوْلًا بِحَقِيقَةٍ وَقَالَ  
أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَمٍّ وَلَدٌ لِلأَوَّلِ وَلَا يَجُوزُ وَطَرَا الْآخِرُ لِأَنَّهُمَا أَدْعَى الْأَوَّلُ  
الْوَلَدَ صَارَ كُلُّهَا أَمَّ وَلَدٍ لِأَنَّ أُمِّيَّةَ الْوَلَدِ يَجِبُ تَكْمِيلُهَا بِالْإِجْمَاعِ مَا امْكُنَ  
وَقَدْ امْكُنَ بِنَسْخِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ قَائِلَةٌ لِلنَّسْخِ فَتَنْفَخُ فِيهَا لَا يَنْفَخُ فِيهَا الْكِتَابَةُ وَتَقِي  
الْكِتَابَةُ فَيَا دَرَاهِدَهُ وَأَدْعَى صَارَ كُلُّهَا أَمَّ وَلَدٍ قَائِلَةٌ وَطَرَا أُمُّ وَلَدٍ الْغَيْرِ فَلَا يَنْفَخُ  
نَسْبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ حَرَامًا عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَزِدْ مِنْ جَمِيعِ الْعَمَلِ وَلَكِنَّهُ لَا يَجِبُ كَوْنُهُ عَلَيْهِ  
لِلشَّيْءِ وَأَدْعَى بَقِيَّتُ الْكِتَابَةِ وَصَارَ كُلُّهَا مَكَانَةً لَهُ قَبْلَهُ يَجِبُ عَلَيْهَا نَفْسُ  
بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَهُوَ خِيَارُ الشَّيْءِ أَدْعَى مَنُصُورًا لِتَزْيِيرِهِ وَجِبَ كُلُّ بَدَلٍ وَهُوَ قَوْلُ  
عَائِةِ الشَّيْءِ وَتَوَعُّظَتْ وَرَدَتْ فِي الرِّقَاقِ تَرَدُّدَ الْمَوْلَى وَيَقِينُ الْأَوَّلُ  
لشَّرِكِيَّةٍ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَدْعَى يُونُسَ نَفْسَ قِيَمَتِهَا مَكَانَةً وَتَقُولُ جَمْعُ الْأَقْلَ  
مِنْ نَفْسِ قِيَمَتِهَا وَمِنْ نَفْسِ بَقِيَّةٍ مِنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَأَدْعَى كَانِ الْكُلِّ بِطَائِعِهَا  
وَلَكِنْ قَرَّبَ حَقِيقَتَهَا ثُمَّ عَجَزَتْ بِطَلِّ التَّزْيِيرِ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لِلأَوَّلِ وَيَقِينُ نَفْسَ قِيَمَتِهَا  
وَنَفْسَ قِيَمَتِهَا وَالْوَلَدُ وَلَدُ الْأَوَّلِ وَهَذَا قَوْلُهُمْ جَمْعًا وَأَنَّ كَانَا كَاتِبَاتَا  
ثُمَّ اعْتَقَبَا أَحَدَهُمَا وَهُوَ مَوْسِرٌ ثُمَّ عَجَزَتْ عَنْهُنَّ الْمُعْتَقُ الشَّرِكِيَّةَ نَفْسَ قِيَمَتِهَا وَجِجَ  
بِذَلِكَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ بَحِيقَةٍ وَقَالَ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا وَتَحْجُوبُ فِيهِ عَلَى الْخِلَافِ  
فِي الرُّجُوعِ وَفِي أَهْجَارَاتٍ وَغَيْرِهَا كَمَا هُوَ سَلْسَلَةٌ بِحَقِّ الرُّجُوعِ وَالْعِتَاقِ وَقَدْ قَرَّرَ  
فِي الْعِتَاقِ قَائِلًا قَبْلَ الْعَجْرِ لَيْسَ لِي أَنْ يَفْتِنَ الْمُعْتَقَ عِنْدَ بَحِيقَةٍ وَغَيْرِهَا  
لَا أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ نَفْسِيهِ مَكَانَةً أَنْ كَانَ مَوْسِرًا أَوْ يَسْتَعِي الْعَبْدَانِ مَوْسِرًا  
وَأَدْعَى كَانِ الْعَبْدَيْنِ جَلِيذَيْنِ وَتَرَهُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ اعْتَقَهُ الْآخَرُ وَهُوَ مَوْسِرٌ قَانَ  
شَاءَ الَّذِي وَتَرَهُ مَمْنُوعُ الْمُعْتَقِ نَفْسَ قِيَمَتِهِ وَأَنْ شَاءَ اسْتَعَى الْعَبْدُ  
اعْتَقَ وَأَنْ اعْتَقَا أَحَدَهُمَا ثُمَّ وَتَرَهُ الْآخَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْ لِدَبْرَانِ يَفْتِنُ الْمُعْتَقَ  
وَلَكِنْ يَسْتَعِي وَيَعْتَقُ وَهَذَا عِنْدَ بَحِيقَةٍ وَأَدْعَى قِيَمَةَ نَفْسِيهِ فِي الصُّو  
الْأَوَّلِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ نَفْسِيهِ مَوْسِرًا ثُمَّ قَبْلَ قِيَمَةِ الْمَدْبَرِ يُعْرِفُ بِتَقْوِيمِ الْمُقْتَرَنِ  
وَقِيلَ يَجِبُ لَنَا قِيَمَتُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَفِيهِ إِذَا وَتَرَهُ أَحَدَهُمَا  
فَعْتَقَ الْآخَرَ بِطَلِّهِ وَيَقِينُ نَفْسَ قِيَمَتِهِ مَوْسِرًا كَانِ أَوْ مَعْرًا وَيَقِينُ قِيَمَتَهُ قَائِلًا

مِنْ قَبْلِهَا وَيَقِينُ حَقِيقَةَ الْمَسْئَلَةِ إِذَا اسْتَجَارَ ذَاهِبًا لَا جَائِيًا لَيْسَ الْعَقْدُ  
أَوْ مَوْلَى الْأَجْرَةِ فَلَا يَصِيرُ بِالْعَوْدِ مَوْسِرًا وَلَا يَمْلِكُ مَعْنَى أَمَّا إِذَا اسْتَجَارَ  
ذَاهِبًا وَجَائِيًا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْسِرِ إِذَا خَالَفَ فِي الْوَدِيعَةِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَدِيعَةِ  
وَقِيلَ أَيْسَرُ يَجْرِي عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ فِي كُلِّ حَالٍ ذَاهِبًا وَجَائِيًا  
أَوْ غَيْرَ جَائِدٍ وَهَذَا أَيْ الْإِطْلَاقُ الصَّحِيحُ وَمِنْ أَكْثَرِ حَالَاتِ بَسْرَجٍ وَنَزْعِ السَّرِجِ  
وَأَسْرَجِهِ بَسْرَجٍ لَيْسَ بِسَرِجٍ بَمَثَلِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ زَائِدًا عَلَيْهِ فِي الْوَزْنِ  
فِي بَعْضِ الزِّيَادَةِ وَأَنْ كَانَ لَا يَسْرَجُ بِمَثَلِهِ مَمْنُونٌ وَأَنْ أَوْكَفَهُ بِكَافٍ  
لَا يَوْكُفُ بِمَثَلِهِ أَحْمَرُ مَمْنُونٌ وَأَنْ أَوْكَفَهُ بِكَافٍ يَوْكُفُ بِمَثَلِهِ أَحْمَرُ مَمْنُونٌ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَمَا بِهِ مَعْنَى أَكْثَرِ حَالَاتِ بَسْرَجٍ فَتَنْزِعُ السَّرِجَ وَتَكُونُ  
بِكَافٍ يَوْكُفُ بِمَثَلِهِ أَحْمَرُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ زَائِدًا عَلَيْهِ السَّرِجُ فِي  
الْوَزْنِ فَيَضْمَنُ الزِّيَادَةَ وَأَنْ اسْتَجَارَ فَجَاءَ لَا يَحْمِلُ طَعْمًا مَا فِي طَرِيقِ كَذَا فَا  
فِي طَرِيقِ غَيْرِهِ يَسْكُنُ النَّاسُ فَهَلْكَ الْمَتَاعُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَطَرِيقُ  
أَوْ أَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ تَعَادُلًا مَا إِذَا كَانَ يَضْمَنُ الْآنَ الظَّاهِرُ  
عَدَمُ التَّعَادُلِ كَانِ طَرِيقًا يَسْكُنُ النَّاسُ فَلَمْ يَفْضَلْ وَأَنْ كَانَ طَرِيقًا لَا يَسْكُنُ  
النَّاسُ فَهَلْكَ مَمْنُونٌ وَأَنْ يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَأَنْ يُلْغِ فِي الْحَرِّ فَيُجْلِدُ النَّاسُ مَمْنُونٌ وَأَنْ  
يُلْغِ فَلَهُ الْأَجْرُ وَإِذَا تَقَفَتِ الدَّابَّةُ فِي مَفَازَةٍ وَمَعَ رَفِيقَهُ فَضَلَّ جَوْلَةَ لِأَجْرِ  
عَلَى الْإِجَارَةِ وَمَعَهُ أَجَارَةٌ مَبْتَدَأَةٌ أَيْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَهَذَا أَحْرَازُ  
عَنْ أَجَارَةٍ مُتَعَادِلَةٍ فِي حَالِ الْبَقَاءِ فَإِنْ يَجْرِي عَلَى الْإِجَارَةِ بِالْإِتِّفَاقِ  
كَمَا فِي مَسْئَلَةِ السَّفِينَةِ فَإِنْ مَنُ اسْتَجَارَ سَفِينَةً ثُمَّ أَفْضَتِ الْمَدَّةَ  
فِي وَسْطِ الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ عَلَيْهَا أَجَارَةٌ أُخْرَى بِإِجَارَةِ الْغَيْرِ حَتَّى يَمْلِكُ الْمَالِكُ  
ذِكْرًا فِي بَابِ الْغَنَائِمِ مِنَ السَّيْرِ وَالتَّقْيِيلِ مِنَ الْعَنَاءِ وَمَنْ اسْتَجَارَ مَرْتًا  
بِرَّهٍ ثُمَّ قَرَّبَ عَصَا رُطْبَةٍ حَتَّى لَا يَنْقُصَهَا مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ أَضْرَارِ الرُّطْبَةِ  
بِالْأَرْضِ فَتَنْقُصُهَا الْمَخْطُوعَةُ بِاتِّشَاعِهَا وَتَقْطَعُهَا وَكَثْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى سَقِيَّتِهَا  
كَانَ خِلَافًا لِأَشْرَفِ بَعْضِ مَنْ يَنْقُصُهَا وَلَا أَجْرَ لَهُ وَمَنْ دَفَعَ إِلَى خِيَاطٍ ثَوْبًا  
يَخْطُطُ فَيَصَابِرُ رَحْمَةً فِي طَرَفِهِ جَاءَ أَنْ شَاءَ ضَمَنَ قِيَمَةَ الثَّوْبِ وَأَنْ أَخَذَ  
أَقْرَبًا وَأَعْطَاهُ أَجْرَ مَثَلِهِ لَا يَجَاوِزُ بِهِ وَرَحْمَةً قِيلَ مَعْنَاهُ الْقَرْطُفُ الَّذِي هُوَ  
الطَّاقُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْلَقُ سَتَمَالُ الْقَبِيضُ قِيلَ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى طَلَاقٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ



انه يعتمد من غير خيار ولو خاطب السردل وقامه بالبقاء قبل الميزان  
خيار والاصح انه يجبر صوار كركم بغير طيب من شئ غير طيب  
كوزا فانه يجبر كركم **باب الاجارة المقتضية** الاجارة لغة تفرط  
كما تفقد البيع والتواحيب الاجارة النافذة اجرة المثل لا يحاوزه  
المسمى وقال فروشا فني يجب انما يبلغ ومن استجر دارا كل شهر  
بر مائة فالفقه صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان سمي جلة  
شهو معلومة واذا تم اي الشهر الاول كان لكل واحد منهما ان ينقض  
الاجارة لانها العقد الصحيح ان سكت من الشهر الثاني صح العقد فيه  
ولم يكن للجور ان يجزله ان ينقضه كذا كل شهر بكن في اوله الا  
ان الذي ذكره في الكتاب القياس قد مال اليه بعض المتأخرين وطاهر الرواية  
ان يبيح الخيار لكل واحد منهما في القليلة الاولى من الشهر الثاني ويؤكد  
في استأجر دارا ستة بعشرة درهم جاز في ان لم يستمسك كل شهر  
من الاجارة كاجارة شهر واحد فانه جائز وان لم يستمسك كل يوم  
ثم يعتبر ابتداء المدة فما سمي ان لم يستمسك شيئا فهو من الوقت الذي استأجر  
فان كان العقد حين يجعل المثل في شهر السنة كلها بالاحقة لا يحتاج الاصل  
وان كان في اثنائه الشهر فكل بالايام عنده حنفية وهو رواية عن ابي  
يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابي يوسف لا اول بالايام والابا الحلة  
وتو قال اجرت دار مائة سنة الا يوما تجوز الاجارة ويصرف المشتري  
الى اخرها بالاتفاق ذكره في باب الاطباء من الطلاق ويجوز اخذ الحام  
والحجام وفي العناية وبعض العلماء ذكره غلة الحام والحق عند عامة العلماء  
انه لا بأس باخذ اجرة الحام للرجال والنساء جميعا وتأويل ما روي عن الكوفة  
هو ان يدخل كشاف العورة فاما بعدستر فلا بأس بالدخول  
غلة كما لا كراهة في غلة الدور والحواريات انتهى ملخصا ولا يجوز خذوة  
عصب البتس وهو ان يوجر فخلا بينه وبين الاناث ولا استيجار على الا  
وليج وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه والاصل ان كل طاعة تخص  
المسلم لا يجوز الاستيجار عليها عندنا وعند الشافعي يصح في كل ما لا يتغير علم  
وهذا اخر اركان ما لو كان متعينا للامانة والافتاء والتعليم لا يتغير

الاخر حيث يكون ولاد الولد لمولى الاب فان ولدته بعد عتقها لا كركم  
المستة اشهر ولا فولاؤه لمولى الام فان اشق العبد جاز الاب ولاد  
ابنه وانتقل عن مولى الام فان النسبة الى مولى الام كانت لعدم احقية  
الا ضرورية فاذا صار احلا عاد الولاد اليه بخلاف اذا اعتقت المعتدة  
عن موتها وطلاق فجات ثقل من سنين من وقت الموت والطلاق  
حيث يكون الولد لمولى لمولى الام وان اعتق الاب واذا اعتق الجد ابو  
والجد جد والاب رفيق هل يكون ولاد الجد لمولى الجد ولاد الجد من  
سائل الرابع ان كل ما على الزايتين ففي طاهر الرواية لم يجعل جبره من الا  
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة جعل بمنزلة الاب ذكره في باب احكام  
المترين من السير وفي الجامع الصغير واذا تزوجت معتقة بعد فولدت  
اولاد فبني الاولاد فعقد لهم على مولى الام فاعتق الاب جد ولاد الاولاد  
الى نفسه ولا يرجعون على عاقلة الاب بما عقلا بخلاف للملاعة اذا  
عقل عنه قوم الام ثم اكره الملاعن نفسه حيث يرجعون عليها على  
عاقلة الملاعن ومن تزوج من العجم بمعتقة للعرب فولدت ولادا فولاؤه  
لمولى الماعن ابي حنيفة قال رضي الله عنه وهو قول محمد وقال ابو يوسف  
حكم اميد لان النسبة الى الاب كما اذا كان الاب عربيا والام معتقة لا  
لا يكون ولاد لمولى الام كذا في النهاية بخلاف اذا كان الاب عبدا  
قال رضي الله عنه لهما في مطلق المعتقة والوضع في معتقة العرب وضع  
اتقانا وفي العناية وانما قال ذلك لان محمد اذكر المعتقة مطلقا حتى لو  
تزوج بمعتقة غير العرق كان كذلك فكان وضع القدر في معتقة  
العرق اتقافيا وذكر لفظ الجامع الصغير لبيان ان محمد اذكر المعتقة مطلقا  
في العجم الصغير بنطي كما في تزوج بمعتقة ثم اسلم النبطي وواله رطلان  
اولاد قال ابو حنيفة ومحمد مولى الامهم وقال ابو يوسف مولى  
ابهم ونولاؤه ان كان اصغف فهو من حاب الاب فصا ركا لمولود  
بين واحد من المولى الى العجم وبين العربية ولو كان الابوان معتقين  
الى قوم الاب ولاد العاقرة فتصيب حواشي بالبراث من العمة  
احالة واذا كان عصبة تقدم على ذوى الارحام وهو المروى عن



على رضى عنه فان كان المعتق عصبه من النسب فهو اولى وان لم يكن  
عصبه من النسب فميراثه للمعتق كما وليه اذا لم يكن هناك صاحب فميراث  
ذو حال اما اذا كان قلا باقى بعد فميراثه لعصبه وفي العتية وذكر  
لهذه الجملة كما ذكرنا احد ما ان معنى قوله صاحب فرض ذو حال سوى  
حالا الفرض كالباب فانه لها حال لا سوى حال الفرض وعلى العصبه اما اذا  
كان قلا اى مثل الوارث لباية بالعصبه وليس للمعتق شيء وانما ان يكون  
معناه ذو حال واحد كالبنت اما اذا كان مثل ذلك فليعتق ابيا بعد فرض  
ذلك الوارثه قال صاحب العتية وانما او جهل لانه على قوله الباقى بعد فرضه بقوله  
لانه عصبه انتهى فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لبنى المولى دون بناته  
للتأخر من المولاه اما اعتق واعق من اعتق او كاتب من كاتب  
بهذا اللفظ ورد حديث عن النبي عليه السلام وفي اخره او جهل ولا معتق  
ومعتق بجزء منها قال في الكفاية وكذا في النهاية وصورة جزو لا يعتق  
تزوج عبدا بغيره باذنها بمعتقة قوم فولدت منه فولد المولى يكون لمولى الام  
فلوان المرأة اعتقت هذا العبد جرد العبد وللا وللا لنفسه وجرت  
في ذلك الى نفسها وصورة جزو لا معتق المعتق امرأه اشترت عبدا واعتقه  
ثم ان هذا العبد اشترى عبدا ثم ان العبد كما تزوج بمعتقة قوم فولدت منه ولها  
فولاد المولى الى الام فلوان المعتق اعتق هذا العبد جرد هذا العبد وللا  
ولله ثم جرد المعتق الاول ذلك لنفسه ثم جرت المرأة فكلها لنفسها انتهى  
ثم قال صاحب المهادية وليس حكم ميراث المعتق مقصورا على بنى المولى بل عصبته  
الا قرب فالقرب لان المولاه لا يورث ويكتفه فيه من يكون النسبة  
بوجه لو ترك المولى ابنا وابنا فالولاه لابن عصبه ابيه حنيفه ومجملاته  
اقر بها عصبه وكذا المولاه لجزء من الاخ عند ابيه حنيفه لا اقر بها  
العصبه عنده وكذا المولاه لابن المعتق حنفه يرثها ودون اخيه كما يورث  
الا ان عقل جنابة المعتق على اخيه لانه من قوم ابيها وجنابته كجنابته  
ترك المولى ابنا وابنا واولاد ابن اخر معناه بنى ابن اخر فميراث المعتق  
لابن ودون بنى لابن لان المولاه لكثير هو المولى عن عدة من العتية  
عمر وعلى ابن مسعود وغيرهم ومعناه اى معنى قوله الكبر القرب على

المولاه الصلبي اقرب واذا اقر المولى على البايع باعناق الميراث فله  
البايع ثم قال اما اعتقه لم يتحول المولاه اليه اياها يعنى هو اصدق البايع  
او كذا لم يعرف منه تعديده ولا كذا يبيع وهذا عند ابيه حنيفه وقالوا  
بجهد البايع يتحول المولاه اليه وهذه مذكورة في دعوى النسب وقد اشترى  
الامان خلاف هناك وشرح به في شرح الكنز للزيلعي وفي اكثر الكتب  
**فصل** في ذل المولاه واذا اسلم رجل على رجل  
ووالاه على ان يرثه ويعتق عنه او اتم طرية ووالاه فالولاه صحيح  
وعقله على مولاه فان مات ولا وارث له غير ميراثه للمولى وقال ان  
المولاه ليس بشي لان فيه ابطال حق ميراث المال ولهذا لا يورث في حق وارث  
اخر وان كان له وارث فهو له منه وان كانت عنه او خالته او غيرها  
من ذوى الاهام ولا يورث من شرط الارث والعقل كما ذكرنا في الكفاية  
بالا لزام وهو الشرط ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب وفيه شبهة  
وهو من هذا المولاه وان تقدم رجل يسلم على رجل ويقول له ابلغه  
واليتك على اني ان مت فميراثك لك وان جئت فعقلى عليك وعلى  
وقبل الاخر منه وله ثلث شرايط احدها ان يكون مجهول النسب بان لا  
ينسب اليه غيره اما نسبة غيره اليه فيخرج والثانية ان لا يكون له ولاد  
عقار ولا ولاد موالاة مع احد وقدر عقل عنه والثالثة ان لا يكون با  
انتهى وللمولى ان يتصل عنه بولاه اليه غيره مالم يعقل عنه وكذا العلم ان  
يتراء عن ولاد الا انه يشترط في هذا ان يكون محض من الاخر كما في رجل  
الويل قصدا بخلاف اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه فيخرج  
حكمه بمنزلة لغير الحكم في الوكالة واذا عقل عنه لم يكن ان يتحول بولاه اليه  
فالمعتق ولله وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول  
بمولى العتية ان يوالي هذا **كتاب** **الاکراه**  
راه ثبت حكمه اذا حصل من بغيره على ايقاع ما توعد به لئلا كان او  
ما والى قال ابو حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لما ان  
عنه والقدرة لا يتحقق بدون المنفعة فقد قالوا هو خلاف عمر وزنا  
خلاف حجة وبرهان ولم يمين القدرة في زمنه الا لسلطان ثم بعد ذلك



تغير الزمان واحله ثم كما يشترط قدرة المكره لتحقيق الاكراه بشرط خوف  
المكره وقوع ما يحدده به وذلك بان يغلب ظنه انه يفعل بصبر بمحمو  
على ما دعى اليه من الفعل واذا اكره على بيع مال او على شئ سلع او على ان  
يقترحل بالف درهم او يواجر داره فاكراهه على ذلك القتل او الضرب  
الشديد او الحبس فباع او شتر فله الخيار ان شاء امضى البيع وان شاء  
درج بالمبيع بخلافه اذا اكره بضرب سوط او حبس يوم او قيد يوم  
لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان  
الرجل صاحب منصب يعلم انه يستغفر لغت الرضا ثم اذا باع مكرها  
وسلم مكرها ثبت به الملك عندنا بناء على ان ركن البيع صدر من اهله  
في محله والفاقد شرطه وهو الرضا في مكرها كذا في الشروط المفردة  
فثبتت للملك عند القبض حتى لو قبضه او عتقه او تصرف فيه تصرفا لا يمكن  
منقذه جاز ولا يترتب له القيمة كما في سائر البياعات الفاسدة وباجازة  
الملك برقع المفسد وهو الاكراه وعدم الرضا فيجوز الا انه لا يقطع  
به حق استرداد البائع وان تراولته الا يبرئ ولم يرض البائع ذلك بخلاف  
سائر البياعات الفاسدة لان الفاسد فيها لم يلق الشرع وقد علق ببيع  
الثاني حق العبد وحقه مقدم لما جبه اما صاحب الرق ولحق العبد ومما سواه  
فلا يبطل حتى الاول لم يلق الثاني وعقد زفره ثبت به الملك فيصير بيعا موقوفا  
والموقوف قبل الاجازة لا يقيد الملك فان كان قبض المثل طوعا فقد جاز  
البيع وكذا اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على البيع لا على الدفع لانه يملك  
الاجازة بخلافه اذا اكره على الهبة ولم يذكر الدفع فوهب دفع حيث يكون  
باطلا في سائر النكاحات وان قبضه مكرها فليس له اجازة وعليه  
ردّه ان كان قابلا في يده فان ملك البيع في المشرع وهو مكرها  
قيمة للبائع معناه والبائع مكره والمكره ان يضمن المكره ان شاء فله  
المكره رجح على المشرع بالقيمة لقيام مقام البائع وان ضمن المشرع  
كل بشر كان بعد شرائه لو تأسخه العقود بخلافه اذا اجاز المالك  
المكره عقدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده **فصل**  
وان اكره على ان يأكل الميتة ويشرب خمره فاكراهه على ذلك بحسب اوضاع

ضرب وقيد لم يملك الا ان يكون مما يخاف منه على نفسه او على عضوه من  
العضاء فاذا خاف ذلك وسعد ان يقدم على اكره عليه وكذا على  
الدم ولحم الخنزير بغير شرب الدم واكل لحم الخنزير لان تناول هذه المحرمات  
انما يباح عند الضرورة كما في المحضة لقيام المحرم فيها وارضاه ولا ضرورة  
الا اذا خاف على النفس او العضو لو خيف ذلك بالضرب وغلب  
على ظنه يباح له على ذلك ولا يبعد ان يصبر على ما يوجب به فان صبر  
حتى او قواه به ولم يأكل فهو اثم الا انه انما يباح اذا علم بالاجابة في هذه  
الحالة لان في انكشاف الحرمة خفا فيعذر بالجهل فيه وعن ابي يوسف انه  
لا يباح وان اكره على الكفر بالله او سب رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيد او  
حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بما يخاف على نفسه او على  
من اعضائه واذا خاف ذلك وسعد ان يظهر امره به ويؤثر في  
اظهر ذلك قلبه مطمئن بالايمان فلا ما ثم عليه فان صبر حتى قتل لم يكره الكفر  
كان تابورا وان اكره على اتلاف مال مسلم بما يخاف منه على نفسه او على  
من اعضائه وسعد ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان  
اكره بقتل على غيره لم يبعد ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتل كان  
اثما والتصا من على المكره ان كان عدا قال رضي الله عنه وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال زفر بن محمد المكره وقال ابو يوسف لا يجب عليها وقالان في  
يجب عليها والدمر بخلافه في البداية قول ابي حنيفة ومحمد لان المكره على  
اسم المفعول لما حمل على القتل بخلافه بالبيع انما راجع الى الهبة المكره فيما  
يصلح له وهو القتل بان يحميه عليه ويصلح له في اجابة على وينبغي الفعل  
مقصودا عليه في حق المالك كما تنول في الاكراه على الاعاق وفي اكره المجرى  
في شاة الغير ينقل الفعل الى المكره في الاتلاف دون الزكاة حتى تحرم  
مدا في الكفاية يعني الاعاق في مقصود على المكره بالفتح من حيث التلقظ  
وحصول النقص في المثل في كان الوفا له لانه لم يصلح آية للمكره بالكره  
والاعتبار وومن حيث ان الاتلاف اليه العبد بالاعتاق يضاف الى المكره  
وجبت قيمة العبد له وكذا اكره المجرى في دفع الغير ينقل الفعل الى المكره  
في الاتلاف حتى يكون ضامنا ويقتصر على المجرى في حق الزكاة حتى يجرى



لأنه صلح اللفظ في حق الاتفاق دون الزكوة لأن الحرمة تجلدها فيها انتهى  
على طلاق امرأة أو عتق عبده ففعل دفع ما أكره عليه عندنا خلافاً لما في  
و يرجع على أن ذكر القيمة العبد موصراً كان ومعتداً ولا سعاية على العبد  
ولا يرجع الكره على العبد الضمان ويرجع بنصف المهر إذا كان قبل الدخول  
وأن لم يكن في العقد شيء يرجع على الكره بما لم يمتنع من المتعة ولو أكره على التول  
بالطلاق والعاق ففعل الوكيل جازاً استثناءً والله لا يعمل فيه إلا كراهة لأنه  
لا يعمل في نفسه ولا يرجع على الكره بالزمن وكذا اليمين والنظر لا يعمل فيها  
الإكراه وكذا الرجعة والبراء والنفي فيه بالتبني والخلع من جانبين والطلاق  
لا يعمل فيه إلا كراهة فلو كان كرهاً على الخلع ودونها لزمها البطلان لرضاها  
بالإلزام وأن أكره على الزنا وجب له عند أبي حنيفة إلا أن يكرهه السلطان  
وقال لا يلزم أحد وإذا أكره على الرقة لم تنبأ امرأة عنه لأن الرقة تنبأ  
بالاعتقاد لا بالبرائة لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكره وفي اعتقاد الكفر  
شك فلا تثبت البيونة بالشك لاحتمال أن قالت المرأة قد بنت منك  
وقال حقه أظهرت ذلك قلبي مطمئن بالإيمان فالقول استثناءً بخلاف  
الإكراه على الكلام حيث يصير مسلماً وهذا بيان الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى  
أذا لم يعتقد فليس مسلم ولو أكره على الكلام حتى حكم بالإسلام ثم رجع لم يقبل  
لكن الشبهة الدائرة للحد ولو قال أنكره على إجراء كلمة الكفر أخبرت عن  
امرأته ولم تكن فعلت بآب أمته حكماً لا ديانة ولو قال ردت ما طلب  
منى أي لا نشاء وقد خطر باليه في غير ما مضى بآب ديانة وقضاء وعلى هذا  
إذا أكره على الصلوة للصليب سب محمد عليه السلام ففعل وقال نويت  
الصلوة لله ومحمداً آخر غير النبي عليه السلام بآب منه قضاء لا ديانة ولو  
صلى للصليب سب محمد عليه السلام وقد خطر باليه الصلوة لله ورسوله  
بآب ديانة وقضاء **كتاب الحج** الأسباب الموجبة للحج التسعة  
والرقى والمجنون فلا يجوز تعرق الصغير إلا بأذن وليه ولا تعرق العبد  
إلا بأذن سيده ولا يجوز تعرق المجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء  
شيئاً أو اشتراه وهو عقل البع يبيعه فلو لم يبيعه بالبراءة أجازة إذا كان  
فيه مصلحة وإن شاء فسخه ولا بد أن يعقل البع ليؤجر من العقد فينقذه موقوفاً

وقوفاً على الإجازة والمجنون قد يعقل البع ويقصده وأن كان لم يرجع  
المصلحة على المفسدة وهو المقتوه الذي يسلح ويكيل عن غيره كإتيان  
الوكالة وهذه التسعة توجب الحج في الأقوال دون الأفعال لأنه  
كان في السابق به حكم يدر بالشبهات كالمردود وقصاص من جعل علم القصد  
في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا  
أقاربهما ولا يتبع طلاقهما ولا عتقهما وإن كانا شيئاً لهما صلتاً فاما العبد  
فأقاربه نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فإن أقرب بالزمن يوجب  
ويزم في الحال وأن أقرب أو قصاص لزمه وينفذ طلاقه **باب**  
**الحج للفساد** قال أبو حنيفة لا يحج على امرء العاقل إلا بالغ التسفيه وتعرفه  
في ماله جائز وأن كان منبذاً مفسداً يلف له فيما لا غرض له فيه ولا طاعة  
وقال وهو قول الشافعي يحج على التسفيه ويمنع من التعريف في ماله وأذا  
حج القاضى عليه أي على التسفيه ثم رفع إلى قاضٍ آخر فابطل محرمه وأطلق عنه  
جاء لأن الحج منه فهو ليس بقضاء إلا برأيه لم يوجد المقضى له والمقضى  
ولو كان قضاءً فنفس القضاء مختلف فلا بد من الامضاء حتى لا يرفع تعرقه  
بعد الحج إلى القاضى الحاضر أو غيره فنفسه بطلان تعرقه ثم رفع إلى قاضٍ آخر  
نقد بطلان الاتصال بالامضاء به فلا يقبل التعرض بعد ذلك ثم عند أبي حنيفة  
إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة  
فإن تعرق فيه قبل ذلك نقد تعرقه فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم  
إليه ماله وأن لم يؤنس منه الرشد وقال لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس  
رشدته ولا يجوز تعرقه فيه وقال أبو حنيفة لو بلغ رشيداً ثم صار صغيراً  
بيع المال عنه ثم لا يأتى التفريع على قوله وإنما التفريع على قول من يرى  
الحج حجة على ما صح الحج لا ينفذ به إذا باع وأن كان فيه صلوة أجازة لحاكم  
لو باع قبل حج القاضى جازعاً به يؤسف عند محمد لا يجوز وعلى هذا الخلاف  
إذا بلغ رشيداً ثم صار صغيراً وأن عتق عبداً نفذ عتقه عندها وعند الشافعي  
لا ينفذ والأصل عندها أن كل تعرق يؤثر فيه الحال يؤثر فيه الحج وما لا  
فلا لا التسفيه منه المأزول من حيث أن المأزول يخرج كلامه لا يخرج كلام العقل  
تباع المهور وكابرة العقل لا نقصان في عقله فذلك التسفيه والعتق



لا يؤثر في الزل فيصح منه والاصل عند ما يحجر السبب بمنزلة سبب الزنا  
حيث لا ينفذ بعد من تفرقة الا الطلاق كالمقوق والاعتاق للامتناع من  
الرفيق فذلك من السفيه واذا صح عند ما كان على العبد ان يبيع في قيمته فحز  
عمره لا يجيب حايه ولو دبر عبده جاز الا انه لا تجب الحايه ما دام المولى حيا  
واذا مات ولم يونس منه الرشيد سعى في قيمته مذكراته عنق بكونه وهو بتر  
فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير وتوجاهت جاريته بولد فادعاه ثبت  
نسبه منه وكان الولد حرا واجارية ام ولد له وان لم يكن معها ولد  
وقال هذه ام ولد كانت بمنزلة ام الولد لا يقدح في بيعها وان ماتت  
في جميع قيمتها ونظيره اذا ادعى المريض ولد جاريته فهو على هذا التفصيل واذا  
تزوج امرأة جاز نكاحه وان تمي لها ثم اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل  
الفصل وصار كالمريض مرض الموت وتوطئها قبل الدخول وجب لها النصف  
في ماله وكذا اذا تزوج بربع نسوة او كل يوم واحدة ويخرج الزكوة من  
مال السفيه وتنفق على ولاده وزوجه ومن يجب نفقته من ذوى  
الرحم الا ان العاضى يدفع قدر الزكوة اليه ليس فيها الا مهرها لانه لا  
من نية لكونها عبادة لكن يبيح مينا معه كبايعه الا غير وجهه وفي  
النفقة يدفع الى امينه ليس فيه ادم لزوم النية فيها وهذا بخلاف اذا خلف  
او نذر او طاهر حيث لا يلزمه المال بل يكفر بمينه وظهاره بالصوم لانه لما  
يجب بفعله فلو فتح هذا الباب يذرموا له بهذا الطريق ولا كذلك ما يجب  
ابتداء بفعله قال في النهاية يجب الحج بالسفوف ان يكفر بمينه وظهاره بالصوم  
وان كان هو مالك المال في حال الكفر لانه يبره بمقصورة عن ماله انتهى  
فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلّم العاضى النفقة اليه ويسلمها النفقة من  
الحاج متفق عليه في طريق الحج ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استعمالها  
زاو على مرة واحدة من الحج ولا يمنع من التران لانه لا يمنع من افراد السنة  
الحق واحد منها فلا يمنع من الحج منها ولا يمنع من ان يسوق بدنه محررا  
موضع الخلاف فعند ابن عمر رضي الله عنهما لا يجزئ غيرها حتى جردوا وبقوة  
فان مرضى وارضى بوصايا في المرقع ابواب الحز جاز ذلك في ثلثة قال  
في الغاية من ذلك قال ان انزل مبلغ شيئا والصبي الذي لم يبلغ

وهو يعقل ما ينفذ عند ما ساء الا انه اربعة مواضع احدها ان يجوز للاب  
ولو وصى الاب ان يتصرف على الصبي بشرط له مالا وبيع ولا يجوز تصرف  
الاب ولا وصى الاب على البالغ السفيد الا بامر الحاكم وانما ان يجوز نكاحه  
ولا يجوز نكاح الصبي العاقل وانما ان يجوز طلاقه وعتاقه ولا يجوز طلاق  
الصبي العاقل ولا عتاقه والراجح ان الذي لم يبلغ اذا دبر عبده لا يبيع برة  
وهذا السفيه اذا دبر عبده صح تدبيره انتهى ولا يحجر على الناسق اذا كان  
مصلح لما له عندنا والعسق الاصل والطارق فيه سولد وقال ان نفق  
يحجر عليه زجره له وعقوبة عليه كما في السفيه ونحوه العاقل عند ما ايسر وهو  
قوله ان نفق سبب الغفلة وهو ان يغيث في التجارات ولا يصبر على السكوت  
قلبه ولو حجر الطبيب كما جعل للمنفعة الما جن والكمار المنفوس فيا يرى عن  
حينئذ **فصل** في هذا البلوغ بكون الغلام بالاحتلام والابل  
والانزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة عند  
اب حنيفة وبلوغ جارية بالحيض والاحتلام والتجمل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم  
لها سبع عشرة سنة وهذا عند اب حنيفة وقال اذا تم للغلام والحجارية  
عشر عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن اب حنيفة وهو قول الشافعي  
رحمته وعند في الغلام تسع عشرة سنة وقيل لما راد ان يطعن في التسعة  
عشرة ويتم له ثمان عشرة فلا اختلاف وقيل في اختلاف الرواية لانه  
اي حجة ذكر في بعض النسخ في تسع عشرة سنة وآد في المدة للبلوغ في حق  
الغلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين واذا راحق الغلام  
او الجارية الحلم وشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله  
واحكامه احكام البالغين **باب** الحز بسبب الدين  
فانما هو حنيفة رضي الله عنه لا يحز في الدين واذا وجبت ديون على رجل  
طلب غرامه جبهه ويجز عليه لم اجر عليه وان كان له مال لم يتصرف  
به الحاكم ولكن يجبهه باحتمال بيعه في دينه وقال اذا طلب غراما من الناس  
على حز العاقل عليه ومنعه من البيع والتصرف والا وارجح لا يغير بالزجر  
في قولها ومنعه من البيع ان يكون باقل من ثمن الثمن اما البيع ثمن  
لا يبطل حق الغلام والمنع لحقهم فلا يمنع منهم ويبيع ماله ان اشنع



المفلس من بعد وقسم بين غرامه بالمصنوع منها وان كان دينه وراحم  
وله وراحم فعلى العاقل غير امره وحقه بالاجاع لان للدين حق الاخذ من  
عز رضاه فللمفلس ان يعينه وان كان دينه وراحم وله وراحم او على  
صحة ذلك على الكفاية ودينه وهذا عند ابي حنيفة استحسان والقياس ان لا  
يسبغ كفاية العوض لهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبراً وعند بعض  
العلماء له ان يأخذه اي العوض قضاء من حقه او رضاً بحقه وذكرنا  
في باب فيما يقطع وما لا يقطع من السرقة والمراد من بعض العلماء ابن ابي  
كثير في الكفاية ويبيع في الدين النقود ثم العوض ثم العقار يسد  
بالايسر فاليسر ويرك عليه ونسب من ثياب بدنه ويبيع الثياب وقيل كان  
لانه اذا غسل ثيابه لا بد من ثياب فان اقرب حاله اليها بقرار لزمه ذلك  
بعد قضاء الديون بخلاف الاستهلاك لانه مشاهد لا مرد له قال في الكفاية  
قوله بخلاف متعلق بقوله لزمه ذلك يعني اذا استهلك مال الغير في حال الجبر  
يؤخذ بضمانه قبل قضاء الدين فكان التلف عليه اسوة بسائر الغرام لانه  
مشاهد لا مرد له بخلاف الاقرار لان سبب تحمل وذكر في جرح الذخيرة ولو  
كان سبب جوب الدين ثبات عند العاقل لعلمه او بشهادة الشهود بان حقه  
على الاستقراض او لشري ثمن القيمة شارك هؤلاء الغرام وغيره الذين  
له الدين قبل الجبر انتهى ولو استغاد مالاً آخر بعد الجبر فله اقراره فيه ويقع  
على المفلس من المدة وعلى وجهه وذكره الصغار ودوى راحه ولو تزوج  
امرأة كانت في مقدار مهر مثلها اسوة للغرام وان لم يعرف للمفلس مال وطلب  
غرامه جسد وهو يقول لا مال لي جسد الحكم في كل دين التزمه بعد كالمهر  
والكفاية قال رضي الله عنه وقد ذكرنا هذا الفصل بوجهه في كتاب ادب  
العاقل من هذا الكتاب فلا يغيبها الا ان قال وكذلك اذا قام البيعة  
لا مال له يعني حتى سبيله لوجوب النكحة الى مسرة ولو مرض في الجسد  
فيه ان كان له خادم يقوم بمعالجته وان لم يكن اخذه تخريراً عن هلاكه  
والجرح فيه لا يمكن من الاستشفاء بوجهه هو الصحيح ليضرب فيه ثبوت قضاء  
بخلاف اذا كانت له جارية وفيه موضع يمكن وطؤها لا يمنع منه ولا يجوز ان  
الحاكم بين غرامه بعد خروجه من الجسد لانه لا يجوز من التفرق والكنة

السفر وتأخذون ففضل كسبه يقسم بينهم بمصنوعه قالوا اذا قلنا الحكم  
حال بين الغرام وبينه الا ان يقسموا البيعة ان لا مالاً وقوله الا ان يقسموا  
اشارة الى ان بيعة الياسر ترجح على بيعة الاغيار وجوز في الملازمة  
لا يمنعونه من التصرف في السفر دليل على انه بدو ومعه ابناء وار ولا يملك  
موضع لانه جسد لو دخل داره لم حاجة لا يتبعه بل يملك باب داره الى  
ان يخرج ولو افتقر المطلوب لجسد الطالب الملازمة فالجنايا الى الكفاية  
الا اذا علم الكفاية ان يدخل على الملازمة ضرر بين بان لا يمكنه من دخوله  
داره فيجب دفعه للمضر عنه ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يملك  
لما فيها من الخلوة بالاجنية لكن بيعت امرأة امينة تملزمها ومن افلس  
وعنده متاع رجل يعينه اتباعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرام وقال  
الشافعي في حقه الكفاية على المشتري بطلبه الى طلب البائع الجود من العاقل كذا  
في النخاية ثم للبائع خيار ففتح كتاب **المأذون** الا اذا  
الاعلام لغة وفي الشرع فكيف يجوز استعاط الحق عندنا وفي النهاية وعند  
الشافعي الاذن عبارة عن التوكيد الابانة ولما كان فكان للجرح عندنا  
لم يقبل التخصيص في التجارة بنوع دون نوع ولا التوقيت انتهى والتعبير بعد  
ذلك يتصرف لنفسه بحيث لا يبعد الرق بغير احكام للتصرف لسانه الناطق  
وعقله المميز وانجازه عن التصرف حتى المولى لانه ما عهد تصرفه الا موجبا  
تعلق الدين برقبته او كسبه وذلك ان المولى فلا بد من اذنه كيلا يسلط  
حقه من غير رضاه وهذا لا يرجع بالحق من العهدة على المولى ولهذا لا يقبل  
ان قيل حتى لو اذن لبعده يوما كان ما ذونا ابدان حتى يجر عليه لان الاطمان  
لا تنوقت ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا راي عبداً يبيع  
ويشتري وسكت بغير ما ذونا عندنا خلافاً لفرق الشافعي ولا يجوز البيع  
الذي يراه المولى وسكت ويجوز البيع بالسكرات الاول اشار اليها في اول  
كتاب الصيد ولا فرق بين ان يبيع عبداً مملوكاً للمولى او الاجنبي باذنه او غيره  
اذنه ببيعاً صحيحاً او فاسداً لان كل من رآه يملكه ما ذونا له فيما يفعله  
فيتصرف به لو لم يكن باذنه ولا لو لم يكن المولى راضياً به لمنعه وفقاً للصريح  
ولو قال المولى يا بوعا عني هذا فانه قد اذنت له ثم ظهر الاستحسان في رجوعه



بقية ذكرها في باب الاستحقاق من البيع وقد كتبنا هناك ايضا واذا اذن  
الولي لبعده في التجارة اذا ما جاز نفسه في سائر التجارات مع هذه المسئلة  
ان يقول اذنت لك في التجارة ولا يقيد ووجه ان التجارة اسم عام شامل  
لجميع البيع ويشترط بالمرء انواع الاعيان وتوابعها او يشترط بالغير  
فهرهايزو كذا بالاشتر من اية صيغة خلافا لها وعلى هذا اختلاف البعض  
هذه المسئلة مذكورة في باب الاوصى ما يملكه من كالاوصيا ايضا ولو جاز  
في مرض موته يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين وان كان قد جمع  
بقي وان كان الدين محبطا بما فيه يقال للشرع اذ جميع المحاباة والآثار  
البيع كما في الهبة وكذا ان يسل وتقبل السلم وكذا ان يوكلا في البيع والشراء  
ويترخص ويملك ان يتقبل الارض ويشتجر الاجزاء والبيوت ويأخذ  
الارض من اربعة ويشترطها كما في زرعها في ارضه وكذا ان يشارك شركة  
عنان ويترفع المال مضاربة ويأخذها وكذا ان يوجر نفسه عندنا خلافا  
لشافعي وان اذن له في نوع منها اى من التجارة دون غيره هو ماذون  
في جميعها وقال زفر الشافعي يكون ماذونا في ذلك النوع وعلى هذا  
اختلاف اذا انفاه عن التصرف في نوع آخر وفي النهاية اى سواء كان  
عن ذلك النوع صريحا او سكوت عنه يكون ماذونا في جميع التجارات  
اتجه فقهاءنا الى حكم التصرف وهو الملك افع للبعد حتى كان له ان يصرفه  
الى قضاء الدين والسفقة وما استغنى عنه بخلفه المالك في وان اذن  
له في شيء بعينه فليس ماذون بل هو مستحرام ومعناه ان يامر به بشر  
نوب للفسوة او طعام رزقا لا حله بخلاف اذا قال اذ ارح الغنم  
كل شجر كذا او قال اذ ارح الغنم حر او قال قد صباغنا اقصارا  
اذن بشر ما لا يبرمه وهو نوع فيصير ماذونا في الانواع واقراره  
بالتيون والعصوب جاز وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان  
دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحة فان كان في مرضه يقدم  
الصحة كما في امر بخلاف الاقرار بما يجب من المال لابتس التجارة لانه كال  
في حقه ولو احم الماذون الاقرار بكل على يكون سببا للتجارة ذكرها  
الاقرار قبيل اية الاستثناء ويسئل ان يترفع فلا يترفع ما يملكه وما

وقال أبو يوسف يزوج الامة وعلى هذا الخلاف العيني المأذون ولا  
يكتب الا ان يحرره المولى قال في النهاية اي اذا كاتب العبد المأذون له  
الذي اشتراه يحرره المولى ثم اجاز المولى كتابته جازا اذ لم يكن عليه  
دين اتقى ولا يفتق على مال ولا يقرض ولا يهب بوض ولا يقرض  
الا ان يحد البسر من الطعام او يضيف من بطون بخلاف المحرر عليه  
وعن ابي يوسف ان المحرر عليه اذا اعطاه الوقي قوت يومه فعاثر  
رفقائه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف اذا اعطاه قوت شهر  
قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من منزل زوجها بالشئ اليسير كالزيت  
ونحوه لان ذلك غير ممنوع عند العادة ولا ان يحط من الثمن بالغيب  
مثل باحطه التجار وانه يؤجل في دين وجب له وديونه متعلقة  
برقبته تابع للفرأء الا ان يقدره المولى وقال زفر لثا في البيع و  
يباع كسبه في دينه بالاجماع حتى اذا فضل شئ منه عن الرين يكل الى المولى  
بخلاف دين الاستهلاك قال في النهاية فانه يباع فيه بالاجماع اتفق  
وقوله في الكتاب ديونه المراد منه دين وجبت لتجارة او باهوه  
في مباحها كالبيع والشراء والآجارة والاستيجار ومما ان الغصب  
والوابع والامانات اذا جدها وما يجب من الفقر بوطى الشراء  
بعد الاحتياج وكذا بوطى الشراء فاسدا اذا ردها بعد الوطي  
وهذه مذكور في الكتاب مستأد الى الشر فليحق به ويقسم ثمة منهم  
بالخصص فان فضل شئ من ديونه طو لب بعد الحرية ولا يباع ثانيا  
ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل الحق الرين او بعده ويتعلق بما يقبل  
من الهبة ولا يتعلق بما انترعه المولى من يده قبل الدين ولا ان ياخذ غلبة  
نحو جعد الرين والزيادة على غلبة المثل يودها على الغراء واذا استأد  
الامة المأذون لها ثم ولدت فانه يباع الولد معها في الدين وطو  
المولى منه الديونه لا يوجب العقر وكذا اذا اخذه من غلتها وان كانت  
مديونه لا يوجب الضمان ذكرها في باب جاية المملوك وان جهر عليه لم يخرج  
في يظهر كجهرين اصل سوقه ويشترط علم اكثر اصل سوقه حتى لو جهر عليه  
في السوق لم يسف فيه الاصل او جلان لا يخرج ولو بايعوه جاز وان بايعوه



أما علم حجره ولو جهر عليه في بيته مخض من الكزسوقه بنحو العبرة متبع  
وشرتها في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل كما في تليغ الرسالة من  
الرسول وسبق العبد ما دونه لا أن يعلم بالجور فما يشترط البيع في حجر  
إذا كان الأذن شائكا أما إذا لم يعلم بالأعبد ثم جهر عليه علمه  
ولو مات المولى أو حن أو طعن بدار الحوب صار الماذون فجورا في النكاح  
المراوم من الجنون المطبق أما إذا لم يكن مطبقا بان كان حن ووضيق  
لا يجر انتحى وإذا أبى العبد صار حجرا عليه وقال الشافعي سقي ذونا كما  
وصورة مسئلة الغصب كرامة في الكفاية وقال معناه لو أذن المولى  
العبد المصوب ببيع ولو غصب العبد الماذون لا يبطل الأذن فيها كذلك  
استحق وإذا ولدت الماذون لها من مولاها فذلك حجر عليها خلافا لفرق  
فرقت المولى قيمتها أن ركنها ديون قال في العناية قوله ذلك حجر  
عليها أي سبيل الماذونة حجر لها عن الماذون وثنا ويل المسئلة فيما إذا  
إذا استولدها من غير تفريح بالأذن أما إذا استولدها وقال لا يرد  
الحجر عليها بقيت على أنها انتحى وإذا استندت لامة الماذون لها  
أكثر من قيمتها فبرها المولى فحقا ذون لها على المولى ضامن  
لقيمته وإذا حجر على الماذون فأقاربه جائز فيما يده من المال عند  
الحنيفة ومعناه أن يقر بما يده أنه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقر  
بدين عليه فيقضي في يده وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز أقاربه كما  
إذا أخذ المولى من كسبه من يده قبل قراره أو ثبت حجره بالبيع من غيره  
قال في العناية قوله وصار كما إذا أخذ في بيان لا بطل الحجر بغيره بمسائل  
مستحق عليها فإن المولى إذا انتزع ما في يده لا يبيع أو أرا عبد فيه الأمانة  
وكذا إذا باع العبد من غيره وثبت الحجر به لم يبيع أقاربه ولا يبيع أقارب  
في حق الرقبة بعد حجره لا يباع رقبة بسبب كمال الأقارب بالاتفاق  
ولا يبيع أقارب الماذون فيما أخذه المولى من يده ولا يكون العبد خصما  
فيما يشره قبل البيع قال في النهاية قوله قبل البيع طرف لقوله بالشر لا  
لم يكن خصما أي لم يبق العبد خصما في المعاملة التي يشرها قبل أن يباع  
من آخر مثل التسليم والتسليم والرد بالعيب أو الاحتق انتحى وإذا

عزمو ديون بحيث يباله ورقت له لم يملك المولى ما في يده ولو احتق انتحى  
سببه عبد لم يعتق هذا به حنيفة وقال لا يملك في يده ويعتق وعليه  
قيمة وأن لم يكن الدين بحيث يباله جازعتة في قولهم جميعا أما عند  
أبي حنيفة هذا قوله الآخر لأنه لا يبر من قليل الدين ولهذا لا  
كما لو ارث المستغرق بمنع وفي قوله الأول لا يملك في يده ولا يبيع  
اعاقته كذا في الكفاية وأن باع من المولى شيئا بثل قيمته جاز وأن  
باعه بنقصان لم يجر بخلاف إذا جازى الأجنبي عن أبي حنيفة وقال  
أبو يوسف ومحمد إن باعه بنقصان يجوز البيع ونحو المولى أن يشاء  
إزالة الحماية وإن شاء فتنق على المذهبين السير من الحماية والغائب  
سواء وهذا بخلاف البيع من الأجنبي بالحماية السير حيث يجوز ولا  
يؤمر بإزالة الحماية والمولى يؤمر به وبخلاف إذا باع من الأجنبي  
بالكثير من الحماية حيث لا يجوز أصلا عندهما ومن المولى يجوز ويؤمر  
بإزالة الحماية لأن الحماية لا يجوز من العبد الماذون على أصلها  
الآباء ذون المولى ولا أذن بالحماية في البيع مع الأجنبي وهذا إن التزم  
على أصلها هذا ما في الهداية وذكره لا أصل في الشروع فليبرح بها  
وأن باع المولى شيئا بثل القيمة أو أقل جاز البيع فإن سلم البيع إليه  
قبل قبض الثمن بطل الثمن بخلاف إذا كان عرضا لأنه يتعين جاز أن  
يبقى حقه متعلقا بالعين وأن أسكه في يده حتى يستوفى الثمن جاز ولو  
باعه بأكثر من قيمته يؤمر بإزالة الحماية أو لفصل البيع كما يتبين في جانب العبد  
وإذا اعتق المولى الماذون وعليه ديون فعتقه جائز والمولى ضامن  
لقيمته للفرأ وما يبيع من الديون يطالب به بعد العتق وأن كان أقل  
من قيمة ضمن الدين لا يجر بخلاف إذا اعتق المذبر وأم الولد الماذون  
لها وقد ركنها ديون حيث لا يضمن شيئا فإن باعه المولى وعليه ونحوه  
برقته وقبضه المشتري وغيبه فإن شاء الفرأ فعتقوا البائع قيمة وأن شاء  
المشتري وأن شاء أجازوا البيع وأخذوا الثمن ويستقل حقه إلى البر  
لا تخم رضوا بالانتقال دون السقوط رأسا ذكرها في باب التفرغ في  
الرض فإن فتنوا البائع قيمة ثم رد على المولى بعيب فلوله أن يرجع



بالقيمة ويكون حتى الغرامة في العبد ولو كان الولي باعه من رجل واعلم  
بالدين فله الغرامة ان يردوا البيع قالوا لا ويله اذا لم يصل اليهم الثمن فان  
وصل ولا غرامة في البيع ليس لهم ان يردوه فان كان البائع غائبا  
فلا خصومة بينهم وبين المشتري معناه اذا انكر المدين وهذا عند حنفية  
وحقة وقال ابو يوسف المشتري خصم ويتضمن لهم بينهم ومن قدم مصراوقا  
انما عبد لفلان فاشترى وباع لزيد كل شئ من التجارة الا ان لا يبيع في الدين  
حتى يحضر مولاه فان حضر فقال هو ما ذون بيع في الدين وان قال هو  
مجهور فاقول له ولو استهلك العبد المأذون مال الغير يكون صاحب المال  
اسوة للفرمان ذكره في باب نكاح العبد والامة من كتاب النكاح واذا طهر  
العبد المأذون شيئا على ان لا يختار فابراه البائع عن الثمن في المدة بقي  
خياره عنده وعندهما بطل خياره ذكره في باب خيار الشرط **فصل**  
واذا اذن ولي العبد المأذون في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون  
اذا كان يعقل البيع حتى ينفذ تفرقه وقال الشافعي لا ينفذ وصار كالطلاق  
والعاق في خلاف القوم والصلوة لانه لا يأم بالولي وكذا الوصية على  
اي اصل الشافعي قال في الكفاية ومن اصله ان كل تصرف بالحق من الولي  
في حقه يصح تصرف العبد فيه بنفسه بالحق من الولي فلا يصح مباشرة العبد  
فيه لان تصرفه بنفسه بسبب الضرورة والفروقة تدفع بما تصرف فيه الولي  
انتهى عند ان تصرف المأذون من حقه من حقه من ولاية شرعية  
فوجب تنفيذه على عرف قدره في اختلافات العبد سبب لغيره المأذون  
لانه لا يرد وقربته نظر الى اذن الولي وبقاء ولاية نظر العبد لاستيفاء  
المصلحة بطريقين واحتمال تبدل حال خلاف الطلاق والعاق لانه ضار  
محق فلم يوهل له وانما دفع المحض لقبول المحبة والصدقة يوهل له قبل لادته  
والبيع والشراء وارثين للنفع والضرر فيجعل اهلا له بعد الاذن لا قبله كذا  
قبل اذن يكون موقفا منه اجازة الولي وذكر الولي في الكفاية ينظم الامة  
واجب عند عدم الوصي والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرط والشرط  
ان يعقل العبد ان يكون البيع سالك ملكا للربح ويصرف ما ذونا بالسكوت  
كان في العبد ويصح اقراره بما فيه يده من كسبه وكذا امور وش في ظاهر الروا

رواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك تزويج عبده ولا كفايته كانه العبد  
والعقود التي يعقل البيع والشراء العبد يصير له ذونا باذن الامة  
واجب دون غيره على ما بينا وحكم حكم العبد **كتاب الغصب**  
الغصب في اللغة اخذ الشئ من الغير على سبيل التغلب استعمال فيه بين اصل  
القيمة وفي الشريعة اخذ مال متقوم محرم بغير اذن المالك على وجه يزيل  
يده حتى كان استحرام العبد وحمل الامة غصباء دون الجور على الباطل ثم  
ان كان المحل حكم المأثم والمغرم وان كان برونه فالضمان فلا اثم ولا  
غصبية له مثل كالكيل والموزون فكل شئ يده فعليه ثلثه وفي بعض النسخ  
قيده ضمان ثلثه ولا تفاوت بينهما فان لم يقدر على ثلثه فعليه قيمته يوم تحسونه  
وهذا عند حنفية وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الاصل  
ولو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك ولا لاشل له فعليه قيمته يوم غصبه معناه  
العدويات المتفاوتة اما العبد والمتقارب فهو كالكيل والموزون  
حتى يجزئ ثلثه التفاوت في البر المملوك بالشعر القيمة لانه لا شل له والتم  
يضمن بالمثل في كرهه في باب السلم والتقلي اذا انصرم عن ايدى الناس بعد  
الاتلاف ولم يبق منه الا ناقص القيمة فهو بالخيار ان شاء اخذه ناقصا  
وان شاء عدل له القيمة ذكره في باب القصاص فادون النفس من اجابا  
وعلى الغاصب رد العين معناه ما دام قائما والواجب الرد في المكان  
اندر غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الامكن فان ادعى هلاكه فله حقه  
الحاكم حتى يعلم انما لو كانت باقية لا ظهر حان ثم قضى عليه بدها واداعلم المالك  
سقط عنه ردوه فيلزم رد بده وهو القيمة وقت الحاجة الى تقويم  
المغصوب واستهلك يتقوم بالنقد الغالب البلد ذكره في الزكوة في فصل  
بالعروض والغصب فيما ينقل ويحول واذا غصب را فكل شئ يده لم يضمنه  
هذا عند حنفية وابو يوسف وقال محمد يضمن وهو قول ابو يوسف الاول  
بر قال الشافعي اذا بعد المالك عن الماشي حتى تلفت فان ذلك لا يكون غصبا لها  
ولا يضمن وما نقصه منه بفعله وكناه ضمنه فوله جميعا لانه اتلاف والعتار  
يعني بدها اذا نقل ترابه ويدخل فيها قاله القدر ومن وهو قوله وما نقصه  
واخدم الامة سكنه وملكه قاله العناية بان كان عليه اداة او قصارة فمؤ



بما سبب ذلك انهم كان مضمونا عليه انما قنيد بذكره لانه اذا انقضت  
الدار بعد ما غصبها سكن فيها لا يسكنه وعلمه بل بآفة مساوية فلا ضمان عليه  
اي حقيقته وانه يوسف انتهى ولو غصب دارا وابعدها وسلمها واقر بذكره لا يثبت  
لها الا ان يفسر على هذا الخلاف في الغصب هو الصحيح في الغاية وقوله هو الصحيح  
يحتل ان يكون احرازه عن قول بعضهم بان في مسئلة البيع التسليم الضمان على  
البايع بالاتفاق انتهى واذا انتقص الزرعة اي الارض ثابا ويل العقار والمقصود  
كذلك في النهاية يفرم النقصان وياخذ من له ويصدق بالفضل قال رضي الله  
وهو عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يصدق واذا ملكك التعلق في  
الغاصب ففعله او غير فعله منه وفي اكثر نسخ المحقق واذا ملكك الغصب المنقول  
حواله لما سبق ان الغصب ينقل ان نقص في يده ضمن النقصان بخلاف البيع  
السم اذا ردت في مكان الغصب لا يضمن الغاصب ان قيمة المصوب اذا كان ذلك  
بسبب تراجع السعر كذا في النهاية قال رضي الله عنه ومرواه اي مراد القدر  
في قوله وان نقص في يده كذا في النهاية غير الروايات في الروايات لا يمكن  
النقصان مع استدرا الاصل لانه يؤدرك الربوا ومن غصب فاستفاد  
فقتضت الغلة ضلله النقصان ويصدق بالغلة قال رضي الله عنه وهذا عند  
ايضا لانه حصل سبب حيث وهو التفرق ملك الغير وهذا حاله فيسببه  
وعنده لا يصدق فلو ملك العبد في يد الغاصب حتى ضمنه لانه يستعين بالغلة  
في ادائه الضامن لان البحث لاجل المالك لا لاجل لادى اليه يباح له التناول  
فيقول البحث بالاداء اليه بخلافه اذا باع اي الغاصب فملك في يد المشتري  
ثم استحق وغرط ليس ان يستعين بالغلة في ادائه ضمن اليه لان البحث كان  
لاجل المشتري الا اذا كان لا يجد غيره وفي النهاية اي اذا كان الغاصب  
فقير لا يجد غير الغلة ثابا ويل لاجر او مال الغلة او حاصل الاستقلال  
وله اي الغاصب ان يبرقه الى حاجة نفسه فلو اصاب لا يصدق بمشاة  
ان كان غنيا وقت الاستعمال وان كان فقيرا فلا شيء عليه وتومات الغنة  
في يد الغاصب وترك اخذ القيمة يكون الكف من على المصوب منه ذكره في  
الصلح في فصل الصلح جائز عن دعوى الاموال وجباية المصوب على  
منه معتبرة بالاتفاق لان المالك عند ادائه الضمان يثبت للغاصب

استند الى وقت الغصب حتى يكون الكف من الغاصب فكانت جناية على  
الملك فاعتبرت ذكره في باب التفرق في الرهن ومن غصب الثا فاشترى  
بها جارية فباعها بالغير ثم اشترى بالالفيز جارية فباعها بثلاثة آلاف  
فانه يتصدق بجميع الربح وهذا عندنا واصل الغاصب المودع اذا تفرق  
في المصوب والوديعة وزرع لا يطيب لزج عندنا خلافا لابي يوسف  
ثم هذا اي عدم طيب لزج ظاهر فيما يتبعين بالاشارة كالمروضا ما  
قبلا لا يتغير كالثمن فقوله في الكفا اشترى بها اشارة الى ان التصديق انما  
يجب اذا اشترى بها ونقدتها اما اذا اشترى بها ونقدت من غيرها او نقد  
منها واشترى بها غيرها او اطلق المطلقا ونقدتها يطيب لزج له الى الغنا  
وهكذا قال الكرمي وقال شيخنا لا يطيب قبل ان يضمن وكذا بعد  
الضمان بكل حال وهو التحا ولا يطلق الجواب في الجموع والمصاربة في  
النهاية قوله بكل حال يتعلق بالصورتين اي قال شيخنا لا يطيب ان  
يتناول من المشتري قبل ان يضمن بكل حال وكذلك بعد الضمان لا يطيب  
الربح بكل حال انتهى وان اشترى بالالف جارية ثابا ويل الغير فوجعها او  
طعنا فاكله لم يصدق بشيء وهذا قولهم جميعا المصوب منه كما يضمن الغاصب  
يضمن غاصب الغاصب كرمي في كتاب الصوم في فصل ومن كان مريضا  
في رمضان المصوب منه اذا اشترى بغير احد ما اذا قضى العاصي عليه  
بذلك ليس له ان يضمن الاخر لان اختياره بغير احد ما اذا قضى عليه  
يضمن التملك منه فيبراء الاخر بالضرورة ذكره في اوائل كتاب الكفا  
واذا غصبنا ما يحتاج الى الاتفاق عليه ورفعنا الحكم فانه لا يؤمر بالاتفاق  
اشار اليها في كتاب اللقطة **فصل** فيما يتغير بعلم الغاصب  
واذا تغيرت العين المصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها زال  
المصوب منها عنها وملكها الغاصب منها ولا يلج له الانتفاع بها  
فيؤدي بدلهما كمن غشبه ووزجها وشواها او طبخها او حنطتها  
وغيرها فانه سيقا او ضرا فله آية فهذا كله عندنا وقال شيخنا  
ينقطع حق المالك اذا حبت الربح في الحنطة والقرها في طاحونة فطخت  
ون الدقيق لملك الحنطة وكما اذا ذبح الشاة المصوبة وطرها وارتحا



وهو رواية عن أبي يوسف **قوله** أي المصوب منه إذا اختار أخذه  
لا يضمنه النقصان عنه وعندنا في بضعته وعن أبي يوسف أنه يبرأ من  
عنه لكنه يباع في دينه وهو حق من الغنم أو بقره أو دابة ولا يحل له  
الاتقاء حتى يؤدب بها استحسان والقياس أن يكون له ذلك وهو قول  
الحسن وزفر وهذا عن أبي حنيفة رواه الفقيه أبو الليث ووجهه  
الملك المطلق للتعرف ألا يبرأ منه لو وجهه أو بابه جاز وإذا أدى إليه لبيع  
وكذا إذا أراه وكذا إذا أدى بالقضاء أو منه الحاكم أو منه المالك وعلى  
هذا الخلاف إذا غصب فزرعها أو نواة فغرسها غير أن عند أبي يوسف  
يباح الاتقاء فيما قبل أداء الضمان لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف  
تقدم لقيام العين فيه من وجه وفي الحنيفة يزعمها لا يصدق بالنقص عنه  
خلافها وإن غصب فزرعها أو نواة فغرسها أو نواة فغرسها أو نواة فغرسها  
لكل كرها عنها عند أبي حنيفة فيأخذها ولا شيء للقاتل ولا يملكها الغاصب  
وعليه مثله ومن غصب حبة فبني عليها زال ملكها كرها عنها ولزم الغاصب  
قيمتها وقال إن في المالك أخذها ثم قال الكسبي والفقيه أبو جعفر إنما  
إذا بني في حوالى الساجدة لانه غير متعدي البناء فإذا بني على الساجدة ينقض  
لانه متعدي وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الأصح ولو أدخل القوج  
المغصوب في سفينة أو خاطط بالخط المغصوب بطن جارية أو عبده ملكه ولو  
بالخط انحط من الذهب كذا في حاشيتي من الهداية ولو غصب اللبن ف  
فأخرج اللبن بملكه ذكره في أول المعية ومن فسخ شاة غيره فملكها بالجار  
أشياء ضمن قيمتها وسلمها إليه وأنشأ منه نقصانها وكذا الجوز والتمر والجز  
وهو القطع والكراد الترخ من الأبل يقع على الذكر والأنثى وهي توثت ويجمع  
الجوز كذا في النهاية وكذا إذا قطع برهما أي الشاة والجوز وهذا هو ظاهر  
ولو كانت الآية غير ما كوال الم قطع الغاصب للمالك أن يضمن قيمتها لوجود  
الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ مع أرش المقطوع  
والآدمي يبقى منتقلا به بعد قطع طرفه من خرق ثوب غيره خرقا يسيرا  
ضمن نقصانه والثوب للمالك وأن خرق خرقا كبيرا يبطل عاتيه مناهة للمالك  
أن يضمنه جميع قيمته لانه استهلاك من هذا النوع فانه امره قال رضي الله عنه

رحمته مناهة ترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان ثم  
أشاره الكتاب إلى أن الغاصب يبطل عاتيه المتأخر والمصحح الغاصب  
ما يثبت به بعض العين من النقص ويقبض العين وبعض النقص لا يسير  
مالا يثبت به شيء من النقص وإنما يدخل في النقصان لأن هذا أصل الأكل  
قطع الثوب نقصاناً فاحشاً والثابت به بعض المتأخر ومن غصب ثوباً  
فزرع فيها أو بني قبل له إقلاع البناء والغرس ردها كما إذا شغل طرف  
غيره بطعامه فإن كانت الأرض تنقص بقطع ذلك فملك المالك أن يضمن  
له قيمة البناء والغرس مخلوعاً ويكون له وقوله قيمة مخلوعاً معناه قيمة ثوبه  
أو شجر يؤمر به فيقوم المارض برون الشجر والبناء ويقوم وبها شجر أو  
بناء لصاحب الأرض إن يأمره بقلعه فنقص فضلها منها ومن غصب ثوباً  
فقصره بغيره فإنه فازدات قيمة بقصارتها كان للمالك أن يأخذ ثوبه  
بجائزاً بغير عوض ذكره في كتاب المنازعة ومن غصب ثوباً فبني عليه  
أو سويقاً فملكه بسن فصاحبه الجيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه بغير عوض  
وترك الثوب عليه ومثل السويق وملكه للغاصب وإن شاء أخذها وعزم  
بما زاد الصنع الممن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه إن يسكه ويأمر  
الغاصب بقطع الصنع بعد المكن وأما إذا خضع بصبوب الزرع بان محبت الزرع  
بثوت انسان وألقت في صنع غيره فإن هناك ضمان على صاحب الصنع لانه  
لا جناية منه ليعتد الثوب بملك صاحب الأصل الصنع قبل يبيع بملكه القيمة  
وهذه المسئلة مرت في باب عتق البعض من كتاب العتاق وقال هناك  
فعلى صاحب الثوب قيمة صنف الآخر موكراً أو موصراً قال أبو  
عصمة المروزي في أصل المسئلة وإن شاء رتب الثوب بأمره ويضرب  
قيمة أبيض وصاحب الصنع بما زاد الصنع فيه وفي النهاية قوله في أصل  
مسئلة أي في قوله ومن غصب ثوباً فبني عليه امره بترجيز القيد عن  
ما يثبت به هذا الحكم الذي ذكره أبو عصمة متصل بما يليه من مسألة لا يثبت  
دان كان حكم مسألة الا بصلغ أيضاً كذلك على ما ذكر في الكفاية وثابت  
هذا أي قول أبي عصمة فيما إذا انصاع الثوب بمنه انتهى وقال في الأصل  
أي محمد في المبسوط يضمن قيمة السويق وقيل المراد منه المشتمل به ببقائه







وقد قيل في هذه الأديم مقروظ كذا في النهاية وقيل بخر عظام لها شوك غلاظ  
كذا في المغرب ويبان ما ذكرنا من أنه يراد عليه ما زاد الرباع فيه ان تنظر في  
ذكي غير مدبوغ والقيمة مدبوغا فيضمن فضل بينهما وللقاصصان في حصة  
حقه كحق الجسد المبيع وان استهلكها ضمن اخل ولم يضمن الجلد عند حنيفة  
وقال لا يضمن الجلد مدبوغا ويعطى ما زاد الرباع فيه كما اذا غصب ثوبا  
ثم استهلكه يضمنه ويعطيه المالك ما زاد المبيع فيه ولو هلك في يده لا يضمنه  
بالاجماع وقوله يعطى ما زاد الرباع فيه محمول على اختلاف الجسد ما عدا  
يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الغائبة في الاخذ منه  
ثم في الرد عليه ولو كان الجلد قائما فاراد المالك ان يتركه على القاصص  
في هذا الوجه ويضمنه قيمة قبل سلبه ذلك لان الجلد لا قيمة له بخلاف صنف  
الثوب لان له قيمة وقبل السلب في ذلك عند ابي حنيفة وعندهما في ذلك  
ثم قيل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الرباع فيه كما في الاستهلاك  
وقيل قيمة جلد ذكي غير مدبوغ ولو دونه بما لا قيمة له كالتراب والشمس  
لما كان بلا شئ ولو استهلكه القاصص يضمنه قيمة مدبوغا وقيل طاهرا  
غير مدبوغ ولو هلك الجسد بالقاء المملح فيه فالقاصص لا يضمنه صار ملكا  
للقاصص لا شئ عليه وعنده المالك ما عدا ما زاد المملح فيه غير ملزم  
وبع الجلد ومقتاه صناعا ان يعطى مثل وزن المملح من اخل واذا اراد  
المالك تركه عليه وتقينه فهو على ما قيل قبل في بيع الجلد وفي العناية قوله  
وقيل بتركه قبل اشارة الى القولين المذكورين في بيع الجلد وما ذكره قوله  
ولو كان قائما فاراد المالك ان قال قبل ليس ذلك وقيل ليس ذلك  
عنده ابي حنيفة انتهى ولو استهلكها لا يضمنه عند ابي حنيفة خلافا لما كان في بيع  
الجلد ولو هلكها بالقاء المملح فيها ضمن ابي حنيفة صار ملكا من يبيعها  
للقاصص لا شئ عليه ان لم يصر خلافا بعد زمان بان كان المملح فيه خلافا  
نوبتها على قدر كيلها لانه خلط اخل بالجلد في التقدير وهو على اصله  
اي اصل محمد ليس استهلاك وعنده ابي حنيفة هو القاصص الوجهين ولا شئ عليه  
وعنده محمد لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول ويضمن في الوجه الثاني  
وبعض المشايخ يجواب الكتاب على اطلاقه قال صاحب الهداية وقد كثرت

وقد قيل في هذه الأديم مقروظ كذا في النهاية وقيل بخر عظام لها شوك غلاظ  
كذا في المغرب ويبان ما ذكرنا من أنه يراد عليه ما زاد الرباع فيه ان تنظر في  
ذكي غير مدبوغ والقيمة مدبوغا فيضمن فضل بينهما وللقاصصان في حصة  
حقه كحق الجسد المبيع وان استهلكها ضمن اخل ولم يضمن الجلد عند حنيفة  
وقال لا يضمن الجلد مدبوغا ويعطى ما زاد الرباع فيه كما اذا غصب ثوبا  
ثم استهلكه يضمنه ويعطيه المالك ما زاد المبيع فيه ولو هلك في يده لا يضمنه  
بالاجماع وقوله يعطى ما زاد الرباع فيه محمول على اختلاف الجسد ما عدا  
يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الغائبة في الاخذ منه  
ثم في الرد عليه ولو كان الجلد قائما فاراد المالك ان يتركه على القاصص  
في هذا الوجه ويضمنه قيمة قبل سلبه ذلك لان الجلد لا قيمة له بخلاف صنف  
الثوب لان له قيمة وقبل السلب في ذلك عند ابي حنيفة وعندهما في ذلك  
ثم قيل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الرباع فيه كما في الاستهلاك  
وقيل قيمة جلد ذكي غير مدبوغ ولو دونه بما لا قيمة له كالتراب والشمس  
لما كان بلا شئ ولو استهلكه القاصص يضمنه قيمة مدبوغا وقيل طاهرا  
غير مدبوغ ولو هلك الجسد بالقاء المملح فيه فالقاصص لا يضمنه صار ملكا  
للقاصص لا شئ عليه وعنده المالك ما عدا ما زاد المملح فيه غير ملزم  
وبع الجلد ومقتاه صناعا ان يعطى مثل وزن المملح من اخل واذا اراد  
المالك تركه عليه وتقينه فهو على ما قيل قبل في بيع الجلد وفي العناية قوله  
وقيل بتركه قبل اشارة الى القولين المذكورين في بيع الجلد وما ذكره قوله  
ولو كان قائما فاراد المالك ان قال قبل ليس ذلك وقيل ليس ذلك  
عنده ابي حنيفة انتهى ولو استهلكها لا يضمنه عند ابي حنيفة خلافا لما كان في بيع  
الجلد ولو هلكها بالقاء المملح فيها ضمن ابي حنيفة صار ملكا من يبيعها  
للقاصص لا شئ عليه ان لم يصر خلافا بعد زمان بان كان المملح فيه خلافا  
نوبتها على قدر كيلها لانه خلط اخل بالجلد في التقدير وهو على اصله  
اي اصل محمد ليس استهلاك وعنده ابي حنيفة هو القاصص الوجهين ولا شئ عليه  
وعنده محمد لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول ويضمن في الوجه الثاني  
وبعض المشايخ يجواب الكتاب على اطلاقه قال صاحب الهداية وقد كثرت



في اقول المشايخ وقرينا ضا في كناية المنتهي ومن كسر لم يربط او طيلة  
او من ركا او دقا او احراق له سكر او منقضا فهو ضا من وبيع هذه الاشياء  
جائز وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ولا يجوز بيعها قبل  
الاختلاف في الدف والطليل والبرص بالهوقا طيل القراءة والدف الكسر  
يباح ضربه في الترس بعين الباطل من غير اختلاف وقيل الفتور في الضمان  
على قولها يعني لا يضمن لكثرة الفساد في ان كسر في النهاية والسكر اسم للذي من  
ما والرطب اذا اشتد والمضيق في الضيق بالطبع وفي المطبوع ادله بطر وهو  
الباق عن ابي حنيفة روايتان في التغير والبيع وفي الجارية المغتصبة كبت  
قيمتها غير صالحة للامور وكذا في الكسب والتطوع والجماعة الطيارة والتركيب للقتال  
والعبد المقتضى كبت القيمة غير صالحة لهذه الامور وفي السكر والنصف تحتها  
ولا يجب المثل لان المسلم ممنوع عن ملك عبده وان كان لو فعل جائز وهذا  
بخلاف ما اذا تلف على غرة صليبا حيث يضمن قيمة صليبا لانه مقر على ملك  
ومن غصب ام ولد ومدة فمات في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة  
ام الولد عند ابي حنيفة وقال لا يضمن قيمتها بناء على ان بالية ام الولد غير متقنة  
عنده وعند حنيفة والاولايل مذكرة في كتاب العاق ولو غصب يدرا  
قابض ومن قيمته لا يملكه الغاصب فاذا وجدته فله ان يستعي ذكرها في باب كاتبة  
العبد المشرى الكاسية اذا القاحا في دار غيره فانه يؤخذ برفعها واذا عدم جدار  
غيره يضمنه النقصان ويبنى احد اربعه ذكرها في احكام الموت **كتاب**  
**الشفعة** الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من منم المشارة  
الى عقار الشفع الشفعة واجبة للمخيط في نفس المبيع ثم للمخيط في حق المبيع كالشرب  
والطريق ثم للجار اقا وهذا اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وقا  
الترتيب وقال الش في الشفعة الجوار ويس الشريك في الطريق والشفعة  
والجار شفعة للمخيط في الرقبة فان سلم والشفعة للشريك في الطريق فان  
اخذها الجار وامر او جاز الجار الملائم وهو الذي ظهر له في الشفعة  
وباية في سكة اخرى واخر يقول ظهر عن الجار الماعبل كراهة الكناية وعن ابي  
يوسف ان ح وجو الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم او سقوة والشريك  
في المبيع قد يكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار او جدار معين منها

27  
وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين  
من ابي يوسف ثم لا بد ان يكون الطريق والشرب خاضعا في الشفعة بالشفعة  
فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا في الشرب الخاص ان يكون خرا لا يورث  
الشفعة ولا يجوز فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف  
ان يكون خرا يستقي منه فراجان او ثنية وماراد على ذلك فهو عام قال في  
قيل اريد باصغر الشفع مثل الزورق حتى لو كان بغير كبر كجرح في الزورق  
فالجار حق التقي وفيما العنايه في الشفعة الخاص بما اختار من بين التمسك  
المذكورة في القراح من الانص كل قطعة على الجار ليس بها جرح والمساب  
شجر التقي وان كانت سكة غير نافذة تخلف منه سكة غير نافذة وهي  
مسئلة فيعت دار في الشفعة فلا يلحقها الشفعة خاصة دون اصل الدار  
وان بيعت في العلى فلا اصل الشك في وان كانت مستديرة فيجوز دارها في  
يشتركون في الشفعة ذكرها في مسائل شتى من كتاب القضاء ولو كان خضر  
مغير باخذ منه خرا صغر منه فهو على قياس الطريق فيما بينه ولا يكون الرجل  
بالجوز على الحائط شفيع شركة ولكنه شفيع جوار والشريك في الشفعة يكون  
على حائط الدار جارا واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم  
ولا يغير اختلاف الاملاك وقال الش في حو على قايير الانصب ولو قطعت  
بعضهم حقه فهو الباقي في الكل على عدد رؤسهم ولو كان في بعض عتبا يقضي بها من الجوار  
على عدد رؤسهم وان قضى الجار لجمع ثم حصره في بعض الدار لا يضمن ولو حصره في  
فيلتزم ما في كل واحد عتبا للتسوية فلو سلم الجار حقه في بعض الدار لا يضمن الجار  
الا النصف والشفعة يجب بعقد البيع ومقتاه بعده لانه حو السبب لان  
سببها الاتصال على بيناه ويكتفي في ثبوت حق الشفعة اقرار الجار بالبيع بالبيع  
أخذها الشفع وان كان الشريك في الشفعة لا يشترط الاخذ في طلب  
المواثبة وتلك الاخذ اذا سلمها المشتري او حكمها حاكم وتظهر فائدة هذا  
اذا مات الشفع بعد الطلين او باع واره المبيع بها الشفعة او بيعت له  
بجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم او تسليم المخاصم لا يورث عنه في الصورة  
الاولى وتبطل شفعة في البينة والاشقة في الثالثة لانها عام الملك له ثم  
قوله يجب بعقد البيع بيان انه لا يجب الاخذ بها وانه المال بالمال **باب**



**طلب الشفعة والمطالبة** فيه ما لو ادعى علم الشفع بالبيع في مجلسه شفعة فذكر  
على المطالبة اقل ان يطلب ثلثه او وجه طلب المواتية وهو ان يطلبها كما  
علم حتى لو بعد البيع ولم يطلب بطلت شفعته ولو اخبر كتابا والشفعة  
في اولها وفي وسطه فقرأ الكتاب الى آخره بطلت شفعته وعلى هذا  
عامة الشارع وهو رواية عن محمد وعنه ان لا تجلس العلم والبرهان  
في النواذر وبذلك نية اخذ الكسبي ولو قال بعد ما بلغه البيع امرته او جاز  
ولا قوة الا بانه او قال سبحان الله لا تبطل شفعته وكذا اذا قال من كتابها  
او بكم بيعت والكر او بقوله في الكتاب شفعة في كل ذلك على المطالبة بطلب المواتية  
والاشهاد وفيه ليس لازم انما هو في الجاهد وتقييد الجاهد بالاشارة الى ما  
اختلفوا في دفعه فطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت  
الشفعة او اطلبها او اطلبها لها ولذا يلزم الشفع بيع المزارع لم يجب عليه  
الاشهاد حتى يجزه جلا ان او جلا امرتان ما وواحد عدل عند ايه حنفية وقال  
يجب عليهما ان يشهدا في آخره واحد منهما كان او عبدا صبي كان او امرأة  
اذا كان اخر حقا واصلا للاختلاف في عمل الوكيل وقد ذكرناه فيما تقدم  
وهذا بخلاف الخيرة اذا اخبرت عنده وبخلاف اذا اخبر المشتري لانه خصم  
فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم والكتاب طلب التقرير والاشهاد ولا حاجة  
اليه لاثباته عند الكتاب ولا يمكنه الاشهاد فظاهر على طلب المواتية لانه على قدر  
العلم بالشرع يحتاج بعد ذلك الى طلب الاشهاد والتقرير وبما قال في  
الكتاب في التقرير والاشهاد في قوله الا ان تم بينهما من يدعي في المجلس  
ويشهد على البايع ان كان البيع في يده معناه لم يسلم الى المشتري وطالب  
او عند العقار فاذا فصلت لطلب شفعة شفعته وصورة هذا الطلب  
ان يقول ان فلانا اشترى هذه المزارع وانا شفعيتها وقد كنت طلبت الشفعة  
واطلبها الا ان فاشهد واعلى ذلك ومن الى يوسف انه يشترط لتسمية البايع  
وتحذيره لا يملك المطالبة بالشفعة الا في معلوم والثالث طلب الخصومة والكتاب  
وسند كرفيع من بعد ان شذاز الله تعالى ولا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب  
عنه ايه حنفية وهو رواية عن ابي يوسف وقال محمد ان تركها اشهر اية  
الاشهاد وبطلت وهو قول زفر معناه اذا تركها من غير عذر وتجن ابان

اي يوسف انه اذا ترك المزارعة في مجلس من مجلسي القاضى تبطل شفعته وذكر  
اي حنفية وهو ظاهر المذهب على التفسير ولو علم انه لم يكن في البلدة قاض  
لا تبطل شفعته بالثأخير الا اتفاقا واذا تقدم الشفع الى الكتاب فادعى الشراء  
وطلب الشفعة سال الكتاب المدعي عليه فان اعترف ملكه المزارعة بطلب الشفعة وبالاكف  
اقامة البينة واليد ظاهر فمحل فلا يملك لاثبات الاستحسان قال رضي الله عنه  
يا لكتاب المدعي قبل ان يقبل المدعي عليه من موضع المزارع وهو وصلا  
ادعى حقا فيها فصار كما اذا ادعى برقبها واذا ثبت ذلك بغير سبب شفعة  
لا خلاف سببها فان قال انما شفعها بداري فلا صحتها الا ان تم دعواه  
على ما قاله لخصاف وذكر في الفتاوى تحذير هذه المزارعة بطلبها ايضا  
وقربناه في كتابنا الموسوم بالتحسين المزيه فان عجز عن البينة اختلف  
المشتري بانه بائنه ما يعلم انه ملك للزاد كره ما يشفع بغيره بطلب الشفعة  
ثم هو اختلف في علامه في غيره فيختلف على العلم فان نحل وقامت للشفعة  
ثبت ملكه المزارعة بطلب الشفعة وثبت الجواز بعد ذلك كذا الكتاب في المزارعة  
عليه صل اتباع ام لا فان انكر الما بينا قيل للشفيع قم البينة فان عجز عنها  
ما استخلف المشتري بانه ما اتباع او بانه ما استحق في هذه المزارعة من  
الوجه الذي ذكره فخذ اعلى احاصل الاول على السبب قال صاحب الهداية وقد  
استوفينا الكلام فيه في الدعوى وذكرنا الاختلاف بتوفيق الله تعالى  
وانما يختلف على ثبوت لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده احسانه  
وفي شك كلف على البينات ويجوز التا زعدة في الشفعة وان لم يحضر الشفع  
التمس الى مجلس الكتاب فاذا قضى الكتاب بالشفعة لزمه احضار الشن وهذا ظاهر  
رواية الاصل وعن محمد انه لا يقض حتى يحضر الشفع التزم وهو رواية الحسن  
عن ايه حنفية واذا قضى المزارع فطلب الشراء ان يجسه حتى يستوفى الشن وثبت  
القضاء عنه محمد ايضا لانه فعل مجتهد فيه ووجب عليه الشن فيجب قواض  
او اذ التزم بعد ما قال الكتاب له اوفع الشن اليه لا تبطل شفعته وان احضر  
الشفيع البايع والمبيع في يده فله ان يجامعه في الشفعة ولا يبيع في البينة  
حتى يحضر المشتري فبيع الشفع منه ويقضى الشفعة على البايع ويجعل العهدة  
بخلاف اذا كانت المزارعة قد قطعت حتى لا يعبر عنها بالبيع فيأخذ من المشتري



وتكون العدة عليه ومن اشترى ما لا يقدر على دفعه فهو كالمشتري  
وكذلك اذا كان الباي وكما القاب للمشتري ان ياخذها منه اذا كانت في  
يده وكذا اذا كان الباي ومالكيت فيما يجوز بيعه واذا اشترى ما لا يقدر  
وسلمها وغاب ثم حضر المشتري فالمو حوب له ليس بغير حصة ومحمد خلافا  
لابي يوسف عنها مثله قوله في سائر الشفعة ذكر كانه المأذون واذا اشترى  
للمشتري الدار ولم يكن راحا فلا خيار للرؤية وان وجد بها عيبا فلا  
يردها وان كان المشتري شرط البراءة منه **فصل**  
في الاختلاف وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن قال قول قول المشتري  
ولا يتجان فان ولو اقاما البينة فالبينة للمشتري عند ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف البينة بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمنه وادعى الباي  
اقل منه ولم يقض الثمن اخذها الشفع بما قال للباي وكان ذلك خطأ  
عن المشتري ولو ادعى الباي الاكثر يتجان فان وتير اذان واجتبا على كل  
ان الثمن ما يقوله الآخر فباخذها الشفع بذلك ان حلفا يصدق القاضي  
البيع وباخذها الشفع بقول الباي وان كان قبض الثمن اخذها  
بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول الباي ولو كان نقد الثمن  
غير ظاهر فقال الباي بقت الدار بالحلف وقبض الثمن ياخذها الشفع  
بالألف ولو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله **فصل**  
فيما يؤخذ بالمشفوع واذا حلف الباي عن المشتري بقبض الثمن سقط ذلك  
عن الشفع وان حلف الشفع لم يسقط عن الشفع وكذا اذا حلف بعد اخذها  
الشفع بالثمن يحكم عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف حلف الكافر  
وان زاد المشتري الباي لم يلزم الزيادة الشفع ونظير الزيادة اذ اجد  
العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفع حتى كان له ان ياخذها بالثمن  
الاول ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفع بقيمتها وان اشترى ارضا  
او موزون اخذها بثمنه والعدوى المتعاربين ذوات الامثالي  
وان باع عقارا بعقارا اخذ الشفع كل واحد منها بقيمة الآخر واذا باع  
مؤجلا للمشتري اخذها ان شاء اخذها بثلث حال وان شاء صبر حتى ينقض  
ثم ياخذها وليس ان ياخذها في حال بثلث مؤجل وقال زفره ذلك

وهو قول الشافعي في القديم ثم ان اخذها بثلث حال من الباي سقط الثمن عن  
المشتري وان اخذها من المشتري رجع الباي على المشتري بثلث مؤجل كما كان  
وان اخذها للانتظار له ذلك وقوله في الكتاب وان شاء صبر حتى ينقض  
مراده الصبر عن الاخذ اما الطلب فعليه في حال حتى لو سكت عنه بطلت  
شفعته عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لقول ابي يوسف الاخر واذا اشترى في  
بخر او خنزير وشفيعها ذبي اخذها بثلث مؤجل وقيمة الخنزير وان كان شفيعها  
مسلمانا اخذ بقيمة الخنزير وان كان شفيعها مسلمانا وذميا اخذ المسلم  
بشفيعها بنصف قيمة الخنزير والذمي بشفيعها بنصف ثلث الخنزير فلو سلم الذمي اخذها  
بنصف قيمة الخنزير كما اذا اشترى ارضا بثلث من رطب فحضر الشفع بعد انقطاعه  
عن ابي يوسف ان ياخذها بقيمة الرطب **فصل** واذا اشترى  
المشتري او غرس ثم قضى للمشتري بالشفعة فهو الجاني ان شاء اخذها بالثمن  
وقيمة البناء والغرس وان شاء كلف المشتري قلعه وعن ابي يوسف انه  
لا يكلف القلع ويجزى من ان ياخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وبين ان  
يترك وبه قال الشافعي لا ان عنده لان يطلع ويعطي قيمة البناء واذا  
ذرع المشتري ثم جاء الشفع فانه لا ياخذها بالشفعة حتى يترك الذرع  
ولا يكلفه قلع الزراعة بالاتفاق والزرع يطلع قياسا وطلع استحيانا لان  
له نهاية معلومة ويبقى بالأجر وليس فيه كثر الضرر وان اخذه الى البناء  
او الغرس بقيمته بغير قيمة مقلوفا ولو اخذها الشفع فبني بها او غرس في  
استحقت رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لا على الباي ان اخذ  
ولا على المشتري ان اخذها منه وعن ابي يوسف انه يرجع عليه واذا اشترى  
الدار او احرق بناؤها او حرق شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار  
ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك واذا غرق نصف الارض ياخذ  
الباقي بحقه وان نقص المشتري البناء قبل الشفع ان شئت فخذ العرصه  
بحقه وان شئت فزرع وليس للمشتري ان ياخذ الثمن ومن ابتاع ارضا  
فعل عليها ثم اخذها الشفع بتمرها ومعناه اذا ذكر التمرفه البيع وكذلك  
ان ابتاعها وليس له التخل من التمرفه بالمشتري بثلث ياخذ الشفع فان  
بذره المشتري ثم جاء الشفع لا ياخذ التمرفه الفصلين جميعا فان جذع المشتري



سقط عن الشفع حقة قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول وهو  
ما اذا ابتاع ارضا وعلى ثلها ثمن كرا الى الكفاية اما في الفصل الثاني ما اذا سوي  
التمتع بجميع الثمن **باب ما يجب فيه الشفعة والاجب الشفعة**  
واجبة في العتار وان كان مالا يتقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا  
يقسم وهو الحمام والبر والرحى والطريق ولا شفعة في العرض والسفن وما  
ماك ينجس السفن وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت  
دون العرصه وهو صحيح مذكور في الأصل وهذا بخلاف العلوق حيث يستحق  
بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفن اذا لم يكن طريق العلوقية وكلمة الذين  
في الشفعة سواء ويستوي فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والباغي والعاول  
والحر والعبد اذا كان مازونا او مكاتباً واذا ملك العقار بعض هؤلاء  
في الشفعة ولا شفعة في الدار التي تزوج الرجل عليها او خال المرأة بها او  
بشجر بها داراً او غيرها او يصالح بها عن دم عداوة يفتى عبد الله بن عبد الله  
ان في يجب بها الشفعة وقوله يتا في فيما اذا جعل شفعاً من دارهم  
او ما يباح به وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها بغير مهر ثم فرض لها الدار  
بغلاف اذا باعها بمهر الشغل او بالمستحق فان فيه الشفعة ولو تزوجها على  
على ان ترق عليه النكاح فلا شفعة في جميع الاربعه اية حنفية وقال لا تجب  
الالف واذا باع المضارب راء وفيها ربح لا يستحق رب المال الشفعة في  
حقه الزوج او يصالح عليها بانكار وفيه الغاية عطف القدر في قوله او  
يصالح عليها بانكار على قوله او يفتى عليها عبد الله بن عبد الله فان صالح عليها باقرار  
وجب الشفعة قال رضي الله عنه هكذا ذكر في اكثر نسخ المختصر والصحيح  
يصالح عنها بانكار كان قوله عليها لانه اذا صالح عنها بانكار بقي الرافع في يده  
فويترك افعالهم تزل عن ملكه وكذا اذا صالح عنها بسكوت لانه يحتمل انه يترك  
الملك او لا يتركه قطعاً لشفعة خذ كما اذا انكر مرعاً بخلاف اذا صالح عنها  
بالاقرار لانه معترف بالملك للمنع انما استفاد به الصالح فكان مبادلة مالية اما  
اذا صالح عليها باقرار او سكوت او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه  
اخذها عوضاً عن حقة في زعمه اذا لم يكن من جنسه فيعادل بزعمه ولا شفعة  
في حبة الا ان يكون بعمول مشروط ولا بد من القبض ان لا يكون الموصوف

الموصوف ولا عونه شايح ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع  
وان استقر الخيار وجبت الشفعة وبشرط الملك سقوط الخيار في الصحيح  
وفي الغاية قوله في الصحيح اجتزاز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطلب  
عند وجود البيع لانه سبب الشفعة فان بشرط الخيار وجبت الشفعة  
واذا اخذها في الثلثات اي في مدة الخيار كذا في الغاية وجب البيع والخيار  
للشفيع وان بيعت داراً له جنبها والخيار لا يصح فله ان يملكه الخيار الا انه  
بالشفعة واذا اخذها كان اجازة منه للبيع بخلاف اذا اشتراها ولم  
يرحها حيث لا يطل خياره باخذها ببيع جنبها بالشفعة ثم لو اشترى شفعاً للدار  
الاولى لان ياتخذها دون ان يتيه ومن ابتاع داراً اشترى فاسداً فلا شفعة  
فيها فان سقط الفسخ وجبت الشفعة يعني ان سقط الفسخ بالزيادة  
في البيع كالبناء والغرض عند اية حنفية وبالسبع من آخر بالاتفاق وجب  
الشفعة لروايل مانع كذا في الغاية وان بيعت داراً جنبها وهي في يد البائع  
بعد فله الشفعة وان سلمها الى المشتري فهو شفعها ثم ان سلم الدار للبيعة  
بالبيع الفاسد الى المشتري قبل الحكم بالشفعة لم يطلت شفعته كما اذا باع داراً  
قبل الحكم بالشفعة بخلاف اذا سلمه بعده وان اشترى داراً بالبائع من المشتري  
قبل الحكم بالشفعة لم يطلت وان اشترى داراً بعد الحكم بقيت اية على ملكه  
واذا لمقتسم الشراكة العقار فلا شفعة لجانبهم بالقيمة واذا اشترى  
داراً فسلم الشفع لشفعة ثم ردها للمشتري خياراً روية او شرطاً او  
بغير مقتضى قاض فلا شفعة للشفيع وان ردها بغير مقتضى  
او قاض فلا شفعة لشفعة ومراوده اي مراد القدر من الرد بالقبض  
وفي اجماع الصغير ولا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو كسنة الدار  
فانه لا شفعة بسبب الرد خياراً روية ولا نفع الميراثية بالفتح عطفاً  
على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه يثبت في القسمة  
خياراً روية وخياراً بشرط **باب ما يتطل به الشفعة**  
واذا ترك الشفع الاشياء وجب علمه على طلب المواتية وهو يترك على ذلك  
طلت شفعته وكذلك ان اشترى في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين  
لا عند العقار وقد ذكر فيها تقدم وان صالح من شفيعته على بعض طلت



بطلت الشفعة ورد العوض وكذا لو باع شفعته بثلث وأقامت الشفعة  
بطلت شفعته وقال الشافعي يورث عنه قال رضي الله عنه إذا مات  
بعد البيع قبل القبض بالشفعة أو أدامت بعد قبض القاضى قبل نقد الشفعة  
أي قبل العقار فالباع لا يملك الشفعة وإن مات المشتري لم يطل ولا يباع في دين  
المشتري وصيقته ولو باع القاضى والوصى أو وصلى المشتري فيها بوقية فلا  
فلا شفعه في بطله ولا يأخذ الدار ولا ينقض تصرفه في حياته وإذا باع الشفعه بشفعة  
يقبل أن يقضى له بالشفعة بطلت شفعته وأن لم يعلم بشر المشتقة كما إذا  
سلم من خلاف الباع الشفعه واره بشرط الخيار ويكيل الباع إذا باع  
وهو الشفعه فلا شفعه له ويكيل المشتري إذا باع فلا شفعه ولا أصل  
أن من باع أو بيع له فلا شفعه له ومن اشتري أو اشتري له فلا شفعه وكذا  
لو ضمن الركب من الباع وهو الشفعه فلا شفعه له وكذا إذا باع وشترط الخيار  
ليضروه فامضى الشرط وله الخيار وهو الشفعه فلا شفعه له بخلاف شرط  
له الخيار من جانب المشتري وإذا بلغ الشفعه انحصرت البع فتم علم  
انحصرت البع أو مخطئة أو غير قيمتها الف والكثر فتسليمه باطل فلا شفعه  
وكذا أمكن أن يكون له عذوى متقارب بخلافه إذا علم انحصرت  
بغير قيمته الف والكثر وإن بان انحصرت بدناية قيمتها الف فلا شفعه  
وكذا إذا كانت أكثر وقال في قوله الشفعة وإن أقبل أن المشتري فلا أن سلم  
الشفعة ثم علم أنه غيره فلا الشفعة ولو علم أن المشتري هو غيره فلا أن  
يأخذ نصيب غيره ولو بلغه غير النصيب سلم ثم لم يشرى أجمع فلا شفعه  
وفي عكس الشفعة في ظاهر الرواية **فصل في** إذا باع وأرا  
الأمم قدر رابع في طول الجدة المثل الشفعه فلا شفعه له وهذه جملة  
وكذا إذا وعتب عند هذا المقادير وسلم إليه وأن ابتاع منها شيئاً  
ثم ابتاع بقيتها فالشفعة لها في السهم الأول دون الثاني فلو أراد جملة  
ابتاع السهم بالثمن الأول ومما مثلاً والباقي بالثمن الثاني وأن ابتاعها بثمن ثم  
وقع إليه ثوباً عنه فالشفعة بالثمن دون الثوب قال رضي الله عنه وهذه جملة  
تتم الجوار والشركة فيبيع بأصفا قيمته ويغني جلا ثوب بعد قيمته الآلة لو شئت  
الشفعة في كل الشئ على شري الثوب واللا وجه في بيع بالوراء ثم الثمن

سج

الثلث دينار حتى إذا استحققت الشفعة بطلت الشفعة فيجب الدينار لا غير  
ولا تكره جملة في إسقاط الشفعة عند أبي يوسف وتكره عند محمد وعليه هذا  
الخلاف جملة في إسقاط الزكوة **مسألة متفرقة** وإذا اشترى  
خمس نفر دار من رجل فملك الشفعه أن يأخذ نصيب أحدهم أن اشترى أحدهم  
من خمسة أخذها كلها أو تركها ولا فرق في هذا أي أخذ الشفعه نصيب أحدهم  
المشتريين كذا في النهاية بين ما قبل القبض بعده هو الصحيح في الثانية وروى عن  
عن أبي حنيفة أنه فرق فقال إن أخذ قبل القبض نصيب أحدهم ليس له ذلك  
وبعد القبض ذلك انتهى لا أن قبل القبض لا يملكه أخذ نصيب أحدهم إذا نقد  
ما عليه لم ينقد الآخر بخلاف ما بعد القبض وسواء سمي كل بعض ثمنًا أو كان  
الثلث جملة قال صاحب الهداية ومما تفرعات ذكرنا ما كان في كفاية المنع وقد  
اشترى نصيباً بغير مقسوم فقام الباع أخذ الشفعه النصيب الآخر والمشتري  
لو بيع الشفعه لا ينقض القبض وأن كان له نفع فيه بعد العهدة على الباع  
فكذلك لا ينقض ما هو من ثمنه بخلافه إذا باع أحد شركتي نصيبه من الدار المشتركة  
وقال لم يشر الذي لم يبع حيث يكون للشفعه نفعه ثم أطلق الجواب في الكتاب  
يدل على أن الشفعه يأخذ النصيب الآخر والمشتري في أي جانب كان وهو لم ي  
عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنه إنما يأخذ إذا وقع في جانب الدار  
التي يشفع بها ومن باع داراً وله عبد ثاؤون عليه دين فلا شفعه وكذا  
إذا كان العبد مملوكاً فلا شفعه بخلافه إذا لم يكن عليه دين لا يبيع  
لمولاه ولا شفعه لمن يبيع له وتسلم الأب والوصى الشفعة على الصغير  
جائز عنه أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر وهو على شفعته إذا بلغ  
توا وعلى هذا الخلاف إذا بلغها شراء وارثها وارثها فلم يطلبها وعلى هذا  
خلاف تسليم الوكيل يطلب الشفعة في رواية كتابها لو كالة وهو الصحيح وكذا  
أبطالها وهذا إذا بيعت مثل قيمتها فإن بيعت أكثر من قيمتها بما لا يتعابن الكس  
يقبل جاز التسليم بالإجماع وقيل لا يصح بالاتفاق وأن بيعت بأقل من  
قيمتها بما لا يكثره فمن أبي حنيفة أنه لا يصح التسليم منها ولا ربه عن  
بني يوسف **كتاب القسمة** القسمة في الأعيان المشتركة  
شروعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم باشرها في المغانم والموارث وجرى

21  
330



التوارث بها من غير تكميل حتى لا تعزى عن معنى المبادلة لأن ما يبيع لأحد ما بعض  
كان له وبعضه كان لصاحبه فلو باعته بغيره بغيره ما بقي من حصة في نصيب  
صاحبه فكان مبادله وأفاضل وأفاضل هو المالك من المبيعات والمزينة  
لعدم التفاوت حتى كان لأحد ما ان يأخذ نصيبه حال غيبته صاحبه ولو اشتراه  
فاقتسامه ببيع أحدهما نصيبه مائة بنصف الثمن ومعنى المبادلة هو المالك  
في الحيوانات والعروض للتفاوت حتى لا يكون لأحد ما أخذ نصيبه عند غيبته  
الأخر فلو اشتراه فاقسمه لايبيع أحدهما نصيبه مائة بعد القسمة إلا أنهما  
إذا كانت من جنس واحد جاز العاقل على القسمة عند طلب أحد الشركاء  
لأن فيه معنى الأفاضل لتفاوت المقاصد والمبادلة مما يجزى في غير كافي قضاء  
الديون وهذا لأن أحدهم يطلب القسمة يسأل العاقل أن يختص بالانتفاع  
بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب العاقل جابته وأن كانت أختا  
مختلفة لا يجزى العاقل على قسمتها لتعذر العاقل باعتبار نفس التفاوت  
في المقاصد ولو تراخوا عليها جاز لأن الحق لهم وينبغي العاقل أن ينصف قاسما  
يرزق من بيت المال يقسم بين الناس غير أن لم يفعل نصيب قاسما قسم  
بالأجر معناه بأجر على المتعاضدين بقدر أجر شدة كذا يتحكم بالزيادة  
والأفضل أن يرزق من بيت المال نذر في الناس بغير التهمة ويجب  
أن يكون عدلا مأمونا عالما بالقسمة ولا يجزى العاقل الناس على قاسم واحد  
معناه لا يجزى على أن يستأجروه ولو اصطفاوا فاقسموا جاز إلا إذا كان  
فيهم صغير يحتاج إلى امر العاقل ولا يترك القسام يشتركون كذا يصور  
الأجرة غالية يتواكلهم وعند عدم الشركة يتبادر على كل إليه خيفة الموت  
فيرخص لأجر وأجرة القسمة على عدل الرأس عند أبي حنيفة وكذا لا على  
قدر الانصباء فيقدر بقدره وعند أبي عن أبي حنيفة فيما روي عن  
أن الأجر على الطالب من المتنع وإذا حضر الشركاء عند العاقل في زيادة  
وإذا وضعت أو عوانهم ورثوا عن قلال لم يقسمها العاقل عند أبي  
حنيفة حتى يقبضوا البيعة على موته وعدو رثته وقال صاحباه يقسمها  
باعتزافهم ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم وأن كان المال مشترك  
ماسول العاقل وأدعوا أنه ميراث قسمه في قولهم جميعا ولو أدعوا في العاقل

في العقارات أنهم اشتروا قسمة بينهم وقول أبي حنيفة مبنى على أن القسمة  
قضاء على الميت إذا تركه مبقاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة  
تنفذ وصاياهم وتنفذ يورثونها قال في العناية وعن هذا ما لو أضافوا  
بجارية لسان فولدت قبل القسمة تنفذ الوصية فيها بقدر الثلث  
كانه أوصى بها بخلاف ما بعد القسمة فإن الزيادة للموصي له قول أن تركه  
مبقاة على ملك الميت فلا بد له من حصة وهي ما أضافه الورثة أو بينتهم  
وأقرهم ليس بحجة على الميت فلا بد من البيعة انتهى فإن أدعوا الملك  
ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسم بينهم قال رضي الله عنه وهذه رواية  
كتاب القسمة وإذا قسم الميراث بين ورثة حضوري البيعة ولم يقولوا  
لا نعلم وإنا آخر لا يؤخذ منهم الخيل عند أبي حنيفة لجواز المكفول له ذكره  
في فصل وعلى الزوج أن يسكنها من النفقة في كتاب الطلاق وفي إجماع  
الصغير رضد عاها جلال وأقاما البيعة أختا في أبيهما وأرادوا القسمة  
لم يقسمها حتى يقبض البيعة أختا للمعام قبل هو قول أبي حنيفة خاصة وقيل  
هو قول الكل وهو الأصح وإذا حضر وارثان وأقاما البيعة على الوفاة  
وعدد الورثة والدار في أبيهم ومعهم وارث غائب قسم العاقل  
بطلب الحاضرين وينصف بكل يقبض نصيب الغائب وكذا لو كان كل  
الغائب صبيبا يقسم وينصف صبيبا يقبض نصيبه ولا بد من أبي البيعة  
في هذه الصورة عند أبي حنيفة أيضا خلافا لما كان من قبل وكذا فواشترين  
لم يقسم مع غيبة أحدهم وأن كان العاقل في يد الوارث الغائب أو  
شي من لم يقسم وكذا إذا كان في يد مودعه وكذا إذا كان في يد الصغير  
ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيعة وعدمها هو الصحيح كما هو المطلق  
في الكتاب إجماع بقوله لم يقسم من غير ذكر إقامة البيعة كذا في النهاية  
وأن حضر وارث واحد لم يقسم وأن أقام البيعة ولو كان الحاضر  
بيرا وصغيرا نصيب العاقل عن الصغير وصبيبا وقسم إذا أقيمت البيعة  
كذا إذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها أي في الدار فطلب القسمة  
وأقام البيعة على الميراث والوصية وذكر في إجماع الصغير أنه ثبت في  
القسمة خيار الرؤية وخيار الشرط وذكر ما في باب ما يجب فيه الشفعة



من كذا الشفعة ومن مات وترك زوجة حائلا يوقف ميراث ابن واحد على  
الفتور ولو كان مع ذوات آخران كان لا يسقط لكل ولا يتغير بالمل يعل كل نصيب  
فان كان من سقط بالمل لا يعطى وان كان من يتغير يعطى الاقل المتغير كما  
في المفقود ذكرها في كتاب المفقود **فصل** فيما يقسم الام  
واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم طلب احدهم وان كان ينتفع  
احدهم والاخر يستقر لقلته بنصيبه فان طلب صاحب الكثير يقسم وان طلب  
صاحب القليل لم يقسم وذكر اخصاص على قلة حصته وفي الكفاية اني لو طلبت  
القليل قسم ولو طلب صاحب الكثير لم يقسم وذكر في بعض النسخ اخصاف  
مكان اخصاص الامم هو اخصاص من الاول قول اخصاف انتهى وذكر الحكم  
الشهيد في مختصره ان ايتها طلب القسمة يقسم العا والاصح المذكور في الكتاب  
وهو القول الاول وان كان كل واحد يستقر لقصته لم يقسم الا بتراضها  
ويقسم المروض اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم جنسين بعضها في  
بعض فيقسم العاصي كل موزون ومكيل كثير او قليل والمعدون والتعاريف  
وبتر المذبح الفضة وبتر المذبح والنحاس والابل بائنا وها والبق والغنم ولا  
يتشبه بغيره وبرز وكم وطارا ولا يقسم الا في التفت بالاجناس المختلفة  
باختلاف الصفقة ويقسم الثياب الهروية الممتدة الصنف ولا يقسم واحدا  
لا يتحقق قسمة الا بالقطع المستلزم بالضرر ولا توطين اذا اختلف قيمتها بخلاف  
ثلاثة اذ اهل ثوب بثوبين او ثوب وربع ثوب بثوبين ثلثة ارباع  
ثوب وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها الا بمراسن الذكر  
والانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوان جنس واحد وقال يقسم الرقيق  
لأنها اجنس كما في الابل والغنم ورقيق المغم وقال ابو حنيفة رقيق العام  
بما فيه غيره لان حق العامة في المالة كما في الام ببيعها وقسمة ثمنها وضا  
تعلق بالعين والمالية فافرقا واما الجواهر فقد قيل اذا اختلف اجنس يقسم  
كاللؤلؤ والياقوت وقيل لا يقسم الكبار منها كثرة التعاوت ويقسم الصفا  
لقلة التعاوت وقيل يجر الجواهر على الاطلاق ولا يقسم الجواهر عند مطلقا  
لان جمالة الجواهر فجنس من جمالة الرقيق ولا يقسم حمام ولا بشر ولا رحي  
الا بتراض الشركاء وكذا الخائطين الدارين وان كانت ذوات مشتركة

مشتركة فمعد واحد قسم كل دار على حصصها في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وقال  
ان كان الاصل لمقسم قسمة بعضها في بعضها وعل هذا بخلاف لا فريضة  
للمشتركة بخلاف الدار الواحدة اذا اختلف بيوتها لا يقسم بيوتها بل قسم  
الدار قسمة واحدة قال رضي الله عنه لقبيل الوضع في الكتاب اي وضع  
المسئلة في الكتاب في دو ومقيدة يكونها في مصراة الى ان الدارين  
اذا كانا في مصرين لا يجتمعان في القسمة عند حيا وهور رواية حلالا عنهما  
عن ابي يوسف وغيره وعن محمد بن ابي القاسم احمد بن محمد في الاخر واليه في حلة  
او محال يقسم قسمة واحدة والمنازل المتلازمة كالبهوت والمباينة كما  
وان كانت دارا وصنعة او دارا وها وتوفا قسم كل واحد منها على حدة  
قال رضي الله عنه جبل الدار والمكانوت جنسين وكذا ذكر اخصاف وقال  
في اجازات الاصل ان اجارة منافع الدار بالمكانوت لا تجوز وهذا يراد  
على انها جنس واحد فيجعل في المسئلة روايان او بنى مرة الربوا حالك  
اي في اجازات الاصل على شعبة الجانب والقسمة في الزرع والغلة والولد  
والثمرة على تقادير الانصاف ولا على عدد الرؤوس كرها في اقل كتاب الشفعة  
وفي الكفاية فان الشريك اذا اشترا بجمعة عشر درهما مثلا ومال حيا  
عشرة ومال الاخر عشرة ثم باعاه فربما ثلثة دراهم فله رحمان نصيب  
العشرة والدرهم الواحد لصاحبه لانه اربع ربع كمال فكان بينهما  
على عدد راس المال والغلة بان كان حانوت بينهما اثمانا فغلة ايضا تكون  
بينهما اثمانا انتهى **فصل** في كيفية القسمة وينبغي للقاسم ان  
يصور ما يقسمه ويعتله يعني يوزن على هاهم القسمة ويروي يعرفه اي  
يقطعه بالقسمة عن غيره ويوزن ويقيم اليك ويعز كل نصيب عن الباقي  
طريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق ثم يلقب  
نصيبا بالاول والآخر يليه بالثالث والاربع على هذا ثم يخرج القرعة التي تكتب  
بها سهم ويخرج القرعة فمن خرج اسمه اولا فله السهم الاول ومن خرج  
اسمه ثانيا فله السهم الثاني والاسل ان يطره ذلك الى اقل الانصاف حتى اذا  
كان الاقل ثلثا جعلها اثمانا وان كان سدا جعلها اسدا لم يكن القسمة  
اصلا الهداية وقد شرعناه شيعا في كفاية المنتهي بتوفيق الله تعالى

22



وقوله في الكتاب ويغز كل نصيب بطريقه شره بيان الافضل فان لم يفعل ولم  
يكن جاز على ان ذكره بتفصيل ان شاء الله تعالى والقرعة لطيب الطوبى واز  
عقده الميل حتى لو عين لكل منهم نصيبا من غير اقرار جاز ولا يدخل في القصة  
الدرهم الا بتراضهم فاذا كان ارض بناء فحق ابي يوسف ان يقسم كل ذلك  
على اعتبار القيمة وعن ابي حنيفة انه يقسم الارض بالساحة ثم يرد من وقع البناء  
في نصيبه او من كان نصيبه اجود وراحم على الاخر حتى يساويه قد فعل الدرهم  
في القصة ضرورة وعن محمد بن زيد على شركه با بمقابلة البناء با يساويه  
من العروة واذا بقي فضل لا يمكن تحقيق التسوية بان لا يبقى العروة بقيه البناء  
في يرد الفضل وراحم وهذا يوافق رواية الاصل واذا اقتسموا دارا واخذوا  
اكثر من نصيبه التزم في مقابلة الزائد مكافا او موزونا موصوفا في الزيادة  
عنده بيان مكان الايفاء خلافا لما في بعض النسخ ذكرنا في باب التسليم فان  
قسم بينهم ولا حرج من نصيب الاخر او طريق لم يستطع في القصة فان لم يكن  
صرف الطريق والمسبل عنده ليس ان يستطرق ويقتل في نصيب الاخر وان لم يكن  
ضيق القصة وتوذكر الحق في الوجه الاول اي فيما اذا امكن صرف الطريق  
والمسبل عنده كذلك الجواب اي يساويه ان يستطرق ويقتل في نصيب الاخر وفي  
الوجه الثاني اي فيما اذا لم يكن صرفها يدخل فيها ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم  
في القصة ان كان يستقيم لكل واحد طريق يفتح في نصيبه قسم حكم من غير طريق  
يرفع لجاعتهم وان كان يستقيم ذلك رفع طريقا بين جاعتهم تحقيق تكامل المنفعة  
فيما وراو الطريق ولو اختلفوا في مقداره جعل على عرض باب الدار وطوله  
والطريق على راسهم كما كان قبل القصة ولو شرطوا ان الطريق بينهما انما  
جاز وان كان اصل الدار نصيب للاح القصة على التفاوت جازة بالمرء  
واذا كان سفل لعلولم وعلول سفل لم وسفل لعلولم كل واحد على حدة  
وقسم القيمة ولا يعتبر لغير ذلك قال رضي الله عنه هذه عند محمد وقال ابو حنيفة  
واجوز يوسف يقسم بالذراع ثم اختلفا فيما بينهما في كيفية القصة بالذرية  
قال ابو حنيفة ذراع من سفل يوازي من علو وقال ابو يوسف ذراع  
بذراع قيل اجاب كل واحد منهم على عادة اهل عمره واهل بيته بتفصيل  
السفل على العلو وستوا في تفصيل ان كل مرة والعلو اخر وقيل اختلاف

اختلاف معنى والتوى اليوم على قول محمد وقوله لا يفتقر الى التفسير  
قوله في حنيفة مسئلة الكتاب ان يجعل مقابلة مائة ذراع من العلو الجرد ومائة  
وتسعون وثلاث ذراع من البيت الكامل ان العلو مثل نصف السفل فله  
وتسعون وثلاث ذراع من السفل ستة وستون وثلاث ذراع من السفل  
وثلاث ذراع من العلو فله ثلث ذراع فيساوي ثلث من العلو الجرد ويجعل  
بمقابلة مائة ذراع من السفل الجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاث ذراع  
لان علوه مثل نصف علو السفل فله ذراع كما ذكرنا والسفل الجرد ستة  
وستون وثلاث ذراع لانه ضعف العلو فيجعل بمقابلة ثلثه وتفسير قوله ابو  
الاجل اربعة اذرع خمسة ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل الجرد  
او مائة ذراع من العلو الجرد لان العلو مثل عشرة اذرع فخمسون ذراعا من  
البيت الكامل مائة ذراع خمسون منها سفل وخمسون منها علو واذا  
اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضي الله عنه  
هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابي  
يوسف ولا وبي قال الشافعي وذكر الخفاف قول محمد قولهما وقاسما  
القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي ذاقا ما جرح لا تقبل الشهادة بالاع  
واليه مال بعض الشافعي ولو شهد قسم واحد لا تقبل **باب** دعوى الخط  
في القصة والاستحقاق فيها واذا ادعى احد ما الخط وزعم ان ما اصاب شيئا  
في ماله من ماله قد شهد على نفسه بالاستيلاء لم يصدق على ذلك للبيضة فان  
لم يقر له بيضة استحقاق الشراء من كل منهم جمع بين نصيب الناصر المدعى فيقتسمها  
على قسما بينهما قال رضي الله عنه ينبغي ان لا يقبل دعواه املا لتاخصه واليه  
اشارة من بعد وان كان استوفيت حتى واخذت بعضه فالقول قول خصمه  
بينه وان قال اصابي الى موضع كذا فلم يثبت له ولم يشهد على نفسه بالاستيلاء  
بذرية شركه كالحاقه وسحب القصة ولو اختلفا في التقويم لم يثبت اليه الا  
واكانت القصة بقضاء العا والغبين فالحق ولو اقتسما دارا واصاب  
ل واحد طائفة فادعى احد ما يتا في يد الاخر انه ما اصاب به القصة وانكر  
الاخر فعليه قامة البيضة وان اقاما البيضة فوجه المدعى لانه خارج وان كان  
قبل الاهاد على البعض حاله وراوا وكذا اذا اختلفا في الهد واداما البيضة



يتفق لكل واحد من الجزأين من يد صاحبه وأن قامت لأحدهما بنية قضيه وان  
 لم يتم لواحد منهما فالأخر كما في البيع وإذا اختلفت الشراكة في الطريق يستون  
 في ملك رتبة الارض ولا يعتبر ذلك سعة الارض ومقتضاها انما رتبة ما في  
 الشرب من كذا احياء الموات **فصل** وإذا استحق بعض نصيبا  
 بعينه لم تقسم القسمة عند اية حصة ورجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقا  
 ابو يوسف نسخ القسمة قال رضي الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق بعض  
 بعينه وهكذا ذكر في الاسرار والصحاح ان الاختلاف في استحقاق بعض شايع  
 من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معين لا تنسخ القسمة بالاجماع ولو اتفق  
 بعض شايع في الكل تنسخ القسمة بالاتفاق فلهذه ثلاثة اوجه ولم يذكر قول محمد  
 وذكره ابو سليمان مع ابو يوسف وابو حفص مع ابي حنيفة وهو الاصح وابو يوسف  
 يقول بان باستحقاق بعض شايع ظهر شرك ثلث والقسمة بدون رضاه باطله  
 كما اذا استحق بعض شايع في التصيبين واستحقاق جزء شايع ينعدم معنى القسمة  
 وهو لا فراز لانه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر شايعا بخلاف المعين  
 ولها ان معنى الافراز لا ينعدم باستحقاق جزء شايع في نصيب احدهما وهذا  
 جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما او  
 ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرهما فيه فاقسم على ان لاحدهما ما لها من  
 المقدم ورابع المؤخر يجوز وكذا في الانتهاء وصار كاستحقاق شيء معين بخلاف  
 في التصيبين لانه لو بقيت القسمة لتقر ان ثلث يتفرق للتصبيه في التصيبين  
 انا هنا لا ضرر المستحق فافترقا وصورة المسئلة اذا اخذ احدهما الثلث المقدم  
 من الدار والاخر الثلثين من المؤخر وقيمتها سواء ثم استحق نصيب المقدم  
 فعند ما انشأ نقص القسمة دفعا لعيب التخصيص وان شاد رجع على صاحبه  
 بربع ما في يده من المؤخر لانه لو استحق كل المقدم رجع بنصفه في يده فا  
 استحق النصف رجع بنصف النصف وهو الربع اعتبارا بالجزء بالكل وكو  
 صاحب المقدم نصفه ثم استحق النصف الباقي رجع بربع ما في يده الاخر عند  
 وسقط خياره ببيع البعض وعند ابو يوسف في يد صاحبه بينهما نصفان  
 وبعض قيمة نصف باع لصاحبه ولو وقعت القسمة ثم ظهر في الزكاة دين محبه  
 ردت القسمة وكذا اذا كان غير محيط الا ما بقي من الزكاة ما بقي من مالدين

بالدين وراد ما قسم ولو ابراه له لغرامة بعد القسمة او اياه الورثة  
 من الحرم والدين محيط او غير محيط جازت القسمة ولو ادعى احد المتقاسمين  
 دين في الزكاة صحح دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم تسع للشاغل اذ  
 الاقدام على القسمة اعتراف منه بكون المقسوم مشتركا ولا يجوز قسمه للدين  
 قبل القبض كرحا في فصل الضمان من الكفالة **فصل في المهايأة**  
 والمهايأة جائزة استحسانا للحاجة اليها في تيسر الاجتماع على الانتفاع  
 فاشبه القسمة وتجوز فيه جبر القاصي كما تجوز في القسمة وتطلب احد الشريكين  
 القسمة والآخرة المهايأة يقسم القاصي لانه ابلغ وتوقيت فيما تجوز القسمة  
 ثم طلب احدهما القسمة يقسم وتبطل المهايأة لانه ابلغ ولا يبطل التهاين  
 بوث احدهما ولا بموتها ولو تهاينا في دار واحدة على ان يسكن هذا طائفة  
 وهذا طائفة اى ناحية من الدار وهذا علوها وهذا اسفلها جازت القسمة  
 والتهاين في هذا الوجه افراز لانه مبادلة وهذا يشترط فيه التوقيت ولكل  
 واحد ان يستغل اصابه بالمهايأة شرط ذلك في القسمة اى لم يشترط ولو تهاينا  
 في جدار واحد على ان يخدم هذا يونا وهذا يونا جازت وكذا هذا في البيت الصغير لانه  
 المهايأة قد تكون في الزمان وقد تكون من حيث المكان والآول متعين حتما  
 ولو اختلفا في التهاين من حيث الزمان والمكان في محل كملها بامر القاصي  
 بان يتفقا فان اختلفا راه من حيث الزمان يفرغ في البداية نفي القسمة ولو تهاينا  
 في العبدين على ان يخدم هذا هذا العبد والاخر الاخر هذا هذا لان القسمة  
 على هذا الوجه جائزة جبراً من القاصي وبالرافع فلهذا المهايأة وقبل عند ابي حنيفة  
 لا يقسم القاصي هكذا روى عنه والاصح انه يقسم كما عنده ايضا وفي النهاية  
 وحاصل ما في التهاين في العبد هو ان التهاين في استخدام عبيد واحد بينهما من غير  
 استغلال يجوز بلا خلاف في ذلك في العبدين على الاصح اى يجوز بلا خلاف  
 واما التهاين في العبد الواحد بينهما من حيث الاستغلال يجوز عندنا خلافاً  
 حنيفة انتهى ولو تهاينا فيها على ان نفقة كل عبد على من يأخذه جازت  
 للساحة في اطعام المالك بخلاف شرط الكسوة لانه لا مانع فيها ولو  
 تهاينا في دارين على ان يسكن كل واحد منهما دارا جازت جبر القاصي عندهما  
 طاهر لان الدارين عندنا كدار واحدة وقيل لا يجوز عنده اعتبار القسمة



وعن ابن حنيفة رضي الله عنه لا يجوز التهاؤها أصلاً بالجبر وبالتراضي بخلاف قسمه  
 رقبتهما وفي الرأيتين لا يجوز لها ياقة على الركوب عند ابن حنيفة وعندهما يجوز  
 والتهاؤها في الركوب دابة واحدة على هذا الخلاف بخلاف العبد وأما التهاؤها  
 في الاستغلال يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد  
 والآية الواحدة لا يجوز ولو زادت الفلكة في نوبة واحدة غلته في نوبة  
 الآخر يشتركان في الزيادة ليتحقق التعديل بخلاف إذا كان التهاؤها على فسخ  
 فاستغل أحدهما في نوبة زيادة والتهاؤها على الاستغلال في الدارين جائز أيضاً  
 في ظاهر الرواية وكفضل غلة أحدهما لا يشتركان فيه بخلاف الدار الواحدة  
 وكذا يجوز في الاستغلال في العبدين عند اعتبارها بالتهاؤها في النافع ولا يجوز  
 عنده ولا يجوز عنده ولا يجوز أي الاستغلال في الرأيتين عنده خلافاً لهما  
 ولو كان نخل أو شجر أو غنم بين اثنين فتهايشا على أن يأخذ كل واحد منهما الحظفة  
 يستثمرها أو يرعاها ويشرب الباخص لا يجوز وتحملة أن يبيع حصته من الآخر  
 ثم يشترها بغيرها بعد ما مضى نوبته أو يتنفع بالجزء بمقدار معلوم استقرضاً  
 لخصيص صاحبه أو فرض المشاع جائز **كتاب المزارعة**  
 قال أبو حنيفة المزارعة بالثمن والتبع باطله أعلم أن المزارعة منفالة  
 من الزرع وفي الشريعة عقد على الزرع ببعض الثمن وفي فاسدة عند  
 ابن حنيفة وقال لا جائزة وإذا فسد عنه فإن سقى الأرض وكرها ولم  
 يخرج شيء فله أجر مثله فيكون في معنى اجارة فاسدة وهذا إذا كان البذر  
 من قبل صاحب الأرض وأن كان البذر من قبل ضليح المثل وأما ربح في  
 الوجهين لصاحب البذر لأنه غار ملكه والآخر الأجر إلا أن الفتور على قولها  
 أي في جواز المزارعة طاعة الله من إلهيها ولظهور تعامل الامة بها والقياس  
 تركها للتعامل كما في الاستصناع ثم المزارعة لصحتها على قول من يجوزها بشرط  
 أحدهما كون الأرض صالحة للزراعة والثاني أن يكون رب الأرض المزارع  
 من أصل العقد ولا يفتق ببلان عقد ما لا يصح لأن الأهل الثالث بيان  
 المدة والرابع بيان من عليه البذر والخامس بيان نصيب من لا يزرع فيه  
 والسادس بيان نجلي رب الأرض منها وبين العامل تحت لو شرط على الأرض  
 يفسد العقد لنوات التحلية والتابع الشركة في الخارج بوجوه صوله والآخر بيان

بيان جنس البذر ليس بالاجر معلوماً وهي عندهما على أربعة أوجه أن كانت  
 الأرض والبذر لواحدهما والبقر والعمل لواحدهما جازت المزارعة وأن كانت  
 الأرض لواحدهما والعمل والبقر والبذر لواحدهما جازت وأن كانت الأرض  
 والبذر والبقر لواحدهما والعمل من آخر جازت وأن كانت الأرض والبقر  
 لواحدهما والبذر والعمل لآخر فهي باطلة وهذا الذي ذكره ظاهر الرواية  
 وعن أبي يوسف أنه يجوز أيضاً لأنه لو شرط البذر والبقر عليه أي على رب  
 الأرض يجوز فكذا إذا شرط وحده وصار الجانب العامل وصحها وجهان  
 آخران لم يذكرهما أحدهما أن يكون البذر لأحدهما والأرض والبقر والعمل  
 للآخر وأنه لا يجوز والثاني أن يجمع بين البذر والبقر وأنه لا يجوز أيضاً  
 عند الأئمة فكذا عند الاجتماع ومقتضى قوله عند الأئمة أن البذر والبقر  
 بأن كان من أحدهما البقر لا غير البذر لا غير كذا في الكفاية وأما ربح في الوجهين  
 لصاحب البذر في رواية وفي رواية لصاحب الأرض ويصير شرطاً للبذر فله  
 له باتصاله بأرضه ولا تقع المزارعة لأعلى مدة معلومة على بيتنا وأن كان  
 شيئاً بينهما فإن شرطاً لأحدهما فأنما استمارة فهي باطلة وكذا إذا شرط أن  
 يدفع لصاحب البذر بذر ويكون التبع بينهما نصيباً بخلاف إذا شرط لصاحب  
 غنم أو نخل أو شجر أو غنم أو نخل بينهما فأنما يجوز كما إذا شرط دفع العشر  
 وقسمه الباقي والأرض عشرية وكذلك إن شرط على المأذونات والسواقي  
 معناه لأحدهما وأما ما ذم من جمع المأذونات وهو أصغر من النهر وأكبر من مجرى  
 فارس معرب وقيل يجمع فيه ما ليس في سبيل سقي بقية الأرض والسواقي جمع الساقية  
 وهو فوق الجرد وإن النهر ويحكم أن بينهما فرق لأن السواقي يجمعها بعطف  
 أحدهما على الآخر كذا في النهاية وعلى هذا إذا شرط لأحدهما ما يخرج من ناحية  
 معينة والآخر ما يخرج من ناحية أخرى وكذا إذا شرط لأحدهما التبن والآخر  
 الحب وكذا إذا شرط التبن لضعفين والحب لآخرهما بعينه ولو شرط الحب  
 لضعفين ولم يقرض التبن صححت ثم التبن يكون لصاحب البذر لأنه غار ملكه وفي  
 ما يحتاج إلى الشرط والمفسد هو الشرط وهذا سكوت عنه وقال مشايخ  
 الحج التبن بينهما أيضاً اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولو شرط  
 الحب لضعفين والتبن لصاحب البذر صححت ولو شرط التبن للآخر فسدت وإذا

لأنه لا يجوز

معه



صحت المزارعة فالجاري على الشرط وان لم يخرج الارض شأنا شئ للمعامل  
 واذا فسد الجاري لصاحب البذر فلو كان البذر من رتب الارض للمعامل  
 اجر مثله لا يزاد على مقدار شرط وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقا  
 محمد له اجر مثله بالتمام وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض  
 اجر مثل رسته وحل يزاد على ما شرط له من الخارج فهو على خلاف البذر  
 ذكره ولو جمع بين الارض والبذر حتى فسدت المزارعة فعلى العامل اجر مثل  
 الارض والبذر فهو الصواب وهو الذي اقره عن قول بعض اصحابنا فانهم قالوا متى فسد  
 فعلى العامل اجر مثل الارض والبذر ان لم يفسد له اجر مثل الارض كروية فانما البذر  
 ان يستحق بعقد المزارعة بحال فلا ينعقد عليه صحيح ولا فاسد وجوب اجر للبذر  
 بدون انعقاد العقد والمنافع لا تستقيم الا بالعقد لكن الاصح ان عقد المزارعة  
 من جنس الاجارة ومنافع البذر مما يجوز استحقا فاجرة الاجارة فينعقد عليها  
 عقد المزارعة بصفة الفناء وتجب له اجر مثلها كاجر مثل الارض كما في المحرر  
 المسوط كذا في الكفاية واذا استحق رتب الارض فخرج البذر في المزارعة  
 الفاسدة طالب ليرجميعه واذا استحق العامل اخذ قدر بذر وقدر اجر الارض  
 وقصد بالفضل واذا انعقدت المزارعة فاستنع صاحب البذر من العمل على غير ذلك  
 قبل الفناء والبذر وانما بعده فيجوز ان عقد المزارعة يكون لازما من الجانبين  
 بعد الفناء والبذر كذا في الكفاية ولو اشنع المزارع من قبله البذر اجمعه الحاكم  
 على العمل الا اذا كان عذرا ففسخ به الاجارة ففسخ به المزارعة ولو اشنع  
 رتب الارض والبذر من قبله وكرب المزارع الارض فلا شئ له في عمل اللوازم  
 قيل هذا في الحكم فانما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرقاقه العامل لا مزرعة في  
 ذلك واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبارا بالاجارة وقدر  
 الوجه في الاجارات ولو كان وضعا لمثل سنين فلا يثبت لزوم رتب  
 الاول ولم يستحق حصة رتب الارض ترك الارض في يد المزارع  
 يستحق المزارع ويقسم على الشرط وتستحق المزارعة فيما بقي من السنة  
 وتومات رتب الارض قبل المزارعة بعد ما كرب الارض وحضر الاخراج  
 المزارعة ولا شئ للعامل بمقابلته ما عمل واذا فسد المزارع يدين قادم  
 اي قيل لم يمتدح صاحب الارض فاجاب الى غيرها جاز وليس للعامل ان يطالبه

ان يطالبه بما كرب الارض وحضر الاخراج بشئ وتوالت المزارعة ولم يمتدح  
 لم يمتدح الارض في الدين حتى يستحق المزارع ويخرج العاصي من محبس  
 ان كان جديا اليدين واذا انقضت مدة المزارعة والمزارع لم يبرك  
 كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الا ان يستحق النفقة  
 على المزارع عليها على مقدار حقوقها معناه حتى يستحق خلافها اذا  
 مات رتب الارض والمزارع بطل حيث يكون العمل فيه على العامل فان  
 انفق احدهما آية المسئلة الاولى وهي اذا انقضت مدة الاجارة  
 بغير اذن صاحبه وامر الحاكم فهو مستطوع ولو اراد رتب الارض ان يأخذ الرتب  
 بقلا لم يكن له ذلك ولو اراد المزارع ان يأخذ بقلا قبل تمام الارض  
 اقلع المزارع فيكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه وانفق انت على المزارع وزرع  
 بما تنفق في حقه وتومات المزارع بعد نبات المزارع فعالت ورثة  
 نحن نعمل الى ان يستحق المزارع وابي رتب الارض فلم يمتدح ان ارادوا  
 قلع المزارع لم يجزوا على العمل والملك على اختيار الثلثة يعني المذكورة وفي  
 العناية وغيره ما لا ان في هذه الصورة لو رجع بالنفقة رجع بأكملها اذ العمل  
 على العامل حتى يبقا العقد انتهى وكذلك اجرة الحصاد والرفاع والذباير  
 والتذرية عليها بالخصص في النهاية الحصاد وفتح الحاد وكسرها لسان  
 وقوى بجهان قوله تعالى وانوا حقه يوم حصاده والرفاع وهو ان يرفع  
 المزارع الى البذر والكمس لغة والتذباير في الكلام ان يدخل بقوا لم  
 الذواب ويكون عليه المذبح حتى يخرج منه يصير سنا والتذباير من سفل سيف  
 واستعمال الفقهاء آياه في موضع الدياسة جاز قال الاصمعي يابس الكدس  
 ووداسه واحد انتهى فان شرطاه في ذكر من الامور في المزارعة على العمل  
 فسد وهذا الحكم ليس بمتحقق ما ذكر من الصورة وهو انتفاء المدة  
 والمزارع لم يترك بل هو عام في جميع المزارعات واذا شرط في العقد ذلك  
 ولا يقتضيه وفيه منفعة لاحد من العقد كشرط العمل والطلب على العامل  
 وعن ابي يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للعامل وهو اختيار شيخ  
 بلخ قال فمثل لائمة السرخسي هذا هو المزارع في ديارنا اي كذا قال كما حصل ان كان  
 من عمل قبل الادراك كالتنقي والخط فهو على العامل ما كان منه بعد الادراك



قبل القسمة فهو عليها في ظاهر الرواية كالمهاد والرياس وشايرة  
كان بعد القسمة فهو عليها والمعاينة قياس هذا كما كان قبل ادراك الثمن  
الستى والتقيح والحفظ فهو على العامل ما كان بعد الادراك كالبزاة وكما  
هو عليها ولو اشترط اجتهاد على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه  
وما كان بعد القسمة فهو عليها ولو بشرط احصاء وفي الزرع على رتب الارض  
لا يجوز بالاجماع لعدم العرف ولو اراد فصل القيسل او جزا الثمر بغير اقرار القاطن  
الربط فذلك عليها ولو دفع الزرع وهو قتل جاز وان استبعد وادرك  
لم يخرج ذكره في كتاب المساقاة **كتاب المساقاة** قال ابو حنيفة  
المساقاة جزء من الثمر باطله وقال لا جازية اذا ذكر مدة معلومة  
وتسمى جزء من الثمر شاعرا والمساقاة هي المعاملة والكلام فيه كالكلام في المزارعة  
وقال الشافعي المعاملة جازية ولا يجوز المزارعة الا بتساقط المعاملة وشرط  
المدة قياس فيه لانه اجازة بمعنى كانه المزارعة وفي الاحتكام اذا لم يبين  
المدة يجوز ويقع على قول ثم يخرج وادراك البذر في اصول الرطبة في هذا  
بمنزلة ادراك الثمار ولا يشترط بيان المدة بخلاف الذرع وبخلاف اذا  
دفع اليه غرسا فعلق ولم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة بخلاف  
ما اذا دفع نخلا او اصول رطبة على ان يقوم عليها في العناية معناه حتى  
يزحب اصولها وينقطع ثمارها انتهى او اطلق في الرطبة يعني لم يقبل حتى يذهب  
اصولها في المعاملة وشرط تسمية الجزء مشاعرا او بشرط جزء معين  
يقطع الشراكة فان سمي في المعاملة وقتا يعلم انه لا يخرج الثمر فيها اي في تلك  
المدة فبذلك المعاملة ولو سمي مدة قد تبلغ الثمرة فيها وقد تضرع عنها جاز  
ثم لو خرج في الوقت المستحق فهو على الشراكة وان تأخر فلهما مل اجر المثل  
صاعدا او اعلم ذلك ابتداء بخلاف اذا لم يخرج اصله لان الزهاب  
بآفة فلا يثبت في المدة ففي العقد صحيحا ولا يثبت لكل واحد منهما على  
وجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرطب واصول الباذنجاني  
وقال الشافعي في اجود لا يجوز الا في النخل والكرم وليس له الكرم ان  
يخرج العامل من غير عذر وكذا ليس للعامل ان يترك العمل بغير عذر فان  
دفع خلا فيه غرة مساقات والثمره تنزيه بالعمل جاز وان كان قد انتهت

انتهت الجوز واذا قدمت المساقات للعامل اجر مثله وتبطل المساقات  
بالموت فان كانت ربا لارض في الخارج بشرط العامل ان يقوم عليه كما كان يقوم  
قبل ذلك الى ان يدرك الثمر وان كره ذلك ورثته ربا لارض استحقاقا  
فيبقى العقد ونحوها للفرقة ولا مزرعة على الاخر ولو التزم العامل الضرر بخير  
ورثة الاخرين ان يقتسموا البسر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من البسر  
وبين ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بذلك حصته العامل من الثمر ولو  
مات العامل فلو رثته ان يقوموا عليه وان كره ربا لارض لان فيه النظر  
من الجاهلين فان ارادوا ان يصروه بغير اكرام صاحب الارض من الخيارات  
التي يتناهاون تاجيها فالحيار لو رثته العامل لقيامهم مقامه  
فان ابي ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لو رثته ربا لارض  
على وصفتها واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر فلهما الاول  
سواء للعامل ان يقوم عليها الى ان يدرك الثمر بغير اجرة لان الشجر لا يجوز  
استجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استجارها وكذلك  
العمل كله فلهما وفي المزارعة في هذا عليها وتسخ المساقات بالاعتبار  
كافة الاجارة وقربتنا وجوه العذر فيها ومن جعلها ان يكون العامل  
يخاف عليه سرقة السقف والتمثيل للمدرك ومترها من العامل اذا كان  
يقتصد عن العمل ولو اراد العامل تركه في كل العمل هل يكون عذرا فيه روايتا  
وثنا وكلاهما ان يشترط العمل بغيره فيكون عذرا من جهة وفي العناية  
فيه روايتان في احدهما لا يكون عذرا وبغيره على ذلك لان العقد لا يترتب  
لا يفسخ الا من عذرنا لا يخرج من رزقه ومنها ليس كذلك وفي الاخر عذرنا  
الى انتمعي ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة بغير فحاشيها على ان  
تكون الارض والشجر بين ربا لارض الفارس نصفين لم يخرج ذلك وجميع الثمر  
والغرس ربا لارض للعمال من جهة غرسه واجر مثله فيما علم **كتاب**  
**الذبايح** الذكاة شرط حل الذبيحة لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولان به يتميز الدم  
الخمس من اللحم الطاهر وكما ثبت لكل ثبت بالطهارة في المأكول وغيره  
وهي اختيارى كما يخرج فيما بين البنية والحيات وضطرارى وهو يخرج في أي موضع  
كان من البدن والقتار كالبذل عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول



وهذا اية اليدية وهذا لان الاول اعمل في اخرج الدم وانما اقصية فالتقى  
عند العجز عن الاول اذا التكليف بحسب الوسع ومن شرط ان يكون الذابح  
صاحبة التوحيد ما اعتقادا كالمسلم او دعوى كالكافي وان يكون حلالا خارج  
الحرم على ما بينه انشاء الله تعالى وبنيته المسلم والكاتب طلال ويجوز ان كان  
يعقل التسمية والذبيحة ويصبط وان كان صبيا او مجنونا او امرأة قال  
في العناية يعقل التسمية قبل معنى لفظ التسمية قبل يعقل ان حل الذبيحة بالتسمية  
والذبيحة يعني يقدر على الذبح ويصبط اي يعلم شرائط الذبح من قوى الادب  
والمقوم قال في النهاية او مجنونا اي معتونا فان المجنون لا قصد له ولا بد منه  
لان التسمية شرط بالتقصي في المقصد انتهى كلام العناية وانما اذا كان لا يصبط  
ولا يعقل التسمية والذبيحة لا يحل الا في المحل المذكور والطلاق الكتابي ينظم  
الكتاب الذي في المحل والحرمة والعزى والتعليق لان الشرط قيام الملة على ما هو  
لا يحل ذبيحة الجوسي والمرته والوشى اذا تحول الكتاب الى غيره من حل ذبيحة قال  
في النهاية هذا اذا تحول الكتاب الى دين يوس دين اهل الكتاب اذا تحول  
النصر الى النصر اليهودي وكذا لو تحول الجوسي او نصر الى ذبيحة وصيده لانه  
يقرب على اعتقادنا لانه صار بحيث يدعى التوحيد اما لو تحولت يهودي ونظرته  
لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة لو كان مجوسيا في الاصل انتهى واختلفوا في حل  
ذبيحة القصابين بناء على اختلافهم في حل ترك ذبيحتهم سببا شبهة فيهم فانهم  
ان كانوا يؤمنون بدين يبي ويقران كتاب قلت في ترك ذبيحتهم من اهل الكتاب  
وان كانوا يبيدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يحل لانهم شركوا في ذكركها  
في كتاب الكناح ولا يؤكل ذبيحة الحرم يعني من الصيد وكذا لا يؤكل ذبيحة في الحرم  
من الصيد والطلاق في الحرم ينظم الحل والحرم والذبح في الحرم يستوي في  
الحلال والحرم بخلافه اذا ذبح الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد  
حيث يحل وان ترك الذابح التسمية عند الذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها شيئا  
اي حل وقال ان في كل في الوجهين وقال لا يؤكل في الوجهين والكتاب والكتاب  
في ترك التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارباب البازر والكتاب  
وعند الرمي وهذا القول من الشافعي بخلاف الاجماع فانه لا خلاف في ان قبله في  
ترك التسمية عامدا وانما الخلاف بينهم في ترك التسمية ناسيا من غير

ان لا يؤكل ذبيحة

منه صاحب بن عمر رضي الله عنهما انه جرم ومن ذهب على ابن عباس رضي  
عنه سلم انه يحل بخلاف ترك التسمية عامدا وهذا قال ابو يوسف والشافعي  
ان ترك التسمية عامدا لا يبيع فيه الاجابة ولو كان قضى النامي يجوز  
بيعه لا ينفذ كونه في النافذ للاجماع والتسمية في ذكاة الاختيار شرط عند  
الذبح وهو على المذبح وفي الصيد شرط عند الارباب والرمي وهو على  
الالة فلا يصح شاة وتسمى ذبح غير حائل التسمية لا يجوز اما لو اذبح احد  
فوق الاخر في ذبحها مرة واحدة فحلال يسميه واحدة ذكرها في  
كما الصيد ولو رمي الى صيد وتسمى اصابت غيره حل وكذا في الاربال ولو  
اخذ شاة وتسمى ثم رمي بالشفر وذبح باخر اكل ولو تسمى على سهم ثم رمي  
بغيره صيدا لا يؤكل ويكره ان يذكر مع اسم الله شيئا غيره وان يقول عند  
الذبح اللهم تقبل من ظان واحدة يسأل اكل احدها ان يذكر موصولا لا  
معطوفا فيكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال وتظهر ان يقول بسم  
محمد رسول الله لان الشركة لم توجد فلم يكن الذبح واقعا لانه لا يذكر لوجود  
الفرق صورة والانية ان يذكر موصولا على وجه العطف والشركة بان  
يقول بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وعلان آو بسم الله ومحمد  
بسم الله محرم الذبيحة لانه اهل به لغيرته وفي العناية قوله بسم الله  
يشير الى انه لو قال غير مكسور لا يحرم قبل هذا اذا كان يعرف النحر وما كان  
الترائي ان يخطئه لم يحل لانه يصير ذكاه وان رخصه حل لانه كلام متداول  
وان رخصه اختلفوا فيه قال بعضهم على قياس روي عن محمد انه لا يبرر  
الخطا في النحر معتبرا في باب الصلوة ومخوفا لا يحرم انتهى والثالثة ان يقول  
منصولا عنه صورة ومعنى ان يقول قبل التسمية وقبل ان يذبح  
او بعده وهذا لا بأس به والشرط هو المذكور في النحر على ما قال ابن  
مسعود وروى التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه  
وسوال وفي العناية قوله عند الذبح اشارة الى انه لو قدمه او اخره  
لا بأس به انتهى ولو قال الحمد لله وسبحان الله يبرر التسمية حل بلا خلاف  
كذا في العناية ويحطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الصحيحين والروايتين وما  
تدولته الا لسن عند الذبح وهو قوله باسم الله واسم الله اكبر منقول عن



ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف وآله  
بابين اكلن واللبنة وفيها مع الصغير لا بأس بالزج في اكلن كله وسيله  
واستفاد العروق التي تقطع في الزكاة اربعة اكلنوم والمرى والودجين  
لقوله عليه السلام افرالادواج ونهر الدم باشتت وفي اسم جمع وقلة  
الثلاث فقتل والمرى والودجين وهو جهة على الشافعي في الاكتفاء  
بالملقوم والمرى الا انه لا يكلن قطع هذه الثلثة الا بقطع اكلنوم  
فثبت قطع الملقوم باقتضائه وبظاهر ما ذكرنا يجمع ما لك ولا يجوز الاكثر  
منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها حل لا يكلن وان قطع اكثرها  
كذلك عندنا حنفية وقال لا يلبس من قطع اكلنوم والمرى احد الودجين  
قال رضي الله عنه هكذا ذكره ورر الاختلاف في مختصره والشهور  
في كتب شافعي ان هذا قول ابو يوسف وهو وقال في جامع الصغير ان  
قطع نصف اكلنوم ونصف الاوداج لم يوكل وان قطع الاكثر من الاوداج  
واكلنوم قبل ان يموت اكلن ولم يكلن خلافا واختلفت الرواية فيه وكامل  
ان عندنا حنفية اذا قطع الثلث اكلن كان يكلن وبه كان يقول ابو يوسف  
اولا ثم رجع الى ما ذكرنا وعن محمد انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن  
حنفية واذا وقعت شاة في الماء بغير ما ذبحت ومات فيه يوكل لان ما بقي  
من كركه اضطراب المذبوح فلا يعتبر ذكره في الصيد ويجوز الزبح والقرن  
والسن اذا كان في السن منزوعا عنه لا يكون باكله بأس الا انه يكره  
هذا الزبح وقال الشافعي المذبوح ميتة لا يكل ويجوز الزبح باللبنة اي  
قشر القصب المروية وهي حجارة بيض راقدة او اصل حجارة كذا في القابوس  
وفي العناية بحج احاد وبكل شيء انهر الدم الا السن القائم والظفر القاري  
فان المذبوح بهما ميتة نقص محمد في اجماع الصغير على انها ميتة لانه وجهه  
نقصا وما لم يحذفه نقصا يتاخر في ذلك فيقول في اكلن لا بأس في احرمه يقول  
يكره اولم يوكل ويستحب ان يحرق الزرع شفته ويكره ان يضيها ثم  
يحرق الشفرة ومن بلغ بالشكيب النخاع او قطع الراس كره له ذلك و  
يوكل في حنيفة وفي بعض النسخ قطع مكان بلغ وشجاع عرق ابيض عظم  
الرقبة اما الكراهة فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحرم

نحو ان تنح الشاة اذا ذبحت وتفسره ما ذكرناه يعني ان النخ قطع النخاع  
ويكل معناه ان يذبح رأسه حتى يظهر ذنبه وقيل ان يمس عنقه قبل ان يسكن  
من الاضطراب ويكلن كركه لان فيهما تضيق الحيوان بلا فائدة وهو  
منه عنده وانما حصل ان ما فيه زيادة الألم لا يندرج اليه في الزكاة مكره ويكره  
ان يحرق ما يريد فبجبه برجله الى المذبوح وان تنح الشاة قبل ان يذبح يعني تسكن  
من الاضطراب وتبعد لئلا يلم فلا يكره النخ والسليح الا ان الكراهة لمعنى  
زائد وهو زيادة الألم قبل الذبح او بعده فلا توجب التحريم قلنا قال  
توكل في حنيفة وان ذبح الشاة من قناتها فبقيت حية حتى قطع العروق حل  
ويكره قصار كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج وان ماتت قبل قطع العروق  
لم توكل وما استأنس من الصيد فزكاة الذبح وما توخش من الترفكة  
العقر والجرح وكذا ما تردى من النعم في بؤقع الجوع عن ذكاة الاختيار  
فزكاة العقر والجرح ايضا كذا في النهاية وقال مالك لا يكل بزكاة الاضطرار  
في الوجهين وفي الكتاب باطل فيما توخش من النعم وعن محمد ان الشاة  
اذا نذت في الصبر ارفد كاة العقر وان نذت في المص لا يكل بالعقر والدم  
وبغيره سواء في البقر والبقر والصيل كالذو واذا كان لا يقدر على اخذه  
حتى لو قتله المصول عليه وهو يريد الزكاة حل كله ويستحب في الابل النخ فان  
ذبحها جاز ويكره ويستحب في البقر والغنم الذبح فان خرها جاز ويكره قال  
لموافقة السنة المتواترة ولا اجتماع العروق فيها في المنحر وفيها في المذبوح والكره  
لخالف السنة ويعني في غيره فلا يمنع الجواز واكمل خلافا لما يقول مالك لا يكل  
ومن خرقا اذ ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل شعره ولم يشعر  
يعني بنت شعره او لم يثبت وهذا عندنا حنفية وهو قول زفر وكهن  
بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلقه اكل وهو قول الشافعي  
**فصل** فيما يكل اكله وما لا يكل ولا يجوز اكله في باب السباع  
ولا ذى قلب من الطيور لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذي قلب من  
الطيور وكل ذي ناب من السباع وقوله من السباع ذكر عقيب النوع غير  
فينصرف اليها في تناول سباع الطيور والبهائم لا يكل بالخطيب وناب السبع  
كل من تطف منه ب جارح قاتل عاده عادة ومعنى التحريم والله اعلم كراهة



كرامة بني آدم كلبا بعد وشي من هذه الاوصاف الذميمة اليهم بالاكل ويحل فيه اي في  
السبع البضع والغلب يكون الحديث حجة على الشافعي في اباحتها والقبيل في ذهاب  
فكره والبر بوع وابن عرس من السباع الهوام وكرهوا اكل الرخم والبقاش  
لاكلها الجيف ولا باس بها بالزرع ولا بولك الابقع الذي ياكل الجيف وكذا الله  
وقال ابو حنيفة لا باس باكل العفص وعنه ابي يوسف انه يكرهه وكرهه اكل العفص  
والصنيع والذنبور والسحفاة وحشرات كلها وعند الشافعي يباح الصنيع والذنبور  
اكل الحمار والعلية والبغال ويكرهه طم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك قال  
ابو يوسف محمد اولش في لا باس بأكله ثم قيل كرامة عنده كرامة تحريم وقيل  
كرامة منزلة والا قول صحيح اما كونه فقد قيل لا باس به ولا باس باكل الارانب  
واذا نزع ما لا ياكل لحمه طهر لحمه وجلده الا الادنى ولحمه يزر فان الزكاة لا تقبل  
فيها قال ادنى حرمة ولحمه يزر نجاسة كذا في الدباغ وقال الشافعي الزكاة  
لا تؤثر في جميع ذلك وكما يطهره يطهر لحمه حتى لو وقع في الماء العليل  
لا يفسده خلا قاله وحمل كوز الانتعاع به في غير الاكل قيل لا يجوز  
اعتبار ابا الاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خالطه ودك الميتة والزيت  
قال لا ياكل ويستغفر به في غير الاكل ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك  
وقال مالك وجاعة اطلاق جميع ما في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والسباع  
والكلب لانسان وعن الشافعي انه اطلق ذلك كله واختلف في الاكل والبضع  
واحد ويكره اكل الطافي منه أي من السمك وقال الشافعي وماك لا باس بالباس  
باكل الجربث والارماح وانواع السمك والجراد من غير ذكاة وقال مالك  
لا ياكل الجراد الا ان يقطع الاخذ راسه ويشويه ويسحل على رضى الله عن  
الجواد ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كل لحمه وهذا عند  
من ضاحته ودل على اباحته وان مات حيا فله بخلاف السمك اذا مات  
من بوقاة لا تاخذ خصصناه بالنفس الواردة في الطافي ثم الاصلح السمك  
عندنا انه اذا مات باقة يحل كالمأخوذ واذا مات خفا فله من غير آفة  
لا ياكل الطافي ويمنح عليها فروج كثيرة بينها حافة كفاية الفتنة وعند  
التأمل ينفذ عليها البرزخ منها اذا قطع بعضها فمات ليحل اكل ما بين وما بقي لان  
موتة باقة وما بين من الحيوان كان ميتا ميتة حلال وفي الموت بالحر

بالحر والبرور وايتان قال الكفاية في بيان الفروع التي ذكرها بقوله وسحب  
عليها فروع ليجري ان لو وجد في بطن السمكة ما يخرجها فاكلها لان صديق الكفاية  
سبب لموتها وكذا ان جمعها في خلية لا تستطيع الخروج منها وهو يكره  
على اخذها بغير صيد فمن فيها لان صديق الكفاية سبب لموتها وان كانت لا تخرج  
بغير صيد فلا يخرجها اكلها لانه لم يظهر لموتها سبب واذا ماتت السمكة في الحفرة  
وصح لا تقدر على التخلص منها او اكلت شيئا القاه في الماء لياكل فانت منه  
وذلك معلوم فلا باس باكلها وهو في معنى ما اخبر عنه الماء وقال عليه السلام  
ما اخبر عنه الماء فكل ذلك لو اخذ الماء فبقيت بين الجهد وماتت او ماتت  
اذا ماتت بحر الماء او بوجه فنيه روايتان في كذا من الروايتين بولك  
لو وجد سبب لموتها وفي الرواية الاخرى لا ياكل لان الماء لا يقبل السمك  
حار كان او باردا ورور هشام عن محمد انه اذا اخبر الماء عن بعضه  
فان كان راسه في الماء فانت لا ياكل لان كان الماء اخبر عن راسه وفي  
ذنبه في الماء فله سبب لموته فيؤكل كذا في المبسوط وفي الذخيرة اذا وجد في  
بطن السمكة الطافه سمكة انما تاكل وان كانت الطافه لا تاكل وعن محمد  
في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا باس بريد به اذا لم تغير ولا باس باكل سمكة  
يصيد بها الجوسي لانها تحل من غير تسمية فان المسلم اذا اخذ السمكة وترك التسمية  
عائدا تحل وما تحل بدون التسمية فالجوسي غير الجوسي فيه سواد التسمية في الكفاية  
**كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم ميسر  
في يوم الاضحية عن نفسه وعن ولده الصغار اما الوجوب فتقوله ابي حنيفة  
ومحمد وزفر وحسن البصري واهدى الرازيين عن ابي يوسف وعنه  
انها ذكروا في الجوامع وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي ان علي قول ابي حنيفة  
واجبة وعلي قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض الخلفاء  
الاختلاف والفتنة منسوخة وهي شاة تقام في رجب على قبل ومقدار  
اليسار ما يجب به صدقة الفطر وقد مر في الصوم وستين مقدار الوقت  
وجوبه عن ولده الصغار رواية الحسن عن ابي حنيفة وبرد  
عنه انه لا يجب عز ولده وهو ظاهر الرواية بخلاف صدقة الفطر  
ولا يجب عز عهده وان كان يجب عنه صدقة الفطر وان كان للصغير

240



قال يعقوب عن ابوه ومعه من مال عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
وزفر وثاني يعقوب من مال نفسه من مال الصغير فالحلاف في صدقة الحلاف  
في صدقة الفطر وقيل لا يجوز التخيير من مال الصغير في قلع لان القرية تكثر  
بالاراقة والصدقة بعد تقوع ولا يجوز ذلك من مال الصغير ولا يمكن ان  
ياكل كله والاصح ان يعقوب من ماله ويأكل منه ما امكنه ويباع ما بقي ببيع  
بعينه ويخرج عن كل واحد منهم شاة او بقر او برة عن مسبعة  
وجوز عن خمسة او ستة او ثلثة وكذا محمد في الاصل ولا يجوز عن ثمانية  
وكذا لا يجوز اذا كان نصيب اقل من السبع ولا يجوز عن الكل وفي  
العناية كما اذا مات وترك امراة وابنا وبنة فنجبا بها يوم العيد لم يجز لان  
نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز نصيبها ولا نصيب الابن ايضا انتهى وقال  
مالك يجوز عن اهل بيت واحد وان كان اكثر من السبعة ولا يجوز عن اهل بيتين  
وان كانوا اقل منها ولو كانت البدة بين اثنين نصيبين يجوز في الاصح  
واذا جاز الشركة فصدقة الام لا توزل ولو اقسمتها جاز لا يجوز الا اذا  
معد شي من الكارع ولجلد اعتبارا بالبيع ولو اشترى بقره يريد ان يعقوب بها من  
نفسه ثم اشترى فيها ستة معا جزئ احتسابا وفي القياس لا يجوز وهو قول زر  
والاحسن ان يفعل ذلك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف وعن صورة الجمع  
في القرية وعن ابي حنيفة انه يكره الاشتراك بعد الشراء ويسر على الفقير والكافر  
اضحية ولا يجوز دفع القيمة الغنما بالاجماع ذكرها في فصل بيسر في الفصلان من  
كتاب الزكاة ودفع الاضحية يدخل بطولوع الفجر من يوم الحرام الا انه لا يجوز لاهل الار  
الزح حتى يصلي الامام العيد وبعد الصلوة يجوز وان كان قبل الحرام جازا  
لث في ذلك فانها لا يجوز ان بعد الصلوة قبل الحرام فانما اهل السواد فيكون  
بعد طلوع الفجر غير ان هذا الشرط في حق من عليه الصلوة وهو المصري ودول الجبل  
ثم المعتز في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمصري في المصر يجوز كما انشق  
الفجوة في العكس لا يجوز الا بعد الصلوة وحيلة المصري اذا اراد يجعل ان يبعث  
بها الى خارج المصر فيضي بها كما طلع الفجر وتسقط الاضحية بجلد المال قبل حتى  
ايام النحر ولو ضحي بعد اهل السجود لم يصح اهل النجاسة اجزاء استحيانا وكذا  
على هذا عكسه وقيل هو جائز قياسا واستحيانا وعلى الاضحية جائزة في ثلثة

في ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده وقال الثاقبي ثلثة ايام بعده وفضلها  
اولها ويجوز الذبح في ثلثيها الا انه يكره لاحتمال الخلط في ثلثي الليل واما يوم النحر  
ثلثة واما يوم التشريق ثلثة والكل يعني اربعة اولها اخر لا غير واخرها التشريق  
لا غير والمتوسطان نحو تشريق والتضحية فيها افضل من الصدقة في ثلثي الاضحية  
ولو لم يضح حتى مضت ايام النحر كان اوجب على نفسه قربان فقير او قد اشترى  
للتضحية تصدق بجاهية وان كان غنيا تصدق بقيمة ثاة اشترى ولو لم يشتر  
ولا يصح بالعيك والعوراء والعرجاء التي لا تمشي الى المنك ولا العجفاء ولا  
تجر من مقطوعة الاذن والذنب التي ذهب اكثر اذنها او ذنبها وان  
بقي اكثر الاذن والذنب طاز واختلف الرواية عن ابي حنيفة في مقدار  
الاكثر ففي اجماع الصغير عند ان قلع من الذنب والاذن او العيز او الالة  
الثلث واقل اجزاء وان كان اكثر لا يجوز ويروى عنه الربع ويروى  
الثلث اي يروى عدم يجوز فيها وقال ابو يوسف ومحمد اذا بقي الاكثر  
من النصف اجزاء وهو اختيار الفقيه ابو الليث قال ابو يوسف اخبرني  
بقولي ابا حنيفة فقال قوله كقولك قبل هو رجوع عنه الى قول ابي يوسف  
وقيل معناه قوله قريب من قولك وفي كون النصف نكاحا روايتان عنهما  
اي عن ابي يوسف ومحمد ثم معرفة المقدار في غير العيز يتسرو في العز قالوا  
تشد العيز المعيبة بعد ان لا يختلف الالة يوما او يومين ثم يقرب العلف  
اليها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم على ذلك المكان ثم يشد عندها  
الصحيحة وقرب اليها العلف قليلا قليلا حتى اذا رآه من مكان اعلم عليه  
ثم ينظر الى تعاود بينهما فان كان ثلثا فالذهب الثلث وان كان خفيا  
فالنصف ويجوز ان يعقوب بالجماء وهي التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن  
والخصي والنتوء وهي المجنونة وقيل هذا اذا كان من تعلف واما اذا كانت  
لا تعلف لا تجزئه وكبرياء وان كانت سمينة جاز وان كانت مهزولة لا يجوز  
واما الهتاء وهي التي لا اسنان لها عن ابي يوسف انه يعتبر في الاسنان  
الكثرة والقلته وعنه ان يقي يمكنه الاعتلاف اجزاء والسكاك وهي التي لا اذن  
لها خلقه لا يجوز ان كان هذا يعني لا وجود لها وان وجدت نادر لا يجوز  
على ان كان تامه وهذا الذي ذكرنا اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت



ولو اشترى بها سليمة ثم بقيت بغير ما كان غنياً عليه غيرها وان كان  
 فقيراً تجزئه بهذه والاصل ان الوجوب على الغني بالشرع ابتداء لا بالشرع فلم  
 تقتضيه وعلى الفقير شرائه بنية الاضحية فقيمت ولا يجب عليه ضمان نقصان  
 وعن هذا الاصل قالوا اذا مات المشتري للتفحيط على المورس مكانها اخر ولا  
 على الفقير ولو ضلت او سرق او شتر اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام النحر على  
 المورس ذبح احدهما وعلى الفقير ذبحها وفي العناية لان الوجوب عليه بالشرع وقد  
 تقدم وهذا الذي ذكره من الاصل يوافق ما ذكره شيخ الاسلام ان المشتري اذا  
 كان مورس الاضحية واجبة بالشرعية الاضحية باتفاق الروايات وان كان  
 معسر ففي ظاهر رواية اصحابنا تجزئ في ذبيحة الرغيف في غير اصحابنا انها لا تجزئ وهو  
 رواية النوادر انتهى ولو اخرج شاة للاضحية فاصاب السكين عنها فانه يجوز للاضحية  
 ذكرها في باب الظهار ولو اخرجها فاضطربت فلنكس رجلها فزحها اجزاء استعمالاً  
 عندنا خلافاً لروايتنا في ذلك ولو تعينت في هذه الحالة فانقلت ثم اخذت  
 من فوره ولو اكره فوره عند محمد خلافاً لابي يوسف والاضحية من الابل والبقرة  
 والغنم يجزئ من ذلك كله الشئ فصاعداً الا العنسان فان اخرج من جحرى قالوا  
 وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالنبات يشبهه على الناظر من بعيد وجميع  
 من العنسان ماتت له ستة اشهر في مذهب الفقهاء وذكر الرغيف في انه ابن  
 سبعة اشهر والثنى منها ومن المغز ابن سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل  
 ابن خمس سنين ويؤخذ في البقر ابو اليسر لانه من جنس الكوكودين والاهلي والوشى  
 يتبع الام لا الخصاص الاصل في البتة حتى اذا انزل الذئب على الشاة يفتحي بالول  
 واذا اشترى سبعة بقره ليفتح بها فوات احد هم قبل البقر وقالت الورثة  
 ان يجوزها عنه وعلم اجزاهم وان كان شريك الستة نفرانيا او رجلا يريد  
 اللحم لم يجز عن واحد منهم وهذا الذي ذكره اي جواز مسئلة الورثة في اللحم  
 والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف ولو جرحها عن صغير الوتر  
 او ام ولد جاز على الاحتسان ولو مات واحد منهم فذبحها الباقيون بغير ذن  
 الورثة لا يجزئهم ويأكل من لحم الاضحية ويطلع الاغنياء والفقراء ويترحم  
 ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويقصد في جلدتها او يجعل منه آتة  
 تستعمل في البيت كالنطع والجواب والغزبال وخروجها ولا بأس ان يشترى

به بائنتفع بعينه في البيت مع بقائه استحقاقاً وذلك مثل ما ذكرنا يعني كالنطع  
 والجواب والغزبال والقدر والعصعة كذا في الكفاية ولا يشترى به الا بئنتفع  
 به الا بعد استهلاكه كالحمل والاباريز اعتباراً بالبيع بالدرهم والآخر بمنزلة  
 الجمل في الصحيح وفي العناية قوله في الصحيح اجزأه عما قبله ليس في اللحم الا  
 الاكل والاطعام فلو باع بشئ بئنتفع به لا يجوز والعصعج قال شيخ الاسلام  
 ان اللحم بمنزلة الجمل ان باع بشئ بئنتفع به نفسه جاز روى ابن سماعة عن  
 محمد انه لو اشترى اللحم ثوباً فلا بأس بلبسه انتهى ولو باع الجمل او اللحم بالدرهم  
 او بما لا بئنتفع به الا باستهلاكه تصدق بثمنه ولا يعطى اجر اجزأه منها ويكره ان  
 يجزئ تصدق الاضحية فينتفع به قبل ان يذبحها بخلاف ما بعد الذبح ويكره ان يلبس  
 لبنها فينتفع كما في الصوف والافضل ان يذبح الاضحية بيده ان كان يحسن  
 الذبح وان كان لا يحسنه فالافضل ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره فبئنتفع  
 ان يشهد بها بغيره يكره ان يذبحها الكفاية ولو امره فذبح جاز بخلاف اذا امر  
 الجوسى واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما الاضحية الاخر اجزأه عنها وكان  
 عليها وهذا استحسان واصل هذا ان من ذبح اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك  
 وهو ضامن لقيمتها ولا يجوز من الاضحية في القياس هو قول زفر وفي الاحتسان  
 يجوز ولا ضمان على الذابح وهو قولنا لان الاذن دلالة كالأذن صريحاً  
 وجه القياس الاحتسان مذكور في الهداية فراجعه فتقول في مسئلة الكفاية  
 ذبح كل واحد منهما الاضحية غيره بغير اذنه صريحاً في خلافة زفر يعنيها وسألت فيها  
 القياس الاحتسان كما ذكرنا فيما خذ كل واحد منهما مسلوقة من صاحبه  
 ولا يبيته لانه وكله فيما فعل دلالة وان كانا قداماً ثم علما فاحلل كل واحد منهما  
 صاحبه ويجزئها وان كان غنياً فكذا لان يملكه في الانتحاء وان تناحاه فكل  
 منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار  
 كما لو باع الاضحية وهذا لان التفحيط لما وقت عن صاحبه كان اللحم ومن تلف  
 لحم الاضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه ومن غشيتة فضحت بها ضمن قيمتها جاز عن  
 اضحية بخلاف الكواويع شاة فضحت بها يعني لم يجز عن اضحية **كتاب**  
**الكرهية** قال رضي الله عنه تكلم في معنى الكرهية والكرهية عن محمد بن نضال  
 كل مكره حرام الا انه لا لم يجز فيه نصاً فاطعام يطلق عليه لفظ احرام وعن ابن جنيته



واما يوسف انه اقرام اقرب وانه الكفاية وذكره في المبسوطان ابا يوسف  
 قال في حنفية اذا قلت في شيء اكرهه فاراك فيه قال النجاشي وهو مشتمل  
 على فصول منها **فصل في الاكل والشرب** قال ابو حنيفة يكره  
 لحم الاثن والبانها وابل الابل وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالابل  
 الابل وتأويل قول ابو يوسف انه لا بأس بها للتداوي وقد يتأخذ هذه الجملة  
 فيما تقدم في العسوة والذبايح فلا ينفذها واللبن متولد من اللحم فيأخذ حكمه  
 ولا يجوز الاكل والشرب والادمان والتطيب في آنية الذهب النفقة للرجال  
 والنساء وقال في لجام الصنفير يكره ومرادة التحريم ليستوى فيه الرجال  
 والنساء وكذلك الاكل بملعة الذهب النفقة والاكحال بمل الذهب النفقة  
 وكذا ما اشبه ذلك كالحلقة والمرأة وغيرها ولا بأس باستعمال آنية الرصاص  
 والزجاج والبلور والعقيق وقال في ثياب في يكره ويجوز الشرب في الالاء  
 عند ابي حنيفة والركوب على السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض  
 والسرج المفضض اذا شق موضع النفقة ومغناه يقي موضع الغر وقيل هذا في  
 موضع اليد في الاخذ في السرير والسرج موضع الجلوس لان ذلك تابع ولا يمتنع  
 بالتواضع فلا يكره كاجبة الكفوف بالمرير والعلم في الثوب وسما الذهب في الفضة  
 وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع ابي حنيفة رضي الله عنه  
 ويروى مع ابي يوسف وعلى هذا الخلاف الالاء المصنوع بالذهب والنفقة  
 والكرسي المصنوع بها واذا جعل ذلك في السيف المسجل في المصلى وحلقة المرأة  
 او جعل المصنوع من ذهب او فضة وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والنقر  
 اذا كان مفضضا قال باب مصنوع من ذهب او فضة او من الحديد المفضضة  
 التي يصنع بها ومنه صنيع سنانة بالفضة اذا شدها بها كذا في المغرب  
 وفي الزخيرة الحنية الذهب العريض والفضة العريضة يجعل على وجه الباب ما  
 اشبه ذلك كذا في الكفاية وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة على هذا  
 وهذا الاختلاف فيما يخلص فاما التمويه اذ لا يخلص فلا بأس بالاجماع وابن ابراهيم  
 ابي ابي حنيفة او خادما فاشترطوا فقال اشترية من يهودي او نصراني او مسلم  
 وسعد الله وآمن كان غير ذلك لم يبعه ان يأكل منه معناه اذا كان في نجاسة  
 غير الكافي المسلم ومن اشترطها فاختاره واحدا منه في نجاسة لم يمتنع للمسلم

والشئ في الحسن  
 ٢

للمسلم ان يأكله ذكرنا في نحر كتاب الرضاع ويجوز ان يقبل في الهدية والادوية  
 في التجارات قول العبد واجرته والصبي في اجماع الصغير اذا قال جارية  
 بعثني مولاي ابيك هدية وسعدان ياخذها ويقبل في المعاملة قول النجاشي  
 ولا يقبل في الديارات الا المعدل ولا يقبل قول المستور في طاهر الرواية  
 وعن ابي حنيفة انه يقبل قوله جريا على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي طاهر  
 الرواية هو والقاسق سواد حتى يعتقها اكره الراي ويقبل فيها قول النجاشي  
 والعبد والامة اذا كانا نواعدا ولا فمن المعاملة ما ذكرناه قال في العناية  
 اشارة لا الهدية والاذن انتهى ومنها التوكيل ومن الديارات الاخراج  
 بنجاسة الماد حتى اذا اخبر مسلم مرصقي لم يتوضأ ويستم وأن كان الخمر في  
 او مستورا تحرق فان كان الكبرياء انه صادق يتيم ولا يتوضأ به وان  
 اراق الماء ثم يتيم كان احوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى  
 للاحتياط بالارقة اما النحر فيجوز خلق ولو كان الكبرياء انه كاذب يتوضأ  
 به ولا يتيم ثم يرجع جانب الكذب بالنحر وهو جواب الحكم فاما الاحتياط يتيم  
 بعد الوضوء ومنها اي من الديارات اكل والحرمه اذا لم يكن فيه زوال المك قال  
 صاحب الهداية وفيها تفاصيل وتقرينات ذكرناها في كفاية المنتهى ومنها  
 وعلى الولاية او طعام فوجدته لعبا او غنا فلا بأس بان يتعد ويأكل وقال  
 ابو حنيفة التلبيث بهذا مرة فصبرت فان قدر على المنع منهم وان لم يقدر  
 يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى فان كان مقتدى ولم يقدر على منعهم يخرج  
 ولا يقعد والحكمي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في النكاح كان قبل ان يصير مقتدر  
 ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدر وهذا كله بعد  
 الحضور ولو علم قبل الحضور لا يجزئه بخلاف اذا لم يعلم عليه لانه قد لزم ودلت  
 المسئلة على ان الملاحى كل امرام حتى التقى بغير القضيبي وكذا قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ابتليت لان الابتلاء بالحرم يكون ويجل اكل طعام رفيقه عند  
 المحضنة ولو منع رفيقه لانه يملكه بغير سلاح ذكرها في فصل الشرب من  
 كتاب احياء الاموات ويكره منع العك للرجال على قبل اذا لم يكن من علة  
 وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائفة  
 للقيام مقام السواك في حقن ذكرها في باب يوجب القضاء والكفارة



من كتاب الصوم **فصل في اللبس** ولا يحل للرجال لبس  
الحريم ولا لبس النساء الا ان العليل عفو مقدار ثلثة اصابع او اربع كالا اعلام  
والملفوف بالحرر ولا لباس يوسده والنوم عليه عند الحاجة حنيفه وقال لا يكره  
في جميع الصغائر ذكر قول محمد وحده ولم يذكر قول ابي يوسف انما ذكر القدر  
وبغية من المشايخ وذكر الاختلاف في لبس الحرير وتعليقه على الابواب ولا لباس  
لبس الحرير واللباس في الحرب عند الحاجة حنيفه ولا لباس  
سده حرير ولحمة غير حرير كالقطن والكتان وغيره وقال ابو يوسف  
اكره ثوب القبر يكون بين الفرو والظهارة ولا يرى كشو القبر باسما وما  
كان لحمة حرير وسده غير حرير فلا بأس به في الحرب ويكره في غيره ولا يجوز  
للرجال التحلي بالذهب ولا بالفضة الا بالما تم والمنطقة وحلية السيف من  
الفضة وفي اجماع الصغائر والاختصاص الا بالفضة وهذا نص على ان التحنيط بالبحر  
الاسود والحرير والصفه حرام ومن الناس من اطلق في البحر الذي يقال له لبس  
لانه ليس بحر اذ ليس له نقل البحر واطلاق اجواب في الكتاب يدل على تحريمه والحنن  
بالذهب على الرجال حرام والحلقة في المعبرة ولا معتبر بالفض حتى يجوز ان يكون  
من حجر ويجعل الفض الى باطن كقوله بخلاف النساء وانما يحنن القاضى والسلمان  
لحاجة الى الحنن فاما غيرها فلا فضل ان يتركه لعدم الحاجة اليه ولا لباس سمار  
الذهب يجعل في حجر الفض اي في ثقبه ولا تشد الانسان بالذهب وقتة  
بالفضة وهذا عند ابي حنيفة وقال محمد لا بأس بالذهب ايضا وعن ابي يوسف  
مثل قول كل منها ويكره ان يلبس الزكوري الصبيان الذهب الحرير ويكره  
الحرق الى تحنن منسج بها العرق لانه نوع حجر ويكره وكذا التي منسج بها  
الوضوء او تحتها بجها وقبل اذا كان عن حاجة لا يكره وهو صحيح وانما يكره  
اذا كان عن تكبر وصار كالترس في الجلبوس ولا بأس بان يربط الرجل في اصبعه  
او خاتمه لخط الحاجة ويستعمل كذا الرتم والرتبة وكان ذلك من عادة العرب  
قال قائلهم لا يفتنك اليوم ان حمتهم كثر ما توصي فقدا الرتم وقدرى  
ان النبي عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولانه ليس بعيب من العرف  
الصحيح وهو التكرار عند الشبان ولا بأس بالتحال للرجال في غير الصوم اذا  
قصد به التداوي وما دون الزينة ويستحسن دهن الشاة بالزيت

لم يكن من قصد الزينة لانه يجعل الخشاب والخطاب وردت السنة  
ولا يعمل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المرسوم وهو القبضة ذكرها في باب  
ما يوجب القضاء من كتاب الصوم **فصل في الوطئ**  
والنظر والمتن ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنية الا الى وجهها وكبتها  
وهذا تنصيص على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه يباح وعن  
ابي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا فان كان لا بأس من الشهوة  
لا ينظر الى وجهها الا الحاجة وقوله لا بأس من يرب على انه لا يباح اذا اشتك  
في الاشتباه كما اذا علم او كان الكبر راية ذلك ولا يحل له ان يمس وجهها ولا  
كفها وان كان لا بأس من الشهوة وهذا اذا كانت شاة تشتهى اما اذا كانت  
محزنة لا تشتهى فلا بأس من مصافحتها ومس يدنها وكذا اذا كان شيخا لا بأس  
وعليها فان كان لا بأس من عليها لا يحل مصافحتها والصغيرة اذا كانت لا تشتهى  
يباح مسها والنظر اليها ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها ولت هذا اذا  
اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتهى كمن ينبغي ان  
يقصد به اذا الشهادة او الحكم عليها لا قضاء الشهوة واما النظر الى الشاة  
اذا اشتبهت قبل يباح والاصح انه لا يباح ومن اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس  
ان ينظر اليها وان علم انه يشتهيها ويجوز للبليل ان ينظر الى موضع المرض منها  
للضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداها وانها فان لم يقدر رستر كل عضو منها  
سوى موضع المرض ثم ينظر ويفتن بصره ما استطاع وصار كمن ينظر كحافة دابة  
وتحفظ الجارية كالحقن للفلام وكذا يجوز للرجل النظر الى موضع الاحتقان من  
الرجل ويجوز اي الاحتقان للرجل وكذا للرجال الفاحش على روى عن  
ابي يوسف لانه اماره المرض وينظر الرجل الى الرجل الى جميع بدنه الا ما بين  
سرة الى ركبته وقال عليه السلام عورة الرجل بين سرة الى ركبته وقوله  
ما دون سرة حتى يجاوز ركبته وبهذا ثبت ان السرة ليست من العورة  
خلافا لما يقوله ابو عمرو والسافى والركبة عورة خلافا لما يقوله الشافعي  
والقده عورة خلافا لاصحاب الطواغر وما دون السرة الى منبت الشعر  
عورة خلافا لما يقوله ابو بكر محمد بن الفضل الكاظمي في العادة وحكم  
العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان



كاشف الرتبة ينكر عليه برفق وكاشف الغنى يفت عليه وكاشف الشهوة يورث  
ان يحجب ويباح النظر للرجل الى الرجل باج المس ويجوز للمرأة ان ينظر الرجل  
الا ما ينظر الرجل اليه من اذامته الشهوة وفي كتاب الحنثي من الاصل انظر  
للرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه فان كان في قلبها شهوة  
او اكبر رايها انما تشتهي او شكت في ذلك استجب لها ان تغض بصرها ولو  
كان الناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا اشارة الى التحريم  
ونظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وعن ابي حنيفة  
ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى محارمه بخلاف نظرها الى الرجل الاول  
اصح وينظر الرجل من امته التي تحل له وزوجه الى فرجها وهذا اطلاق في  
النظر الى سائر بدنها عن شهوة وغير شهوة الا ان الاول كان لا ينظر كل واحد  
منها الى عورة صاحبه مع انه يورث الشيطان لورود الاثر وكان اربع  
رضي الله عنهما يقولان لا يورث ان ينظر لكون المبلغ في تحصيل هذه اللذة وينظر  
الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والراس والصدر والفتق والعصدين  
ولا ينظر لاطرافها وظهرها وفخذها والخصم من لا يجوز المناكحة بينه وبينها  
على ان يبيد بنسب كان او بسبب الرضا والمصاهرة وسواء كانت المصاهرة  
بكاح او سفاح في الاصح وفي العناية قوله في الاصح متعلق بقوله وسفاح  
لان اختلاف المسافح في المصاهرة بالزنا لا فيها بالفساح فان بعض مناجنا  
قال لا يثبت حل للمس والنظر بالمصاهرة سفاحا انتهى وكذا لم ينس ان  
يتمسح حاز ان ينظر اليه منها الا اذا كان يخاف عليها او على نفسه الشهوة في  
لا ينظر ولا يمس ولا لباس الجلوة والسافرة بجهن أي بذوات المحارم  
والمرأة ان يحجب الى ما دون السرة بغير محرم ذكرها في باب العدة من  
الطلاق فان احتاج الى الاركان الازال فلا بأس من ان يمسها من وراء  
ثيابها وبأخف ظهرها ويطهرها دون ما تحتها اذا امتنا الشهوة فان خافها  
على نفسه وعليها يتقنا او ظنا او شكاً فليجنب ذلك عند ثم ان امكنها  
الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك اصلاً وان لم يكن يتكلف بالثياب كيلا  
يغيب حرارة عضوها وان لم يجد الثياب يرفع الشهوة عن قلبه بقدر  
الامكان وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر منه الى ذوات

ذوات محارمه ولا يحل النظر الى علمها ويطهرها خلافا لما يقول محمد بن قيس  
انه يباح الا الى ما دون السرة الى الرتبة ونقطة الملوكة ينظم المبررة  
والحكاية سوام الولد والمستحاة كالحكاية عند ابي حنيفة على ما عرف وانما  
المحولة بها والسافرة فقد قبل بباح كافي المحارم وقيل لا يباح احد  
الضرورة فنهت وفي الاركان والا يزال اعتبر محمد في الاصل الفروع  
فيمن وفي ذوات المحارم محرم للحاجة ولا بأس ان يمس ذلك اذا اراد  
الشروع وان خاف ان يشتهي كذا ذكر في المحصر واطلق ايضا في الجماع  
الصغير ولم يفصل قال مشايخنا يباح النظر في هذه الحالة ولئن اشتبه  
للضرورة ولا يباح المس اذا اشتبه وكان الكبرياء ذلك لانه نوع اتمتع  
وفي غير حالة الشري يباح النظر والمستشرط عدم الشهوة واذا حاجت  
الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد انها اذا كانت شري  
وتجامع مثلهما فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد ويباح هذا الزمان ان  
ينظر الى موضع الزنا ضرورة تحل الشهادة ذكرها في باب الشهادة على الزنا  
من كتاب محمد ودون الحنثي في النظر الى الاجنبية كالفحل وكذا الجوب لانه يتحقق  
وينزل وكذا الحنث في الردى من الافعال لانه فحل فاسق فالحاصل ان  
يؤخذ فيه حكم كتاب الله تعالى المنزل في ابي في النظر والطفل الصغير مستثنى بالنقص  
ولا يجوز للملوك ان ينظر من سبده الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال  
رحمة الله هو كالحرم وهو احد قولنا في قوله تعالى او ما ملكت يماحقن  
وحنثي نقول المراد بالنقص الامة قال سعيد وحسن وغيرهما لا يفرقكم سورة لقول  
فانها في الامة دون الذكور وفي العناية قال سعيد بن مسيب  
وسعيد بن جبير وقال في النهاية اطلق اسم السعيد ولم يقيد به بالنسبة  
ليتناول سعيد بن وحسن وغيرهما سيرة بن جندب انتهى كلام العناية في غير  
عن امته بغير اذنها ولا يبرل عن زوجته الا باذنها والوطء حتى الحرة ولا  
حق للامة في الوطء فلهذا لا ينقص حتى الحرة بغير اذنها ولست بده للمولى ولو  
كانت تحت امته بغيره فقد ذكرناه في الكناح **فصل** في الاستبراء  
وبغيره ومن اشترط طرية فانه لا يفرجها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها  
بشهوة حتى يستبرأ والا اصل فيه قوله عليه السلام في سبائك او طائس الا



لا توطأ الحجاب حتى يضمن حملهن ولا الحمل حتى يستترن بحضنة أو وجود  
الاستبراء على المولى ودل على السبب المسببة وهو استحاث الملك اليد لانه  
الموجود في مور النقص هذا لان حكمه في الشرف عن براءة الرحم صيانة للحياة  
المحترمة عن الاضطلاع والانساب عن الاستنباه وذلك عند حقيقة الشغل  
أو توطأ الشغل بما يحترم وهو ان يكون الولد ثابت السبب ويحجب المشتري  
على البائع لان العلة الحقيقية ارادة الوطئ والمشتري هو الذي يريد  
دون البائع فيجب عليه غير ان الارادة امر مبطل في الحكم على دليلها وهو التمكن  
والتمكن انما يثبت للملك واليد فانتصبتا وادبر الحكم عليه فيسلك ان السبب  
استحاث ملك الرقبة المؤكرا باليد وتقدر الحكم الى اسباب الملك المشتري  
والحبة والوصية والميراث وتخلع والكتابة وغير ذلك وكذلك يجب المشتري  
من مال الصبي من المرأة والملك من لا يحل له وطؤها وكذا اذا كانت المشتراة  
بكر لم توطأ تحقق السبب وادارة الاحكام على الاسباب دون الحكم بطونها  
فيعتبر تحقق السبب عند توطأ الشغل وكذا لا يجتزأ بالحضنة التي اشترها في انشا  
ولا بالحضنة التي حاضتها بعد الشراء وغيره من سبب الملك قبل القبض ولا بالولادة  
لما حصلت بعد ما قبل القبض خلافا لابي يوسف لان السبب استحاث الملك واليد  
والحكم لا يسبق السبب وكذا لا يجتزأ بالحاصل قبل الاجازة في بيع العنقولي  
كانت في المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء القاسد لبل ان يشترها  
شري صحها لما قلنا ويجب جارية المشتري فيمنها شغل فاشترى الياف وجتزأ  
بالحضنة التي حاضتها بعد القبض هي مجوسية أو مكاتبه بان كاتبها بعد الشراء  
ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه واذا اشترى جارية على ان يخيار له فحاضت  
بعد القبض في مدة الخيار حضنة او بعضها فاخارها لا يجتزأ بتلك الحضنة  
من الاستبراء عنده خلافا لما دللنا وتوردت حكم الخيار الى البائع لا يجب عليه استبراء  
عنده وعند ما يجب ان اردت بعد القبض فكذا في باب خيار الشرط ولا يجب  
الاستبراء اذا رجعت الابقه او ردت العنقوبة او الواجرة او فكت المرحومة  
ولما نظرا تركية ذكرت في كفاية المنتهى واذا ثبت وجوب الاستبراء وحرم  
الوطئ وحرم الدواعي بخلاف الحيض حيث لا يحرم الدواعي فيها ولم يذكر الدواعي في  
المسبية وعن محمد انها لا تحرم والاستبراء في الحمل يوضع الحمل في ذواته

الاشهر بالشهر فاذا خافت في انشاء بطل الاستبراء بالايام وان ارتفع حضنها  
تركها حتى اذا تبين انها ليست بحامل وقع عليها وبسبب فيه تقدير في طاهر الزاوية  
وقيل بين شهرين او ثلثة وعن محمد اربعة اشهر وعشر وعند شهران وخمسة ايام  
اعتبار بعدة الحرة او الامة في الوفاة وعن زفر سنان وهو رواية عن  
حنيفة ولا بأس بالاحتيال لاسقاط الاستبراء عنده يوسف خلافا لما ذكره  
الوجه في الشفعة والماخوذ قول ابي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم يبرحها  
في طهرها ذلك وقول محمد فيما اذا قربها وحيلة او لم تكن تحت المشتري طرة  
ان يترد جها قبل الشراء يشترها ولو كانت اي حرة فالحيلة ان يترد جها  
البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترها ويقبضها  
او يقبضها ثم يطلق الزوج ولو اشترى امرأته معتدة وقبضها وانقضت  
عدها لا يجب الاستبراء ولا يقرب المطاهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها  
بشهوة حتى يكفر ومن كره امتان فحان فقبضها بشهوة فانه لا يجمع واحدة  
منهما ولا يقبلها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يملك فرج الآخر  
غيره بملك او نكاح او يقبضها وقوله بملك اراد به ملك عين فينتظم التملك  
بأسبابه ببيع او غيره وتلك الشفعة فيه تملك الكل كذا اعتاق البعض  
من احدهما كاعتاق كلهما وكذا الكتابة كالاعتاق في هذا الشوب حرمة الوطئ  
بذلك كله وبرهان احدهما واجارها وتديرها لا يحل الاخر وقوله او نكاح  
اراد به النكاح الصحيح اما اذا زوج احدهما نكاحا فاسدا لا يباح له وطوء الاخر  
الا ان يدخلها الزوج فيه ولو وطئ احدهما حل له وطوء الموطوءة دون الاخر  
وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فيما ذكرناه بمنزلة الاختين ويكره ان  
يقبل الرجل فم الرجل اوبده او شبيها منه او يانقه وذكر الطحاوي ان هذا  
قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاينة فاكوا خلاف  
في المعاينة في ازار واحد اما اذا كان عليه قميص او جبة لا بأس به بالاجماع  
وهو الصحيح ولا بأس بالمصافحة لانه هو المتوارث وفي العناية عن عطاف  
عن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن المعاينة فقال ول من عاتق  
ابراهيم خليل الله صلوات الرحمن عليه كان بكه فاقبل اليها ذو القرنين  
كما كان بالاً بطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الله فقال هو الذي



ما ينبغي له ان اركب في بلدة ابراهيم خليل الرحمن فتزل في القرنين ومضى الى  
ابراهيم عليه السلام سلم عليه ابراهيم عليه السلام واعتقه فكان هو اول من عا  
الشيخ ابو منصور وفق بين الاحاديث فقال المردود من المعاقبة ما كان  
على وجه الشهادة وقبر عنه المص بقوله في ازار واحد فانه سبب نفسي اليها  
واما على وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص فانه سبب نفسي اليها  
تقبل في العالم سنة وتقبل يد غيره لا يرضى فيه ولم يذكر القيام تعظيما للغير  
وروي عن انس من انه ان النبي عليه السلام كان يكره القيام وعن الشيخ  
الحكيم في العا سم كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويعطيه ولا يقبل  
للفقراء وطلبته العلم فقبل له في ذلك فقال لان الاغنياء يتوقعون مني التعليم  
فلو تركت تعظيهم تفرروا والفقراء وطلبته العلم لا يطعمون مني ذلك  
واما يطعمون جواب السلام والكلام معهم في العلم ونحوه ولا يتفردون  
بترك القيام انتهى في العناية وروى السلام فرض على الكفاية ذكرها في اول  
كتاب السير **فصل** في البيع والاباس بيع سرقين وكبره بيع العرق  
وقال ان فقي لا يجوز بيع السرقة ايضا ويجوز بيع العذرة مخلوطة صولوكي  
عن محمد وهو صحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح وفي رواية  
قوله في الصحيح اخر عن الرواية الاخرى وهي ان الانتفاع بالعذرة خاصة  
يجوز انتهى والمخلوط بمنزلة زيت خالطه النجاسة اذا قال لرجل بعثني هذه  
بجارية بكذا وقال المولى زوجها منك لا يخل وطؤها لا خلاف في بيعها  
في باب يوجب القصاص من جنبايات ومن علم بجارية انها لرجل فرائي  
بيعيها وقال وكلني صاحبها ببيعها فانه يسهل ان يبتاعها ويطلقها وقوله  
الواحدة في المعاملات مقبول على اي وصف كان لما مر من قبل وكذا اذا  
اشترتها منه او وهبها له او تصدق بها على وهذا اذا كان ثقة وكذا  
اذا كان غير ثقة واكرثا انه صادق وان اكرثا انه كاذب لا يبيع  
ان يعرض اي يتعرض لشئ من ذلك وكذا اذا لم يعلم انها لفلان ولكن  
اخره صاحب اليد لفلان وانه وكله ببيعها او اشترتها منه والمخبر ثقة  
قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكرثا في ان لم تجزه صاحب اليد شئ  
فان كان عرفها لاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها اليك الثاني وان

وان كان لا يعرف لك ان يشترها وان كان ذواليد فاسقا ولا يبيع  
باكر الراي عند وجود الرسل الطاهر هو الملك الا ان يكون مثله لا يملك  
ذلك فيستحب له ان يتره ومع ذلك لا يشترها رجعي ان يكون في سعة من  
ذلك وان كان الذواتا بهما عبدا او امه لم يملكها ولم يشترها حتى يسل  
فان اخره ان مولاه ذون له وهو ثقة قبل وان لم يكن ثقة يعتبر اكرثا في  
وان لم يكن له راي لم يشترها لقيام بحاجه بالراء الملهمة الى المانع كذا في الكفاية  
فلا بد من دليل ويحل شراءه في الاسواق وتناوله وان كان لا تخلو اسواق  
المسلمين عن الخمر والمسروق والمغصوب اعما وعلى الغالب ذكر حاله آخر  
المائل من الهداية ولو كان امرأة اخرها ثقة ان زوجها الغائب مات  
عنها او طلقها لمسا او كان غير ثقة وانما صاحب كتاب من زوجها بطلاق  
ولا تدرى انه كتابه ام لا الا ان اكرثا انها ثقة يعني بعد التحري فلا بأس  
بان تعتد ثم تنزوج وكذا لو قالت لرجل طلقني زوجي ونقصت عدي فلا  
باس بان يزوجها وكذا لو قالت المطلقة الثلث انقصت عدي ونزوت  
بزوج آخر ودخل في ثم طلقني ونقصت عدي فلا بأس بان يزوجها الزوج  
الاول وكذا لو قالت جارية كنت له لفلان فاعتقني ولو اخرها مخبر ان  
اصل النكاح كان فاسدا او كان الزوج حين تزوج مرتدا او افاها من  
الرضاعة لم يقبل قوله في بيده بذلك رجلان او رجل وامرأتان وكذا اذا  
اخره مخبر انك تزوجتها وهي مرتدة او افسك من الرضاعة لم يزوج  
باخرها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان بخلاف ما اذا كانت المملوكة  
صغيرة فاخر الزوج انها ارتضعت من امه او اخته حيث يقبل قول الوا  
فيه وتو كانت جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في رجل يدعي انها له  
فلما كبرت ليقرها رجل في بلدة اخر فقالت انا امرة الاصل لم يسهل ان يزوجها  
واذا باع الكس لم يخر او اخذ ثمنها وعليه دين فانه يكره لصاحب الدين ان  
يأخر منه وان كان البايع نصرانيا فلا بأس به ويكره الاحتكار في اوقات  
الاوميسر والبهائم اذا كان ذلك في بلدة يضر الاحتكار باطله بان كانت  
البلدة صغيرة بخلاف اذا لم يضر بان كان المصير كبر وكذا التلقى فاما اذا  
كان لا يضر فلا بأس به قالوا هذا اذا لم يمس التلقى على التجار سعر البلدة فان



ليس فهو مكره في الوجهة وتخصيص الاحكام بالاقوات كالخطة والشعر والنبت  
والقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضر بالعامه جسم فهو  
احكاما وان كان ثوبا او ذهبيا او فضة وعن محمد بن قال لا احكام في  
الثياب ثم المدة اذا قصرت لا يكون احكاما لعدم الضرر واذا طالت يكون  
احكاما مكرها تحقق الضرر ثم قيل بمقدرة باربعين يوما وقيل بالشهر لان  
ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير اجل ويقع التعاوت في المائتين  
ان يترجع العزة وبين ان يترجع القفا والعياذ بالله وقيل المدة للمعاينة في  
الديار اما يانم وان قلت المدة فالماصل ان التجارة في الطعام غير محسوبة  
ومن حكمة خلة خيعة او ما جلب من بلاد اخرى فليس بمكر اما الاول فلا يخاله  
حق لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فذلك ان لا  
واما الثاني فالذكر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره وقال محمد بن  
يكره من المصروف الغالب فهو بمنزلة قضاء المصروف الماحك فيه بخلاف ما اذا  
كان البلد بعيدا لم يجر العادة بالحل منه الى المصروف لا ينبغي للسلطان ان يسير  
على الناس او ارفع الى القاضي هذا الامر يامر المصروف ما فضل عن قوته وقوة  
اهله على اعتبار السعة في ذلك وبها من الاحتكار فان رفع اليه مرة اخرى  
جبه وعززه على ما يرى زجره له ودفعه للضرر عن الناس فان كان ربا  
الطعام يتكلمون ويتعدون عن القيمة تعديا فاحس عجز القاضي عن صيانة  
حقوق المسلمين الا بالتعجيل في الاباس مشورة اهل الرأي والبصر فاذا  
فعل ذلك وتعدى رجل عن ذلك وباع باكثر منه اجازة القاضي وهذا  
ظاهر عند ابي حنيفة لانه لا يرى المصروف على المحر وكذا عند ما لا ان يكون المحر  
قوم باعيانهم ومن باع منهم با قدره الامام مجة وحل بيع القاضي على المحر  
طعامه من غير رضاه قيل هو على اختلاف عرفه في بيع مال المديون وقيل  
بيعه بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى المحر له دفع مزرعاه وهذا كذا وكبره  
بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة وان كان  
لا يعرف انه من اهل الفتنة لا باس بك ولا باس ببيع العصير من يعلم  
انه يتخذ خمر او من اجر بيتا ليتخذ فيه بيتا او كيفية او ببيعة او يبيع  
فيه اكره بالسواد فلا باس به وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ينبغي ان يكره شي

شئ من ذلك لانه اعانة على المعصية وانما قيده بالسواد لانه لا يكون من اتقا  
البيع والكناس واظهار بيع الخمر والتخاير في الامصار لظهور شاعرة الاسلام  
فيها بخلاف السواد قالوا هذا في سواد الكوفة لان غالب أهلها اصل الزمة  
فاما في سوادنا فالامام الاسلام فيها غير ظاهرة فلا يكون فيها ايضا وهو  
الاصح ومن حل لزم في غير مكانه يلبس له الاجر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد بن يكره ذلك لانه اعانة على المعصية ويكره بيع المعازف ولا يكره بيع  
خشب الميعة صحنه وعلى هذا اكره مع الغيب ذكره في آخر باب البغاة  
ويجوز بيع البربط والبلبل والفرار والكرف والسكر والمنصف عند ابي حنيفة  
حلا فالما وفي الباقي روايتان عن الامام ذكره في الغيب  
ولا يبيع بئرا سيوت مكة ويكره بيع رملها وهذا عند ابي حنيفة وقال لا  
باس ببيع رملها وهو رواية عن ابي حنيفة ويكره اجارتها ايضا ومن  
وضع درهما عند يقال ياخذ منه ما شاء ويكره له ذلك وينبغي ان يستودع  
ثم ياخذ منه ما شاء جزأ جزأ لانه ودعيته وليس يرضى حتى لو حلك شي  
على الاخذ ويكره لغير المتكف السبع والشراء في المسجد ذكره في باب الاعمال  
وعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السرطان ونحوه من رواه  
يخذ فيه الضفدع ذكره في الباب **مثل متفرق في كبر النقش والنقطة**  
في المصحف قالوا زماننا لا يد للبحر من دلالة فترك في كل خطا لا يخطف وحجرا  
القران فيكون حسنا وفي الكفاية كان شائنا لم يروا به باس لان العجم  
لا يمكنهم التعلم والتلاوة الا بالنقطة وعلى هذا كونه اسامي السور وعدد  
الاي وهو وان كان احدا ثام فوبعد حسنة وكمن شي مختلفا خلافا  
الزمان والمكان انتهى ولا باس بتجليه المصحف لافيه من تعظيمه وصار كنش  
المسجد وتزيينه بما لا باس به ولا باس بان يدخل اصل الزمة المسجد احراما وقيل  
ان في يكره له ذلك وقال لا يكره في كل مسجد ولا يخل للجنب الوقوف  
على سطح المسجد ذكره في باب يكره في القبلة ويكره استخدام الخصال  
ولا باس بخصاء البهائم وانزاد اكره على الخيل ولا باس بعبادة اليهودي والنصارى  
ويكره ان يقول الرجل في دعائه اشاكك بتعقيد العزم عن شركك لكسلة  
عبارة ان هذه ومقعد العزم ولا ريب في كراهية الثانية لانه من التعود



وكذا الاول لا يرد على قوله بالمرشع وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قديم  
ومن آية يوسف انه لا يأس من ربه واخذ الفقيه بالثبوت ويكره ان يقول في دعائه  
بحق فلان وبحق انبيائك رسولك لانه لاحق للمخلوق على الخلق ويكره  
اللعيب بالشرع والزند والاربع عشرة وكل هو سواء فامرها فيكون  
ميسرا وهو حرام بالنقص ولم يقام فيكون عبثا وهو اوقر قال عليه السلام  
لهو المؤمن باطل الا التلذذ بربه لفرسه ومنا منته عن قوسه وملاعبة  
مع اهله وقال بعض الناس يباح اللعب بالشرع لما فيه من تشيخ الخواطر وتذكير  
الافهام وهو حكيم عن الشافعي ثم ان قاهر به تسقط عدالة وان لم يقا  
لا تسقط وكره ابو يوسف ومحمد التسليم عليهم ولم يرا بوجاهة يأسا  
ليشغلهم عما حرمه ولا يأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوى وارة  
وابنه ويكره كسوة الثوب وهدية الدارهم والذناير وهذا استحسان  
وفي القياس كل من كان باطلا ومن كان في يده لم يطل الا باله فانه يجوز  
المهبة والهدية له ولا يجوز للملئق ان يواجره ويجوز للائم ان يواجر  
ابنها اذا كان في حجرها ولا يجوز للعم ولو اجر الصبي نفسه لا يجوز لانه مشقة  
بالفرا لا اذا فرغ من العمل لان عند ذلك تخفى تعاقب المسمى ويكره ان  
يجعل الرجل في علق عبده الراية وهو اللوق محمد بن الذي يمنع ان يركب راسه  
وهو معتاد بين الظلمة وهو عقوبة اهل النار فيكره كالا حرق باننا روكا  
ان يقيده وهو سنة المسلمين في السفهاء واهل العارة اي الفساد  
فلا يكره في العبد حرز من اباقة وصيانة لاله ولا يأس بالحقنة يريد به التداوي  
والله اوى مباح بالاجماع ولا فرق بين الرجال والنساء الا انه لا ينبغي  
ان يستعمل المحرم كالحريم ونحوها اذا استنفذ بالمحرم حرام ولا يأس رزق  
العاصي وهذا فيما يكون كفاية فان كان شرطا فهو حرام ثم العاصي  
اذا كان فقيرا فلا فضل بل لو اوجب الاخذ وان كان غنيا فلا فضل  
الا متناع على ما قيل رفقائيت المال وقيل لاخذ هو الاصح ثم تسميته  
رزقا قيل على انه بقدر الكفاية وقدر جرى الرسم باعطائه في اول السنة  
لان الخراج يؤخذ في اول السنة وهو يعطى في زمانا الخراج يؤخذ في  
آخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج السنة الماضية هو الصحيح ولو استوفى

استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها قبل هو على اختلاف  
في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة قبل استكمال نفقة السنة والاصح  
انه يجب الرد ولا يأس بان يأسا لانه وام الولد بغير محارم ويحرم خلوة  
بالاجنبية وان كان معها غير ما ذكرنا في اول كتاب الحج ولا يجوز ان يسل  
المرأة شعر الانسان ذواتها وقلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الواصله ولم توصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الوبر فيزبد في قرون  
النساء وذا يرخص ذكرها في باب البيع الفاسد ولا يحمل الميت الا العبد  
ولكن يرمى الجلب ايضا ذكرها في كتاب الاشربة قبيل فصل في طبع العصور  
**كتاب احياء الموات** الموات لا يستفيع به من الاراضي  
لانقطاع الماء عنه او غلبة الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع من الزراعة  
سواء كان ملكا لاطلاق الانتفاع به فاما كان منها عاديا لا ملك له او كان ملكا  
في الاسلام لا يعرف له ملك بعينه وهو بعيد من القرية اذا وقف انسان من  
اقصى الغامر فصاح لا يبيع الصوت فيه فهو موات قال رضي الله عنه هكذا ذكره  
القدر روى ومعنى العادى قدم خرابه والمرتوى عن محمد انه يشترط  
ان لا يكون ملكا لمسلم او ذمي مع انقطاع الارتفاق بها ليكون ميتة  
مطلقا فاما التي هي ملك للمسلم او ذمي لا يكون مواتا واذا لم يعرف  
مالكه يكون لجائنة المسلمين ولو ظهر له ملك يرد عليه ويضمن الزرع  
بنتصافها والبعد عن القرية على ما قال شرطه ابو يوسف ومحمد اعتبر انقطاع  
ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية كما ذكره  
شيخ الاسلام المعروف بنحو اخر زاده وشمس الائمة السخسي اعتمد على اخذ  
ابو يوسف ثم من احياء باذن الامام ملكه وان احياء بغير اذن الامام  
لم يملكه عند آية حنيفة وقال يملكه ويجب فيه العشر لان ابتداء توظيف  
الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقاه بما يخرج لان لا يكون ابتداء  
الخراج على اعتبار المالك فلو احيها ثم تركها فزرعها غيره فقد قبل  
الثاني اصح بها والاصح ان الاول ينزعها من المالك ومن احي رضاء ميتة  
ثم احاطا لاجب بجوانبها الاربع من اربعة نزع على التعاقب فمن محارم  
طريق الاول في الارض الاربعة لتعينها لتطرقه وقصد الرابع ابطال حدة



ويملكه الزمى بالاحياء كما يملك المسلم اذ الاحياء سبب الملك لا ان عند حيفه  
اذن الامام من شرطه فيستويان فيه كما في سائر اسباب الملك مع الاستيلاء  
على اصلها يعني كما ان المسلم يملك المال الكافر بالاستيلاء عندنا حلا فالتام في ذلك  
الكافر ايضا يملك المال المسلم بالاستيلاء كذا في الكفاية ومن حجر ارضا ولم يجرها  
ثلاث سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره والتجسس احياها فانها هو العارة  
والتجسس للاعلام سمى لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحجار حول ارضه ليعلموا بغيره  
عن احيائه فبقي غير ملوك كما كان هو الصحيح في الكفاية والاصل في ذلك  
ان المشايخ اختلفوا في كونه مفيدا للملك فذهب من قال بفيد ملكا موقفا الى  
ثلاث سنين وقيل لا يفيد وهو مختار المصنف رايه بقوله هو الصحيح وقيل بغيره  
اختلفوا في احوالها ان انسان اخر قبل معنى ثلاث سنين واحياه فانه ملكه  
على ان لا يملكه على الاول انتهى فالكوا هذا كله ديانة فاما اذا احيها  
غيره قبل معنى هذه المدة ملكها بالحق الاحياء منه دون الاول وصار كالاستيلاء  
يعني لو استقام على سوم غيره يكره ولكن لو فعل يجوز العقد ثم التجر قد يكون  
بغير حجر بان يكون غرضه اعضاءا يابسة او نقي الارض احرق ساقيها من  
الشوك وحصد ما فيها من شيش والشوك وجعلها حولها وجعل التراب عليها  
من غير ان يتم السنة لم يمنع الناس من الدخول وصرف من يزرع ارضا او  
ذراعين في الاخير يعني في حفر البئر ورد الحجر وهو قوله عليه السلام من حفر بئرا  
مقدار ذراع فهو تجر كذا في الكفاية ولو كرهها وسقاها فحق حفره احياء  
ولو فعل اخذها يكون حجر او لو حفرها حارها ولم يسقها يكون حجر او ان شاعا  
مع حفر الانهار كان احياء ولو حفرها وسقها بغير حفرها لم يسقها لم يسقها احياء  
وكذا اذا بذرها ولا يجوز احياء ما قرب من العام ويترك كمرعى لاهل القرية  
ومطر حارها يدوم وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غناء للمسلمين  
عنه كالحج والابار التي يستقي الناس منها ومن حفر بئرا في بركة فله حرمها  
ومعناه اذا حفر في ارض موات باق والامام عنده او باذنه وبغير اذنه  
عندهما فان كان لعطن وهو منافع الاباء وميراثها حول الماد فحرمها اربعون  
ذراعا ثم قيل الاربعون من كل اجواب فتكون لكل جانب عشرة اذرع و  
والصحيح انه من كل جانب فيكون لكل جانب اربعون ذراعا وان كانت

للتناضح وتحت التي يزرع الماد منها بالبيع والتناضح هو البيع فحرمها ستون ذراعا  
وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا وان كانت عينها في حرمها  
خمسة ذراع والتقدير بمائة بالتوقيف في السماع والاصح انه  
خمسة ذراع من كل جانب والذراع هو الممتدة يعني ان يكون ست  
قبضات ومعنى ذراع العانة وانما وصفت بذلك لانها تقبضت عن  
ذراع الملك وهو بعض الكاسرة بقبضة كذا في العناية وقيل ان التقدير  
في العين والبئر بما ذكرناه في ارضهم لصلابة لها وفي ارضنا راحة  
فيزداد كيلا يتحول الماء الى الثانية فيتعطل الاول فمن اراد ان يحفر في  
حرمها منع منه فان احفر آخر بئر في حريم الاول لا يملكه ان يملكه  
تبرعا ولو اراد اخذ الثاني فيه قيل اخذة يملكه وقيل بضمه التقطان ثم  
بنفسه وهذا هو الصحيح ذكره في ادب القاضي للخصاف وقد ذكر طريق  
معرفة النقصان في الكفاية وهو ان يقوم الارض قبل حفره وتقوم  
بعد حفره فيضمن المتعاقبات انتهى وما عطف في الاول فلاحقان فيه لانه  
غير متعاقبان كان باذن الامام فظاهر وكذا اذا كان بغير اذنه عندهما  
وما عطف في الثانية ففيه الضمان وان حفر الثاني بئر او حرم الاول في  
ماء البئر الاولى لا يملكه عليه ولكن لا يحرم من اجواب الثلث دون الجانب الاول  
لسبب ملك الحافر الاول فيه والقناة وهو جري الماء تحت الارض ليرى  
بقدر ما يصلح وعن محمد بن عيسى بن البراء استحقاق الحريم وقيل هو عند حفر  
وعنده لا يحرم لها ما لم يظهر الماء لانه في التحقيق فيغير بالنهر الظاهر  
قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين قنطرة فيقدر حريمها  
ذراع والشجرة تفرس في ارض موات لهما حريم ايضا حتى لم يكن لغيره  
ان يفرس شجرة في حريمها يحتاج الحريم لم يحد فيه غرة ويضعه فيه و  
هو مقدار خمسة اذرع به ورد الحديث وما ترك الثمرات او وجلة  
وعندنا لا يجوز عوده اليه لم يجر احياءه وان كان لا يجوز ان  
يعود اليه فهو كالملك لا يملك حريمها العام وذلك ليس في ملك احد  
وهو اليوم في يد الامام ومن كان له غرة في ارض غيره فليس له حريم عند  
ابي حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد لم يستأن

٢٥١  
٢٥٥



النهر مشى عليها وبقى عليها طينه قيل هذه المسئلة بناء على ان من احبها  
في ارضه وابتاعها من الامام لا يسحق لغيره عنده وعند صاحبها حتى لا يبيع من  
غير رجل الى جنبه سنة ولا في خلف السنة ارض تتركها ليست السنة  
في يد احد ما في لصاحب الارض عنده حنيقة وقال لصاحب النهر من لم يلق  
طينه وغير ذلك وقوله ليست السنة في يد احد ما معناه ليس لاحد  
عليه غرض ولا طين يلقى فيكشف بهذا اللفظ موضع اختلاف اما اذا كان  
لاحد ما عليه ذلك فصاحب الشغل اي التفرق والى لانه صاحب يد  
كان عليه غرض لا يرضى من غرضه من موضع اختلاف ايضا ونمرة الا  
ان ولاية الغرض لصاحب الارض عنده وعند صاحب النهر واما الغاء  
الطين فقد قيل انه على خلاف وقيل ان لصاحب النهر ذلك لم يفسد في الكفاية  
والمعنى واما المورد فقد قيل يمنع صاحب النهر وقيل لا يمنع الضرورة وفي  
الكفاية وهو الاشبه وقال الفقهاء ابو جعفر اخذ بقوله في الغرض وتقولها  
في الغاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حريم اي النهر مقدار نصف بطن النهر  
كل جانب وعن محمد مقدار النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس  
**فصول في مسائل الشرب فصل في المياه** واذا كان  
لرجل نهر او بئر او قاعة فليس ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب  
لبنى دم واليها ماء وفي الكفاية الشفة واحدة الشفاة وهي لها سفينة سفينة  
الماء خفيفا ويملك من اجل الشفة اي الذين لهم حق الشرب بشايعهم  
وان يستقوا دوابهم استحق علم ان المياه انواع منها ماء البحار وكل  
واحد من الناس فيها حق الشفة وحق سقي الاراضي حتى ان من اراد ان  
يكري نهرها الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالانتفاع  
بالشمس والقر والموا فلا يمنع من الانتفاع به على اي وجه شاء وانما في  
ماء الاودية العظام يجفون ويجفون ودجلة والفرات للناس فيه  
حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي فان احب احد ارضه مائة  
وكري منه نهر لا يسحقها ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك  
احد له ذلك وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك وذلك ان يميل  
الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت ضففة فيغرق القرى والاراضي

256  
والاراضي وضففة النهر بالكر والفتح جابه كذا في الكفاية وعلى  
نصب الرمي عليه والثالث اذا دخل الماء في المقاسم فحق الشفة ثابت  
وان اراد الرجل ان يسقي بذلك ارضا احياه كان لاهل النهر ان يمنعوا  
عنه اضيقهم ولم يضر والرابع الماء المحرز في الاول وان صار ملكا له  
بالا حراز وانقطع حق غيره عنه الا انه بقيت فيه شبهة الشريك نظر الى الميل  
وهو قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلث في الماء والكلاء وان شئت  
لوسرقة انسان في موضع يعرف وجوده ويهرب ويصا بال لم يقطع يده  
وقد قرئ في كتاب السرقة ولو كان البئر والعين او الحوض والنهر في ملك  
رجل ان يمنع من يري الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يحده ماء آخر  
يقرب من هذا الماء في غير ملك احد وان كان لا يجد يقال لصاحب النهر  
ان تعطي الشفة او تتركه ان يأخذ بنفسه بشرط ان يكسر ضففة وهذا  
عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيما اذا احضر في ارض مملوكة له اما اذا  
احضرها في ارض موات ليس له ان يمنع ولو منعه عن ذلك وعقوب  
على نفسه وظهرة العطش له اي للمنع ان يتألم بالسلح لانه ضد اطلاقه  
يمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف الماء المحرز  
في الماء حيث يتألمه بغير السلح لانه قومه وكذا الطعام عند احصاء الحفنة  
وقيل في البئر والحوض الاول ان يتألمه بغير سلح بعضا لانه ارنك معصية  
فقام ذلك مقام التعزير له والشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان  
جهدا لا صغيرا وفيما يرد من الابل والواشي كثرة ينقطع الماء بشرها قيل لا  
يمنع منه وقيل له ان يمنع ولهم اي للناس ان يأخذوا الماء منه اي من ماء  
البئر والعين او الحوض او النهر في ملك رجل للوضوء وغسل الثياب في الصحيح  
وفي العناية قوله في الصحيح اشارة الى اختلاف الشايع فان منهم من قال  
لا يأخذون منه الماء للوضوء وغسل الثياب لان الشركة تثبت في حق  
الشفة والصحيح حوازه دفعا للخرج انتهى وان اراد ان يسقي شجرة او جفرا  
في داره فلا جواز له ذلك في الاصح لان الناس توسعون فيه فيعدون المنع  
من الماء وفي العناية قوله في الاصح اخر اذ عن قول بعض المتأخرين من  
انهم لم يجز اذا قالوا ليس ذلك لانه مباح لصاحب النهر وليس له ان يسقي منه



ونخله وشجره من نحر هذا الرجل وبزوه وقناة الآبانه نقاشا وحسب ان  
 يمنع من ذلك فان اذن له صاحبه في ذلك او اعاره فلا بأس به لانه حق  
 ويجوز فيه الاباحة كالماء الحار في انائه **فصل** في ذكر الانهار  
 الانهار ثلثة نهر غير مملوك قد دخل في الماء في العاصم بعد كانه قد  
 ونهر مملوك دخل في الماء تحت القسمة الا انه عام ونهر مملوك دخل في الماء  
 وهو خاص والعاصم بينهما استحقاق الشفعة به وعدمه فالاول كبرية على  
 السلطان من بيت المسلمين ويعرف اليه من مؤنة الخراج والجزية دون  
 العثور والصدقات لان الثاني للفقراء والاول للنواب فان لم يكن  
 بيت المال شيئا فالامام يجر الناس على كبرية احياء لمصلحة العامة الا انه يخرج  
 له اي كبرى من كان بطيعة ويجعل مؤنة على المياسير الذين لا يطيقونها  
 باقتسامهم واما الثاني فكبرية على اهله لا على بيت المال ومن ابي منهم يجر على كبرية  
 دفعا للضر العام وهو ضر ربيعة الشركاء ولو ارادوا ان يحسنوه جفة  
 الانشاق اي الخراب وفيه مزرع عام كغرق الاراضي وفساد الطرق  
 يجر الآب والآخر الثاني وهو خاص من كل وجه فكبرية على اهله  
 ثم قبل يجر الآب في الثاني وقيل لا يجر لان كل واحد من القرين خاص  
 ويكون دفعه عنهم بالرجوع على الآب بما اتفقوا فيه اذا كان باثر العاصي  
 فاستوت اجنبيا بخلاف تقدم ولا يجر حتى الشفعة كما اذا امتنعوا جميعا  
 ومؤنة كبرى النهر المشترك عليهم من اعلاء فاذا جاوزا من جبل رفع عنه  
 وهذا عند ربيعة حنيفة وقالوا في عليهم جميعا من اوله الى آخره بحصول الشرب  
 والارضين ويس على صاحب السيل عارته كما اذا كان له سيل على سطح غير  
 كيف وانه يمكن دفع الماء عن ارضه بسده من اعلاه ثم انما يرفع  
 عنه اذا جاوز ارضه كما ذكرناه وقيل اذا جاوز فوجه نهره وهو  
 مردى عن محمد والاولى صحيح واذا جاوز الكرى ارضه حتى سقطت  
 عنه مؤنة قبل ان يفتح الماء ليستقر ارضه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرغ  
 شركاؤه ويس على اهل الشفعة من الكرى **فصل**  
 في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ويصح دعوى الشرب بغير ارض  
 استحسانا والشرب قد يملك بدون الارض ارضا وقد يبيع الارض

الارض ويبقى الشرب وهو غوب فيه فيصح فيه الدعوى واذا كان نهر  
 يجر في ارض غيره فارد صاحب الارض ان لا يجر النهر في ارضه ترك  
 على حاله لانه مستعمل لبايعه او مائه فبعد الاختلاف يكون القول قوله فان  
 لم يكن في يده ولم يكن جاريا فعليه البينة ان هذا النهر ليا وانه قد كان  
 ليجراه في هذا النهر بسوقه الى ارضه ليس بها فيبقى له لاثباته بالجر  
 ملكا او حقا مستحقا وفي هذا المصنف في نهر او على سطح او الميزاب  
 او الممشى في دار غيره فحكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب واذا كان  
 نهر بين قوم واختصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر ارضهم  
 بخلاف الطريق فانه في الدار الواسعة والضيقة على نبط واحد فان  
 كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك ولكنه يشرب  
 بحسبه فان تراخى واعلى ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحسبه واذا  
 على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز الا انه اذا تمكن من ذلك  
 بلوحي لا يسكر بان يسكر النهر من غير تراخي لكونه اضارا بهم ليس  
 لاحدهم ان يكرى منه نحر او ينصب عليه رجا الا برضى اصحابه الا ان  
 يكون رجلا لا يضر بالنهر ولا بالآب ويكون موضعها في ارض صاحبه  
 ومعنى الضر بالنهر كسر ضفته وبالماء ان يتغير عن سنة الذي كان يجري  
 عليه والى له والى سانية نظير الرخى ولا يتخذ عليه جسرا ولا قنطرة بمنزلة  
 طريق خاص بين قوم بخلاف ما اذا كان لواحد نهر خاص ياخذ من نهر  
 خاص بين قوم فاراد ان يقنطر عليه ويستوثق منه بذلك وكان مقنطرا  
 مستوثقا فاراد ان ينقص فك لا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث  
 يكون له ذلك ويتبع من ان يوسع في النهر وكذا اذا كانت القسمة بين  
 وفي العناية الكوة تقبل البيت ويجمع كواؤه بالماء وكوى مقصور  
 يستعار لمفاتيح الماء الى المزارع والجر اول فيقال كوى النهر ومقناه  
 ليس له ان يوسع الكوة انتهى وكذا اذا اراد ان يؤخر صاعن في النهر  
 فيجعلها في اربعة اذرع منه بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كواه او غيرها  
 حيث يكون له ذلك في العجم وكذا كانت القسمة وقعت بالكوى فلو اراد  
 احدهم ان يقسم بالايام ليس له ذلك ولو كان لكل واحد منهم كوى



مسافة في غير خاص ليس لواحد ان يتركه وان كان لا يتركه باجله لان الشربة  
 خاصة بخلاف اذا كانت الكوى في النهر الاعظم وليس لاحد الشربة في النهر  
 ان يسوق شربة الى ارضه اخرى ليس له ذلك بشرط وكذا اذا اراد ان  
 يسوق شربة في ارضه الاولى حتى يمتلئ الى هذه الارض الاخرى ولو اراد  
 الا على من الشربة في النهر الخاص وفيه كوى بينهما ان يستعضا دفعا لغير  
 الماء عن ارضه كيلا تنتشر ليس له ذلك وكذا اذا اراد ان يقيم الشرب  
 مناصفة بينهما لان القسمة بالكوى قد تمت الا ان يراضيا لان الحق لهما  
 وبعد التراضي لصاحب الاستل ان ينقص في لك وكذا لو رثته من بعده لانه  
 اعادة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب باطله والشرب بما يورث  
 ويوجب الانتفاع بعينه بخلاف البيع والهدية والوصية بذلك حيث  
 لا يجوز العقود اما للجمالة او للقرارة لانه ليس على من لا يمتلئ اذا سقى  
 من شرب غيره واذا بطلت العقود فالوصية بالباطل باطله وكذا لا يصح  
 اي الشرب بشي في النكاح حتى يجرى المثل ولا في الخلع حتى يجرى رد ما قبضت  
 من الصداق لتفاحش الجمالة ولا يصح بدل الصلح عن الدعوى لانه اي  
 الشرب لا يملك بشي من العقود ولا يبيع الشرب في دين صاحبه بعد موته  
 بدون ارض كما في حال حياته وكيف يصنع الامام الامير ان يضم الى ارض  
 لا شرب لها فيبيعها باذن صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض مع الشرب ويوزن  
 فيصرف التفاوت الى قضاء الدين وفي العناية قوله في الاصح اشارة  
 الى وجود الاختلاف فان العلماء اختلفوا في كيفية قضاء الدين من قية  
 الشرب وذكر اقول الاثنية ثم قال واخيرا المصنوع ذكر في الكتاب وتفصيل  
 الاقوال فيه فليدفع اليه وان لم يجد ذلك اشترى على تركه الميت ارضا بغير شربة  
 ثم ضم الشرب اليها وابعدها فيصرف الثمن الى ثمن الارض والعامل في قضاء  
 الدين واذا سقى رجل ارضه او حفرها ما لا يملكها ما داف من ما حفرها  
 في ارض رجل فحفرها او نزلت ارض جاره من هذا الماء لم يكن عليه مناصها  
 لانه غير متعقد فيه وفي العناية نقلنا عن الصحاح محذرة الارض اي ارسلت  
 الماء فيها انتهى وسيع الشرب فيه من الاختلاف مذكور في البيع القاسد  
**كتاب الشربة** الاشارة المحرمة اربعة اجزاء من عصير العنب واغلى

غلى اشتد وقذف الزبد والعصير وايطبع حتى ذهب اقل من ثلثيه  
 وهو الطلاء المذكور في اجماع الصغار ونقيع التمر وهو السكر ونقيع الزبيب  
 اذا اشتد وغلا اما الخمر فالكلام فيها في عشرة مواضع احدها في بيان حثها  
 ودعي التي من ماء العنب اذا صار مسكرا وهذا عندنا وهو المعروف عند اهل  
 اللذة واصل العلم وقال بعض الناس كل من سكر يريد به الكمال والتميز  
 كذا في العناية وانما في حديث ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره في الكتاب  
 قول في حيفه وعندهما اذا اشتد ولا يشترط القذف بالنبي وقيل في  
 في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد احتياطا والثالث ان فيها ارم غير معلول  
 بالسكر ولا موقوف عليه ومن الناس من انكر حرمة غيرها وقال ان السكر  
 منه حرام وهذا كفر لانه محذور الكفا فانه تمام رجسا والرجس هو محرم  
 العين وقد جازت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه  
 انعقد الاجماع ثم النص الوارد فيه غير معلول عندنا حتى لا يتعدى حكمه الى سائر  
 المسكرات والثاني في تعديتها اليها وهذا بعيد لانه خلاف السنة المشهورة  
 وبقيت لتعديتها الاسم والتعليل في الاحكام لانه الاسماء والرابع انها حرة  
 نجاسة غليظة كالبول لثبوتها باللائل القطعية على ما بيناه وانما من انكر  
 استحلالها لا يخار الدليل القطعي ولما دس سقوط تقويتها في حق المسلم في لا  
 يعتن من تلغفها وغلبها ولا يجوز بيعها واختلفوا في سقوط ما ليتها والاصح انه  
 مال لان الطباع تمل اليها وتفض بها ومن كان له على مسلم دين فادفاه  
 من ثمن خمر لا يجل له ان يافقه ولا المديون ان يؤذيه لانه ثمن مبيع باطل  
 وهو غصب في يده او امانة على مبيع اختلفوا فيه ولو كان الدين على  
 يوديه عن ثمن خمر والمسلم الطالب يستوفيه والسابع حرمة الانتفاع بها  
 وفي العناية نقلنا عن الاصح كسقي الدواب والتداوى بها بالاحتقان والار  
 في الاطيل النقص وانما من ان يجرد شربها وان لم يسكر منها لقوله عليه السلام من  
 شرب خمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه  
 فافكوه الا ان حكم العقل قد انتسخ في الجلد مشروعا وعليه انعقد الاجماع من  
 الصحابة وقد عبروا في مقدار الجلد فذكرناه في المحذور والاسع ان الطبع لا يؤثر  
 فيها لمنع من ثبوت حرمة الارضها بعد الثبوت الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه



على ما قالوا لان الحق بالليل في التي خاصة وهذا قاطع والعاشر جواز ثقلها  
وفيه خلاف الشافعي وسند كره من بعد ان شاذاته تعالى هذا الكلام  
في الحق واما العصار فاطمعة حتى يذهب اقل من ثلثه وهو المطبوخ اذ في طهارة  
ويستعمل الباذق والنصف وهو ما ذهب نصفه بالبطخ وكل ذلك حرام  
عندنا اذا غلا واشتد وقذف بالبريد اذا اشتد على الخلاف وقال  
الا وراعي انه مباح وهو قول بعض المعزلة واما نقيع التمر وهو السكر وهو  
التي من ماء التمر اي الرطب فهو حرام مكره وقال شريك بن عبد الله انه مباح  
واما نقيع الزبيب وهو النقي من ماء الزبيب وهو حرام اذا اشتد وغلا  
وتناله فيه الا وراعي الا ان حرمه هذه الاشربة دون حرمه التمر حتى لا يفر  
مستحلبا ويكره مستعمل الحق لان حرمها اجتهدية وحرمه التمر قطعية ولا يجب  
احد بشرطها في كره ويجب بشرط قطرة من التمر ونجاستها خفيفة في روية  
غليظة في اخرى ونجاسته كخز غليظة رواية واحدة ويجوز بيعها ويقتن  
مستعملها عند ابي حنيفة خلافا لما فيها اي في البيع الضمان غير ان عند كره  
قيمتها لا مثلها ولا ينفع بها بوجه من الوجوه لانها حرمته وعن ابي يوسف انه  
يجوز بيعها اذا كان الذاهب بالبطخ اكثر من النصف دون التثنية وقال في  
اجماع الصغير وما سوى ذلك من الاشربة فلا باس به قالوا هذا الجواب على  
هذا العموم وليكن لا يوجد في غيره في غير اجماع الصغير وهو نص على ان ما  
يتخذ من الحنطة والشعر والحمل والذرة حلال عند ابي حنيفة ولا يجوز شربه  
عنده وان سكر منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة التام ومن ذهب  
عقله بالبطخ ولبن الزمك وقوله ومن ذهب عطف على التام اي بمنزلة  
من ذهب له وعن محمد انه اي ان ما سوى ذلك من الاشربة كالمثقال من  
الحنطة والشعر وامثاله حرام ويجوز شربه اذا سكر منه ولم يقع طلاقه اذا سكر  
كما في سائر الاشربة المحرمة وقال في ايضا اي محمد في اجماع الصغير وكان ابو يوسف  
يقول ان كان من الاشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفد فانه كره  
ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل سكر حرام الا  
نقير وهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلي فيشتد ومعنى قوله ولا يفد  
لا يمحض و ابو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة على الحق الذي ذكرناه فيما يحرم

يحرم اصل شربه وفيما يحرم السكر منه و ابو يوسف رجع الى قول حنيفة  
فلم يحرم كل سكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المحصر ونبيذ التمر  
والزبيب في البطخ كل واحد منهما اذ في طهارة حلال وان اشتد اذا شرب منه  
ما يغلب على طهارة انه لا يسكر من غير طهو ولا طرب وهذا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وعند محمد وشافعي حرام والكلام فيه كالقلام في المثلث  
العنبى والاباس الحليطين وفي العناية فليطبان ما والتمر والزبيب فليطبا  
فيطبخ بعد ذلك في طهارة ويزك الى ان يغلي يشتد انتهى ونبيذ العسل  
والطين ونبيذ الحنطة والذرة والشعر حلال وان لم يطبخ وهذا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف اذا كان من غير طهو وطرب ثم قيل بشرط البطخ فيه لا باعده  
لا بشرط وهو المذكور في الكتاب لان قليله لا يدعوا الى كثره كيثا كان  
اي بطخ او لم يطبخ وهل يجزئ المتخذ من اجوب اذا سكر منه قيل لا يجزئ  
قالوا والاصح انه يجزئ فانه روى عن محمد بن سكر من الاشربة انه يجزئ  
من غير تفصيل وهذا لان الفتاوى يجمعون عليه في زماننا اجماعهم على سائر  
الاشربة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من الابان اذا اشتد فهو على هذا  
الاختلاف وقيل ان المتخذ من لبن الزمك لا يحل عند ابي حنيفة اعتبارا  
بلمح اذ هو متولد منه قالوا والاصح انه يحل وتعتبر العنب والبطخ حتى يجب  
ثناه وبقي ثلثه حلال وان اشتد وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف قالوا  
محمد وما لك والشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا  
قصد به التلذذ لا يحل بالاتفاق وعن محمد مثل قولها وعنده انه كره ذلك وقنه  
انه توقف فيه والقدر الاخير حرام عندنا اذ هو السكر حقيقة والذي  
يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالبطخ حتى يرق ثم يطبخ بطهارة حكم  
المثلث لان صب الماء لا يزيد الا منعك بخلاف اذا صب الماء على العصار  
ثم يطبخ حتى يذهب ثلثه الحلال وتوطخ العنب كما هو ثم يعصر بكتفي ياذ في طهارة  
في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية عنه لا يحل الم يذهب ثلثاه بالبطخ  
وهو الاصح وتوابع في البطخ بين العنب والتمر آوسين التمر والزبيب لا يحل  
حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا جمد بين عصار العنب ونقيع التمر وتوطخ به  
نقيع التمر ونقيع الزبيب في طهارة ثم انقع فيه تمر او زبيب ان كان ما



انقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ البني من مثل الباس به وان كان يتخذ البني من  
منه لم يكن كما اذا صب المطبوخ قرح من نقيع والمخنة تغليب حمة الحرة  
ولا حدة في شربه ولو طبخ الحمر او غيره بعد الاستعداد حتى يذهب ثلثاه لم يكل  
لان الحمة قد تفرقت فلا ترتفع بالطبخ ولا باس بالابتداء في الدباء  
واختتمت والمزقة وانما ينبت فيه بعد تطهره فان كان الوعاء عتيقا  
يغسل ثلثا فيطهر وان كان جديرا يطهر عند محمد وعنده ابي يوسف يغسل ثلثا  
ويجفف في كل مرة ومعنى سلة ما لا ينضم بالعضر وقيل عند ابي يوسف يملأ  
ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته واذا  
تخلت الحمر حلت سواء صارت ظاهرا بنفها او بشئ طرح فيها ولا يكره كليلها  
وقال الشافعي ذكره كليلها ولا يحل اكل الحاصل به ان كان التخليل العاء شئ فيه  
قولا واحدا وان كان بغير العاء شئ فيه فله في اكل الحاصل به قولان واذا  
الحمر خلا يطهر ما واز بها من الاناء فاما اعلاه وهو الذي نقص منه الحمر قليل  
نعا وقيل لا يطهر الا اذا غسل بالخل فتخلل من ساعته فيطهر وكذا اذا صب  
منه الحمر ثم ملأ خلا يطهر في الحال على ما قالوا ويكره شربه وروي الحمر وال  
والامشاط به لان فيه اجزاء الحمر والانتفاع بالمحرم حرام وهذا لا يجوز ان  
يراد به جرعا او دبرة واية ولا ان يسقى ذميا ولا ان يسقى صبيا للندوى  
والوبال على من سقاه وكذا لا يسقيها الدواب قيل لا ياكل الحمر الهام اما اذا  
قدت الى الحمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالى الدردى في اكل لانا  
لانه يصير خلا لكن يباح كل اكل اليه دون عكس ولا يجوز شربه ابي حنبل لا يكره  
ان لم يسكر كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج وقال الشافعي حدة ويكره الاحتقان  
بالحمر واقطاعها في الاحليل ولا يجب الحذر لعدم الشرب ولو جعل الحمر في مرقاة لا ياكل  
لتجنبها بها والا حدة لم يسكر منه ويكره اكل قشر عجن عجنه **فصل**  
في طبخ العصير الاصل ان ما ذهب ثلثا به بان روقه بالزبد يجعل كان  
لم يكن ويعبر ذهاب ثلثي ما بقي لثلاث ايات بيانه عشرة دوارق  
من عصير طبخ فذهب روق بالزبد بطبخ الباقى حتى يذهب دوارق  
الثلاث فيجعل ان الذي ذهب ثلثا هو العصير او ما يزهه واما ما كان جعل  
كان العصير تسعة دوارق فيكون ثلثا ثلثة واصل آخر ان العدة اذ

صب عليه ما قبل الطبخ ثم يطبخ باثره ان كان الماء اسرع ذهباً لرقته الطافه  
يطبخ الباقى بعد ما ذهب مقدار ما صب فيه من المارحة يذهب ثلثاه لان الزبد  
الاول هو الماء والثلثا العصير فلا بد من ذهاب ثلثي العصير وان كانا زبدان  
معا تغلي لجملة حتى يذهب ثلثاها ويبقى ثلثه فيجعل لانه ذهب ثلثان ماء وعصير  
والثالث الباقى ما روق وعصير فصار كما اذا صب الماء فيه بعد ما ذهب من العصير  
بالغلي ثلثاه بيانه عشرة دوارق من عصير وعشرون دوارق من ماء  
ففي الوجه الاول بطبخ حتى يبقى تسع اجملة لانه ثلث العصير والوجه الثاني  
حتى يذهب ثلثا لجملة والغلي برفعة او بدفحات سواء اذا حصل قبل ان يذهب  
موتما ولو قطع عنه النار فغلي حتى يذهب الثلثان كحل لانه اثر النار واصل  
آخر ان العصير اذا طبخ فذهب بعضه ثم احرق بعضه لم يطبخ البقية حتى يذهب  
الثلثان فاسبيل فيه ان تاخذ ثلثا جميع فتضرب في الباقى بعد المنصب ثم  
تقسم على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب من الطبخ قبل ان ينصب منه شئ  
فما يخرج بالقسم فهو حلال بيانه عشرة ارطال عصير طبخ حتى يذهب طل  
ثم احرق ثلثه ارطال تاخذ ثلثا العصير كله وهو ثلثه وثلث وتقر به فيما  
بقي بعد المنصب وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي  
بعد ما ذهب الطبخ منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك تسعة فيخرج لكل  
جزء من ذلك ثمان وتسعون ففرقت ان الحلال ما بقي منه رطالان وثلث  
وعلى هذا يخرج المسائل وكما طرقتا فيهما التقينا به كفاية وهذا الى  
مخرج غيرهما من المسائل **كتاب الصيد القيد**  
الاصطيا ويطبق على بياض او فحل مباح لغير المحرم في غير الحرم ثم حيلة  
بحور الكتاب فضلا عن اعداء في الصيد بالجوارح والثاني في الاصطيا و  
بالبحر **فصل في الجوارح** ويجوز الاصطيا والكلب المعلم والهند  
والبازي وسائر الجوارح المعلنة وفي الجوامع الصغيرة وكل شئ علمته من ذوات  
الكسب ووقى مخلب من الطير فلا بأس بصيده ولا خير فيما سوى ذلك  
الا ان تترك ذكاته واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن  
ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لا يغلا لا يغيران  
الاسد لعلو حمة والذئب لخساسة والحق فيهما بعضهم الحداة لم يستة



وتحذر من شق لا نه نجس العيز ولا يجوز الانتفاع به ثم لا بد من التعليم والاسرار  
وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث ثمرات وتعليم البازي ان يرجع ويجب ان يعلم  
وشرط ترك الاكل ثلثا وهذا عند ما وهو رواية عن ابي حنيفة وعندنا حنيفة  
ما ذكر في الاصل لا يثبت التعليم لم يثبت على طعن الصائدين من علم ولا يقدر بالثلاث  
كما هو اصله في جنسها وطريق الرواية الاولى عنده بكل اصطلاح ثلثا وعندنا  
لا يجل بل انما يصير معلما بعد تمام الثلث فلا يجل الا الرابع واذا ارسل كلبه المعلم  
او بازيه وذكر اسم الله عند ارساله فاخذ الصيد وجره فاقبل اكله وتوكل  
ناسيا حل ايضا في حرمه فترك التسمية عامدا في الزبايح ولا بد من اخرج في ظاهر  
الرواية وعن ابي يوسف انه لا يشترط ان اكل من الكلب والعهد لم يؤكل  
وان اكل من البازي من اكل وعندنا كذا في قوله القديم يباح ما اكل منه  
الكلب ولو انه صا صيدوا ولم ياكل من ثمراته اكل من صيد لا يؤكل هذا الصيد لانه  
علامة لجهل ولا يصيده بعده حتى يصير معلما على خلاف الرواية كما بيناها  
في الابواب واما الصيد والية اخذها من قبل فاكل منها لا تظهر الحرمة فيه وما  
ليس محرزا كان في المعازة بعد يثبت الحرمة فيه بالانفاق وما هو محرز  
في بيته حرم عنده خلافا لها ولو ان صفر اقر من صاحبه ثلث حيا ثم صار  
لا يؤكل صيده وتوشب الكلب من دم الصيد ولم ياكل منه اكل وتوا حريم  
من المعلم ثم قطع من قطعة والعاها اليه فاكلها يؤكل ما بقي ولا يبقى صيدها اذا  
اليه طعنا غيره وكذا اذا وثب الكلب فاخذه اي الصيد المحرز في يد صاحبه واكل  
اي من الصيد الماخوذ لانه ما اخذ من الصيد والشرط ترك الاكل من الصيد فصار  
كما اذا اقر من شاة بخلافه اذا فعل ذلك قبل ان يحرز المالك وتوكل من الصيد  
فقطع به بضعته فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم ياكل منه لم يؤكل وتوا التي اخذ  
واتبع المصيد فقتله ولم ياكل منه واخذه صاحبه ثم مرتبلك البضعة فاكلها  
يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لم يضره فاذا اكل ما بان منه  
وهو لا يجل لصاحبه او ان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه وان  
ترك ذكيته حتى مات لم يؤكل وكذا البازي والسهم وهذا اذا امكن من ذكوه  
اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذكوه وفيه من حيوة فوق يكون من الذبوح  
لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يجل وهو قول

قوله ان في لانه لم يقدر على الاصل فصار كما اذا ذاب الى الماء ولم يقدر على الاكل  
بخلاف اذا بقي من الحيوة مثل ما بقي في الذبوح فانه يؤكل كالووقع في الماء وهو  
بعده كالحال لا يحرم كما اذا وقع وهو ميت وقيل بعضهم فيه اي في الصيد الواقع  
في يده ولم يتمكن من ذكوه فتبطل وهو ان لم يتمكن فيه ليقدر الا انه لم يؤكل  
وان لم يتمكن لصيق الوقت لم يؤكل عندنا خلافا لثالث في واما اذا شق بطنه  
واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حل وقيل هذا قولها اما عند ابي حنيفة  
لا يؤكل ايضا هذا الذي ذكرناه اذا ترك الذكاة فلو انه ذكاه حل اكله عند  
ابي حنيفة وكذا المتردية والطيحة والموقوفة والذي يجر الذئب بطنه  
وفيه حيوة خفية او ميتة وعليه الفتوى وفي الكفاية قوله وكذا المتردية الى  
اي يجل عند ابي حنيفة بالذكاة وعليه الفتوى انتهى وعنده يوسف ان كان  
بحال لا يعيش مثله لا يجل وقال محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش الذبوح  
يحل والا فلا وتوادره ولم ياخذه فان كان وقت لواخذه يمكنه ذكوه  
لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذكوه اكله ان ادركه فذكاه حل ان لم يكن فيه  
حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاه الذبح وقد وجد وعندنا لا يباح  
الى الذبح وان ارسل كلبه المعلم على صيده واخذه غيره حل وقال مالك لا يجل  
ولو ارسل على صيد كثير وسعى مرة واحدة حالة الاسرار فلو قتل الكل يجل  
بعده التسمية الواحدة ومن ارسل صيدا فكن على سبيلك ثم اخذ الصيد فقتله  
يؤكل لان ثلث العهد حلية منه للصيد الاستراحة فلا يقطع الاسرار وكذا الكلب  
اذا اعتاد عادة العهد وتواخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ آخر فقتله وقد  
ارسله صاحبه جلا جميعا ولو قتل الاول فنجس عليه طويلا من النجاسات ثم مرتبة  
صيد آخر فقتله لا يؤكل كذا ولو ارسل كلبا الى اميد ولم يكن له سائقا فاخذ  
الصيد وقتله حل ذكرها في باب جناية البهيمية ولو ارسل بازيه المعلم  
على صيد فوقع على شيء ثم اشبع الصيد فاخذه وقتله فانه يؤكل وفي الكفاية  
من عادة البازي ان يقع على شيء وينظر الى صيده ليأتيه من الجانب الذي  
يتمكن من اخذه فهو بمنزلة كمين العهد ولا يقطع به فورا لاسرار انتهى وهذا  
اذا لم يملك زمانا طويلا للاسراحة واما ما كنت ساعة للكنيسة لما بيناه في الكلب  
ولو ان بازيا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدرى اسلافه او لا لا يؤكل



وان غنقه كلب لم يجره لا يؤكل لان اخرج شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه  
وهذا يدرك على انه لا يؤكل بالكل وعن ابن حنيفة انه اذا كسر عضوا فقتله  
لا باس بأكله وان شاركه كلب غير مملوك او كلب مجوسي او كلب لم يذكر  
اسم انه يريد به غيره لم يؤكل وتورده عليه الكلب الثاني ولم يخرج معه ماء  
يخرج الأول بكرة أكله وهذا بخلاف اذا رده المجوسي عليه بنفسه حيث لا يكره  
وتورده الكلب الثاني على الأول لكنه اشتد على الأول حتى اشتد على الصيد  
واخذ فقتله لا باس بأكله واذا ارسل المسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر بزجره  
فلا باس بصيده والمراد بازجر الاغراد بالصياح عليه وبالانزجار بظهور زيادة  
الطلب لتوارس المجوسي فزجره مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا يجوز ذكاه  
كالمرتد والمجوس وتارك التوبة عاندا في هذه بمنزلة المجوسي وان لم يرسل  
احد فزجره مسلم فانزجر فاخذ الصيد فلا باس بأكله وتوارس المسلم كلبه  
على صيد يسمى نادرك فزجره فوزه أي جعله عليه ضعيفا ثم ضربه فقتله  
وذكاه اذا ارسل كلبين فوزه احد حيا ثم قتل الآخر اكل وتوارس بطلان  
كل واحد منهما كلبا فوزه احد حيا وقتله الآخر اكل والملك الأول بخلاف اذا  
كان الارسل من الكلب بعد اخروجه عن الصيدية يخرج الكلب الأول حيث لا يؤكل  
أكله واذا نصب كلبا للجناف فتعلق بخاصيد لا يكون له بل لاخذ وكذا اذا  
دخل الصيد داره ولم يعلم فاغلق بابه فهو من اخذه ذكاه في ضلال المسار  
المنشور من كتاب البيوع قال العلامة ابن الحام فان علم به واغلق الباب  
عليه وسد الكوة كان لصاحب الدار انتفى واذا نصب كلبا فتعلق بخاصيد  
بعد موته فانه اي ان نصب كلبه ذكاه في باب الشهادة في القتل العمد  
ويثبت الملك للولد ابتداء اشار اليها في اوائل كتاب الوكالة **فصل**  
في الرمي ومن سمع حسنا او مونا خفيا فظنه حسا صيد فرماه وارسل  
كلبا او بازيا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حس صيد حل المصايب اي صيد  
كان وعن ابن يوسف انه خص من ذكاه الخنزير وقرخص منها ما لا يؤكل  
لحمه وان تبين انه حس رمي او حيوان اهلي لا يؤكل المصايب الطير الوحش  
الذي يذبح في البيوع اهلي والطير الموقوت بمنزلة وتورمي في الطائر فاصاب  
صيدا ومرا الطائر ولا يدرى وحشي هو او غير وحشي حل الصيد وتورمي

رمي الى بئر فاصاب صيدا ولا يدرى ما ذكاه هو ام لا لا يؤكل الصيد وتورمي  
الى صيد فاصاب غيره حل المصايب وكذا تورمي بها الى صيد فاصاب  
واما باخر اكل جميعا ذكره في هذا الكتاب قبل هذا وتورمي الى  
سكة او جراد فاصاب صيدا يؤكل في رواية عن ابن يوسف وفي رواية  
اخرى عنه لا يؤكل وتوارس المصايب السموي حسته وقظنه ادنيا فاذا هو صيد  
واذا سمى الرجل عند الرمي اكل المصايب اذا خرج السهم فأت وان اذكره  
حيث ذكاه قال صاحب المهدية وقربناه بوجوهها واختلف فيها في الفصل  
الأول فلا يفيد ثانيا واذا وقع السهم بالصيد فتحمل اي شئ يحكيه حتى  
غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل وان قعد عن طلبه ثم اصاب  
ميتا لم يؤكل وقال الكسان ما تورمي عنه اذا لم يمت يؤكل فاذا مات  
ليلة لا يؤكل وتورم بوجوهه سوى جراحة سمية لا يؤكل واوجب اياها  
الكلب في هذا كالجواب في الرمي في جميع ذكراه واذا رمي صيدا فوقع  
في الماء او وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل لانه  
المرتدي وهي حرام بالنقض ويحمل ان يموت بغير الرمي وان وقع على الارض  
ابتداء اكل قصار الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجتمعا وامكن التميز  
عما هو سبب الحرمة ترفع جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التميز  
عنه جرى وجوبه بحرر عدمه لان التكليف بحسب الواسع فيما يمكن التميز  
عنه اذا وقع على شجر او حائط او آجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو  
على جبل وتردى من موضع الى موضع حتى تردى الى الارض او رماه فوقع  
على ربح منصوبة او قصبية فأنه او حرف آجرة لاحتمال ان حدة الآلة  
قتله ومما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه او على  
ناحية من غصن الجبل او ظهر بيتا ولينة موضوعة او صخرة فاستقر عليها  
لما ناله وقوعه عليه وعلى الارض سواء ذكر في المنتقى لو وقع على صخرة  
فانشق بطنه لم يؤكل لاحتمال الموت بسبب اخر وصحة احكام الشهيد وفكر  
مطلق المروى في الاصل على غير حالة الانشقاق وحكمة شمس لائمة  
البحرسي على ما اذا اصابه حدة الصخرة فانشق بطنه لذلك وحل المروى  
في الاصل على انه اذا لم يصيب من الآجرة الا ما يصيبه من الارض او وقع



عليه وذلك عنقوه وهذا فتح وان كان الطير ميتا فان كانت اجرامه  
لم تنفخ الماء اكل وان انفسه لا ياكل كما اذا وقع في الماء وما اصابه  
الميراض برضه لم ياكل وهو سمح بل يشي رضاء فيصيب برضه لا يجد  
لأنه الكفاية تغلق عن المغرب ولا ياكل اصابة البندقة فأت بها وكذلك  
ان زامة حجر وكذلك ان جرحه فالكوا تامة اذ كان اي حجر تغلقا وبه حدة  
وان كان حجر خفيفا فانه ياكل وتوراه بمروءة هدية ولم تبضع بضعا  
لا ياكل والمروءة جرابيض رقيق يذبح به والبضع القطع والشق وكذا ادراجه  
بها فابان راسه او قطع او واجه وتوراه بعضا او يعود حتى قتل لا ياكل  
لانه يقتله تغلقا لا جرحا اللهم الا اذا كان له حدة تبضع بضعا في لثامه  
والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافا الى الجرح يبين كان الصيد  
حلالا واذا كان مضافا الى النقل يبين كان حراما وان وقع الشك  
ولا يدرى مات بالجرح او بالنقل كان حراما احتياطاً وان رماه بسيف او  
بكبير فاصابه بجره فخره حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف  
لا ياكل لانه قتلته دقا واحديد وعينه فيه سواد وتوراه فخره ومات بالجرح  
فان كان بجرح مديا ياكل بالاتفاق ولو لم يكن مديا فذلك عند بعض  
المأخرين سواد كانت اجرامه صغيرة او كبيرة وعند بعضهم بشرط الادماء  
وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بدون الادماء وان كانت صغيرة لا بد  
من الادماء ولو وقع شاة ولم يسلم منها قبل لا ياكل وقيل حل واذا اصاب  
السمم ظلف الصيد او قرنه فان ادماء حل والا فلا وهذا يؤيد بعض  
ذكرناه واذا رمى صيدا فقطع عضو منه اكل الصيد ولا ياكل العضو وقا  
ان في اكله ان مات الصيد منه لانه بيان ندكاة الاضطراب فيجل المبان  
والمبان منه كما اذا بين الراس ندكاة الاختيار بخلاف اذا لم يمت لانه  
ما بين ندكاة ولما قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت وذكره  
مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو المبان بهذه لان المبان منه  
حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا حكا ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء  
وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم قتله الاصل في هذا ان المبان من الحي حقيقة  
وحكما لا ياكل المبان من الحي صورة لاحكام ياكل وذلك لان يبق في المبان

المبان منه حياة بقدر ما يكون في الذبوح فانه حيوة صورة لاحكام  
ولكنه لو وقع في الماء وبه هذا العذر من الحيوة او تزدى من سطح  
او جبل لا يحرم فخرج عليه السائل فنقول اذا قطع يدا او رجلا او فخذ او ذك  
فما يلي القوائم او اقل من نصف الراس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه  
يتوهم بقاء الحيوة في الباقية ولو قد بنصفين او قطع اثلاثا والاكثر فالحل  
الحجر او قطع نصف راسه واكثر منه ياكل المبان والمبان منه ولو ضرب عنق  
شاة فابان راسها ياكل لقطع الاوداج ويكره هذا الصنيع لابلغة الفخاع  
وان ضرب من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا ياكل وان لم يمت  
حتى قطع الاوداج حل وان ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمت به ان كان يتوهم  
اللايتام والاندمال فاذا مات حل كله وان كان لا يتوهم بان بقي متعلقا بجذبه  
حل سواه لوجوده لا بانه معنى والعبرة للقاء ولا ياكل صيد الجوستي والمرد والوك  
ولا بد في اباحة الصيد ان يكون الصائد من اهل الزكاة وهم المسلمون  
النصارى واليهود حتى لا تخمس من اهل الزكاة اختيارا فكذا اضطرارا واذا رمى  
للاصيد ثم ارتد الرامي والعيادة بانه تعالى بعد الرمي قبل الموت ياكل الصيد لان  
المعتبر حالة الرمي واذا رمى المجوسى صيدا ثم اسلم ثم وقع الرمية بالصيد  
لم ياكل وان رماه وهو مسلم ثم نجس ثم وقع به اكل وهو من قوله واذا رمى  
الى صيد مذكورة في باب اعتبار حالة القتل من اجابات وقد ذكرت هناك  
ايضا ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخرج من غير الامتناع فرماه  
آخر فقتله فهو للثاني وان كان الاول اخنه فرماه الثاني فقتله فهو الاول  
ولم ياكل وهذا اذا كانت الرمية الاولى بالان نجونه الصيد اما اذا كان الرمي  
الاول بحال لا يسلم منه الصيد بان لا يقع فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى في الذبوح  
كما اذا ابان راسه ياكل وان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد الا انه بقي  
فيه من الحيوة اكثر مما يكون بعد الذبح فان كان يعيش يوما او دونه فقتله  
قول به يوسف لا يحرم بالرمية الثانية وعند محمد يحرم وان في ضامن القيمة  
للاول غير ما نقصته جرحته قال رضي الله عنه وما وليه فاعلم ان القتل حصل  
بالثاني كان الاول بحال هو ان يسلم الصيد منه وان كان بحال لا يسلم الصيد  
منه ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقيل حيوانا مملوكا لا اول منقوصا



بالجراحة فلا يضمنه كلاكما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت حصل من جرح  
او لا يدري قال في الزيادة ان يضمن الشاة ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف  
قيمتها مجزاة جرحه ثم يضمن نصف قيمته لحمه وان كان رماه الاقل كانا  
فالجواب في حكم الاباحة كالجواب فيما اذا كان الرامي غيره ويصير كما اذا رمى صيدا على  
قلعة جبل واخذه ثم رماه ثانيا فانزله لا يجل لان الشاة محترمة كذا هذا ويجوز  
اصطياد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل من الحيوان والصيد لا يختص بالكل والذئب والخنزير  
صيد الملوك انما يملكه ثقاته اذا ركب فيه في الابطال ولا ان صيده سب  
الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاسه فاع شتره وكل ذلك شروع  
**كتاب الرهن** الرهن لغة حبس الشيء باق سبيل في الشئ  
جعل شئ محبوسا بحق يمكن استيفاءه منه كالديون وهو شروع ثابت بالكتاب  
والسنة والاجماع الرهن يقع بالايجاب والقبول فيم بالقبض فالو الركن الايجاب  
بجذوه والقبض شرط التزوم وهو عقد تبرع ولهذا لا يجبر المديون عليه فلا بد  
من امضائه كما في الوصية وذلك بالقبض وقال لك يلزم بقبل العقد ثم يكتفى  
فيه اي القبض بالخلية في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في النقول  
الا بالنقل والاول صحيح واذا قبضه المرتهن محمولا مفرقا فمميز انتم العقد فيه  
وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن  
واذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي امانة في يده ولا يسطر  
من الدين كجدا كماله قال صاحب المهدية وحاصل الخلاف ان عندنا حكم الرهن  
ميرورة الرهن محبوسا برئنه باثبات يد الاستيفاء عليه وعنده يتعلق الدين  
بالعين استيفاء منه عينا بالبيع فيخرج على الاصلين هذين عدة من المسائل الخلف  
فيما بيننا وبينه عدونا ما في كتابه المنتهى جملة منها ان الرهن ممنوع عن  
الاسترداد للانتفاع لانه يفتقر موجبه وهو الاحتباس على الدوام وعنده  
لا يمنع منه لانه لا ينافي موجبه وهو تعينه للبيع وسياك البوالة في المال  
ان شاءت له ولا يصح الرهن الا بدين ممنوع وهو ممنوع باقل من قيمته  
ومن الدين فاذا هلك في يد المرتهن والدين وقيمته سواء صار المرتهن مستوفيا  
له بدينه حكما وان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل امانة وان كانت اقل سقط  
من الدين بقدره ويرجع المرتهن بالفضل وقال زفر الرهن ممنوع بالعد

بالقيمة حتى لو هلك الرهن وقيمته يوم رهن الف وخمسائة والدين الف  
يرجع الرهن على المرتهن بخمسائة والمرتحن ان يطالب الرهن برئنه  
واذا مات الرهن فالمرتحن احق بالمهر من يباع في دينه اذا تعد الاستيفاء  
ذكره في مسائل مشهورة في آخر كتاب البيع واذا طلب المرتهن دينه يؤخر  
باحضار الرهن واذا احضره امر الرهن بتسليم الدين او لا يتبعين  
حقه كما يتبعين حق الرهن تحقيقا للتسوية كما في تسليم المبيع والتمن مخ  
المبيع ثم يسلم الثمن او لا وان طالب الدين في غير البلد الذي وقع العقد  
فيه ان كان الرهن مما لا يحل ولا مؤنة فذلك الجواب وان كان له  
حل ومؤنة يستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن ولو سطر الرهن  
العدل على بيع المرهون فباعه بقدر او نسبه جاز ولو طالب المرتهن الدين  
لا يكلف المرتهن احضار الرهن وكذا اذا امر المرتهن بمبيعه فباعه ولم يقبض  
التمن ولو قبضه بكلف احضاره الا ان الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن  
وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف استيفاءه ثم قد يلزم  
اذا قبض الثمن يؤمر باحضاره لاستيفاء الدين لقيامه مقام العين وهذا بخلاف  
ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطا حتى يجره على القيمة على قلته في ثلث سنين  
لم يجبر الرهن على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة ولو وضع الرهن على يد  
العدل وامر ان يودع غيره ففعل ثم جاء المرتهن وطلب دينه لا يكلف  
احضار الرهن ولو وضع العدل في يد من في عياله وغاب وطلب المرتهن  
دينه والذي في يده يقول ودعني فلان ولا ادري لمن هو جرح الرهن  
على قضاء الدين وكذا ان غاب العدل الرهن ولا يدري من هو ولو  
ان الذي اودعه العدل حذر الرهن وقال هو مالي لم يرجع المرتهن على  
الرهن بشئ حتى يثبت كونه رهنا واذا كان الرهن في يده ليس عليه ان  
يكنه من البيع حتى يقبضه الدين ولو قضا البعض فله ان يحبس كل الرهن  
حتى يستوفي البقية فاذا قضا الدين قيل سلم الرهن اليه فلو هلك قبل تسليم  
استرد الرهن ما قضاه وكذلك لو قضا الرهن لرجب ما لم يقبض الدين  
او يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالبرء على الرهن على وجه الفسخ وليس للمرتهن  
ان يتنفع بالرهن للاستخدام ولا سكنى ولا لبس الا ان يادون له المالك وليس



لان بيع الاربعة ليس له ان يبيع ويبيع فان فعل كان متقدرا ولا  
عقد الرهن بالمتقيد والمقرن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وقا  
الذي في عياله قال رضى عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وان حفظه  
في عياله او ادعه ضمنه ومن ضمنه ثلثا فهو على خلاف وقربنا جميع ذلك في الودعة  
واذا تعدى الرهن في الرهن منه ثلثان الغصب بجميع قيمته ولو رهنه فانما  
يجعله في خضرة فهو ضامن والبنى اليسرى في ذلك سواء ولو جعله في بقية  
الاصابع كان رهنه بما فيه وكذا الطيلسان ان يسه لبيته مقادار ضمن  
وصفه على عاقبة لم يضمن ولو رهنه سيفين او ثلثة فتقده عالم يضمن في الثلثة  
وضمن في السيفين بناء على جريان العادة بين السجنان بتقيد السيفين  
لا الثلثة وان ليس خاتما فوق خاتم ان كان ممن تحمل ليس خاتمين ضمن  
وان كان ممن لا يحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن واجرة البيت الذي يحفظ  
فيه الرهن على الرهن وكذلك اجرة الحافظة واجرة الراعي وثقة الرهن  
على الراعي والاصل ان ما يحتاج اليه لصلة الرهن وثيقته فهو على الراعي  
سواء كان في الرهن فضل او لم يكن وذلك مثل الثقة في مأكلة وشربة  
واجرة الراعي في معناه ومن هذا الجمل كسوة الرقيق واجرة ظر ولود  
الرهن وكسوة النهر وسقى البستان وتلقيح خيله وجذاذه والقيام به  
وكل ما كان لحفظه او لورده اليه المرهون او لورده جزء منه فهو على الرهن  
مثل اجرة الحافظة وكذلك اجرة البيت الذي يحفظ الرهن فيه وهذا ظاهر  
الرواية وعن ابي يوسف ان كراة الماوى على الراعي بمنزلة الثقة ومن  
هذا القسم جعل الابن فانه على المرهون وهذا اذا كانت قيمة الرهن  
والدين سواء وان كانت قيمة الرهن اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الر  
الراعي بقدر الزيادة عليه وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان  
كلها تجب على المرهون وان كان في قيمة الرهن فضل ومداواة الجمل  
والقروح ومعالجة الامراض والغذاء من اجابة تنقسم على المضمون والمدا  
واخراج على الراعي خاصة والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرهون وما  
اداة احداهما واجب على صاحبه فهو متعلق وما اتفق احدهما ما يجب على الآخر  
بامر القاضي يرجع عليه كالا صاحبه امره به لان ولاية القاضي عامة وفي

دعوى ابي حنيفة رضى عنه انه لا يرجع اذا كان صاحبه خائرا وان  
بامر القاضي وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين وفي فرع مسئلة الجور  
**باب** ما يجوز ارتقائه والارصان به وما لا يجوز والرهون  
بمنزلة البيع بطلان الشرط الفاسدة ذكرنا في باب البيع الفاسد ولا يجوز  
رهن الشئ ولو من شريكه سواء كان مما يحمل التسمية ولا يحملها وقال ان  
يجوز ونحن نقول يجوزناه بنوع موجب الرهن وهو دوام الجمل لانه  
يقضي لها ياية فيصير كما اذا قال حنكس بكذا يونا لا ولا شك في عدم حنكس  
الجمل سوى يوم فيموت الدوام الواجب تحققة كذا في العناية والشيوع الطاري  
يمنع بناء الرهن في رواية الاصل ولعله لا يجوز في حق العقد في بعض الرهن  
وعن ابي يوسف انه لا يمنع والشيوع الطاري ان يرهون الجميع ثم تقاضا في  
البعض او اذن الراعي للعدل ان يبيع الرهن كيف يشاء فباع نصفه كذا في  
ولا يجوز رهن ثمرة على رؤس النخل ولا زرع في الارض دون الارض  
ولا رهن النخل في الارض ونحوها وكذا اذا رهن الارض دون النخل او  
دون الزرع او النخل دون الثمر فصار الاصل المرهون اذا كان متصلا بما  
ليس المرهون لم يجز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن ابي حنيفة ان  
رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار  
بما صغرها بلكا في اذار رهن الدار بدون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير  
راهنها جميع الارض وهي مشغولة بلكا الراعي ولو رهن النخل بما صغرها  
جاء ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن تبعاً بلكا في المئاع في الارض لا يدخل  
في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس يتابع بوجهه كذا يدخل الزرع والظبية  
في رهن الارض ولا يدخل في البيع ويدخل البناء والغرس في رهن الدار  
والدار والقرية ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو اتى ببعده ان كان لكان  
يجوز ابتداء الرهن عليه وحده بقي رهنه بخصته ولا بطل كله ويمنع التسليم  
كون الرهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون  
ويمنع تسليم الدابة المرهونة اكل عليها فلا يتم حتى يلقى اكل بلكا في اذا رهن  
اكل ونحوها حيث يكون رهنه كذا اذا دفعها اليه فصار كما اذا رهن  
متاعا في دار او وعاء دون الدار والوعاء بلكا في اذار رهن متاعا

260



على دابة او لم يمانع راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رضاء  
ممنزلة منها ثم يسلم اليه ولا يصح الرهن بالامانات كالتوابع والقوارى و  
المضاربات وقال الشكره وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في البيع  
فاما الاعيان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل وبالقيمة عند هلاكه  
مثل المضمون وبطل الخلع والكهر وبطل الصلح عن دلم العهد يصح الرهن بها والرهن  
بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب هلك عنه بطلان ماله وصورة الرهن  
بالدرك ان يبيع شيئا ويسلم الى المشتري فاني المشتري ان يستحقه احد فخذ  
من البائع رهنا بالثمن لو استحقه احد وهو باطل حتى لا يملك المرهن جيل الرهن  
ان قبضه قبل الوجوب استحق البيع او لا كذا في الغاية وكذا لا يصح الرهن  
بما ذاب له على فلان بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنتك  
هذا التفرضني الف درهم وهلك في يد المرهن حيث يهلك باستم من المال  
بمقابله ويصح الرهن برأس المال السلم وثمان العرف والمسلم فيه وقال  
زفر لا يجوز ويجوز الرهن في اخراج الدابة من مطالب من جهة العباد المحسنين  
ويلازم ذكرها في اوائل كتاب الكفالة والرهن بالبيع باطل فان هلك  
ذهب بغير شيء وان هلك الرهن ثمن العرف ورأس المال السلم في مجلس العقد  
ثم العرف واكتم وصار المرهن مستوفيا وان اقرقا قبل هلاك الرهن بطلا  
وان هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بطلان ماله ومقناه انه يصير مستوفيا  
للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك  
رهنا برأس المال بحسب لانه بدل فضا كالمضروب اذا هلك وبه رهن يكون  
رهنا بقيته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه حتى  
عليه رد مثل الطعام المسلم فيه ممن باع عبدا وسلم البيع واخذ بالثمن رهنا  
ثم تفايلا البيع لم ان يحسب للاخذ البيع ولو هلك المرهن يهلك بالثمن  
وكذا لو اشترى عبدا اسرا فاسلما واقرى ثمنه لانه يحسب مستوفيا للثمن  
ثم لو هلك المشتري في يد المشتري يهلك بقيته ولو ارهن عبدا مقرا بالعبودية  
فوجد حرا لم يرجع عليه على كل حال ذكرها في باب الاستحقاق ولا يجوز  
احر والمدبر والمكاتب وآم الولد ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس  
بالنقص النفس مادية بخلاف الامانات اجمالية خطأ ولا يجوز

ولا يجوز بالشفعة ولا بالعبد المجاني والعبد المديون لانه غير مضمون على  
الموت فانه لو هلك لا يحسب عليه شيء ولا باجر الناحية والمغنية حتى لو ضاع  
لم يكن مضمونا لانه لم يقابل شيئا مضمونا ولا يجوز للمسلم ان يرهن خمر  
او برهنة من مسلم او ذمي ثم الرهن ان كان ذميا فالمرهن مضمون عليه  
للذمي كما اذا غصبه وان كان المرهن ذميا لم يضمنها للمسلم كما لا  
يضمنها بالعصب منه بخلافه اذا جرى ذلك فيما بينهم لانها مال في حقهم  
اما المبتة فليس بمال عند من فلا يجوز رهنها وارهاها فيما بينهم كما لا يجوز  
فيما بين المسلمين ولو اشترى عبدا ورهن ثمنه او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر  
العبد حرا وانحل خمر او شاة مينة فالرهن مضمون لانه رهنة برين واجب  
ظاهر وكذا اذا قتل عبدا ورهن بقيته رهنا ثم ظهر انه حر وهذا كله على ظاهر  
الرواية وكذا اذا صالح على الكفار ورهن باصالح عليه رهنا ثم تعاد فان  
لاوين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف رحمة خلافة وكذا قياسه فيما  
تقدم من جنسه ويجوز للابن رهن برين عليه عبدا لانه الصغير والوصي  
بمنزلة في هذا الباب. وعن ابي يوسف وزفر رهنهما انه لا يجوز ذلك منها  
وهو القياس واذا جاز الرهن بغير مستوفيا دينة لو هلك يرد ويصير الاب  
والوصي موقفا لم يضمنه للصبي لانه قضى دينة بانه وكذا لو سطا المرهن  
على يده فالوصي كملك البيع فان الاب والوصي اذا باع مال الصبي من  
غيره نفه جاز ويقع المقاصة ويضمن للصبي ثمنها وعنده ابي يوسف رجاء  
لا يقع المقاصة وكذلك ويكيل البائع والرهن بغير البيع نظرا الى عاقبة من حيث  
وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابن صغير او عبدا له باجر  
لا دين عليه جاز ولو ارهنه الوصي من نفسه او من هذين او رهن عينا  
له من اليتيم بحق اليتيم عليه لم يجز لانه وكيل محض الواحد لا يتولى طرف العقد  
في الرهن كما لا يتولى الكفاية البيع والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر  
الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وعبده التاجر  
الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل البيع اذا باع من حوله  
وان استدان الوصي اليتيم في كسوة ولها من رهن به متاعا لليتيم جاز  
وكذلك لو اجر اليتيم فارهن او رهن واذا رهن الاب متاعا لليتيم جاز



فادرك لابن ومات الاب ليس لابن ان يرد حقه يقضي الدين ولو كان  
الاب رهنه لنفسه الابن رجع في مال الاب وكذلك اذا حلك قبل  
ان يقتله ولو رهنه برين على نفسه وبرين على الصغير جاز فان حلك ضمن  
الاب حصته من ذلك الولد وكذلك الوصي وكذلك اجرة الاب لا باء المكين  
الابا ووصي الاب ولو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدان عليه  
وقبض المرحوم ثم استعار الوصي الحاجة لليتيم فضايع في الوصي فانه خرج  
من الرهن وحلك من مال اليتيم والمال وبين على الوصي معناه هو الطالب  
به ثم يرجع بذلك على العتيق لو استعاره حاجة نفسه ضمنه العتيق لو غصب  
الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجة نفسه حلك عنه فالوصي ضامن للقيمة  
فيقضي به آي الضمان الذين ان كان قرض فان كانت قيمة مثل الدين اداء  
الى المرحوم ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالغنى  
قصاصا وان كانت قيمة اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرحوم وودي  
الزيادة من مال اليتيم لان المضمون عليه قدر القيمة لا غير ولو كانت قيمة  
اكثر من الدين ادى قدر الدين من القيمة الى المرحوم والفضل لليتيم وان  
كان لم يحل الدين فالقيمة رهن ثم اذا حل لا حل كان الجواب على التخصيل  
الذي فصلناه فلو انه غصبه واستعمله في حاجة العتيق حلك في يده بضمنه حق المرحوم  
ولا يضمنه حق الصغير فاذا حلك في يده بضمنه المرحوم ياخذ به بدينه ان كان قد  
حل ويرجع الوصي على الصغير وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرحوم ثم اذا  
حل الدين ياخذ به منه ويرجع الوصي على العتيق بذلك ويجوز رهن الدار  
والثمن والمكيل والموزون فان رهنتم بنفسها حلكت بمتلها من الدين  
وان اختلفا في الجودة وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما بضمن القيمة  
من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وفي اجماع الصغير فان رهن ابريق  
فضة وزنه عشرة بعشرة فضايع فهو بما فيه قال رضي الله عنه معناه ان يكون  
قيمة مثل وزنه واكثر هذا الجواب الفصلين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده  
باعتبار الوزن وعندها باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاول زيادة  
عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قل من الدين فهو على  
اختلاف المذكور ولو انك لا يبيع في الوجه الاول وهو اذا كانت

كانت قيمة مثل وزنه عند ابي حنيفة وابي يوسف رهنها الله لا يبيع على الله  
وعند محمد رهنها الله ان شاء الله فكله ناقضا وان شاء الله جعله بالدين اعتبارا  
لحال الانكحار بحالة الملاك وفي الوجه الثالث وهو اذا كانت قيمة  
اقل من وزنه ثمانية بضمنه قيمة حقه من خلاف جنسه ورويا من جنس ويكون  
رهنا عنده وهذا بالاتفاق وفي الوجه الثالث وهو اذا كانت قيمة اكثر  
من وزنه اثني عشر عند ابي حنيفة رضي الله عنه بضمن قيمته ويكون رهنا  
عنده لان العبرة للوزن عنده لا للجودة والقيمة وان كان باعبار  
الوزن كله مضمونا فيجعل كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وعند ابي  
يوسف رهنها الله خمسة اسداس قيمته ويكون خمسة اسداس الاربين له  
بالضمان وسدسها يفرز حتى لا يبقى الرهن شائعا ويكون مع قيمة خمسة  
اسداس المكسور رهنا فنده يعتبره بجودة والزيادة وتجعل زيادة القيمة  
كزيادة الوزن كاتق وزنه اثني عشر وفي بيان قول محمد نوع طول  
يعرف في موضع من المبسوط والزيادة استماع جميع شعبها ومن باع عبدا  
على ان يرهنه المشتري بعينه جاز استحقاقا والقياس ان لا يجوز وكولم  
يكن معينا كان العقد فاسدا قياسا واستحقاقا كذا في الكفاية فالوضع  
المشتري عن تسليم الرهن لم يجر عليه قال في رهنه الله بغيره ولكن لا يبيع  
ان شاء رضي بترك الرهن وان شاء دفع البيع لا ان يدفع المشتري الثمن  
حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا ومن اشترى شيئا برأيه فقال لا يبيع  
هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر رهنه الله لا يكون  
رهنا ومثله عن ابي يوسف رهنه الله بكذا اذا قال امسك بزيك او  
بما لك فانه يصير رهنا بالاتفاق **فصل** ومن رهن  
عبد بين اليك ففرضي حصته احداهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدى في الدين  
وحصة كل واحد باحضه اذا قسم الدين على قيمتهما فان سمي لكل واحد  
من اعيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه به فكل ذلك الجواب رواية  
الاصل وفي الزيادات له ان يقبضه اذا أدى سمي له الا يرى له قبل  
الرهن في احداهما جاز فان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين  
لكل واحد منهما عليه جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما فان تهايا فكل



فكل واحد منهما في نوبة كالأصل في حق الآخر والمقصود على احدهما حصته فان  
اعطى احدهما دينه كان كل رهنه في يد الآخر حتى يستوفي الآخر دينه واذا رهن  
رجلان بدين عليهما رجل رهن واحد فهو جائز واكثر رهن رهن بكل الدين  
وللمرهن ان يشكك حتى يستوفي جميع الدين فان قام الرجلان كل واحد منهما امانة  
على رجل انة رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل وهذا وان كان قياسا  
لكن محمد رحمه الله اخذ بالقوته واذا وقع باطلا فلو حاكم بحكامة وكومات  
الراهن والعبد في ايديهما فقام كل واحد منهما البيتة على وصفاه كان في  
يد كل واحد منهما نصفه رهنه ببيع بصفة استحقاق وهو قول ابي حنيفة ومحمد  
انه وفي القياس هذا باطل وهو قول ابي يوسف رحمه الله ومن رهن شيئا من ابناء  
وسلم اليه ثم رهنه من اخر لم يبيع شيئا ذكره في فصل اذا اصطلح العاقل والياد  
القتيل من كتابايات **باب الرهن بوضع على يد العدل**  
واذا اتفقا على وضع الرهن على يد العدل جاز وقال مالك رحمه الله لا يجوز ذكر  
قوله في بعض نسخ وفي العناية قوله وذكر اشارة الى ان في بعض النسخ كذلك  
فانه ذكر في البسوط شرح لافطع ابن سبي بر مال كلفه في هذه الرواية  
عن مالك فان القبض ليس بشرط عنه كما مر في اول هذا الكتاب فان ثبت ذلك  
عنه كان عنه روايتان انتهى ليس للمرهن ولا للراهن ان يأخذ منه  
فلو ملك في يده ملك في ضمان المرهن ولو وقع العدل الى الراهن والمرهن  
من العدل قيمة الرهن بعد ما وقع الى احدهما وقدرت ملك المدفوع اليه  
او ملك في يده لا يقدر على العدل ان يجعل القيمة رهنه في يده لكن يتفقا  
على ان يأخذها منه ويجعلها رهنه عنده او عنده غيره وان تغرر اجماعها  
يرفع احداهما الى القاضي ليفعل كذلك ولو فعل كذلك ثم قضى الراهن الدين  
وقد ضمن العدل القيمة بالرفع الى الراهن فالقيمة سالمة له وان كان ضمنها  
بالرفع الى المرهن فالراهن يأخذ القيمة منه واذا وكل الراهن المرهن  
او العدل او غيره ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة وان شرطت  
في عقد الرهن ببيع الراهن ان يغزل لو كيل وان عزل لم يغزل ولو وكل ببيع  
مطلقا حتى يملك البيع بالنقد والنسيئة ثم خصاه عن البيع نسيئة لم يعمل بغيره  
وكذا اذا عزل المرهن لم يغزل وان مات الراهن لم يغزل ولو كيل ان يبيع

ضمن الراهن قيمته  
وان شاء غيره

ان يبيع بغير محض من الورثة كما يبيعه في حال حيوة بغير محض منه وان مات  
المرهن فالوكيل على كالتة وان مات الوكيل انتقضت الوكالة ولا يتوارث  
وارثه ولا وصيه مقامه وعن ابي يوسف ان وصي الوكيل يملك ببيع رهن  
للمرهن ان يبيعه الا برضا الراهن ليس للراهن ان يبيعه الا برضا المرهن  
فان حل الاجل وأبى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب  
اجبر على بيعه وكذلك الرجل يوكيل غيره بالقبضه وغائب الوكيل ان يخاصم  
اجبر على القبضه ولو لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما شرطه  
قبل لا يجبر وهو قول ثعلبة الشافعي قبل مجر وهذا الصحيح وهو قول شيخ  
الاسلام هو محمد زاده وفي الامام الزيدوي كذلك في بعض الشرع وعن  
ابي يوسف رحمه الله ان لجواب في الفصلين واحد ويؤيده اطلاق الجواب  
في الجامع الصغير وفي الاصل الى البسوط واذا باع العدل الرهن فقد خرج  
من الرهن والتمس قائم مقامه فكان رهنه وان لم يقبض بعد واذا تولى كان  
مال المرهن وكذلك اذا قبل العدل الرهن وغرم العاقل قيمة يعني كانت القيمة  
رهنه مقام العبد المقتول وكذلك لو قتل العبد المرهن بعد دفعه به  
لانه قائم مقام الاول لما ودعا وان باع العدل الرهن فادى في المرهن  
التمس ثم استحق الرهن فضمنه العدل كان بالخيار ان شاء ضمن المرهن التمس  
الذي اعطاه وليس ان يضمنه غيره وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا  
اذا استحق ما ان يكون هالكا او قائما ففي الوجه الاول المستحق بالخيار  
ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن العدل فان ضمن الراهن نفذ  
البيع وصح الاقضاء اي قبض المرهن التمس بمقابلته موبنة كذلك في العناية واذا ضمن  
البايع ينفذ البيع ايضا واذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن  
بالقيمة وان شاء رجع على المرهن بالتمس واذا رجع بطل الاقضاء فراجع المرهن  
على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون قائما في يد المشتري فله ان  
ان يأخذ منه يده لانه وجد عينه له ثم للمشتري ان يرجع على العدل بالتمس ثم  
العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة واذا رجع عليه صح قبض المرهن  
لانه المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرهن واذا رجع عليه وانتقض قبضه  
عاده في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو ان المشتري سلم التمس



الى المرتهن لم يرجع على اعدل ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط  
في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أولاً  
لانه يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع بخلاف الوكالة المشروطة في  
العقد لانه يتعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه هكذا ذكره  
الكوفي رحمه الله وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا التوكيل على البيع وانما ان العبد المرتهن  
في المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان يضمن الراهن وان يضمن المرتهن فان  
ضمن الراهن القيمة فقامت الدين وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما ضمن  
من القيمة وبرئته واذا مات العبد المرتهن فلفنه على الراهن لانه ملكه ذكر في الباب  
الآتي **باب** انصرف في الرهن واجبا عليه وجباية على  
غيره واذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن فابيع موقوف فان اجاز المرتهن  
جاز فان قضا الرهن دينه جاز ايضاً فاذا نفذ البيع باجازه المرتهن ينتقل حقه  
حقه الى بدله هو الصحيح وفي الكفاية قوله هو الصحيح احراز عارو عن ي يوسف  
رحمته انه لو شرطه عند الاجازة ان يكون الثمن رهناً كان رهناً وانما فلا يلزم  
وان لم يجز المرتهن لبيع ونسخه انفسخ في رواية حتى لو اشرك الراهن الرهن لاسيما  
للمشترى عليه لان الحق انما ثبت للمرتهن بمنزلة الملك فصار كماله ان يجزوله  
ان يفسخ وفي صحيح الروايتين لا يفسخ بفسخه واليه اشار في الجامع الصغير  
كذا في الكفاية فانما يصير حتى يفتك الراهن الرهن وانما دفع الامر الى القاضي  
فلما ضل ان يفسخ ولو باع الراهن من اجل ثم باع بغيره فانما من غير قبل ان  
يجز المرتهن فان في موقوف ايضاً على اجازته واذا اشترى المرتهن الرهن فقبضه  
السابق لا ينوب عن قبض الشر اذ رهانه اول كتاب الرقيق ولو باع الراهن ثم اجر  
او رهن او وهب من غيره واجاز المرتهن هذه العقود وجاز البيع الاول فلو غش  
الراهن عبيد الرهن نفذ حقه وفي بعض النسخ انما قال انما في رهانه لا ينفذ اذا كان  
المعتق معسراً بخلاف اذا كان موسراً حيث ينفذ على بعض قولهم انما اذا زال  
ملكه في الرقبة باعاً قد يزول ملك المرتهن في اليد بناء عليه واذا نفذ الاعاق  
بطل الرهن لغوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسراً والدين حالاً  
طالب بواء الدين وان كان الدين مؤجلاً اخذ منه قيمة العبد وحلته معاً كما  
يجب على الدين وان كان معسراً سعى العبد في قيمته وقضى به الدين لا اذا كان

كان بخلاف جنس حقه قال رضي الله عنه وتاويله ان السعي اذا كانت القيمة  
اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل من القيمة تكرر ان شاء الله تعالى  
ثم يرجع باسعي على مولاه اذا اليسر وتواقر المولى برهن عبده بان قال  
له رهنك عند فلان وكذا به العبد ثم اعتقه يجب السعاية عند اخلافه  
لرفو رحمة الله وتواقر بعد العتق لا يجب اتفاقاً ولو دبره الراهن لم يجز  
بالاتفاق ولو كانت مئة فاستولدها الراهن صح الاستيلاء بالاتفاق  
فاذا صح اي التبرير والاستيلاء خرجا من الرهن فان كان الراهن مسراً  
ضمن قيمتهما على التفصيل المذكور في الاعاق وان كان معسراً استسعى  
المرتهن المدبر واتم الولد في جميع الدين وقيل الدين اذا كان مؤجلاً يسع  
المدبر في قيمته فثلاً بخلاف اذا كان حالاً لانه يقضى به الدين ولو اعاق  
الراهن المدبر قد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة وكذا  
لو استهلك الراهن الرهن فان استهلك جنتي فالمرتهن هو الخصم في القضية  
فياخذ القيمة ويكون رهناً في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم  
هلك فان كانت قيمته يوم استهلك خمسمائة ويوم رهن الفأغر خمسمائة  
وكانت رهناً وسقط من الدين خمسمائة فصار الحكم في الخمسمائة الزائدة كما اذا  
هلكت بأفسمائة والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الضحاك  
ولو استهلك المرتهن والدين مؤجل غرم القيمة وكانت رهناً في يده حتى يحل  
واذا حل الدين وهو على صفة القيمة اي في الجوده والجنسية استوفى المرتهن  
منها قدر حقه ثم ان كان فيه فضل برده على الراهن وان نقصت عن الدين  
بتراجع السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن الفأوجت بالاستهلاك  
خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة لانه ما انتقص كمالها فسقط الدين  
بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون القبض السابق لا بتراجع السعر وجوب  
عليه الباقى بالاتفاق وهو قيمته يوم التلف واذا اعاد المرتهن الرهن للراهن  
ليجده او ليعمل له عملاً فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن  
هلك بغير شيء والمرتهن ان يسهه لانه يره لانه عقد الرهن باقى الا في حكم الضمان  
في الحال لا يرى لو هلك الراهن قبل ان يرده على المرتهن كان المرتهن احمى  
من سائر الغرماء وهذا لان له العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم



الرجل بكل حال ألا يرى أن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن وأن لم يكن مضمونا  
بالهلكة إذا بقي عقد الرهن فإذا أخذوا الضمان وكذلك إذا عاره أحدهما  
اجتبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان وكل منهما أن يردوه رجعا كما كان  
وهذا بخلاف الإجارة والبيع والهبه من اجبتي إذا باشرها أحدهما باذن الآخر  
حيث يخرج عن الرهن فلا يعود ولا بعقد مبتدأ ولو مات الرهن قبل الرد  
إلا المرخص يكون المرخص سوا الغراء وإن استعار المرخص الرهن من الرهن  
ليعمل فهلك قبل أن يأخذ في العمل هلك على ضمان الرهن لبقاء يد الرهن وكذا إذا  
هلك بعد الفراغ من العمل ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان وكذا إذا اذن  
الرهن المرخص بالاستعمال ومن استعار من غيره ثوبا برهنه فارهنه به  
فليل وكثير فهو جائز والأحكام واجب الاعتبار خصوصا في الإجارة وتعين  
قد لا يجوز للمستعير أن يرهنه بأكثر منه ولا ياكل منه لأن التقييد مفيد وهو  
ينفي الزيادة وينفي النقصان أيضا وكذا التقييد بالجنس والمرخص وبالبلد لأن  
كل ذلك مفيد لتيسير البعض بالإضافة إلى البعض تعاوت الأشخاص في الأمانة  
والخطأ وإذا خالف كان ضامنا ثم إن شاء المعير منقن المستعير ويتم عقد الرهن  
فيما بينه وبين المرخص وإن شاء ضمن المرخص ويرجع المرخص بما ضمنه بالدين  
على الرهن وقبرين في الاستحقاق وإن وفق بان يرهنه بمقدار ما مر به أن  
كانت قيمته مثل الدين وأكثر فهلك عند المرخص بطل المال عن الرهن تمام  
الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله لرب الثوب على الرهن وكذلك إن أصاب  
عيب من الدين بحسبه ووجب مثله لرب الثوب على الرهن وإن  
كانت قيمة أقل من الدين ذهب بغير القيمة وعلى الرهن بغيره دينه للمرخص  
ولو كانت قيمة مثل الدين فأراد المعير أن يهلكه جبر عن الرهن لم يكن المرخص  
أدق منه لأنه يمتنع لأنه غير متبرع حيث يخلص منه ولذا يرجع على الرهن  
بما أدى فأجر المرخص على الدفع بخلاف الاجبتي إذا قضى الدين لأنه متبرع  
ومن عار سنيار جلا برهنه فرهنه ثم أفسد الرهن وهو المستعير أو غاب  
فانكته الموفاته يرجع على الرهن بما أدى وإن كان ذلك قضاء دين الغير  
بغيره وذكرها في مسائل مشهورة من البيع وميراث الرهن إذا أدى الدين بغير  
المرخص على القبول الحاجة إلى استخلاصه وإن لم يكن الدين عليه فذكر ما يبا

باب من كاس في العبد من الكتابة ولو هلك الثوب العارية عند الرهن  
قبل أن يرهنه أو بعد ما انكته فلا ضمان عليه ولو اختلفا في ذلك قال قول  
للمرخص ولو اختلفا في مقدار ما أمره الرهن به فالقول للمعير ولو هلك  
المستعير برين موعود وهو أن يرهنه لغيره كذا فهلك في المرخص قبل  
الأقراض والسمي والقيمة سواء يضمن في الموعود والسمي ويرجع المعير  
على الرهن بثلثه ولو كانت العارية عبدا فاعقده المعير جاز لقيام ملك  
الرقبة ثم المرخص بالخيار إن شاء يرجع بالدين على الرهن لأنه لم يستوفد  
شأه ضمن المعير قيمة لأن الحق قد تعلق برقبة برضاه وقد انكته بالاعتاق  
وكون رجعا عنه أنه ان يقض فيه فبرقهها إلى المعير لأن استرداد القيمة  
كاسترداد العبد ولو استعار عبدا أو دابة لبرهنه فاستخدم العبد وركب  
الدابة قبل أن يرهنها ثم رهنها بما ل شل قيمتها ثم قضى المال فلم يقضها حتى  
هلكا عند المرخص فلا ضمان على الرهن وكذا إذا انكته الرهن ثم ركب  
الدابة أو استخدم العبد فلم يعطب ثم عطب بعد ذلك من غير صنعة لا يضمن  
وجباية الرهن على الرهن مضمونة وجباية المرخص عليه سقط من دينه  
بقدرها ومقتاه أن يكون الضمان على صفة الدين وجباية الرهن على  
الرهن والمرخص وعلى المعير بدو وهذا عند أبي حنيفة وقال الجناية على  
المرخص معتبرة وفي الكوفاتية وهي كون جباية الرهن على الرهن يكون  
جباية الملوكة على المالك حتى لو مات كان الكفن على المالك والمراود بالجباية  
على النفس ماوجب المال ثم إن شاء الرهن والمرخص بطل الرهن ووهلك  
بالجباية إلى المرخص وإن قال المرخص لا اطلب الجباية فهو رهن على حاله و  
وجباية على المرخص لا تعبر بالاتفاق إذا كانت قيمته والدين سواءا  
كانت القيمة أكثر من الدين فمن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يعبر بقدر الأمانة  
وعنه أنه لا يعبر وهذا إلى ذكرنا من كون الجباية على الرهن والمرخص  
كذا في العارية بخلاف جباية الرهن على ابن الرهن أو ابن المرخص كونه لا يكون  
هدرا وهو الجباية على الاجبتي نأ على أن المالك بين الأب والابن حقيقة  
متباينة ومن رهن عبدا بلسان الفأ بال أجل فنقص في السعر ورجعت  
قيمه إلى مائة ثم فكه رجل وجرم قيمته مائة ثم حل لأجل أن المرخص يقبض المائة



فتاة عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ ولو سلك ان التقطان من حيث البيع  
لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لفرع حجة الله واذا لم يسقط شئ من الدين  
بشئ من السهم بقي رهونا بكل الدين واذا كان آخره الراهن ان يبيعه فباعه  
بثأته قبض المائة قضاء من حقه فيرجع بثأته كما اذا استرده وباعه منه  
وان قتل عبيدته مائة فرفع اليه مكانة افكته بجميع الدين وهذا عندنا في حنفية  
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو بالخيار ان شاء افكته بجميع الدين وان  
شاء سلك العبد المدفوع الى المرتهن بآله وقال زفر رحمه الله يبيع رهنا بآله  
ولو كان العبد تراجع ببيعه حتى صار يداوى ثمة ثم قتل عبيدا وكان  
فرفع به فهو على هذا الخلاف واذا قل العبد ارجع قليلا خطأ فضاء لجهالة  
على المرتهن ويسلك ان يرفع ولو قتل في ظهر الحمل بقي الدين على جاله ولا  
يرجع على الراهن بشئ من الفداء ولو اتي المرتهن ان يفسد قبل للراهن  
او وقع العبد او ايقبه بالدية فاذا امتنع عن الفداء بطل الربا لغيره حكم لجهالة  
دين حكمه التحريم بين الدفع والفداء فان اخار الدفع سقط الدين ولو كان  
ان قتل بخلاف ولو ارجع اذا قلنا اننا لو استهلكنا لا حيث ناطقه  
الرهن بالدفع والفداء في الابداء فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط  
شئ من الدين كما لو ملك في الابداء وان قتل فهو رهن مع آية على مالها  
ولو استهلك العبد المرحون مالا يستغرق رقبته فان ادى المرتهن الدين  
اقرض لزم العبد فريته على جاله كالف الفداء وان اتي قبل للراهن بغيره في الرهن  
الا ان يخار ان يؤدى عنه فان ادى بطل دين المرتهن كالف الفداء  
وان لم يؤد ببيع العبد فيه ياخذ صاحب دين العبد دينه فان فضل شيء  
ودين غيره العبد مثل المقتدر او اكثر فافضل للراهن وبطل دين المرتهن  
وان كان دين العبد اقل من دين المرتهن سقط من دين الدين  
بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد بقي رهنا كما كان ثم ان كان  
دين المرتهن قرحا اخذه لانه من جنس حقه وان كان لم يحل اسكه  
حتى يحل وان كان ثمن العبد لا يفي بدين الغريم اخذ الثمن ولم يرجع بما  
بقي على احد حتى يعتق العبد ثم اذا ادى بغيره لا يرجع على احد وان كان  
قيمة العبد الغريم وهو رهن بالف وقرض العبد يقال لهما اي للراهن و

287  
والمرتهن اذ يدا فان اجمعا على الدفع وقبضه وبطل دين المرتهن والرفع  
لا يجوز في الحقيقة من المرتهن وانما منه الرضا به وان شاقا فالقول  
لمن قال ان ادى رهنا كان او مرتهنا وكذا في ضايرة ولد الرهن اذا قال  
المرتهن ان ادى له ذكاب وان كان المالك بخار الدفع ويكون المرتهن  
في الفداء متطوعا في حصة الامانة حتى لا يرجع على الراهن وهذا كما روي  
عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه لا يرجع مع حضور كسنتين القولي ان شاء  
كما ولو اتي المرتهن ان يغيره وفاء الراهن فانه يفتى على المرتهن نصف  
الفداء من دينه ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين  
وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا  
بما بقي ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع وان كان غائبا  
لم يكن متطوعا وهذا قول ابن حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد  
ابن زياد وزفر رحمه الله تعالى المرتهن متطوع في الوجهين واذا مات الرهن  
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا او  
بيعه وان كان على الميت دين فدين الوصي بعض الزكاة عند غريم من غرامه  
لم يخرج وللآخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوالم  
المانع بوصول كلهم اليهم ولو لم يكن للميت غريم اخر جاز الرهن اعتبارا بالمال  
الحقيقي وبيع في دينه او اذا ارهن الوصي دين للميت على جاله لانه الى المالك  
استيفاء وهو ملكه قال رضي الله عنه وفي رهن الوصي تفصيلات نذكرها  
في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** ومن رهن عتقا  
بعشرة قيمة عشرة ثم صار خلايا او عشرة فهو رهن بعشرة ولو  
رهن ثمانية عشرة بعشرة فانت فرفع جدها فصاها او رهنها  
رهن برهنه وانما الرهن للراهن وهو مثل الولد والتم والكتب والصوف  
وكلها متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل فان ملك بغيره  
وان ملك الاصل بقي الفداء افكته الراهن بحقه يقسم الدين على قيمة الرهن  
في يوم القبض وقيمة الثأر يوم الفك فانما الاصل سقط من الدين بقدره  
وما اصاب الثأر افكته الراهن قال صاحب المهداية وهو المسائل على هذا الا  
تخرج وقد ذكرنا بعضا في كتابه المنتهى عامة في اجماع والزيادات ولو رهن



ثلاثة بعشرة وقيمة عشرة فقال الراهن للمقترض اطلب الشاة فاطلقت فهو لك  
حلال فطلب شاة فاطلقت عليه شاة من ذلك ولا سقط شيء من الدين  
فان لم يملك الشاة حتى ماتت في يد المقترض قسم الدين على قيمة الشاة التي  
شرب على قيمة الشاة فاصاب الشاة سقط وما اصاب للدين اخذه المقترض  
من الراهن وكذلك للاثاة اذا اذن له الراهن في اكله وكذلك جميع التماس  
الدين كحدث على هذا القياس ويجوز الزيادة في الدين ولا يجوز في الدين  
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يصح الرهن رهنا به وقال ابو يوسف  
رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر بن عثمان رضي الله عنه لا يجوز  
الزيادة فيها ولا خلاف بينهما في الرهن والنهن والمهن والمكسوة سواء  
وقد ذكرناه في السبع ثم اذا صححت الزيادة في الرهن ويسمى هذه الزيادة  
قصدية اضرارهم للقاء والولد فانه زيادة في الرهن لكن ضنا لا قصدا فيقسم  
الدين على قيمة الاول يوم القبض على قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت  
قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاول يوم القبض الف والدين  
الفا قسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاول ثلث الدين  
اعتبار القيمة ما في وقت الاعتبار وهذا لان الضمان في كل واحد منهما ثابت  
بالقبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما وقت القبض اذا ولدت الرهونة ولما لم  
ان الراهن زاد مع الولد عبدا وقيمة كل واحد الف فالعبد رهن مع الولد فانه  
يقسم ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة لانه جعله زيادة مع الولد  
دون الامم ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم  
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فاصاب الام قسم عليها وعلى العبد  
لانه الزيادة دخلت على الام فان رهنه عتيايا او الف الف ثم اعطاه  
عبدا آخر فقيمة الف رهنا مكان الاول فالاول رهنه حتى يرد له الراهن  
والمقترض في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول ثم قيل يشترط تجديد القبض  
وقيل لا يشترط ولو رهنه عبدا فخمسمائة من الدين ائتمره هو الف جاز وهذا  
شيوع في الدين لانه الرهن وذلك جائز ولو ابر للمقترض الراهن من اليد  
او وجهه منه ثم حلك الراهن في يد المقترض يحلك بغير شيء استحقاقا خلافا  
لزفر بن يعقوب فيمنه قيمة الراهن وهو القياس كذا في الكافي واذا احدث

حدث متعاضا اي منع الراهن فانه يحلك مضمونا وكذا اذا رهنته المرأة  
رهنا بالصدق فابرأته او وجهته منه او ردت والعياذ بالله تعالى  
قبل الدخول واختلفت منه على صداقها ثم حلك الراهن في يدها يملك  
بغير شيء في هذا كله ولا تقضي شيئا ولو استوفى المقترض الدين بائنا الراهن  
او بائنا متطوع ثم حلك الراهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما  
استوفى الى من استوفى منه وهو من عليه او المتطوع بخلاف الابراء  
وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صالح عنه على غير لانه استيناد وكذلك  
اذا حال الراهن للمقترض بالدين على غيره ثم حلك الراهن بطلت الحوالة  
ويحلك بالدين وكذا لو تصادقا على ان لا يؤمن ثم حلك الراهن للمقترض  
بالدين والراهن اذا بنى في المصون يوم يطلع البناء ذكرناه في فصل  
واذا بنى المشتري من كتاب الشفعة **كتاب الخبايا**  
القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما تجرى مجرى الخطا وتقتل  
بسبب والمراد بيان كل يتعلق به الاحكام والعمد ما يتعمد فيه ضرب  
بالسلاح او ما تجرى مجرى السلاح كالحزب من الخشب ولبطة القصب  
والمرودة المحرقة والنار وموجب كمال المأثم والمقتول الا ان يقتل  
الاولياد او يضلوا ثم صواب القصاص واجب عتيا وليس للولي اخذ الدية  
الا برضا العاقل وهو اقل قول الشافعي رحمه الله الا انه له حق العمد  
الى المال من غير رضا العاقل وفي قول الواجب اصدها لابعينه ويتعين  
باختياره ولا كفارة فيه اي العمد عتيا وعقد الشافعي رحمه الله تجزئ  
حكم حرمان الميراث ولا يزول ملك المحكوم عليه بالقصاص والرجم وذكرها  
في باب احكام المرتدين من السيرة وتعرف قاتل المد المقتضى عليه بالقصاص  
واذا كان المقتضى عليه بالرجم صحح ذكره حافيه ايضا وشبه العمد عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه ان يتعمد الضرب باليس سلاح ولا بما جرى مجرى السلاح وقال  
ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي رحمه الله اذا ضرب به حجر عظيم وشبهه  
عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه بالايقتل غالبا وموجب ذلك  
على القولين الا انه والكفارة والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية  
وجب القتل بغيرها لا ينعى بحدوث من بعد فهي على العاقلة اعتبارا بالخطا ويجب







لان الاطراف يسلك بها ملك الاموال فكان استيفاء بمنزلة النفس  
في المال وكسبي بمنزلة المعتوه في هذا الحكم والعامي بمنزلة الاب في العوض  
الا ترى ان من قتل وليا يستوفيه اي المتصل بالسلطان والعامة بمنزلة  
فيه ومن قتل وليا مصفيا وكبارا فللكرار ان يقتلوه لما قل عندنا  
رضي الله عنه وقال ليس لهم ذلك حتى يترك الصغار فيؤخر الى ادراكهم كما اذا  
كان بين الكبيرين واحد مما غابا وكان بين المولىين بان كان العبد  
بين كبير وصغير ليس لكبير ولاية الاستيفاء قبل بلوغ الصغير كذا في بعض الشروح  
ومسئلة المولىين ممنوعة عند ابي حنيفة يعني لاروايه فيها كذا في العناية  
ومن ضرب جلا بمنزلة فقتله فان اصابه بالحد يد قبل به وان اصابه بالعود  
فعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه بجدة احد يده وان اصابه بظهر  
احد يده فعندنا يجب وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وعندنا يجب  
اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب يستحق الميزان ثم قتل هو الى العود  
بمنزلة العضا الكبيرة فيكون قتلا بالمتعلق فيه خلافا في حنيفة رضي الله عنه  
على ما بينته وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلافا في وجع مسئلة المولاة  
في الضرب الى ان مات ومن غرق صبيا او بالغ في البحر فلا قصاص عندنا  
رضي الله عنه وقال لا يقتض منه وهو قول الشافعي رحمه الله غير ان عندنا يستوفى  
هرأ وعندنا يفرق كما بيناه من قبل واذا امتنع القصاص عند ابي حنيفة  
وجبت الدية وصح على العاقلة واختلف الروايتين في الكفارة وفي العناية  
قوله واختلف رفوع على الابتداء وقوله في الكفارة خبره يعني ان اختلفا  
الروايتين عند ابي حنيفة رضي الله عنه انما كان في الكفارة قاتنه روى عنه  
ان لا كفارة في شبه العمد وروى الطحاوي ان فيه كفارة عنده واما الدية  
فانها واجبة عنده من غير تردد وانتمعي وفي اجمالية قال الشيخ ابو الفضل  
الكراماني في الايضاح وجدت في كتب اصحابنا ان المصنف يذكر هذه الرواية  
في هذا الكتاب قبل هذا فيجوز ان يكون مراده ذكره في كتاب اخر ومراده  
من اختلاف الروايتين اختلاف القولين انتهى ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل  
صاحبنا من مات فعليه القصاص واذا التقى الصنفان من الكبير  
والمنكر فقتل مسلم لما ظن انه مشرك فلا قود عليه وعليه الكفارة وكذا

وكذا الدية قالوا انما يجب الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف  
المشرك لا يجب ومن شج نفسه وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية  
فمات من ذلك فعلى الاجنبي ثلث الدية او فعل الاسد والحية جنس واحد  
لكونه هدر في الدنيا والاخرة وقوله نفسه هدر في الدنيا معتبر  
في الاخرة حتى يؤتم عليه وفي النوادر ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
يغسل ويصلى عليه وعند ابي يوسف رحمه الله يغسل ولا يصلى عليه وفي  
شرح السيرة الكبير ذكر في الصلوة عليه اختلاف المشايخ فلم يكن يدرأ به  
مطلقا فكان جنسا آخر وفعل الاجنبي معتبر في الدنيا والاخرة فصارت  
اجناس فكان النفس ثلث ثلثة افعال فيكون التالف بفعل كل واحد  
ثلثة فيجب عليه اي على الاجنبي ثلث الدية واذا اشترك الخاطي مع العائد  
في القتل لا يجب القود ذكره في باب قطع الطريق من البشر **فصل**  
ومن شجر على المسلمين سيفيا فعليه ان يقتلوه وقوله فعليه وقوله  
في اصل جامع الصغير حق على المسلمين ان يقتلوه شارة الى الوجوب  
والمعنى وجوب دفع الضر لان الواجب هو دفع الشر على اي وجه  
لاعين القتل كذا في العناية وفي سرقه اجماع الصغير ومن شجر على جلي  
سلاحا ليلا او نهارا او شجر عليه عصا ليلا في ممر او مكانا في طريق في غير  
ممر فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه قالوا فان كان عصا لا يثبت بحمل ان  
يكون مثل السلاح عندهما وان شجر المجنون على غيره سلاحا فقتله الم  
المشهور عليه عندنا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه  
وعلى هذا اختلف الصبيح الدية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجب  
القصاص في الدية ولا يجب في الصبي المجنون ومن شجر على غيره سلاحا  
في الممر فضربه ثم قتلته الاخر فعلى العاقل القصاص معناه اذا ضرب فانفرد  
ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السرقة فابتعد وقتله فلا شيء عليه  
وتأويل المسئلة اذا كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل ولو شجر  
الاب سيفيا على ابنه ولا يملكه دفعه لا يقتله فله كفارة في باب كفيته  
القتال من السيرة **باب** القصاص فيما دون النفس  
ومن قطع يد غيره عمدا من مفصل قطعت يده وان كانت يده اكبر



من اليد المقطوعة وكذلك الرجل وآثر الالف والاذن ومن ضرب  
عين رجل فمكها لا قصاص عليه وان كانت قائمة فذهب صنوها  
فعليه القصاص فحمل المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه  
بالمرارة فيذهب صنوها وهو كما توارى عن جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين وفي السنن القصص ان كان ستم من يقتص منه اكر  
من سن الاخر وفي كل شجة يتحقق فيها المماثلة القصاص ولا قصاص  
في عظم الا في السن وهذا القصاص متى عن عمر من هو ورضى الله عنهما  
واعتبار المماثلة في السن غير معتبر في اليد بالميزر وتوقع من اصله  
يقطع الثاني فيما تلاقى ويسمي يادون النفس شبه عداها هو عدا وظلها  
ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس لابين المحرم والعبد ولا  
بين العبد من خلاف الثالث في جميع كل لانه المحرم يقطع طرف العبد ويعتبر  
الاطراف بالانفس وجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر ومن  
قطع يد رجل من نصف الساعد وجرحه جرحا ثقيلا فمكها فلا قصاص عليه  
واذا كانت اليد المقطوعة صحيحة وبها القاطع شللا او ناقصة الاصابع فمكها  
بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش  
كاملا ولو سقطت المؤفة قبل اختيار المجني عليه وقطعت ظلما فلا شيء له عندنا  
بخلاف اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يجب عليه الارش  
ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وحيا لا تستوعب ما بين قرنيه  
الشاح فالشجرج بالخيار ان شاء اقتص مقدار شجة يتي من اى الجانبين  
شاء وان شاء اخذ الارش وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وحيا فاخذ  
من جهة القفا ولا يبلغ الى قفا الشاح فهو الخيار ولا قصاص في القفا  
ولا في الذكرو عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا قطع من اصله يجب الا ان يقطع  
الحشفة فيكون كالقطع من الفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص  
عليه بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه فان فيه القصاص والحشفة ان  
استقصاها بالقطع يجب القصاص لا مكان اعتبار السواة بخلاف ما اذا  
قطع بعضها لانه يتعد اعتبارها **فصل** واذا اصاب العاقل  
واوليا القتل على ال سقط القصاص وجب ان يقتل كما كان او يشترط ان لم

وان لم يذكر واحدا ولا مؤجلا فهو حال واطلاقا لفظ المال ينظم انواعه من  
النقد والعرض والحيوان فيصح الصلح عن دم العبد بكل واحد من ذكره في باب العتق  
على قتل وان كان لعاقل حر او عبدا فامره حر وموت العبد رجلا ان يصالح  
ومها على الفقه من ففعل فالالف المحرم والمولى نصفان واذا عفا احد الشركاء  
عن الدم او صالح من خصيه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان  
لهم نصيبهم من الدية وحصل هذا ان القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية فلا  
لا كذا ان كفي في الزوجين وفي الغاية قال في النهاية هذا اللفظ كما ترى  
على انه ليس للزوجين حق في القصاص والدية جميعا عندهما ونقل عن المبسوط  
والايضاح والاسرار ما يدل على ان خلاف ذلك في الدية خاصة وان لا يقول  
النساء لا تستوفى القصاص من حق العفو ثم قال وبهذا يعلم ان ما ذكره في  
الكتاب من انه لا حظ للزوجين في القصاص والدية عند مالك والثاني في خلاف  
لرواية المبسوط والايضاح والاسرار وهو مواخذة ضعيفة لانه لا يلزم من  
الحال لانه لم يحدد صحة ما نقل المشهور من مزجها ما نقله انتهى ويقر على  
كون القصاص والدية حق جميع الورثة ان من قبل فلهما بيان فأت احدكما  
عن ابن كان القصاص بين الصلبي وبين ابن الابن فيثبت كسائر الورثة  
والزوجة تبقى بعد الموت مكانه حق الارث ويثبت الارث مستند الى  
سببه وهو الجرح وفي الغاية فكانا كسائر الاموال في شئونها قبل الموت  
الا يرى انه اذا اوصى بثلث له دخلت دية فيها وتقتضى بها ديونه  
كان على رضى الله عنه بقسم الدية على من احرم الميراث وكفى به قسوة  
النتيجه واذا ثبت للجميع فكل منهم ثلث من الاستيفاء والمساواة عفووا  
صلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط الباقيين  
في الدية لا يتجزئ بخلاف اذا قتل رجلين وعفا احد الوليين لان الواجب  
بما كان قصاصا من غير شبهة لا اختلاف في القتل والمقتول وهما واحدا فاما  
واذا سقط القصاص بقلب نصيب الباقيين بالانتم يجب ان لا يكون من المال فذلك  
سببي ويجب مال الميت لا يغير لانه عهد وقال زفر رحمه الله يجب في سببهما اذا  
اذا كان من شركتين وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية يؤخذ اقل ثلث  
في سببه والدم من اخرى واذا قتل جماعة واحدا عدا اقتص من جميعهم واذا



قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل جماعة منهم ولا شيء لهم غير ذلك كان  
حضر واحد منهم قتل وسقط اليقين وقال ان قتل بالاول منهم  
ويجب اليقين المالك وان اجتمعوا ولم يعرفوا بالاول قتل لهم وقسم الديارات  
بينهم وقيل نزع بينهم فيقتل من خرجت رغبة ومن وجب عليه القصاص  
اذا مات سقط القصاص كما اذا مات العبد لجماله وبقائه فيه خلاف ان في  
بعض يقول يؤخذ الدية من مال له اذا الواجب حرمها عنه واذا قطع جراح  
يرجل واحد فلا قصاص واحد منها وعليها نصف الدية وقال ان قتل  
يقطع يراها والمفرض اذا اخذ اسكيا وامراه على يده حتى انقطعت ودغاية  
البيان قوله والمفرض اي موضع فرض لخلاف بيتا وبين ان في هذه المسئلة  
اما اذا وضع احد من الكس من جانب من القتل والاخرى من جانب  
آخر وامر كل واحد سكينه حتى التقيا وانقطعت اليد لا قصاص عنده ايضا  
وان قطع واحد مني جليل فحضر اهلها ان يقطعها يده وبها فانه نصف الدية  
بقتل مائة نصفين سواء قطعها معا او على التعاقب وقال ان في في  
التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يرفع ويقيدي مني جليل لانه لو قطع  
بين رجل ويا رآخر يقطع يده بها وكذا ان قطع اليدين واليسار في واحد  
لان المماثلة المشروطة في الفعل المثل موجودة والمماثلة في الفعل موجودة  
واذا قطع يدي جليل فحكي كما اذا قطع بينهما كذا في بعض الشروع وان  
حضر واحد منها فقطع يده فلا شيء عليه نصف الدية واذا اقر العبد بقتل  
العبد لزم القود وقال زفر رحمه الله لا يصح اقراره ومن رمى رجلا  
عند فخذ الشتم منه الى آخره فاما فعليه القصاص بالاول الدية للشان  
على عاقلة ومن لا القصاص اذا مات وهو مديون ليس لارباب  
الديون ان ياخذوا من عليه القصاص بينهم وليست قواد يوزنهم بماله  
ما وجب عليه القصاص من مديون لان القصاص ليس مال متقوم في  
مماثلة شيئا مستقوما وكذا اذا قتل المديون شخصا لا يقدر الثمن على  
منع المديون عن العفو واليه في باب الاستيلاء والتفصيل من  
العناية **فصل** ومن قطع يدي رجل خطأ ثم قتل عمدا قبل ان  
يزايله او قطع يده عمدا ثم قتل خطأ او قطع يده خطأ فمات يده ثم

ثم قتل خطأ او قطع يده عمدا فمات ثم قتل خطأ فانه يؤخذ بالامر من  
جميعا والاصل في ان الجمع بين الجراحات واجب المكن تيمنا للاول لان  
القتل في الاعم يقع بغيريات متعاقبة وفي اعتبار كل منة بنفسها بعض الجرح  
الا ان لا يمكن الجمع فيعطي كل واحد حكم نفسه وقد تعذر الجمع في هذه الفصول  
في الاولين لاختلاف الحكم في الفصول وفي الاخرى لتحلل البر وهو ما قطع  
عنه لو لم يتحلل البر وقد تجانس بان كما خطا من يجمع بالاجماع لا مكان  
الجمع والكافي بديه واحدة وان كان قطع يده عمدا ثم قتل عمدا قبل ان  
يزايله قال شاذ الامام قال قطع يده ثم اقلوه ونشأ قال اقلوه وهذا  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يقتل ولا يقطع يده بخلاف اذا قطع يده  
فانه يقتل بالقتل ولا يقطع بالاتفاق لان الفعل واحد وبخلاف اذا كان  
خطا من حيث يقتل بديه واحدة ومن ضرب رجلا بائة سوط فمات من  
تسعين ومات من عشرة فديه واحدة وكذا لكل جراحة اندلعت  
ولم يبق لها اثر على اصل بيه حنيفة اي لا تبقى معتبرة اصلا عنه الا في حق  
التعزير وعن ابي يوسف عمدا في مثله حكم عدل وعن محمد رحمه الله انه  
يجب اجرة الطبيب وان ضرب رجلا بائة سوط وجرحه وبقي لها اثر في  
حكمة العدل ومن قطع يدي رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثم مات بمجروح  
فعلى القاطع الدية في ماله وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية  
ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو لمن يملك ان  
كان عمدا فهو عفو من جميع المال وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
اذا عفا عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن  
الشجة ثم ستر الى النفس ومات واذا قطعت المرأة يدي رجل تزوجها  
يده ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقلة الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي  
مالها وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية  
تقع للمعاصرة اذا كانا على السوية فان كان في الدية فضل ترد على الورثة  
وان كان في المهر يرد الورثة عليها ولو تزوجها على اليد وما يحدث منها  
او على الجناية ثم مات من ذلك القطع عمدا فلها مهر مثلها ولا شيء له عليها  
لانه لا يصل القصاص ثم ان قتل يده بسقوط يده المهر فيسقط اصلا كما

من ذلك



اذا سقط القضا من شرط ان يصر بالان فانه يسقط اعتلا وان كان خطا  
يرفع عن العاقلة مهر مثلها ولم يترك ترك وصية وقال لا كذلك الجواب  
فيما اذا تزوجها على اليد ومن قطعت يده فاقص له من اليد ثم مات  
فانه يقتل المقتص منه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يسقط حقه في النكاح  
ومن قبل ولية عند القطع يد قاتله ثم عفا وقضى له بالقصاص ولم يقص  
فقطع اليد دية اليد عند ابي حنيفة وقال لا لاشي عليه ولعمرك لو لم يعف  
وكذا اذا شرب ويا برى ويا عني ويا سررا وقطع ثم جردته قبل الكبر او بعده  
وماركا اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يعنف الاصابه  
وله انه استوفى في حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القياس  
ان يجب القصاص لان سقط للشبهة فان له ان يتكف بتعا فاداسقط  
وجب المال وانما لا يجب في الحال لانه يحتمل ان يصير قاتلا بالسر اية فيكون مستوفيا  
حقه ومالك القصاص في النفس موزون لا يظهر لاحد الاستيلاء والعفو  
او الاعتياض لانه تصرف فيه فاما قبل ذلك لا يظهر لعدم الضرورة بخلاف  
ما اذا شرب لانه استيلاء واما اذا لم يعف وما سر قاتلا اما يتبين كونه  
قطعا بغير حق بالبرهنة لوقوع وما عفا وبرا الصحيح انه على خلاف واما  
قطع ثم جردته قبل البرهنة فلو استيلاء ولو جرد بعد البرهنة على هذا الخلاف  
هو الصحيح والاصابع ان كانت تابعة قاتلا بالكتف والكتف تابعة لمباغضا  
بخلاف الطرف لانها تابعة للنفس من كل وجه ومن لم يقص في الطرف  
اذا استوفاه ثم سرى الى النفس مات بضمون ية النفس عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه وقال لا يقصن كالامام والبراع والاحكام والامور بقطع اليد  
لان استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه من سبب القصاص  
اذا احرز عن السر اية ليس في وسعه قضا كالامام والبراع والاحكام والامور  
بقطع اليد ولما انه قبل بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع فكل واحد لو  
ظلم كان قتلا ولا يجرم افضي الى فوت الحيوة في مجرى العادة وهو مسمى  
القتل لان القصاص سقط للشبهة فوجب المال بخلاف اذا استشهد به  
من المال لانه مكلف فيها بالفعل اما تفرقا كالامام او عقدا كما في غيره منها  
والواجب لا تقيد بوصف السلامة كما ترى في الامور وفيما نحن فيه لا التزام

او العدالة عند ابي حنيفة فلا يلزمها ولو كان رسولا لا يشترط اجماعا وله  
نظار ولو استأذن النبي للبدن رضا بالقول واذا رأت بها تحا  
بوثبة او خيضة او جراحة او تغيب في حكم الابكار ولو زالت بزمانه  
كذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وانما لا يكتفي بكونها  
بجلافا اذا وطئت بشبهة او بكاح فاسد فان اذنها لا يكون سكوتا  
واذا قال الزوج لمكاح فسكتت وقالت ردت قال قول قولها  
وقال زفر القول قوله واذا اقام الزوج البينة على سكوتها ثبت الكاح  
فان لم يكن له بينة فلا يمين عليها عند ابي حنيفة ومحمد مسألة الخلاف في الا  
التيه وشا تيك الدعوى انشائه ثم يجوز كاح الصغير والصغيرة اذا  
زوجها الولي كما كان للصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة وماك يخالفا  
في غير الاب والجد وفي الثيب الصغيرة ايضا والترتيب في العصبة في ولاية  
الاخاخ كالترتيب في الارث والاب بعد محبب الاقرب والاخ لا ولاية له  
في المال لكنه يملك تسمية الصداق موزونة الزوج ذكر في فصل كيفية القصة  
من كتاب العتمة قبل معناه ان الاخ يملك ان يزوجه الصغير ويصحى الصداق  
في المولى لا يملك وراحم الاخ الصغير ولا ولاية له في دهره انتهى  
فان زوجها الاب يجهد بين الصغير والصغيرة فلا خيار لها بعد بلوغها وان  
زوجها غير الاب واجد فلكل واحد منها اختيار اذا بلغ انشائه اقام على الكاح  
وان شاد فصح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف خيار لها ولو  
اجاب في غير الاب يجهد تناولا للام والقاضيه وهو الصحيح من الرواية وهذا  
احراز عماري خالدين صحيح المروزي عن ابي حنيفة انه لا يثبت الخيار للتسمية  
اذا زوجها القاضيه كذا في العناية ويشترط فيه القضاء ثم عندها اذا بلغت  
الصغيرة وقد علمت الكاح فسكتت فهو خيار لم تعلم بالكاح فلا خيار  
هت تعلم وتسكت ثم خيار البكر يبطل بالسكوت ولا يبطل خيار الغلام لم يعلم  
رضيت برباكي منه ما لم يعلم انه رضا وكذا اجمارية اذا دخل بها الزوج قبل  
البلوغ في حق البكر لا يثبت له اخر المجلس ولا يبطل بالقيام في حق الثيب الغلام  
ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس بطلاق وكذا بخيار العتق بخلاف الخيرة فان مات  
احدها قبل البلوغ ورثه الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ قبل التفرقة بخلاف



بإشارة الغفلة إذا مات أحد الزوجين قبل الأجازة ولا ولاية لعبد  
ولا صغير ولا مجنون ولا ولاية لكافر على مسلم وأما الكافر فثبت له ولاية  
النكاح على ولده الكافر وتغير العصبية من الأقارب ولاية الزوج  
عند أبي حنيفة معناه عند عدم العصبية وهذا استحسان وقال محمد لا تثبت  
وهو القياس وهو رواية عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف في ذلك  
مضطرب والآشهر أنه مع محمد ومن لا ولي لها يعني العصبية من جهة القرابة  
إذا زوجها بمولاها الذي اعتقها جاز وهو آخر العصبية وإذا عدم الأولياء  
فالولاية إلى الإمام والحاكم وإذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة جاز لمن  
هو أبعد منه أن يزوجه وقال زفر لا يجوز ولاية الغائب قاطبة حتى لو زوجها  
الأقرب الغائب حيث هو يجوز بالاتفاق والغيبة المنقطعة أن يكون في بلد  
لا تصل إليه القوافل في السنة الأمرة واحدة وهو اختيار القدر وسر وقيل أنه في  
مدة السفر لأنه لا نهاية لا قصاه وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل إذا كان بحال  
يثبت الكفو باستطلاع رأييه وهذا أقرب إلى الفقه ولا يخرج ولاية الأم  
قال في النهاية في حقه يعني إذا وجد النكاح من أحد الأولياء المتساوية في الدرجة  
صح النكاح في حق الكل لأن سبب ولاية وهو القرابة غير محصور فلا يمتنع إلا بالولاية  
استحصى ولو طالبت إلى الأخت لاخ بالتحاكم من كفو يجلبها بحيث عليه ذكر ما في باب  
ملكه الوصي الوصاء وإذا اجتمع المجنون أبوها وأبناؤها والولي في كفاها بينها  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال محمد أبوها **فصل في الكفاءة** الكفاءة  
في النكاح معبرة وإذا تزوجت المرأة نفسها من كفو فلا وليا وإن يفرقوا  
بينهما الكفاءة تعتبر بالنسب فقربن بعضهم كفاء لبعض والعرب بعضهم كفاء  
بعض ولا تعتبر التفاضل فيما بين قريبين وعن محمد إلا أن يكون نسباً مشهوراً  
كما فعلت الخلافة وبنيو بعلبك ليسوا بكفاء للعامة العرب لأنهم معروفون  
بالنسب وأما الموالى فمن كان له أبوان في الكلام ضاعده فخصوا الكفاءة  
يعني لمن له أباء فيه ومن لم ينف له أباء في الكلام كما يكون كفو  
لمن كان له أبوان في الكلام وأبو يوسف الحق الواحد المتنفي ومن لم  
لا يكون كفو لمن له أب واحد في الكلام والكفاءة في تحريم نظير حاة الكلام  
في جمع ذكرنا وتعتبر أيضاً في الرابطة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف

279  
وأبي يوسف هو الصحيح أي وإن قول أبي يوسف مع أبي حنيفة حتى تكون الكفاءة  
في الدين قولهما جميعاً هو الصحيح وآخر ذلك من رواية آخر عن أبي يوسف  
أنه لم يعتبر الكفاءة في الدين حيث قال إذا كان العاصي ذمراً يكون كفو  
وقالوا في شرح جامع الصغير إذا برأعوان السلطان إذا كان بحيث يكون لهم  
معاينة عند الناس كفاءة العاية وقال محمد لا تعتبر إلا إذا كان ينفق ويستر  
منه ويخرج إلى الأسواق سكران يلبس الصبيان وتعتبر في المال وهو أن  
يكون مالكاً للمهر والنفقة وهذا هو المعبر في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكها  
أو يملك أحد مما لا يكون كفو والمراد بالمهر قدر ما تقار فوا تعجبه وعن أبي  
يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر فأم الكفاءة في الغنى فقبر  
في قول أبي حنيفة ومحمد حتى أن العائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر  
والنفقة وقال أبو يوسف لا تعتبر وتعتبر في الصنائع وهذا عند أبي يوسف  
ومحمد وعن أبي حنيفة في ذلك رواية عن أبي يوسف أنه لا يعتبر إلا أن  
يغتنى كالمالك كالحجامة والرباع وإذا تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها  
فلا ولياء إلا عراض عليها عند أبي حنيفة حتى يتم مهر مثلها أو يفرقها  
وهذا لا يبرح ذلك كما إذا أبرأته بعد التسمية فإنه ليس لهم الاعتراض فيه بالاتفاق  
وهذا الوجه أنما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح بغير الولي  
وقد صح أي الرجوع وهذه المسئلة شهادة صادقة عليه وأما زوج الأب  
ابنته الصغيرة وتعد من مهر مثلها أو ابنته الصغيرة وزاوية مهر أمه جاز ذلك  
عليهما ولا يجوز ذلك لغير الأب جده وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يجوز  
أخط والزيادة إلا بما يتباين الناس فيه ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز العقد  
ومن تزوج ابنته وهي صغيرة عدا أو زوج ابنته وهو صغيرة فهو جائز قال  
رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة أيضاً وعندهما لا يجوز **فصل**  
**في الكفاءة بالتحاكم وغيرها** ويجوز لابن العم أن يزوجه بنت عم من نفسه  
وقال لا يجوز وإذا أدت المرأة للرجل أن يزوجه من نفسه فعقد كحقة  
شاهدين جاز وقال في فروا في لا يجوز وتزوج العبد والامة  
بغير إذن مولاهما لا فوق فإن أجازة المولى جاز وإن رده بطل وكذلك  
لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها أو رجلاً بغير رضاها وهذا عندنا وقال



انما في تفرقات الفصول كلها باطله ومن قال شهدوا الزنا فزوجت فلانة  
فلانها فاجازت فهو مغل وان قال اخر اشهدوا اني قد تزوجتها منك  
فلانها فاجازت جاز وكذا كان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك  
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها عائشا  
فلانها فاجاز جاز وحاصل هذا ان الواحد لا يصلح فضولي من اهل بيته او  
فضولي من جانب اصيل من جانب عند خاله ووجهي العقد من  
الفضولين وبين الفضولي ولا يصلح جاز بالاجماع وليس للفضولي في النكاح  
ان يفسخ قبل الاجازة بخلاف البيع ذكرنا في فصل بيع الفضولي واذا  
مات احد الزوجين عز الآخر في نكاح الفضولي قبل الاجازة لا يرثه الاخر  
ذكرنا في باب الاولياء ومن امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها اثنين  
في عهدة واحدة لم يلزمه واحدة منها ومن امره ائمة ان يزوجه امرأة  
فزوجها ثلثة جاز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يزوجه كفوا  
وذكرنا في الوكالة ان اعتبار الكفاة في هذا استحسان عندنا **باب**  
**المهر** وبيع النكاح وان لم يسم في مهر وكذا يبيع النكاح اذا تزوجها بشرط ان  
لا مهر لها وفيه خلاف لا يك ولا أقل المهر عشرة دراهم وقال الشافعي ما يجوز  
ان يكون ثمن في البيع وكذا كل ما يبيع اخذ العوض عنه بالشرط كالاجارة يصلح ان  
عنده تعليم القرآن ذكرنا في كتاب الوصية اقل من عشرة فلها عشرة عتق  
وقال زفر المثل ولو طلقها قبل الدخول بها يحجب خمسة عند الثلاثة وعند ابي  
المنقة كما اذا لم يسم شيئا ويعتبر نكاح المهر من كل من جميع المال ذكرنا في باب  
الطلاق ومن تمي مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان  
طلقها قبل الدخول واكفوة فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يسم لها مهر  
او تزوجها على ان لا مهر فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وقال الشافعي  
لا يجب شيء في الموت واكثرهم اى اكثر اصحابنا على انه يجب في الدخول وكل فرقة  
جاءت من قبل المرأة بمعية مثل الردة وتبديل ابن الزوج فلها مهر بعد  
الدخول ذكرنا في باب النفقة واذا كنت تنسأ من ابن زوجها قبل  
الدخول بما يستطاع كل المهر ذكرنا في كتاب الرجوع على ثلثة اقسام اولها طلقها  
قبل الدخول بها اي المرأة التي لم يسم لها مهر فلها المهر ثم هذه المنفعة واجبة

واجبة رجوعا الى الامر وفيه خلاف لا يك والمنفعة ثلثة اقسام من كسوة ثلثها  
وهي درع وحمار وملحفة وهذا التقدير مروي عن عائشة وابن عباس  
رضي الله عنهم وقوله كسوة ثلثها اشارة الى انه يعتبر حالها وهو  
قول الكرخي في المنقة الواجبة لقيامها مقام مهر المثل والصحيح انه يعتبر حاله  
علما بالنقص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم هي لا تزداد  
على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل  
وان تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراعيها على تسوية فهي لها ان دخل بها  
او مات عنها فان طلقها قبل الدخول بها فلها المنقة وعلى قول ابي يوسف  
الاول نصف هذا المقروض وهو قول الشافعي وان زادها في المهر  
بعد العقد لزمته الزيادة خلافا لاف زفر وسند ذكره في زيادة الثمن و  
المثل ان شاء الله تعالى ويجوز الزيادة في المنكحة عندنا خلافا لاف زفر  
وانت في رجعتها ذكرنا في فصل ومن رهن عتيق وصورة زيادة  
المنكحة ان يزوجه المولى امة من رجل بالف ثم يزوجه الاخرى منه  
بذلك الف وقبل الزوج يفسخ وينقسم الف عليها اما لو قال زدك  
بعضه الامة الا اخر لا يجوز كذا في بعض شروح الهداية وادأصحت الزيادة  
في المهر سقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي يوسف ولا ينصف من  
الاصل وان حلت عنه من مهر ما صح الخط او اخل الزوج بامرته وليس  
هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي فلها نصف المهر  
وان كان احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما في فرض ونفل او  
بكرة او كانت حائضا فليت اخذوا بحجة حتى لو طلقها كان لها نصف  
المهر اما المهر من فمراة منه ما يمنع اجماعا ويحده ضرر وقيل مريض لا يبرأ  
عن نفقته تسد وقور وهذا التفصيل في مرضها فان كان احدهما صائما  
نطوعا فله المهر كله في رواية المنقي وهذا القول في المهر هو الصحيح اي  
الاخذ برواية المنقة في حق كمال المهر دفعا للضرر عنها هو الصحيح واما ما  
في حق جواز الاطراف للصحيح غير رواية المنقي وهو انه لا يباح الاطراف  
واخر يقول هو الصحيح غير رواية شاذة عن ابي حنيفة وهي ان صوم  
النفقة يمنع صحة الخلوة لانه يمنع عن الوطء شرعا لما فيه من ابطال العمل



الموت كذا في العتية وصوم القضاء والمذبح كالنطوع في رواية الصلوة  
بمنزلة الصوم فرضا كقرضه وتعلقها كنفله واذا خلا المحبوب بامرأة ثم طلقها  
فلها كمال المهر عداية حنيفة وقال علي بن نصف المهر بخلاف العين وعليها العدة في  
جميع هذه المسائل احتياطا استحسانا وذكر القدر في غيره حتى ان المانع ان كان  
شرعيا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمهر والصغر لا تجب حتى المتعة لكل  
مطلقة الا المطلقة واحدة ومضى اليه طلقها الزوج فبطل الزوج ونسبها  
مهرها وقال الشافعي تجب لكل مطلقة الا طهنت وفي هذه المسئلة قد اختلفت نسخ  
الحداية وذكر صاحب العتية وذكر فيها تفصيلا واوردا شكالات  
وحققها تحققا ومن الاول فكشف الامر له فليخرج اليها ليرتدي اليه  
واذا زوج الرجل فنته على ان يزوجه الرجل فنته او اخته يكون احد العقدين  
عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ويجب مهر المثل وقال الشافعي بطل  
العقدان وان تزوج حر امرأة على خدمة سنة او على تسليم القرآن فله  
مهر مثلها عداية حنيفة وابو يوسف قال لمحمد لها قيمة خدمة سنة وان تزوج  
عبد حرة باذن مولاه على خدمة سنة جاز ولها خدمة سنة وقال الشافعي  
لها تسليم القرآن والخدمة في الوجهين وان تزوجها على خدمة حر آخر طهر  
خدمته وقال صاحب العتية انه ممنوع في احدى الرويتين وان تزوجها  
على رعي الزوج عتقها جاز ولها ذلك في رواية ويجوز الزوج على عتق  
للغير وجب قيمته عند تسليمه كما اذا تزوج على غير الغير ذكرها في كتاب  
الدعوى في باب ابريد الرجل فان تزوجها على الف وقبضها وجبت لها  
لن ثم طلقها قبل الرخول بجارح عليها بخمسة وكذا اذا كان المهر مكيلا او  
موزونا او غنيا اخر في الزنة وان لم تقبض الالف وجبت لها ثم طلقها  
قبل الرخول بجارح المهر واحد منها على صاحب شيء وفي القياس يرجع لها  
بنصف الصداق وهو قول فرولوقبضت خمسمائة ثم وهبت الالف  
كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الرخول بجارح  
واحد منها على صاحب شيء عداية حنيفة وقال لا يرجع بنصف قبضت اعتبارا  
للبعض الكل ولو كانت وهبت اقل من النصف قبضت ابا في غيره يرجع  
عليها الى تمام النصف وعندنا بنصف المقبوض ولو تزوجها على عرض

عمن قبضته ولم تقبض فوجبت له ثم طلقها قبل الرخول بجارح المهر يرجع  
عليها بشيء وفي القياس وهو قول فريرجع عليها بنصف قيمته كما اذا ابت  
من زوجها وجهه الاستحسان بان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض  
من جهتها وقد وصل اليه ولهذا لم يكن لها دفع شيء اخر كان نصف  
العروض بخلاف اذا كان المهر دينيا وصح المسئلة الاولى حيث يرجع لها  
بالنصف وبخلاف اذا باعت بعين الصداق العروض من زوجها لانيه  
وصل اليه بيدل فيرجع عليها بنصف المهر ولو تزوجها على حيوان غير موصوف  
في الزنة فكذا لا جواب بعينه اذا وجبت له ثم طلقها قبل الرخول بجارح المهر يرجع عليها  
بشيء قبضت ولم تقبض كذا في العتية واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها  
من البلدة او على ان لا يتزوج عليها اخرى فان وفي بالشرط فلها المسمى  
وان تزوج عليها اخرى واخرجها فلها مهر مثلها كما في تسمية الكرامية  
والهديث مع الالف يعني ان تسمى مع الالف ان يكرمها ولا يخلعها الا على الشافعي  
وما يتبع به وكما لو تسمى الهديت مع الالف ان يرسل اليها مع الالف الثياب  
الخاخرة كذا في العتية ولو تزوجها على الف ان اقام بجارح الفين ان  
يخرجها فليد اقام فلها الالف وان اخرجها فلها مهر المثل لا يزداد على الفين  
ولا ينقص عن الالف وهذا عند ابي حنيفة وقال الشافعي جازان حتى  
كان لها الالف ان اقام بها والالف ان اخرجها وقال زفر الشافعي  
جميعا فاسد ان يكون لها مهر مثلها لا ينقص عن الف ولا يزداد على الفين وكل  
المسئلة في انا جازت في قولنا ان خطبة اليوم فلك رهم وان خطبة غدا  
فلك نصف رهم وسببها ان انا ساء وان تزوجها على هذا العبد او  
على هذا العبد فاذا اوكس احدهما والاخر ارفع فان كان مهر المثل اقل من  
اوكسها فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعها فلها الارتفاع وان كان  
بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند ابي حنيفة وقال لها الاوكس في ذلك كله  
فان طلقها قبل الرخول بجارح فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع  
واذا تزوجها على حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها الوسط منه والزوج  
محرر ان شاء واعطى ما ذك وان شاء اعطى ما قيمته قال رضي الله عنه معني هذه  
المسئلة ان جسيس الحيوان دون الوصف بان تزوجها على فسرل حمارا



اذا لم يتم الحسن بان تزوجها على اية لا يجوز التسمية وتجب مهر المثل وقال  
الشافعي يجب مهر المثل في الوجهين جميعا وان تزوجها على ثوب غير موصوف  
فمهر المثل ومغناه ذكر الثوب ولم يزد عليه والنياب جاس وكوشى  
بان قال هو متى يصح التسمية ويخير الزوج وكذا اذا بالغ في وصف الثوب  
بان قال هو متى وصفته كذا وكذا في ظاهر الرواية وكذا اذا سمي مكبرا  
او موزونا او سمي جنسه دون وصفته وان سمي جنسه وصفته لا يجوز  
تزوجها على لؤلؤة او ياقوتة او دار لا تصح التسمية كما لو تزوج على ثوب  
وتصح ذلك على العبد وهذا السائل من قوله ولو تزوجها مذكورا  
في القسمه وان تزوج مسلمة على غدا وخزير فالنكاح جائز فله مهرها  
فان تزوج امرأة على هذا الركن من النكاح فاداه هو فله مهرها عند ايه  
حيثة وقالا لها مثل زناها خلا فان تزوجها على هذا العبد فاذا هو  
مهر المثل عند ايه حيثة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة كما اذا  
العبد سمي قبل تسليم ولو تزوجها على غير مملوكة لغبره جاز حتى جرت قيمة  
عند العجز عن تسليمه ذكرنا في فصل المكاتب الفاسدة فان تزوجها على حد من  
العبدين فاذا احدثها فليس الا بالان اذا ساء عشرة راحة عند ايه حيثة  
وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة محر لو كان عبدا وقال محمد وهو رواية  
عن ابو حنيفة لها العبد الباقي وتما مهر مثلها ان كان مهرها اكثر من قيمتها  
واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فله مهرها  
وكذا بعد الخلوة فان دخل بها فله مهر مثلها لا يزد على المسمى عند ايه خلا فان فر  
وعليها الصدق ويعبر به اوها من وقت التفريق لاسيما في الوطأت الصحيح  
وهذا احراز عن قول زفر كذا في العناية ويثبت نسب ولها ويعبر  
مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى ومهر المثل يعبر بها  
وعما تها وبنات عمها ولا يعبر بامه او عمتها اذا لم تكونا من قبيلتها فان كانت  
الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه في يعبر بمهرها ويعبر به مهر مثل ان  
تساوى المرأتان في السن والحال المالح الدين او يعبر بالبكر والعصر قالوا  
ويعبر بالسواى ايضا في البكارة واذا ضمن الولي للمهر صح الثامنة ثم المرأة بالخير  
في مطالبة زوجها او وليها ويرجع الولي اذا ادعى على الزوج ان كان

كان باعده كما هو الرسم في الكفالة وكذا يصح هذا الضمان وان كانت المرأة  
صغيرة ولا يملك الاب قبض المهر بعد بلوغها ويملك القبض رضانا دلالة  
ولا يملك قبضه مع نهيها ذكرهما في باب الاولياء والكرامة ان تمنع نفسها  
قبل الدخول من زوجها حتى اخذ المهر وتمنع ان يخرجها من بيتها  
فليس للزوج ان ينهبها من السر والخروج من منزله وزايرة اهلها حتى  
المهر كله الى العجل ولو كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها وقية خلاف  
ابن يوسف وان دخل بها فذلك الجواب عند ايه حيثة وقالا ليس لها  
ان تمنع نفسها واختلاف فيما اذا كان الدخول رضانا حتى لو كانت مكرهه  
او كانت حبسه او مجنونة لا يستقطصها في الحبس تعالى وعلى هذا انظر  
الخلوة برضاها واذا اوقاها مهرها نقلها الى حيث شاء وقيل لا يخرجها  
الى بلد غير بلدها قال صاحب العناية وهو قول الفقيه لئلا يسهل لان الغريب  
يؤذى قال طهر الدين المرعشي الاخذ بقول الله تعالى من الاخذ  
بقول الفقيه في البيت وروى ان الفقيه هو الذي اخذ بقول الله تعالى  
لان قوله تعالى من حيث سكنتم مخصص ببلد شغل مقارن وهو قوله  
ولا ينهاه ومن وفي في المهر القرية لا تحقق الغربة يستل القاسم  
الصغار عن يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال  
ذلك ثبوت وليس سفر واخراجها من بلد الى بلد سفر وليس ثبوت انتجى ما  
العناية ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة المهر لها  
والقول قول الزوج فيما زاد على المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول  
قوله في نصف المهر وهذا عند ايه حيثة ومحمد وقال ابو يوسف القول  
قوله قبل الطلاق وبعد الا ان يات في بشي قليل ومغناه ما لا يتعارف مبرا  
لها هو الصحيح وفي العناية احراز عن قول بعض النجاشي في تفسير قول ابو  
ان المراد به ما يكون ما دون العشرة فانه مستند شرعا لانه لا محقق  
من عشرة دراهم الاصح ان مراده ان يدعى شيئا قليلا يعلم انه لا يخرج  
كل امرأة على ذلك المعادة الى آخر كلام العناية ثم ذكره هنا ان بعد  
الطلاق قبل الدخول القول قوله في نصف المهر وهذا رواية اجماع  
الصغير والاصل وذكر في اجماع الكبار حكم متلها وهو قيار قولها

مطلوب في الاصل



لان المتعة موجبة بعد الطلاق كغير المثل قبله فحكم كهو ووجه التوفيق انه ومنه  
 المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العادة  
 فلا يفيد تكليفها ومنعها في اجماع الكيفية العشرة والمائة ومنعها في العشرة  
 فيقيد التكليف المذكور في اجماع الصغير كذا عن ذكر المقدار فيجعل على هو  
 المذكور في الاصل وشرح قولها فيما اذا اختلفا في حال قيام النكاح ان  
 الزوج اذا ادعى الالف والاراة الالفين فان كان مهر مثلها الف الف  
 اقل قال لقول قوله وان كان الفين او اكثر قال لقول قولها وانهما اقام  
 البيعة في الوجهين قبل وان اقاما البيعة في الوجه الاول قبل غيرها و  
 في الوجه الثاني في بيعة وان كان مهر مثلها الف وخمسة مائة في الفان وادى  
 حلقا في الف وخمسة مائة بعد اخرج الازي وقال كذا في تجالفان في  
 الفصول الثلاثة بحكم مهر المثل بعد ذلك ولو كان الاختلاف في اصل المسمى  
 يجب مهر المثل بالاجماع ولو كان الاختلاف بعد موتها مما قاله جواب  
 كالجواب في حال حيوتها ولو كان الاختلاف بعد موتها في المقدار قال لقول  
 قول ورثة الزوج عند ابنة حنيفة ولا يستثنى القليل وعند محمد لجواب فيه  
 كالجواب في حالة الحيوة وان كان في اصل المسمى فيه ابنة حنيفة والقول  
 قول من انكره وكما حصل انه لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتها على ابنة من بعد  
 ان شاء الله تعالى والكريض المديون اذا تزوج امرأة فمهر مثلها اسوة  
 للفرما وقال صاحب الغاية واما اذا كان اكثر منه فلا يجب وبهم بل يؤخر الى  
 استقامتهم مقام كبرين المحبة مع دين المرض ذكره في باب النكاح العبد والامة  
 وآدات الزوجان وسمى لها مهر فلو شئتها ان ياخذوا ذلك من ميراث  
 الزوج وان لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لورثتها عند ابنة حنيفة وقال لقول  
 المهر في الوجهين معناه المسمى في الوجه الاول ومهر المثل في الوجه الثاني في  
 وتملك المرأة التصرف في صداقتها المعين قبل القبض كذا في الفصل الذي  
 يليه ومن بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدي وقال الزوج هو من  
 المهر قال لقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فاقول قولها والمراثة  
 ما يكون مهرها لما كل لا يتعارف هدية فاما الحنطة والخبز قال لقول قوله  
 وقيل يجب عليه من الخمار والدرع وغيره ليس لان يجب من المهر

**فصل** واذا تزوج النضراني نصرانية على بيعة او على غير مهر وذلك  
 في دينهم جائز فدخل بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحريتان  
 في دار الحرب وهذا عند ابنة حنيفة وهو قولها في الحريتين واما في الذمية  
 فلها مهر مثلها ان مات عنها او دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول بها  
 وقال زفر لها مهر المثل في الحريتين ايضا وقوله في الكتاب او على غير مهر يحل في  
 المهر ويحل لسكوت وقد قيل في البيعة والسكوت روايتان والاصح ان  
 اقل على اختلاف فان تزوج الرقي ذمية على غير مهر ثم اسلم او اسلم  
 احداهما فلها مهر المثل في ذمتها اذ كانا معاها والاسلام قبل القبض  
 وان كانا غير عيانها فلها في ذمتها القيمة وفي تخيير مهر المثل وعند ابنة  
 حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الوجهين وقال محمد لها القيمة في الوجهين  
 وتوطئتها قبل الدخول بها فمن ادب مهر المثل او جب المتعة ومن ادب  
 القيمة او جب غيرها **باب نكاح العبد والامة لا يجوز نكاح العبد**  
 والامة الا باذن مولاهما وقال كذا يجوز للعبد وكذلك لملك الكتاب  
 تزويج نفسه باذن المولى وتلك تزويج منها وكذلك المولى والمولى  
 اذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء في رقبته يباع فيه والكدر والكتاب  
 يسعيان في المهر ولا يبايعان فيه واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال  
 المولى طلقها او فارقتها فليس لها جارة وان قال طلقها فليطه تلك الجارة  
 هذا اجازة ومن اشترى جارية منكوسة ليس ان يبيع النكاح كما انه ليس لها  
 ان يبيع نكاحا بعد ما اذن لها بالنكاح ذكرها في آخر كتابها ومن قال لعبد  
 تزوج هذه الامة فزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابنة  
 حنيفة وقال كذا يؤخذ منه اذا اعتق ومن زوج عبدا فذواله امرأة جاز  
 والمرأة اسوة للفرما وفي مهرها ومثاله اذا كان النكاح بمهر المثل ومن زوج  
 امته فليس عليه ان يزوجها بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج من طهرت  
 بها وطهرتها فان زوجها بعد بيتها فلها النفقة والسكنى والافلا وان زوجها  
 بيتا ثم رآه ان يستحقها له ذلك قال رحمه الله ذكر تزويج المولى عدة ودية  
 ولم يذكر رضاها ولا رضاها رجلا من ذمتها لان المولى اجابها على النكاح عند  
 ان قال اجاب في العبد وهو رواية عن ابنة حنيفة بخلاف الامة لانه ما لك

في تزويج العبد بغير اذن مولاه



منافع بعضها فملكها واذا تزوج عبده لكتاب وامته المكاتب لا يفدر على  
جبرها بل بشرط مناصها قال صاحب الغاية ومنها فرع لطيف وهو ان المولى  
اذا تزوج مكاتبه الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها ملققة باب الفقة  
فيما يمتنع على الكاتبة ثم انما لم ترد في أدب الكاتبة فتقت بقى الكاتبة  
موقوف على اجازة المولى لا على اجازتها لانها بعد العتق لم يبق مكاتبته و  
هي صغيرة والصغيرة ليست من اهل الجازة قال في النهاية وهذه من  
المسائل العجبا حيث اعتبر اجازة المكاتب في حال رقها ولم تعتبر في حالة العتق  
لما ذكرنا من الفرق انتهى ومن تزوج امها ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها  
فلا مهر لها عند ابي حنيفة وقال عليه المهر لمولاها اعتبارا بموتها حتف انهما كالمولى  
قتلها اجنبت واذا ارتدت لحرمة فلا مهر لها بالاتفاق ولو كانت صغيرة عاقلة  
وان قلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها خلافا لغيره واذا تزوج  
امته فالاذن في الغول المولى عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن  
اليها ولآله المملوكة المطالبة في الوطى دون امته المملوكة وان تزوجت  
امته باذن مولاهم اعقت فلها خيار حرة كان زوجها او عبدا والكاتب في كمالنا  
فيما اذا كان زوجها حرا وكذلك المكاتبه يعني اذا تزوجت باذن مولاهم اعقت  
وقال زفر لا خيار لها وان تزوجت امته بغير اذن مولاهم اعقت صحيح النكاح  
ولا خيار لها وان كانت تزوجت بغير اذن علي ايف ومهر مثلها مائة فدخل بها  
زوجها ثم اعنتها مولاهم فالمرء للمولى وان لم يدخل بها حتى اعنتها فالمرء للمولى  
بالمهر الا الف السمي ومن وطئ امته ابنه فولدت منه فحرام ولده وعليه قيمتها ولو  
مهر عليه ومعنى السلة ان يدعيه الاب وقال زفر وان فسخ المهر كان في الجارية  
المشتركة فانه لو استولدها وجعلها العقر ولو كان زوجها اباه فولدت لم  
ام ولده ولا قيمة عليه وعليه المهر ولو كان حرا وقال ابن ابي شيبة لا يجوز تزويجها  
واذا كانت حرة تحت عبد فقات لمولاه اعتقه عن الف ففعل في النكاح  
وقال زفر لا يفدر والعنق يقع عن الامر عند ما يكون الولد له ولو نوى  
ولو نوى به الكفارة يخرج عن الهمة وعند زفر يقع عن المأمور ولو قال  
اعتقه عنى ولم يتم مالا يفدر النكاح والولاء للعتق وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد وقال ابو يوسف هذا الاول سواء ولو استولدها جارية بالنكاح ثم ملكها

فيما ذكر

ملكها هو وغيره وذكرته فانه ضمن لشريكه نصيبه كالاخ تزوج بجارية اخيه  
فاستولدها فالتزويج وترك بجارية ميراثا بين الزوج وانما اخي ملكها  
الزوج بغير صنعه وبضمن نصيب تركه وهذا ضمان النكاح انما يبرأ في كتاب الغنية  
وهذا التفصيل في الغاية **باب نكاح اهل الشرك**  
واذا تزوج الكافر بغير شهوة وفي عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلم او  
عليه وهو عند ابي حنيفة وقال في النكاح فاسد في الوجهين الا انه لا يتر  
لحم قبل الاسلام والمرافعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول  
كما قال ابو حنيفة وفي لوجه الثاني كما قال زفر فان تزوج المجوسي امه وابنته  
ثم اسلما فرق بينهما ثم اسلم احداهما يفرق بينهما وبمرافعة احداهما لا يفرق  
عنده خلافا لهما ولو ترافعا يفرق بالاتفاق قال صاحب الغاية ولو حاكم  
رجلا وطلبا منه حكم الاسلام له ان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك لعموم  
ولايته انتهى ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكلمة  
المرتدة لا تترجمها مسلم ولا كافرا فان كان ذلك احد الزوجين مسلما فالمرء  
على دينه وكذلك ان اسلم احداهما وله ولد صغير مسلم وله كمالا مسلمة ولو  
كان احداهما كاتبا والاخر مجوسيا فالولد كاتبا حتى يحول للمسلم مناهة وتحل  
ويجوز ان يخالقها فيه ويقول المولى المجوسي واذا اسلمت المرأة وزوجها  
كافرا عرض القاضي عليه الاسلام فان اسلم فحرامته وان ابي فرق بينهما وكان  
ذلك طلاقا عند ابي حنيفة ومحمد وعندهما انه وان اسلم الزوج وتحت مجوسية  
عرض عليها الاسلام فان اسلمت فحرامته وان ابي فرق القاضي بينهما ولم  
كن الفرق طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا في الوجهين اما العرض  
فوجبنا وقال ابن ابي شيبة لا يوض الاسلام الا ان ملك النكاح قبل الدخول غير متاك  
فينقطع بنقض الاسلام وبعده متاك فثبتا بل لا انتضاء ثلث حيض كماله الطلاق  
ثم اذا فرق بينهما بابائهما فلها المهر لان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها  
فلا مهر لها واذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافرا اسلم الحرة  
وتحت مجوسية لم تقع الفرقة عليها حتى يحض ثلث حيض ثم تبين من زوجها  
ولا فرق بين المدخل بها وغير المدخل بها وانما في الفصل اذا وقعت الفرقة  
والمرأة حرة فلا عتق عليها وان كانت هي المسلمة فذلك عند ابي حنيفة خلافا



لها وسياها نيكاً لا والله تعالى وإذا سلم زوج الحائية فما على كاحها وإذا  
خرج أحد الزوجين النيام والحرس بها وقت البيوتة بينهما وقال  
الشيء لا يقع ولو سبي أحد الزوجين النيام وقت البيوتة بينهما ولا يجب  
على المبيته مدة بالاتفاق وأن سبيها لم يقع وقال الشافعي وقت  
وأما حرج المرأة النيام بجمرة جاز أن تزوج ولا عدة عليها عند الحقيقة  
وقال عليها عدة وأن كانت حامل لم تزوج حتى تضع حملها وعن أبي  
حنيفة أنه يقع الكاح ولا يفر بها الزوج حتى تضع حملها وإذا ارتد أحد  
الزوجين عن الكلام والعيادة بانه ساء وقت الفرقة بغير طلاق وهذا  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أن كانت الردة من الزوج فهي فقة  
بطلاق ولا يوقف الفرقة بالرودة على القضاء بخلاف الفرقة بالآب أو فاحشا  
توقف عليه وسب ذكره في باب الكلع ثم أن كان الزوج هو المهر بها  
كل المهران دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وأن كانت من الردة  
كل المهران دخل بها وأن لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة وأن ارتد عنها  
معاها على كاحها استجنتا وقال زفر بن بطل وأن سلم أحدهما بعد الارتداد  
قبل الآخر فسد الكاح **باب القسم** وإذا كان للرجل امرأتان ضل  
أن يعدل بينهما في القسم كبرين كانتا أو عيبتين أو كانت أحدهما أمة  
تتبا والقرينة والجدة سواد واختار في مقدار الدور إلى الزوج والكسوة  
المستحقة في البيوتة لانه الجماعة لأنها بنتي على الشاط وأن كانت أمة  
حرة والآخرى أمة فلهما الثلثان من القسم وللايه الثلث والكتابة و  
والدبرة وأتم الولد بمنزلة الأمة ولا حق لمن في القسم حالة التسفير  
الزوج بين منتهن وألا ولي أن يقرع بينهما فبما فرج خرجت فرعتها  
وقال الشافعي الفرقة مستحقة ونحن نقول لأحد المرأة عند مسافة الزوج  
فقدان لا يستصحب واحدة منهن ولو استصحب واحدة منها لا يجب عليه  
الزوج تلك المدة ولو رخصت إحدى الزوجات ترك قسمها لصاحبها  
وتحان ترجع في ذلك **كتاب الصبا** قبل الرضا وكثيره  
إذا حصل في مدة الرضا تعلق به التحريم وقال الشافعي لا يثبت التحريم إلا  
بمفسدات ويتبع أن يكون في مدة الرضا على اثنين ثم مدة الرضا

الرضا ثمون ثم أخذ به حنيفة وقال أسنان وهو قول الشافعي وقال  
زفر بن أحوال وإذا مضت مدة الرضا لم يتعلق بالرضا تحريم ولا  
يقتبر الطعام قبل المدة إلا في رواية عن أبي حنيفة إذا استغنى عنه وحمل  
يباح الرضا بعد المدة قليل لا يباح قال العلامة ابن المحام وحمل  
لا يجوز الانتفاع به للزادى وأصل الحب فيكون للبين البنت قال الشافعي  
بسبب بنت ومضت نفقا لزوج الوتر وأخلف الشافعي فيه فلا يجوز قبل  
يجوز إذا علم أنه يزول برأيه ولا يخفى حقيقة العلم بمضت فالمراد إذا  
غلب على الظن والأدوية معنى المنع التحريم من الرضا ما يحرم من البنت  
الأتم أخذ من الرضا فانه يجوز أن يزوجهها ولا يجوز أن يزوجه أم  
من البنت ويجوز تزوج بنت بنت الرضا ولا يجوز ذلك من البنت  
وأما ابنة أمة أو ابنة أمة من الرضا لا يجوز أن يزوجهها كما لا يجوز ذلك  
من البنت وذلك لأصل الأصل لا سقط اعتبار البنت وتبين الفهر  
يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة مبيته فتحم هذه المبيته زوجها  
وعلى أبائه وعلى بناته ويصير الزوج الذي حول لها منه اللبن المرافقة  
وفي أحد قول الشافعي لبن الفحل لا يحرم ويجوز أن تزوج بنت أخيه من  
الرضا لا يجوز أن تزوج بنت أخيه من البنت وذلك مثل الأخ من الأب  
إذا كان له بنت من أمه جاز لأخيه من أبيه أن يزوجهها وكل حين اجتمعا  
على شيء واحد لم يحرم لأحدهما أن يزوجه بالآخر ولا تزوج المصعدة أصلا من  
ولد التي رضعت لانه أخوها ولأولاد ولدها لانه ولأخيهها ولا تزوج البنت  
المصعدة بنت زوجها المصعدة لأنها عمة من الرضا وإذا اختلط اللبن بالماء والخبز  
هو الغالب تعلق التحريم وأن غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلافا لشافعي وإن كان  
بالطعام لم يتعلق به التحريم وأن كان اللبن غالياً عند أبي حنيفة وقال لا إذا  
البين غالياً يتعلق به التحريم قال أي المصعدة قوطها فإذا لم تفسد انما رخصت لو طبخ  
بها لم يتعلق به التحريم في قولهم جميعا ولا معتبر بتقاطر اللبن من الطعام عنده  
هو الصحيح قوله هو الصحيح لمرار من قول بعضهم إذا كان يتقاطر منه اللبن  
به حرمته عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت طوى الصبي كانت كافية لانبثاق  
حرمته ولا يفتح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن الشافعي كان بالطعام دون اللبن

الرضا ثمون ثم أخذ به حنيفة وقال أسنان وهو قول الشافعي وقال  
زفر بن أحوال وإذا مضت مدة الرضا لم يتعلق بالرضا تحريم ولا  
يقتبر الطعام قبل المدة إلا في رواية عن أبي حنيفة إذا استغنى عنه وحمل  
يباح الرضا بعد المدة قليل لا يباح قال العلامة ابن المحام وحمل  
لا يجوز الانتفاع به للزادى وأصل الحب فيكون للبين البنت قال الشافعي  
بسبب بنت ومضت نفقا لزوج الوتر وأخلف الشافعي فيه فلا يجوز قبل  
يجوز إذا علم أنه يزول برأيه ولا يخفى حقيقة العلم بمضت فالمراد إذا  
غلب على الظن والأدوية معنى المنع التحريم من الرضا ما يحرم من البنت  
الأتم أخذ من الرضا فانه يجوز أن يزوجهها ولا يجوز أن يزوجه أم  
من البنت ويجوز تزوج بنت بنت الرضا ولا يجوز ذلك من البنت  
وأما ابنة أمة أو ابنة أمة من الرضا لا يجوز أن يزوجهها كما لا يجوز ذلك  
من البنت وذلك لأصل الأصل لا سقط اعتبار البنت وتبين الفهر  
يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة مبيته فتحم هذه المبيته زوجها  
وعلى أبائه وعلى بناته ويصير الزوج الذي حول لها منه اللبن المرافقة  
وفي أحد قول الشافعي لبن الفحل لا يحرم ويجوز أن تزوج بنت أخيه من  
الرضا لا يجوز أن تزوج بنت أخيه من البنت وذلك مثل الأخ من الأب  
إذا كان له بنت من أمه جاز لأخيه من أبيه أن يزوجهها وكل حين اجتمعا  
على شيء واحد لم يحرم لأحدهما أن يزوجه بالآخر ولا تزوج المصعدة أصلا من  
ولد التي رضعت لانه أخوها ولأولاد ولدها لانه ولأخيهها ولا تزوج البنت  
المصعدة بنت زوجها المصعدة لأنها عمة من الرضا وإذا اختلط اللبن بالماء والخبز  
هو الغالب تعلق التحريم وأن غلب الماء لم يتعلق به التحريم خلافا لشافعي وإن كان  
بالطعام لم يتعلق به التحريم وأن كان اللبن غالياً عند أبي حنيفة وقال لا إذا  
البين غالياً يتعلق به التحريم قال أي المصعدة قوطها فإذا لم تفسد انما رخصت لو طبخ  
بها لم يتعلق به التحريم في قولهم جميعا ولا معتبر بتقاطر اللبن من الطعام عنده  
هو الصحيح قوله هو الصحيح لمرار من قول بعضهم إذا كان يتقاطر منه اللبن  
به حرمته عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت طوى الصبي كانت كافية لانبثاق  
حرمته ولا يفتح أنه لا يثبت على كل حال عنده لأن الشافعي كان بالطعام دون اللبن



كذا في الكافية نقل عن الميسر وأما في خط بالآراء والكتب غالب تعلق بالتحريم وإذا  
 اختلط الكتابين لم يثبت شيء وهو غالب تعلق بالتحريم وأن غالب لم يثبت شيء لم يثبت  
 التحريم وإذا اختلط الكتابان تعلق بالتحريم بأكثرهما عند يوسف وقال محمد  
 بن زفر تعلق بالتحريم بها وعن أبي حنيفة في هذا روايتان وأصل المسألة في الأيمان  
 وإذا نزل البكر بن فارس منعت صبيها تعلق به التحريم وإذا طلب لبز المرأة بعد موتها  
 فأوجبه الصبي تعلق بالتحريم خلافاً للث في وإذا اختصن لصبي اللبن لم يعلق به  
 التحريم وعن محمد بن ثابت به كحرمة وإذا نزل الرجل بن فارس منعت صبيها لم يعلق  
 به التحريم وإذا شرب صبيان من لبن شيء لم يعلق بالتحريم وإذا تزوج الرجل  
 صغيرة وكبيرة فأرغفت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم إن لم يدخل بها  
 فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع بالزوج على الكبيرة إن كانت نكحت  
 البعد وأن لم تنكح فلا شيء عليها وأن طلت أن الصغيرة امرأة وعن محمد  
 بن زفر في الوجهين الصحيح ظاهر الرواية ثم إن تكون متعدية إذا علمت النكاح  
 وقصدت بالارضاع الآف وأما إذا لم تعلم النكاح أو علمت لكنها قصدت دفع  
 الجوع والهلاك للصغير روى عن الفاء ولا تكون متعدية لأنها مأمورة بذلك  
 ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفاء ولا تكون متعدية أيضاً ولا تفعل بالارضاع  
 شهادة النساء منفردات وأما ثبوت الآفة رجلين أو رجل وامرأتين وقال  
 مالك ثبت بشهادة واحدة إذا كانت موصوفة بالعدالة **كتاب الطلاق**  
 الطلاق على ثلثة أوجه حسن وحسن وبدعي فأما حسن إن يطلق الرجل  
 امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدها وكان  
 الصواب في رضى الله عنهم يستحبون أن لا يزيدوا على واحدة وأن هذا الفضل  
 عند محمد بن يطلق الرجل ثلثاً عند كل طهر واحدة ولا خلاف لأحد في الكراهة  
 أي في عدم الكراهة يعني لم يقل أحد بكراهة هذا الطلاق كذا في العناية ومن  
 هو طلاق السنة وهو أن يطلق المدخول بها ثلثاً في ثلثة أطهار وقال  
 مالك أنه بدعي ولا يباح إلا واحدة ثم قيل لا ولم يثبت في ثلثة أطهار وقال  
 الحرز أن من يطول العدة ولا يظهر أنه يطلقها كما طهرت ثلثاً وطلاق البدعة  
 إن يطلقها ثلثاً بكلمة واحدة أو ثلثاً في طهر واحد فاذن يخلو لك وقع الطلاق  
 وكان عاصياً وقال الثوري في كل طلاق مباح إلا في حالة الجحش وكذا في طلاق

لا التزام ولا وجوب في موته وبإلى العفو فيكون من باب الإطلاق  
 فاشبه الأصطيا **باب** الشهادة في القتل  
 وله أنبان حاضر وغائب فأما محاضر البيتة على القتل ثم قدم الغائب فأنه  
 بعيد البيتة عن ذاب حنيفة رضى الله عنه وقال لا يعيد وأن كان خطاً لم  
 يعدها بالاجماع وكذلك الذين يكون لابسها على آخر وهذا أي الخلاف  
 فيها إذا كان عدداً يثبت على أصل وهو أن القصاص طريقه طريق الوارثة  
 عندهما كالذين لأنه عوض نفس فيكون الملك كذا في الدية حتى لو طلب  
 ما لا يكون لليت ويسقط بعوضه بعد إخراج قبل الموت فيقتبض أحد الوارثين  
 خصماً عن الباقيز وعند أبي حنيفة طريقه خلافه لا يرى أنه ثبت بعد الموت  
 واليت ليس من أصله وإذا كان طريقه الأثبات ابتداء لا ينتصب أحد من  
 خصماً عن الباقيز فيعيد البيتة بعد حضوره فإن كان أقام العاقل البيتة  
 إن الغائب قد عفا فالتأخير فحكم ويسقط القصاص وكذلك عبد بن  
 رجله قتل عدواً واحد الرجلين غائب فهو على هذا الخلاف وأن كان الأولياء  
 ثلثة فشهد اثنين منهم على آخر أنه قد عفا فشهدا باطله وهو عفو منها  
 فإن صدقها العاقل فالدية بينهم الثلاثة معاً وإذا صدقها وحده وأن كذبها  
 فلا شيء لها معاً إذا كذبها العاقل والمشهود عليه أيضاً وأن صدقها لا  
 المشهود عليه عفو غرم العاقل ثلث الدية للمشهود عليه ولكنه يعرف  
 ذلك بالثبوت وهذا استحسان والقياس أن لا يلزم شيء وإذا شهد  
 المشهود أن ضرب فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فعليه القود ولو لم  
 عهداً أو شهادة على قتل لم يمتنع على هذا الوجه لأن الموت بسبب الضرب  
 إنما يعرف إذا صار بالضرب صاحب فراشه حتى مات وتما ويكفي إذا شهدوا  
 أنه ضرب بشيء جريح وإذا اختلف شاهد القتل في الأيام أو في البلدان  
 أو في الزمان كان بطلان القتل فهو باطل وكذا إذا قال صدقاً قتله بعضاً وقال  
 الآخر لا أدري أي شيء قتله فهو باطل وأن شهد أنه قتله وقال لا أدري  
 أي شيء قتله ففيه الدية استحساناً والقياس أن لا تقبل هذه الشهادة  
 في ماله ولا يلزم العاقلة وإذا أقروا رجلان كل واحد منهما أنه قتل فلان فاقداً  
 الوارثين قتلما جميعاً فله أن يقتلها جميعاً وأن شهدوا على رجل أنه قتله

٢٨  
 280



وشهد آخرون على آخر بقتله وقال الولي قتلناه جميعا بطلن لك كل واحد ما  
له في القصاص باقرار اجماع لا يبطل بجمعه وانكاره بعد الاقرار وذكرها  
في اول باب الحمد وادعى قصاصا على غيره فاقرب بالخطا والولي يدعى العمد  
يجب الارش لان امتناع القصاص يمنع من مجته من عليه فنجبا للمال وادى  
كان من مجته من له القصاص لا يجب على المدعى عليه شيء لا القصاص ولا المال  
كما اقام مدعى القصاص ما ادعى رجلا وامراة من اول الشهاده على النها  
وكما اذا ادعى الولي الخطا والقاتل الحمد ذكرها في باب اليمين من كتاب  
الرعي وادعى على رجل بالقتل العمد فاقصص على المشهود عليه فبالمشهود  
بقتله حيا فانه يقتل الشاهدان عند الشا في السبب للتسبب في القتل  
حكم المباشرة عنه كما في شهود القصاص ذكرها في كتاب الاكراه في فصل  
وان اكره على ان يأكل الميتة **باب** في اعتبار حالة القتل  
ومن رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعياذ بالله تعالى ثم وقع بالسهم فعلى الرمي  
الدية عند حينه رضي الله عنه اعتبارا بحالة الرمي فلا فعل منه بعده وكذا  
يعتبر حالة الرمي في حق التكفير اذا كانت اجماعية خطا فكل بعد لخرج قبل الموت  
فانه صحيح وقال لا شيء عليه كما اذا ابرأه بعد لخرج قبل الموت فانه لا يجب اجماع  
شيء كذا نحن ومن رمى اليه وهو مرتد فاسلم ثم وقع بالسهم فلا شيء عليه  
في قوله جميعا وكذا اذا رمى حربيا فاسلم ثم رمى عليه فاعتقه مولاه ثم  
وقع بالسهم فعليه قيمته للمولى عند حينه رضي الله عنه وقال محمد عليه  
فضل ابن قيمه مريتا الى غير مرمى وقول به يوسف مع ابي حنيفة رضي الله  
عنه ما وزف في القناه وجوب القيمة نظرا الى حالة الاصابة ومن قضى عليه  
بارجم فزماه رجل ثم رجع احد الشهود ثم وقع به بجر فلا شيء على الرامي اذ ان  
الجهنمي صيد فاسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يוכל وان رماه وهو مسلم  
ثم نجس والعياذ بالله تعالى ثم وقع به اكل وكور في اللحم صيدا ثم حل فوقع  
الرمية بالصيد فعليه الجزاء وان رمى طلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه

**كتاب الذيات** وفي شبه العمد دية مغلفة على العاقلة  
وكفارة على العاتل وكفارة عن رقبة ومنه فان لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين ولا يجزئ فيه الاطعام ويجزئه صبيح اربعين يوما يسلم ولا يجزئ ما

ولا يجزئ ما في البطن وهو الكفارة في الخطا ايضا وادى اخرج وكفر قبل  
القتل يجوز ذكرها في فصل كفارة اليمين من الايمان وكفارة اية  
شبه العمد عند ابي حنيفة وادى يوسف رهما الله مائة من الامال  
اربعا وعشرون بنت خاض وعشرون بنت لبون وعشرون  
وعشرون حقة وعشرون جذعة وقال محمد اول ثمانين ثوبون جذعة  
وثلاثون حقة واربعون بنته كلها جلتها في بطونها اولادها ولا يثبت التغطية  
الا في الابل خاصة فان قضى الدية في غير الابل لم تغلظ وهي لا تقرب باسل  
ابهاالة فالشرع اوجب الدية مائة من الابل مع جهالة الوصف ذكرها  
في باب المهر من النكاح وقتل الخطا ويجب الدية على العاقلة والكفارة على  
العاتل والدية في الخطا مائة من الابل اثنا عشر بنت خاض وعشرون  
بنت لبون وعشرون ابن محاض وعشرون حقة وعشرون جذعة  
وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه واخذنا نحن والشا في غير ان عند الشا في  
يقضي بعشرين ابن لبون مكان ابن محاض ومن العين الف دينار  
الورق عشرة آلاف درهم وقال الشا في رجمته من لوف اثنا عشر الفا  
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة وقال لا منها ومن  
مات بقره ومن الغنم الف شاة ومن اكل شاة كل حلة ثوبان وذكر  
في المعاقلة اي ذكر محمد في كتاب معاقلة البسوط انه لو صالح على الزيادة  
على ثمانية حلة او مائة بقره لا يجوز ثم قيل هو قول الكل في رفع الخلاف  
وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل قال الشا في  
رجمته ما دون الثلث ينتصف ودية السلم والذمي سواد وقال  
الشا في رجمته دية اليهودي والنظري اربعة آلاف درهم ودية المجوسي  
ثمان مائة درهم وقال الكس حمة الله دية الكهودي والنصراني ستة آلاف  
درهم والكل عند ابي حنيفة الدية هذا الكس ثمان الف ولا يسقط التوبة  
بوت الجاني له ولا يسقط بوبت العبد الجاني له في باب جناية المملوك من  
هذا الباب **فصل** فيما دون النفس النفس الدية وفيما  
الدية والمآثر ما دون قصبة الاثنت وهو لان منه وفي الكتاب الدية  
وفي الذكر الدية والاصغر الاثنت اذ اوتت جنس منقعة على الكمال



او قال بالانقسام في الآدمي على الكمال يجب كل الية لا تلافى النفس من وجه  
وهو ملحق بالانقسام من كل وجه تعظيماً لا دقي وفي الغاية وقد المنفعة والكمال  
بالكمال لان غير الكامل لا يجب كمال الية وان كان فيه تقويت مقصود  
كما اذا قطع لسان الاخرس او اذلة الحصى والعين وكذا لسانه والرجل المعرجة  
والعين العمرة والسن السوداء ولا يجب القصاص في العمد ولا الية في اخطاء  
لان لم ينفوت جس من منفعة ولا فوت جمالا على الكمال وانما فيه حكومة عدل انما هي  
هنا تنجب فروع كثيرة فنقول في الانقسام الية وكذا اذا قطع المارن او الاربعة  
وهي طرفا لانف لو قطع المارن مع القصة لا يراو على دية واحدة لانه عمود  
واحد وكذا اللسان لغوات منفعة النطق وكذا في قطع بعض اذان من كلام تقويت  
منفعة مقصودة وان كانت الالة قائمة وتوفر على التكلم ببعض الحروف  
قبل قسم على عدد الحروف وقيل هو على عدد حروف تتعلق باللسان فيقدر  
مالا يقدر بكنب من الية وقيل ان قدر على اداء اكثرها يجب حكومة عدل  
لحصول الاقحام مع الاختلال وان عجز عن اداء اكثرها يجب كل الية وكذا  
الذكر لانه ينفوت به منفعة الوطى واستسكال البول والرمي به ودق الماء  
والابلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والابلا وقيل بصورة الالة  
ان البكر اذا عقلت بالسخن فيفسر لها الولادة انتهى وكذلك الحشفة الية  
كاملة وفي العقل اذا ذهب الضرب الية لغوات منفعة الادراك  
وكذا اذا ذهب سمع وبصر او شمة او ذوقه وقدر روى ان عمر رضي  
الله عنه قضى اربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع  
والبصر والية الية اذا عقلت فلم تنبت الية لتقوية منفعة الجمال وفي  
شعر الرأس الية وقال مالك وهو قول الشافعي رحمه الله يجب فيها  
حكومة عدل كشم الصدر وشاق وفي شعر العبد نقصان القيمة والامانة  
العبد فعن ابى حنيفة رضي الله عنه ان يجب كمال القيمة وفي آث رب حكومة عدل  
هو الامتخ وهذا امر ازعم قال بعض شيوخنا ان يجب فيه كمال الية لانه  
على حدة وينفوت الجمال كذا في العناية والية الكسب ان كان على قدره  
شعرات معدودة فلا شيء في حلقه لان وجوده يشبه لا يزينه وان كان  
اكثر من ذلك فكان على الذقن واحد جميعا كانه غير متصل فيه حكومة عدل وان

وان كان متصلاً فبيكال الية ومقدارها اذا فسد التثبيت فان ثبتت  
حتى استوى كاسكان لا يجب شيء ويؤدب على ارتكابه بالاحمل وان  
ثبتت بيضاء فمن ابى حنيفة رضي الله عنه لا يجب شيء في اخر لانه يزيده  
جمالاً وفي العبد يجب حكومة عدل لانه ينقص قيمته وعندها يجب حكومة عدل  
في اخر ايضا ويستوى لخطا والعد على هذا الجمهور وفي اعضاء الية  
وفي اعضاء نصف عند مالك والشافعي يجب حكومة عدل وفي العينين الية  
وفي اليدين الية وفي الرجلين الية وفي الشفتين الية وفي الاذنين الية  
وفي الانبيس الية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الية وفي يديه  
المرأة الية وفي اعضاء نصف الية للمرأة بخلاف ثديي الرجل حيث يجب  
حكومة عدل وفي حلقتي المرأة وهي رأس الثدي الية كاملة وفي اعضاء  
نصفها وفي اشعار العينين وهي منابت الشعر الية وفي اعضاء ربيع الية  
وفي ثلث منها ثلثة ارباعها قال علي رضي الله عنه يحتمل ان مراده أي المقدار  
الاضراب مجازاً كما ذكره رحمه الله في الاصل للمجاورة كالراوية للقرية  
وهو حقيقة في البعير قبل وانما سميت القرية لانها تباط بالبعير في الاصل  
انتقوا ويحتمل ان يكون مراده منبت الشعر والحكم فيه هكذا وتوقع لحنون  
باصحابها فنية الية واحدة لان الكل كشي واحد كالمارن مع القصة  
وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل في قطع كلها دية كاملة وفي  
كلها سواء كما ان اليدين والشمال سواء وكذلك اصابع الرجلين وفي كل اصبع  
منها عشرة الية وكل اصبع فيها ثلث مفاصل فكل واحد هاتك دية  
الاصبع واما في مفاصلان ففي اعضاء نصف دية الاصبع وفي كل سن من  
من الابل والاسنان والافراس سواء وهذا اذا كان خطا فان  
كان عمدا ففيه القصاص قدره في اجنات ومن ضرب عضوا فادع  
منفعة فنية دية كاملة كالياء واشتكت والعين اذا وضعت لها ومن  
ضرب ضلعة غيره فانقطع آو به يجب الية وكذا لو اهد به فلوزايت  
احد به لاشي عليه لزوالمها لا عن اثر وفي الكفا في ولو بقي بعض اثر  
ففيه حكومة عدل لانه بقي بعض الشئ انتهى **فصل**  
في الشجاج الشجاج عشرة اقسام بالحاء والماء والمهملينز وهي التي تحرق



أجله أي خدشه ولا يخرج الدم والرامعة بالعين المعلة وهي التي تظهر الدم  
ولا تسليبه كالدمع في العين والرامية وهي التي تسيل الدم والباضعة  
وهي التي تبضع الجمل أي تقطعه والمتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق  
وهي التي تصل إلى السحايا وهي حلبة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموصحة  
وهي التي توضح العظم أي تبينه والهاضمة وهي التي تنكسر العظم والمعلقة وهي  
التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله والآمة وهي التي تصل إلى أم الرأس وهي  
التي فيها الدماغ ففي الموصحة القصاص إن كانت عدا ولا يقصاص في بقية الشجائر  
وهذا رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد في الأصل وهو ظاهر  
الرواية أنه يجب القصاص في قبل الموصحة أي قبل الموصحة ذكرنا ودونها  
أثر أو شجائر وهي ستة المتقدمة عليها من الحارصة إلى السحابة كذا في الشرح  
أذ يمكن فيها اعتبار المداوة وليس في كسر عظم ولا خوف ماله غالب  
فيستبرغونها بمسار ثم تتخذ حديدية بعد ذلك فيقطع بها مقدار  
قطع فيتحقق استيفاء القصاص فيمادون الموصحة حكومة عدل وفي  
العناية والمراد بقوله فيمادون الموصحة ما قبلها وهي الست المذكورة  
ووجب حكومة عدل فيها إنما هو على رواية غير الأصل أما على رواية  
فقد قال يجب القصاص في قبل الموصحة انتهى وفي الموصحة إن كانت خطاء  
نصف عشر الدية وفي الهاضمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف  
عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي الهاضمة ثلث الدية فإن ثلثت  
فيها جانتان وفيها ثلث الدية وعن محمد رحمه الله أنه جعل المتلاحمة قبل  
الباضعة وقال هي التي تتلاحم فيها الدم وتسود وما ذكرناه بذكرنا  
عن أبي يوسف رحمه الله وهذا اختلاف عبارة لا يعود إلى معنى وحكم أي  
اختلاف في الاسم لا المعنى والحكم وبعد هذا أي بعد الشجائر العشرة شجرة  
أخرى تسمى الرامعة وهي التي تصل إلى الدماغ وأما لم يذكرها لاحتها تقع  
فلا في الغالب لجانية مقبلة مفردة بحكم علة ثم هذه الشجائر الخمس  
بالوجه والرأس لغة وأما كان في غير الوجه والرأس تسمى حارصة وحكم مرتب  
على الحقيقة أي حقيقة في الصحيح لو تحققت في غيرها فالتالي واليد  
لا يكون لها ريش مقدروا إنما يجب حكومة عدل وأما الجحان فقد قيل ليس

ليس من الوجه وهو قول مالك رحمه الله لو وجد فيها ما فيه ريش مقدروا  
المقدروا لأن عندنا من الوجه لا تصلحها به من غير فاصلة وقد تحققت  
فيه معنى المواجهة أيضا وقالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس وجوف  
البطن وتفسر حكومة العدل على ما قاله الطحاوي أن يقوم ملكوكا بدون  
هذا الأثر ويقوم وبه هذا الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين اليمينين فإن  
كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وإن كان ربع عشر فربع عشر  
وقال الكوفي ينظر كم مقدرا هذه الشجرة من الموصحة فيجب بقدر ذلك من  
نصف عشر الدية لأن ما لا تفرق فيه يرد إلى المنصوص عليه **فصل**  
وفي أصابع اليد نصف الدية فإن قطعها مع الكف ففيه أيضا نصف الدية  
وإن قطعها مع نصفات عد في الأصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة  
حكومة عدل وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أن ما زاد على أصابع اليد  
والرجل فهو تبع إلى النكث إلى الخنز وإن قطع الكف من المفصل وفيها أصبع  
واحدة ففيه عشر الدية وإن كانت أصبعان فالخمس لا شيء في الكف وفيها  
عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا ينظر إلى ريش الكف إلا أصبع فيكون عليه  
ويدخل القليل في الكثير ولو كان في الكف ثلثة أصابع يجب ريش الأصابع وكذا  
في الكف لا يجمع وفي الأصبع الرية حكومة عدل وفي العناية يعني سواء قطع  
عما أو خطأ وسواء كان للقاطع زائدة أو لا انتهى وكذلك السن إن أغتبت  
أي الزائدة وهي تحالف بنتها لغيرها من الأسنان كذا في العناية وفي غير الصبي  
وذكره وسنة إذا لم تعرف محنة حكومة عدل وقال إن في رحمه الله يجب دية  
كاملة وكذلك لو استهل الصبي لينة ليس بكلام وإنما هو مجرد صوت ومعرفة الصوت  
فيه أي في لسان الصبي الكلام وفي ذكره بالحرمة قبل أي حرمة عند البول كذا ذكره  
صاحب الذخيرة وفي العين ما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكم حكم  
البالغ في العمد والخطاء ومن شج رجلا فزنت عقله أو شعر رأسه دخل ريش الموصحة  
في الدية لأن بفوات العقل بطل منفعة جميع الأعضاء صار كما إذا أوصحت  
فأنت وارش الموصحة يجب بفوات جزء من الشعر وهو مومنيغ الشجرة حتى لو  
يسقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الحرم  
في الجمل كما إذا قطع أصبع رجل فثلثت يده وقال زفر رحمه الله لا يدخل وأن



ذهب سمع او بصروا وكلاهما فعلان من الموصحة مع الدية قالوا هذا قول به  
حنيفة وابي يوسف لم يمتن ابى يوسف ان الشجرة تدخل في دية السمع والخطام  
ولا تدخل في دية البصر وفي اجماع الصغير ومن شجر رجلا موضحة فذهب  
فلا قصاص في ذلك عند ابى حنيفة رضي الله عنه قالوا اي قال المشايخ على قول ابى  
حنيفة وينبغي ان تجب الدية فيها في العينين والارش في الموصحة وقال لا في الموصحة  
القصاص قالوا اي قال المشايخ على قول ابى يوسف ومحمد وينبغي ان تجب الدية  
في العينين واذا قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى مثل ما بقي من الاصبع او اليد  
كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما  
بقي حكومة عدل وكذا لو كسر ستر رجل وسود ما بقي فلم يكس محمد خلافا  
وينبغي ان تجب الدية في السن كله ولو قال قطع المفصل وترك ما يسيل في  
الكسر لغير المكسور وترك السن لم يكن له ذلك لان الفعل في بقره ما وقع مجازا  
للقود قصاصا كما اذا شجرة منقطة وقال شجرة موضحة وترك الزيادة ولو قطع  
اصبعها فانظر اليك في واصاب اصبعها اخرى خطا منه اقتصر في الاول دون  
الانية وان قطع اصبعها فثبنت له جنبها اخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند  
ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وزفر وحسن رحمهم الله لا يقتض من الاك  
وفي ان يني ارشها وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله في المسئلة الاولى  
وهو ما اذا شجر موضحة فذهب بصره فانه يحبس القصاص فيها بخلاف اخطا في الاخرة  
ولو كسر بعض السن فسقط فلا قصاص الا على رواية ابن سماعه وتوا وصحة مؤيدتين  
فما كلفنا فهو على الروايتين هاتين اي الرواية المشهورة ورواية ابن سماعه  
عن محمد كذا في العناية ولو قطع ستر رجل فثبنت مكانها اخرى سقط الارش  
في قول ابى حنيفة رضي الله عنه وقال لا عليه الارش كمالا وعن ابى يوسف ورواه  
ان يجب حكومة عدل ولو قطع ستر صبي فثبنت لابي الارش لاجماع ولو قطع  
ستر غيره فذهبها صاجرها في مكانها ونبت عليها اللحم فعلى العالج الارش  
بجمله وكذا اذا قطع اذنه فالصغرها فالتحت ومن نزع ستر رجل فانه نزع  
الستر في سنة ستر النازع فثبنت ستر الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة  
درهم ويشأ في فيه حولا بالاجماع وكان ينبغي ان يشتط الناس في ذلك  
للقصاص الا ان في اعتبار ذلك تنبيغ الحق فالتقينا بالقول الذي ثبت

ثبت فيه ظاهرا فاذا مضى حول لم يثبت قصينا بالقصاص اذا ثبت بتبين  
انا خطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص للشبهة فيجب  
المال ولو ضرب انسانا سنة فموتت شأ في حولا ليظهر اثر فعله فلو اجله  
القصاص جاء المصروب وفسقطت سنة فاختلما قبل السنة فباسقط  
بغيره فالقول للمصروب ليكون الثايل مفيدا وهذا بخلاف اذا شجر موضحة  
فجاء وقصار منقطة فاختلما حيث يكون القول قول الضارب وان  
اختلما في ذلك بعد السنة فالقول للضارب ولو لم يسقط لاشي على  
الضارب وعن ابى يوسف انه يجب حكومة الاكم ولو لم يسقط ولكنها اسوة  
يجب الارش في الخطا على العاقلة وفي العمد ماله ولا يجب القصاص وكذا اذا  
كسر بعضه فاسود البا لا قصاص وكذا لو اوجع او اخضره ولو اضر رايان ومن  
شجر رجلا فالتحت الشجرة ولم يبق لها اثر ونبت الشجر بسقط الارش عند ابى حنيفة  
رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه رثن المالم وهو حكومة عدل قال  
محمد رحمه الله عليه جرة الطبيب من ضرب رجلا مائة سوط فخرقة فبراه منها عليه  
ارش معناه ما ياتي اثر الضرب كما اذا لم يبق اثره فهو على اخطا في معنى الشجرة  
الملتحمة ومن قطع يد رجل خطا ثم قتل قبل ان يبر فعله الدية وسقط ارش اليد وكذا  
جرح رجلا جراحة لم يقتض منه حتى يبر او قال الش فقي رحمه الله يقتض منه في حال  
واذا جرح رجلا في محل واحد منها نفسه وصاحبه جراحة يجب النصف على كل واحد  
منها وذكرها في باب جناية البهيمية وكل عمد سقط القصاص فيج بشبهة فالدية  
في مال العاقل وكل ارش وجب الصلح فهو في مال العاقل واذا قتل الاب بدينه عدا  
فالدية في ماله في ثلث سنين وقال الش فقي حالا وكل جناية اعترف فيها  
اجابة فقي في ماله ولا يصدق على عاقلة وعمل الصبي المجنون خطا وفيه الدية  
على العاقلة وكذا كل جناية موجها في مائة فصاعدا والمعتوه كالمجنون وكذا  
الش فقي رحمه الله عده عمر يجب الدية في ماله ولا يحرم الصبي المجنون عن  
الميراث عندنا وكذا الماكفارة عليها خطا فاذا قال لغيره قطعت يدي  
واخرجهما صحيحا لا يمين من الدية ولا يجعل مجازا عن الاقرار بالمال ذكر ما في  
اوائل العتاق واذا قال لغيره فقات عينك اليمنى وعيني اليمنى صحيحا فثبنت  
وقال المقر له لابل فقاتها وعينك اليمنى منقوعة فالقول قول المقر له ذكرها



في باب جناية اللوك **فصل** في الجنيين واذا ضرب بطن امرأة  
فألقت جنيناً ميتاً ففيه غرة نصف عشرة لدية مقناه ودية الرجل **فصل** في الذكر  
وفي الانثى عشرة دية المرأة وكل منهما خمسة دهم والقياس ان لا يجب شي  
وهذا استحسان ووجهها ذكره في المحل في قوله وقدر بها اي الغرة ماله  
ولاش في رحمته بثمانه ومضى على العاقلة عندنا اذا كانت خمسة دهم  
وقال لا كذا في العواقل لا تعقل ما دون خمسة دهم وتجب سنة وقال لا  
رحمة الله تجب في ثلث سنين حتى يوفي في الجنيين الذكر والانتى فان ألقت حياً  
ثم ماتت ففيه لدية الكاملة وان ألقت ميتاً ثم ماتت الامم ضلعية بقتل الام  
وغرة بالعائضا وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حياً ثم  
مات فعليه دية في الام ودية في الجنيين وان ماتت ثم ألقت ميتاً فعليه  
دية في الام ولا شيء في الجنيين وقال لا في رحمته بثمانه في الغرة في الجنيين  
كما اذا ألقت ميتاً وهي حية وما يجب في الجنيين موروثة عنه ولا يرثها انثى  
حتى كوضرب بطن امرأة فألقت ميتاً فعليه غرة في الغرة ولا يرث منها وفي  
جنيين الامم اذا كان ذكراً نصف عشرة قيمة لو كان حياً وعشر قيمته لو كان  
وقال لا في رحمته بثمانه عشرة قيمة الام وقال ابو يوسف رحمته بثمانه في الغرة  
لو انتقضت الام فان ضربت فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألقت حياً ثم ماتت فيه  
قيمة حياً ولا تجب لدية وان مات بعد العتق وقيل هذا محذور وقال محمد  
انه يجب قيمته ما بين كونه مضروباً الى كونه غير مضروب ولا كفارة في الجنيين وقد  
اش في رحمته بثمانه الكفارة قالوا الا ان يشاء التكفير بارتكاب محظور  
فاذا تقرب الى الله كان افضل يستغفر ما صنع الجنيين الذي قد استبان  
خلقه بمنزلة الجنيين التام في جميع هذه الاحكام **باب** ما يجب  
في الطريق ومن اخرج الاكظم كنيفاً او ميلاً او جرحاً او بنية دماً فاعطى  
من عرض الناس ان يزرعه وكل صاحب حق بالمروءة بنفسه ودية  
فكان له حق النقص كما في الملك المشترك فان لكل واحد من النقص لو احدث  
غيره فيه شيئاً فلكل واحد من المشترك وفي الغاية الكنيف المستراح والميزاب  
معروف والجرح خشن قليل هو البرج وقال في الامم جرح يخرج الانسان  
من الحائط لئلا ينهي وفي غاية البيان هو فارسي مغرب وليس في العربية

العربية كلام على هذا التركيب في الجيم والراء والقاد مل هو ممل في كلامهم  
وسبع لذي علم ان يتفقد به الم يضر بالمسلم فاذا اخرج المسلم من كره ذلك  
وسبع لذي علم ان يتفقد به الم يضر بالمسلم فاذا اخرج المسلم من كره ذلك  
الا باذنهم لانها ملوكة لهم فلا يجوز التعرض لغيرهم او لم يضر الا باذنهم وفي  
الطريق ان لا يضر الا اذنهم واذا اضر في الطريق روضاً او  
ميزاباً او نحو ذلك سقط على انسان فعطى فالدية على عاقلة وفي غاية  
البيان الروشن هو المهر على العاقل مثل الرقب كذا قال المطرزي وقيل  
الروشن هو خشبة الموضوعة على جداري الطريق ليكن المروءة راضية  
في غاية وكذا اذا سقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا وقع في  
ثلق بنقصه انسان والنقص ابتداء المنقوص من الغور من النقص  
بالكسر لا غير كذا في المغرب أعطيت دية وان غر ذلك رجل فوقع  
على آخر فانا فالضمان على الذي احدث فيه ما دون سقط الميزاب نظر  
فان اصاب ما كان منه في الحائط رجلاً فقتل الضمان عليه اي صاحب ذلك  
وان اصابه ما كان خارجاً من الحائط فالضمان على الذي وضعه واكفارة  
عليه ولا يحرم عن الميراث ولو اصاب الطرفان جميعاً وعلم ذلك وجب النصف  
ونصف النصف كما اذا جرح سبع انسان ولو لم يعلم اي طرف اصاب  
يضمن النصف اعتبار الاحوال ولو اضر جناً الى الطريق ثم باع الرل  
فاصاب الجراح رجلاً فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع خشبة وجرى اليه  
منها وتركها المشرحة عطى بها انسان فالضمان على البايع ولو وضع  
في الطريق حجر فاحرق شيئاً يضمنه ولو حركه الريح الى موضع آخر ثم اوقع  
شيئاً لا يضمن وقيل اذا كان اليوم رجلاً يضمنه ولو اشاجر رجلاً الار  
القتل لا يخرج الجراح او القطة فوقع فقتل انساناً قبل ان يغرقوا من  
العمل فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار  
استحساناً وكذا اذا اصاب المار في الطريق فعطى انسان او دابة وكذا  
اذا رثش الماء او تواء بخلاف اذا فعل ذلك سكتة غير نافذة وهو  
من اهلها او قصداً او وضع متاعاً في الدار المشتركة قالوا هذا اذا  
رثش ماء كثير بحيث يزلق به عادة اما اذا رثش ماء قليلاً كما هو المعتاد



والظاهر انه لا يزل به لا يضمن ولو بعد المرور في موضع متبالماسقط  
لا يضمن الاراش وقيل هذا اذا رشح بعض الطريق فادام المرور في موضع  
متبالماء مع علمه بذلك لم يكن على الاراش شيء وان رشح جميع الطريق لضمن الاراش  
مضطر في المرور وكذلك الحكم في خشية الموضوع في الطريق في اخذة جميعه  
او بعضه ولو رشح قنأ حانوت باذن صاحبه فيضمان ما على الامر حكماً  
واذا استأجر اجير يبنى في قنأ حانوتة فتعقل ان ان يهد فرغ فوات  
يجب الضمان على الاجير ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجر فكلف بذلك  
انسان فذنبه على ما قلته وان تلفت بحصية فضا خطا في ماله والعاقلة تحمل النفس  
ودون المال والقاء الزراب والقاء الطين في الطريق بمنزلة القاء الحجر والخشب  
بخلاف اذا كنس الطريق فخطبت بموضع كسبه ان حيث لم يضمن ولو جمع  
الكناسة في الطريق وتعقل ان كان ضامناً ولو وضع حجر فخا به عزة  
عن موضع فخطب به انسان فالضمان على الذي نخاه وفي اجماع الصغير  
في البالوعة يحرقها الرجل في الطريق فان امره السلطان بذلك واجره  
عليه لم يضمن لانه غير متعدي حيث فعله فاعل باقر من له الولاية في حقوق العامة وان  
كان بغير امره فهو متعدي اما بالتصرف في حق غيره او بالاقتيات على راي الامام  
او هو مباح بمقتضى شرط السلامة وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما قبل  
في طريق العامة مما ذكرناه وغيره لان المعنى لا يختلف كذلك لو حفر في ملكه لم يضمن  
لانه غير متعدي وكذا اذا حفر في قنأ واره وقيل هذا اذا كان الفناء معلوماً له  
او كان له حق الحفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين او لشركاء كان في سكة  
غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح ولو حفر في طريق ومات الواقع فيه جوعاً  
او غماً لا ضمان على الحافر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
ان مات جوعاً فكذلك وان مات غماً فالخالف فرضا من له وقال محمد رحمه الله  
هو ضمان من في الوجوه كلها ولو حفر انسان بئر على قارعة الطريق فأنزل  
عليها بئراً على كل واحد منهما بالاتفاق ومن جرح انسانا فوقه بئر حفرها  
غيره على قارعة الطريق ومات فالكسبة عليها اي على الجارح والحافر ذكراً  
في باب جناية الهزيمة وان استأجر اجراً فحفر وصاحبه غير قائم فذلك  
على المشاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا الخطا في غير قائم وان

وان علموا بذلك فالضمان على الاجراء وان قال بعضهم هذا قائلين  
حق الحفر فخر واومات فيضان فالضمان على الاجراء قياساً وفي الاما  
الضمان على المشاجر وتجهها مذكور في المصداية فليرجع اليه ومن  
جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعذر رجل المرور عليها فخطب فلا ضمان على الذك  
قنطرة وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعذر رجل المرور عليها لان تحمل  
فعل فاعل فخطب يقطع النسبة كما في الحافز مع الملقى حيث قطع فعل الملقى الا ان  
فعل الحافر ومن حمل شيئاً في الطريق فسقط على انسان فخطب فهو ضامن  
وكذا اذا سقط فتعذر به انسان وان كان رداءة قلبه فسقط  
به ان لم يضمن وهذا للفظ يشمل الوجهين وفي النهاية ما تلف انسان  
بوقوع ذلك الشيء المحول على ان وتلف لان ان بالتعذر بذلك الشيء  
المحول بعد ما وقع في الطريق انتهى وذكر في العناية في هذا المحل تفصيلاً  
وتحقيقاً فليرجع اليه بخلاف للابن فانه لا يقصد حفظ ما يلبس ومن  
حفره اذا البس لا يلبس له كما عرفت في الصيف والبرد والجوارق فهو كالحال  
لان الحاجة لا تدعو الى البس واذا كان الحفر للعبادة فعلق رجل منهم فيه قيداً  
او جعل فيه بوارى او حصاة فخطب رجل لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك  
من غير العبادة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يضمن في العبادة  
كما اذا فعل باذن واحد من اجل المسجد وان جلس فيه رجل منهم فخطب به خطب  
لم يضمن وان كان في العبادة فذلك كان في غير الصلوة يضمن وهذا عند  
ابي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال ولو كان جالساً لقراءة القرآن او  
للتعليم او للصلوة او نام فيه في اثناء الصلوة او نام في غير الصلوة او مرقية  
ماتاً او قتل فيه طرث فهو على هذا الاختلاف واما المكلف فقد قيل على هذا  
الاختلاف قيل لا يضمن بالاتفاق والماشي في الطريق والمسجد اذا اوطار غيره وان  
في المسجد اذا انقلب عليه غيره يضمن بالاتفاق ولا عزوان يكون الفعل مباحاً او  
مندوباً اليه وهو مقتضى شرط السلامة وان جلس رجل من غير العبادة فيه في  
الصلوة فتعقل ان ان ينبغي ان لا يضمن **فصل** في الحائط المائل  
واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فخطب صاحب به بنقصه وشهد عليه فلم ينقصه  
في مدة يقدر على نقصه حتى سقط ضمن ما كلف به من نفس او مال والقياس



ان لا يضمن ثم ياتلف من النفوس بحرية وتحملها العاقلة وما تلت من الاموال  
كالزواج والعرو من حيث انها في مال لان العواقل لا تقبل المال وكشرط التقدم  
اليه وطلب النقص منه دون الاشتداد وانما ذكر الاشتداد ليتمكن الامر من اثباته  
عند الكاره فكان من باب الاحتياط وصورة الاشهاد ان يقول الرجل اشهد  
انه قد تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا ولا يصح الاشهاد قبل ان  
يتم الحائط لانعدام التعدي ولو بني الحائط مائة الابداء قالوا يضمن ما تلت  
بسقوطه من غير اشتداد وقبل اشتداد رجل امر اثنين على التقدم والى التمتع  
بطلبه بنقصه سلم او فرقى ويصح التقدم اليه عند السلطان وغيره وان مال  
الدار رجل فالمطالبة اليه مالك الارض فانه وان كان فيها سكان لم يلزم المطالبون  
ولو اجله صاحب الدار او ابراه منها او فعل ذلك كونه فذلك جائز ولا ضمان  
عليه فيما تلت بالمحاطة بخلاف اذا مال الى الطريق فاجله العاصي ومن شهد عليه  
حيث لا يصح لان الحق لجاعة المسلمين ليس اليها ابطال حقه ولو باع الدار بغيرها  
اشهد عليه وبقيتها المشتري من ضمانه بخلاف اشراج الجناح حيث لا يبرء لان  
على المشتري ان لا يشهد عليه ولا يشهد عليه بعد شرائه فهو ضامن والاصل انه يرضى  
التقدم الى كل من يمكن من نقص الحائط وتفرغ الهواء ومن لا يمكن منه لا يصح  
التقدم اليه كالمشاجر والمرتحن والمودع وسائر الدار ويصح التقدم  
الى الراهن لقدرته على فك اسبوسة العكاك والى الوصي والى اب اليتيم  
او اتمه في حائط الصبي اقيام المولاية وذكر الماتمة الزيادة والضمان في  
مال اليتيم لان فعل هؤلاء كفعله والى الكاتب والى الناجر سواء كان عليه  
دين او لم يكن ثم اتلف بسقوطه ان كان مالا فهو موقوف العبد وان كان نفقا  
فهو على عاقلة المولى ويصح التقدم الى احد الورثة في نصيبه وان كان لا يمكن  
من نقص الحائط وحده فتملكه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى العاصي  
ولو سقط الحائط المائل على انسان بعد الاشهاد فقتله فتعذر بالتعذر فطلب  
لا يضمنه وان عطل بالنقص ضمنه ولو عطل بحجرة كانت على الحائط المائل فسقطت  
بسقوطه وعلى ملكه ضمنه وان كانت ملك غيره لا يضمنه واذا كان الحائط من حصة  
رجل لا يشهد على هدمه قتل انسانا ضمنه الدية ويكون ذلك على العاقلة  
وان كان دار بين ثلاثة فخر احد منهم فنجبا يترك او بني حائط فغطيت انسان

انسان فعليه ثلث الدية على عاقلة وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
عليه نصف الدية على العاقلة في الفصلين **باب** جناية البصير  
واجناية عليها الراكب ضامن لما وطئت الدابة وما اصابت يدها او رجلها  
او رجلها او رأسها او كدمت او خبطت وكذا اذا صدمت والكدم الغفر  
بالاسنان والخبط الضرب باليد والصدم ان تضرب الشئ بحجر لا يضمن  
ما تلت برجلها او ذنبها او شئ من الجوارح المهملة ضرب الدابة بحجر حافرها  
او قفها في الطريق ضمن النخعة ايضا وان اصابت يدها او رجلها حصاة  
او نواة او انارت غبارا او حجر صغيرا فقتل عينا انسان او افسد ثوبه  
لم يضمن وان كان حجر كبير ضمن والمرتد فيما ذكرنا كالراكب الى الحصان  
عليها فان كان التعنيف نهائيا في بعض الشروع فاذا راشت او بايت  
في الطريق حتى يسير فغطيت انسان لم يضمن وكذا لو قفها لركب وان اوقها  
بغير ذلك فغطيت انسان برجلها او يولها ضمن وان اوقها من لاصا  
بيدها او رجلها والعائد ضامن لما اصابته يدها دون رجلها والكراد  
النخعة هكذا ذكر القدر في محتمره واليه مال بعض المشايخ وقال اكثر  
المشايخ ان التائق لا يضمن النخعة ايضا وان كان يراها بخلاف الكدم كما  
المنع تجي الجواهر وهذا ينطبق كز الشخ وهو الاصح وقال الشافعي يضمنون النخعة  
كلهم وفي اجماع الصغير وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السائق والعائد الا ان  
على الراكب الكفارة فيما او طائة الدابة بيدها او برجلها ولا كفارة عليها  
ولا على الراكب بما وراه الا بطلاء وكذا يتعلق بالابطاء في حق الراكب حيا  
الميراث والوصية دون التائق والعائد ولو كان راكب وسائق فقتل  
لا يضمن التائق ما او طائة الدابة وقيل الضمان عليها واذا اصطدمت فاسان  
فاما فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر واذا اصطدمت ماعدا  
يضمن كل منهما نصف الدية بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا اذا كانا حزينين  
في العمد والخطا ولو كانا عبيدين يجر الدية في الخطا وكذا في العمد ولو  
كان احدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطا يجب على عاقلة احر المقتول قيمة  
العبد في اخذها ورثة المقتول احر ويقتل من احر المقتول الدية فيما  
زاد على القيمة وفي العمد يجب على عاقلة احر نصف قيمة العبد وما على العبد قيمة



وهو نصف دية الحر يسقط بموتة الا قد را اختلف من البدل هو نصف  
القيمة ومن ساق دابة فوق السرج على جل فقتله ضمن وكذا على سائر  
ادواته كاللجام ونحوه وكذا ما يحمل عليها ومن قاده قطارا فهو ضامن بالادوات  
فان وطئ بعيرنا فاصغرنا العائدية والدية على العاقلة وان كان معه  
سائق فالضمان عليها وهذا اذا كان السائق في جانب من الابل اما  
اذا توسطها واخذ بزمام واحد ضمن ما عطيها هو خلفه ويضمنان ما كف  
بما بين يديه فان ربط رجل بعيرا الى القطار والعائد لا يعلم فوطئ المربوط  
انما فقتله فعلى عاقلة العائد الدية ثم يرجون بها على عاقلة الرباط  
قالوا هذا اذا ربط والقطار رسي اما اذا ربط والابل قيام ثم قاده  
ضمنها العائد ومن رسل بحميلة وكان لها سائقا فاصابت في فورة  
ولوا رسل طرأ فاصابت في فورة لم يضمن وكذا لو رسل كلبا ولم  
يكن له سائق لم يضمن قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا رسل دابة  
في طريق المسلمين فاصابت في فورها فالرسل ضامن ولو سقطت بحميلة  
او بسيرة انقطع حكم الارسل لا اذا لم يكن له طريق اخر سواء وكلنا اذا  
وقفت فمسا رت بخلاف اذا وقفت بعد الارسل في الاصطفا دم  
سار فاخذ الصيد بخلاف اذا ارسله الى صيد فاصاب فغا او بال  
في فورة لا يضمنه رسله وفي الارسل في الطريق يضمنه ولو رسل بحميلة  
زرعا في فورة ضمن الرسل ان كانت يميناً وشمالاً وله طريق اخر لا يضمن  
ولو انفلتت الدابة فاصابت مالا او ادبيا ليلا او نهارا فالضمان على صاحبها  
شاة لقتل فقتلت عينها فقتلها بالقتل او عين بقره او جمل او حمار  
رج القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس قال الشافعي رحمه الله فيه  
النفسان ايضا اعتبارا بالشاة ومن سار على دابة في الطريق فضر بها طر  
او تحسها فقتل رجلا فضرته يديه او نحرته فصد منه فقتله كان ذلك  
على الناحية دون الراكب هو المروى عن عمرو بن شعوب ولو كان  
واقفا دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب النخس يضمن  
وان نخت الناحية كان دمه هدر او يكون بمنزلة الجاهل على نفسه وان  
القت الراكب فقتله كانت دية على عاقلة الناحية ولو ثبت

ثبت بنحوه على جل او وطاة فقتله كان ذلك على الناحية دون الراكب  
والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن ابي يوسف رحمه الله  
انه يجب العمان على الناحية والراكب يضمن وان تحسها باذن الراكب  
كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو تحسها ولا ضمان عليه لغيرها ولو وطئ  
رجلا في سبيلها وضرها الناحية باذن الراكب فالدية عليها جميعا اذا كان  
في فورها او تحسها ثم قيل يرجع الناحية على الراكب بما ضمن في الايطالة  
فعل بأمرة وقيل لا يرجع قال صاحب الهداية وهو الاصح فيما اراه لانه لم يبر  
بالايطالة والتحس ينقل عنه وصار كما اذا امر صبياً بتمسك على الدابة تسير  
فوطئت انما دامت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجون على الامر لانه  
امر التسير والايطالة ينقل عنه ثم الناحية انما يضمن اذا كان الايطالة في  
فورة التحس حتى يكون السوق مضاعفا اليه واذا لم يكن في فورة ذلك فالضمان  
على الراكب ومن قاده دابة فقتلها رجل فانفلتت من يد العائد فاصابت  
في فورها فهو على الناحية وكذا اذا كان لها سائق فقتلها غيره لانه مضاعف  
اليه والناحية اذا كان عبداً فالضمان في رقبته وان صبياً فغاله ولو  
تحسها بشئ منصوص في الطريق فقتل انما فقتله فالضمان على  
من نصبه ككس الشئ ولو امر اخر يذبح هذه الشاة فقتلها ثم ظهر  
ان الشاة لغيره يضمن المأمور ويرجع على الامر ذكرها في باب  
يحدث في الطريق من هذا الكتاب **باب** جناية الملوكة  
وجناية عليه واذا جنى العبد جناية خطا او قتل لولاه اما ان تدفعها  
او تقدره وقال الشافعي رحمه الله جناية في رقبته يباع فيها الا ان  
يقضي المولى الارش وقائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق  
والسئلة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والواجب الاصل  
هو الرفع في الصحيح وهذا يسقط الموضع بموت العبد لغوات محل الواجب  
وان كان له حق النقل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني كحرقة  
العقل لا تسقط عن قتلته وانما قال في الصحيح اخر از عن رواية اخرى ذكرها  
الترمذي ان الدية هو الاصل لكن للمولى ان يدفع هذا الواجب في الجاني كذا  
في العناية فان دفعه ملكه وله الجناية وان فراه بارشها وكل ذلك يبر



قال فان لم يكن شيا من مات العبد بطلت حتى تجتني عليه وان مات بعد ما اخذ الرضا  
لم ير له فان عاد فجنى كان حكم الجنابة الثانية حكم الجنابة الاولى معناه بعد القداء  
واذا قتل العبد المبيع عبدا اخر قبل القبض والمقصود في رد الغاصب دفع العبد العاقل  
مكائنها فان لم يشره فخير بين ان ياخذ بكل الثمن وبين ان يفتح البيع لتغير المبيع  
وفي الغصب تخير المقتصد منه بين ان ياخذ المدفوع مكانه وبين ان يطلب  
الغاصب بقيمة المقتول ذكرها في باب تصرف الذمي وان جنى جناتين فقتل  
المولى اما ان ترفع له الجناتين يقتسمانه على قدر حصتها واما ان ترفع له  
كل واحد منهما ومعنى قوله على قدر حصتها على قدر رزق جناتيهما وان كانا جماعة  
يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فراه فراه جميع رزقهم واقتولوا  
او فراه عين الاخر يقتسمانه اثلاثا وكل هذا حكم الشجاج والكل ان يفدى  
بعضهم ويرفع للبعثهم مقدارا تعلق به حقه من العبد بخلاف مقتول العبد  
اذا كان له وليان لم يكن له ان يفدى من احدهما ويرفع الى الاخر فان اعتقه  
المولى هو لا يعلم الجنابة ضمن المقتول من قيمته ومن رزقها وان اعتقه بعد العلم  
بالجنابة وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين لا عاق بلا علم او بعلم المبيع  
والهبة والتبرير والاستيلاء لان كل ذلك يمنع الدفع لزوال الملك بخلاف  
الاقرار على رواية الاصل والحقة الكرخي بالبيع واخواته واخلاق الجواب في الكتاب  
يعني قوله في اول الباب واذا جنى العبد جنابة خطا لم ينسب اليه نفسه وما دونها  
وكذا المعنى لا يكتفى بطلان البيع بشرط ان يشرى لا يزيل الملك بخلاف اذا كان  
انجار للبائع ونقصه وبخلاف العرض على البائع الملك زال ولو باعه بغيره  
لم يكن مختارا حتى يسلم لان الزوال به بخلاف الكتابة الفاسدة ولو باعه  
مولا من الجنى عليه فهو مختار بخلاف اذا وصيه منه لان المستحق له اخذه بغير عرض  
وهو متحقق في الهبة ودون البيع واعاق الجنى عليه المولى بمنزلة اعاق المولى  
فيما ذكرناه ولو ضرب بغيره فهو مختار اذا كان عالما بالجنابة وكذا اذا كانت  
كبيرة فوطئها وان لم يكن معلقا بخلاف التزويج وبخلاف وطئ التبت على ظاهر  
الرواية وبخلاف الاستحرام ولا يصير مختارا بالاجارة والرهن في الاظهر وذكر  
بالاذن في التجارة وان ركب دين الا ان لولي الجنابة من قبوله ومن  
قال لعبد ان قلت فلانا او رحنته او شجته فانت حر فهو مختار للقداء وان

يستلم المبيع

ان فعل ذلك ان علق العتق بغير ما يوجب القصاص وقال زفر رحمه الله  
لا يصير مختارا للقداء واذا قطع العبد رجل فمدا دفع اليه بقضاء او بغير قضاء  
فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنابة وما يحدث من الحكم لو نص عليه  
ودعى المولى وان كان لم يعتقه رده على المولى وقيل لا وليا ولا مولا  
او اعفوا عنه وذكر في بعض النسخ رجل قطع بر رجل فمدا فصالح العاطع الملة  
للمقطوعة يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقطوعة يده ثم مات من  
ذلك قال محمد رحمه الله العبد صلح بالجنابة الى ما ذكرنا من الرواية  
يعني وان لم يعتقه رده الى مولا ويجعل الاولياء على خبرهم من العفو  
والقتل كذا في العناية ثم قال صاحب الهداية وهذا الوجه اي الوضع  
يرد استحالة فيما اذا عفا عن اليد ثم سر الى النفس مات حيث لا يجب  
القصاص هناك ومعناه قال في قبيل ذكرهنا جواب القياس فيكون  
الوضعان جميعا على القياس استحسان وقيل بينهما فرق ووجه الفرق  
مذكور في الهداية فليرجع اليه ولم تعرض له كونه خارجا عن مقتضى  
واذا قطعت يد المكاتب واخذ الارض ثم رده في الرق يكون الارش  
للمولى واذا قطع يد المشتري في المشتري انجار للبائع ثم اجر المبيع فالارش  
للمشتري ذكرها في باب بيع القضيوي واذا جنى العبد المأذون له  
جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى ولم يصلح بالجنابة فعليه قيمتان  
قيمة لصا الدين وقيمة لاولياء الجنابة بخلاف اذا تلفه اجنبي حيث  
يجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغراء واذا استدان المأذون  
المأذون لها ثم ولدت فانه يباع الولد معها في الدين وان جنت  
جنابة لم يدفع الولد معها واذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولا  
اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطا فلا شيء له واذا اعتق العبد  
فقال لرجل قتلنا فاك خطا وانا عبد وقال الاخر قتلت وانت حر فالتوا  
قولا لعبد ومن اعنق جارية ثم قال قطعت يدك وانت امته وقالت  
قطعتها وانا حرة فالتوا قولا وكذلك كل اخذ منها الا اجماع والغلبة  
استحسانا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد  
لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر برده عليها واذا امر العبد المحرر عليه



حرقا يقتل رجل فقتله فعلى عاقلة العبيد الدية ولا شيء على المولى وكذا اذا كان  
 المولى حيا ولا رجوع لعاقلة العبيد المولى على العبيد المولى ثم مات من ذلك  
 على العبد المولى لعاقلة وكذا ان امر عبدا معناه ان يكون المولى عبدا والمأوى  
 عبدا فحرقا عليها فاحاطب المولى المولى والعتق والرجوع له على المولى  
 في الحال ويجوز ان يرجع بعد العتق بقل من العتق وقيمة العبد وهذا اذا كان  
 القتل خطاء وكذا اذا كان عبدا والعبد العاقلة صغيرا اما اذا كان كبيرا  
 يجب القصاص من المولى بن العبد والمحرر واذا قتل العبد جليزا عبدا وكل واحد منهما  
 وليان فعفا احد وليي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الاخرين  
 او يفدي بعشرة الاف درهم فان كان قتل احدهما عبدا والاخر خطاء  
 فعفا احد وليي العبد فان فراه المولى فراه فراه فراه فراه فراه فراه  
 للذي لم يعف من وليي العبد عشرة الاف لولي الخطاء وان دفعه المولى  
 اثنا عشر الف لولي الخطاء وثلاثة لغير العاقلة من وليي العبد عند ابيه حنيفة  
 الله عنه وقال لا يفدي ربا عا ثلثة اربعة لولي الخطاء وربعه لولي العبد  
 فالقصة عند ما يطرق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطاء وبالمنازعة  
 واستوت المنازعة الغريق في النصف الاخر فينتصف فلهذا انقسم المولى  
 وعنده يقسم بطريق العوان المقاربة اثنا عشر الف الحق يتعلق بالرقبة اصله  
 الزكوة المستوفى بالديون فيضرب هذا بالكل وذلك النصف قال صاحب  
 الهداية ولهذا المسئلة نظائر ذكرنا خطا في الزيادات واذا كان عبدا  
 بين جليز يقتل مولى لها اي قريبا لها فعفا احد ما بطل اجمع عتق حنيفة  
 وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الاخر او يفدي بربع الدية وذكر في  
 بعض النسخ اي شيخ اجماع الصغير قول محمد رحمه الله مع قول ابيه حنيفة رضي الله  
 عنه **فصل** ومن قتل عبدا خطاء فعليه قيمة لا تزيد على عشرة الاف  
 فان كانت قيمة عشرة الاف او اكثر فعلى عشرة الاف الا عشرة وفي الامم  
 اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف الا عشرة وهذا عند ابيه حنيفة ومحمد  
 رحمه الله وقال ابو يوسف اوشا في رحمه الله بيمينه بالغة مائة الف  
 غصب عبدا قيمة عشرة الف الفاضل في يده بيمينه بالغة مائة الف بالاجماع  
 وفي يده العبد نصف قيمة لا تزيد على خمسة الاف الا خمسة وكل ما يقد من دية

دية المحرق فهو مقدرة من قيمة العبد وان غصب امة قيمتها عشرة الف  
 في يده فعليه تمام قيمتها ومن قطع يد عبدا فعليه المولى ثم مات من ذلك  
 فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه والا اقتص من ماله عتق اياه  
 واية يوسف رحمه الله وقال محمد لا قصاص في ذلك وعلى الماطع ارش  
 اليد وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويصل الفضل والمرد من الفضل ما بقي من  
 قيمة بعد اذ ارش اليه وما نقصه كذا في بعض الشروح ومن قال العبد  
 احد كما حرّم شجافا وقع العتق على احدهما فاشبه المولى وتوقلها جاز  
 تجب دية حر وقيمة عبد بخلاف اذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب دية  
 الملوكن ومن فعاد عتق عبدا فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمة  
 المولى ان شاء اسكه ولا شيء له من النقصان عند ابيه حنيفة رحمه الله وقال  
 الا شاء اسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته قال  
 كذا في رواية يضمن كل القيمة ويملك بيمينه وهو يجعل النقصان مقابلا  
 بالثالث فبقي الباقي على ملكه كما اذا قطع احد يد يده او فقاء احد عينيه  
 وجوابه عندنا ان المالية قائمة في الرأت وهي معبرة في حق الاطراف واذا كان  
 معبرة وقد وجد اتلاف النفس من وجه تنقوت جنس المنفعة والضرر  
 يتقيد بقيمة الكل فوجب ان يملك بيمينه دفعا للضرر ورعاية للمالكة خلا  
 ما اذا فقاء عيني حر لانه ليس في ماله المالية وبخلاف ميني المدبر لانه لا يملك  
 الانتقال من ملك الى ملك وفي قطع احد يدي يدين وبقاء احد يدي  
 ليم يوجد تنقوت جنس المنفعة وتقطع عبدا بيمينه آخر يوم المولى بالرفع  
 او الفداء بالاتفاق وفي هذا المحل تفصيل في الهداية اكفينا بهذا العذر  
 اللازم ذكره وتركنا الباقي للطلاب نخرج عن مقصدنا **فصل**  
 في جناية المدبر واتم الولد واذا جنى المدبر واتم الولد جناية ضمن المولى  
 الاقل من قيمة ومن ارشها وكذا اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم  
 وجنابات المدبر وان تواتر توجب القيمة واحدة ويتخاربون به  
 بالخصص ما ويعتبر قيمة لكل واحد في حال الجناية عليه فان جنى جناية اخرى  
 وقد دفع المولى القيمة الى ولي الجناية الاولى بقضاء فلا شيء عليه وان  
 كان دفعها بغير قضاء فالولي بالجوار ان شاء ابتع المولى وان شا ابتع



ولي الجناية وهذا عندنا به حنفية رضي الله عنه وقال لا شيء على المولى واذا كان  
المولى المدبر وقربني جبايات لم يلزمه الاقيمة واحدة واثم المولى بمنزلة المدبر  
في جميع ما وصفنا واذا اقر المدبر بجناية لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عتق  
اولم يعيق **باب** غصب العبد والمدبر والصبي والجناية  
عليه من قطع يده ثم غصبه جلات في يده من القطع فعليه قيمة القطع وان  
كان المولى قطع يده في يد الغاصب جلات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه واذا  
غصب العبد المحر عليه عبدًا محرًا عليه جلات في يده فهو ضامن ومن غصب  
مدبرًا فحني عنه جناية ثم رده على المولى فحني عنه جناية اخرى فعلى المولى  
قيمة بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لانه استحق نصف  
سبب كان في يد الغاصب نصاركما اذا استحق نصف العبد بهذا السبب  
وفي العناية اي سبب كان عند الغاصب كما اذا غصبنا فحني في يده فرده المولى  
فحني جناية فرفع الي ولي الجناية والى الجناية الاول ثم يرجع ذلك على الغاصب وهذا  
كذا هذا انتهى ويرفع الي ولي الجناية الاول ثم يرجع ذلك على الغاصب وهذا  
عندنا به حنفية والى يوسف حمها الله وقال محمد رحمه الله يرجع بنصف قيمة  
في سلمه وان كان حني عند المولى فغصبه جلات فحني عنه جناية اخرى فعلى  
المولى قيمة بينهما نصفان ويرجع بنصف قيمة على الغاصب في فحني في يده ولي الجناية  
الاول ولا يرجع به على الغاصب بالاجماع ثم وضع المسئلة في العبد يعني ان محمد  
رحمه الله وضع في اجماع الصبي هذه المسئلة في العبد بعد ما وضعه في المدبر  
كذا في العناية قال ومن غصب عبدًا فحني في يده ثم رده فحني جناية اخرى  
فان المولى يرفع الي ولي الجناية ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة  
في دفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب وهذا عندنا به حنفية والى يوسف  
رحمها الله وقال محمد رحمه الله يرجع بنصف القيمة ويسلم له وان حني  
عند المولى ثم غصبه فحني جناية اخرى عنده فدفع المولى نصفه ويرجع  
بنصف قيمة في دفعه الى الاول ولا يرجع به والجواب في العبد كالجواب في  
المدبر في جميع ما ذكرنا الا ان في هذا الفصل يرفع المولى العبد وفي المدبر  
يرفع القيمة ومن غصب مدبرًا فحني عنه جناية ثم رده على المولى ثم غصبه  
فحني عنه جناية اخرى فعلى المولى القيمة بينهما نصفان ثم يرجع بقيمة

بقيمة على الغاصب في دفعه اليها الى الاول ويرجع به على الغاصب لا يرفع  
الي ولي الجناية الاول ولا الى ولي الجناية الثانية ثم قبل هذه المسئلة  
على الاختلاف الاول وقيل على الاتفاق ومن غصب صبيًا حرًا فحني عنه  
جناية او حني فليس عليه شيء وان مات من ماعقة او خشيته فحني فعلى عاقلة  
الغاصب الدية استهانًا والقياس ان لا يعقن في الوهيبة وهو قول في  
وث في رحمها الله ولو كان مكانًا صغيرًا لا يعقن بالاتفاق ولو نقل  
الى موضع بغلبة الحمى والامراض نقول انه يعقن ويحب الدية على العاقلة  
واذا اودع مربي عبدًا فحني فعلى عاقلة الدية بالاتفاق وان استهلك  
مالا من غير ايداع ضمن قال في العناية وذكر في شرح الطحاوي ومن  
اودع عند صبي لا فحني يده لاضمان عليه بالاجماع وان استهلك الصبي  
فحني ينظر ان كان الصبي ما ذونا له في التجارة يعقن بالاجماع وان كان  
محرًا عليه ولكنه قبل الوديعه بامر له وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن  
ولي له فلا ضمان عليه في قول به حنفية ومحمد لا في اكمال ولا بعد الادراك  
وقال ابو يوسف يعقن في اكمال اجمعوا على انه لو استهلك الافر من غير ان يكون  
عنده ووديعه ضمن في اكمال وهذا تفصيل حسن انتهى **باب**  
القنات واذا وجد القليل في حيلة لا يعلم فأكمل استخلف خسون وجلا منهم  
يتخيرهم الولي بالله ما قلناه ولا غلنا له فأكمل وقال الشافعي رحمه الله اذا كان  
صاك لوث استخلف الاولين وخمسين مينا ونقصني لهم بالدية على الدعي عليه  
عند كانت الدعي خطاء وقال لك حمدا لله يقضي القود اذا كان المدعي  
في العمد وهو احد قولي الشافعي رحمه الله واللوث عندها ان يكون هناك  
علامة القتل على واحد بعينه وظاهره ليشهد للدعي من عداوة ظاهرة  
او شهادة عدل وجماعة غير عدد والى ان اصل المحلة قتلوه وان لم يكن  
الظاهر شاهد المدعيه مثل مدعيه غير انه لا يكره اليه بل يرد على  
الولي وان خلفوا لاديه عليهم عنده وقوله يتخيرهم الولي اشارة الى  
اختيار قريبين التحسين الى الولي ولو اخاروا اعلمى او محروكا في وقف  
جاز واذا خلفوا قضى على اصل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي وقال  
الشافعي رحمه الله لا يجب الدية ومن آثر من اهل البيت حتى خلف



ولا يسطع اليدين بيد الله هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على  
جميع اهل المحلة وكذا اذا ادعى على البعض لا باعيانهم والدعوى في العود في  
خطا ولو ادعى على البعض باعيانهم قتلوا ودية خطا او عدا فكذا كس الجواب  
يرل عليه طلاق الجواب في الكتاب ومجلة الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف  
رحمته في غير رواية الاصول ان في القصاص سقط القاية والدية  
عن ابي قيس من اهل المحلة ويقال للموتى الكفنة فان قال لا يستحق الميراث  
بيننا واحدة وكذا ادعى على واحد من غيرهم سقط القاية عنهم ومكون  
ذلك ابراء لاهل المحلة في لا تسمع بعد ذلك عواهم كذا في الدرر  
ثم حكم ذلك ان ثبت ادعاه اذا كان له بينة وان لم يكن يستحق ميراثا واحدا  
لانه ليس بميتة ثم ان حلف برئى وان نكل فالدعوى في المال ثبت وان كان  
في القصاص فهو على الاختلاف المذكور في كتاب الدعوى وان لم يجل اهل المحلة  
كررت عليهم الايمان حتى يتم خمسون مينا وان كان العدو كما فاراج  
الولى ان يكره على واحد منهم فليس له ذلك لاقامة على صبي ولا مجنون ولا امة  
ولا عبيد وان وجد ميت لا اثر به فلاف مة ولا دية لانه ليس بقتل لان القتل  
في العرف من قات حياة بسبب شره حتى وجد ميت حقا فله فلاف ان  
يكون به اثر يستدل على كونه قتيلا وذلك ان يكون به جرح او اثر ضرب او  
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه او اذنه بخلاف اذا خرج من فيه او دبره  
او ذكره ولو وجد برن القاتل واكثر من نصف بدن او النصف معه  
اثر من محلة فعلى اهلها القامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بال طول  
او وجد اقل من النصف ومعه الاثر او وجد يده او رجله او راسه فله  
عليهم ولو وجد فيه جنين او سقط ليس فيه اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة وان  
كان به اثر الضرب وهو تام اكلت وجبت القامة والدية عليهم وان كان ناقص  
فلا شيء عليهم واذا وجد قاتل على دابة ليس فيها رجل فالدية على عاقلة دون  
اهل المحلة وكذا اذا كان قائدها او راكبها فان اجمعتوا فله ان القتل  
في اديهم فصار كما اذا وجد في دارهم واذا عرت دابرتين قريتين وعليهما قتل  
فهو على قريتهما قيل هذا محمول على اذا كان بحيث يبلغ اهله الصغار وان وجد قاتل  
في داره فان القامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القامة

في القامة مع المالك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو قول محمد رحمته وقول  
ابي يوسف عليهم جميعا وهو على اهل المحلة دون المشتريين وهذا قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف اكل كل مشتري كون فيه قاتل  
ان ابا ج رضي الله عنه بنى ذلك ما شاهد الكوفة وان بقي منهم رجل واحد  
فكذا ان لم يبق منهم احد فهو على المشتريين واذا وجد قاتل في دار فاقامة  
على ربا الدار وعلى قومه ويدخل العاقلة في القامة ان كانوا حصورا وان  
كانوا غنما فالقامة على ربا الدار وكذا على اهلها لان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لاقامة على العاقلة وان وجد قاتل  
في دار مشتركة نصفها رجل وعشرها رجل ولا فرق بينه وبين راسل قال  
ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قاتل فهو على عاقلة البائع وان كان  
في البيع خيارا لاحدهما فهو على عاقلة الذي لا يفيده وهذا عند ابي حنيفة رضي الله  
عنه وقال ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على  
عاقلة الذي يبيع الدار له كما اذا ادع رجل دارا فوجد فيها قاتل فالدية على  
صاحب الدار دون المدفوع لعدم ملكه وفي العنابة وكذا في المستعير والمجبر  
انتهى ومن كان في يده دار فوجد فيها قاتل لم يعقله العاقلة حتى يشهد بشهود  
انها للذي في يده لان وجد قاتل في سفينة فالقامة على من فيها من الركاب  
والملاحين واللفظ يشمل راكبا وغيرهم حتى يجلس راكبا الذي فيها وعلى  
السكان وكذا من يدها والمالك في كل وغير المالك سوار وتلك المحلة  
وهذا على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله طاهر والفرق لهما ان السفينة  
وتحول فيغير فيها اليد دون الملك في الدابة بخلاف المحلة والدار لا تحو  
لا تنقل وان وجد في مسجد محلة فالقامة على اهلها وان وجد في المسجد  
اجماع والشارع لا عطف فلاف مة فيه والدية على بيت المال كذا في الحصور  
للعمامة ومال بيت المال لعلامة المسلمين ولو وجد في السوق فان كان  
مملوكا فعند ابي يوسف رحمه الله يجب على السكان وعندنا يجب على المالك  
وان لم يكن مملوكا كالشوارع العمامة التي يبيت فيها فعلى بيت المال  
ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال على قول ابي يوسف رحمه الله  
الدية والقامة على اهلها قالوا وهذه فريضة المالك الساكن



وهي مملكتهم فيها بين ابي ح و ابي يوسف رحمهما الله وان وجد في برية ليس  
بقرى حارة فهو حدر وتفسير القرب ذكرناه من سماع الصوت وهذا  
اذا لم يكون مملوكا لا حدر كان كانت قال قامة والدية على عاقلة وان  
وجد بين قريتين كان على اقربها وقربناه وان وجد في وسط الفرات بقرية  
الماء فهو حدر وان كان محبسا بالشطى فهو على اقرب القرى من ذلك  
المكان على التفسير الذي تقدم بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لا اختصاص  
لقيام ابيهم عليه فيكون الدية والقامة عليهم وان ادعى الولي على واحد من  
اهل المحلة بعينه لم يسقط القامة عنهم وقد ذكرنا القامة وذكر صاحب المحلة  
في القياس الاحتياط وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم واذا التقى  
قوم بالسبوف فاجلوا عن قبيل فهو على اهل المحلة الا ان يدعى الاولياء على  
او تلك وعلى حل منهم بعينه فلم تكن على اهل المحلة ولا على اولئك حتى يقتلوا  
البينة ولو وجد قبيل في معسكرا فاموا بفلاة لا ملكا لاحد فيها وان وجد  
في خلاء او قسطاط فعلى من يسكنها القامة والدية وان كان في  
خارجا عن القسطاط فعلى اقرب الاحية وان كان القوم لقوا قاتلا او  
قتيل بين اهلهم فلا قامة ولا دية وان لم يلقوا قاتلا فعلى بيتاه وان  
كان للارض ملك فالملك كالسكان فيجب على المالك ثلثه حنيفة رضي الله  
عنه فلا ياب يوسف رحمه الله واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف بته  
ما قتلت فلانا وعرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة  
على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما وهذا عند حنيفة رضي الله عنه  
وقال لا تقبل قال رضي الله عنه وعلى هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل من  
هذا الجنس ولو ادعى على واحد من اهل المحلة بعينه فشهد اثنان  
من اهلها عليه لم تقبل الشهادة وعن ابي يوسف رحمه الله ان الشهود  
يخلفون بالله ما قتلنا ولا يزادون على ذلك ومن جرح في قبيلة فقتل  
الا اهلها فأت من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حمة مات فقتل  
والدية على القبيلة وهذا قول حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
لا ضمان فيه ولا قامة كما اذا لم يكن صاحب فراش ولو ان رجلا معه  
جرح به رقيق حمله ان اهل القبيلة يوثقوا او يوبس ثيابهم لم يضمن

لم يضمن الا من حمله في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قياس قول حنيفة  
رضي الله عنه يضمن ولو وجد الرجل قبيلة في دار نفسه فقتله على عاقلة  
لو رثته عند حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله وزفر رحمه الله لا شيء فيه  
بخلاف المكاتب اذا وجد قبيلة في دار نفسه فقتله بغير رد ماله ولو ان  
جانيه كانا في بيت وليس بينهما ثالث وجد احدهما من بوحا قال ابو يوسف  
رحمه الله يضمن الآخر الدية وقال محمد رحمه الله لا يضمنه ولو وجد قبيل  
في قرية مملوكة لامرأة فعند حنيفة حنيفة ومحمد رحمهما الله القامة  
عليها بكرة عليها الايمان والدية على عاقلة اقرب القبائل اليها في الغيب  
وقال ابو يوسف رحمه الله القامة على العاقلة لبيتها قال المناخرون  
ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة ولو وجد رجل قتيلا  
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهلها قال وهو  
على صاحب الارض **كتاب المعادل المعادل**  
جمع معقلة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك  
اي تسك والدية في شرب العود والخطا وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة  
والعاقلة الذين يعقلون يعني يؤدون العقل وهو الدية وقد ذكرناه  
في الديات والعاقلة اهل الديوان ان كان العاقل من اهل الديوان  
يؤخذ من اعطاهم في ثلث سنين واهل الديوان هم اهل ارباب  
وهم اهل الجيش الذين كتبوا في الديوان وقال الشافعي رحمه  
الله الدية على اهل العشيرة وقالوا لو كان اليوم تناصرهم باخر فمات منهم  
اهل احرقة وان كانوا يلقون قاتله واكلف بكسر الخاء العهد يكون  
بين القوم ومنه قولهم تحالفوا على التناصر والمراد به ههنا ولاد الموالاة  
كلا في النهاية والدية صلة كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صلة  
وهو العطايا واولى منه في اصول موالهم فان خرجت العطايا في اكثر  
من ثلث سنين او اقل اخذ منها الحصول المقصود وتأويله اذا كانت  
العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية  
قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها ولو خرجت للقبائل  
ثلث عطايا في سنة واحدة معناه في المستقبل يؤخذ منها كل الدية واذا



كان جميع الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة واحدة واذا كان الواجب  
 بالفعل ثلث دية النفس واقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث  
 لا تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك في تمام الدية في السنة  
 الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية بان قتل الاب بغير عدا فهو في مال  
 في ثلث سنين وقال الشافعي ما وجب على العاقلة في مال فهو حال ولو قتل عشرة  
 رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين وانما بقية مدة ثلث سنين  
 من وقت القضاء بالدية لان الواجب الاصل المثل والتحول الى الدية بالقضاء  
 فيعتبر ابتداء من وقت كمال المعزور واذا قتل جلا رجلا خطأ  
 يجب عليها دية واحدة وعلى كل واحد منها كفارة ذكرها في آخر باب الجنائز  
 من الصوم ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلته ويقسم عليهم  
 في ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة درهم في كل سنة وينقص عنها  
 قال رضي الله عنه كذا ذكره القدر في مختصره وهذا اشارة الى انه  
 يزداد على اربعة من جميع الدية وقد نص محمد رحمه الله على انه لا يزداد على كل واحد  
 من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في  
 كل سنة الا درهم وثلث درهم وهو الاصح وان لم تكن تنقسم القبيلة لذلك  
 ضمن اليهم اقرب القبايل معناه مسبا كل ذلك الحق التخييف ويقيم الاقرب  
 كالاقرب على ترتيب العصبية الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما  
 الاباء والابناء فيل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضم لنفي  
 يخرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثة او اربعة وهذا انما يتحقق عند  
 الكثرة والاباء والابناء لا يكثر ونوع هذا حكم الروايات اذا لم  
 تنقسم لذلك اهل رواية فتم اليها اقرب الرايات يعني اقربهم ثمرة اداء  
 فربهم ثم اثم يقيم الاقرب فالاقرب ويؤخذ من ذلك الى الامام لانه هو  
 العالم به ثم هذا كله عندنا وهذا في رواية يجب على كل واحد نصف دينار  
 فيسوي بين الكل ولو كانت عاقلة الرجل صاحب الرزق يقضي بالدية  
 في اربعة اقم في ثلث سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر ان كانت اربعة اقم  
 يخرج في كل سنة فكلما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء وان  
 كان يخرج في كل سنة اشهر يخرج بعد القضاء يؤخذ منه سدس الدية

الدية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصة من شهر  
 حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء يوم  
 او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كانت لهم رزق  
 في كل شهر واعطيت في كل سنة فرمت الدية في الاعطية دون الارزاق  
 وادخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدى كاحد منهم وقال الشافعي  
 لا يجب على القاتل ثمن من الدية ويسل النساء والذرية من كان له  
 في الديوان عقل ولو كان العاقل حبيبا او امرأة لاشئ عليهما من الدية  
 بخلاف الرجل لا يعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اشياع لا اهل  
 المصر فانهم اذا جرحهم امر استنصر واجم يعقلونهم اهل المصر باعتبار معن  
 القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل  
 عنده اهل الكوفة لانه يستنصر اهل ديوانه بالبحرانة والحاصل ان  
 الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب  
 والولاء وقرب السكنى وغيره ولعل الديوان النصرة بالنسب  
 وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المغايل ومن جنى جناية من اهل مصر  
 وليس في الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه وسكنه المعقل  
 عنده اهل الديوان من ذلك المصر ثم ينظر طمحه رحمه الله ان يكون ثمة  
 ومن اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح وقيل لا ولبه اذا كان قريبا لهم  
 ولو كان البادية نازل في المصر لا مسكن له فيه لا يعقله اهل المصر  
 كما ان البادية لا يعقل عن اهل المصر انزل فيهم وان كان لاهل الدية  
 عواقل معروفة يتعاقلون بها فقتل احدهم قتيلا فدية على عاقلة بمنزلة  
 السلم وان لم تكن لهم عاقلة معروفة فالدية في مال في ثلث سنين من يوم  
 يقضي بها عليه كما في حق السلم لان الواجب على القاتل وانما يتحول عنه القاتل  
 ان لو وجدت واذا لم توجد بقيت عليه بمنزلة تاجر من مسلمين في دار حرب  
 قتل احدهما صاحبه يقضي بالدية عليه في مال لان اهل دار الاسلام لا يعقلون  
 عنه وتمكنهم من هذا العقل ليس بنصرتهم ولا يعقل كل فرع من سلم ولا سلم  
 عن كافر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت لهم قالوا هذا اذا لم  
 يكن المعاديات فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهودي والنصارى

مصر عن اهل مصر  
 وعقل بلحج



ينبغي ان لا يعقل بعضهم عن بعض هكذا عن ابي يوسف رحمه الله والعراق لا  
المرقة لانهم انصرفوا في مال ذكرا في باب احكام المرتبة  
من السير ولو كان العاقل من اهل الكوفة وله بضاعه فقول يوانه كذا  
البصرة ثم رفع الى القاضي فانه يقضي بالدية على عاقلة من اهل البصرة  
وقال زفر رحمه الله يقضي على عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي  
يوسف رحمه الله ولو قول يوانه الى البصرة بعد القضاء لا ينتقل كذا حقه القاضي  
تؤخذ من عطاياها بالبصرة بخلاف اذا قلت العاقلة بعد القضاء وعليهم  
حيث يقضي اليهم اقرب القبايل في النسب ولو كان العاقل مسكنا بالكوفة  
وبس عطايا فلم يقض عليه في استوطن البصرة ويقضي بالدية على اهل البصرة  
ولو كان يقضي بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنه وكذا البدوي اذا لجأ بالريون  
بعد القتل قبل القضاء يقضي بالدية على اهل الريون وبعد القضاء على عاقلة  
باباوية لا يتحول عنهم وهذا بخلاف اذا كان قوم من اهل البادية يقضي عليهم  
بالدية في اموالهم في ثلث سنين ثم جعلهم الامم في العطايا حيث يصير الدية  
في اعطائهم وان كان يقضي بها اول مرة في اموالهم الا اذا لم يكن مال العطاء  
من جنس ما يقضي به عليه فان كان القضاء بالابلح العطاء وانما لا يتحول  
الى الدرهم بابل لكن يقضي لك من مال العطاء ولان العاقلة المعنوية  
قبيلة مولاه وموالي المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته وبقية خلاف الشافعي  
رحمته وقد مر في كتاب الولاء ولا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية  
وتحمل نصف العشر فاعدا وما تقص من كذا يكون في مال الجاني والقياس في الشبهة  
بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله والشبهة  
في ان لا يجزى على العاقلة شيء الا ان تركناه استحيانا ووجه الاحسان مذكور  
في الهداية ولا يعقل العاقلة جناية العبدان بجنى العبد على الجرم باضافة  
المصدر الى الفاعل ولا مال لازم بالقصاص او باعراف الجاني الا ان يصده  
ومن اقترى بقتل خطاه ولم يترافقوا الى القاضي الا بعد سنين يقضي عليه بالدية  
في مال في ثلث سنين من يوم يقضي وتوقضا وق العاقل ودلى الجناية على  
انه قاضي بل كذا يقضي بالدية على عاقلة بالكوفة بالبيتة وكذا بها العاقلة  
فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه شيء في مال الله ان يكون له عطاء معهم

معهم في بلزمه بقدر رحمة واذا جنى العبد قتل خطاه كان على  
وفي احد قول الشافعي رحمه الله يوجب مال وما دون النفس من العبد تحمله  
العاقلة وفي احد قوله تحمله كما في آخر وقد مر من قبل قال صاحبنا ان العاقل  
اذا لم تكن له عاقلة فالدية في بيت المال وعن ابي جرح رضي الله روايته خذوة  
ان الدية في مال وابن الملاينة تعقله عاقلة الله لان نسبة ثابت منها  
دون الاب فان عقلا عنه ثم اذواه الاب رجعت عاقلة الامم  
اذت عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي على عاقلة الامم  
على عاقلة الاب وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء وله ولد له حرم فلم  
يؤد كفايته جنى ابنه وعقل عنه قوم ابيه ثم اذيت الكفاية وكذلك  
رجل امر صبيًا بقتل رجل فقتله وصيبت عاقلة الصبي الدية رجعت بها  
على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالبيتة وفي مال الامر ان كان ثبت بقراه  
في ثلث سنين من يوم يقضي بها القاضي على الامر او على عاقلة قال رضي  
الله عنه صهيحة عدة مسائل ذكرها محمد رحمه الله متفرقة والاصل الذي يخرج  
عليها ان يقال حال العاقل اذا تبدل كما فانتقل ولله في ذلك حكمة  
لم تنتقل جانيته عن الاول قضى بها او لم يقض وان ظهرت حالة خفية  
مثل عوة ولم الملاينة حوت الجناية الى الاخرى وقع القضاء بها او  
لم يقع ولم يختلف الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في الوقت  
القضاء فان كان قضى بها على الاول لم تنتقل الى الثانية وان لم يكن قضى  
بها على الاول فانه يقضي بها على الثانية وان كانت العاقلة واحدة فليها  
زيادة او نقصان اشتركا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق واؤد  
من احكم هذا الاصل شكلا يمكن التفرع فيها ورد عليه من النظائر والاضداد  
واذا مال صبيًا سلاحا فقتل امرض من عاقلة الصبي لا يرجع به على الاخر  
فكرنا في باب جناية البهيمة **كتاب الوصايا باب** في صفة الوصية  
ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما يكون رجوعا عنه الوصية غير  
واجبة وهي سحبة والقباض في جوازها الا ان استحسنه الحاجة القائل  
اليها ونقصانها مذكور في الهداية ولم نعرض لكونه خارجا عن مقصدنا  
ومن اراد الوقوف عليه فليراجع اليه ثم يقع في الثلث للاجنبي من غير اجازة



الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث الا ان يحجز الورثة بعد موته ومكابر  
ولا معتبر باجازتهم في حال حيوة واذا لم يكن له وارث يجوز له ان يوصي  
بجميع ماله وهذه في كتاب الاقرار وعندك في وصية لانتفع الوصية بجميع  
المال وان لم يكن للموصي وارث لحق بيت المال انما تصح في الثلث وهذه في  
كتاب الولاء وكذلك ان كانت الوصية للوارث واجازت البقية فحكمها  
ذكرناه يعني ان اجازوا بعد الموت لمسلم ان يرصوا عنها وان اجازوا في حال  
حيوة فلمهم ان يرصوا بعد الموت كانه الكافة وكل اجاز باجازه الوارث  
يملكه المجاز له من قبل الوصي عندنا وعندك في وصية من قبل الوارث  
والنفع قولنا ولا يجوز للعائل عددا كان او خطاة بعد ان كان يملكه وهذا  
القيدر اخر من التيسير قالوا وقال في وصية تجوز للعائل وعندها  
الاخلاف اذا وصي رجل ثم انه قتل الوصي بطل الوصية عندنا وعندك لا تبطل  
ولو اجازتها الورثة جاز عندنا به حنفية ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف  
رحمهما الله لا يجوز ولا يجوز لوارثه ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية والكسبة من المريض للوارث في هذا نظر الوصية  
لانه وصية حكمها في ثلث من الثلث واقرار المريض للوارث على عكسها  
ان يحجز الورثة قال في العناية اي على عكس الوصية بناء على الاوصاء  
او المذكور اي يعتبر في الاقرار للوارث وقت الاقرار لا وقت الموت  
انتهى ولو اجاز بعض ورثه بعض يجوز على المجر بعد حصته ويبطل في  
حق الراد ويجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم في جميع الصغائر  
الوصية لاهل الحرب باطل وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي  
في حال حيوة اوردها فذلك باطل ويستحب ان يوصي الانسان برون  
الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء ثم الوصية باقل من الثلث  
اولى او تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما رزقوا  
فالترك اولى وان كانوا اغنياء ويستغنون بنصيبهم فالوصية اولى  
وقيل في هذا الوجه اي الوجه الثاني فيجوز للموصي ان يملك القول خلافا  
لرفر رحمه الله وهو احد قولي الثاني رحمه الله ونحن نقول الوصية  
اثبات ملك جديد ولهذا لا يرد الموصي بالعيب ولا يرد عليه بالعيب لانه

ولا يملك احد اثبات الملك لغيره لا بقوله اما الورثة خلافت حتى ثبت  
فيها هذه الاحكام فثبت جبر من الشرع من غير قبول لانه مسئلة ذ  
واحدة استثناء من قوله يملك القبول وهو ان يموت الموصي يموت  
الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملكه رتبة استثنائا والقياس  
ان تبطل الوصية ووجهها ذكره في الهداية ومن اوصى وعليه دين  
يحيط بالملك بجز الوصية الا ان يبرئه الغرماء ولا تصح وصية العبيتي  
الا اذا كان في تجزئه وامر وقته وقال الشافعي رحمه الله تصح اذا كان  
في وجوه بجز وكذا اذا اوصى ثم مات بعد الادراك وكذا اذا قال  
اذا ادركت فثلثي لفلان وصية بخلاف العبد والمكاتب يعني اذا اخطا  
اضافها اليه ما بعد عنقها حيث يقع ولا تصح وصية المكاتب وان ترك  
وقاؤه وقيل على قول في حنفية رضي الله عنه لا تصح وعندها نفي رد  
لها الى مكاتب يقول كل ملوك الملك فيها استقبال فهو من عتق تلك  
والاخرى فيها معروف عرف في موضع وفي العناية يعني في باب  
الحث في ملك المكاتب والمأذون من ايمان الجاهل الكبير وما عرف فله  
ثمة هو ان المكاتب اذا قال كل ملوك الملك فيها استقبال فهو من عتق تلك  
لم يعتق عندنا في جميعه وعتق عندهما انتهى ويجوز الوصية للحمل والمملوك  
اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بكارية الاطلا  
صحت الوصية والاستثناء ولو استثنى فدمتها تصح الوصية ولا يصح الاستثناء  
وكذا في باب بيع الفاسد ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية واذا صرح  
بالرجوع او فعل يدل على الرجوع كان رجوعا ثم كل فعل لو فعله الانسان في  
ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا قال صاحب الهداية  
وقد عدنا هذه الا فاعيل في كتاب الغصب وكل فعل يوجب زيادة  
في الموصي ولا يمكن تسليم العيب الا بما هو رجوع اذا فعله مثل السويق  
يلتزم بمن والدار بيني فيها الموصي العلقن يشوبه البطانة يبطن بها  
والظاهرة يظهرها وبغيرها بما لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن  
نقضها بخلاف تخصيص الدار الموصي بها وهذا لانه تصرف في التامع و  
كل تصرف واجب زوال ملك الموصي فهو رجوع كما اذا باع العين الموصي ثم اشتراها



او وصيه ثم رجح فيه وفتح الشاة الموصى بها رجح وتسل الثوب الموصى به لا يكون  
رجوعا ومن نجز الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر محمد رحمه الله وقال ابو يوسف  
رجوعا لا يكون رجوعا ولو قال كل وصية او وصيت بها فلان فهو حرام او رجوعا  
لا يكون رجوعا بخلافه اذا قال في باطله ولو قال اخرها لا يكون رجوعا بخلافه  
ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو  
فلان كان رجوعا بخلافه اذا اوصى به رجل ثم اوصى به لآخر حيث لا يكون  
رجوعا بل يكون شرا كانهما لان الحمل يحمل الشرة والتلفظ صالح لها وكذلك  
اذا قال فهو فلان وارث يكون رجوعا عن الاول يكون وصية للوارث وقد  
ذكرنا حكمه ولو كان فلان لآخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان  
فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصى في الوصية اي وريثة الموصى  
والتركة مبقاة على ملك الميت قبل القسمة كوحدة الزيادة تنفذ وصايا  
فيها وتقضى بوزن منها بخلاف بعد القسمة ذكرنا في اول كتاب القسمة والآمال  
يتعين في الوصية كما في الهبة ذكرنا في كتاب الشركة **باب**  
الوصية بثلاث المال ومن اوصى لرجل ثلث له ولاخر ثلث له ولم يجر  
الورثة فالثلث بينهما ويجوز الشروع في الوصية ولا يبطل التبرع كما اذا  
اوصى لرجل بالثلث ثم فاته صحيب ذكرها في اول كتاب الهبة وان اوصى لاحدا  
بالثلث ولاخر بالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحد مما يجزى بالثلث ولاخر  
ثلث له ولم يجر الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عندهما وقال ابو  
حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان ولا يضربا بوحقيقة رضي الله عنه  
للموصى له بما زاد على الثلث الا في الحاباة والسعاية والدرهم المرسل قوله  
ولا يضرب قال في النهاية فالواضع في ماله سهمان اي جعل كانه جعل ثلثا فيه  
ولا يعطيه والدرهم المرسل اي المطلقة وهي ما كان وصية بشي غير عينه  
ولم ينسب الى جزء من المال انتهى ولو اوصى بعين من تركته قيمة تزيد على الثلثة  
فانه اي باحقيقة يضرب بالثلث وان احتمل ان يزيد المال فخرج من الثلث  
لكن هناك الحق يتعلق بعين من التركة بربيل انه لو ملك واستفاد مالا آخر  
يبطل الوصية وفي الالف المرسل لو ملكك تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقا به  
بعين ما يتعلق به حق الورثة وفي الغاية قوله وان احتمل ان يزيد المال فخرج من

من الثلث يعني ان كان عبدا اوصى به لرجل وثلث له لآخر ولا مال له  
سوى العبد ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان وان احتمل ان يكتب  
هذا العبد مالا فيصير رقبته مساوية لثلث المال وبطل له مال يجب للعبد ثلث  
المال انتهى واذا اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله ولو اوصى مثل نصيب  
ابنه جاز وقال زفر رحمه الله يجوز الاول بيعا ولو اوصى بسهم من ماله فله  
اخذ سهمه الورثة الا ان ينقص عن الثلث من سهم له السدس ولا يزداد عليه  
وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال له مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد  
على الثلث الا ان يجر الورثة والمراد بالسهم عند ابي حنيفة رضي الله عنه هو  
السدس فانه يذكر ويراد به السدس فان اياها يعني اياها بن معاوية  
فاضى البصرة قال السهم في اللغة عبارة عن الثلث من يترك ويراد به سهم  
من سهام الورثة فيعطى الاقل وهو السدس فالواضع اذا كان في عرقهم وفي عرق  
السهم كالجدة ولو اوصى بجزء من ماله قبل الورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول  
يتناول الغليل والكثير غير ان الجهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة فأمون مقام  
الموصى في كلهم البيان ومن قال سدس الى فلان ثم قال في ذلك المجلس فليعلم  
اخر له ثلث مالا واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه ومن  
قال سدس الى فلان ثم قال في ذلك المجلس فليعلم سدس الى فلان فله سدس  
واحد ومن اوصى بثلث واحد او بثلث غنمه فملك ثلث ذلك بقي ثلثه  
وهو يخرج من ثلث باقي من ماله لم يستحق الا ثلث باقي من الثياب فالواضع اذا  
كانت ثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدرهم  
وكذلك المكيل والموزون بمنزلة ماله ولو اوصى بثلث ثلثه من رقيقه فان  
اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي وكذا الدرهم والمختلفة وقيل هذا قول ابي حنيفة  
وحده وقيل هو قول الكل والاول وهو ان يكون في المسئلة خلاف كذا  
في الغاية اشبه للفقه المذكور قال في الغاية وهو ان ابا حنيفة رضي الله  
عنه لا يجر على القسمة في الرقيق والدرهم والمختلفة لانه يجعلها اجناسا مختلفة  
وهما بيان ذلك لانها يجعلها جنسا واحدا انتهى ومن اوصى لرجل الف سهم  
وله مال عشرين فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له وان  
لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شي من اثنين اخذ ثلثه حتى يستوفي



الالف ومن وصى لزيد وعمر وثلاث له فاذا عرفت فالتك كل زيدا لان  
الميت ليس باصل للوصية كما اذا وصى لزيد وجدار ومن اب يوسف رحمه الله  
انه اذا لم يعلم بموته فله ان يزد نصف الثلث بخلاف اذا علم بموته لان الوصية  
لعمرو لغو فكان راضيا بكل الثلث للميت وان قال ثلثي لزيد وعمر وثلث  
ميت كان لعمرو نصف الثلث لان نصيبه هذا اللفظ ان يكون لكل منها نصف  
الثلث بخلاف ما تقدم الا يرى ان من قال ثلثي لزيد فلان وسكت كان له كل  
كل الثلث ولو قال ثلثي لزيد فلان وسكت لم يستحق الثلث ومن وصى  
بثلث ماله ولما له والكتب لا استحق الموصل ثلث ما يملكه عند الموت و  
وكذلك اذا كان له مال فملك ثم اكتسب لا وفي الوصية لا ولا فلان  
يدخل من يولد بعد هذا ذكره في باب خلف العتق ولو وصى بثلث غنم فملك  
الغنم قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله وان لم يكن له غنم فاستأجر  
ثم مات فالوصية ان الوصية تصح ولو قال لزيد فلان شاة من طلي وليس له غنم  
يعطى شاة ولو وصى بشاة ولم ينفذ ماله ولا غنم له قيل لا تصح وقيل  
تصح ولو قال شاة من غنمي لا غنم له فالوصية باطله لانه لما اضافه الى الغنم  
علمنا ان مراده عين شاة حيث جعله جزءا من الغنم بخلاف اذا اضافه الى المال  
وعلى هذا يخرج كثير من المسائل وفي العتابة فيها ما ذكره في المبسوط كوقال  
بقيض من حنطة من ماله او بنوب من ماله فانه يقع الايجاب وان لم يوجد  
ذلك في ملكه بخلاف لو قال من حنطتي او من ثيابي فانه اذا لم يوجد ذلك في ملكه  
او ملك قبل موته لاشي الموصل انتهى ومن وصى بثلث للاثمات اولاده  
وهن ثلث والفقير او المال كيز فلهم ثلثة اسهم من خمسة وهذا عند ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله انه يقسم على سبعة اسهم لثلاث  
ثلثة ولكل قريب سهمان ولو وصى بثلثة لفلان وثلث لزيد فثلثة لفلان وثلث  
لزيد عند محمد رحمه الله عند محمد رحمه الله ثلثة لفلان وثلث لزيد ولو وصى بثلث  
له حرفة لا مكيز واحد عندها وعنده لا يصرفه الا الى مكيز ومن وصى  
لرجل بانه درهم ولاخر بانه ثم قال لاخر قد اشركت معها فله ثلث كل مائة  
بخلاف اذا وصى لرجل اربعمائة ولاخر مائتين ثم كان الاشرأك وفي العتابة  
اي ثم قال لاخر اشركت معها فانه له نصف كل اكل منها انتهى ومن

ومن قال لفلان علي ومن صدقوه معناه قال ذلك ثلث فانه يصدر  
الى الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدر ومنهما ذكره في الحداية  
فلما جرح اليه ولو قال اذا جاءكم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي ما شاء  
يصدر على الثلث دون الزيادة وان وصى بوصايا غير ذلك فيقول الثلث  
لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة واذا عزل يقال لا صاحب الوصايا صفة  
فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الثلث بثلثا  
اقرؤا والورثة الثلثي اقرؤا وعلى كل فريق منهما البين على العلم ان  
ادعى المقر زيادة على ذلك ومن وصى لاجنبي ولوارث فللاجنبي  
نصف الوصية وتبطل وصية الوارث بخلاف اذا وصى لميت حيث  
يكون الكل للميت وعلى هذا اذا وصى للعالم للاجنبي يعني يكون الكل  
للاجنبي ومن كان له ثلثة اثواب جيد ووسط وردي قاوصى بكل واحد  
لرجل بعينه فصاع ثوب ولا يدرى ايها هو والورثة تجز ذلك فالوصية  
باطلة ومعنى محمدم ان يقول لوارث لكل واحد منهم بعينه الثوب  
الذي هو حثك قد ملك فكان المستحق مجهولا وجهاته تمنع صحة القضا  
وتحصيل المقصود فبطل لان يسل الوارثين بالقيمة فان سألوا  
المانع وهو المحذور يكون لصاحب احدى الثوب لاجود ولصاحب الاخر  
ثلث احدى وثلث الاذن ولصاحب الاذن ثلث الثوب الاذن واذا  
كانت الدار بين الرجلين او وصى احداهما ببيت بعينه رجل فاعطا تقسم  
على القسمة فيه فان وقع البيت في نصيب الموصل فهو للموصل له عند ابي حنيفة  
وابي يوسف وعند محمد رحمه الله نصفه للموصل وان وقع في نصيب الاخر  
فللموصل مثل ذرع البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله مثل ذرع نصف البيت ثم اذا وقع البيت في نصيب  
غير الموصل الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع يقسم نصيبه بين  
الموصل وبين الورثة على عشرة اسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصل  
وهذا عند محمد رحمه الله فيضرب الموصل له بخمسة اذرع نصف البيت وثلث  
بنصف الدار سوى البيت وهو خمسة واربعون فيجعل كل خمسة سهما  
فيضرب عشرة وعند محمد رحمه الله على احد عشر سهما لان الموصل له يضر



وعم غنمة واربعين فيبصر الشهام احد عشر للموصي لهما ان ولهم بعد وكذا  
كان الوصية اقرارا قبل هو على هذا الخلاف وقيل لا خلاف فيسقط ومن  
اوصى من مال رجل آخر بالتعينة فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي  
فان وفقه فهو جائز وله ان يمنع بخلافه اذا اوصى بالزيادة على الثلث  
واجازت الورثة فاذا اجاز وحاسطه فمهم ففقد من جهة الموصي  
واذا اقسام الابان تركه الابان ثم اقر احدهما لرجل ان الاب  
اوصى له بثلث له فان المير يعطيه ثلثا في يده وهذا استحسان للفقهاء  
ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر رحمه الله ومن اوصى لرجل بمائة  
فولدت بعد موت الموصي لدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له  
وان لم يخرجان من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه منهما جميعا في قول به  
يوسف محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ياخذ ذلك من الامة فان  
فضل شيئا اخذه من الولد وفي اجماع الصغير عتق صورة وقال رجل لستامة  
درهم وائمة تساوي ثمانية درهم فاوصى بالجارية ثم مات فولدت ولدا  
بساوي ثمانية درهم قبل القسمة فلم يوص له الامة وثلث الولد عنه وعندها  
ثلثا كل واحد منهما هذا اذا ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة  
فهو للموصي له ومن اوصى بملك الغير ثم اشتراه لا تنفذ الوصية وتجارية للوصي  
بها اذا قبلت تنفذ الوصية في بدلها بخلافه اذا بيع العبد الموصى لايستحق  
الوصية بثمنه لان الوصية لا تبطل بالاقدم على البيع ولا تبطل بالقسمة **فصل**  
في اعتبار حالة الوصية واذا اقر المريض امرأة بدين او وصى لهابشي او وهب لها  
ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار وبطلت الوصية والهبة ولو كانت الزوجة  
قائمة وقت الاقرار وصى بغيره ثم اسلمت قبل موته لا يصح الاقرار واذا  
اقر المريض لابنه بدين وابنه نصراني او وصى له فاسلم الابن  
قبل موته يبطل ذلك كله وكذا ان يبطل الاقرار لو كان الابن عبدا او مكاتباً  
فانفق وذكر في كتاب الاقرار لم يكن عليه دين يصح لانه اقرب مولاه وهو  
اجتبي وان كان عليه دين لا يصح لانه اقرار له وهو ابنة فالوصية باطلة  
وانما الهبة فروي انها تصح ورواية الروايات هي في مرض الموت  
بمنزلة الوصية فلا تصح والمقدور والمكسب والاشل المسلول اذا تناول

تطاول ذلك فليخفف منه الموت فبسته من جميع المال لانه اذا قام المهد  
صار طبعا من طبائعه ولهذا لا يشترط ان يكون له مال او وصا صاحب من بعد  
ذلك فهو كمن مات من حادث وان وهب عذبا اصابه ذلك ومات من حادث  
فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش لا يخاف من الموت ولهذا يرد  
فيكون مرض الموت **باب** العتق في المرض  
ومن اعتق عبدا في مرضه آتوا به وجابى او وهب ذلك كله جائز وهو  
معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية  
مكان قوله جائز والمراد الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا  
لا حقيقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذا متجه بغير مضاف واعتباره  
من الثلث لتعلقه مع الورثة به وكذا ابتداء المريض ايجابه على  
كالضمان والكمالة في حكم الوصية واذا وصى المريض له ومن مستغرق فاقطع  
باطلة ذكرها في الفصل الثاني وكل اوصية بعد الموت فهو من الثلث  
وان اوصى في حال صحة اعتبار الحال لاضافة دون حال العقد وما نفقه  
من التعريف بالمعترية حالة العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان  
كان مريضا من الثلث وكل مرض صح منه فهو كالصحة فان جابى ثم  
اعتق وصاح الثلث عنهما فالمحابة او له عند ابيه حنيفة رضي الله عنه وان  
اعتق ثم جابى فما سواه وقال العتق اولى في المسئلة والاصل فيه  
ان الوصايا اذا لم تكن فيما جاز والثلث فكل من اصحابها يضرب بجميع  
وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الواقع في المرض  
والعتق المعلق بموت الموصي كالتبديل للمحابة في البيع اذا وقعت  
في المرض واذا قدم ذلك على العتق والمحابة فاقب من الثلث بعد ذلك  
يستوي فيه من سواها من اهل الوصايا ولا يقدم البعض على البعض  
وقال ابو حنيفة اذا جابى ثم اعتق ثم جابى قسم الثلث بين المحابطين بمصر  
نصفين لتساويهما ما اصاب المحابة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق  
لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثم جابى ثم اعتق قسم الثلث  
بين العتق الاول والمحابة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق  
الثاني وعندهما العتق الا اولى بكل حال ومن اوصى ان يعتق عبدا



المائة بعد انكسارها درهم لم يبق عند بائع عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان  
كانت وصية تحت حج عند بائع من حيث يبلغ وان لم يملك منها شيئا وبني من  
حجة يرد على الورثة وقال لا يفتق عند بائع اذا اوجز على ثمة فملك بعضها برفع  
الباقى اليه ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد قيمته مائة وقد كان اعتقه  
مرسته فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء ومن وصى بتق عبد ثم مات  
فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية كما اذا باع الموصى ووارثه بعد  
قبل عني بان يظهر على الميت دين وقد وصى بتق العبد بدينه النج  
قال قراه الورثة كان الفداء في مالهم وجازت الوصية ومن اوصى  
بثلث ماله لآخر فاقرا الموصى له والوارثان الميت اعتق هذا العبد فقال  
اعتقه في الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض قال قول قول الوارث  
ولا شيء للموصى الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم له البيعة ان اعتق  
كان في الصحة ومن ترك عبدا فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال  
رجل على ابيك الف درهم فقال صدقما فان العبد يسع في قيمته عند ابي  
رضي الله عنه وقال لا يفتق ولا يسع في شيء وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل  
وترك الف درهم فقال رجل على الميت الف درهم وقال لآخر كان  
في عنده الف درهم وديعة فعنده لودية اقوى وعنده سواد واذا باع  
المرضى من الوارث بثلث ثمنه لا يجوز عنده لمان حق ببيعة الورثة تعلق ببيعة  
حتى كان لاحد من الاخلاص اداء قيمته اما حق الفداء تعلق بالمائة لا غير فاف  
ذكرها في كتاب المأذون الحاماة النابتة في ضمن البيع يكون باطلا بطلان بيع  
كن باع عبدا قيمته مائة وخمسون في مرض موته فحسب وطلب الورثة من  
المشتري ثلثي قيمته فابى ففسخ البيع ليس لشران يدعي ثلث العبد المشتري  
لان الحاماة نابتة في ضمن البيع فاذا بطل البيع بطل الحاماة ذكرها في باب  
الوصية بالثلث **فصل** ومن اوصى بوصايا من حقوق  
الله تعالى فريمت الفرائض منها قدرها الموصى واخرها مثل الحج والزكاة  
والكفارات فان تساوت في القوة يرد على قدره الموصى اذا اضاف عنها  
الثلث وذكر الطحاوي انه يستد بالزكاة ويقدمها على الحج وهو اخص  
الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية يقدم الحج وهو قول محمد

محمد رحمه الله ثم تقدم الزكاة والحج على الكفارات والكفارة في العمل الظاهر  
والبين مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وعلى  
هذا القياس تقدم بعض الواجبات على بعض ما ليس بواجب قدم منه  
قدم الموصى صار كما اذا صرح بذلك قالوا ان الثلث يقسم على جميع الوصايا  
ما كان لله وما كان للعبد فاحاب القربى الا على الترتيب الذي ذكرنا  
وتقسم على عدد القرب ولا يجعل لجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود  
جميعها رضاء الله تعالى فكل واحدة في نفسها مقصودة فتنفرد كما تنفرد  
وصايا الاوتيين ومن اوصى بحجة الاسلام اتجوا عنه رجلا من بلده حج  
راكب لان الواجب الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال كسفه من  
بلده والوصية اذا ما هو الواجب عليه وانما قال راجعا لانه لا يلزمه  
ان يحج ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه فان لم يبلغ الوصية  
النفقة اتجوا عنه من حيث تبلغ وفي القياس لا حج عنه لانه امر بالحجة على  
عدها فيه غير انما جوزناه استحيانا ووجهه مذكور في الهداية ومن  
خرج من بلده حاجا فمات في الطريق اوصى ان حج عنه من بلده عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه وهو قول زفر رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد حج عنه  
من شئب استحيانا لكونه في هذا الخلاف اذا مات مكاتب عن غيره في الطريق بخلاف  
سفر التجارة لانه لم يبق فريضة فحج عنه من بلده **باب**  
الوصية للاقارب وغيرهم ومن اوصى لجيرانه فهم الملاحظون عند ابي  
ح وقال لا يحرم الملاحظون وغيرهم ممن يمكن تحله الموصى بجمعهم مسجد الحلة وهذا  
استحسان وقوله قياس واما قال لا اشق في رحمة الله يجوز ان اربعين دارا  
بعيد وما يردى فيه ضعيف قال في العناية يعني ما روى انه صلى الله عليه  
وسلم قال اكرار اربعون دارا هكذا وهكذا اربع مرات شارة الى الجواب  
الاربعة فاشق قيل هذا خبر لا يعرف راوية وقال ابن قدامة هذا ان صح  
كان نصا في الكتاب وقد طعن في راوية انتهى ويستوى فيه الكسب والملك  
والذكر والانثى المسلم والذمي ويدخل فيه العبد كمن عنده ولا يدخل  
عندها ومن اوصى لغيره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وهذا التفسير  
اختيار محمد وابي عبيد وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجته



وزوجه كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار ولو كان الموصي المرأة في كلامه  
 او في عدة من طلاق ارجى فالوصية وان كانت في عدة من طلاق  
 بابن لا يستحقها ومن وصي لاخته فالوصية الزوج كل ذات رحم محرم منه  
 وكذا اجماع الا زواج لان الكل يستحقها قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يشك  
 الا زواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد لان  
 اللفظ يتناول الكل ومن وصي لاقرب في الاقرب لا قرب من كل ذي رحم  
 محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وهل جلد اولاد فقير واثان  
 في ظاهر الرواية لم يجعل الجدة بمنزلة الاب في رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه جعل الجدة بمنزلة الاب وهذه من جملة المسائل الاربع التي  
 على الرواية ذكرها في باب احكام المتردين من السير وتكون لاثنتين فصاعدا  
 وهذا عند ابي حنيفة وهم لا يستون اقرباء ومن سمي والدته قريبا كان من  
 عتوقا وقال صاحب الوصية لكل من ينسب الى اقصى اب في الاسلام وهو  
 اول اب يسلم او اول اب درك الاسلام وان لم يسلم على حسب اختلاف  
 المشايخ وقائمة الاختلاف تظهر في اولاد اب طالب انه ادرك الاسلام ولم  
 يسلم وفي العتابة يعني ان الموصي اذا كان علويا فعلى القول الاول انه  
 الاب على من سمي الله عنه ولا يدخل في الوصية اولاد عقيل بن جعفر رضي الله عنهما  
 وعلى القول الثاني اقصى الاب ابو طالب انه ادرك الاسلام وان لم يسلم  
 فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر انتهى عندنا في رحمة الله يقيده بالاب الذي  
 واذا وصي لاقرب وله عتقان وخالان فالوصية لعينه عند ابي حنيفة  
 انه عنه وعند جماهيرهم ارباعا ولو ترك عتقا وخالين فللعن نصف الوصية  
 والنصف للخالين بخلاف اذا وصي لذي قرابة حيث يكون للعم كل  
 الوصية ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث ولو ترك عتقا وعمه  
 وخالا فخاله فالوصية للعم والعمة بينهما بالتسوية والعمه وان  
 لم تكن وارثة فهو مستحق للوصية كما لو كان للمقرب رقيقا او كافرا  
 وكذا اذا وصي لغير قرابة او لا قرابة اول ان نسبائه في جميع ما ذكرنا  
 كل ذلك لفظ جمع ولو اقدم المحرم بطلت الوصية ومن وصي لاهل وعلان  
 في علي زوجته عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يتناول كل من يعولهم

ولا يدخل فيه قربة  
 الوفاة

يعولهم وقصدهم نفقة اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنسب قال الله تعالى وتو  
 باصلكم اجمعين ولو وصي لآل فلان فهو لاهل بيته لان الال القبيلة التي  
 ينسب اليها ولو وصي لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجده لان الال اصل  
 ولو وصي لاهل بيته او لغيره فالنسب عبارة عن نسب اليه ونسب يكون  
 من جهة الالباء ونسب اهل بيت ابعدون منه لان الال ان يجنس بابيه  
 بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الام والاب ولو وصي لايام بني فلان  
 او لعيناهم او لغيرهم اولاد اهل بيته ان كانوا قوما يخصصون ودخل في الوصية  
 فقرائهم واعيانهم وذكرهم وانما هم وان كانوا لا يخصصون فالوصية للفقراء  
 منهم بخلاف اذا وصي لثباني بني فلان وهم لا يخصصون ولا ياتي بني فلان  
 وهم لا يخصصون حيث تبطل الوصية وفي الوصية للفقراء ولمساكين يجب  
 الصبر الى اثنين منهم اعتبارا للمعنى اجمع واذا اثنان في الوصايا على امر  
 ولو وصي لبني فلان يدخل فيه الالان في قول ابي حنيفة رضي الله عنه اول  
 قوله وهو قولهما لان جمع المذكور يتناول الالان ثم رجع وقال يتناول  
 المذكور خاصة لان حقيقة الاسم للذكور وانظام الالان يجوز والكلام  
 لحقيقة بخلاف اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول المذكور  
 والالان لانه ليس يراد بها اعيانهم اذ هو مجرد الانتساب كبني آدم وهذا  
 يدخل فيه مولد العتاقة والمولادة وخلقهم ومن وصي لولد فلان فالوصية  
 بينهم الذكر والاثني فيه سواد لان اسم الولد ينظم الكل انتظاما واحدا ومن وصي  
 لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن وصي لوالديه وله  
 موالى اعقروهم وموالى اعقروه فالوصية باطلة وقال في بعض  
 كتبه ان الوصية لهم جميعا وفي الكافي وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله وهو قول زفر رحمه الله وذكر ابي ثاب في رحمة الله في مواضع  
 اخر انه توقف حتى يقال لو وصي لوالديه وهو حر الاصل فالوصية جائزة  
 ويدخل في هذه الوصية من اعتقه في الصحة والمرضى لا يدخل بدبروه وانما  
 اولاده وعن ابي يوسف رحمه الله انهم يدخلون لان سبب الاستحقاق لازم  
 ويدخل فيه عبيد قال له مولا ان لم اتركك فانت حر لان العتق ثبت قبل الوفاة  
 عند تحقق عجزه ولو كان له موال او اولاد لمولاه وموالى موالاه يدخل



فيها معتقوه واولادهم دون موالى الموالاة وعن ابي يوسف رحمه الله انهم  
ايضا والكل شر كما وتجد رحمه الله يقول اجماعه في مختلفه في المعتق الانعام وفي الموالاة  
عقد الالتزام والاعتاق لازم فكان الاسلم احق ولا يدخل فيهم موالى الموالاة  
لانهم موالى غير معتقة بخلاف موالى واولادهم لانهم ينسبون اليه باعتاق وجميع  
منه بخلاف ما اذا لم يكن له موال ولا اولاد الموالاة لان اللفظ لهم مجاز فيصرف اليه  
تعد اعتبار الحقيقة ولو كان معتق واحد وموالى الموالاة في نصف المعتق وانما  
لورثته لتعد رجميع من الحقيقة والمجاز ولا يدخل فيهم موال اعتقهم وفي العناية وغير  
هكذا وقع في النسخ ولكن الصواب ان يقال موال اعتقهم ابوه وابنه كما هو المذكور  
في الايضاح لان التعليل بطريق ذلك ومن المذكور في الكتاب ان مقتضى التعليل  
قوله لانهم ليسوا بموالى لاحقيقة والمجاز وانما يخرج من رجميع بالعصوية بخلاف  
معتق البعض لانه ينسب اليه بالولاء وفي العناية وقوله بخلاف معتق البعض  
قال في العناية هكذا وقع في النسخ وليس بصواب الصواب ان يقول بخلاف  
معتق المعتق كما هو المذكور في الايضاح لانه هذا الفرق بين موالى الموالاة  
وبين موال اعتقهم ابوه وابنه على ما ذكرنا من النسخ الصحيحة فيه ايضا وذلك  
انما يستقيم فيما اذا كان بخلاف معتق المعتق وانما معتق البعض فمعتق حقيقة لم ينسب  
اليه بالولاء وبعد لانه بمنزلة المكاتب والمكاتب لا يدخل تحت اسم المولى عند قيام الكاتبة  
وعند حمان نسب اليه انما ينسب اليه بالولاء حقيقة فلا يحتاج الى ذكره انتهى في العناية  
زيادة بسط في هذا المقام وقد اكتفينا به فمن اراد الوقوف عليه يرجع الى **باب**  
الوصية بالسكنى والحزمة والتمرة ويجوز الوصية بحزمة عبده وسكنى وارثه  
معلومه ويجوز بذلك ابرأ ويكون العبد محبوبا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها  
الموصي على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على كمال الواقف فان حزمة  
رقبة العبد من الثلث يستلم اليه بحزمة وان كان لا مال له غيره خدم للورثة يومين  
وللموصي يوم بخلاف الوصية بسكنى الاراذل ان لا يخرج من الثلث حيث يقسم  
عين الاراذل انما لا انتفاع لانه يمكن القسمة بالانجزاء وهو عدل للتسوية بينهما  
وذا في المصاحبة تقديم احدهما زمانا ولو قسموا الارامها ياه من حيث انما  
يجوز ايضا الا ان الاول وهو الا عدل وله وليس للورثة ان يبيعوا ما في  
ايديهم من ثلثي الباري وعن ابي يوسف ان لهم ذلك فان مات الموصي له عول للورثة

الى الورثة اي ورثة الموصي ولو مات الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية  
ولو اوصى بثلث عبده وداره فاختار بثلثه وسكنها بثلث قبل مجوز ذلك الاصح  
انه لا يجوز وليس للموصي بالحزمة والسكنى ان يواجر العبد والاراذل وقال الشيخ  
رحمته له ذلك وليس للموصي ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له  
واحله في غير الكوفة فيخرج الى اهله بالحزمة بثلث اذا كان يخرج من الثلث  
ولو اوصى بثلث عبده او بثلث داره يجوز ايضا وتفقه العبد على الموصي له ذكرها  
في اول كتاب الوقف وتولم يكن له مال غيره كان له ثلث غلة تلك السنة  
لانه عين مال يملك القسمة بالانجزاء فلو اراد الموصي له قسمة الدار بينه وبين  
الورثة ليكون حواله يستغل ثلثها لم يكن له ذلك لانه رواية عن ابي  
يوسف رحمه الله فانه يقول للموصي له القسمة ولو اوصى له بحزمة عبده و  
ولاخر برقبة وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والحزمة عليها  
لصاحب الحزمة ولها نظائر وهو كذا في الوصى بآية رجل وبما في بطنها لآخر وهي  
تخرج من الثلث واوصى لرجل بخاتم ولاخر بفضة او قال هذه النقرة لفلان  
وما فيها من التمر لفلان كان كما اوصى لاثني لصاحب الطرف في المطروف في  
هذه المسائل كلها انما اذا فصل احدا لا يجاب عن الآخر فيها فكذا في الجواب  
عنه ان يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله الامة للموصي له بها والولد  
بينهما نصفان وكذلك في اخواتها ومن اوصى لآخر بثمره بستانه ثم ماتت  
وفيه ثمرة فله هذه الثمرة وبعدها فان قال ثمره بستانه ابرأ فله هذه الثمرة  
وثمرته فيما يستقبل مما يشاء وان اوصى له بثلث بستانه فله الغلة القائمة  
وغلة فيما يستقبل ومن اوصى لرجل بصوف غنمه ابرأ او بالولدها او بطنها  
ثم مات فله ما في بطنها من الولد وما في مزروعها من اللبن وما على ظهرها  
من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابرأ او لم يقل واذا اوصى ان  
يقرض من ماله الف درهم فلاننا الى سنة يلزمه من ثلثه ان يقرضه ولا  
يطالبوه قبل المدة ذكرها في مسائل متورة من كتاب البيع والعبد الموصى  
بحزمة اذا التفتع الورثة ضمنوا قيمته ليشترط له عيدا يقوم مقامه ذكرها  
في باب التصرف في الرهن والعبد الموصى بحزمة لشخص برقبة لآخر اذا قتل  
القصاص ذكرها في باب من قتل عبدا خطأ من كتاب الميراث



**باب** وصية الذمي واذا منع يهودي او نصراني بيعته او  
كنيسة في محبة ثم مات فهو ميراث لان هذه بمنزلة الوقف عنده حنفية  
الله عنه والوقف عنده قبل الحكم يورث ولا يلزم فكذا هذا وانما عندنا فلان  
هذه معصية فلا تصح عندها ولو اوصى بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث معناه  
اذا اوصى ان يبنى داره بيعة او كنيسة فهو جائز من الثلث وان وصى بداره  
كنيسة لقوم غير مسلمين جازت الوصية عنده ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا الوصية  
باطلة واكتفى ان وصاها الذمي على اربعة اقسام منها ان يكون قربة في معتق  
ولا يكون قربة في حقا وصوابا ذكرناه يريده الوصية بينا في البيعة والكنيسة  
اما اوصى الذمي بان يزوج ختانه ويطعم المشركون وهذه على خلاف  
اذا كان لقوم غير مسلمين كما ذكرناه ومنها اذا اوصى بكون قربة في حقا ولا يكون  
قربة في معتق كما اذا اوصى ان يزوج ابنته مسلمين او بان يسير  
في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطلة بالاجماع الا اذا كان لقوم باعيانهم لوقف  
تلك لا قربة ومنها اذا اوصى بكون قربة في حقا وحقق كما اذا اوصى ان  
يسير في بيت المقدس ويغزى الترك وهو من الروم وهذا جائز سواء كان  
لقوم باعيانهم او بغير اعيانهم ومنها اذا اوصى بكون قربة في حقا ولا في حقا  
كما اذا اوصى للقياس والتأجيل فان هذا غير جائز لانه معصية في حقا وفي  
حقا لا ان يكون لقوم باعيانهم فيصبح تلكا واستحلالا وصاحب الهوى  
ان كان لا يكره فهو من الوصية بمنزلة المسلم لاننا امرنا باتباع الاحكام على  
الظاهر وان كان يكره فهو بمنزلة المرتد فيكون على خلاف المعروف في تفرقة  
بين ابي حنيفة وصاحبه رضي الله عنهم وفي المرتدة الاصح ان تصح وصاياها  
لانها تبقى على الردة بخلاف المرتدة لانه يقتل ويُسلم واذا دخل الحرم دارنا  
بما بين فاصلي السلم او ذمي بما له كل جاز لان امتناع الوصية بما نادى على الثلث  
حق العدة ولهذا تنفذ باجازتهم وليس لورثته حق من كونهم في دار الحرب  
اذ هم اموات في حقا وفي العتاة قيل هذا اذا لم يكن الورثة مولا ما اذا كانت  
فانها تنوقف على اجازتهم وانما هذا اشار بقوله وليس لورثته حق شرعي  
كونهم في دار الحرب انتهى فلو كان اوصى قبل من ذلك اخذت الوصية ورواها  
على رثة وذلك من حيث المشايخ ايضا لو اعتق عبده عند الموت او تبرعه

عبده في دار الاسلام فذلك صحيح من غير اعتبار الثلث لما بينا وكذا لو اوصى  
لمسلم او ذمي بوصية جاز ومن ابي حنيفة وابو يوسف رحمهما الله انه لا يجوز  
لان من اصل الحرب ولو اوصى الذمي بكثر من الثلث او لبعض ورثته لا يجوز اعتبارا  
بالمسلمين لانهم النزهوا الاحكام الاسلام فبايرج الى المعاملات ولو اوصى للثلاث  
جاز اعتبارا بالارث اذ الكفر كلمة واحدة ولو اوصى لورثته في دار الاسلام لا يجوز  
لان الارث يمنع تباين الاربين والوصية لحنه **باب**  
الوصي وما يملكه ومن اوصى له رجل فقبل الوصي وجه الموصي وورثها في  
غير وجهه فليس برثه وان رده في وجهه فهو رثه وان لم يقبل ولم يرد  
حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فلو انة باع شيئا من  
تركته فقد رثته فلا يملكه ذه بعد ذلك يتخذ البيع لصدوره من الوصي  
سواء علم بالوصاية او لم يعلم وان لم يقبل حتى مات الموصي قال لا قبل ثم قال  
اقبل فله ذلك ان لم يكن القاضي خروجه من الوصية حين قال لا قبل الا ان  
القاضي اذا اخرج عن الوصاية يصح ذلك لانه مجتهد فيه اذ الرد صحيح عند زفر  
رحمته وفعلا للضرر عن الوصي والقاضي ولاية دفع الضرر عن ان س  
في دفع الضمان والضرر عنه وينصب فظا لمال الميت متصرفا فيه في دفع الضرر  
من الجانبين فلو قال بعد اخراج القاضي اياه اقبل لم يلقه اليه ومن اوصى  
العبد او كافرا او فاسقا اخرجهم القاضي عن الوصية ونصب غيره وهذا  
اللفظ يشير الى حقة الوصية لان الاخراج يكون بعدها وذكر محمد رحمه الله  
في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه في جميع هذه الصور يستبطل وقيل  
معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره اي غير العبد  
معناه يستبطل قبل في الكافر باطل ايضا لعدم ولايته على السلم وشروطه الاصل  
ان يكون العاقب مخوفا عليه في المال وهذا يصلح عندنا في اخراج وتبديل  
غيره ومن اوصى له عذقه وفي الورثة كما لم تصح الوصية وان كانوا  
صفارا كلهم فالوصية جائزة عنده ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يجوز عندنا وهو  
القياس وقيل قول محمد رحمه الله معطرب فيه يروى مرة مع ابي حنيفة  
رضي الله عنه وتارة مع ابي يوسف ولو اوصى الى المكاتب جاز وفي النهاية  
فان عجز المكاتب عن المكاتبه عاوقنا كان اجواب فيه كاجواب العبد



ومن اوصى الى من يخرج عن القيام بالوصية ضم الى العاقبة رعايته لحق المو  
والورثة ولو شكوا الى الوصي ذلك لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة وتوطئه عند  
العاقبة من اصله استبدل به رعاية للنظر من الجاهلين ولو كان قادرا على  
التصرف فيما فيه ليس للعاقبة ان يخرجها لما انه مختار الميت ومرصته فابقاؤه  
اولى وهكذا تم على بالميت مع وفور شفقة فاولى ان يقدم على غيره  
وكذا اذا شك الورثة او بعضهم الوصي الى العاقبة فانه لا ينبغي له ان يزل  
حتى يبدد له من حياته ومن اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف  
عنه في حنفية ومحمد رحمهما الله دون صاحبه الا في اشياء معدودة بينها  
اشياءه تعالى وقال ابو يوسف حمدا لله بنفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع  
الاشياء وفي العناية وروى عن ابي العاسم الصفار انه قال هذا الخلاف  
بينهم فيما اذا اوصى اليهما جميعا معا بعقد واحد فاما اذا اوصى الى كل واحد  
منهما بعقد على حدة فانه ينفرد كل واحد منهما بالتصرف لا خلاف قال الفقيه  
ابو الليث هذا اصح وبه تأخذ بمنزلة الوكيلين اذا وكل كل منهما على الانفراد  
وحكى عن ابي بكر الاسكاف انه قال خلاف بينهما جميعا سواء اوصى اليهما جميعا  
او منفردا وجعل في البسوط هذا اصح لان وجوب الوصية انما يكون عند الموت  
وح ثبت الوصية لهما معا فلا فرق بين الاجتماع والافتراق بخلاف لو كالة  
وانما قال لا في اشياء معدودة ولم يذكر كلياتها لاحكامها فاعلموا ان الحكماء فيها  
فذكر في الاسرار ستة وهو بعد اتفقد الوصية المعينة وقبول الحجة وجمع  
الاموال الضاربة من تجهيز الميت وقضاء الدين بحسن حدة وشراء ما لا يورثه  
للصغر وبيع ما يستره الفناء ورد الغصب للوديعه والخصومة وذكر في  
اجماع الصغار عاقبة فان ثمانية وهي الستة المذكورة في الاسرار وتنفيذ الوصية  
وقبول الحجة وذكر فيه ايضا جميع الاموال الضاربة قبل ويحمل ان يكون قبول  
الحجة من جنس جميع الاموال الضاربة فيعدان واحدا للكل لا يرد واحد من نص عليه  
من الثمانية والذي ذكره لمصل اكثر من ذلك انتهى كلام العناية وتلك الاشياء  
المعدودة هي استثناء في الكتاب الى اجماع الصغار واولها فقال لا في شر  
الكفن وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعه بعينها ورد الغصب  
والشتر شره فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الدين وتنفيذ وصية بعينها و

وعق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت قبول الحجة وبيع ما يختص على المتور  
والكف وجمع الاموال الضاربة وفي اجماع الصغار ليس لاحد الوصيين ان  
يبيع او يتقاضى والمراد بالتقاضى الاقتضاء اي القبض كما كان المراد منه في  
عرفهم وتواوصى الى كل واحد على الانفراد قبل نفرد كل واحد منهما بالتصرف  
وقبل الخلاف في التفصيل الى الانفراد والاجتماع واحد فان مات احدهما جعل  
العاقبة مكانه وصيا آخر بالاتفاق والوصيان اذا اقران معا ثانيا يمكن القسمة  
نصيبا لث معا يخرجها عن التصرف باعتبار انها بخلاف اذا انكر الوصي اولم  
يعرف الموت وفي التزمين للميت عليها من قبل الشهادة وان لم يكن الموت  
معروفا ذكره في باب من تقبل شهادته ولو ان الميت منها اوصى الى احدى  
فلحق ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص اخر ولا يخفى  
العاقبة الى نصيب حتى اخر وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يتفرق بالتصرف واذا  
مات الوصي واوصى الى اخر فهو وصية في تركته وتركه الميت الا قول محمدنا  
وقال الشافعي رحمه الله لا يكون وصيا في تركه الميت الاول ومقاسمة الوصي  
الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمة الورثة عن الموصى له باطلة صورة  
في العناية رجل وصى الى رجل واوصى لرجل اخر بثلث وله ورثة صفارا وكبار  
غيب فقام الوصي الموصى له نائباً عن الورثة واعطاه الثلث وامسك الثلثين  
للورثة فالقصة نافذة على الورثة في المنقول العقاران كانوا صفارا وفي  
ان كانوا كبارا حتى لو حلك حصته الورثة في يده لم ترجع الورثة على الموصى له  
بشيء واما اذا كان الوارث كبيراً حاضراً وصاحب الوصية غائبا فقام الوصي  
مع الوارث عن الموصى له فاعطى الورثة حقه وامسك الثلث للموصى له لتنفيذ القصة  
على الموصى له صغيرا كان او كبيرا او غائبا في المنقول والعقار جميعا حتى لو حلك  
في يده الوصي افرزه كان له ان يرجع على الورثة بثلث في ايديهم انتهى وجهه  
ان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب يرد عليه ويصير مغرورا بشتر الموت  
والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خصما عن الوارث اذا كان غائبا فصحت  
قصة عليه حتى لو حضر وقهر حلك في يده الوصي ليس له ان يشارك الموصى له اما  
الموصى له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه ولانه ملكه بسبب جبره ولهذا لا يرد  
بالعيب لا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشتر الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه



حتى لو حلت افرز له عند الوصى كان له ثلث الباقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصى  
لا يضمن لانه امين فيه وله ولاية الحفظ في الزكاة فصارت كما اذا حلت بعض الزكاة  
قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الوصى له شريك الوارث فيبقى ثلث الباقي من المال  
المشترك ويبقى الباقي على الشراكة فان قاسم الورثة واخذ نصيب الوصى فضاء في  
الموصى له ثلث الباقي وان كان الميت وصى بحصة فقام الوصى الوارث فضاء في يد  
الحج عن الميت من ثلث الباقي كذلك اذا وقع له رجل الحج عند قضاء مريده وصار  
كما اذا حلت القسمة فتح ثلث الباقي وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان مستغنيا  
للثالث لم يرجع بشئ ولا يرجع تمام الثلث وقال محمد رحمه الله لا يرجع بشئ ولو افرز  
الموصى بنفسه لا يرجع عند فضاء لزمه شئ وبطلت الوصية فكذلك اذا افرزه وصية  
التي قام مقامه ومن اوصى بثلث الف ورجع فضاء الوارث الى العاقبة فمها  
والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة وهذه الوارثات الموصى له قبل القبول  
تعتبر الوصية ميراثا لورثته والعاقبة نصيبا لا لاسيما في حق الموتى والغيب  
ومن اوصى بنصيب الغائب وقبضه فنقض ذلك صح في حق الغائب وقبضه  
المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل اذا باع الوصى من الزكاة تجدا بغير محضر من الغائب  
فهو جائز لان الوصى قائم مقام الوصى لو تولى شيئا بنفسه يجوز بيعه بغير محضر من  
الغائب وان كان في مرض موته فكذلك اذا تولاها من قام مقامه فلا يعلق العبد الا ذل  
المديون ببيع العبد المأذون بغير حضرة الغائب لا يجوز ومن اوصى بان يباع عبده  
ويصدق بثمنه على المسكين فباعه الوصى وقبض الثمن فضاء في يده فاستحق العبد من الوصى  
ويرجع فيما ترك الميت وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول لا يرجع لانه ممن بقبضه ثم رجع  
الى ما ذكرناه ويرجع في جميع الزكاة وعن محمد رحمه الله انه يرجع في الثلث فان كانت  
الزكاة قد طهرت او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر  
وان قسم الوصى الميراث فمصاب صغيرا من الورثة عبده فباعه وقبض الثمن فضاء  
واستحق العبد رجوعه الى الصغير ويرجع الصغير على الورثة بحصته واذا احوال الوصى  
باليتيم فان كان خيرا لليتيم جاز وهو ان يكون اولى اذا الولاية نظرية وان  
كان الاول اولى لا يجوز لان فيه تعسيف على اليتيم على بعض الوجوه وفي العناية  
ولم يذكره ما اذا كان الحيل والمحال عليه سوا في الملاءة وذكر في الزخيرة ان فيه  
اختلاف المتأخر وفي العناية تفصيل فليرجع اليه انتهى ولا يجوز بيع الوصى ولا

ولا شراؤه الا بما يتقارب ان سفي منه لانه لا نظرية العين العاقبة بخلاف  
البسيلة لانه لا يمكن الترخيص في اقراره ان ادباه والوصى المأذون والوصى  
المأذون والكلاب يجوز بيعهم وشراؤهم بالعين العاقبة عند ابو حنيفة  
رضي الله عنه وعندهما لا يملكونه واذا كتبت كتاب الشراء على وصي كتاب الوصية  
على حدة وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط وكوكت جملة على كتب  
ان احد شهادته في آخره من غير تفصيل فيصير ذلك محلا لا على الكذب ثم قيل  
يكتب الشراء من فلان بن فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان وقيل لا بأس  
بذلك لان الوصاية تعلم طاهر او بيع الوصى على الكبير الغائب في كل شئ الا في  
العقار والقبائل لا يملك الوصى غير العقار ايضا الا انما جوزه استحقاقا  
وجوهها مذكورة في الهداية فليرجع اليه ولا يحرر في المال الى الكبير الغائب الصغير  
وقال ابو يوسف رحمه الله وصي الاخ في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصي  
الاب في الكبير وكذا وصي الام وصي العم وهذا الجواب في تركه هو الاول لان  
وصيتهم قائم مقامهم وهم يملكونه ما يكون من الحفظ فكذا وصيتهم وفي النهاية  
وانما قيد بتركه هو الاول لان وصي الام والاخ في تركه الاب للصغير ليس كوصي  
انتهى والوصى احق بالالصغير من الجدة وقال الشافعي رحمه الله احق فان  
لم يصب الاب فالجدة بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه وشفعهم في ملكه لا الخراج  
دون الوصى غير انه يقدم وصي الاب في التصرف **فصل**  
في مسائل متفرقة تتعلق بتصرفات الاب والوصى جعها من كتاب الهداية ولو  
اوردت فيها في ذيل هذا الباب اعلم ان التصرف على الصغار انواع ثلثة نوع  
هو من باب الولاية لا يملك الامن هو ولى كالاخراج والشراء والبيع والاموال  
العينة ونوع آخر ما كان من ضرورة مال الصغار وهو شراء مال لا يملكه  
وبيعه واجارة الاظهار وذلك ما لم يولد وينفق عليه كالاخ والعم  
والام والمملوق اذا كان في حجرهم واذا ملك هؤلاء النوع والولى اولى به  
الا انه يشترط في حق الولي ان يكون الوصى في حجره ونوع ثالث ما هو في  
مخض قبول المحبة والصدقة والقبض فلهذا يملك المملوق والاخ والعم والوصى  
بنفسه اذا كان يعقل لانه الاثنى بالحكمة فتح باب منظر للصبي فيملك بالفعل  
والولاية ولا يجوز بمنزلة الاتفاق الوصى اذا سافر بالالصغير ففقه من



ذكرها في كتاب الكراهية **الاب** والوصي اذا اقر في مجلس القضاء بالبيع ولا بد من المال  
اليها ذكرها في باب الوكالة بالخصومة يعني اذا ادعى شيئا للصغير فانكر المدعي عليه  
وصدق الابطح الوصي ثم جاء يدعي المال فان اقرها بالبيع ولا بد من اتيها لانها  
اخرها من الولاية والوصاية في حق ذلك المال بسبب اقرارها بما قاله المدعي عليه  
انتهى وذكر في اويل القسم ان الوارث والوصي المقربا لدين تقبل البينة  
عليه مع اقراره او باع **الاب** للصغير ومن الثمن لا يبيع هذا العنوان لانه  
في البيع عاقبة ما شرحت يرجع الحمدة عليه ولحقوق اليه فلو صح الضمان بصغيرنا  
لنتفكرها في باب المهر الوصي والاب يمكن ان يبا في مال الصغير  
ذكرها في كتاب الوديعة **الاب** والوصي يزوجان ممالك الصبي عيبا او  
اماء وقال ابو يوسف رحمه الله لهما تزويج الامة ذكرها في كتاب ما دون  
والاب تملك لانه الحاجة الى البقاء وله تملك حربية ابنه الحاجة الى صيانة  
المال غير ان الحاجة الى البقاء تسلبه ووجها الى بقاء نفسه فلهذا تملك الحربية  
بالقيمة والطعام بغير القيمة ذكرها في كاخ الرقيق **الاب** والوصي اذا باع مال  
الصبي من غريم نفسه ويقع المقاصة ويضمن للصبي عندها وعند ابي يوسف  
لا تقع المقاصة ذكرها في باب يجوز ارتحانه وقد ذكرها ايضا ولو باع  
**الاب** لابنه الصغير من نفسه جاز لقيام عبارة مقام عبا ريتين ذكرها في باب  
ولو باع **الاب** للصغير ويراؤه يفتح ابراهه عند ابي حنيفة ومحمد ويملك  
قبضه بعد بلوغه ذكرها في باب المهر ويملك **الاب** والوصي كتابه عبد للصغير  
ذكرها في باب يجوز للمكاتب ان يفعل وان اقرض الوصي ضمن والاب بمنزلة  
الوصي في اصح الروايتين ذكرها قبيل باب التحكيم اقر **الاب** والوصي بغصب  
مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور خصية لما ان له ولاية الاخذ ذكرها في باب  
يجوز ارتحانه ويملك الوصي مع المنقول على الكبير الغائب ون العقار وكذا  
حكم وصي الام والالاخ والعلم على الصغير وقيل المنقول على اختلاف ذكرها في باب  
القضاء للموارث ولا يملك **الاب** بيع مال ابنه الغائب بدين له عليه سوى النقطة  
ذكرها في باب الاولياء واذا باع **الاب** قتل من القيمة بعين فاحش واشترى  
باكثر منها بذلك بطل البيع ذكرها في فصل الكفارة وكذا الوصي لا يملك بيعه  
بالعين الفاحش ذكرها في الوكالة بالبيع الا في الاولوية له في المال ويملك

ويملك تسمية العتاق ضرورة ذكرها في كتاب العتق والاول للوصي الحاجة  
تتميز مال الصبيم ذكرها في كتاب الرهن ومن وجب بيعا للصبي صح رده من **الاب**  
والوصي ولا يملك ان ابطال حقه كديته وقوده ذكرها في الشفعة واللام  
اتلاف منافع الصبي بلا عمن بالاستخدام ذكرها في كتاب القبط ويجوز للام  
ان توارث ابنها اذا كان في حجرها ولا يجوز لاعم ذكرها في الكراهية ولا يجوز  
للام ان تنصرف في مال الابن ذكرها في كتاب القبط واذا رهن **الاب**  
من نفسه او من صغير له او عبد تاجر لادين عليه جاز ذكرها في باب يجوز  
ارتحانه وقد ذكر هناك وفي الكفاية يعني رهن **الاب** شاع ابنه الصغير  
من نفسه برين له عليه او رهن **الاب** شاع ابنه الصغير من ابن له اخر صغير  
بان يكون لرجل اثنان صغيران فصار لاحدهما دين على الآخر يوجد من الوجه  
فرهن **الاب** شاع ابنه الصغير المديون من ابنه الصغير الذي صوربت الدين  
او يكون **الاب** عبد تاجر ولهذا العبد دين على الصغير فرهن **الاب** شاع  
ولده الصغير من عبد نفسه جاز انتهى واذا قتل ولي الصغير اي قريبه فلا يبي  
ان يقتل اي يستوفى القصاص وله ان يصالح وليس له ان يعفو وكذلك  
اذا قطعت يد الصغير عدا والوصي بمنزلة **الاب** في جميع ذلك لانه يقتل  
ويترج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس استيفاء القصاص في الطرف  
فانه اي محمد لم يستثن الا القتل وفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح  
ولا يملك العفو لان **الاب** لا يملكه فهو اوله قالوا القياس ان لا يملك الوصي  
الاستيفاء في الطرف كما لا يملك في النفس لانه المقصود وهو الشفقي وفي  
الاستحسان يملكه ذكرها في باب يوجب القصاص من كتاب الجنايات وقد  
ومنها هناك في المعنوه ثم قال والوصي بمنزلة المعنوه في هذا والقاض  
بمنزلة **الاب** في المعصية **فصل** في الشهادة واذا شهد  
الومتان ان الميت وصي له فلان معهما قال الشهادة باطلة الا ان يدعيها  
المشهد وله وهذا استحسان وهو في القياس كالاول وجهها مذكورة في  
الهداية وكذلك لابن ان معناه اذا شهد ان الميت وصي له رجل وهو  
منكر ولو شهدا يعني الوصيين لو ارث صغير بشي من مال الميت او غيره  
فشهادتهما باطلة ومن شهد الوارث كبير في مال الميت لم يجوز ان كان في غير مال



جاز و هذا عندنا حنفية رضى الله عنه وقالوا ان شهد الوارث كبير يجوز  
 في الوجهين اى الى الميت وغيره واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت يوتا  
 الف درهم وشهد الاخران للأولين بمثل ذلك حازت شهادتهما وان كانت  
 شهادتهما كل فريق للأخوين بوضعية الف درهم لم يجوز وهذا قول به حنفية ومحمد  
 رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل في الدين ايضا وابو حنيفة  
 فيما ذكره اختلف مع به يوسف وعن الكوفيين مثل قول محمد رحمه الله و  
 شهد الله اوصى للذين الرجلين بجزية وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى  
 للشاهدين بعبد جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهد الله اوصى للذين  
 الرجلين بثلاث له وشهد المشهود لهما ان اوصى للشاهدين بثلاث له كانت  
 باطلة وكذلك اذا شهد الأولان ان الميت اوصى للذين الرجلين بعبد وشهد  
 المشهود لهما ان اوصى للأولين بثلاث له ففيها بطلان **كتاب الخنثى**  
**فصل** في بيانه واذا كان المولد فرج وذكر فهو خنثى فان  
 كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان با  
 منهما فالحكم للسابق وان كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة عندنا حقيقة  
 رضى الله عنه وقال لا ينسب اليه كثرهما وان كان يخرج منهما على السواء فهو شكلي  
 بالاتفاق واذا بلغ الخنثى وخرجت له لية أو وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا  
 احتكم كما يحكم الرجل وكان له ثدي مستولا هذه من علامات الذكرا  
 ولو ظهر ثدي كنهى المرأة أو نزل لبن في ثدي أو حاض أو جمل أو أمكن الولد  
 من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء وان لم يظهر احدى هذه  
 العلامات فهو خنثى شكلي وكذا اذا عارضت هذه المعالم **فصل**  
 في احكامه الاصل في الخنثى المشكلي ان يؤخذ فيه بالاحوط والاوتق في امور  
 الدين وان لا يحكم بنبوت حكم وقع الشك في نبوته واذا وقف خلف الامام  
 قام بين صف الرجال النساء فانه لو كان امرأة فلا يتحمل الرجال كجاءته  
 صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه رجل فتف صلواته وان قام في صف  
 النساء قال محمد رحمه الله فاحب الي ان يعيد صلواته لاحتمال انه رجل وان  
 قام في صف الرجال فصلواته تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن شماله والذي  
 خلفه بخلاف صلواتهم احتياطا واحب ان يصلى بتتابع يعني اذا كان

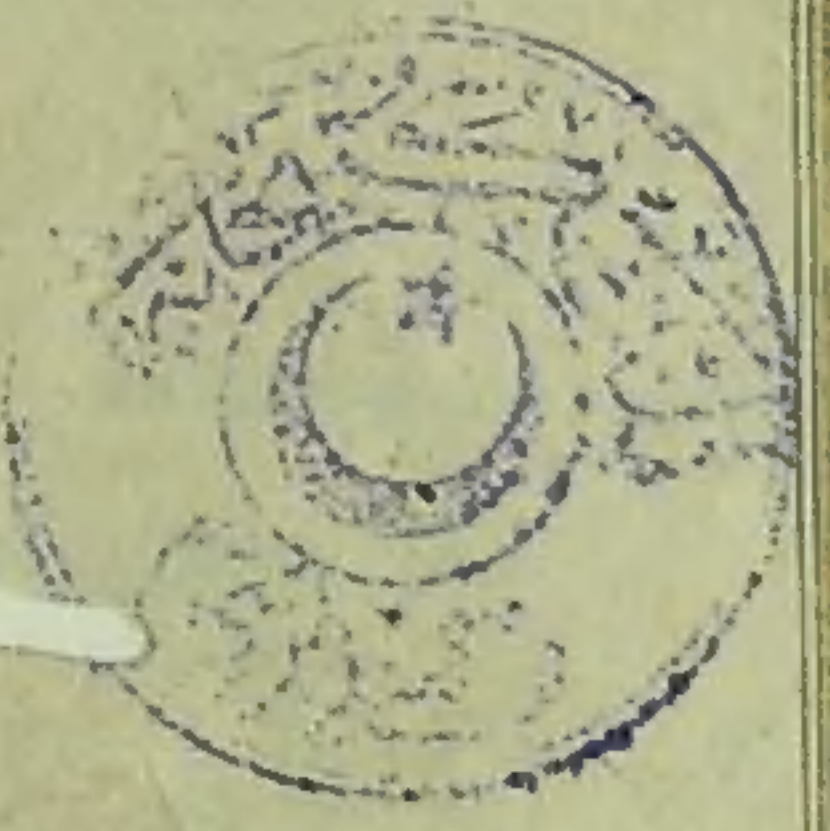
كان مراعتا واما اذا بلغ بالسن فذلك اجب في العناية ويجلس  
 في صلوة جلوس المرأة وان صلى بغير قناع امرته ان يعيد وهو على الاقرب  
 وان لم يعيد اجزاه وتتابع له امة تحب ان كان له مال ويكره ان تحب  
 رجل لانه عساه ان ياتي وحنثه امرأة لانه لعنه رجل وان لم يكن له مال  
 اتباع له الامام جارية من بيت المال فاذا خنته باعها ورث ثمنها في بيت  
 المال ويكره له في حياته لبس الخنثى واكره يروا ان يكشف قدام الرجال  
 او قدام النساء وفي العناية والمراد بالاختلاف هو ان يكون في اذا رآه  
 لا ابداء موضع العورة لان ذلك لا يحل لغيره الخنثى ايضا وهذه المسئلة  
 تدل على ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارمه لا كنظر  
 الى الرجل لانه لو كان كنظر الرجل الى الرجل لما زل الكشف للثأ وازار  
 واحد الخنثى ويكره ان يخلو به غير محرم من رجل وامرأة وان يسافر  
 من غير محرم من الرجال وان احرم وقد رافق قال ابو يوسف رحمه  
 لا علم له في لباسه ليس المختط ام لا وقال محمد رحمه الله ليس لباس المرأة  
 ولا شيء عليه لانه لم يبلغ ومن حلف بطلاق او اعتاق ان كان اول له  
 تكونه غلاما فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى ولو قال كل عبدة  
 حر او قال كل امة له حرة وله ملوك خنثى لم يقع حتى يستبين امره  
 وان قال القولين جميعا عتق لتحقق احد ما سبقين وان قال الخنثى انا رجل  
 او قال انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان شكلا ينبغي ان يقبل قوله ولو  
 مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة ويتم بالصعيد  
 لقدر الفصل في العناية ويتم بالصعيد مع الخرقه ان يكلم الاجنبي  
 وبغيرها ان كان دارهم محرم من الميت وينظر الميت الى وجهه ويعرض  
 عن ذراعيه لجواز ان يكون امرأة ولا يشترى جارية للغسل كما كان  
 يفعل للثأ لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء غير مفيد بخلاف  
 الشراء للثأ فانه في حال الحيوة وله اهلوية الملك الخنثى ولا يحضر ان  
 كان مراعتا غسل رجل ولا امرأة وان سجد قبره فهو اخص واذا مات  
 وصلى عليه وعلى رجل وامرأة وفتح الرجل قمايلى الامام وحنث خلفه ولم  
 خلف الخنثى ولو دفن مع رجل في قبر واحد من عذر رجل الخنثى خلف الرجل

وان لم يكن شكلا



ويجعل بينهما حاجز من معبد وان كان مع امرأة قد تم الخنثى وقال محمد رحمه الله  
وان جعل على السرير نفس المرأة فهو آتية ويقتضى كما تقتضى الجارية  
وهو آتية يعني يقتضى في خمسة اوثاب ولو مات ابوه قلت انما قال  
بينهما عند ايه حنيفة رضي الله عنه للابن سهران وخنثى سمع وهو انثى عنده  
في المراثي الا انه يتبين غير ذلك قال للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث  
انثى وهو قول الشعبي اختلفوا في قياس قوله قال محمد رحمه الله المال بينهما  
على انثى عشر سهما للابن سبعة وخنثى خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله  
المال بينهما على سبعة للابن اربعة وخنثى ثلثة واوله الاقوال المذكورة  
ذكرت في الهداية وفي العناية على التفتيش لكن تركا ذكرها خوفا على اطلاقها  
ولو كان الورثة زوجا وانما واختا لاب وام هي خنثى وامرأة واخوين  
لام واختا لاب وام هي خنثى فعندنا في الاول للزوج النصف وللام  
الثلث والابا للخنثى وفي الثاني للمرأة الربع وللأخوين لأم الثلث  
والابا للخنثى **مسألة شتى** واذا قرئ على الاخوين  
كتاب وميتة فينبى له انشهد عليك بناء هذا الكتاب فاقمى براسه اى نعم  
او كتب فاذا جاء من ذلك يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذكر  
يعتقل لانه وكذلك الذي سميت او يومين بعارضين وقيل هذا تفسير  
لمعتقل لسان وقال الشافعي رحمه الله يجوز في الوجهين والافرق بينهما  
عنده والفرق لا يصح بنا ان الاشارة انما تعتبر اذا صارت معلومة معلومة  
وذلك في الاخرس دون المعتقل لانه حتى لو امتد ذلك صارت له اشارة  
معلومة قالوا هو بمنزلة الاخرس واذا كان الاخرس كتب كتابا او يومى  
ايما يعرف به فانه يجوز كخا ص وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقتضى منه  
وله ولا يحد ولا يحد له ثم الكتابة على ثلث مراتب مستبين مرسوم الى  
معتنون وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان كذا في العناية وهو  
بمنزلة النطق في الغائب والمحاضر على قالوا مستبين غير مرسوم كالكتابة  
على اوراق الاشجار ويؤتى فيه اى يطلب منه البينة مثل الطلاق والطلاق  
وغيرها لانه بمنزلة هزج الكتابة اى الكتابة القولية كقوله انت باين وامثال  
كذا في العناية فلا بد من البينة وغير مستبين كالكتابة على الهواد والماء وهو

وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وذكر في كتاب الاقار ان  
الكتاب من القاب ليس بحجة في قضايا يجب عليه ويجعل ان يكون الجواب  
صهنا كذلك ويكون فيهما اى في الاخرس والغائب روايتان ويحكم  
ان يكون مغاير فالذلك لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب فيكون لقيام  
اهلية النطق ولا كذلك الاخرس لتعذر الوصول الى النطق لآفة المانعة  
وذلك المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على الكتابة  
بخطا فانوهه بعض اصحابنا انه لا يعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة  
لانه حجة ضرورية ولا ضرورة اى في الاخرس القادر على الكتابة لانه اى  
اى يجمع ههنا بينهما وقال شارح اوكب بطريق التسوية بينهما بناء  
على ان كل واحد منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم توجد  
في الاشارة وفي الاشارة زيادة اى لم يوجد في الكتابة بناء على  
اقرب الى النطق من انما الاقلام فاستويا واذا كان الغنم مذبوحة  
وفيهاميتة فان كان المذبوحة اكثر تحرى فيها واكمل وان كانت الميتة  
اكثرا وكانا نصفين لم يؤكل وهذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار اما  
في حالة الضرورة بكل له التناول في جميع ذلك وقال الشافعي رحمه الله  
لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر  
فداستراح اقدم الاقلام عن السير في ميادين صفحات هاتيك الارقام  
بعون الملك للعلام وعن تبويضها وتصحيحها وتجهيزها وقت الضوفة  
الكبرى من يوم الاربعاء الحادى عشر من شهر جمادى الاخرة من شهر ربيع  
الربيع وعشرين بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة وكل  
التحية حامدا ومصليا ومسلما ومجوقلا ووقلت فيه منشأ ومورخا



احمد الله الذي من فضله	ثم هذا الجمع والانتخاب
قد بدلت لجمعة في تحريه	وتحنت له محض القباب
عزرا الفقه عند سافرة	فيه حتى عليها من نقاب
فاجعل اللهم سعبي خالصا	لك شكورا اذا قام الحساب
واكتبه ثوبى قبول ورضى	من اولى الفضل صاحب العتاب
فلكم اسهرت عيني متعبا	فيه فكري يا بنى حسن الثواب
ان ترم تاريخ اتمام له	كاملا ارضه قلتم الكتاب



Süleymanîye-i Şerîfesi

Kış. AMCA ZADE  
HUSEYİN PAŞA

Yeni

Eski No. 215